فهرست الكتاب

الوصول

٣

عشرون وبابه ٣٨	عالمون ليس جمعا للعالم بل اسم جمع له ٣٨	الاعراب ليس جمعا للعرب ٣٨	من الملحقات المذكورة ما سمي به منه وفيه لغات اخرى ٣٨	الكلام على نون الجمع المذكور والملحقات ٣٨	الاسماء الستة ٣٨
فصل في علامات النصب ٣٩	اولات ٤٠	الاعمال الخمسه ٤٠	فصل في علامات الجر ٤٠	المراد بالمنصرف ٤٠	سبب اعراب الاسماء الستة بالحروف ٤١
الكلام على ابنم وامرء ٤١	انظر ما وجد بيد اليهود بخط علي كتبه علي بن ابي طالب ٤١	اول من نقل طريقة الخط من الخط الكوفي ٤١	سبب اعراب المثنى والجمع على حده بالحروف ٤١	انظر حد ما لا ينصرف ٤٢	الكلام على عرفات ٤٢
انظر الصحيح والمعتل في اصطلاح النحويين وهو غير اصطلاح غيرهم ٤٢	انظر الكلام على ما اذا كان حرف العلة بدلا من همزة ٤٣	فصل في الاعراب التقديري ٤٣	اسم المقصور ٤٣	انظر وجه المناسبة لا توجيه التسميه ٤٣	الاسم المضاف الى الياء الكلامي ٤٤
المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشرة ٤٤	الاسم المنقوص ٤٤	الفعل المضارع المعتل الالف كيحيا ٤٥	انظر كتابة نحو يحيا والفرق بينه علما وفعلا ٤٥	المضارع المعتل بالواو والياء ٤٥	جمع المذكر السالم المضاف الى الياء ٤٥
الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء ٤٦	المعرب والمبني واسباب البناء ٤٦	انظر اوائل السور والخلاف في اعرابها وبنائها ٤٦	انظر الكلام في اثبات واسطة بين المعرب والمبني ٤٦	انظر الكلام على لا غير ٤٦	الفاعل والكلام على كونه الاصل في الرفع ٤٧
المصدر المبني للفاعل والمفعول والعامل بالمصدر ٤٧	العامل في الفاعل ٤٨	انظر نصب الفاعل ورفع المفعول ٤٨	انقسام الفاعل الى ظاهر ومضمر ٤٨	ملازمة الفعل لتا التانيث في باب الفاعل ٤٨	لغة [illegible] ٤٨
انقسام الفاعل الى ظاهر ومضمر	[illegible] الفعل علامة تثنية وجمع ٥٠	الاصل تقديم الفاعل على المفعول ٥١	وجوب تاخير الفاعل وتقديم المفعول ٥١	حذف فعل الفاعل ٥٢	نائب الفاعل ٥٢
حكم البناء للمفعول اذا اعتلت عينه وهو ثلاثي ٥٣	لغة وهو ان الماء يرفع الا ٥٣	لا يقع نائب الفاعل مفعولا له ولا معه ٥٤	تعين المفعول به وان لم يكن فالجميع سوا ٥٤	المبتدأ ٥٥	قد ينزل الامكان منزلة الوجود ٥٥
انظر قولهم للجفان ضيق فم الركيه ٥٥	سبحان من صغر جسم البعوضه وكبر جسم الفيل ٥٥	اعراب المجرور بلعل ولولا ورب نحو رب رجل صالح لقيته ٥٦	اعراب لا ابالك ان تفعل ٥٦ حذف الخبر وجوبا ٥٨	كل رجل وضيعته واكثر شربي السويق ملتوتا ٥٨	لولا علي لهلك عمر ولعلي لا قوم ٥٨

حذف

حذف خبر المبتدا جوازا ٥٨	الخبر ٥٩	انقسام الخبر الى المشتق وجامد ٦٠	انظر تحمل الجامد للضمير اذا اول بالمشتق ٦٠	قاعده في تقديم المبتدا وتاخير الخبر اذا كانا معرفتين ٦٠	لا يخبر بالزمان عن الذات ٦١	قد يتعدد الخبر لفظا ومعنى ٦١
الزمان حلو حامض وفيه تحقيق نفيس ٦٢	نواسخ المبتدا والخبر ٦٢	افعال الناقصه ٦٢	حكاية ابي عمرو مع عيسى بن عمر في كلمة ليس [illegible] ٦٣	حالات خبر الافعال المذكورة مع اسمها اذا كانا معرفتين او نكرتين ٦٣	جواز توسط الخبر بينها وبين الاسم ٦٤	جواز تقدم الخبر عليها ٦٤
قد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل ٦٥	جواز كون الافعال الناقصة تامه ٦٥	انظر تحقيق دلالة الافعال الناقصة على الحدث والزمان ٦٥	انظر معنى التصرف في الافعال والاسما ٦٦	الافعال التي لا تتصرف ٦٦	جواز حذف نون مضارع كان المجزوم بالسكون ٦٦	الفعل الذي بقي على حرف [illegible] ٦٧
الاوجه الاربعه في نحو الناس مجزيون باعمالهم الحديث ٦٧	قولهم افعل هذا اما لا ٦٧	الاحرف المشبهه بالفعل ٦٧	معنى الاسناد [illegible] ٦٨	كاف التشبيه لا يتعلق بشيء عند بعضهم ٦٧	لا يجاب للتحقيق ولا للتقريب [illegible] ٦٧	انظر جواز الاشتقاق من الحروف ٦٨
انظر معنى لعل في كلامه تعالى ٦٩	انظر محل المجرور [illegible] عند من جر بها ٦٩	في لعل ست عشرة لغه ٧٠	اجاز جماعة نصب خبر الحروف المشبهة بالفعل ٧٠	عد بعضهم من اخوات ان عسى ٧٠	لا يتقدم معمول ان واخواتها عليها ٧١	انظر مرتبة الصدر من الحروف ٧٠
لا يتقدم خبر ان واخواتها على اسمها الا اذا كان ظرفا ٧٠	علة توسعهم في الظرف والمجرور ٧٠	الاقوال في الظرف والمجرور هل هما نفسهما الخبر ام لا ٧١	قد يحذف كل من اسم ان واخواتها وخبرها ٧١	انظر ليتما ولا لعل ليت شعري ٧١	تلحق الحروف المشبهة بالفعل ما تكفها عن العمل ٧١	بحث في سبب افادة انما للحصر بين الاصوليين والنحويين ٧٢
محل فتح همزة ان وكسرها وجواز الامرين ٧٢	انظر الكلام على لا جرم ومعناها ٧٣	الكلام على العطف على اسم ان واخواتها ٧٣	شروط العطف على المحل ٧٤	ما ولا المشبهتان بليس ٧٥	كلام منقول من خط الصفدي [illegible] في القرآن اعمال ليس ٧٥	لطيفة [illegible] ٧٥
رفع المبتدا ونصب الخبر بلا النافية لغة اهل الحجاز دون غيرهم ٧٥	شروط اعمال ما ولا المشبهتين بليس ٧٥	انظر اذا غلط من يحتج بكلامه على العربية [illegible] ٧٦	المعاني لا يعمل في الاصول [illegible] ٧٦	لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما ٧٦	تلميح الى الطيب في قوله فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا ٧٧	الكلام على لات ٧٧
ان النافيه والكلام على اعمالها ٧٨	لا النافيه للجنس ٧٨	تسمى لا المذكورة لا التبرئة ٧٨	لا فتراك في ليله ٧٩	اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ٧٩	انظر معنى لا الى ان تفعل ٨٠	في لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه ٨٠
يكثر حذف خبر لا اذا علم عند الحجازيين ويجب عند التميميين ٨١	افعال المقاربه ٨١	تاتي عسى للاشفاق والخلاف في فعليتها ٨٢	عسى الغوير ابؤسا ٨٢	لا مانع ان يكون [illegible] ٨٤	كلمة اثباتها نفي ونفيها اثبات ٨٤	تختص عسى واوشك [illegible] ٨٥

المنصوبات المفعول به ٨٦	معنى الفضله والعمده ٨٦	الاصل تاخر المفعول عن الفعل وقد يجب ٨٦	قد يتقدم المفعول على الفعل جوازا ووجوبا ٨٧	الحصر والاختصاص مترادفان ام لا ٨٧	ناصب المفعول به والكلام على اضماره ٨٨
المفعول المطلق ٨٨	اعراب جلوا لله السموات ٨٩	عامل المفعول المطلق ٨٩	اعراب ابنت ارك علما ٩٠	حذف عامله جوازا ووجوبا ٩٠	انظر ايه نيل ووجوه استعمالها ٩٠
لبيك وسعديك ٩٢	المفعول له ٩٢	ناصب المفعول له ٩٤	المفعول معه ٩٤	عامل المفعول معه ٩٥	انظر الخلاف في المفعول معه هل هو قياسي او سماعي ٩٦
لم يجي واو المعيه في التنزيل بتعيك ٩٦	المفعول فيه ٩٧	المنصوبات بنزع الخافض ٩٨	يشترط في حذف الجار مع ان وان تعيينه لامن اللبس ٩٩	حكم كي حكم ان وان في جواز حذف الجر معها قياسا ٩٩	الحال ١٠٠
ما اشكل قولهم جاء زيد والشمس طالعة ١٠١	اجتهد وحدك وارسلها العراك ١٠١	الحال الثابته [illegible]	الحال الحا[illegible] ١٠٢	انظر نعته بال[illegible] وكلمته فاه الى في ١٠٢	انظر ابخلوا رجلا رجلا وعلمته النحو بابا بابا ١٠٢
انظر كل فرد فرد وكل واحد واحد ١٠٢	الحال الموطئه ١٠٢	الحال المقدرة ١٠٣	الحال المحكيه انتهابا بغيهم ١٠٤	الاصل تاخر الحال عن صاحبها وتقدم ان كان مجرورا ١٠٤	حكاية عربية ١٠٤
يجب تقديم الحال على صاحبها ان كان نكرة محضة وهو قليل ١٠٥	محل وجوب تقدم الحال على عاملها ١٠٥	لا تجي الحال من المضاف اليه الا بشروط ١٠٦	الاسما اللازمه للحاليه منها كافه وقاطبه ١٠٦	انظر قول ابن الخشاب ان الحريري كان يقتصر في النحو ١٠٧	التمييز ١٠٧
انظر الجمل لا نكره ولا معرفه ١٠٧	وجوه افتراق التمييز عن الحال ١٠٧	اذا كان التمييز مشتقا احتمل الحال نحو لله دره فارسا	ناصب التمييز بنوعيه ١١١	في عامل الجر في المضاف اليه ثلاثة اقوال ١١١	ما يمتنع اضافته من الاسماء ١١١
ما يجب اضافته من الاسماء منها اذ ١١٢	حيث واذا ١١٢	كلا وكلتا وعند ولدى ١١٣	وسوى واولوا وذوو وفروعهما ١١٣		

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا مد الابتداء والشكر له على اجمال التوجه نحو صرفها بالفوائد الصمدية حمد من نزه شانه العلي عن الاشباه والنظائر فقارن بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في جميع الموارد والمصادر شكر من ايقن بانه العالم بما في الصدور والضمائر فجار بذلك من الالطاف الكافية الشافية ما اشرق به الباطن والظاهر ان لا اله الا الله وحده لا شريك له المتقدس بذاته تمت كلماته صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته هو الفاعل لما يشاء لا مضاد له في فعله عم الانام كرما وجودا وكلت جمل الكلام عن ان تقوم بوصف مفرد فضله تنزهت ذاته العلية عن سمات الحدوث فاوان فجلت عن ان يحوط بها ظرف زمان او ظرف مكان ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث من خلاصة العرب المدفوع بعباب الكرم المقصور عليه لباب الطف نجح الادب المنعوت باحسن الاسماء واشرف الالقاب الموصوف في كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه بفصل الخطاب واسلم عليه وعلى آله الذين اشرق بضوء انوارهم بها الذين وانتصب برفعهم وخفض اعدائهم اعلام الحق اليقين الهادين بامرهم ونهيهم الى واضح المسالك المالكين ازمة الفضل فاستمر الامالك لهاوابن مالك منبع الفتوة والهداية وبيت النبوة والولاية وعلى اصحابه الاكرمين ارباب النحوة المقتفين اثار الناجين نحوه صلوة وسلاما ارجو بهما السعادة الوافرة وانال بهما جميل الذكر في الدنيا وجزيل الاجر في الآخرة فيقول الفقير الى ربه الغني المغني علي صدر الدين المدني بن احمد نظام الدين الحسيني الحسني انالهما الله بكرمه من فضله السني غرر خاف ان علم العربية من اهم ما تصرف اليه الهمم العلية اذ هو المرقاة الى فهم كتاب الله العظيم والوسيلة الى معرفة حديث نبيه الكريم وهما الذريعة الى السعادة الابدية والتخلص من الشقاوة السرمدية لا جرم انه لا يحصى ما فيه السلف والخلف من مصنف ومؤلف وان من احسن ما صنف فيه المختصر المسمى بالفوائد الصمدية صنعة شيخنا الامام العلامة سيد العلماء المحققين سند اعاظم المدققين نادرة دهره وزمانه باقعة عصره واوانه ملاذ المجتهدين وشرفهم بحر اولي اليقين ومغترفهم شيخنا ومولانا بهاء الدين محمد العاملي سقى الله تعالى ثراه وجعل بحبوحة الفردوس مثواه فانه كتاب منفرد في بابه قد انطوى من هذا العلم على لب لبابه اشتمل على مفرداته وجمله وقواعده وضوابطه ومثله ما دخل اليه احد من باب الاشتغال بذلك الا وكان عليه

بفرايد الفوايد

بفرايد الفوايد عائد لكنه ربما احتاج في بعض المباحث الى توضيح العبارة وتصريح ما اومى اليه بتلويح الاشارة ولم يقع لي مع ذلك شرح يبدل مصونه ويبرز من خباياه مكنونه فاستخرت الله تعالى وشرحته شرحا يكشف رموزه ويظهر من مطاويه كنوزه ويرفع حجابه ويعقل شوارده ويذلل صعابه مع زوائد الحقتها وفرائد في سلك الافادة نظمتها ابتغاء لاجر الله سبحانه في المال منهلا صافيا للرواد والوراد منطويا على درر الفوائد محتويا على غرر الفرائد وسميته بالحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية ومزجت عبارتي بعبارته وقرنت صريح كلامي بخفي اشارته فاعتدل بتوفيق الله مزاجهما واستبان بنور التلبيس منهاجهما واعتمدت في النقل فيه على الكتب المعتبرة كما يصدق ان شاء الله تعالى خبره خبره والله الهادي الى الصواب واليه سبحانه المرجع والمآب ولنقدم امام المقصود كلاما مختصرا يتعلق بترجمة المصنف رحمه الله فنقول هو الامام الفاضل المحقق النحرير المحدث الفقيه المجتهد النحوي الكبير مالك ازمة الفضائل والعلوم حائز قصبات السبق في حلبتي المنطوق والمفهوم شيخ العلم وحامل لوائه بدر الفضل وكوكب سمائه ابو الفضائل بهاء الدين محمد بن الشيخ عز الدين حسين بن الشيخ عبد الصمد بن الشيخ الامام شمس الدين محمد بن علي بن حسن بن محمد بن صالح الجبعي العاملي الحارثي الهمداني رحمه الله تعالى مولده عند غروب الشمس يوم الاربعاء سابع عشري ذي الحجة الحرام سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة كذا نقلته من خط والده رحمه الله تعالى كان افضل دهره واوانه ملك العلوم قيلا وعملا فيها وسيم وجيها دلجيت في المعاني ووضع ورفع ما شاء وضع فاصبح وهو المختلف اليه والمتفق عليه حجة قاطعة وبهجة ساطعة به يهتدي السارون ومنه يجتدي المتاثرون لم يكن في زمانه من يجاريه ولا يباريه لا يقايس ولا يدانيه اليه ترجع الاقوال اذا تشعبت وعليه تجتمع الآراء اذا تشعبت فلله هو من اليس كرام بذكره تاجا وضحا من سبل اليمن منهاجا فاصبح بالكليل اليها مكللا وبماء الفخار مظللا وناهيك ببهاء الدين من بها منه مبدأ الفضل واليه المنتهى وكان قد سلك في اوائل عمره نهج السياحة واتخذ الفقر شعارا وسلاحا فطوى الارض ودرع منها الطول والعرض فكانت مدة سياحته ثلاثين سنة لا يلذ بنوم ولا يطيب له سنة ان اقام بلاد العجم بابعاد السلاطين اياه من المكان ارفع مكانها فعالت تلك البلاد في ديمته وغالبت في نشر لطيمته وسابها مستوطنين وازدحم عليه الصغير والكبير فاينعت رياض اصبهان بغوادي فضله وروائحه وطابت بلاد فارس بغوالي ادبه وروائحه وهناك ظهرت فضائله وتحققت لراجيه مخائله فاقام بها وفاض بحرا وصنف التصانيف الزاهرة والف التاليف الباهرة فاحيا بها من الفضل عافيا وابدى بها من العلم خافيا ولم يزل مع ذلك مشوش البال كثير الهم والبلبال انفا من الانحياش الى السلطان موثرا للغربة على الاستيطان يؤمل العود الى السياحة ويرجو الاقلاع عن تلك الساحة رغبة عن ابناء الدنيا فلم يقدر له حتى حواه رمسه وطوى عن هذه امسه فعطلت له المدارس واصبحت ربوع الفضل وهي دوارس فانا لله وانا اليه راجعون وحكى لي بعض اجلاء الاصحاب ان الشيخ رحمه الله قصد زيارة المقابر قبل موته بايام قلائل في جمع من اصحابه فما استقر بهم الجلوس حتى قال لهم الشيخ اسمعتم ما سمعته قالوا ما سمعنا شيئا وسالوه عما اسمعه

فلم يجههم ويرجع الى بلاده فاعلم بالبرليشفان اهاب بداعى الردى فاجابه وانتقل من دار الفنا الى دار البقا. ومن محل الجفا الى محل

اللقا ولم يخبر احدا بما سمعه وكانت وفاته ثاني عشر شوال سنة احدى وثلاثين والف باصبهان ونقل قبل دفنه الى طوس فدفن بها

في داره قريبا من الحضرة الرضوية على صاحبها افضل الصلوة والسلام والتحية والجبعي بضم الجيم وفتح البا الموحدة فعين مهملة مكسورة

نسبة الى جبع وهي قرية من قرى جبل عاملة والعاملي بفتح العين المهملة وبعدها الف وميم مكسورة نسبة الى جبل عاملة قطر واضح

لبنان الى جهة الجنوب من اعمال المدينة صفد باعتبار اقامة بها املة والاقوله تعليك على ما سمعه منه وعاملة احد اولاد

سبا اقام بهذا القطر برهة فنسب اليه والحارثي نسبة الى ابي الحرث بن عبد الله الاعور الهمداني الكوفي نسب المصليتي

البركان من اصحاب امير المومنين علي عليه السلام قال ابن ابي داود وكان من افقه الناس وافرضهم تعلم الفرايض من علي ومات

سنة خمس وستين من الهجرة رحمه الله تعالى والهمداني نسبة الى همدان بسكون الميم قبيلة من اليمن ومن تصانيفه رحمه

الله التفسير المسمى بالعروة الوثقى والتفسير المسمى بعين الحيوة والحبل المتين ومشرق الشمسين وشرح الاربعين والجامع العباسي

ومفتاح الفلاح والزبدة في الاصول والرسالة الهلالية والاثني عشريات الخمس والجوهر الفرد والصمدية ثم الصوبية وخلاصة

الحساب والمخلاة والكشكول وتشريح الافلاك والرسالة الاصطرلابية وحواشي الكشاف وحاشية على البيضاوي وحاشية

الفقيه وله غير ذلك من الرسائل المختصرة والفوائد المحررة رحمه الله مع والله سبحانه اعلم وهذا اوان الشروع في

المقصود وطلوع الشرح في افق الوجود وسماء السعود ان شاء الله تعالى قال شيخنا ومولانا المصنف روح الله روحه ونور ضريحه بسم الباء للاستعانة والمصاحبة وقد ترجح الاولى باشعارها بكون ذكر الاسم

الكريم عند ابتداء الفعل وسيلة الى وقوعه على الوجه الاكمل الاتم حتى كانه لا يتاتى ولا يوجد بدون التبرك بذكره والمصاحبة

عرية عن ذلك الاشعار والمتعلق الباء فقد خاص او عام فعل او اسم موخر او مقدم واولى هذه الثمانية اولها اعني الخاص

الفعل الموخر اذ العام كمطلق الابتداء يوهم بظاهره قصر الاستعانة على ابتداء الفعل فيفوت شموله للجملة والخاص كقرائي

مثلا لا يوجب زيادة تقدير باضمار خبره اذ تعلق الظرف به يمنع جعله خبرا مسندا والمقدم كالموخر الاسم يفوت قصر الاستعانة

على اسمه جل وعلا قال المص رحمه الله في المفتاح وكسرت الباء لاختصاصها بلزوم الجر والحرفية والاسم لغة علامة الشيء وفيه

عشر لغات وسيأتي معناه اصطلاحا وهو عند البصريين من الاسماء العشرة التي حذفت اعجازها واسكنت اوايلها و

ادخل عليها مبتدا بها همزة الوصل لان من دابهم ان يبتدئوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن واشتقاقه من السمو وهو الارتفاع

ومن الوسم عند الكوفيين وهي العلامة واصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ليقل اعلاله قال الزجاج هذا

غلط لانا لا نعرف شيئا دخلت عليه الف الوصل فيما حذفت فاء فعله نحو عدة وزنة فلو كان من الوسم كان تصغيره وسيما

كما ان تصغير عدة وعيدة وحذفت الالف لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها والعوض عوضا عنها ولا تحذف

في غير ذلك كباسم ربك او الاسم الله قال ابن درستويه لا يقاس خط المصحف الله اصله الاله حذفت الهمزة وعوض

منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات المقدسة الجامعة للصفات الكمال وزعم بعضهم انه اسم جنس موضوع للمفهوم الواجب

اي صح اتصال الباء باسم اتصالا
لا يمكن انفكاكه عنه والالف اسم ليس
حيث لم يحذف مع كثرة استعماله منه

الوجود لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما كلي انحصر في فرد قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص لو كان الامر على ما زعموا لما افاد

قولنا لا اله الا الله التوحيد لان المفهوم من حيث هو محتمل للكثرة ولا نزاع في ان هذه الجملة كلمة توحيد وايضا المراد بالاله في قولنا

كلمة اما المعبود بحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله

بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية في الوجود او لا موجود واجب الا الفرد الذي هو خالق

العالم انتهى لكن قال عصام الدين في شرحه على التلخيص وفيه بحث لان الله اذا كان علما للفرد والموجود منه لم يكن حاصلا

في قولنا الا بمفهوم الواجب لذاته والمتصف به محتمل للتعدد كالا اله بحق فلا يحصل باستثنائه اثبات ما هو المطلوب بالاستثناء على

وجه يوجب التوحيد وايضا لما الحصر الا الله بحق فيه كان تتغاوت اخراج جميع ما تحت المستثنى منه فمناط التوحيد على نفي وجود

ما يتوهم معبودا بالحق واثبات ما هو المستحق للعبودية في الواقع او الواجب لذاته وهو يكفي لانحصاره في ذات واحدة فالمعنى

لا اله يجوز العقل كونه معبودا بالحق الا الواجب لذاته في الواقع ولا يتفاوت في ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته او بمعنى شخص

معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته نعم كونه بمعنى الشخص انسب بمقام التوحيد كما لا يخفى انتهى وهو حسن الرحمن الرحيم

صفتان مشبهتان من رحم بالكسر بعد نقله الى رحم بالضم او بعد تنزيل المتعدي منزلة اللازم كما في قولهم فلان يعطي ويمنع

الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد والرحمة رقة وانعطاف يقتضي التفضل والاحسان فاسماؤه تعالى انما تطلق باعتبار الغايات دون

المبادي فالمراد هنا التفضل او ارادته والرحمن ابلغ من الرحيم جريا على القاعدة المشهورة من ان زيادة المبنى تدل على

زيادة المعنى وذلك لان الاول يدل على جلايل النعم والثاني على دقايقها وهما يجريان على الوصفية من باب نعت الاوصاف

على المشهور ويجوز على ذلك من حيث الصناعة قطعهما مرفوعين ومنصوبين وبالنعت قال ابن جني في الخصائص وما احسنه

هنا وذلك ان الله تعالى اذا وصف فليس الغرض من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته لان هذا الاسم لا يعترض شك فيه فيحتاج

الى وصف لتخليصه لانه الاسم الذي لا يشاركه فيه على وجه وبقية اسمائه جل وعلا كالاوصاف التابعة لهذا الاسم اذا لم يعترض شك

فيه لم يجئ صفته لتخليصه بل للثناء على الله تعالى واذا كان ثناء كان العدل عن الاعراب الاول اولى وذلك ان اتباعه اعرابه

جار في اللفظ مجرى اتباع التخليص والتخصيص فاذا هو عدل عن اعرابه علم انه للمدح او للذم في غير هذا عز اسمه تعالى فلم يبق هنا

الا المدح فلذلك قوي عندنا اختلاف الاعراب سلك الاوجه التي ذكرناها انتهى وذهب الاعلم وابن هشام الى

انهما بدلان اما الرحمن فعلى البدلية من لفظ الجلالة ولا يجوز كونه وصفا لاختصاصه علما بالغلبة واما الرحيم فلكونه وصفا

للرحمن ولا يجوز كونه وصفا للجلالة لان البدل لا يتقدم على الوصف قال في المغني فالسؤال الذي سأله الزمخشري وغيره لم

قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير متجه ومما يوضح ان الرحمن غير صفة مجيئه

كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القران قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن انتهى

وابتدأ المص رحمه الله كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بالاجماع ولانه امر ذو بال فينبغي افتتاحه بها لما

ورد به الخبر كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر ثم اتبعها بالحمد لما روي ايضا كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد وفي رواية

عمل شعره قطع والتوفيق بينهما عمل الاول في القول على الحقيقة والثاني على الاضافي او العرفي او كليهما على العرفي واحسن
اسم تفضيل من حسن ككرم ونصر كلمة بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع سكون اللام الاولى لغة الحجازيين وبها
جاء التنزيل والاخريان لغتا تميم ومثل جواز اللغات الثلث كلما كان على نحو كتف وعلم فان كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي
اتباع الاول للثاني في الكسر نحو فخذ وشهد والمراد بالكلمة ههنا الكلمة التي تطلق على الجمل المفيدة ليصح كون الحمد وهو قوله حمدك اللهم
كلمة ولا يصح حملها على الكلمة الاصطلاحية كما كابر فيه بعض الفضلاء المعاصرين يبتدأ بها الكلام اي يشرع بها في الكلام الذي
يهتم به حمل الكلام على الكامل منه وفي التعبير بالابتداء اشارة الى الحديث الوارد في الحمد المقدم ذكره وخير خبر اصله اخير حذفت
الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في شر وقد يستعمل على الاصل بقلة وفي خير وخبر جناس التصحيف يختتم به المرام اي يجعل خاتمة
له والمرام مصدر ميمي من رام يروم اي طلب وهو ههنا بمعنى المفعول انسب من كونه بمعنى المصدر وفي يبتدأ ويختتم صناعة الطباق
حمدك اللهم اي احمدك يا الله وايثار الخطاب بالكاف على اسمه تعالى للدلالة على انه قوي عنده محرك الاقبال الداعي الى التوجه الى جنابه
على الكمال حتى خاطبه وحرف النداء من اللهم محذوف وعوض منه الميم في اخره على الاصح كما سنبينه في موضع ان شاء الله تعالى والنداء بالياء مع
كونها للبعيد وهو تعالى اقرب من حبل الوريد للاشارة الى هضم نفسه والاستبعاد لها عن مظان القرب وذكر اسمه تعالى بعد ا
لكاف الوافية بالدلالة على ذاته من غير احتياج الى الاعراض ارشادا الى التبرك به والتوصل الى نداء بها المفيدة لهضم نفسه كما ذكرنا وينع التنجح
المستفاد من الخطاب فان قلت قصده من قوله احسن كلمة الى اخره بداية كتابه بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك
وهذا ليس بحمد فضلا عن ان يكون حمدا مبتدأ به بل هو اخبار عن حكم من احكام الحمد قلت حمدك اللهم هو انشاء ثناء عليه
بصيغة الحمد وغيره ثناء على حمده ثناء عليه وسلوكه هذه الطريقة دون غيرها مما اشتهر في المؤلفات اشارة الى ان طرق التعبير
في مثل هذا المقام غير منحصرة وعمل بمقتضى لكل جديد لذة قال النيسابوري في تفسيره اول ما بلغت الروح الى سرة ادم عطس فقال
الحمد لله رب العالمين ففاتحة العالم مبنية على الحمد وخاتمته مبنية على الحمد فاجهد ان يكون اول اعمالك واخرها مقرونا
بكلمة الحمد وكان المص رحمه الله تعالى لاحظ هذا المعنى حيث عبر بالابتداء والاختتام على جزيل متعلق بالحمد اي على عظيم الا
نعام وهو ايصال النعمة وعرفنا النعمة بانها المنفعة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير وانما لم يتعرض للمنعم به
اشعارا بقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه ببعض دون اخر ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
والصلوة بمعنى الرحمة ما هو المشهور من انها من الله تعالى رحمة اذ هي حقيقة بمعنى الدعاء من الله وغيره وقيل هي منه
تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والاول اقوى للزوم الثاني الاشتراك والمجاز خير منه والسلام
اسم من التسليم وهو التحية وجمع بينهما عملا بظاهر قوله تعالى ... على نبيه م من المنزلة والاحوط لا يوتر فيه صلوة عن
السلام مسلم كما نطقت به الاخبار وصرحت به العلماء الاخيار وهما اما معطوفان على الحمد فيكونان موصوفين بالاحسنية
والاخيرية واما مبتدآن فما بعدهما خبرهما والجملة مستانفة على سيد الانام متعلق بالسلام والصلوة لطلب العوامل معنى
ولا يجوز تعلقه به ان جعلناه عطفا على الحمد وان جعلناه مبتدأ فهو خبر المبتدأ المعطوف عليه فيتعلق بكليهما ونحوه

والسيد

٧

السيد

والسيد من ساد قومه يسودهم فهو سيد ووزنه فيعل فاصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وفيه تعظيم ... وقد يطلق على غيره
عز وجل ويشهد له من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا ومن السنة قوله عم انا سيد ولد ادم وفي المقنع لابن ... حكاية ثلثة اقوال
في المسئلة جواز اطلاقه على الله تعالى وعلى غيره وامتناع اطلاقه على الله حكاه عن مالك وامتناع اطلاقه الا على الله تعالى تمسكا بما روي
من انه عليه السلام قيل له يا سيدنا فقال انما السيد الله وقد عرفت ان في الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك والانام كسحاب
والانام بالمد والانيم كامير وهو الخلق او الجن والانس او جميع ما على وجه الارض كذا في القاموس واله اي الرجل اهله
وعياله واله ايضا اتباعه كذا في الصحاح واله صلى الله عليه واله وسلم بنو هاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الابرار وقيل
اتقيا المؤمنين واصله اهل بدليل تصغيره على اهيل ابدلت الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء الفا
لم يجئ في موضع حتى يقاس عليه واما قلب الهمزة الفا فشائع وقيل اصله اول ورجحه غير واحد من المحققين
ولا يضاف الال الا الى من له شرف من العقلاء المذكورين فلا يقال ال الاسكاف ولا ال الكوفة ولا ال فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا
ال المدينة وال البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي والنحاس والزبيدي واجازها غيرهم وهو الصحيح
البررة جمع بار وهو من الجموع المطردة في كل فاعل صحيح العين كساف وسفرة وفاجر وفجرة والبر الصلة والخير الكرام
جمع كريم والكرم ايثار الغير بالخير سيما ابن عمه اي لا سيما ابن عمه حذفت لا تخفيفا مع انها مرادة كقوله
تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وهو تصرف في لا سيما حكاه بعض الائمة وغيره لكن ذكر الشيباني في شرح تلخيص الجامع
الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب والصواب انه لم يسمع في كلام العرب ولعل مراده نفي حذف لا في غير
القسم فانه كما في الابيات لامرئ القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اي
لا ابرح قال بعض المحققين وهو يعني استعمال سيما بدون لا كثيرا ما يوجد في كلام المتاخرين من علماء العجم فينبغي
وقال العلامة اثير الدين ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز حذف لا من لا سيما لان حذف الحرف خارج عن القياس
فلا يقال الا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا للاختصار
ولذلك اصل وضعها ان يكون على حرف او حرفين وما وضع مؤديا معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذف
انتهى وهي اعني لا لنفي الجنس وسي كمثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو وهو اسم لا عند الجمهور وما بعد لا سيما
وما بعده لا سيما اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة واما مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت
ما موصولة وصفة ان جعلت نكرة موصوفة ولكن اولى من هذا الوجه لغلبة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة
كما صرح به الرضي على انه يقبح في اطراده لزوم اطلاق ما على من يعقل وهو ممنوع وعلى الوجهين فتحة سي اعراب
لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني وعلى انه تمييز ان كان نكرة كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولو جئنا
بمثله مددا وما كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجهين فمنع جواز
نصبه اذا كان معرفة وهم وقد يكذب بان المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب الاولى واجيب بانه مخرج مما افهمه

الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا فيكون استثنا منقطعا قيل ويقدح في الاستثنا منقطعا اقترانها بالواو ولا يقال جاء القوم والا زيدا اذ القول بزيادتها ضعيف بل قيل اقترانها بها واجب فالغلب من استعملها على خلافه ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطي ولجيب بان مراد القايل بالاستثنا ان لا سيما مع واو بعدها نزلت منزلة ادوات الاستثنا وعلى التقادير الاول خبر اعندو فعند غير الاخفش اي لا مثل ابن عمه موجود من الآل فينبغي ان تكون الصلاة والسلام عليه ابلغ من الصلوة والسلام على غيره والجملة البتة انهى اعني لا سيما مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة كما قاله الرضي وعند الاخفش اخبرلا وبل منه قطع شي عن الا ضافه من غير عوض قيل ويكون خبرها معرفة ولجيب بانه قد يقدر نكرة موصوفة او يكون قد رجع الى قول سيبويه في الاجل قائم ان انقطاع الخبر بها كان من نفعا بالا واني بالثا فيه قال ابن هشام في المعني ولا يخفى ان الجواب الثاني لا يجدي نفعا فيما نحن فيه كما اشار اليه بعض المحققين وفي الهيئيات لابي علي الفارسي انه اذا قيل قاموا لا سيما زيد فالعامل في سي حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام قال ابن هشام ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفرده وعدم تكرار لا وذلك واجب مع الحال المفرده كما تقول رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد واجاب الدماميني عن شق الاعتراض اما عن الاول فبالتزام دخول الواو عند اعتقاد انه منصوب على الحال ودخولها في قولك قاموا ولا سيما زيد لا يرد لان سي حينئذ لا يكون حالا بل هو اسم لا التبرئة فلم يلزم دخول واو الحال حينئذ على اسم مفرد واما عن الثاني فبالتزام وجوب التكرار وقد وجد معنى وان انتفا التكرار اللفظي ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وقد وجد ذلك هنا ان قولك قام القوم لا مماثلين زيد في معنى قولك لا مساوين لزيد في حكم القيام ولا اولى منه بزعم ما اقترحناه المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم انتهى وقد توقش في كلا الجوابين بما لا نطول بذكره وتبقى فضل كلام في لا سيما طويناه هنا على غره ولعلنا نلم به في بحث الاستثنا ان شاء الله تعالى علي بدل من قوله ابن عمه او عطف بيان ويحتمل الاوجه الثلاثة المذكورة في الاعراب وان لم يساعد رسم الخط النصب **وهو امير المؤمنين علي ابن ابي طالب** عبد المناف بن عبد المطلب واسمه شيبة الحمد وعنده يجتمع نسبه بنسب النبي صلعم فهو ابن عمه لان ابا طالب اخو عبد الله بن عبد المطلب وهو ابن هاشم واسمه عمرو بن عبد مناف واسمه المغيرة بن قصي واسمه زيد بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن كنانة وامه فاطمة بنت اسد بن هاشم ابن عبد مناف وهي اول هاشمية ولدت هاشميا قال ابن الصباغ المالكي ولد علي عليه السلام بمكة المشرفة داخل البيت الحرام في يوم الجمعة الثالث عشر من شهر الله الاصم رجب الحرام سنة ثلاثين من عام الفيل قبل الهجرة بثلث وعشرين وقبل المبعث باثنتي عشرة سنة وقيل بعشر سنين ولم يولد في البيت قبله احد سواه وهي فضيلة خصه الله تعالى بها اجلالا له واعلاء لمرتبته واظهارا لتكرمته وكان ع هاشميا من هاشميين واول من ولده هاشم مرتين انتهى وحكى ابو عمر والزاهد في كتاب اليواقيت قال قال ابن الاعرابي كانت فاطمة بنت اسد حاملا بعلي وابو طالب غايب فوضعته فسمته اسدا ليحيي به ذكر ابيها فلما قدم ابو طالب سماه عليا انتهى وفي ذلك يقول ابو طالب ع سميته بعلي كي يدوم له عز العلو وفخر العز ادومه وهو اول من امن بالله تعالى ورسوله صلعم قال ابن عباس وانس وزيد بن ارقم وسلمان الفارسي وجماعة ونقل بعضهم الاجماع على ذلك ولم يعبد الاصنام قط وهو اخو رسول الله ص

بالمواخاه

٨

بالمواخاه وصهره على فاطمة سيدة نساء العالمين وابو السبطين وسيد العلماء الربانيين والشجعان المشهورين والزهاد المذكورين اخرج الطبراني وابن ابي حاتم عن ابن عباس رض قال قال الله يا ايها الذين امنوا الا وعلي اميرها وشريفها واخرج ابن عساكر عن ابن عباس قال ما نزل في احد من كتاب الله ما نزل في علي هذا وان الوتهيت اذكر يسيرا من فضائله الجليلة واوصافه الجميلة لخرجت عن المقصود وكنت كمن قال ان كاملا نورك وللحضارة ما اغربك وفي الكتب الموضوعة لذلك ما فيه الكفاية وقد صح النقل انه ع ضربه عبد الرحمن بن ملجم ليلة الجمعة الحادي والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة اربعين من الهجرة ومات من ضربته ليلة الاحد في الليلة التي لثالثة من الضرب واختلف في موضع دفنه والمشهور انه بالغري موضع معروف وهو الذي يزار الان وما كان المقصود من التعرض لهذا الطرف من ذكره الا التبرك به ولان المصنف رحمه الله نوه باسمه الشريف فكان علينا ذكر شي من ترجمته الشريفة وانما خصه بالذكر لما فيه من براعة الاستهلال لانه الواضع لعلم النحو كما سيأتي عن قريب ان شاء الله تعالى **الذي نصبه** اي رفعه واقامه **علما للاسلام** العلم بالتحريك ما ينصب في الطريق ليهتدي به وفيه استعارة مرشحة شبهه بالعلم ورشحها بملايم المستعار منه وهو النصب والاسلام عبارة عن الاقرار باللسان وقيل الاقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان فيكون مرادفا للايمان وهو في الاصل الانقياد والاتباع ولا يطلق على غير هذا الدين الشريف **ورفعه لكسر الاصنام** جمع صنم بالتحريك وهو ما اتخذ الها من دون الله تعالى كالوثن ويقال انه معرب شمن يشير الى كسره الصنم الذي كان على البيت لما رفعه النبي ص على منكبيه وانما عبر عنه بالجمع اشارة الى عظمه لانه كان اكبر اصنامهم فكانه كان عندهم بمنزلة اصنام كثيرة وحكاية كسره الصنم المذكور ما ذكره في الرياض النضرة قال روي عن علي ع انه قال حين اتينا الكعبة قال لي رسول الله ص اجلس فجلست الى جنب الكعبة وصعد على منكبي فذهبت لانهض به فراى مني ضعفا تحته فقال لي اجلس فجلست فنزل عني وجلس لي رسول الله ص وقال اصعد على منكبي فصعدت على منكبيه فنهض بي فانه تخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء وصعدت البيت وفي شواهد النبوة سال رسول الله ص عليا حين صعد على منكبيه كيف تراك قال علي اراني كان الحجب قد رفعت ويخيل الي اني لو شئت لنلت افق السماء فقال رسول الله ص طوبى لك تعمل الحق وطوبى لي اني احمل الحق انتهى قال فصعدت البيت وكان عليه تمثال من صفر او نحاس وهو اكبر اصنامهم فنحى رسول الله ص وقال لي الق صنمهم الاكبر وكان موتدا على البيت باوتاد حديد الى الارض فقال رسول الله ص ايه ايه جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فجعلت ازاوله وقال اعالجه عن يمينه وعن شماله ومن بين يديه ومن خلفه حتى استمكنت منه قال لي رسول الله ص اقذف به فقذفت به فتكسر كما تتكسر القوارير وذاد الحاكم فما صعدت حتى الساعة وفي رواية انه كان من قوارير رواه الطبري وقال اخرجه احمد ورواه الزرندي ان عليا ع اراد ان ينزل فالقى نفسه من صوب الميزاب تاديا فلما وقع على الارض تبسم فسأله النبي ص عن تبسمه قال اني القيت نفسي من هذا المكان الرفيع وما اصابني الم قال كيف يصيبك الم ولقد رفعك محمد وانزلك جبرئيل ع انتهى قلت وفي كتاب المناقب للمؤيد الخوارزمي ما يشعر ان هذه الحكاية كانت قبل الهجرة وصرح في المواهب اللدنية بان ذلك كان يوم الفتح وهو الظاهر والله اعلم **جار نصر** اي ناطع من الجرز وهو لغة القطع اعنا

حكاية لطيفة

والنواصب اللئام الاعدا جمع عدو وهو الحيد والنواصب الناصبيه واهل النصب بفتح النون الصاد المهمله المتدينون ببغض علي ع لانهم نصبوا له اي عادوه يقال نصبت لفلان اذا عاديته وعلى ذكر النصب فما الطف ما حكاه القاضي احمد بن خلكان انا فهي في تاريخه وفيات الاعيان وانبا ابنا الزمان قال ذكر ابو الفتح ابن جني في بعض مجاميعه ان الشريف الرضي الموسوي رضي الله عنه احضر الى ابن السيرافي النحوي وهو طفل جدا لم يبلغ عمره عشر سنين فلقنه النحو وقعد معه في الحلقة فذاكره بشيء من الاعراب على عادة التعليم فقال له اذا قلنا رايت عمر فما علامة النصب في عمر فقال له الرضي بغض علي ع فعجب السيرافي والحاضرون انتهى واللوم ضد الكرم في الاخلاق والحسب وبغض علي ع فوق اللوم لما ورد في ذلك من الاثار الكثيره والاخبار الشهيره منها ما رواه عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله ص يقول من زعم انه امن بي وبما جئت به وهو يبغض عليا فهو كاذب ليس بمؤمن وكم من هذا **وواضع علم النحو لحفظ الكلام** اتفق العلماء على ان اول من وضع علم النحو ابو الاسود وانشاه علي ع قال ابو القسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدولي قال دخلت على علي بن ابي طالب ع فرايته متفكرا فقلت له فيم تفكر يا امير المومنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اضع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن حركة المسمى والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها فيها انتهى ثم من عناية الله سبحانه بهذه اللغة ان قيض لها في كل زمان قوما يبحثون عن حقايق هذا العلم ودقايقه حتى صنفوا فيه الكتب المعتبرة والرسايل المحررة واشربت القلوب محبة هذا العلم حتى انه يتعلمه من ليس من العرب ولا له غرض في اصلاح لغتهم لطفا من الله تع بهذه اللغة الشريفة لئلا تضيع او تختل قواعدها فبقيت على مر الزمان وهي مشيدة الاركان وما احسن ما انشده العلامة اثير الدين ابو حيان لنفسه من قصيدة طويلة يمدح فيها النحو وسيبويه والخليل ثم خصها بمدح ابن الاحمر

هو العلم لا كالعلم شيء تراوده ... لقد فاز باغيه وانجح ناصده
وما فضل الانسان الا بعلمه ... ولا امتاز الا ثاقب الذهن واقده
وقد قصرت اعمارنا وعلومنا ... يطول علينا حصرها ونكابده
وفي كلها خير ولكن اصلها ... هو النحو فاحذر من جهول يعانده
وناهيك من علم علي مشيد ... مبانيه اكرم بالذي هو شايده
وما الهذا العلم تنميه سادة ... جهابذة تختاره وتقاصده

ولقد ابدع المصنف حمه الله في براعة الاستهلال اذ ذكر الكلمة والكلام والابتدا والخبر والجمع لعلم والرفع والنصب والكسر والجزم وهو من محاسن البديع

سن البديع المرغوب فيها **وبعد** بالبنا على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا وهو ظرف زمان كثيرا او مكان قليلا وهنا صالح للاول باعتبار اللفظ وللثاني باعتبار الرقم والواو للاستيناف والعامل في الظرف ما يفهم من السياق من مثل اقول واعلم **فهذه** الفا لنائبة دخلت على توهم اما استعمالا يلزم ما بعدها لما قبلها وقيل الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض عنها الواو وتخفيفا لدلالة الفا عليها والاشارة مجازية لان الحقيقة انما تكون للمشاهد المحسوس الحاضر فاذا اشير بها الى المعدومات او الموجودات المجردة او المادية الغايبة عن الحس كان ذلك مجازا بتنزيل الحضور عند العقل منزلة المحسوس الحاضر ثم الاشارة هنا الى المتن المعبر عنه بالفوايد الصمدية والمراد منه اما الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة او المعاني المخصوصة من حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة واما عن النقوش المخصوصة من حيث دلالتها على الالفاظ المخصوصة والدالة على المعاني تابعا واما المركب من الثلثة او الاثنين منها وليس لشيء منها حضور في الخارج سوى النقوش اما الالفاظ فلعدم حضورها في الخارج ثم مجموع النقوش الحاضرة ليس له شخصا لما هو معنا لمتن وهو مطلق النقوش الدالة على تلك الالفاظ فان اسماء الكتب ليست من الاعلام الشخصية والا كان اطلاقها على قبا غير شخص واحد مما يشبه مجازا بل من الاعلام الجنسية الموصوفة للاطلاق شاة الى الحقايق الكلية وليس لها حضور في الخارج فعلى تقدير الاشارة الى النقوش تكون الاشارة الى الحاضر في الذهن هكذا حرره غير واحد من المحققين وهو التحقيق فما وقع في كثير من كتب المولفين من ان الاشارة في مثل هذا تارة تكون حقيقة وتارة تكون مجازية بحسب الوضع للخطبة ليس بشيء **الفوايد الصمدية** الى المعهد الحضور بحضوره هذا الرجل والفوايد جمع فايدة سياتي معناها لغة وعرفا والصمدية منسوبة الى عجز وتحذف عبد الصمد على ما تقرر من ان المركب الاضافي المعرف صدره بعجزه تكون النسبة الى عجزه ويحذف لها الصدر لان العجز هو المقصود عملا اوله كالزبيري المنسوب الى ابن الزبير وكذا اذا كان كنية ككلثومي المنسوب الى كلثوم والحق بهما ما خيف فيه اللبس كاشهلي المنسوب الى عبد الاشهل ومنافي المنسوب الى عبد مناف وهي هنا كذلك واما فعلل من جزئي المضاف والمضاف اليه كعبشمي المنسوب الى عبد شمس فشاذ والمحفوظ منه الفاظ يسيرة فلا يقاس عليه **في علم العربية** اي كائنة فيه على التبيه لما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية فتارة يجعل المعنى ظرفا للفظ كما فعل المصنف هنا من جهة كونه حاويا له آخذا بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ عن طرف من المعنى وهو امر شايع يقال هذه الاية في حكم كذا وهذا الكتاب في علم كذا وتارة يجعل اللفظ ظرفا للمعنى كما يقال هذه المسئلة في كتاب كذا وهو ظاهر حتى شاع ان الالفاظ اوعية المعاني وقوالب لها وبمنزلة الكسوة واللباس والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط اذ لم يشتمل الكتاب على غيره وكثيرا ما يطلق عليه على الخصوص وقد يطلق على ما هو اعم منه كما صرح به بعضهم حيث قال علم العربية وعلم الادب مترادفان وهو اعني علم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وقد صرح الزمخشري وغيره بانقسامه الى اثني عشر قسما فمنها الاصول والبحث فيها اما عن المفردات فان كان من حيث جواهرها وموادها فهو علم اللغة وان كان من حيث صورها وهياتها فهو علم التصريف وان

من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فهو علم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق اى موزونة او غير موزونة فان كان باعتبار هياتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فهو علم النحو وان باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فهو علم المعانى وان كان باعتبار تلك الافادة فى مراتب الوضوح فهو علم البيان واما عن المركبات الموزونة فان كان من حيث وزنها فهو علم العروض وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية وهما نوع والبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فهو علم الخط او يختص بالمنظوم باعتبار النظر فى محاسنه ومعايبه من حيث هو منظوم وهذا هو العلم المسمى بعرض الشعر او يختص بالمنثور وهو علم انشاء النثر من الرسائل والخطب ونحوها او لا يختص بشئ منهما بل يكون شاملا لهما وهو علم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمى المعانى والبيان وبعضهم جعله قسما برأسه وعلى الاول فتكون الاقسام حينئذ ثلثة عشر **حوت** اى جمعت واحرزت يقال حواه اى جمعه واحرزه **من هذا الفن** اى فن العربية والاشارة هنا ايضا مجازية ومن للتبعيض **ما** نكرة موصوفة اى شيئا **نفعه اعم** من نفع ما لم تحوه فيجوز ان يكون الجار والمجرور حالا منها او موصولة بمعنى الذى فلا يجوز الحالية حينئذ بل الجار والمجرور متعلق بحوت لا غير **ومعرفته للمبتدى** فى هذا العلم وهو الذى ابتدأ فيه ولم يصل منه الى حالة يستقل فيها بتصوير المسائل فان بلغ الحالة التى يستقل فيها بتصوير المسائل فهو المتوسط وان استقل بالتصوير واستحضر غالب احكام ذلك العلم وامكنه اقامة الادلة عليه فهو المنتهى **اهم** من معرفة ما لم تحوه **تضمنت** اى اشتملت على **فوائد** جمع فائدة وهى لغة ما حصلته او حصل لك من علم او مال وعرفا ما يترتب من المصلحة على فعل من حيث ترتبه عليه وهو من حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية فيختلفان اعتبارا ويعمان الافعال الاختيارية وغيرها واما الغرض فقد يفسر بالحامل على اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية لدبا عتباره فان العلة بالقياس الى الفعل والغرض بالقياس الى الفاعل وعلى هذا لا يلزم فيه الترتيب فيكون اعم من الفائدة والغاية وجود ذلك قيل قد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ فى اعتقادها وقد يفسر بفائدة مترتبة على الفعل من حيث هى مطلوبة بالاقدام عليه وعلى هذا يجب فيه الترتيب فيكون اخص من الفائدة والغاية **جليلة** اى عظيمة من جل الشئ اى عظم ومنه الجليل اى العظيم **فى قواعد الاعراب** اى النحو وانما سمى به مع انه يبحث عن الاعراب والبناء معا لكونه اشرف اذ هو الاصل فى الاسماء على الاصح ويطلق الاعراب ايضا على اجراء الالفاظ المركبة على ما تقتضيه الاحكام النحوية كما يقال اعرب هذه القصيدة اذا تتبع الفاظها وبين كيفية جريها على قواعد النحو فلو اريد هذا المعنى ايضا هنا لم يصح **وفرائد** جمع فريدة وهى الدرة الكبيرة او الفرائد هى الدرر الكبار التى نظمت وفصلت بغيرها والمراد بها هنا النكت الحسان والفوائد المرغوب فيها **لم يطلع** يفتعل اى لم يظهر **عليها الا اولو** اى ذوو وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه كما سيأتى بيانه **الالباب** اى العقول جمع لب فان لب كل شئ خالصه ولب الانسان عقله اذ هو سبب الفوز بالسعادة كلها فى الدارين قال ابن النفيس فى كتاب الطريق الى الفصاحة ولفظ اللب بمعنى العقل يقبح مفردا ولا يقبح مجموعا كقوله تعالى لاولى الالباب قال ولم يرد لفظ اللب مفردا الا مضافا كقوله صلى الله عليه وسلم ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب للب الرجل الحازم من احداكن او مضافا اليه كقول جرير يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به وهن اضعف خلق الله انسانا انتهى قيل وعلى هذا البيت والذى قبله اغزل شعر قالته العرب وقبله ان العيون التى فى طرفها مرض قتلننا ثم لم يحيين قتلانا **وضعتها** اى وضعت هذه الفوائد وانشأتها

للاخ الاعز

للاخ **الاعز** اى الاجل وفى القاموس الاعز الغزير ابى تراب **عبد الصمد** بن حسين عبد الصمد العاملى وهو اخو المصنف الاصغر كان يقيا فاضلا جليلا الا انه لم يكن فى رتبة اخيه ولم يخلف الى زماننا هذا مستوطن بلاد العجم والصمد المصمود اليه فى الحوائج من صمد اذا قصد والكامل والدائم الرفيع وعن ابن عباس رضى الله عنهما السيد الذى كمل فى سودده وفسره بالمصمت الذى لا جوف له وتبادر ذلك لا يكون الا من اوصاف الجسم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **جعله الله** اى صيره وهى جملة خبرية لفظا انشائية معنى **من العلماء العاملين** بعلمهم والدعاء بذلك ثابت فى ارادة الخير لما ورد فى ذلك من الاثار وصحيح الاخبار **ونفعه بها** اى بالفوائد **جميع المؤمنين** الايمان اخص من الاسلام اذ هو اقرار باللسان ومعرفة بالجنان وعمل بالاركان والاسلام هو الاول فقط او هما مترادفان كما تروا فيه اربعة اقوال اخر والكلام فى ذلك يطول وليس هذا محله **وتشتمل** اى هذه الفوائد الصمدية **على خمس حدائق** جمع حديقة وهى الروضة ذات الشجر والبستان من النخل والشجر او كل ما احاط به البناء والقطعة من النخل كذا فى القاموس وفيه استعارة مطلقة **فان قلت** هذه الحدائق هى نفس الفوائد بعينها لاشتمال الشئ على نفسه **قلت** اشتمالها عليها من قبيل اشتمال الكل على اجزائه باعتبار ان المشتمل مجموع الاجزاء والمشتمل عليه كل واحد منها او ان الاول المجموع معا والثانى المجموع على احاد الاجزاء بالاسر ويحتمل ان يراد بالفوائد الالفاظ والنقوش وبالحدائق المعانى او بالعكس لا يتضح ان الحصر فى هذه الخمس المذكور فيها اما مقصود بالذات لا غير او ما يتوصل به اليه مع شئ مقصود بالذات الثانى الحديقة الاولى والاول اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالاسماء او لا الاول الحديقة الثانية والثانى اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالافعال او لا الاول الحديقة الثالثة والثانى اما ان يبحث فيه عن الجمل او عن المفردات الاول الحديقة الرابعة والثانى الحديقة الخامسة ولا يرد خروج الديباجة لان المراد حصر المقصود بالذات او المتوصل به اليه **الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه** من بيان تعريف العلم الذى هى بصدده وبيان غايته وموضوعه او شيئا مما يترتب عليك بالتفصيل ان شاء الله وانما قدم ذلك لما تقرر من ان من اراد الخوض فى علم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغى له ان يتصوره اولا بحقيقة ذلك العلم بحده ليحصل له الاحاطة بجهة الوحدة التى باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا فيأمن فوات ما يعنيه والاشتغال بما لا يعنيه وان يعرف فائدته وغايته ليصون سعيه عن العبث وان يعرف موضوعه الذى به يتميز علما ليكون على زيادة بصيرة فى طلبه فبين ذلك كله مقدما له فقال **غرة** اى هذه غرة بضم الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة وهى بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم والغرة من الشهر ليلة استهلال القمر وفى الصحاح غرة كل شئ اوله واكرمه فعلى التفسير الاول يكون فيه استعارة مطلقة **النحو** قال ابو الفتح ابن جنى فى الخصائص هو فى الاصل مصدر شائع اى نحوت نحوا كقصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم كما ان الفقه فى الاصل مصدر فقهت الشئ اى عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم وذكر له نظائر فى قصر ما كان شائعا فى جنسه على احد انواعه قال وقد استعملته العرب ظرفا انشد ابو الحسن يحدو وما كل فتى هيات وهن نحو البيت عامدات انتهى قيل وتسمية هذا العلم به لان امير المؤمنين عليه السلام لما املى اصوله على ابى الاسود كما تقدم قال له انح هذا النحو يا ابا الاسود فسمى به تبركا باللفظ الشريف واصطلاحا **علم** وهو كالجنس يدخل فيه جميع العلوم على تفاوت معانيها **بقوانين الفاظ العرب** القوانين جمع قانون وهو فى الاصل لفظ يونانى او سريانى موضوع لمسطر الكتاب

وفي الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقولنا كل فاعل يجب رفعه وكل مفعول يجب نصبه وكل مضاف اليه يجب جره
وترادف القاعدة واصل وضابط وهذا فصل اخرج به ما ليس بقوانين الفاظ العرب وعلم اللغة فانه ليس بقواعد كلية بل بجزئيات وقوله من
حيث الاعراب والبناء اخرج به ما عدا العلم المقصود فانطبق التعريف عليه جامعا مانعا واعلم ان هذا الحد جار على عرف
المتأخرين من جعل علم التصريف قسيما له اسما غير داخل في علم النحو والمتعارف بما يشمل علم النحو المتعارف وكثيرا ما تجر مسائل احد
الفنين الى الاخر لما بينهما من شدة الارتباط ولم يكن السلف كسيبويه فمن بعده يفرد احدهما عن الاخر بالتصنيف الا ما كان من ابي
عثمن المازني وتلاه ابو الفتح بن جني وتلاه ابو الفتح والزمخشري وابن الحاجب وابن هشام ثم كالمصنف هنا دون التهذيب
ومن سلك عن المتقدمين من المتأخرين جمال الدين ابن مالك وناظر الجيش وابو حيان وعليه فيقال عوضا من قولهم حيث الاعراب والبناء
من حيث الافراد والتركيب **وغايته حفظ اللسان عن الخطأ في المقال** اي في الكلام والاستعانة
على فهم كتاب الله تعالى والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم بعضا قيل ومن ثم كانت معرفته واجبة لان تعلم الشرائع لو
رد بلغة العرب لا يتم الا به وكل ما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب ثم اللحن من اقبح الاشياء في الانسان قال بعضهم لان
اقرأ فاسقط احب الي من ان اقرأ فالحن وكتب كاتب لابي موسى الاشعري الى عمر من ابو موسى الاشعري فكتب اليه عمر عزمت
عليك لما قنعت كاتبك سوطا وذكر ابو عبيدة ان هذا الكاتب هو حصين بن ابي الحر العنبري واولاده ينكرون ذلك اشد الانكار
ويقال حل البنيه يا بني اصلحوا من السنتكم فان الرجل تنوبه النائبة فيحب ان يتجمل فيها فيستعير من اخيه دابته وثوبه ولا يجد من
يعيره لسانه ولله در من قال النحو يبسط من لسان الالكن والمرء تكرمه اذا لم يلحن فاذا طلبت من العلوم اجلها
فاجلها منها مقيم الالسن **وموضوعه** موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهي اللاحقة له او
لجزئه او لعرض يساوي ذاته كالتعجب اللاحق للذات لا بواسطة وكالحركة الارادية اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان والضحك
اللاحق للانسان وكالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب **الكلمة والكلام** هذا احد الاقوال الثلاثة في موضوع
علم النحو فقد قيل ان موضوعه الكلمة فقط لانه انما يبحث فيه عن الاعراب والبناء وما يتعلق بهما ولا ريب ان ذلك من الاحوال اللاحقة
للكلمة والحكم على بعض الجمل بالاعراب المحلي فلتنزيلها منزلة المفرد ووقوعها موقعه وقيل ان موضوعه الكلام فقط لان الكلمة
لعدم استقلالها وحدها وعدم حسن السكوت عليها لا تقع في المحاورات الا في ضمن الكلام بل لا يظهر اثر الاعراب والبناء فيها
الا في ضمنه لا سيما عند من ذهب الى انها قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وقيل موضوعه كلاهما نظرا الى كلا الوجهين وقيل بناء على
ما تعارفه القدماء من ادراج علم الصرف تحت النحو وعليه فكان على المصنف ان يذكر الاموضوع علم النحو مجردا عن غيره لان كتابه لم يشتمل الا عليه
لا على غيره واستمداده من الكلام العربي ومسائله المطالب الخبرية التي يبرهن عليها فيه كعلمنا بان الفاعل مرفوع والمفعول منصوب الى
غير ذلك وان في الكلمة والكلام للعهد الذهني اي المصطلح عليهما عند النحاة **فالكلمة** شرع في الكلام على حقيقة الكلمة والكلام
لانه انما يبحث عنهما والفاء فصيحة اي اذا عرفت ان موضوعه الكلمة والكلام فالكلمة وال فيها للعهد الذكري فان المعرفة اذا
اعيدت معرفة كانت عين الاولى كما اذا اعيدت النكرة معرفة وهذا اغلبي لا كلي وفيه كلام طويل ليس هذا محله وهي تعرف بانها

الجمل المفيدة

الجمل المفيدة والقصيدة كقوله تعالى وكلمة الله هي العليا اي لا اله الا الله وقولهم كلمة الحويدرة اي قصيدته والحويدرة لقب شاعر تصغير حادرة
واسمه قطبة بن محصن ويحكى ان حسانا اذا قيل له انشد قال انشد كلمة الحويدرة يعني قصيدته التي مطلعها بكرت سمية
غدوة فتمتع وغدت غدو مفارق لم يربع وهو اما من باب اطلاق الجزء مرادا به الكل او من باب الاستعارة المصرح بها من حيث ان
الكلام لارتباط اجزائه بعضها ببعض كالكلمة الواحدة واصطلاحا عند المنطقي الفعل على ما قيل وعند النحوي **لفظ** اي ملفوظ وهو
في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق
الا ان هذا الاطلاق صار حقيقة عرفية والخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي واشتهر تعريف اللفظ بانه الصوت المشتمل على بعض
الحروف الهجائية لكن انتقد بانه لا يشمل اللفظ البسيط فمن ثم اختير في تعريفه ما قيل صوت معتمد على مقطع الفم حقيقة
او حكما فالاول كزيد والثاني كالمنوي في قم المقدر بانت بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه الحقيقيين ان كان حقيقة
فيهما او الحقيقي والمجازي ان كان حقيقة في احدهما مجازا في الاخر ولا مخلص عنه الا بنفي المسئلة وهم لا كثر الا بدعوى انه
موضوع لامر يعمهما كما قال ابن هشام في شرح اللمحة وانما لم يقل لفظة لكونه في الاصل مصدرا ومن حقه ان لا يؤنث ولا يجمع
لانه موضوع للحقيقة التي من شانها ذلك مع ان اللفظ احضر ولو عبر بالقول بدلا عن اللفظ لكان اولى لان القول اخص منه
لاختصاصه بالموضوع على الاشهر فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي ولم يكن يحتاج الى التقييد بقوله **موضوع**
والوضع لغة جعل الشيء في حيز معين واصطلاحا قيل تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق المخصص فهم المخصص وقيل
تعيين شيء للشيء بحيث اذا علم الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني ويسمى الاول دالا والثاني مدلولا **مفردا** وهو ما لا يقصد بجزئه
الدلالة على جزء المعنى المقصود حين الجزئية كزيد فان اجزاءه وهي حروفه الثلاثة التي هي زاي وياء ودال ولا يدل كل منها على
معنى وما وقع في عبارة كثير من المؤلفين ان المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فان اجزاءه وهي الزاي والياء والدال لا تدل
على معنى في زيد وهو غلط لان الزاي والياء والدال ليست اجزاءه بل هذه اجزاء مسمياتها اجزاؤه ومسمياتها لا تدل
على معنى انما يقال لها حروف المباني ويطلق بازائها الحروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال نبه عليه بعض المحققين
ليندرج في المفرد ما لا جزء له كهمزة الاستفهام وما له جزء غير دال على معنى هو جزء المعنى المقصود لكن لم يقصد دلالته حين الجزئية
كالحيوان الناطق علما للآدمي فالمعنى غير مقصود في الحيوان الناطق فافهم وما قال بعضهم واعلم ان الافراد للفظ بالذات
وللمعنى بالعرض فظهر بذلك بالتامل الصادق في حقيقته فجعله صفة اللفظ كما وقع في عبارته اولى من جعله صفة للمعنى كما وقع
في عبارة ابن الحاجب انتهى هذا مفهوم حد الكلمة واما احترازاته فاللفظ وان كان في التعريف بمثابة الجنس وهو انما
يؤتى به لبيان اصل الذات لا لاخراج شيء اذ ليس قبله غير المعرف الا انه يؤذن بمباينة ما عداه للمعرف وهذا معنى الاحتراز بالجنس
كما افاده ابن هشام في شرح اللمحة ولذلك لا يقال يخرج عنه او يقال ان الجنس هنا وهو اللفظ لما كان اخص من الفصل
من وجه صح الاحتراز به من جهة خصوصه والتعبير بالجنسية دون الفصلية لكونه اظهر اوصاف الكلمة فقدم وجعل
جنسا واحترز به عما ليس بلفظ كالدوال الاربع وهي الاشارات والنصب والعقد والخطوط فانها موضوعة بكلمات وليست

وخرج بالموضوع كالمهملات والالفاظ الدالة بالعقل والطبع وبالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه فان حسن
السكوت عليه فهو التام والا فهو الناقص كزيد قائم وعبد الله غير علم وورد نحو ضرب فمع انه لا يصدق عليه تعريف
المفرد وعليه تعريف المركب لان جزأه وهو المادة يدل على الحدث وجزأه الاخر وهو الهيئة يدل على الزمان وعلى نسبة الحدث الى
فاعل معين او مبهم على الخلاف في ذلك والتحقيق هو الاول فانتقض التعريف جمعا ومنعا واجيب بان المراد بالجزء المعتبر في
التركيب ما يكون مرتبا في السمع والهيئة مع المادة ليست كذلك بل يوجدان مسموعين معا فلا انتقاض هذا وانما يخرج المركب
بقيد المفرد على القول بانه موضوع والا فقد خرج بقيد الموضوع كما هو مذهب جمع من المحققين منهم الرضي وابن الحاجب وابن مالك
قالوا ليس المركب بموضوع ودلالته على معناه عقلية لا وضعية واحتج كذا ابن مالك في كتاب الفيصل على المفصل بوجهين احدهما ان من
لا يعرف من كلام العرب الا لفظين مفردين صالحين للاسناد احدهما الى الاخر يفتقر عند سماعهما مع الاسناد الى معرفة
معنى الاسناد احدهما الى الاخر بل يدرك ضرورة وثانيهما ان الدال بالوضع لا بد من احصائه ومنع الاستيناف فيه كما كان في
المفردات والمركبات القائمة مقامها فلو كان الكلام دالا بالوضع وجب ذلك فيه ولم يكن لنا ان نتكلم بكلام لم نسبق
اليه كما لا يستعمل في المفردات الا ما سبق استعماله وفي عدم ذلك برهان على ان الكلام ليس دالا بالوضع انتهى والاصح
كما قال القرافي ويعزى الى الجمهور ان المركب موضوع اي بالنوع لا بالشخص فيكون خارجا بقيد المفرد كما قررناه وبيانه
ان الوضع اما شخصي ان تعلق بالفاظ معينة بشخصها فيحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما نوعي ان تعلق بالفاظ معينة
بنوع مفردات قياسية يحتاج الى معرفتها الى علم الصرف كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل واسم مفعول
منه على زنة مفعول الى غير ذلك من القوانين الصرفية او بنوع مركبات قياسية يحتاج معرفتها الى علم النحو كما بين ان
كل مضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل الى غير ذلك من القوانين النحوية فالوضع جار في المفردات والمركبات
معا **تنبيهان الاول** زاد ابن مالك في التسهيل في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج ابعاض الكلمات
كحروف المضارعة والف الفاعل وتاء التانيث وياء النسب فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها ومن اسقط هذا القيد كالمصنف
راى انه لا يحتاج اليه لوضوح انها وما هي فيه كلمتان صارتا لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة على انه اورد على ابن مالك ان مقتضى
هذه الزيادة يخرج ضمير الفاعل كقمت مثلا فانه غير مستقل مع انه كلمة واجيب بان المراد بالمستقل ما ينفرد بالاصالة في
الضمائر مستقل نحو انا وانت وهو ولا يضر عروض اتصاله لمعنى **الثاني** اللفظ المفرد مشترك بين معان فانه كما يطلق على ما يقابل المركب
كما هنا يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع على حده كما في باب الاعراب بالحركات وعلى ما يقابل المضاف وشبهه كما في باب النداء ولا
النافية للجنس وعلى ما يقابل الجملة كما في قولهم الاصل في الخبر ان يكون مفردا وعلى ما يقابل العلم المركب الاضافي والاسنادي
كما في باب العلم وعلى معنى الواحد كما في باب اسماء العدد ولا يقال فاستعماله في التعريف مخل لانا نقول انما يكون
استعمال الالفاظ المشتركة في الحدود مخلا اذا لم تقم قرينة تعين المقصود اما اذا قامت قرينة تعينه وقدم تعريف الكلمة
على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فقدمها وضعا ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلانه المقصود بالذات

وهي

وهي اي الكلمة باعتبار مفهومها ثلاثة **اسم وفعل وحرف** اي منقسمة الى هذه الانواع منحصرة فيها كما يعلم من السكوت
في مقام البيان والتقسيم ايضا اذ الاصل فيه ان يكون حاصرا والدليل على هذا الانحصار ثلاثة احدها الاثر وهو ما روي عن امير
المؤمنين ع وقد مر ثانيها الاستقراء التام من ائمة العربية فانهم تتبعوا كلمات العرب فلم يظفروا بغير هذه الثلاثة ولو كان ثم نوع اخر
لعثروا عليه الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات منها ان الكلمة موضوعة كما مر فتكون دالة لا محالة لان الوضع من اسباب الدلالة
ثم نقول اما ان تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية او لا الاول الحرف والثاني اما ان يدل على اقتران معناها باحد الازمنة الثلاثة
او لا الاول الفعل والثاني الاسم ومنها ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها او لا ان لم يصح فهي الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد
الازمنة الثلاثة ان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم ومنها ان العبارات بحسب المعبر عنه والمعبر عنه من المعاني ثلاث ذات وحدث عن
ذات وواسطة بين الذات والحدث تدل على اثباته لها او نفيه عنها فالذات الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف وزاد ابو جعفر بن
صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل لانه خلف عن الفعل ولم يقل بذلك احد غيره ولم يلتفت اليه احد واعلم ان تقسيم
الكلمة الى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام حيوان الى انسان وفرس وغيرهما فيصح اطلاق المقسم على كل اقسامه
بمفرده فما قيل ان العطف بواو الجمع يقتضي ان تكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة ومن جعلها اقساما للكلام فهو من تقسيم الكل
فائدة قال بعض المحققين جرت عادة ارباب التاليف بتعقيب الحدود بالتقسيمات وفائدته اما تكميل معرفة المحدود او تحصيل
معرفة الاقسام بيانا لما يختص بكل من الاحكام على الاخير باستغنائه عنهما الاجمالية وعنه ولهذا قدم عليهما في الذكر وا
الفعل اللغوي الذي هو الحدث واتبع به الاسم للاخبار به عنه والحرف فالكون على حرف اي طرف من الكلام من حيث انه لا يدل على
معنى في نفسه وانه لا يقع عمدة في الكلام بخلافهما ولهذا اخر عنهما **والكلام** لغة يطلق على ستة معان الخط والرسم
ان يكون معبرا عنه باللفظ المفيد ومنه تسميتهم ما بين دفتي المصحف كلام الله والاشارة المفهمة ومنه قوله اذا كلمتني بالعيون
الفواتر رددت عليها بالدموع البوادر واللفظ الذي لا يفيد قيل ومنه الحديث هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس فانها
تبطل ولو بالكلمة الواحدة وما يفهم من حال الشيء وهو المسمى بلسان الحال ومنه قوله شكى الي جملي طول السرى ومعلوم ان الجمل لا
يتكلم وانما فهمت الشكوى من لسان حاله والتام الحدث الذي هو التكليم ومنه قوله فان كلامك هندا وهي مصغية اي تكليمك
هندا وما في النفس من المعنى ويعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كان يقوم بنفسك معنى قام زيد وقعد عمرو فيسمى ذلك الذي تخيلته
كلاما وهو المسمى حديث النفس ومنه قول الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا قال ابو حيان
فلا تنافي والذي يصح ان ذلك كله على سبيل المجاز لا على سبيل الاشتراك خلافا لمن زعم ذلك واصطلاحا **لفظ** اي ملفوظ ولو عبر
عنه بالقول لكان اولى لما احترز به فيما ليس لفظا وان كان جنسا لما تقدم **مفيد** اي دال على معنى يحسن السكوت عليه
لان الفائدة في الاصطلاح حيث وقعت قيدا للفظ او القول فالمراد بها الفائدة التامة اي التركيبية لا الناقصة التي هي الافرادية
اذ هي غير معتد بها في نظرهم والمراد يحسن السكوت عليه ان لا يكون مفتقرا الى شيء كافتقار المحكوم عليه للمحكوم به وعكسه فلا اثر
لافتقاره الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها وهل المراد سكوت المتكلم او السامع او هما اقوال ارجحها الاول لانه خلاف المتكلم

فكان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفة له وخرج بقوله فايدة تحصيل المركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى به كتابط شرا وما ادخل فيه ما لا يجهل معناه كالسما فوقنا والارض تحتنا والنار حارة لان المراد بالمفيد المفيد بالفعل ولا يسمى كلاما وعليه جرى جمع وصرح به ابن مالك في شرح التسهيل ونقله عن سيبويه وغيره والمحققين من الاكثرون على خلافه ولا لم يكن شي من القضايا البديهية مع كثرتها كلاما انتهى اما الخبر بلا شك وكل خبر كلام ونازع ابو حيان في شرحه على التسهيل فيما نقل ابن مالك عن سيبويه وقال لا اعلم احدا يمنع قال زيد لنا وجارة ولا ان الكل اعظم من الجزء قال وكان بعض اهل عصرنا يقول العجب من هولا النحاة يجيئون لا صدق القضايا فيجعلونها ليس بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان وقد يرتفعان ويلزمهم بانهم لما شرحوا الكلام بانه الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق سمع الانسان فاستفاد منه شيئا ثم طرق ثانيا وقد علم مضمونه اولا انه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية لانه لم يفد علم ما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد كلاما وغير كلام بحسب الافادة للسامع هذا انتهى قوله **بالاسناد** وهو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى لتفيد المخاطب فايدة تامة والبا للسببية او للاستعانة او الالصاق وللمصاحبة متعلقة بالمفيد وصفة مصدر اى افادة متلبسة به وذكره من قبيل التصريح بما علم التزاما لان المفيد بالمعنى المذكور مستلزم للاسناد لكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف صرح به اذ المقصود من الحد بيان الماهية وهي لا تعرف الا بذكر جميع اجزائها تصريحا وقد يقال انه احترز به عن مثل غلام زيد عمرو على سبيل التعداد فانه خفا في انه لفظ مفيد مع انه ليس بكلام قطعا فتامل واعتبر بعضهم في الكلام القصد اي قصد المتكلم افادة السامع لاخراج كلام النائم ونحوه فانه عار عن القصد وقد يمنع كون ذلك ليس بكلام كما صححه ابو حيان ولو سلم فلا حاجة الى التصريح لان من شان المتكلم ان يكون قاصدا لما تكلم به ولان ما خرج بقيد الافادة واعتبر بعضهم اتحاد الناطق ايضا احترازا من ان يصطلح شخصان على ان يذكر احدهما الفعل ويذكر الاخر فاعله او خبر المبتدا او فاعل الفعل قال ابن مالك وهذا غير محتاج اليه لوجهين احدهما انه كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا كذلك لا يعتبر اتحاد الناطق في كون الكلام كلاما والثاني ان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى وقد الوجه الاول تسليم ان الكلام الواحد قد يصدر من اثنين وهو لا يتصور البتة ضرورة ان كل كلام مشتمل على نسبة احد طرفيه الى الاخر والنسبة امر نفساني لا يقبل التجزي ولا يقوم الا بمحل واحد ونبه عليه المرادي قال بعضهم وهذا يعني اعتبار اتحاد الناطق لم ينقل عن نحوي فيما نعلم وانما ذكره بعض من تكلم في الاصول انتهى قال البدر الدماميني في التسهيل ولا اكاد اقضي العجب من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي حيث ذكر هذه المسالة في كتابه المسمى بالكوكب الدري الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على الاحكام النحوية مرتبا على الخلاف في هذه القاعدة فروعا منها لو وكل وكيلين بطلاق زوجته فقال احدهما فلانة يعني الزوجة المذكورة وقال الاخر طالق وقال ان ينبنيه على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام لم يقع الطلاق والا وقع وقد علمت انتفا الدليل الاول فكيف يبني عليه حكم شرعي فتامل انتهى **قلت** تاملته فوجدته محض تقول على الاسنوي فانه لم يقل ذلك في كتابه المذكور اصلا وهذه عبارته قال بعد ان ذكر المسالة وصحح عدم اشتراط ذلك في الكلام ومن فروعها ما اذا كان له وكيلان باعتاق عبد او وقف او غير ذلك واتفقا على ان يقول احدهما مثلا هذا ويقول الثاني حر ولا استحضر فيها الان نقلا انتهى كلامه في الكوكب الدري بنفسه ومنه نقلت فاين ما نقله من بناء الحكم الشرعي على المسالة وهل هذا الا تشنيع

بحث **ولا ياتي** اي يحصل الكلام **الا في ضمن اسمين** ولهما اربع صور مبتدا وخبر كزيد قائم ومبتدا وفاعل او نايب عنه مسد الخبر نحو اقائم الزيدان واما مضروب العمران واسم فعل وفاعل نحو هيهات العقيق ملفوظين كان الاسمان كما ذكر او مقدرين كنعم في جواب ابذا قائم او احدهما مقدرا كزيد في جواب من قام **او** في ضمن **فعل واسم** هو فاعل او نايب عنه كقام زيد وضرب عمرو ملفوظين كما ذكر او مقدرين كنعم في جواب اقام زيد او احدهما مقدرا نحو بلى زيد في جواب لم يقم احد اي لا يتحقق الكلام الا في ضمن هذين الخاصين قال بعض المحققين والاحسن جعل في بمعنى مع وجه عدم تاتي الكلام الا فيما ذكر ان التركيب العقلي المتاتي بين الثلاثة الاقسام لا يعدو ستة اقسام اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف والكلام لا بد له من الاسناد وهو لا بد له من المسند والمسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين ليكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه او فعل واسم ليكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه واما الاقسام الباقية ففي الفعلين المسند اليه مفقود وكذا في الفعل والحرف وفي الحرفين المسند والمسند اليه كلاهما مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود لانه لو جعل الاسم مسندا فلا مسند اليه وان جعلته مسندا اليه فلا مسند والمعنى يا زيد فليس باسناد خلافا لابي علي حيث جعل ذلك كلاما وذهب ابن طلحة الى ان اللفظة الواحدة وجودا وتقديرا قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام وجعل من ذلك نعم ولا في الجواب وهو خلاف المشهور والصحيح اذا تعلم ان مدار الكلام على المسند والمسند اليه وان تاتى من اكثر منهما ولذا ربع صور جملتان اذا شرط وجزاء نحو ان قام زيد قمت او قسم وجوابه نحو احلف بالله لزيد قائم وفعل واسمان نحو كان زيد قائما او ثلاثة نحو علمت زيدا قاضيا او اربعة نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا فصور تاليف الكلام ثمنية **تنبيهان الاول** ينقسم الكلام الى خبر وانشا لانه ان احتمل التصديق والتكذيب كان خبرا والا فانشا والاصح انحصاره فيهما كما عليه الحذاق من النحاة وغيرهم واهل البيان قاطبة وذهب كثير الى انقسامه الى خبر وطلب وانشا قالوا لان الكلام اما ان يحتمل التصديق والتكذيب او لا الاول الخبر والثاني ان اقترن معناه بلفظه فهو انشاء وان لم يقترن بل تاخر عنه فهو الطلب والمحقق على رد الطلب الى الانشا وان معنى اضرب مثلا وهو طلب الضرب مقترن بلفظه واما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه قال بعض المحققين ونعم ما قال لك ان تجعل الخلاف بين من ثنى القسمة ومن ثلثها لفظيا فمن ثناها جعل لفظ الطلب انما قال ان الكلام خبر وطلب كابن مالك في الكافية او لفظ الانشا ان قال انه خبر وانشا المعنى واحد وهو ما لا يحتمل التصديق والتكذيب غير انه قسمين متخالفين ما يتاخر وجود معناه عن وجود لفظه وما يقارن وجود معناه وجود لفظه ومن ثلثها جعل لفظ الطلب اسما للقسم الاول من ذلك المعنى ولفظ الانشا للقسم الثاني منه انتهى **الثاني** الخلاف المشهور عند النظار في كون الخبر والطلب بديهيين فلا يحتاجان الى التعريف ولا فيحتاجان اليه جار في الكلام لا صدا هذا لا اخص يستلزم بداهة الاعم وينقل الخلاف في الكلام عن الامام لا عن بعض كبار الائمة حكاه بعض المتاخرين مثلا **اصطلح** لكل واحد من الكلم الثلاث بحد يخصه وبعض خواص الاسم والفعل وما تعرف به الحرف **الاسم كلمة معناها مستقل بالمفهومية** اي لا يحتاج في تعقله والدلالة عليه بها الى ضم ضميمة فقوله كلمة

شامل الكلم الثلث وقوله معناها مستقل يخرج الحرف فان معناه غير مستقل سيأتي في حده عن قريب ان شاء الله تعالى وقوله غير
مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل يخرج الفعل فانه مقترن بها كما سيأتي والمراد بعدم الاقتران
كونه بحسب الوضع الاول لتدخل اسماء الافعال نحو رويد وهيهات لانها دال معنى مستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان
الوضع الاول لها نفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن ويدخل نحو زيد ويشكل عليه لان معناها
الفعلي غير مقترن بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة نحو عسى وكاد وكان معانيها مستقلة ومقترنة في الوضع الاول
وهو الوضع الفعلي لها فانها فيه موضوعة للحدث والزمان وخرج عنه المضارع لاشتراكه بين الحال والاستقبال على راي بعضهم
لانه في الوضع الاول لاحد الزمانين معينا واللبس انما حصل عند السامع بالاشتراك وكذا يخرج اسماء الفاعل والمفعول
لانهما وان كانا لا يعملان الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما بحسب
الوضع الاول وكذا نحو القتل والضرب فانه وان وجب وجوده في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لكن ذلك الزمان
لمعين لا يدل عليه المصدر بحسب الوضع والنحو الصبوح والغبوق فلم يقترن بزمان معين من الازمنة المذكورة وان اقترن
بالزمان لان معناهما يصلح لان يقع ماضيا او حالا او مستقبلا ولهذا يحتاج المخبر به صيغة لا فادة احدها كاصطبح
ويصطبح ولا ينتقض الحد بلفظ الماضي والمستقبل لانهما يدلان على نفس الزمان والزمان غير مقترن بزمان فان اريد بهما
الفعل الذي انقضى وكذلك لو اريدت فالمعنى ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فتوهم انه
لو سلم انه له فالماضي حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث معدوم له انتظار الوجود وليس في مدلول شيء
منهما زمان معين بل الزمان المعين من لوازم تحققهما كالمصادر ولما حد الاسم اخذ يذكر بعض خواصه لزيادة الطالب
معرفته فقال ويختص الاسم بالجر اي بجوازه دخوله عليه لانه من خواصه وهو الكسر التي تحدث بها العامل
في النحو سواء كان العامل حرفا او مضافا وخاصة الشيء اصطلاحا ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره فان وجدت
في جميع افراده فهي خاصة شاملة ثم ان لم توجد في شيء من اغياره فهي خاصة حقيقية والا فاضافية هذا هو المشهور
وقال بعض المحققين من شراح الكافية جهة الشيء عند النحاة ما لا توجد بدون ذلك الشيء ويوجد ذلك الشيء بدونها
صرح به المصنف في شرح المنظومة وغيره وما اشتهر من جواز شمولها لجميع افراد الشيء فهو عند المنطقي انتهى ولما
الحد فهو المعرف الجامع المانع سواء دل على صورة الماهية كالحيوان الناطق في تعريف الانسان ويخص عند
المنطقي باسم الحد لا كالحيوان الضاحك في تعريفه ويسمى عنده رسما فان قلت الذي يتبادر الى الفهم من اختصاص
شيء باخر هو كونه مقصورا على الاخر ان معناه كونه بحيث يختص الاخر لا يعمه وغيره وكان عليه ان يقول
ويختص الجر بالاسم قلت الاصل في لفظ الخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اي الخاصة فيقال اختص
المال بزيد اي المال له دون غيره فكان يجب ان يقول ويختص الجر بالاسم وذلك كما لو قلنا ويختص الجر بالاسم وهذا هو الاستعمال
العرفي الذي يسبق الى الفهم لكن شاع في العرف ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كما استعمله المصنف هنا وذلك اما بناء على جعل

التخصيص

التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف وعلى تضمين معنى التمييز والافراد فيرتبط المعنيان معا وحاصله يرجع الى المقصور عليه
التمييز لان تخصيص شيء بشيء في قوة تمييز الاخر به وهو الانسب بمثل هذا المقام كما لا يخفى والى بعضهم الاحتراز عن استعمال الذي ذكر
من خالفه قيل انما اختص الاسم بالجر لكونه اثر حرف الجر وهو من خواص الاسم لكن الجر والاثر مخلفا لان مثال الاثر قد يثبت بدون المؤثر شيء
الا ترى ان لن من خواص الفعل واثرها وهو النصب لا يختص بالفعل بل يدخل الاسم بدون الجر واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات
شتى كالنصب اما ما كان له مؤثر خاص فلا وهو هنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر وهو بناء على ان العامل في المضاف اليه حرف الجر مقدرا
ولا يصح ملامتكما سيأتي ولحسن ما قيل في تعليل ذلك ان الاسم مطلقا اعراب الفعل المضارع فرع اعراب اخرج عن اعراب الاصل بجعل ما هو
اصل البناء لازما فيه وهو اللين ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الاصل ويختص بدخول اللام الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل وتعبير
عنهما بال ليخرج نحو لام الابتداء وجواب القسم وجواب لو ولولا لدخولهن على الفعل والمراد باللام المذكورة اللام المعرفة فهي المتبادرة عند الاطلاق
حتى اذا اريد غيرها قيد فيقال ال الموصولة او الزائدة قيل وانما اختص بالاسم لانها موضوعة لتعريف الذات والموضوع للذات هو الاسم وفيه نظر
ويجوز ان يراد باللام ما هو اعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة ويجعل دخولها على المضارع كاليجدع في قوله الى ربه صوت الحمار اليجدع
على انه ضرورة خلافا للاخفش وبعض الكوفيين وابن مالك فتدبر وفي تعبيره باللام اشارة الى اختيار مذهب سيبويه فيما اشتهر عنه ان
اداة التعريف هي اللام وحدها وسيأتي تفصيل الاقوال فيها ان شاء الله تعالى ويختص بدخول التنوين عليه وهو في الاصل مصدر نون
الكلمة الحقها نونا ثم غلب على نون تثبت لفظا لا خطا استغنى منها بتكرار الحركة فخرج بقولنا لا خطا سائر النونات التي ساكنة كانت
او غيرها التي تثبت خطا وهذا الحد احسن الحدود واخصر كما قيل وانواعه عشرة على المشهور والمختص بالاسم منها اربعة الاول
تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالف وتاء والجمع غير المنصرف اعلاما لبقائه على اصالته حيث لم يشبه الحرف
فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الامكنية ايضا وتنوين الصرف ومثاله كزيد ورجل وقد جاء الثاني تنوين التنكير وهو
اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه اخر
وزعم بعضهم ان تنوين رجل للتنكير ورده ابن الحاجب بقائه بعد جعله علما قال الرضي واما الاولى منعا من ان يكون تنوين واحد
للتمكين والتنكير معا اذ حرف بمعنى ايتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فتنوين التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا
فاذا سميت به الاسم تمحض للتمكين انتهى وعلى هذا يكون تنوين التنكير المختص بالاسم مبنيا واسم الفعل وهو المحض الدال على التنكير
كما قاله بعضهم الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بالف وتاء عوضا جعل في مقابلة النون في جمع المذكر السالم اذ ليس
للتمكين ولا للتنكير لثبوته مع التسمية به كعرفات ولا تنوين التمكين لاجتماع العلتين ولا للتنكير لانه انما يلحق المبنيات كما مر ولا عوضا
عن الفتحة التي لم يرد اذا نصب ولا عن الفتحة نصبا كما قيل والا لم يوجد في الرفع والجر على ان الفتحة قد عوض عنها الكسرة فاما العوض
الثاني فيتعين كونه للمقابلة وهو معنى مناسب يمكن اعتباره الرابع تنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا عن حرف
اصلي او زائد او مضاف اليه مفرد او جملة فالاول كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الاصح وهو مذهب
سيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف للمبرد وترتب بعد الحذف مثل

انظر التقفية والتصريع ومعنى العروض والضرب

انظر الروي والقافية

سلام وكلام عند قطع عن المحل ظاهره الاخفش التنكير لي ثان تنوين عوض عن الالف في جنادل قال ابن مالك قال ابن هشام
والذي يظهر انه للصرف ولهذا جر بالكسر الثالث تنوين كل وبعض واي اذا حذف مضافها عوضا عنه كل في فلك فضلنا بعضهم على بعض ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى والمحققون على ان التنوين في ذلك للتمكين يرجع لزوال الاضافة كانت تعارضه الرابع اللاحق لاذ في نحو وانتم
حينئذ تنظرون اي حين اذ بلغت الروح الحلقوم فحذفت الجملة المضاف اليها تخفيفا وعوض عنها التنوين وكسرت الذال للساكنين
وقال الاخفش هو للتمكين والكسرة اعراب لمضاف اليه وانما اختصوا الاسم بهذه الاقسام لان بعض التنوين لانها معان لا تتجه الا فيه واما
النوعان الاخران **فاحدهما** تنوين الترنم وهو اللاحق للقول في المطلق بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء
في لغة كثير من تميم كقوله وقولي ان اصبت لقد اصابن وكذا الاعاريض المصرعة والمقفاة كقوله قفا نبك من ذكرى
حبيب وعرفان وقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل والفرق بين التقفية على المشهور جعل العروض الموافق للضرب في الزنة
موافقا له في الروي والتصريع جعل العروض التي حقها ان يخالف الضرب في الوزن موافقا له فيه والعروض اسم الجزء الاخير في النصف
الاول من البيت والضرب اسم الجزء من البيت والروي هو الحرف الذي تعزى اليه القصيدة واما القافية فالمختار عندهم من اول
ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن الى آخر البيت وما بينهما ايضا ان كان قال ذكره في محله وظاهر كلام جماعة ان هذا
التنوين يحصل الترنم وبه صرح ابن يعيش زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وتبعه السيد في شرح اللباب قال هذا
التنوين يستعمل في القوافي للتطريب وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم
انتهى وعلى هذا تكون تسميته بتنوين الترنم حقيقة والمحققون على انه جيء به لقطع الترنم الحاصل بحرف الاطلاق لقبوله للمد
فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون بدلا منه لقطعه فعلى هذا تكون التسمية اما مجازا من باب الحذف اي تنوين ترك الترنم او من
باب التضاد كقولهم داود القياس ونحلة القدرية مجوس هذه الامة داود ينفي القياس والقدرية ينفون القدر ويقولون الامر
انف قال ابن عقيل وهو مبني على ان القدرية طائفة ينكرون ان الله قدر الاشياء في القدم وقد انقرضوا وصار القدرية لقبا للمعتزلة
لاسنادهم افعال العباد الى انفسهم واثباتهم القدرة فيها لهم بقول ابن هشام في حواشي التسهيل ان قول ابن عقيل ليس بشيء لان
اثبات القدرة لانفسهم مبني على الثاني وكلام ابن عقيل على الاول انتهى علامة التقي الشمني في حاشية المغني **الثاني** تنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي
المقيدة اي التي اخرها ساكن ليس حرف مد كقوله كان فقيرا معدما قالت وان وكذا الاعاريض المصرعة كقوله وقاتم الاعماق
خاوي المخترقن وسمي غاليا من الغلو اي الحد وقيل في الكلام والتجاوز به حد الوزن وفائدته الفرق بين الوقف والوصل
فاذا جيء به آذن بالوقف وجعله ابن يعيش من نوع الترنم والذي يصح ان تسمية هذين القسمين تنوينا مجاز
لعدم اختصاصهما بالاسم ومجامعتهما ال وثبوتهما خطا ووقفا وحذفهما في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة وزاد
بعضهم تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وللمنادى المضموم كقوله سلام الله
يا مطر عليها وتنوين الشذوذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وتنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فتحكيه
بتنوينه وجعل ابن الخباز كلا من تنوين ما لا ينصرف وتنوين المنادى قسما برأسه فيكون الاقسام على هذا عشرة ونظمها بعضهم
فقال اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم احفظ

اضطرار

اضطرار وغال وما همز **وخص بالنداء** بالمدح كسر النون وضمها وهو وما شبه الكلمة عوض نائب عن ادعو كيا زيد
ويا يوسف يا رجل قيل وانما اختص بذلك لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما قيل فكان الاولى ان يختص بمطلق
المفعول به لا بخصوص النداء واجيب بان تلك خاصة خفية لا يدركها المبتدى بخلاف النداء والمقصود من ذكر الخواص تعريف الفهم
من المبتدى والا فالحد مغن عنها **تنبيه** اذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في الا يا اسجدوا وقوله الا يا اسقياني قبل
غارة سنجال والحرف في يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة والجملة الاسمية كقوله يا لعنة الله والا
قوام كلهم والصالحين على سمعان من جار فقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف
بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت او امر كتلك الاية فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا ادم اسكن
يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا والا فهي للتنبيه قاله ابن هشام في المغني **وخص بالتثنية والجمع**
لان فيهما معنى النعت والنعت من خواص الاسم لان المراد منه اختصاص المنعوت ليفيد الاخبار عنه والفعل والحرف
لا يخبر عنهما فلا يصح نعتهما وهذا التعليل احسن من غيره واما نحو يضربان ويضربون فالتثنية والجمع انما هو راجع
على الضمير الذي هو الاسم لا الفعل وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون على ما ذكر ان معنى
ارجعني ارجعني فليس لاول تثنية ولا الثاني جمعا لان التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مثليه
اي تكرار اللفظ غيره في المعنى واضربا وارجعون بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم شيء الى مثله في اللفظ والمعنى للتاكيد لانك
كررت بلفظين وضاعفا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد
للفظ ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله
ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به قاله الرضي **تنبيه** كتب المصنف في الهامش وجعل
بعضهم التصغير ايضا من خواصه واورد عليه ما احيسنه ودفع بانه شاذ انتهى قلت ومثله قول الشاعر يا
ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر قال ابن هشام في المغني لم يسمع تصغير فعل
في التعجب الا في احسن واملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه ولم يحمله على افعل التفضيل الجمهور
بدونه لا ملاحظا لغة للباب الغروب ولم يحك ابن افتياس الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال ابو بكر بن الانباري ولا يقال الا
لمن صغر سنه انتهى قيل وهو مما ابيح فيه الفعل مقام المصدر لقصد الدلالة عليه بلفظ وقيل ان التصغير راجع الى المتعجب منه
اي هن مليحات على معنى الشفقة نحو يا بني فهو مما وضع في غير موضعه كما قامت هند وقيل انه راجع الى الملاحة والغرة
على السبب الحقيقي والتصغير يناسب الخفاء لكن لما لم يمكن تصغيره جعلوا علامة التصغير في فعل التعجب الذي هو خير عنها **والفعل**
كلمة معناها مستقل بالمفهومية اي لا يحتاج في تعقله والدلالة عليه بها الى ضميمة كما قلناه في الاسم
واعلم ان الفعل يشتمل على ثلاثة معان الحدث الذي هو المصدر والزمان والنسبة الى الفاعل وهي نسبة حكمية ملحوظة
من حيث انها حالة بين طرفيها والة لتعرف حالهما ومرتبطا احدهما بالاخر ولا خفاء في ان هذه النسبة معنى حرفي لا يستقل

بالمفهومية فالمراد باستقلال معنى الفعل ليس تلك النسبة ووصف المعنى بالاقتران بالزمان يقتضي كون المراد به الحدث فالمراد
بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فقوله كلمة شامل للكلمات الثلث وقوله معناها مستقل
مخرج للحرف وقوله **مقترن باحدها** اي باحد الازمنة الثلاثة المقدم ذكرها مخرج للاسم لانه غير مقترن بكاملها والمراد
قترانه بحسب الوضع الاول ليخرج اسماء الافعال وتدخل الافعال المنسلخة لاقتران معناها بالزمان بحسب الوضع الاول كما زيد
ويختص الفعل بقد الحرفية اذا كان مبتدأ وخبرا مثبتا مجردا من ناصب وجازم وحرف تنفيس نحو قد يقوم وهي معه
كالجزء فلا يفصل منه بشيء الا بالقسم كقوله فقد والله بين لي عنائي وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد يحذف ما بعدها
لدليل كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد اي وكان قد زالت وانما اختص بالانها
لمعان لا تصلح الا له وهي ستة احدها تقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلاة الثاني التحقيق نحو قد يعلم الله الثالث
التعليل نحو ان الكذوب قد يصدق وسيأتي مزيد كلام على هذه المعاني في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى الرابع التقليل
حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف ولعله اشار في التسهيل بقوله وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها قال ابن هشام
وهو غريب وحمله على خلاف ذلك الخامس التكثير كقوله قد اترك القرن مصفرا انامله كأن اثوابه مجت بفرصاد ولا
حسن الاستشهاد على ذلك ببيت العروض فلا تشهد لعادة الغر اعجل جودا معرفة الجيش حزبا السادس التوقع نحو
قد يقدم الغائب وهو مع المضارع واضح واما مع الماضي فاثبته الاكثرون قال الخليل يقال قد فعل القوم ينتظرون الخبر ويختص
لم لانها لنفي الفعل وهو معنى لا يتصور الا فيه وهي مختصة بالمضارع كما سيأتي **والحرف كلمة معناها غير
مستقل** بالمفهومية اي يحتاج في تعقله والدلالة عليه الى ضم ضميمة لانه انما يكون ملحوظا باعتبار انه آلة لغيره فيحتاج
الى ملاحظة الغير من حيث انه متبوع له فلا يكون مستقلا كالابتداء الذي هو مدلول من في قولك سرت من البصرة فانه لا يتصور
ولا يتميز الا بذكر السير والبصرة ولا يتعقل الا بتعقلهما وقس على ذلك سائر المعاني الحروف واما الابتداء الذي هو مدلول لفظ الابتداء
فهو معنى مستقل ملحوظ للعقل بالذات يمكن ان يحكم عليه وبه ولا ترد الاسماء الموضوعة للنسب لان معانيها مفهومات كلية مستقلة
بالمفهومية هذا وتحقيق المقام يتوقف على تمهيد مقدمات احدها ان وضع الحروف كلها من وضع العام للموضوع له الخاص وان
وضع الاسماء الموضوعة للنسب انما هو من قبيل وضع العام للموضوع له العام الثانية ان النسبة بين الامرين انما يتعقل بتعقلهما
ان عاما فعاما وان خاصا فخاصا اي ان افراد النسب ليست خصصها لها الافراد حقيقة اذ مفهوم الكلية والجزئية مخصوص بالمعاني
المستقلة الثالثة ان مدار كون مدلول اللفظ مستقلا بالمفهومية منه على احد امرين اما ان يكون اللفظ الدال عليه كافيا في
احضاره في الذهن بحيث لا يتوقف على ذكر ضميمة وان لوحظ بالتبع اذا تمهد هذا فنقول انما كانت مدلولات
الحروف غير مستقلة بالمفهومية لانها لما كانت بموجب المقدمة الاولى موضوعة للنسب يتوقف تعقلها بمقتضى المقدمة الثانية
على تعقل متعلقاتها المعينة ثم لما كان تعقلها آلة لملاحظة تلك المتعلقات ولم تكف الفاظ الحروف في احضارها في الذهن
بل لا بد معها من الضمائم وهي الالفاظ الدالة عليها لم يكن مدلولاتها بمقتضى المقدمة بمقتضى المقدمة الثالثة مستقلة بالمفهومية

منها

16

منها بحرف نفس مدلولات الاسماء الموضوعة للنسب فانها لما كانت موضوعة لنسب كلية يكفي في تعقلها تعقل متعلقاتها اجمالا فكانت هي
كافية في احضار تلك المتعلقات كانت مدلولاتها مستقلة بالمفهومية لكن لما كانت لا تستعمل في مفهوماتها الا مضافة الى
متعلقاتها الخصوصية لانه لا يعرض من وضعها لزم ذكرها الفهم معه الخصوصية فاندفع ما يتوهم من اختلال الحد لاسم بها جمعا وحدا
لو نصعنا فقولك كلمة شامل للكلمات الثلاث وما بعده مخرج للاسم الفعل وقوله **ولا مقترن** قبل تحقيق ماهية الحرف للاقتران
به عن شيء ولا يجب في الغيد الا ان يكون للاحتراز بل قد يكون لتحقيق الماهية او للايضاح وقال ابن الجبان في شرح الدرة
لعيبه لابن معط ولا ارى انه لا يحتاج في الحقيقة الى حد الحرف لانه كلمة محصورة **ويعرف** اي غير الحرف **بعدم قبول
شيء من خواص اخويه** الاسم والفعل المذكورة او غيرها وانما ميز بذلك مع ان الحد يغني عنه تسهيلا على
المبتدي وتفهيما له لان حد الحرف مما اطال فيه المحققون الكلام كما اضطربت فيه اراء الائمة الاعلام ونحن بحمد الله قد اتينا
بلباب التحقيق فعليك بالتمسك به فانه بالتحقيق **تنبيه** قال ابن الجبان في شرح الدرة ان تمييز الحرف بعدم قبوله شيئا
من خواص نحو يرد على انه يتوقف معرفته على معرفة تلك الخواص ومنها ما هو حرف فيلزم الدور واجيب بان توقف معرفة
الحرف على تلك الخواص انما هو من حيث انها علامات وما توقفها عليه من حيث انها حرف فاختلفت الجهة فلا دور **هذا
تقسيم** للاسم من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ان يضم اليه متباينة او متغايرة فقط ليحصل من انضمام كل قيد اليه قسم
منه **الاسم ان وضع لذات** اي معنى قائم بنفسه بقرينة مقابلة **فاسم عين** وقد يقال الاسم شخص
وهما بمعنى ولو ولا اشهر **كزيد ورجل او وضع لحدث** اي معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او
لم يصدر كالطول والقصر **فاسم معنى كضرب** وقول بعضهم ان العين يطلق على المعنى نحو عين اليقين وعين
الربا فكيف يجعل قسيما للمعنى ليس بشيء لان العين مشترك بين الشخص والحقيقة **تنبيه** المراد بالقيام بالغير كونه تابعا له
اي بحيث يصح ان يشتق منه اسم يحمل عليه كالضارب من الضرب او كونه حاصلا في الغير مختصا به بحيث تكون الاشارة الى
الآخر تحقيقا كالضرب في الضارب وتقديرا كالاصوات القائمة بالاجسام والعلوم والمعارف القائمة بالمجردات والصفات
القائمة بالمجردات والصفات القائمة به لانه نعم فان شيئا من هذه الامور سوى الاجسام غير مشار اليه بحسب الحس لكن كل واحد
منهما بحالة لو امكن الاشارة الحسية لكانت الاشارة اليه عين الاشارة الى المحل فيراد كان محلا للشيء وعين الاشارة الى المحل
ان كان حالا في محله واما تفسيره بالتبعية في التحيز فيتعين بصفات الباري نعم وصفات المجردات بل بالصفات الاعتبارية للمجردات
كذا قرره بعض المحققين فتامله **او وضع لمنسوب اليه حدث** لنسبة تقييدية **فمشتق** وهو اعني المنسوب
اليه الحدث اما ان يكون ذاتا اي مبهما لا تعين لها اصلا الا بتعين صفته وهو اما ان ينسب اليه الحدث على وجه الحدوث وهو اسم
الفاعل **كضارب** او على وجه الثبوت وهو الصفة المشبهة كحسن او وقوعه عليه وهو اسم المفعول كمضروب او زيادة موصوفه
على غيره فيه وهو اسم التفضيل كافضل واما ان يكون ذاتا متعينة باعتبار ما اي بغير كونه زمانا للحدث وهو اسم الزمان
او كونه مكانا له وهو اسم المكان او كونه آلة لحصوله وهو اسم الآلة وانما قلنا انه متعين في هذه الثلثة باعتبار دون

الذات

المعرفه

الصفات لان معنى مقام مثلا مكان فيه القيام لا ذات او ذات ما فيه القيام بخلاف القايم فان معناه ذات ما له القيام كذا قرره غير واحد من المحققين فتدبر والمراد بالذات هنا ما يستقل بالمفهومية لا ما يقوم بنفسه ليدخل نحو مفهوم مصدر مما يقوم بغيره من المشتقات وايضا مصدر دام اذا رجع وهي كلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغنا كل منهما عن الاخر فخرج بالشيئين نحو جاء زيد ايضا مقتصرا عليه لفظا او تقديرا وبالتوافق نحو جاء ومات ايضا وبامكان الاستغنا نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا تقال في شي من ذلك وهو مفعول مطلق حذف عامله سماعا كما نقل او حال حذف عاملها وصاحبها اي راجع الى تقسيم الاسم رجوعا او قول رجعا الاسم ان وضع لشي بعينه فمعرفة والمراد يستعمل في شي بعينه وليس المراد التعيين الشخصي بل التعيين بوجه ما وقيد الحيثية مراد اي ليستعمل في شي بعينه من حيث انه بعينه وحاصله الاشارة الى المعين عند السامع من حيث هو معين بوجه ما وبهذا خرج النكرات عن التعريف لان معانيها وان وجب تعينها عند السامع لكن ليس في اللفظ اشارة اليه بخلاف الضماير الراجعة اليها فان فيها اشارة الى ذلك التعيين وكذا المعرف بلام العهد اذا كان المعهود منكرا كما في قوله تعالى ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول فان الاول نكرة والثاني معرفة ولا فرق بينهما الا بما ذكرنا من الاشارة وعدمها الى الشي المذكور في التعريف اعم مما وضع له اللفظ كما في الاعلام ومما وضع لما يصدق عليه كسائر المعارف وهذا مبني على ما اشتهر من ان المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع سواء كان معينا في الوضع ام لا ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وساير المعارف فان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في شخص معين اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا للكل والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم وهو باطل اتفاقا اذ لا يمكن ان يتصور واضع اللغة اصطلاحا كل واحدة من المخصوصات التي يطلق عليها لفظ انا فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها لاستعمالها في افراده المعينة دونه وقس عليه ساير المعارف سوى العلم ولهذا صرح العلامة التفتازاني بان ما سوى العلم انما وضع لمعان كلية لتستعمل في افرادها المعينة هذا هو المشهور عن اهل العربية ونسب الى الجمهور لكن انتقد بعض المتاخرين بانه يستلزم ان يكون هذه الالفاظ السابعة الاستعمال مجازات لا حقايق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة قال والحق ما افاده بعض المحققين من انها موضوعة لكل واحد من جزئيات تلك المفهومات الكلية وضعا واحدا عاما وتلك المفهومات جعلها الواضع آلة لملاحظتها عند الوضع فلا تستلزم الاشتراك ولا كونها مجازا في شي منها ولا وجود المجاز بدون الحقيقة وتعريف المعرفة محمول على ظاهره فتفهم والمعارف على المشهور كلها سبعة باضافة المعرف بالنداء كما ذهب اليه ابن مالك واختاره المصنف ووجه الانحصار فيها ان التعريف المشار اليه في لفظ المعرفة اما ان يفيده جوهر اللفظ وهو العلم وهو اما جنسي ان كان الحاضر المعهود جنسا كاسامة او شخصيا ان كان فردا منها كزيد او يفيده حرف وهو قسمان ما لا يحتاج الى القصد وهو المعرف باللام وما يحتاج اليه وهو المعرف

بالندا او تفيده القرينة في الكلام وهو المضمر او تفيده الاشارة الحسية الى نفسه وهو اسم الاشارة او تفيده اشارة العقلية الى نسبة معلومة للسامع خبرية وهو الموصول او لا وهو المضاف لكن المضاف الى احد هذين غير معين لا تفيده تعينا فهو المضاف الى احد الخمسة الاول من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرة وبما بعده بقية المعارف وهو نوعان كما علمت شخصي وجنسي فالشخصي منه انواع اولو العلم كزيد وعمرو وما يولف كالقبايل كقريش والبلاد كعدن والخيل كلاحق والابل كشدقم والبقر كعرار والغنم كهيلة والكلاب كواشق وينقسم الى مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر علما كسعاد وفقعس وموهب ومنقول وهو الغالب هو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقل اما من اسم عين كاسد وثور او اسم معنى كفضل ودينار من مشتق اما وصف لفاعل كحارث وحاتم وحسن او لمفعول كمنصور ومحمد او غير ذلك ووقع لابن معطي في الفيته ان محمدا مرتجل حيث قال ثم الذي في الناس منه مرتجل مثاله محمد فسموه ظاهر واما من فعل اما ماض كشمر وكعب او مضارع كيشكر وتغلب او امر كاصمت بقطع الهمزة ليدل على النقل علم البرية معينة وقيل هو علم جنس لكل مكان قفر كاسامة وكثرت فيه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين واما من جملة اما فعلية كتابط شرا واسمية كزيد منطلق وليس بمسموع ولكنهم قاسوه ثم التقسيم الى مرتجل ومنقول هو راى الاكثرين وقيل الاعلام كلها منقولة ولا يعرف جهل اصلها قيل وهو ظاهر مذهب سيبويه وقيل كلها مرتجلة وهو راى الزجاج والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر الى هذا وموافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد فالاولى التقسيم انما هو بالنسبة الى الاعم الاغلب ولا فانما هو علم بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وينقسم ايضا الى مفرد كزيد وهند والى مركب وهو ثلاثة انواع مركب اسنادي كبرق نحره وشاب قرناها وحكمه الحكاية كقوله كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب ومزجي وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا ينزل ثانيهما منزلة تاء التانيث فيبني الاول على الفتح ما لم يكن اخره يا فيبني على السكون كبعلبك ومعدي كرب واما الثاني فيعرب اما لم يكن اسم صوت كويه من سيبويه فيبني على الكسر وذا في وهو الغالب وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله كعبد الله وابي سعيد وحكمه ان يجري الاول بحسب العوامل ويجري الثاني بالاضافة والعلم الجنسي مثله ثلاثة انواع اعيان لا تولف كالسباع والحشرات كاسامة وام عريط للاسد والعقرب واعيان تولف كهيان ابن بيان للمجهول العين والنسب وابي المضا للفرس وامور معنوية كسبحان للتسبيح وبرة للمبرة وفجار للفجرة ثم العلم باعتباره تشخيصا كان او جنسيا اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كالمصطفى والمرتضى وتاج الدين في المدح وقفه وبطة وعايد الكلب في الذم او كنية وهو ما صدر باب وام كابي الحسن وام كلثوم وابي المضا للفرس وام عريط للعقرب وبنات الرضا وابن اوى وبنت كابي اوى وبنت وردان قال الفرق بينهما وبين اللقب بمدح الملقب او بذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح

العلم

واللقب

والكنيه

بالام وان بعض النفوس تانف بان تخاطب باسمها وقد مدحه بعضهم بقول الشاعر فهلا ابا المحاسن كي اراه بنوت
كان يعجبني البيه علان رايت رايت فردا ولم ارمن يعد ابنا لذي فان الحظ في الكنية بدلت عليه التعظيم
وسلبه عن الكنى بعد ليجيب بانه لعل مراد الرضي رحمه الله ان الكنية من حيث انها كنية لا يعظم الكنى بها الا مطلقا وان اراد
بها التعظيم فيما ذكر ليس من حيث انها كنية بل بخصوص المادة فلا اعتراض علينا تامل وقال شعبان في الفية
بكنية عظم وخير في اللقب وقيل في حيث بدا الجهب فهكم لا احمر يعزى في جمعه او لا سم عبد القوي
وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له لابي الحسن لامير المؤمنين عليه وقد يكنى في الصغر تفاولا لان يعيش حتى يصير له
ولد اسمه ذلك كابي القسم واذا اجتمع لاسم غالبا الكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت
بدان لا يغني عن الاسم فلم يجتمعا من غير الغالب قوله انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء
ولا ترتيب بين الكنية وغيرها ثم ان كان اللقب ما قبله مفردين اضيف الاسم الى اللقب نحو هذا زيد بطه وسعيد كرز
على تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم كانك قلت هذا صاحب هذا الاسم ولم يجز عند البصريين الا جمهورهم في حال الاضافة
واجاز الكوفيون فيه الاتباع والقطع بالرفع والنصب وهو الارجح لقولهم هذا يحيى عينان وان لم يكونا مفردين فلا بد
من الاتباع سواء كانا مركبين نحو هذا عبد الله انف الناقة او احدهما مركبا نحو هذا زيد عايذ الكلب وهذا عبد الله
بطه وصرح بعض المتاخرين بجواز الاضافة اذا كان مع الاسم مفردا **تكميل** محل الاضافة في المفردين حيث لا
مانع كان يكون الاسم مقرونا بال كالحارث قفه او كان اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي
فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف قال في التصريح **تتمه** ومن العلم ما كنه بعد كفلان وفلانة
حرى الكنى عند واسماء الايام عند الجمهور اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال للمح كالحارث والعباس
ثم غلبت فصارت كالدبران فالسبت مشتق معنى القطع والجمعة من معنى الاجتماع وباقيها من الواحد والثاني
والثالث والرابع والخامس وذهب المبرد الى انها غير اعلام واما تمام التعريف فانها لن صارت نكرات والاول
اصح ولعلم انه اذا قصد بكلمة تلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل
هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ
قال الرضي ولا يبطل التصغير العلمية سواء كان تصغير ترخيم او غيره وما قيل من ان تصغير الترخيم مبطلها مردود بقول
الشاعر وكان حريثا في عطائي جاهدا اريد الحارث بن وعلة ولو كان منكرا لادخل عليه اللام قال ابن جني
فلو اكد تنكير العلم وصورة ذلك بوجهين احدهما ان يراد به مسمى بكذا وجعل منه قولهم لا زيد كزيد بن ثابت
ان يراد به الصفة كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار ولكل مبطل محق قال بعض المحققين ولا يخفى ان
مراد التعريف هنا الوضع فباستعمال العلم في احد هذين المعنيين وهو مجاز قطعا لم يخرج عن كونه معرفة
فالقول بتنكيره مبني على المسامحة وهو حسن وقدم المصنف التمثيل للعلم بناء على انه اعرف المعارف وهو قول
وذهب

وذهب البصريون والكوفيون وفي ترتيبها اختلاف سياتي ذكره في اخر البحث ان شاء الله **والثاني** من المعارف المعرف باداة
نحو الرجل وكونها ال وكل هو مذهب الخليل والهمزة عنده اصلية قطعية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وصحح ابن مالك ونقل
عن سيبويه ما يوافقه في لوية ال ايضا لكن يخالفه في اصالة الهمزة فهي عنده زائدة معتد بها في الوضع والمشهور عنه ان اللام
وحدها والهمزة وصلية جلبت قبلها التعذر الابتدا بالساكن وفتحت مع ان الاصل في همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال ونقل ابو حيان
هذا القول عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط الى المحققين ونظر في فائدة الخلاف في نحو قام القوم فعلى الاول ثبت الهمزة
لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم تكن ثم همزة حتى يقال حذفت بل الهمزة بها لعدم الحاجة اليها ونقل الوقف على ما قبل اللام وذهب المبرد الى ان اداة
التعريف هي الهمزة وحدها وجيئت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام **فايدة** قال المرادي في الجنى اعلم ان من جعل حرف التعريف
ثنائيا وهمزته اصلية عبر عنه بال ولا يحسن ان يقول الالف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال وكذا الذي كره الخليل قال ابن جني كان
يقول الخليل لا يقول الالف واللام ومن جعل اللام وحدها عبر باللام كما فعل المتاخرون ومن جعله ثنائيا وهمزته همزة وصل زائدة فلا يبعد ان يقول
الالف واللام وقد وقع في كتاب سيبويه التعبير بالاربعة الاول انتهى وهي على كل قولها جنسية او عهدية او زائدة فالجنسية
ان خلفها كل من دون تجوز نحو ان الانسان لفي خسر فهي لشمول الافراد وان خلفها بتجوز نحو انت الرجل ادبا فهي لشمول خصائص
الجنس مبالغة وان لم يخلفها كل نحو جعلنا من الماء كل شيء حي فهي لبيان الحقيقة والعهدية اما ان يكون معهودها مذكورا كما ارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في زجاجة او معهودا ذهنا نحو اذ هما في الغار نحو اذ يبايعونك تحت الشجرة او
معهودا حضوريا نحو اليوم اكملت لكم دينكم والزائدة نوعان لازمة وغير لازمة فاللازمة كالتي في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها
بالصلة وكالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها للنقل كالنضر والنعمان واللات والعزى او الارتجال كالسموأل او الغلبة على بعض
من هي له في البيت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل للعهد الذهني **تنبيه** الغالبة غير لازمة كما صرح به في الفجا
حيث قال الافعل به ولا افعل البتة لكل امر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وكذا في العباب للصغاني والقاموس للمجد بن يعقوب
ونقل عن سيبويه انها لازمة مع كونها للتعريف وقطع الهمزة سماعي والثانية غير اللازمة نوعان واقعة في الفصيح بكثرة اولا فالاولى هي الداخلة على علم منقول من مصالح لها كحارث وعباس تقول فيه الحارث والعباس وهو يتوقف على السماع فلا يقال
محمد ولا الحمد والاحمد والثانية ضربان واقع في شعر وشذوذ من النثر فالاول كالداخلة على علم لا يلمح الاصل كعمرو ويزيد
في قوله باعد ام العمر من اسيرها حراس ابواب على قصورها وقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا واما الذي
دخل على الولين فللمح الاصل والثانية كالداخلة على ما هو واجب التنكير نحو دخلوا الاول فالاول وجاءوا الجماء الغفير وارسلها العراك
ولم يحرجها لانهما الاول على قراءة من فتح اليا ولم يعتبر الاول معمولا مطلقا على حذف مضاف اي خروج الاول ومن اعتبر
ذلك لم يحتج الى دعوى الزيادة **مسئلة** اجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتاخرين نيابة ال عن الضمير
المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي الماوى ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر
والبطن والمانعون يقدرون له في الاية وضمير في الامثلة وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشري في وعلم ادم الاسماء

اسم الاشارة

الموصول والمضمر

في تعريف المعارف

ان الاصل اسما المسمى وقال ابو شامة في قوله بدات ببسم الله في النظم اولا ان الاصل فنظي نحو نائيا نتهاعن **والثالث**
من المعارف اسم الاشارة نحو **ذا** بالف ساكنة للمفرد المذكر ويقال ذا بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بها مكسورة بعد الهمزة وذاؤه
بها مضمومة بعد همزة مضمومة قال هذاؤه الدفتر خير دفتر في كف قرم ماجد مصور يروى بكسر الها وصفها ذوي كتاب ابي الحسن
الخبيثم انما حركت الها فيهما للضرورة والاصل فيهما ذا والالف اصلية عند البصريين زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت
لامه على الاصح لا عينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح قال في التصريح وفي الدلالة المصون اختلف البصريون هل عينه ولامه ياء فيكون من باب
حيي او عينه واو ولامه يا فيكون من باب طويت ثم حذفت لامه تخفيفا وقلبت العين الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذا كله على
سبيل التمرين والا فذا مبني والمبني لا يدخله التصريف وقال ابو حيان لو قيل بان ذا ثنائي الوضع نحو ما وان والالف اصل بنفسها غير منقلبة
عن شيء واصل الاسما المبنيات ان يوضع على حرف او حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى قال ثم رايت هذا المذهب
للسيرافي والمختلى ونقله عن قوم انتهى **والرابع** من المعارف الموصول الاسمي نحو **الذي** للمفرد المذكر العالم وغيره والتي
للمفرد المؤنث كذلك **والخامس** من المعارف المضمر نحو **هو** وسياتي الكلام على هذه الثلاثة مستوفى في المبنيات ان شاء الله
تعالى فلينتظر **تنبيه** في الضمير العايد على النكرة اربعة مذاهب احدها انه نكرة مطلقا الثاني انه معرفة مطلقا الثالث ان رجع الى واجب
التنكير كان نعم رجلا فهو نكرة والا فمعرفة وانما قلنا ان رجلا في المثال واجب التنكير لانه تمييز والتمييز واجب التنكير الرابع ان رجع الى
نكرة مخصوصة بصفة او حكم نحو مررت برجل كريم واخيه وجاءني رجل فضربته فهو معرفة والا فنكرة والحق ان الضمير العايد الى نكرة
معرفة مطلقا لان التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في
نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العايد الى النكرة ولهذا يجري عليه احكام المعارف اتفاقا **والسادس** من المعارف
المضاف الى احدها اي الى احد الخمسة المذكورة ولو بواسطة نحو غلام ابيك **معنى** مفعول مطلق اي
اضافة مفيدة معنى واحترز به عن المضاف الى احدها اضافة لفظية فانها لا يفيد تعريفا وانما يتعرف بالاضافة ما ليس من الاسما التي
في غاية الابهام كغير ومثل على ما سياتي بيانه في باب الاضافة ان شاء الله تعالى **والسابع** من المعارف **المعرف بالنداء** نحو يا رجل لمعين بخلاف يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يا زيد فانه معرفة قبل النداء على الصحيح المختار عند ابن مالك واذ نادى بالنداء
وضوحا واغفل اكثرهم هذا النوع لكونه داخلا في المعرف باللام على ان تعريفه بها مقدرة وهو مذهب المتقدمين قال ابو حيان
انه الذي صححه اصحابنا او لكونه فرع الضمير لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب واستظهره بعضهم والمفهوم من ظاهر قول
سيبويه ان تعريفه بالاشارة والمواجهة قال ابن مالك وانما كانت الاشارة دون مواجهة معرفة لاسم الاشارة فلان يكون معرفة
مع المواجهة اولى واحرى قال وهو الظاهر وابعد من التكلف بجعله قسما شايعا براسه اولى **تنبيهان الاول**
كتب الصنف رحمه الله في الهامش انما اخر ذكر صيغة المعرف بالنداء عن المضاف الى احدها لئلا يرد عليه ما ورد على ابن حاجب انتهى يريد
ان ابن الحاجب اخر ذكر المضاف الى احدها عن جميع المعارف فاوردوا عليه انه يلزم من ذلك صحة الاضافة الى المنادى ايضا
والمنادى لا يضاف اليه اصلا فاخر المصنف ذكره فسلم من ذلك وقد اجاب صاحب الفوائد الضيائية النقض عن ذلك فقال لا يستلزم صحة الاضافة

الى احدها

١٦

في باب المعارف

النكرة

المؤنث وعلامة التانيث

المذكر هو الاصل

ان قصد اللفظ تذكير وتانيث

الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد ما اوردوه انتهى قال عصام الدين لا يخفى انه تكلف جدا فالاولى ان صحة الاضافة الى كل من الخمسة
الثاني هذا الترتيب الذي سلكه المصنف في المعارف لم ار من ذكره والذي عليه الجمهور ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم الاشارة ثم الموصول
والمعرف باللام او النداء والمضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى الضمير فهو في رتبة العلم ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم
ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الاداة وعند ابن كيسان ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج ان
اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغايب السالم عن
ابهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه وقد يعرض للمعرف ما يجعله مساويا لما دونه كقولك لمن لا
شركة في اسمه لمن قال له من انت انا فلان ومنه انا يوسف فانه لم يستفد بانا ما لم يستفد بالعلم كالموصول في قولك لمن قال لك من انت
ان الذي فعل كذا ومن هذا القبيل سلام الله على من انزل عليه القران وعلى من سبحت له الملائكة وامن جبريل زواره وقد
اختلف في المعارف ما اعرفها وقال ابو حيان لم يذهب احد الى ان المضاف اعرف المعارف **الثالث** قال غير واحد يستثنى
مما تقدم اسم الله تعالى فهو اعرف المعارف بالاجماع انتهى قال بعض المحققين وقد يقال لا حاجة الى هذا الاستثناء لان الكلام
في التفاضل بين الانواع **والا يكن** الاسم وضع لشيء بعينه بل لشيء بعينه **فنكرة** كرجل وفرس وليست الا هذا الا
ستثناكا قد يتوهم وانما هي ان قرنت بلا النافية نحو قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله **تنبيه** قال بعض المحققين تقسيم
الاسم الى المعرفة والنكرة المراد به منع الخلو لا منع الجمع ايضا لثبوتها في المعرف بال الجنسية كاللئيم في قوله ولقد امر على
اللئيم يسبني ومن ثم تجوز في الجملة بعده ان تكون حالا او صفة انتهى قال بعضهم وفيه نظر فان المتبادر من التقسيم منع الجمع والخلو
معا والاستدلال على الاجتماع بالمعرف بال الجنسية انما يتم لو كان يعد في اصطلاح القوم نكرة حقيقة كما انه عندهم معرفة
حقيقة وكلامهم كالصريح او صريح في خلافه انتهى **وايضا** تقسيم اخر للاسم باعتبار التذكير والتانيث **ان وجد**
فيه اي في الاسم **علامة التانيث** وهي التا المبدلة هاء في الوقف خلافا لمن زعم ان التانيث بالها وانها
تبدل تاء في الوصل والالف المقصورة والهمزة التي قبلها مدة وهي عند البصريين بدل من الالف وانما هي علامة التانيث ومذهب
الاخفش ان الالف والهمزة معا علامة التانيث وزاد الكوفيون في علامة التانيث تا البنات واخت والالف والتاء في نحو المسلمات
ونحوه قاله في الارتشاف وذهب الزمخشري الى ان اليا ايضا علامة التانيث في نحو تي والاخفش والمازني في نحو تقومي
وتقومين وانها علامة قال الرضي والاولى ان يقال الرضي والاولى ان يقال في ذي هذه الصيغة بكمالها موضوعة للمؤنث كما
ليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما اليا في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث انتهى **ولو** كان وجودها
تقديرا اي مقدرا فما وجد فيه علامة التانيث لفظا **كناقة** وتقديرا **كنار فمؤنث والا** توجد فيه علامة
التانيث لا لفظا ولا تقديرا **فمذكر** وهو الاصل لدليلين احدهما انه ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شيء وشيء
مذكر والثاني انه لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا يحصل الا بزيادة وعلى هذا فكان الانسب تقديم المذكر الا انه اخره لان تعريفه
يشتمل على سلب تعريف المؤنث والسلب مسبوق بالايجاب فالتعقل فجعله في الذكر كذلك **تنبيهات الاول** لا يتحقق

التذكير والتانيث في الاسماء لا اذا قصد بهما لوانهما فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل
والحرف وحروف الهجا يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكير حروف الهجا لا يجوز الا في الشعر قال المرادي في شرح
التسهيل التاء المثناة اي لا يقدر في علامات التانيث الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر
بخلاف الالف وتقدر قياسا في الصفات المختصة بالمونث على وزن فاعل او مفعل كحائض ومرضع وان اريد التوبيل
شخص حائض وانسان مرضع عند سيبويه وبمعنى النسبة اي ذات حيض وذات رضاع عند الخليل لا لاختصاصهما بالمؤنث
كما ذهب اليه الكوفيون لورود الضامر بلا اختصاص والمرضعة مع الاختصاص وسماعا في نحو العين والاذن فالاول
دليل كون التا مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير نحو قديدة وقديرة في قدر واما الزايد على الثلاثي فحكم ايضا
بتقدير التا قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة اشهر الكاتب
بونسائيت لم تظهر لعلامة فيه تصغيره ان كان المكبر ثلاثيا ويقع في خبره ونعته واكا ذكره بوصفه ونعت به المعنى لا الصاحب
ليشمل النعت نحو وتيمها اذن واعين فيهما عين جارية بكاس معين بيضا والخبر نحو دارك واسعة والحال نحو ولسليمان
الريح عاصفة وبضميره نحو والشمس وضحها وبالاشارة اليه نحو تلك الدار وبتجريد عدده من الثلاثة الى العشرة من التاء نحو ثلث
اذرع وعشر رجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل من الصفات كطوالق وحوايض او على مثال غالب فيه
وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع وبين جمعهما في المؤنث غالبا على افعل وندجا في المذكر مثل اكا
واكلب ويعلم ايضا بالحاق علامة التانيث بفعله المسند اليه نحو طلعت الشمس والتفت الساق بالساق **والمؤنث**
ينقسم الى حقيقي التانيث ولفظيه فهو **ان كان ذا فرج** سواء كان ظاهر العلامة كضاربة وحبلى ونفسا
او مقدرها كزينب وسعاد **فحقيقي** التانيث ولا يكون الا حيوانا **والا** يكن ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة ايضا
كغرفة وصحراء وبشرى او مقدرها كما تقدم **فلفظي** التانيث وهو قد يكون حيوانا ايضا كالحمامة ذكر وحمامة
فايدتان الاولى قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى فالاول كقوله ترى رجلا منهم اسيفا كانما
يضم الى كشحيه كفا مخضبا ذكر حملا على معنى العضو والثاني كقول بعضهم جاءته كتابي فاحتقرها فيما حكاه الاصمعي عن ابي عمرو
قال سمعت رجلا من اهل اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له اتقول جاءته كتابي فقال نعم
اليس بصحيفة قلت ما اللغوب قال الاحمق ومن تانيث المذكر حملا على المعنى تانيث الخبر عنه لتانيث الخبر نحو قوله ثم
لم تكن فتنتهم الا ان قالوا اثمت المصدر المنسبك من ان والفعل وهو الخبر عنه لتانيث الخبر وهو فتنتهم **الثانية**
اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر وبذلك استدل على انه الاصل وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود
الضمير وفي الوصف وفي العدد ذكره في الاشباه والنظائر هذا **تقسيم اخر** للفعل **اما ان يقترن
بزمان سابق وضعا فماض** كتب الملصوب بها اشتق في هامش كثيرا ما يقولون الفعل مقترن بزمان ويريدون
بالفعل اللغوي وهو المراد هنا قولهم اخبرتها اي خبرتها اي يحتمل ان يريد عليه ان الضمير حينئذ راجع

الحدث وليس هو المراد هنا فقد يفرح برعاية الاستخدام انتهى كالعدد والاستخدام هو ان يراد بلفظه معنيان احدهما ثم يراد
بضميره الاخر بيانه ههنا ان الفعل له معنيان اصطلاحي ولغوي فالاول به اولى لا اللغوي ثم اعاد عليه الضمير مرادا به المعنى الاخر
وهو الاصطلاحي وينبغي ان يراد بالحدث اعم مما هو مدلول مادة الكلمة او صيغتها لئلا يخلو التقسيم عن الامر باستعماله مقترنا
بالحال كاستراه وليس حدثه المقترن بالحال مدلولا لمادته بل مدلول صيغته كما سينبه بخلاف الماضي والمضارع فان حدثهما
المقترن بالسابق والمستقبل والحال انما هو مدلول مادتهما فيكون حدث الامر غير مندرج في الحدث الذي هو المقسم ويصح
ان يراد بالفعل الذي هو المقسم الفعل الاصطلاحي ويراد باقترانه اقتران حدثه تقضيا على التعميم المذكور فتكون الاقسام داخلة
فيه وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض عكسه بلم يضرب ولما يضرب ونحو ذلك من المضارع الذي انصرف الى المضي باداة كما
سيأتي ولا جمعه بان ضربت ضربت وبعت واشتريت مريدا الانشاء ونحو ذلك مما الماضي فيه مصروف للحال والاستقبال نحو غفر الله
لك فان دلالته على ذلك ليس من حيث اصل الوضع وانما هو لعارض ويسمى هذا الفعل ماضيا ايضا باعتبار زمانه مستفاد منه وقدم
في التقسيم لانه جاء على الاصل انه متفق على بنائه **ويختص الماضي بلحوق احدى التاءات الاربع**
وراجعة الى اثنين احدهما تاء التانيث الساكنة وهي تلحق متصرفا كان او جامدا الا الفعل في التعجب وحبذا في المدح وما عدا
خلا وحاشا في الاستثناء كهي في قولهم كفى بهند ولا يقدح في كونها افعالا ماضية ان العرب لم ترض تذكيرها عليها لاختصت
الساكنة بها لانها سكنت للفرق بينها بالافعال وبين الاسم او كانت اولى بالسكون لخفته لتجبر ثقل الفعل بتركيب معناه ابدا من حدث
والزمان والنسبة بخلاف غيره فانه خفيف لبساطة معناه غالبا والمراد بالساكنة الساكنة بالذات فلا يضر تحركها لعارض كا
لتقاء الساكنين نحو قالت امرأة العزيز وقالت اخرج بكسرة وفي ضم التاء فيه في قراءة ابي عمرو والتقييد بالساكنة للاحتراز عن المتحركة فانها
تلحق الاسماء كقايمة والحروف كربت وثمت الا ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء وقد تكون في الاسم حركة بناء كلا ولو
ولا قوة والثانية تاء الفاعل قال ابن مالك وتقييد هذه التاء باضافتها الى الفاعل اولى من تقييدها بالاضافة الى التكلم او الخطاب
لان الفاعل على عمومه ادكر مانع من دخول تاء الخطاب اللاحقة في انت فانها حرف وقد اتصل باسم فلو قيل بدل تاء الفاعل تاء
المخاطب لدخلت تاء انت فيلزم كون ما اتصلت به فعلا انتهى واختصت هذه التاء بالفعل لانها فاعل فلا بد لها من فعل وهي
اتصلت وهي تنقسم الى ثلثة انواع تاء المتكلم نحو ضربت بضمها وتاء المخاطب نحو ضربت بفتحها وتاء المخاطبة نحو ضربت بكسرها فالتاءات
اربع وهذا تفنن من المصنف رحمه الله في العبارة وقد انفردت تاء التانيث بلحوقها نعم كما انفردت تاء الفاعل ب
لحاقها تبارك كذا قيل وقال الشهاب البخاري ان تبارك تقبل التاء تقول تباركت بالله وتباركت اسماء الله وهو حسن
ان ساعده السماع والا فلا عبرة به اذ اللغة لا تثبت بالقياس **او يقترن الفعل بزمان مستقبل** وهو بكسر الباء
وفتحها والاول ارجح والثاني اسم وهو الزمان المتد من بعد زمن التكلم الى حين الامكان **او بزمان حال** وهو زمان
التكلم وليس هو قسيما للماضي الزمان جارجا عن الماضي والمستقبل بل هو اجزاء ملفقة من اواخر الماضي واوايل المستقبل
وضعا فمضارع فهو حقيقة في المستقبل والحال معا هذا قول وفيه اربعة اقوال اخر احدها انه حقيقة

باب التانيث الساكنة

الفعل المضارع

في الحال مجاز في الاستقبال والثاني عكسه والثالث انه حقيقة في الحال ولا يستعمل في الاستقبال اصلا لا حقيقة ولا مجازا والرابع عكسه وذهب اليه ابن طاهر ... وهو ظاهر كلام سيبويه على ما ذكره ابو حيان في الارتشاف كما قال ابن الحاجب في شرحه على المفصل وهو الصحيح لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب القول به كسائر المشتركات واختار الرضي القول الاول من الاقوال الاربعة وهو كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال قال لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض بالماضي المنصرف الى الحال والاستقبال العارض كان ولا بجعله ما انصرف منه الى المضي بلم ونحوه ولما الجازمة ولو الشرطية غالبا واذ وربما وقد التقليلية وايما التحقيقية في بعض المواضع فانه ينصرف بذلك الى المضي لكن ليس ذلك باصل الوضع فلا انتقض وسمي هذا الفعل مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم في ان كلا منهما تطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة فيفتقر التمييز بينهما الى الاعراب فالاسم كما في نحو ما احسن زيدا برفع زيدا اذا قصد النفي وبنصبه اذا قصد التعجب وبخفضه مع رفع احسن اذا قصد الاستفهام عما هو الاحسن منه والفعل كما في نحو لا تاكل سمكا وتشرب لبنا برفع تشرب اذا اردت النهي عن الاول واباحة الثاني وبنصبه اذا اردت النهي عن الجمع بينهما اي لا يكونن منك اكل سمك مع شرب لبن وبجزمه اذا اردت النهي عن كل منهما وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها الا الاعراب لان الرافع والناصب والخافض لها هو واحد والمعاني المتعاقبة على المضارع يميزها غيره ايضا كاظهار العوامل المقدرة من ان في النصب ولا الناهية في الجزم والقطع في الرفع كان الاسم اشد احتياجا الى الاعراب من المضارع فكان اصلا في الاعراب وذلك فرعا فيه هذا قول ابن مالك قال ... وهو اولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومعادلة اسم الفاعل لان الشابهة وهذه الامور بمعزل عما يحتاج باعراب لاجله كذلك التي اعتبرها قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين فان البصريين لا يقولون بقوله ويرون اعرابه بالشبه والكوفيين يقولون ويرون اعرابه اصالة كالاسم وابن مالك يقول وادعى ان الاعراب بالشبه لا بالاصالة **ويختص** المضارع **بالسين** اي سين الاستقبال فاللام للعهد وهي بمنزلة الجزء منه ولذا لم تعمل فيه مع اختصاصها به وكذا كل حرف اختص بشيء وتنزل منزلة الجزء فانه لا يعمل بخلاف ما اذا لم يتنزل وليست السين مقتطعة من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال معها اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها نقلت المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال قال الرضي في المغني وانما اختص المضارع بها لانها تخلصه الى الاستقبال وهو معنى يختص به قال ابن هشام وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد والوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومى الى ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكفيكهم الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تاخر الى حين وصرح به في سورة براءة فقال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك انتهى **و** يختص **بلم** وكذا كل الجوازم وانما اختص بلم لانها للمعنى لا يصلح الا له وهو قلبه ماضيا وذهب قوم الى انها تدخل على المعنى اولى من المحافظة

سين الاستقبال

على اللفظ

على اللفظ قال المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع بعد لو والقول الثاني لا نظير له قال ابن مالك في شرح الكافية ويتميز المضارع بلم عن علامة اخرى وان كانت تنفي لاختصاصه به ويختص بافتتاحه باحد **نوابد انيت** اي الزوائد التي جمعها كلمة انيت اي ادركت وانما سميت زوائد لانها ليست اصلية في الفعل ويسمى حروف المضارعة واذا انما يتميز المضارع بها اشترط في الهمزة ان تكون للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا وفي النون ان تكون للمتكلم ومعه غيره مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا او للمعظم نفسه ولو ادعاء وفي الياء ان تكون للغائب المذكر واحدا كان او اثنين او جماعة او لجمع الغائبات وفي التاء ان تكون للمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة مذكرا كان او مؤنثا او للغائبة او للغائبتين وبهذا يظهر ان تعبيرهم بانيت انسب بالنسبة التضعيفية من تعبير غيره بنائت وايتن وانتي وغير ذلك وانما اشترطنا هذا الشرط لان هذه الحروف بعضها توجد في الماضي نحو اكرمت زيدا ونفيت العلم ويمنت عمرا وتممت الكتاب فلا يصح حينئذ ان يميز بها المضارع ولا يكون مختصا بها **او صرح** يقترن **للحال** وقد عرفت معناه **فقط** بفتح القاف وسكون الطاء اي حسب **وضعا فامر** خرج بقيد الوضع المضارع فانه وان دل في بعض الاحيان على الحال فقط لانه في اصل الوضع مشترك بين الحال والاستقبال قال المصنف في الحاشية قلت وهذا مخالف لما عليه جميع النحويين من ان الامر مقترن بالاستقبال فقط ولازم تحصيل الحاصل قال شيخ شيوخنا العلامة محمد الحوفي في شرحه على تهذيب المص والحق ان يقال ان عبر الامر بطلب الفعل على جهة الاستعلاء كما هو عند ارباب الاصول فهو للحال لكان فرب انه حدث واقع في زمن الاستقبال فهو المستقبل انتهى ولشيخنا الامام العلامة محمد ابن على الشامي الحال الشهير ... كلام في تحقيق المقام بيتين ... كلام المص عليه ما لا مزيد عليه وهو غاية ما يقال فيه وتفصيل الحق عند النحاة ان الامر بالصيغة قسم من الفعل براسه لا مندرج تحت قسم المضارع وانه موضوع بالوضع النوعي على وجه القانون الكلي للطلب ادخال حقيقة الفعل او فرد منها منتشر في جنسه في الوجود على النحو الذي لذلك الفعل المجرد من الوجود من فاعل معين بالخطاب وان معنى الطلب مستفاد بنفس الصيغة بسبب وضعها له لا من لام الامر المقدرة والطلب لكونه نسبة يقتضي بطبعه التعلق بمطلوب فيتحمل معنى هذه الصيغة الحدثين احدهما مسند في المعنى الى المتكلم وهو الطلب في الحال والاخر مسند في اللفظ الى المخاطب وهو ما تعلق الطلب بايقاعه في المستقبل والاول مدلول لمبنى الكلمة والثاني مدلول لمادتها والمقصود باللفظ انما هو افهام الحدث الاول والثاني انما وقع قيدا له وان كان الغرض من افهام الاول هو التوصل به الى وقوع الثاني فمن نظر الى جانب اللفظ حكم بان الامر للاستقبال ومن نظر الى جهة المعنى حكم بانه للحال لكن الاول انسب بمصطلح الفنون الباحثة عن الاحوال اللفظية والثاني اليق بمعارف العلوم المتكفلة بالمباحث المعنوية فالخبط الجاري على الخلاف في ذلك مختلط بين الاصطلاحين وان احتج على كونه للاستقبال على كل حال بانه انما يدل عليه بالتضمن لان دلالته عليه من جهة كونه فعلا على الحال بالالتزام لان دلالته عليه انما هي لضرورة وقوعه ان الكلام انما هو في الزمان الذي يقترن بالحدث في الفهم عن لفظ الفعل عارضناه بالمثل بان نقول هو انما يدل على الحال بالتضمن لان دلالته عليه من حيث كونه فعلا والمعتبر في فعليته انما هو الحدث الذي اوقع عليه او وضع له وعلى الاستقبال بالالتزام

فعل الامر

انظر هذا الكلام في تحقيق زمان فعل الامر

لان دلالته عليه بالصورة امتناع تحصيل الحاصل غايته انه في الباب اي رعاية جانب اللفظ اوجبت ان تقول انه يتضمن كلام الزمان لتضمنه لكلام الحدث فتدبر هذا كلامه وسمي هذا الفعل امرا اما عند المصنف فظاهر لكونه موضوعا لطلب الفعل على جهة الاستعلاء او استعماله غالبا عنده في غير ذلك مجاز كما صرح به في الزبدة واما عند النحويين فلاستعماله غالبا في طلب الفعل على جهة الاستعلاء **ويعرف** اي يميز عن قسيميه **بفهم الامر منه** اي من نفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لتقم فانه وان فهم الامر منه لكن ليس من الصيغة نفسها بل نشا من اللام والمراد بالامر المفهوم الامر اللغوي فلا يقال اخذ الامر فيما به الامر يستلزم الدور ولا بد **مع** فهم الامر منه من **قبوله** احدى **نوني التوكيد** الثقيلة والخفيفة نحو قومن وقومن فلو فهم الامر من كلمة ولم تقبل احدى نوني التاكيد فهو اسم فعل كنزال بمعنى انزل ودراك بمعنى ادرك او مصدر كضربا زيدا وصه نحو كلا بمعنى انته او قبلتها ولم يفهم منها الامر فهي مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسنن بزيد فانه ليس بامر على الاصح بل على صورته **ملتبسة** كل من نوني التوكيد اصل براسه عند سيبويه والبصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل والخفيفة فرع ومعناهما التوكيد قال الخليل والتوكيد بالثقيلة ابلغ قال في التصريح ويدل له قوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا وهما من خصائص الفعل واما قوله اقائلن احضروا الشهود فضرورة سوغها شبه الفعل بالوصف ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقا ولو كان دعاء كقوله فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا وشذ قوله دامن سعدك ان رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا والذي سهله انه بمعنى افعل واما المضارع فله حالات ذكرها في الاوضح احديها ان يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم ولا يجوز توكيده بهما ان كان منفيا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اذ التقدير لا تفتؤ او كان حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرئ او كان مفصولا من اللام مثل ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون الثاني ان يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان الشرطية المؤكدة بما نحو واما تخافن واما نذهبن فاما ترين ومن ترك توكيده قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي وهو قليل وقيل يختص بالضرورة الثالث ان يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد اداة طلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا الرابع ان يكون قليلا وذلك بعد لا النافية وبما الزائدة التي لم تسبق بان الشرطية كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقوله ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث الخامس ان يكون اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما وقوله من يثقفن منهم فليس بآيب هذه **تبصرة** تتعلق باحكام اقسام الفعل وانه قد تحققت مدلول كل من الافعال فاعلم لكل احكاما تخصه **فالفعل الماضي مبني** وهو على وفق الاصل اذ الاصل في الافعال البناء لاستغنائها عن الاعراب باعراض في صيغها لاختلاف المعاني المعتورة عليها وبناؤه **على الفتح** ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا او سداسيا ولا مزيد على ذلك وبني على الحركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو

مررت

مررت بالذي نام وشرطا وجزاء نحو ان ضربتني ضربتك وحالا نحو جاءني رجل قد ضرب وخص بالفتح طلبا للخفة **الا اذا كان آخره الفا** سواء كانت منقلبة عن واو نحو غزا او ياء نحو رمى فان اصلهما غزو ورمي قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيكون مبنيا على السكون للاعلال المذكور هذا مفهوم كلامه وهو خلاف ما صرح به النحاة من ان المعتل الاخر مبني على الفتح تقديرا والسكون عارض ولهذا اذا فقد سكون الاخر رجعت الواو والياء نحو غزوت ورميت نعم وقع في شرح الزنجاني للعلامة التفتازاني ما يوافق كلام المصنف ولعل المصنف اخذ منه فانه قال يبنى الفعل الماضي على الفتح الا اذا اعتل آخره نحو غزا ودعا وتعقبه المحقق الغالي في حاشيته عليه فقال ان كون الفعل المعتل الاخر مستثنى من قوله على الفتح نظر لان وجود الالف فرع عن فتح ما انقلبت عنه فان قلت هو مستثنى باعتبار الالف فانها الان آخر قلت فلا تستوفي البناء مقتضاه في الحرف الاصلي فلا يكون السكون في الالف بناء انتهى وهو في محله **او اتصل به رفع متحرك** فيكون مبنيا على السكون ايضا نحو ضربت بتثليث التاء كراهة توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وخرج بقيد الرفع ضمير النصب نحو ضربك فانه مفعول وليس كالفاعل في شدة الاتصال وبالمتحرك الساكن غير الواو فهو في هاتين الحالتين مبني على الفتح كما اذا تجرد وقد يشمل ذلك كله عموم المستثنى منه **او اتصل به واو الجماعة** فيكون مبنيا على الضم لمجانسة الواو نحو ضربوا واما نحو دعوا واشتروا فالاصل دعووا واشتريوا اولاهما مضمومة والثانية مضموم ما قبلها فقلبت الواو والياء الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين هي والواو وكذا قال غير واحد وظاهره انه لا يتعين ذلك بل يجوز ان يقال انه استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين هي وواو الجماعة وذهب بعضهم الى ان الماضي مبني على الفتح مطلقا واما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان اوجبهما امر قال بعضهم وهو التحقيق ولا ينافي ذلك قولهم الاصل في المبني ويشكل لان ذلك في المبني من حيث هو وهذا في الماضي فقط قال بعض المحققين ويعارض القول بان نحو ضربوا مبني على الضم عند الكلام على القاب البناء ان الضم لا يدخل الفعل وكذا الكسر فليتامل **والفعل المضارع اذا اتصل به نون اناث** سواء كانت ضميرا ام حرفا ولم يقيدها بالمباشرة لانها لا تكون الا كذلك **كيضربن** من نحو الهندات يضربن ويضربن النساء **بني على السكون** رد الى الاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لاعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل وبني على السكون لانه الاصل في البناء وذلك لتعليل الحكمين معا بالحمل على الماضي المتصل بضمير رفع متحرك وتعليلهما فيما اذا كانت النون ضميرا بان الضمير يرد الاشياء الى اصولها وفيما اذا كانت حرفا بالحمل عليه طردا للباب وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالزامه محله السكون ولم تعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين وعزاه ابو حيان في شرح التسهيل الى السهيلي وابن طلحة وطايفة من النحويين ورد به على ابن مالك في دعواه الاتفاق على بنائه ان اتصلت به نون

تاكيد مباشر خفيفة كانت او ثقيلة **مباشرة** اي متصلة بين غير حاجز لفظا او تقديرا **وبني على الفتح**
كيضربن من نحو زيد ليضربن وليضربن هذا مذهب الجمهور وعلة البناء تركيبه وصيرورته معها كالكلمة الواحدة فلو دخل الاعراب
قبلها لزم دخوله في وسط الكلمة ولا قبله هو معرب مطلقا وان ما اتصل به نون التاكيد مبني على اعرابه كان الاسم مع
التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق جاز الاعراب مقدرا كما في غلامي على ما
ذهب اليه بعضهم وتقييده بقوله مباشرة احترازا عن المفصول بينها وبين الفعل بالف الاثنين او واو الجماعة او ياء المخاطبة
فان الفعل باق على اعرابه معها قوله تعالى ولا تتبعان فان الالف حاجز لفظا ونحو لتبلون فلا يصدنك فان الواو في الاول
حاجز لفظا وفي الثاني تقديرا ونحو فاما ترين فان الياء حاجز لفظا وذهب قوم الى البناء مطلقا الا انه اتصل به ما يختص بالفعل
واما قوله اقائلن احضروا الشهودا فضرورة كما تقدم واما ما حكي عن الامام ابي الفتح ابن جني من قوله دل هذا على ان نون
التوكيد لا تختص بالفعل فمردود رده ابن مالك هذا المذهب وعلله بانه كان بناء للجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند
الى المخاطب لانه لا تختص بالفعل بل هي اليق من جهة انها ناسبت لفظا الا معنى لان معناها يصلح للاسم وهو التاكيد قاله المرادي في
شرح التسهيل **والا** تتصل به نون اناث ولا نون تاكيد مباشرة **فرفع ان مجرد عن ناصب و**
جازم اي كل ناصب وجازم والنكرة في الاثبات قد تكون للعموم واما قول ابي طالب عم يخاطب النبي صم محمد
تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فعلى تقدير الجازم وهو اللام اي لتفد والتبال الوبال ابدلت الواو
تاء كما قالوا في وراث تراث وفي وجاه تجاه واما قول امرئ القيس اليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فليس
قوله اشرب مجزوما فانما هو مرفوع ويمكن حذفت الضمة للضرورة او على تنزيل ربغ من قوله اشرب غير منزلة عضد فانهم
بالسكون كذلك قيل في ربغ بالاسكان قال ابن هشام في شرح الشذور وفيه امران احدهما حذف لام الطلب في الاول
والثاني حذف حركة الاعراب في الثاني وكلاهما اما اختلف في جوازه اما حذف لام الطلب فالذي حققه في المغني
وصححه غيره انه مختص بالشعر وقيل باطراده في نحو قل له ليفعل وعليه الكسائي وقيل بجوازه بعد القول مطلقا وعليه
ابن مالك وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال في البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعا بلفظ الجزم
مثل يغفر لك الله يرحمك وحذفت الياء تخفيفا واخبر عنها بالكسرة واما حذف حركة الاعراب فقيل بجوازه مطلقا
وعليه ابن مالك وقال ان ابا عمرو حكاه عن لغة تميم وخرج عليه ايات من القران منها قوله تعالى وبعولتهن فيمن
قرا بسكون التاء وقول الشاعر وقد بدا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب وبالمنع مطلقا وعليه المبرد
وقال الرواية في البيتين وقد بدا ذاك فاليوم اسقى وقيل بالجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور قال ابو حيان
واذا ثبت نقل ابي عمرو كان حجة على المذهبين قال في الهمع وسياتي بيان الخلاف في رافع المضارع في الحديقة الرابعة
ان شاء الله تعالى فلينتظر **والا** يتجرد عن ناصب وجازم **فمنصوب** بحرف واحد من اربعة وسياتي ذكرها
في حديقة الافعال **او مجزوم** بحرف وسياتي عددها ثمة **وفعل الامر مبني** وهو على وفق الاصل كامر وبناؤه

علما

على ما يجزم به مضارعه لو بنيناه للخطاب فيبنى على السكون اذا كان صحيحا لم يتصل به شيء من
الف الاثنين ولا واو الجماعة ولا ياء الواحدة المخاطبة نحو اضرب وانطلق واستخرج فان مضارعه يجزم بالسكون الا اذا كان
مضعفا نحو رد فيجوز تحريكه بالحركات الثلاث وبها روي قول جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد
اولئك الايام وعلى حذف النون اذا اتصل به احد المذكورات سواء كان صحيحا او معتلا نحو اضربا واغزوا واخشيا
وارميا واضربوا واغزوا واخشوا وارموا واضربي واغزي واخشي وارمي فان مضارعه يجزم بحذفها وعلى حذف حرف العلة
اذا كان معتلا ولم يتصل به نون الاناث ولا نون التاكيد المباشرة نحو اغز واخش وارم فان مضارعه يجزم بحذفه فان اتصلت
به نون الاناث بني على السكون نحو اغزون واخشين وارمين يا هندات ونون التوكيد بني على الفتح نحو اغزون واخشين
وارمين يا زيد كالصحيح في الموضعين هذا هو الاصح عند جمهور البصريين وذهب الكوفيون والاخفش من البصريين
الى انه مقتطع من المضارع فهو معرب مجزوم بلام الامر الا انها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم
لتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وقال ابن في المغني تال بقولهم اقول لان الامر معنى فحقه ان
ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا
خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة
جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم
ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونه
مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه
وحينئذ فيشكل تعليقه فان ادعى ان اصله ليقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى ببعضه وقال الدماميني في
شرحه لا اشكال فان افعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي انشاء والامر لا دلالة على الزمان ع الوضع
من حيث انشائيته وليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب وعلى
زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على
الزمان من حيث كونه انشاء قال وكذا اذا قلنا بان الانشاء لا بد له من زمان حالي كما ذهب اليه بعضهم في سائر الانشاءات
لم يشكل الامر لانا نقول له زمنان زمن ايقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه
المسند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل وحينئذ فالانشاء نوعان انشاء حدثه مسند الى غير المخاطب كبعت
وهذا انما الى فقط وليس الحال من دلالته بل من ضرورة وقوعه وانشاء حدثه مسند الى المخاطب هو الامر المدلول عليه
بالصيغة وهذا يقع في الحال من حيث هو انشاء واما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المامور فهو مستقبل ولا شك
انه فعل بهذا الاعتبار انتهى وفيه بحث يظهر من مراجعة كلام شيخنا الذي اسلفناه عند ذكر الامر في تقسيم الفعل فليرجع
اليه هذا **فصل** في الاعراب والبناء وانواعهما **الاعراب** لغة يطلق على معان كثيرة قال ابن فلاح في المغني

وفي نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين خمسة اوجه **احدها** انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله
الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه **الثاني**
انه مشتق من قولهم عربت معدة البعير اي فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب كما تقول اشكيت الرجل اذا ازلت شكايته
والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه **الثالث** انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب
والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير الذي لحقه وظاهر التغيير فساد وان كان
صلاحا في المعنى **الرابع** انه منقول من التحبب ومنه امراة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى على هذا ان
المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع **الخامس** انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان المتكلم بالعربية لا
ن اللغة الفاسدة ليست من العربية والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية انتهى ويجوز كونه من
الوجه الثالث بعلاقة التضاد واصطلاحا على القول بانه لفظي **اثر** من حركة او حرف او سكون او حذف **يجلبه**
بفتح اللام وكسرها اي يحدثه **العامل** هو ما اثر في اخر الكلمة اثرا يتعلق بالمعنى التركيبي بخلاف ما لا يجلبه عامل
كحركة النقل والاتباع والحكاية والتقاء الساكنين فليس اعرابا **في اخر الكلمة** من اسم متمكن وفعل مضا
رع مجرد عن نوني الاناث والتوكيد اذ لا يعرب من الكلمات سواهما والتقييد بالاخر بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز به
عن شيء اذ العامل لا يجلبه في غير الاخر خلافا للكوفيين في المراد به ما كان حقيقة كدال زيد او منزلة منزلته
كدال يد وكذا الافعال الخمسة فان علامات الاعراب فيها النون وحذفها وليست اخر الكلمة ولا متصلة بالاخر بل با
لضمير الذي هو فاعل لكن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر فان الاعراب فيهما في جزء الكلمة وما الجزء
الثاني فقال ابن هشام الذي يظهر في الجواب انه حال محل النون وهي بمنزلة التنوين وهو لا يخرج ما قبله عن ان يكون اخرا
كما ان النون في نحو مسلمان ومسلمون كذلك ولا يخفى ان ادخال ذلك كله انما هو بالعناية والا فالحد غير شامل له
فالاحسن ان يقال في الاخر وما نزل منزلته في الاخر حقيقة او مجازا وانما كان الاعراب في الاخر لانه صفة
المعرب وهي لا تكون الا بعد تمام الموصوف **لفظا** اي ملفوظا به ويعبر عنه بالظاهر كزيد يقوم وان زيدا لن
يقوم ومررت بزيد لم يقم **او تقديرا** اي مقدرا وجوبه لمانع كالفتى يخشى وان الفتى لن يخشى ومررت بالفتى
ولم يقم الفتى وهما حالان من الاثر وتقسيمه اليهما هو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر ومقدر ومنوي وخص المقدر
بما الفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو ملهى والمنوي بما الفه غير منقلبة عن شيء نحو حبلى وارطى وبغير الالف كغلامي
قاله في الهمع ثم القول بان الاعراب لفظي هو اختيار ابن الحاجب وخروف والشلوبين والاستاذ ابي علي وابن الخباز
ونسب الى ابن مالك وقال انه مذهب المحققين وعلى القول بانه معنوي هو تغيير اخر الكلمة او ما نزل منزلته لاختلاف
العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا قيل ويدل عليه انه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركات وما يجري مجراها
اعرابا لم يضف الى الاعراب لان الشيء لا يضاف الى نفسه قال ابن مالك وهذا قول صادر عمن لا تامل له لان اضافة

اصطلاحيين الى الاخر مع توافقهما معنى او تقاربه فان ادعي ذلك في كلامهم بلجاج فاكثر ما ثبت فيما يقولون بعضا او خطا وكما
كلا وجها وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح مع ذلك فلم يلزم من استعماله خلافه ما نكونا هذا او الفقه بذهب كثير
من المتاخرين ما جعله ابن ابان قول اكثر اهل العربية وتقسيمه الى اللفظي والتقديري هو المعروف وايضا كما مر في اللفظي
وقسمه بعضهم الى لفظي وتقديري ومحلي وفسر المحلي بموضع الاسم المبني بمعنى انه لو كان فيه كلمة معربة لظهر فيها الاعراب
تنبيهان الاول فسر ابن العامل هو معناه الاعم وهو الذي ينبغي ارادته هنا لينطبق على عامل الاسم
فلا يصح ارادته في هذا الباب اذ المقصود تعريف الاعراب مطلقا سواء كان في الاسم او في الفعل وبهذا يندفع ما
توهمه بعضهم من استلزام الدور في تعريف الاعراب **الثاني** الاصل في العامل ان يكون من الفعل ثم من الحرف
ثم من الاسم والاصل ان يخالف المعمول في النوع فان كانا من نوع واحد فلمشابهته ما يكون من نوع المعمول كاسم
الفاعل للعامل ولا يؤثر العاملان في محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد الا في التقدير نحو ليس زيد
بجبان خلافا للفراء في نحو قام وقعد زيد ولا يمتنع ان يكون للعامل معمولات قال الدنوشري لابن مالك في انه جزء منها
وبعضها وذكر الزجاجي في اسرار النحو ان الكلام سابق على الاعراب في المرتبة وهل تلفظت العرب به زمانا غير معرب
ثم رات اشتباه المعاني فاعربته او نطقت به معربا في اول تبلبل السنتها به ولا يقدح ذلك في سبق رتبة الكلام
كتقدم الجسم الاسود على السواد وان لم يزل لم خلاف للنحاة وفي اللباب لابي البقاء ان المحققين على الثاني
لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لا بد ان يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي ان يضع الاعراب مقا
رنا للكلام قال في الهمع وهو عند البصريين اصل في الاسماء فرع في الافعال كما مر وعند الكوفيين اصل فيهما وعند
بعض المتاخرين ان الفعل احق بالاعراب من الاسم قال ابو حيان وهو من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير
منفعة والاعراب جنس تحته انواع **وانواعه** عند النحاة اربعة بالاستقراء **رفع** بحركة او حرف **ونصب**
بذلك او بحذف **وخفض** بحركة او حرف ويقال الجر **وجزم** بسكون او حذف وانما كانت اربعة لانه اما
سكون وهو الجزم او حركة وهي ثلاثة وعن المازني ان الجزم ليس باعراب وانما هو عدم الاعراب قال في الهمع
وهو مذهب الكوفيين وفيه نظر **تنبيهان الاول** التعبير بالانواع كما فعل اولى من تعبير بعضهم
بالالقاب لان حق الالقاب مساواة كل منها الملقب والملقب لا يطلق كل منهما على الملقب كان يقال الرفع اعراب
وعلى الملقب كان يقال الاعراب رفع وكل منهما ممتنع لاستلزام الاول حمل الشيء على مباينه والثاني حمل الاخص
على الاعم فتبين ان هذه الامور انواع داخلة تحت الاعراب وهو جنس لها لا انها القاب له وهو ملقب بها قاله
القاضي في شرح الشذور وغيره وانما قال اولى لامكان ان يقال مراد من عبر بالالقاب فان هذه القاب لهذه الانواع
فيصح التعبير بها ايضا **الثاني** خبر قوله انواعه مجموع قوله رفع ونصب وجر وجزم لا مجرد الرفع والتوافق معطوفة
عليه واللازم ان يكون كل من الاربعة انواعه وتحقيق ذلك ان العطف في الشائع يتاخر عن ربط الشيء بالمعطوف

عليه وربط المعطوف عليه بشيء وبما ينقض فيفيد ربط المجموع او الرابط بالمجموع او الرابط بالمجموع وما نحن فيه من قبيل
الثاني لكن جعل هذا داخلا في المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية في الا
عراب لان المعنى المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المحل
مع صلاحية كل واحد للاعراب اجري اعرابا لكل دفعا للتحكم ونظير ذلك قولهم حامض في القوم لانه لما كان الحال هو المجموع
المفصل بهذا التفصيل فالمستحق للمجموع اعراب واحد لانه اجري على الاسمين دفعا للتحكم فليس هنا عطف بل هو
بيته وما قيل من ان العطف مقدم على الربط مسامحة كذا قال عصام الدين في شرح الكافية وقدم الرفع كما فعله كثيرون
انه اشرف لانه اعراب العمد ولا يخلو منه كلام ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعمل
له فيكون معمولا اصلا بالنسبة للجر ثم الجر لاختصاصه بالاشرف وسيبويه قدم النصب لانه اوسع مجالا فان انواعه
اكثر قال ابو حيان ولو قدم الجر لانه مختص بالاسم الذي الاعراب فيه اصل لاتجه ايضا **فالاولان** من انواع الاعراب
وهما الرفع والنصب **يوجدان في كل** واحد من **الاسم والفعل** نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم
الموجود منهما في الاسم فبالاصالة لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والفاعل والمفعول لا يكون الا اسمين
والموجود منهما في الفعل بطريق الحمل والتفريع على الاسم وذلك لقوة عاملهما بالاستقلال **والثالث**
من الانواع وهو الخفض **يختص بالاسم** لان عامله لا يستقل لافتقاره لما يتعلق به فلا يمكن حمل
غيره عليه لضعفه **والرابع** وهو الجزم يختص **بالفعل** لكونه كالعوض من الجر فيه لما فاته من المشاركة
فجعل لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى
عدمه وما ادى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك لان المنون من الاسماء ان جزم التقى
فيه ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الاول فيؤدي وجود الجزم الى عدمه وغير المنون محمول عليه قال
ابو حيان والصواب في ذلك ما ذهب اليه بعض اصحابنا ان التعرض لامتناع الجر في الفعل والجزم من الاسم والحركة التالية
لساكن لا ادغام واشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادي اللغات وذلك ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل
السؤالات اذ ما من شيء الا ويقال فيه لم كان كذلك وانما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع والذي كان يجب قياسا
هو جر الفعل المضارع اذا اضيف اليه اسم الزمان نحو هذا يوم ينفع وجزم الاسم الذي لا ينصرف لشبهها بالفعل وعلة
امتناع الاول ان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف
لو حذفت الحركة بعد حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة انتهى **والبنا** لغة وضع
شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظي هو **كيفية** من شبه الاعراب **لا**
يجلبها عامل ولا يختلف باختلاف العوامل وليست حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين
فقولنا من شبه الاعراب بيان للكيفية اي من الامر المشابه للاعراب في كونه حركة ضم او فتح او كسر او سكون وفي كونها

فى اخر الكلمه

في اخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها وعلى الثاني لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعلال بحيث المفسر هنا قابل للحمل على القولين
لكن الاولى حمله على الاول كما فعله البطليوسي في حده للاعراب اذ هو لفظي كما عرفت والبناء مثله على انا لو حملناه لاحتجنا الى
زيادة فيه ليتم بها الانعكاس لانا اذا حملناه على الاول فلا احتياج الى زيادة فيه من بيان الكيفية ولا انتقض بكل كيفية لا يجلبها عامل
وفي الكلمة سواء كانت في اول الكلمة او في حشوها والى تقييدها بكونها ليست حكاية نحو من زيدا في جواب من قال رايت زيدا فان الصحيح
انها ليست حركة اعراب خلافا للكوفيين او اتباعا لما بعده كقراءة بعضهم الحمد لله بكسر الدال او نقلا كقراءة ورش لم تعلم ان الله
او تخلصا من سكونين نحو من يشا الله يضلله كما ذكرناه ولا انتقض بذلك كله ايضا واما اذا حملناه على الثاني فلا احتياج الى تقييد
الكيفية بكونها في الاخر ولا انتقض بما علمت والى التقييد بكونها لغير اعلال ولا انتقض بمثل لزوم رمى الفتح للاعلال بقلب
يائه الفا فان قلت خفي على المصنف اخلال هذا الحد قلت الظاهر انه قصد تعريفه تعريف اللفظ وهو يجير فيه ان يكون اعم من المعرف
كما قرر في محله **تنبيهان الاول** قال في الهمع محل البنا اخر الكلمة ولا يكون فيما نزل منزلته فيما اعلم انتهى قال بعض
المحققين وفيه نظر كيف وقد صرحوا بان نحو يا جار ويا منص مرخما على لغة من لا ينتظر مبني على هذه الضمة التي على العين دون
اللام التي هي الاخر وكذا نحو رجلين ومسلمين ويا زيدان ويا زيدون واحدى عشرة وبعلبك وبين بين ويوم يوم وبيت
بيت ونحوها وقومي وامثالها لما فان البنا في هذه كلها واقع فيما نزل منزلة الاخر فتدبر انتهى **الثاني** ليس المراد بقولهم
الاعراب والبنا ومحلهما الاخر ان يكونا على الحرف الاخير من الكلمة لان الحرف على ما قرر في محله صفة والحركات والسكون من صفات
الاجسام فلا محل للصفات بل المراد انه لما كان يؤتى بالحركات عقيب الحرف الاخير بلا فصل بعض من حرف المد سمي الحرف متحركا كانه حرك
الحرف الى مخرج احرف المد وبهذا يعلم ان سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه بلا فصل
فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حرف مد تاما علم انتهى ملخصا من اللالي الدرية للشيخ مشيو من خط الحموي فنجي
رحمه الله وفيه كلام طويل اضربنا عن ذكره طلبا للايجاز والبنا ايضا جنس تحته انواع **وانواعه** اربعة بالاستقرا
ضم وكسر وفتح وسكون ويقال له وقف وهو الاصل لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا
يبنى عليها الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كتا قمت وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء
وكون الها اصلا في التمكين كاول وكشبهها بالمعرب كضرب قال في التصريح **تنبيهات الاول** لم يعرف المصنف
في التعبير في جانبي الاعراب والبنا فعبر في الموضعين بالانواع وابن الحاجب فرق بينهما فعبر في جانب الاعراب بالانواع
وفي جانب البنا بالالقاب ووجهه بعض شراح كلامه بانه انما لم يقل القاب البنا والوقف انواع الفقد لا يكون جنسا تاما
لها بالنظر الى الاصل فان الاصل ان يكون جنس البنا منحصرا في نوع واحد وهو السكون بالفعل فانهم قالوا الاصل
في البنا السكون فلما كان من حق البنا ان لا يشمل هذه الاشيا نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لجانب الاصل
انتهى **الثاني** انما سمي الاول ضما لانه ينشا من ضم الشفتين اولا ثم فتحهما ثانيا والثاني كسرا لانه ينشا من الجر اي
اللحي الاسفل الى اسفل الجر اكوبا والثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم قال في التصريح **الثالث** اختلفوا في حركات

الاعراب بعد ما هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقان من غير ترتيب والاول هو الاقوى والذي للتيمي
وهو كلام برمته **الرابع** اختلفوا في القاب المعربات والمبنيات هل يطلق كل منها على الآخر فيقال مثلا للمعرب مضموم و
مرفوع أم لا على ثلاثة مذاهب فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منها على الآخر لان المراد الفرق وذلك يبطله ومنهم من قال
يجوز تجوزا والمجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة تنبيه ومنهم من قال يجوز اطلاق اسم البناء على الاعراب ولا ينعكس قال الشيخ
بهاء الدين بن النحاس في تعليقته على المقرب وفي شرح الكافية للرضي انما اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على
حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا والكوفيون يطلقون
القاب احد النوعين على الآخر مطلقا انتهى **والاولان** من انواع البناء وهما الضم والكسر **يوجدان في كل**
واحد من **الاسم والحرف** لخفتهما بدلالتهما لتميزهما على شيء واحد وانما لم يوجدا في الفعل لكونهما ثقيلين لاحتيا
جهما الى عمل العضلتين او كليهما والفعل ثقيل كما عرفت فلم يجمعوا بين ثقيلين اما وجود الضم في الاسم فهو **نحو حيث**
وبنيت عند غير فقعس لافتقارها الى افتقار الاداة وكان البناء على حركة فرقا بين ما اصله البناء وبين ما طرأ عليه للاشعار
بان لها في الاعراب وكانت الحركة ضمة تشبيها بالغايات ووجه الشبه انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها
فمنعت من ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وذهب الزجاج الى ان حيث موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة الذي كذا
قيل وفيه نظر وقد تفتح للخفة وتكسر على اصل التقاء الساكنين ويقال حوث وحاث بتثليث الثاء فيهما ايضا ففيها عشر لغات
وقراءة بعضهم سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر تحتمل لغة فقعس ولغة البناء على الكسر وهي ظرف مكان اتفاقا
قال الاخفش وقد ترد للزمان ووافقه ابن هشام في المغني والغالب كونها في محل نصب على الظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها
كقوله لدى حيث القت رحلها ام قشعم وجوز قوم وقوعها مفعولا به في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته
قالوا ولا تكون ظرفا لانه تعالى لا يكون في مكان اعلم منه في مكان ولان المعنى انه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الر
سالة فيه لا شيئا في المكان وعلى هذا فالناصب لها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا به لان افعل لا ينصب المفعول به
الآن اوله بعالم في راي بعضهم وقال ابو حيان الظاهر اقرارها على الظرفية المجازية وتضمين اعلم معنى ما يتعدى الى
الظرف فالتقدير الله انفذ علما حيث يجعل اي هو نافذ العلم في هذا الموضع قال ابن هشام ولم تقع اسما لان خلافا لابن
مالك ولا دليل في قوله ان حيث استقر من انت راعيه حمى فيه عزة وامان لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما فان قيل
يؤدي الى جعل المكان حالا في المكان قلنا هو نظير قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الا
جابة انتهى قال ابو حيان والصحيح انها لا تتصرف لكنها جرت بمن كثيرا وبعلى وبالباء والى وفي ولدى ولم تجئ فاعلا ولا
مفعولا به ولا مبتدأ انتهى وسيأتي الكلام على لزوم اضافتها الى الجملة في مبحث الاضافة ان شاء الله تعالى **واما وجود الكسر في**
الاسم فنحو امس عند اهل الحجاز مطلقا ان اريد به معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر وبني لتضمنه
معنى لام التعريف وكان البناء على حركة اشعارا بان له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين

ولكن

ولكن بني تميم يوافقونهم الا في حالة الرفع فيعربونه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن الامس ومنهم من اعربه كذلك مطلقا فان
فقد شرطا من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعمل المجرد المراد به معين ظرفا كان مبنيا على الكسر
بالاجماع لتضمنه معنى الحرف وقد نظم العلامة شرف المدرسين الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي شرطه ابتداء من قال
جرّد عن ال امسا اذا شئت بنا ولا تضف ولا تقل ميتنا مصغرا او آونك وعيّن ظرفا فجامع لذا بني بالاتفاق
عند كل العرب وان فقدت واحدا فاعرب بلا حذف في سوى الاخير ومع خلاف بينهم شهير في فقدك الاخير منها
وحده كامس خير من غد فعله فساكنو الحجاز قالوا بالبنا ايضا كما لو كان ظرفا بينا اما التميميون قالوا يعرب
ممنوع صرف والبعض منهم ذهب وبعضهم اعربه منصرفا فاشكر لنظم بالشروط قد وفى قلت قد علمت ان اكثر
التميميين يوافق الحجازيين الا في حالة الرفع وغير الاكثر يمنع الصرف مطلقا هو المشهور عنهم فالاولى ان يقال بدل
البيت الاخير وجلهم يخص ذا الاعرابا بحال رفع فافهم الصوابا **واما وجود الضم في الحرف فنحو منذ** ويصلح للتمثيل
بوجود الضم في الاسم فانها في لغة من جر بها حرف وفي لغة من رفع اسم وبنيت الاسمية لقطعها عن اضافة مرادة في المعنى
لان معنى قولك منذ يوم الجمعة فقد تضمنت المضاف اليه كتضمن قبل وبعد عند الحذف وكان البناء على حركة لما مر وكانت
ضمة تشبيها بالغايات **تنبيه** قال ابن الدهان في الغرة لم يبن من الحروف على الضم الا منذ قال بعضهم بعض المحققين
وهو منقوض بحيث بالضم في لغة والكاف في ذلكم وذلكما وذلكن والتاء في انتما وانتم وانتن والهاء في اياه واياهما
واياهم واياهن **واما وجود الكسر فيه فنحو لام الجر** الداخلة على ظاهر غير مستغاث نحو لزيد قال الرضي ونقل فتحها مع جميع
المظهرات **والاخيران** وهما الفتح والسكون **يوجدان في الكلم الثلاث** الاسم والفعل
والحرف اما السكون فلخفته واما الفتح فلكونه اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول
انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل
تنبيه الكلم ليس جمعا للكلمة خلافا للجرجاني جماعة لانه يجوز تذكير ضميره والغالب على الجمع التانيث ولا اسم جمع
خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك بل هو اسم جنس لدلالته على الماهية
من حيث هي وهل هو افرادي او جمعي خلاف فذهب الى الاول جماعة تمسكا بقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
والمختار عند المحققين الثاني فهو لا يقع الا على ثلاث كلمات فاكثر وعند الاكثرين لا يطلق الا على ما فوق العشرة
فوجود الفتح في الاسم **نحو اين** استفهامية كانت او شرطية وبنيت لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط وكان
البناء على حركة لما مر وكانت فتحة لاستثقال الضم والكسر بعد الياء **ووجوده في الفعل نحو قام** وضرب وكان
بناؤه على الفتح لما مر **ووجوده في الحرف نحو سوف** وبنيت على الحركة وكانت فتحة لما قلناه في اين وهي مرادفة
للسين كما قال البصريون وهي اوسع زمانا لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ويقال فيها سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخير
وسي بحذف فوقلب الواو ياء مبالغة في التخفيف حكاه صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو

ولسوف يعطيك ربك قال ابو حيان وانما امتنع ادخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في لسيدحرج ثم طردا لباقي
قال ابن بابشاذ والغالب على سوف استعمالها في الوعيد والتهديد وعلى السين استعمالها في الوعد وقد تستعمل سوف في
الوعد والسين في الوعيد انتهى و وجود السكون في الاسم نحو **كم** سواء كانت استفهامية بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى عدد
كثير وبنيت في الموضعين لشبهها بالحرف وضعا ولتضمن الاستفهامية همزة والخبرية حرف تكثير اما حقيقا وضعه رب ومن الجنسية
دائما مقدرا وسنستوفي الكلام عليها في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى **و** وجوده في الفعل نحو **قم** على الاصح عند جمهور
البصريين كما مر **و** وجوده في الحرف نحو **هل** ثم قد تكون حركات البنا مقدرة كتقدير الضم في يا سيبويه والفتح في نحو لا فتى
الا علي **فائدة** اذا جا شي مما الاصل فيه البنا مبنيا فلا يسال عن سبب بنائه لمجيئه على اصله ثم ان جا مبنيا على السكون
فلا يسال ايضا عن سبب بنائه عليه لذلك او على حركة يسال عنه سوالان لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان
جا شي مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سوال واحد لم بني او على حركة سئل عنه ثلثة اسئلة لم بني ولم
عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا كما ذكرنا ذلك كله فيما مر من الامثلة **هذا فصل** في علامات الرفع **علامات
الرفع** وهو ما يحدثه العامل سواء كان لفظيا او معنويا وهذا هو النوع الاول من انواع الاعراب وهي **اربع** بالاستقراء
لا زائد عليها **فان قلت** ما وجه جمع العلامات جمع كثرة والعلامات كلها اربع وجمع الكثرة اقله باتفاق النحاة
احد عشر **قلت** قد يعتذر عنه بانه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله تعالى ثلثة قروء ولو امكن التنبيه على مثله
غريب ذكرها السعد التفتازاني في التلويح والمشهور خلافها وهي ان الكثرة والقلة متفقان باعتبار المبدا مفتر
قان باعتبار المنتهى فمبدا كل منهما الثلاثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة قال وهذا اوفق بالاستعما
لات وان صرح بخلافه كثير من الثقات فيصح على هذا تعبير المص من غير تجوز وبه ينحل استشكال اتفاق الفقها على
من اقر بدراهم يقبل منه تفسيرها بثلاثة ولا حاجة الى دعوى المجاز واستشكالها بعدم قبول التفسير من الناطق
بحقايق الالفاظ في الاقارير بالمجاز والعلامات الاربع **احدها الضمة** وهي الاصل لان الاعراب بالحركات
اصل الاعراب بالحرف ومن ثمة يقوم مقامها الا عند تعذرها ولذلك قدمها **والثانية الالف** وهي
فرع نايب عن الضمة عند تعذرها لكونها اخت الواو والمتولدة عنها عند اشباعها انهما من حروف المد واللين
فكان الانسب ان يقدم الواو عليها كما فعل صاحب الاجرومية وغيره لكنه اراد ان يرتب على تقديمها تقديم
المثنى على المجموع في المواضع التي تنوب فيها هذه الفروع كما سياتي فقدمها لما علمت ذلك عن نايبه **والثالثة
الواو** وهي فرع نايبة عن الضمة عند تعذرها لكونها متولدة منها عند اشباعها كما قلنا وهي نايبتها
والرابعة النون وهي ايضا كذلك لكونها مقاربة للواو في المخرج ولهذا تدغم فيها ولكل من هذه العلامات
مواضع تخصها **فاما الضمة** فتكون علامة للرفع اصالة في اربعة مواضع احدها **الاسم المفرد**
والمراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسما الستة منصرفا كان نحو جا زيد او غير منصرف نحو قال ابرهيم

المؤنث

المؤنث نحو جاءت هند او مذكرا كما مر ظاهرة فيه الضمة او مقدرة كقام عمرو قال موسى **تنبيهان** قال بعضهم يستشكل
هذا الاطلاق بان من المفرد ما لا يرفع بالضمة كملحقات المثنى والمجموع ويمكن الجواب بان هذه القاعدة و
امثالها اغلبية وبان الالف واللام في المفرد للجنس وبان المراد بالمثنى ما يشمل المثنى حقيقة او حكما وكذا
المجموع **و ثانيها الجمع المكسر** وهو ما تغير فيه بناء مفرده اما بزيادة ليست عوضا كصنو وصنوان
او نقص كتخمة وتخم او بتغيير شكل من غير زيادة ولا نقصان كاسد واسد او مع زيادة كرجل ورجال او
مع نقص كرسول ورسل او معهما كغلام وغلمان تحقيقا كما مر او تقديرا كفلك مما الجمع والواحد فيه متحدان
في الصورة نحو في الفلك المشحون وترى الفلك فيه مواخر فالضمة فيه اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا
ضمة اسد والجنب وان كان يطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد نحو زيد جنب والزيدان جنب والز
يدون جنب فانهم لم يعدوه من هذا الباب وان امكن التقدير فيجعل جنب المفرد كعنق والجمع ككتب وذلك
لانه لم يسمع تثنية تقوم دليلا على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف مدلوله بل استعمل بلفظ
واحد في الحالات الثلاث بخلاف فلك فانه سمع تثنيته حيث قيل فلكان فدل ذلك على انهم قصدوا
تغيير اللفظ عند اختلاف المدلول فسلك بالجمع سبيل المثنى تقديرا فكان الفرق واضحا وما من يثني
جنبا فقد جمعه ايضا قال ابن مالك في باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا
عن تقدير التغيير انتهى **تنبيهان الاول** ما ذكرناه من التقسيم هو تقسيم ابن مالك و
اعترض عليه بانه لا حاجة اليه لان صنوان من باب زيادة وابتدال شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل
لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قال الدماميني ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ و
انه لا يرى تقدير التغيير كما يوخذ من كلامه قاله في التصريح وفي الجواب الثاني نظر **الثاني** يرد على
الاطلاق المصر ان من جمع التكسير ما لا يرفع بالضمة كملحقات جمع المذكر السالم نحو سنين وارضين وعليين
بان هذه القاعدة وامثالها اغلبية كما تقدم وبان المراد بجمع التكسير غيره **فائدتان الاولى** يفارق
جمع التكسير جمع السلامة في اربعة اشيا احدها ان جمع السلامة يختص بالعقلا والتكسير لا يختص والثاني
انه يسلم فيه بنا المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان
ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث مع التكسير قاله ابو البقا ذكره في التصريح **الثانية** ينقسم
الجمع على ضربين قلة وكثرة فالقلة افعال وافعلة وافعل وفعلة ومطلق الصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والمراد بالقلة
القليل من الثلثة الى العشرة وغير ذلك كثير وقد نظم بعضهم جموع القلة فقال الا ان افعالا وافعلا
وفعلة للجمع القليل وافعلة كجمل واحمال وفلس وافلس وفتية صدق والعقال وافعلة
ومن جمع الجمع المصحح كله كزيدون والهندات نحو مقبلة **وثالثها الجمع المؤنث السالم**

وهو ما سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما او وصفا وعبر بعضهم بما جمع بالف وتاء مزيدتين وهو اولى ليشمل ما كان مفرده مذكرا كاصطبلات وحمامات وما سلم فيه بناء الواحد وما تغير فيه بناؤه كسجدات لا يقال يرد ذلك على تعبير المصنف لانا نقول التعبير به جرى على الغالب او ان في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المؤنث السالم او حذف معطوف اي والجمع المؤنث السالم واعلى صيغته فلا يخرج ما جمع بالف وتاء من جمع المذكر ولا ما تغير فيه بناء مفرده لان صيغته صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة وان كان في الحقيقة جمع مذكر او مكسرا وانما لم يلتفت لما جمع بالالف والتاء من جمع المذكر والمكسر لقلته ودابهم المألوف ذكر ما هو الاغلب والاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندر او ان المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالف وتاء مزيدتين مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المؤنث السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء للملازمة العرفية بينهما وكفى في صحة المجاز فان قلت فيلزم ان يكون جمع المؤنث السالم مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لهما وعلى التقديرين يلزم المجاز على الخلاف في جوازه الاول قلت هو مجاز مشهور على انه يمكن ان يدعى ان نحو اصطبلات وحمامات جمع مؤنث سالم حقيقة عرفية لا مجاز **تنبيهان الاول** قوله السالم صفة للجمع كما قال بعضهم وجوز بعض المحققين كونه صفة للمؤنث فانه موصوف بالسلامة حقيقة لانه واقع على المفرد **الثاني** اورد على قولهم ما جمع بالف وتاء مزيدتين ان الذي جمع بما هو المفرد وليس هو المراد في مقام الجمع المذكور واجيب بان الذي جمع بما معناه الذي وقع عليه ما جمع بما هو المجموع بما هو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد فقط فيشمل غيره **ضابط** الذي يجمع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة انواع احدها ذو التاء مطلقا الا نحو شاة وشفة وامة وامرأة وامرأة وفلانة وقلة ونقل في امهات وامواة ودعاة عن العرب **الثاني** علم المؤنث مطلقا الا نحو قطام على لغة من بنى واشترط ابن ابي الربيع العقل **الثالث** صفة مذكر لا يعقل بخلاف صفة المؤنث والعاقل **الرابع** مصغره بخلاف مصغر المؤنث **الخامس** اسم الجنس المؤنث بالالف الا فعلاء او فعلى غير منقولين الى الاسمية وجمع حروف المعجم فما كان فيه الف جاز قصره ومده بالاجماع فيقال فيه على القصر بيات بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد بيات بالاقرار بالهمزة **ورابع الفعل المضارع** الذي لم يتصل به ما يوجب بناءه كما مر او ينقل اعرابه كان اتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير المؤنثة المخاطبة فيكون علامة رفعه استغفرته ولا فرق بين ان يكون الفعل المضارع المذكور صحيح الاخر او معتله فاذا كان معتلا كانت الضمة فيه مقدرة نحو يدعو ويخشى كما سياتي **واما الالف فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضع واحد وهو المثنى** وحده المصنف تبعا لابن هشام في الاوضح بقوله **وهو ما دل على اثنين واغنى عن متعاطفين** قال شيخ فخرج بقوله ما دل جنس وقوله لا اثنين فصل اول مخرج لما وضع لاقل كرجلان او لاكثر كصنوان وقوله اغنى عن المتعاطفين فصل ثان يخرج نحو كلا وكلتا واثنين وثنتين وشفع وزوج ونحوها لتسوية اسم المثنيين ويدخل فيه نحو القمرين للشمس والقمر

انتهى

انتهى واعترض بعضهم على هذا التعريف بانه صادق على الضمير في انتما وعلى اثنين وانه غير مغن عن انت وعن رجل ورجيل وامرأة وامرأة وفي صدقه على الاخيرين بحث اذ ما صدق كل من الاثنين فالاثنين ذات متصفة بالاثنين تثنية مطلقا ولم تعرض لكونه رجلا وامرأة فتدبر وزاد بعضهم في الحد قوله من لفظه احترازا عن القمرين والعمرين من الفاظ التغليب وليس شيخ بالمحق به وسكوت المصنف عن ذلك وعدم عده في الملحقات دال على دخاله في حد المثنى والمسئلة موضع خلاف فمن اخرجه من باب المثنى وادخله في الملحقات ابن مالك في تسهيله حيث قال واعرب اعراب المثنى مخالفا المعناه او غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فلحق به وقال ابن هشام والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى واوضح ذلك في بعض تعاليقه بزيادة فقال اخراج هذا النوع من باب المثنى لم يعرف لغير ابن مالك ولا نجد احدا يذكره فيما حمل على المثنى سوى العلم بشمول اسم المثنى له وذلك انما جاء بعد ان قدر تسمية الشمس قمرا ونحوه انتهى **فان قلت** هذا انما يقع عند من لم يشترط اتفاق المعنى في التثنية كابن مالك تبعا لابن الانباري واما عند من اشترطه فلا يصح وقد ذهب الى اشتراطه اكثر المتاخرين فلا يقال العينين للعين الباصرة والشمس والذهب ولحنوا الحريري في قوله جاد بالعين حين اعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين **قلت** قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص بناء على هذا القول يكون مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وقال في شرح المفتاح ولما بيان التغليب والعلاقة فيه وانه من اي نوع منه فلم ار احدا حام حوله انتهى وقال الدماميني في المنهل فوائد يمكن ان يجعل ما نحن فيه من قبيل المشاكلة فعبر عن مدلول ابي بكر مثلا بلفظ عمر وعن مدلول شمس بلفظ القمر لوقوعه في صحبته تحقيقا وظاهر كلامهم في المشاكلة ان جهة التجوز هي وقوع مدلول هذا اللفظ في صحبة الاخر تحقيقا او تقديرا فهو من قبيل العلاقة فيه المجازة انتهى وكون ما ذكره هو ظاهر كلامهم في جهة التجوز ليس على اطلاقه قال المحقق الشريف في شرح المفتاح المشاكلة هي ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا يخفى اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما بين السيئة وجزائها وان لم يكن فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير عنه انتهى وفي فصول البدايع والتحقيق ان عد الصحبة علاقة باعتبار انها دليل المجاز في الخيال فهي العلاقة في الحقيقة ولا فالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال والعلاقة تصحح الاستعمال فتكون قبله انتهى **تنبيهات الاول** قال بعض المحققين ههنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز اذ يقال لكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع والجواب ما اشار اليه المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ ههنا اريد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا لا يلزم جريان ذلك في جميع

للمعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفيا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات
الالفاظ نعم **الثاني** هذا النوع من نحو القمرين والعمرين مسموع يحفظ ولا يقاس عليه ثم تارة يغلب الاشرف كا
لابوين وتارة الاخف كالعمرين وتارة الاعظم نحو مرج البحرين قاله في الهمع وانما كان هذا كله من قبيل التغليب لان المراد
بالبحرين الملح والعذب والبحر خاص بالملح كذا قيل ودعوى اختصاصه به مبنية على المشهور ولا فقد صرح جماعة من اهل
اللغة ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا فعلى هذا لا يكون من باب التغليب **الثالث** يشترط في كل ما يثنى
عند الاكثرين سبعة امور الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير فالعلم ينكر ثم يثنى واتفاق اللفظ واتفاق المعنى
وقد علمت ما فيهما وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سوا استغناء بسيان وهذه الشروط معتبرة في الجمع ايضا كما
صرح به في الهمع وغيره **الرابع** الاسم اذا ثنى وكان صحيحا غير مهموز ومنه ليته لحقته العلامة من غير تغيير كرجلان
وامراتان ودلوان وظبيان وكذا الياء محضيان ومهموزا فان كان ما قبل الهمزة الفا زائدا والهمزة اصل قريت
كقراء في قراء بضم القاف وتشديد الراء المهملة وهو الناسك او مبدلة من اصل فاقرارها اولى ككسائي في كسا اصله
كساو وشذ كسايان او ملحقه باصل فقلبها واوا اولى كعلباوان في علبا اصلها علباي بياء للحقها بقرطاس
ثم ابدلت الياء همزة او بدلا من الف التانيث كحمراوان في حمراء او كان معتلا منقوصا لحقته العلامة من غير تغيير
ايضا سوى تثنيته كقاضيان في قاض ومقصورا فالالف ان كانت زائدة على ثلاثة او بدلا عن او مجهولة الاصل و
قلبت ياء كحبليان في حبلى وفتيان في فتى ومتيان في متى مسمى به ولا فواه والعصوان في عصى وكذا وان في كذا مسمى به
وملحقاته اى ملحقات المثنى والمراد بها الفاظ مشابهة في الدلالة على معناه وليست منه لفقد اعتبر
فيه من الشروط **وهي** خمسة الفاظ **كلا** للمذكر **وكلتا** للمؤنثين ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر
او مضمر وانما يكونان ملحقين بالمثنى حال كونهما **مضافين** التذكير مبني على التغليب والتاويل
الى مضمر وهو ثلاثة الفاظ كما وهما ونا نحو كلاكما وكلاهما وكلانا فلا يكون الالف فيهما علامة للرفع لم
يكونا كذلك واما اذا اضيفا الى ظاهر فالفهما لازمة واعرابه بحركات مقدرة عليها لانها لا تقبل الحركات وذلك لانهما
باعتبار لفظهما مفردان وباعتبار معناهما مثنيان فلفظهما يقتضي الاعراب بالحركات ومعناهما يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي فيهما كلا الاعتبارين فاذا اضيفا الى الظاهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعربا
بالحركات التي هي الاصل نحو جاني كلا اخويك ورايت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك واذا اضيفا الى المضمر الذي هو الفرع
اعربا بالحروف التي هي الفرع نحو جاني كلاهما ورايت كليهما وورد فيهما لغتان اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا
وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاه الفراء وغيره قال الرضي ولا ادري ما صحته انتهى
وزعم بعضهم انهما في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة وان انقلاب الفهما ياء ونصبا للتشبيه بالف على ولدى
قال ابن مالك وفي لغة كنانة دليل على ضعف هذا القول **تتمة** ولكون كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى جاز

في ضميرها

في ضميرها الحمل للفظ مرة وعلى المعنى اخرى وقد اجتمعا في قوله كلاهما قال ابن طاهر وقوم لا يجيزون كلاهما قام
لانهم جعلوهما مثنى حقيقة **و** الثالث من ملحقات الاسم **اثنان** للمذكرين **وفرعاهما** اثنتان في لغة
الحجاز وثنتان في لغة تميم وكلاهما للمؤنثين ولم يقيدهما بما في الملحقين السابقين لانهما ملحقة بالمثنى مطلقا
سواء اضيف الى مضمر ام لا لان وضعها وضع المثنى وان لم تكن مثناة حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد فلا يقال اثن ولا
اثنة ولا ثنت **تنبيهات الاول** في هذا الاطلاق يوهم جواز اضافة الثلاثة الى كل ضمير وليس
كذلك فانها لا تضاف الى ضمير مثنى فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمراتان اثنتاهما وثنتاهما قياسا
على جاءني كلاهما لان ضمير التثنية نص فيما في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه وقد جو
ز ابو حيان وغيره ذلك في شرح الارشاد وقد ذكر الحريري في درة الغواص في هذا البحث وتكلمت عليه فليرجع اليه **الثاني**
الحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف كما هو وينصب ويجر بالياء مثله ايضا كما سيأتي ويجوز
فيه ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه
الالف والنون واذا دخل عليه الالف واللام جر بالكسر **الثالث** نون المثنى لا يجوز الاكثرها مطلقا عند
البصريين واجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء لا مع الالف واجاز بعضهم ضمها مع الالف لغة واما
مع الياء فلا يجوز حكاه الشيباني وقيل من العرب من يجعلها معتقب الاعراب فعلى هذا تفتح مع الياء ايضا
وتكسر وتحذف نونها للاضافة كثيرا ولشبه الاضافة في اثني عشر واثنتي عشرة وللتقصير الاضافة نحو رايت يدي
ورجلي زيد وللتقصير الصلة مطلقا عند سيبويه والفراء خلافا للمبرد اذ قصر ذلك على قوله اللذا واللتا قاله
في الارتشاف **واما الواو** فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة **في** موضعين احدهما **الجمع**
المذكر السالم وهو ما دل على اكثر من اثنين بزيادة في اخره مع سلامة بناء مفرده ومن ثم سمي سا
لما ويسمى بالجمع الذي على حد المثنى لشبهه له في كونه معربا بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون
تحذف للاضافة وقيل الجمع بالواو والنون وسمي به لشرف ما ليه والجمع على هجائين لكونه يأتي
على وجهين تارة بالواو وتارة بالياء قال البخاري في شرح المفصل وقد عد بعضهم لهذه الواو ثمانية معان
فقال هي علامة الجمع والسلامة والعقل والعلم والرفع وحرف الاعراب والتذكير انتهى وفيه من المسامحة ما لا
يخفى ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة وعلامة
الثاني ان يكون لمذكر فلا يجمع نحو زينب ولا حائض الثالث ان يكون لعاقل فلا يجمع واشق علما
للكلب وسابق صفة لفرس ثم يشترط ان يكون اما علما غير مركب تركيبا اسناديا او مزجيا فلا يجمع نحو برق
نحره ومعدي كرب واما صفة تقبل التاء او تدل على التفضيل نحو قائم ومذنب والافضل فلا يجمع هذا الجمع
جريح وصبور وسكران واحمر قاله ابن هشام في الاوضح **تنبيهات الاول** ينبغي تقييد تاء التانيث

تم بلغ

بكونها غير عوض فلو كانت عوضا من فاء الكلمة او لامها نحو عدة وثبة وجعلت احدهما علما جاز جمعه بالواو والنون
كعدون وثبون ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيره كشفاه او يعتل لامه كدية فيلزم جمعه بالالف والتاء كديات
هذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد فقال لا يجوز في عدة الاعلام ولا يجوز عدون **الثاني** قال ابن مالك المراد بالمذكر
المسمى لا اللفظ فان تذكير الاسم ليس شرطا في هذا الباب بل الشرط خلوه من تاء التانيث فلو سميت رجلا بزينب او سعدى
جاز ان يقال في جمعه زينبون كما لو سمي بزيد مؤنث جمع بالف وتاء كزيدات **الثالث** التصغير قائم مقام الوصف
فلذلك لو صغر نحو رجل وغلام جمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم ولا صفة وذلك لان التصغير وصف في المعنى قا
له المرادي وكذا المنسوب نحو بصري وبغدادي **الرابع** التوضيح لم يقع في الاوضح من التعبير بلفظ العاقل هو المشهور
وقال غيره فالحد الاولى التعبير بالعالم ليشمل فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل المنع من ا
لقبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا قيل وفيه انه ليس قياسا بل مقصور على السماع صرح به في التسهيل
وانه جمع مجازي لجعل الواحد بمنزلة متعدد قال **الخامس** اشترط المازني في العلم ان يكون معدولا
ولا يجوز في نحو عمر ان يجمع هذا الجمع بل ان يثنى ولا يجمع مطلقا والجمهور على خلافه **فان قلت** الاسم العلم
انما يجمع اذا زالت العلمية منه ضرورة ان تثنية العلم وجمعه ينافي الخارجة عن حقيقته كونه انما يصير نكرة لان العلم انما
يكون معرفة على تقدير افراده فلو ضم الى كونه لم يوضع الا لمفرد فهو ما يدل على الوحدة والتثنية والجمع يدلان على
التعدد والوحدة والتعدد متنافيان **قلت** اجيب بان معنى كلامهم ان الاسم اذا كان علما بشرطه صح ايراد الجمع
عليه وذلك بعد ان تنكر وليس المراد انه يبقى علما ويجمع على تلك الحال فهو امر الحال يشترط وجوده شرط للاقدام على الحكم وعدمه
شرط لثبوت ذلك الحكم وقد نظم الدماميني ذلك لغزا فقال ايا علماء الهند لا زال فضلكم مدى الدهر يبدو في منازل سعده
الم بكم شخص غريب لتحسنوا بارشاده عند السؤال لقصده وها هو يبدي ما تعسر فهمه عليه لتهدوه الى سبل رشده
فيسأل ما امر شرطتم وجوده لحكم فلم تقض النحاة برده فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا منعتم ثبوت الحكم الا بفقده وهذا لعمري في
الغرابة غاية فهل من جواب تنعمون بسرده **السادس** قال بعضهم ان اريد بالجمع المذكور ما هو جمع في الاصل وفي الحال ورد
عليه جمع جعلت نونه معتقب الاعراب نحو تمرين فانه يعرب بالحركات والياء ملازمة كالالف في مثنى كذلك وان اريد الجمع في الحال خرج
الجمع العلم المعرب بالواو والياء انتهى واجاب بعض المحققين باختيار الاخير ولا يضر خروج الجمع العلم لانه شاذ **السابع** حكم
الاسم اذا جمع هذا الجمع كما اذا ثني من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى الا المنقوص والمقصور فان اخرهما يحذفان لالتقاء
الساكنين ثم يضم ما قبل اخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره مناسبة للحرف نحو جاء القاضون ورايت القاضين ومررت بالقاضين ويفتح ما قبل
اخر المقصور للدلالة على ما حذف نحو وانهم عندنا لمن المصطفين **وملحقاته** وتقدم عدها **وهي** اربعة انواع **احدها**
اسماء جموع وهي **اولو** بمعنى صاحب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو كقوله تعالى ولا ياتل اولو الفضل
منكم وتكتب بواو بعد الهمزة حملا على اولي وكتبت اولي بالواو لئلا تشتبه بالي **وعشرون** وبابه وهو سائر العقود

الى التسعين

الى التسعين باجماع الغاية فكلها اسماء جموع وليس عشرون جمع العشرة ولا ثلاثون جمع الثلاثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلاثين
اسماء جموع وليس عشرون جمع العشرة ولا ثلاثون جمع الثلاثة ولصح اطلاق ثلاثين على تسعة لوجوب اطلاق الجمع ثلاثة فما فوق الواحد على
هذا القياس البواقي وايضا هذه الكلمات تدل على معان معينة ولا تعيين في معاني الجموع كذا قيل قال بعض المحققين وفي
كلا التعليلين نظر اما الاول فان اريد الاطلاق على سبيل الحقيقة فلا نسلم صحة اطلاق ثلاثين ممنوع لجواز كون عشرين منقولا فيما
عن معنى الجمع الى هذا العدد المعين والاطلاق المنقول على المعنى الاصلي مجاز وان اريد الاطلاق على سبيل الحقيقة او على
سبيل المجاز فسلم لكن بطلان الثاني ممنوع لجواز ان يكون استعمال عشرين في ثلاثين على سبيل المجاز ونص على ذلك ا
حو ابنا واما الثاني فان اريد انه لا تعيين في الجموع اصلا فهو ممنوع لجواز وضع الجمع لشيء معين وان اريد انه لا تعيين في
الجموع من حيث انها جموع فسلم لكن لا يلزم منه عدم كون عشرين جمعا انتهى والاولى ان يقال هذه الاعداد ملتئمة من
الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد حاصل من تكرار مراتب الاعداد فهذه الاعداد كالدالة في انها لا واحد لها من
لفظها ومن اسم الجموع المذكورة **عالمون** بفتح اللام اسم جمع لعالم وهو ما سوى الله من الاجناس فيقال عالم الانس وعالم
لعالم وانما لم يكن جمعا لعالم لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك ابى
سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين وهذا قول ابن مالك
ومن تبعه وذهب كثير الى انه جمع لعالم فيكون جمع تصحيح ولم يستوف الشروط من حيث ان عالما اسم جنس وليس بعلم
ولا صفة وبالجملة فهو من ملحقات الجمع المذكور **الثاني** جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها اهلون وابلون جمع
اهل ووابل لانهما ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا غير عاقل **الثالث** جموع تكسير منها ارضون بفتح الراء جمع ارض
وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها وبابه وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كعزة
وعضين وعضة وعظين بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ
ابون واخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء وشذ بنون ونحو شاة وشفة لتكسيرهما على شياه وشفاه **الرابع**
ما سمي به من هذا الجمع وما الحق به كزيدون وعليون لاعلى الجنة وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه
من العلو **تنبيهان الاول** يجوز في هذا النوع المسمى به ان يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والنون والاعراب
بالحركات ظاهرة على النون منونة ان لم يكن اعجميا فان كان كقنسرين امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف ودون هذا
ان يجري مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون او يجري عربون في لزوم
الواو والاعراب بالحركات الثلاث على النون منونة ودون هذا لزوم الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي وبعضهم يجري
بنين وباب سنين وان لم يكن علما مجرى غسلين بالتنوين على لغة بني عامر وبدونه على لغة تميم قال وكان لنا ابو حسن علي
ابا براد نحل له نابين دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وقال بعضهم يطرد هذه اللغة اعني لزوم
الياء والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وما حمل عليه **الثاني** نون الجمع المذكور وملحقاته مفتوحة

وقد تكسر شذوذاً وقيل من العرب من يكسرها على الاصل وتسقط للاضافة في ضرورة كقراءة الحسن والمقيمي الصلاة بنصب
التاء. وفي الذي كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم اي ان الذين وقبل لام ساكنة كقراءة من قرأ غير معجزي الله بنصب الها
وفي غيره كقراءة الاعمش وما هم بضاري به وفي ضرورة كقوله لو كنتم منجدي حين استعنتكم لما في الارتشاف والثاني
الاسماء الستة وهي ابوه واخوه وحموها ان اضيف الى قريب المرأة من زوجها كابيه
وقد يطلق على قريب الرجل من زوجته كابيها وصرح في القاموس باطلاقه عليهما بلا تفصيل **وفوه وهنوه وذو**
مال او صاحبه لكن ذو يقتضي تعظيم ما اضيفت اليه والموصوف بها بخلاف صاحب فيهما والاسماء الستة بالغلبة على
هذه الامثلة كلفظ العبادلة في عرف الفقهاء والمحدثين ومنهم من عدها خمسة بنقص الهن منكرا ان لغة قليلة ولقلتها
وعدم شهرتها انكرها من انكر وكان على المصنف التنبيه على قلته لئلا يتوهم مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه على
قلته فليس بمصيب ولو حظي من الفضل باوفر نصيب قال غير واحد الافصح فيه النقص اي حذف لامه وجعل ما قبلها آخرا فيعرب بالحركات
الثلث ظاهرة عليه قال ابن هشام وهذه اللغة مع كونها اكثر استعمالا هي افصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد فحقه
ان يبقى على نقصه في الاضافة كلفظ يد لما حذف لامها في الافراد وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة فاعربت بالحركات قيل وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج
خاصة واحترز باضافة ذو الى مال عن ذو الموصولة فيلزمها الواو ومبنية على السكون لا على الواو خلافا لمن زعمه وتسمى
ذو الطائية لانها انما تكون في لغة طي وقد تعرب كهذه نحو قوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا في رواية من رواه بالياء
فكان الاحسن تقييدها بالمعربة كما في الكافية والعمدة لابن مالك لان الاحتراز انما هو عن ذو بمعنى الذي وانما على لغة
اعرابها فانها تجري مجرى ذو بمعنى صاحب فينبغي ادخالها وانما تكون الواو علامة للرفع نيابة عن الضمة في هذه الاسماء
وكذا الالف والياء عن الفتحة والكسرة فيها كما سيأتي حال كونها **مفردة** فلو كانت مثناة او مجموعة اعربت اعراب
المثنى وذلك المجموع **مكبرة** فلو كانت مصغرة اعربت بحركات ظاهرة وذلك في غير ذو اذ لا يصغر **مضافة**
الى غير الياء وعدل عن قول كثير ياء المتكلم لان التقييد بذلك كما قال ابن هشام حشو اذ ليس لنا ياء يضاف
اليها سواها سواء كانت الاضافة لفظا كما مر او تقديرا كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا اذ التقدير خياشيمها وفاها
فلو كانت مضافة الى الياء اعربت على الاصح بحركات مقدرة كما سيأتي وكلها تضاف الى الياء الا ذو فانها لا تستعمل الا
مضافة لغير الياء ولا تضاف الى ضمير اصلا واما قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ ولحن وزاد
بعضهم قيدا رابعا وهو ان تكون غير منسوب اليها فلو نسبت اليها كانت معربة بالحركات وهو مستغنى عنه بقيد الاضافة
قيل وقد يستغنى عن ذكر هذه القيود بالنطق بالاسماء المذكورة كذلك واعتذر عمن لم يذكرها بذلك وهو غير سديد
اذ لا استغناء عن ذكرها لان النطق بها كذلك يوهم ان الشرط اضافتها الى ضمير الغائب خاصة فلذلك لم
يكتف المصنف رحمه الله في جملة بالمثال وكذا ابن الحاجب مع التفاته به في غيره نعم الاكتفاء بنطق فوه كذلك عن تقييده

بالخلو

بالخلو عن الميم صحيح فان لم تخل منها اعرب بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه منقوصا وبحركات مقدرة مقصورا كعصى ولك في
تثليث فائه تضعيفا وقصرا ونقصا واتباعها الميم فهذه عشر لغات كاملة ذكرها ابو حيان في الارتشاف وغيره واقتصر في
التسهيل على تسع **تنبيهان** الاول ما ذكر من اعراب هذه الاسماء بحركات مقدرة حال اضافتها الى الياء قال بعض
المحققين لا يظهر في ذلك الفرق بينه وبين مسلمي لحكم الا ان يقال الواو فيها حال النصب لو قيل في حال فاي لوجب
الحكم بان الثاني في اعراب او بدل منه فلا تبين مطلقا على ان الياء المدغمة في في في الاحوال الثلثة على نحو واحد وان اعرا
على ما كان عليه حال الرفع دون حال الاضافة انتهى وقد يقال في الفرق ان الياء في في اعيدت حال الاضافة لئلا يبقى الا
سم المتمكن على حرف واحد بخلافها في مسلمي فقد بر **الثاني** لا يختص النقص بالهن بل يجري في الاب والاخ والحم
بقلة ومنه قول رؤبة بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم وحكى ابو زيد جاء ابك واخك والقصر في هذه الثلثة
افصح من نقصهن كقوله ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول بعضهم مكره اخاك
لا بطل وقولهم للمرأة حماة حكاه الاصمعي **واما النون** فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة **في الفعل المضا**
رع المتصل به ضمير رفع لمثنى وهو الالف سواء كان ذلك الضمير حاضرا او غائبا والنون بعده
مكسورة غالبا وقرئ اتعدانني بفتحها وتردد انه قاله بضمها **او لجمع** وهو الواو كذلك **او لمؤنثة مخا**
طبة وهو الياء والنون بعدهما مفتوحة **نحو يفعلان** بالياء المثناة التحتية للاثنين الغائبين
وتفعلان بالتاء المثناة الفوقية للاثنين المخاطبين والثنتين المخاطبتين والغائبتين **و**
يفعلون بالياء المثناة التحتية لجماعة الذكور الغائبين **وتفعلون** بالتاء المثناة الفوقية
لجماعة الذكور المخاطبين **وتفعلين** للواحدة المخاطبة وتسمى هذه الافعال الامثلة الخمسة لانها ليست
افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان
كناية عن يذهبان ويضربان ونحوهما وكذلك الباقي وانما حسبوها خمسة نظرا الى لفظها كما هو الانسب
نظرا الى المعنى ولو عبر المصنف هنا بذلك ولم يصرح بالضمير لكان اولى ليكون الالف والواو اعم من ان يكون ضميرا
نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء
المخاطبة فلا تكون الا ضميرا **فصل** في علامات النصب **وعلائم النصب** وهو ما يحدثه عامله سواء
كان العامل اسما او فعلا او حرفا **خمس** لا زائد عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احدها **الفتحة**
وهي الاصل لما مر ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها **والثانية الالف** وهي فرع نائب عن
الفتحة عند تعذرها لكونها ناشئة عنها عند اشباعها فهي بنتها **والثالثة الياء** وهي ايضا فرع نائب عنها عند
تعذرها لكونها اخت الالف فنابت كاختها **والرابعة الكسرة** وهي ايضا كذلك لكونها اصل الياء التي
هي علامة النصب في بعض المواضع فنابت حملا على فرعها **والخامسة حذف النون** وهو ايضا

فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لانه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا ان يكون حذفها علامة للنصب و
لكل من هذه العلامات مواضع تختص بها فاما الفتحة التي هي الاصل فيكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع
احدها الاسم المفرد المقدم ذكره سواء كان منصرفا كرايت زيدا او غير منصرف كرايت احمد ظاهرة فيه
الفتحة كما مر او مقدرة كرايت موسى و الثاني الجمع المكسر المقدم بيانه منصرفا كان كرايت رجالا او غير منصرف
كدخلت مساجد ظاهرة فيه الفتحة كما مر او مقدرة كقوله تعالى وانكحوا الايامى منكم و الثالث الفعل المضارع
اذا دخل عليه ناصب من النواصب الاتي ذكرها ولم يتصل به شيء يوجب بناءه او ينقل اعرابه صحيحا كان نحو
لن يضرب او معتلا نحو لن يخشى فالفتحة فيه مقدرة كما سياتي واما الالف فتكون علامة للنصب نيابة
عن الفتحة في موضع واحد وهو الاسماء الستة المقدم ذكرها نحو رايت اباك
الى اخرها واما الياء فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضعين وهما المثنى والجمع
المذكر السالم المقدم ذكرهما وملحقاتهما وقد مر ذكرها نحو رايت الزيدين والزيدين بفتح ما قبل
الياء في الاول وكسره في الثاني ورايت الرجلين كليهما واللائي كليتهما وعددت عشرين من الدراهم
وقس على ذلك واما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو
جمع المؤنث السالم المقدم بيانه نحو رايت الهندات وحمل عليه اولات وهو اسم جمع لا واحد
له من لفظه بل من معناه وهو ذات بمعنى صاحبة نحو وان كن اولات حمل وكتبت الواو بعد الالف حملا على
منكرها ولغوا وما سمي به منه كعرفات وانما نصب هذا الجمع بالكسرة حملا للنصب على الجر كما في اصله وهو الجمع
المذكر السالم وقضية اطلاقه ان الكسرة علامة للنصب فيه وان كان محذوف اللام كثبات ولغات وهو
ما ذهب اليه البصريون وذهب بعضهم الى ان المحذوف فيه اللام اذا لم ترد اليه اللام في حال الجمع يكون نصبه بالفتحة
وابن مالك في التسهيل الى ان ذلك لغة والكسرة فيه اعراب خلافا للاخفش والمبرد في انها بناء واما حذف
النون فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة عند تعذرها في موضع واحد وهو الافعال
الافعال الخمسة المقدم ذكرها نحو الزيدان لن يفعلا وقس على ذلك واما قوله تعالى الا ان يعفون
قالوا وفيه لام الكلمة والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات فهو نظير يفعلن فلهذا لم تحذف عند دخول
الناصب بخلاف الرجال يعفون قالوا وفيه ضمير الجماعة المذكرين والنون علامة الرفع فتحذف عند
دخول الناصب فتقول لن يعفوا قال تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى واصله يعفوون بواوين اولاهما لام
الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على واو قبلها وبعدها واو ساكنة فحذفت الضمة فالتقى
ساكنان وهما الواوان حذفت الاولى ثم دخل الناصب فحذفت النون فوزنه يعفوا وانما خصت
الاولى بالحذف دون الثانية لانها جزء الكلمة والثانية كلمة وحذف جزء اسهل من حذف كل ولانها

اخر الفعل

اخر الفعل والضمير احق بالاخر اولى ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية وحذف ما لا يدل اولى من حذف ما يدل
لهذه الاوجه الثلاثة وحذفوا لام الكلمة في غاز وقاض ونحوهما لاجل التنوين لانه جيء به لمعنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف
بانه اخر ويزيد وضعها لمعنى وهو صحيح والياء معتلة قال ابن هشام في شرح الشذور تنبيه قال ابن هشام في شرح
اللمحة تسميتنا الافعال المذكورة خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة انتهى قال بعض المحققين
وفيه بحث من وجهين احدهما ما قدمناه من ان عدها خمسة نظرا الى اللفظ هو الانسب بنظر النحوي والثاني ان تسميتها
خمسة ليس مبنيا على ادراج المخاطبتين فقط تحت المخاطبين بل على ادراج الغائبتين ايضا تحت الغائبين كما علم مما
مر في علامات الرفع ومن هنا توجه القدح في قوله والاحسن ان تعد ستة اذ الاحسن على ما بنى عليه ان تعد سبعة
تامل فصل في علامات الجر وعلامات الجر وهو ما يحدثه عامله سواء كان العامل حرفا ام اسما ثلاث لا زائد
عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احدها الكسرة وهي الاصل في بابها الماثل ولذا قدمها والثانية الياء وهي فرع
نائب عن الكسرة عند تعذرها لانها تنشا عنها عند اشباعها فهي تبعتها فقامت مقامها والثالثة الفتحة وهي ايضا
فرع نائب عن الكسرة عند تعذرها لان الكسرة نابت عنها في جمع المؤنث السالم فكافاتها هنا فاما الكسرة
فتكون علامة للجر اصالة في ثلاثة مواضع احدها الاسم المفرد والثاني الجمع المكسر المقدم
ذكرهما المنصرفين بفتح ما قبل الياء صفة للمفرد والجمع واما غير المنصرف فجرها بالفتحة كما سياتي والمراد بالمنصرف
ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الامكنية وجرا بالكسرة وقد تلخص مما مر الى هنا ان الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين
يرفعان بالضمة وينصبان بالفتحة ويجران بالكسرة هذا هو الاصل نحو جاء زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا
ومررت بزيد ورجال وما عدا ذلك فرع كما اتضح ويتضح والثالث الجمع المؤنث السالم فهو يرفع بالضمة
وينصب ويجر بالكسرة نحو جاءت الهندات ورايت الهندات ومررت بالهندات وكذا ما حمل عليه واما الياء فتكون علامة
للجر نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع احدها الاسماء الستة المقدم ذكرها فالمختار انها ترفع بالواو
وتنصب بالالف وتجر بالياء نيابة عن الحركات هذا هو المشهور من اقوال عشرة ذكرها ابو حيان في الارتشاف وشرح على
التسهيل وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين ورد بان الاعراب زائد
على الكلمة فيؤدي الى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد ولا نظير لذلك واجاب بعضهم بانه لما حذف في جعل الاعراب
من بنية الكلمة الغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من بنيتها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للا
عراب من بنيتهما اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من بنية المثنى والمجموع انتهى قالوا وانما اعربت هذه الاسماء بالحروف لا
نهم لما اعربوا المثنى والمجموع بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين
الاحاد منافرة تامة ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف بمنزلة حركتين فكرهوا
استبداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف

ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو الحرف وانما اختار والاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع مثنية فجعلوا في مقابله كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها لهما في ان معانيها منبئة عن تعدد كالاخ والاب للابن مع وجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء الملحق وفم الايجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحرف وخصوا ما ذكر بما ذكر انهما التعوى لشابه بها بظهورا لتعدد وقال ابو حيان والصحيح انها معربة بحركات مقدرة في الحروف وانما اتبع ما قبل الاخر للاخر فاذا قلت قام ابوك فاصله ابوك بوزن فرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار ابوك فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت اباك فاصله ابوك بوزن فرسك قيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وقيل ذهبت حركة الباء للتبع حركة الواو ثم انقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واذا قلت مررت بابيك فاصله بابوك على وزن بفرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بابوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء كما انقلبت في ميزان قال وهذا الاتباع وجد نظيره في امرء وابنم على اجود اللغتين فيهما فتقول هذا ابنم وامرؤ ورايت امرأ وابنما ومررت بابنم وامرئ وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان امرأ وابنما معربان من مكانين فالحركة في الراء والنون ليست اتباعا لحركة الهمزة والميم والالغة الاخرى فيهما فتح الراء والنون في الاحوال الثلاثة ولم يسمع بتثليث ابنم ولا بجمعه بالواو والنون ولا بتكسيره قال وهذا المذهب من اتباع ما قبل الاخر للاخر هو مذهب سيبويه والفارسي والجمهور من البصريين واصحابنا انتهى قال الدماميني ولا خفاء بما في هذا التقدير من التكلف للاتيان بما يوجب زيادة الثقل من غير داع اليه

تنبيه لا يرد على ما تقرر ما بجنبيك اليهود بخط امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلم كتبه علي بن ابو طالب قيل لان خطه عليه السلم كان بالكوفي والياء فيه قريبة من الواو في الشكل فاشتبه على من قرأ خطه عليه السلم الياء بالواو فظنها واوا وانما هي ياء وهذا الخط المعروف الان انما هو حادث قال ابن خلكان اول من نقل هذه الطريقة من الخط الكوفي وابرزها في هذه الصورة علي بن مقلة الوزير انتهى وقيل بل هي ياء وهو محمول على الحكاية وعليه حديث قابل بن حجر من محمد رسول الله الى شيخ المهاجرين ابو امية قال ابن الوردي في شرح التحفة الوردية وعندي ان الواو في ابو هنا انما هي تنبيه على الاصل في الخط ولم ينطق بها في اللفظ كالواو في الصلوة والزكوة فان عرف فهو حسن انتهى وفي شرح الكافية لابن مالك يمكن ان من الحكاية ما كتب بواو في خط الصحابة فلان بن ابو فلان بالواو كانه قال فلان بن المقول فيه ابو فلان والمختار عندي في خط الصحابة فلان بن ابو فلان بالواو كما قال ولا حق المحققين ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرأ الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق منقلب عن واو انتهى وقال الشيخ خالد الازهري في التصريح وعندي ان يقرأ بالواو لوجهين احدهما ان الفرض انه محكي وقرأته بالواو تفوت ذلك بخلاف الصلوة والزكوة فانهما غير محكيين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم على اول احواله وذلك لا يغير انتهى ملخصا

الثالث المثنى والجمع المذكر

السالم

السالم ملحقا بهما فالحاصل ان المثنى يرفع بالالف والجمع بالواو وكلاهما يجر وينصب بالياء نيابة عن الحركات الثلاث وكذا الملحق بهما وانما اعربا بذلك اعني بالحروف لانهما فرعا الواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما لئلا يكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات وخص المثنى في الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو لان المثنى اكثر ورودا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون قال الدماميني في شرح الفصول وفيه نظر اذ لقايل ان يقول لم لم يجعلوا الالف علامة للنصب او الجر في المثنى والواو كذلك في الجمع مع بقاء هذا التعليل فيحتاج الى تعليل اخر نعم هذا يصلح تعليلا لجعل الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع والصواب ان يقال انما اعرب المثنى والمجموع هذا الاعراب المعين اي بالالف في المثنى والواو في المجموع رفعا والياء فيهما جرا ونصبا لان الالف كان قد جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية والواو في الجمع علامة للجمع وهما يصلحان للاعراب كما مر واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو الجموع علامة للرفع فيهما ولم يبق الا الياء للجر والنصب فيهما والجر اولى بها لانه علامة الاصلية الكسرة وهي بعض الياء وحمل عليه النصب لكونهما على الفضلات وفرقوا بين المثنى والجموع بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة المثنى وكسروه في الجمع الثقيل الكسرة لكسرة وقلة الجموع وكسرت النون المزيدة لرفع توهم اضافة او افراد في المثنى لانهما ساكنين في الاصل فحقهما حق الساكن ان يكون بالكسرة وفتحت نون المزيدة ايضا لرفع توهم اضافة او افراد في الجمع للفرق في نحو المصطفين وطرد اللباب في البابين

واما الفتحة فيكون علامة للجر نيابة عن الكسرة عند تعذرها **في** موضع واحد وهو **غير المنصرف** ويقال ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان مؤثرتان من علل التسع او واحدة تقوم مقام العلتين وسيأتي بيانها ان شاء الله تعالى في اخر الحديقة الثانية سواء كان مفردا او جمع تكسير كقوله نحو اوحينا الى ابرهيم واسمعيل ويعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل واذا دخلت عليه ال او اضيف جر بالكسرة كما سيأتي نحو وانتم عاكفون في المساجد ولقد خلقنا الانسان في احسن تقويم

تنبيهان الاول قد يرد عليه نحو عرفات من قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات لكونه غير منصرف وجره بالكسرة وقد يجاب بانا لا نسلم ان عرفات غير بل هو منصرف وجره بالكسرة وقد يجاب كما صرح به الزمخشري وغيره اوله لا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه بعضهم قال الدماميني في شرح التسهيل قال بعض المحققين والاوجه ان يجاب بان الغرض كما هو ظاهر بيان غير المنصرف من حيث انه غير منصرف وجر مثل عرفات بالكسرة على القول بانه غير منصرف كما ذهب اليه الجمهور واختاره ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما ليس من هذه الحيثية بل هو من حيث انه في الاصل جر بالكسرة فقصد استصحاب ذلك الحكم انتهى

الثاني قال بعضهم الذي لا يندفع مثل جواد من نحو مررت بجواد ان الفتحة ليست فيه علامة الجر نيابة عن الكسرة لا لفظا ولا تقديرا والا كان مفتوحا لفظا لخفة الفتحة مقدرة وان كانت في نفسها خفيفة لكنها لما كانت هنا

نائبة عن الكسرة التي حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على الياء ثقيلة بلا شك اعطى نائبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فقدرت على الالف المفهوم من كلام المص فيما سيأتي ان المقدر هنا في حالة الجر هو الكسرة لا الفتحة كما ستراه ف

علامة الجزم وهو قطع الحركة او الحرف للجازم اثنتان اصالة ونيابة احدهما **السكون** وهو حذف الحركة وهو الاصل ولذا قدمه **والثاني الحذف** وهو اسقاط حرف العلة او النون للجازم وهو فرع نائب عن السكون اذ الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات او بالسكون ومتى كان بالحرف او بالحذف كان على ذلك **فاما السكون** فيكون علامة للجزم اما لفظا او تقديرا **في** موضع واحد وهو **الفعل المضارع** حال كونه **صحيحا** وهو في اصطلاح النحويين ما ليس لامه حرف علة اي واوا والفا او ياء ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخر بل لا يصح ذكره نعم يتجرد ذلك على اصطلاح الصرفيين فان الصحيح عندهم ما ليس احد اصوله حرف علة سواء كان فاء او عينا او لاما وسميت هذه الاحرف علة لان من شانها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله وقيده بذلك لاخراج المعتل فان حكمه سياتي وينبغي تقييده ايضا بكونه غير متصل به شيء مما مر نحو لم يلد ولم يولد فلم يكن الذين **واما الحذف** فيكون علامة الجزم نيابة عن السكون في موضعين احدهما **وفيه** اي في الفعل المضارع حال كونه **معتلا** وهو في اصطلاح النحويين ما لامه حرف علة ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخر كما مر بخلافه في اصطلاح الصرفيين فانه ما احد اصوله حرف علة وانما جزم بحذف الاخر نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات في الخفة فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات وذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف احرف هن والحركات ادلة عليهن واما قوله تعالى لا تخف دركا ولا تخشى باثبات الالف فادل بحذف الالف التي هي لام الفعل وهذه الالف الف اخرى جيء بها للفواصل كما في الظنونا والسبيلا قاله السيرافي وقال ابن هشام ان لا الثانية نافية فالواو للاستيناف اي وانت لا تخشى واما قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق فضرورة وقيل ان اصلها الجزم في الجميع على حرف العلة لانه اخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا ومقدرا قاله ابن مالك وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم **تنبيهان الاول** ما ذكر من ان علامة الجزم في الافعال المذكورة حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومتابعيه من ان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب على ان باب الاعراب انما قدرناه في الاسم لانه فيه اصل فيجب المحافظة عليه واما الفعل فهو فيه فرع فلا حاجة لتقديره فيه وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعليه لما دخل الجازم حذف الحركة واكتفى بها لئلا تصادف صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول

ان الجزم

ان الجزم ليس بحذف الاخر بل بحذف الحركة وحذف الاخر للفرق بناء عليه ابن هشام وغيره لقول المص هنا ان الحذف علامة للجزم اي الجزم به لا يناسب ما ذهب اليه فيما سياتي عن قريب ان شاء الله تعالى من ان الفعل المضارع يقدر فيه الاعراب فتدبره **الثاني** اذا كان حرف العلة بدلا من همزة كيقرا مضارع قرا ويقرا مضارع وضوء بضم الضاد بمعنى حسن وجمل جاز فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي او غير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحضا وليس همزة فيحذف حرف العلة المحض في يقرا ويوضى قاله ابن النحاس وقال ابن هشام في الاوضح ان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسي ويمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وان كان قبله فهو ابدال شاذ ويجوز مع الجازم الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر وعلى الاعتداد به انتهى وما ذكر من جواز الامرين هو قول ابن عصفور والصحيح القول بوجوب الاثبات وهو ما عليه الاكثرون فالنيابي في ذلك ما اقتضاه كلام المص هنا لاحتمال بنائه على هذا القول **والثاني في الافعال الخمسة** يعني الامثلة الخمسة المقدم ذكرها فتلخص انها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها نحو يفعلون ولم يفعلوا ولن تفعلوا حملوا النصب على الجزم كما حملوا على الجر في المثنى وجمع المذكر السالم لان الجزم نظير الجر في الاختصاص ويفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وقد استعمل المص قدس سره في تعداد هذه العلامات وذكر مواضعها ما فعله صاحب الاجرومية قيل وهو من ارذل العبارات لما فيهما من تشويش الخاطر على المبتدي بكثرة التكرار وكان الاولى ان يبين ما جاء على غير الاصل ويترك ما جاء على الاصل اذ احسن من ذلك ما فعله اكثر المؤلفين في مختصراتهم ومطولاتهم هذا **فصل في** الاعراب التقديري تعرض لتعيين المقدر اعرابه لامكان ضبطه فيبقى ما عداه ظاهر الاعراب **تقدير الاعراب** حركة كان او حرفا **في سبعة** اشياء من اسم او فعل **كما هو المشهور** اي على ما هو المشهور عند النحويين والمراد غير المشهور في هذه السبعة كما سنبينه **فمطلقا** اي فيقدر تقديرا مطلقا او حال كونه مطلقا او تقديرا مطلقا اي في الحالات الثلاث الرفع والنصب والجر والرفع والنصب والجزم فالثلاث الاول **في الاسم المقصور** وهو كل اسم معرب بالحركات اخره الف لازمة قبلها فتحة **كموسى** لتعذر تحريك الالف مع بقائها كونها الفا وسمي مقصورا من القصر لامتناع مده او لانه مقصور عن الحركة والقصر الحبس فالاول اصح والاول اولى لما يلزم على هذا من اطلاق المقصور على المضاف الى الياء انتهى والظاهر ان المراد من قوله يلزم اللزوم بحسب الظاهر دون التحقيق لان ما ذكره وجه مناسبة التسمية ووجه التسمية لا يجب اطراده كما هو مشهور قال صاحب المفتاح واعتبار التناسب في التسمية مزلة اقدام بما شاهدت فيها من الزلل ما يعجب فايك والتسوية بين تسمية انسان له حمرة باحمر وبين وصفه بالحمرة ان تزل فان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح الاسم على الغير حال تخصيصه بالمسمى واعتبار المعنى في الوصف لصحة اطلاقه عليه فلا احدهما عن الاخر انتهى وقال بعضهم لك ان تجعل المقصور من القصر كعنب خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور

وجه المناسبة
جب التسمية

تنبيه لم يمثل بموسى اشارة الى اختياره قول ابن فلاح اليمني من ان المقصور غير المنصرف يعرب بالحركات الثلاث تقديرا
قال لان الكسرة انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير والذي عليه الجمهور ان اعرابه بالحركات الثلاث
مقدرة مخصوص بالمنصرف منه اما غير المنصرف منه كموسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه
وفي الاسم المعرب بالحركات **المضاف الى اليا كغلامي** للزومه الاتيان بحركة قبل اليا تجانسها وهي الكسرة
فاذا استحق الاسم الاعراب بالتركيب لم يمكن المجي بحركات الاعراب اذ لا يقبل المحل الواحد في آن واحد حركتين متماثلتين
او مختلفتين وبهذا يرد على ابن مالك في دعواه ان الكسرة لم تقدر في حالة الجر بل هي اعراب لانها لم تستحق قبل التركيب كما قال
عبد الحميد قال بعض المحققين المتاخرين وفي الحكم بتقدم كسرة المناسبة مع تقدم عامل الجر حسا نظر قال الدماميني في شرح التسهيل وينبغي
لابن مالك اذ زعم في نحو غلامي ان الجر فيه ظاهر ان يقول في نحو مسلماتي اي ما جمع بالف وتاء مزيدتين ان النصب كذلك
انتهى وذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي ونقله الرضي عن النحاة ان نحو غلامي مبني لاضافته الى المبني والحق انه معرب مقدر
الاعراب كما ذهب اليه المص وفاقا للمحققين بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي والاضافة الى المبني مطلقا ليست
من اسباب البنا وقال ابو البقا في اللباب ذهب قوم الى انه غير مبني اذ لا علة فيه توجب البنا وغير معرب اذ لا يمكن ظهور
الاعراب فيه مع صحة حرفه وسموه خصيا والذي ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني عند اخرين على ان تسميتهم
اياه خصيا خطا لان الخصي ذكر حقيقة واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا انتهى
وتقدر الثلاث الاخر وهي الرفع والنصب والجزم **في المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشر كيضربان**
من نحو قولك هل تضربان وان لا تضربان يا زيدان مقدرا في كل ذلك الاعراب هذا مفهوم كلامه وهو سهو منه رحمه الله
فان الاعراب انما يقدر في الصورة الاولى فقط وهي قولنا هل تضربان فانه المقدر فيه ثبوت النون والاصل هل تضربانن
بثلاث نونات الاولى نون الرفع والثانية نون التوكيد الثقيلة حذفت نون الرفع لثقل اجتماع النونات فحيث حذفت قدر
ثبوتها لانها علامة الرفع بخلاف نحو ان لا تضربان من قولك امرتكما يا زيدان ان لا تضربان عمرا فان اصله قبل دخول
الناصب لا تضربان بتخفيف نون الرفع ولا نافية فدخل الناصب فحذفت نون الرفع علامة النصب ثم اكد بالنون الثقيلة وجاز
تاكيده بها لمكان لا النافية فانه يجوز تاكيده بها بعدها بقلة كما مر وكذا نحو لا تضربان وحركت نون التوكيد في الصور الثلاث
لالتقا الساكنين الالف والنون المدغمة ولم تحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد لان النون ... منها وحركت
بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف وقد ظهر ان المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشرة لا يقدر فيه الا
الرفع فقط بخلاف النصب والجزم فانهما فيه لفظيان واحترز بقيد غير المباشرة عن المباشرة فان الفعل مبني معها كما مر وظن
المص تبع في هذا السهو ابن هشام في الاوضح لكن ابن هشام لم يذكر التقدير الا في صورة الجزم والمص قاس النصب عليه على ان
تاكيد المضارع بالنون بعد الناصب غير مسموع ولا يجوز الا في نحو المثال الذي ذكرناه على تقدير ان تكون لا نافية وان
مصدرية والا فيجوز تقديرها ناهية فتكون ان مفسرة لا مصدرية فيجب الجزم حينئذ ويجوز الرفع ايضا على تقدير لا نافية

فيه

فيه وان مفسرة **تتمة** ويقدر الاعراب بالحركات مطلقا ايضا اعني الرفع والنصب والجر في الاسم الذي يسكن اخره للادغام
كجا قاضيّ ورايت قاضيّ ومررت بقاضيّ بكسر الضاد وتشديد اليا المفتوحة في الثلاث والاصل قاضيي بيائين محركة فسكنت
ادغمت احديهما في الاخرى فالمانع من ظهور الحركة اشتغال المحل بالسكون لاجل الادغام صونا للاعراب وسكونه واجب للمدغم
لا يكون الا ساكنا ومثل ابو حيان للمدغم في حالة الرفع بنحو قتل داود جالوت بادغام دال داود في جيم جالوت فداود مرفوع
بضمة مقدرة وفي حالة النصب بنحو وترى الناس سكارى بادغام السين في السين فالناس منصوب بفتحة مقدرة وفي
حالة الجر بنحو والعاديات ضبحا بادغام التا في الضاد فالعاديات مجرور بكسرة مقدرة وتقدر ايضا في الحكاية على
قول الحجازيين نحو من زيد لمن قال جاء زيد ومن زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد لمن قال مررت بزيد وتقدر مطلقا
في الحرف نحو جا ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم لانه لما اسقط حروف الاعراب من اللفظ بالتقا الساكنين
لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا وهذه الصور الثلاث زيادة على السبع التي ذكرها المص وظاهر كلامه انها غير مشهورة
وليس كذلك وتقدر الاعراب **رفعا وجرا** اي في حالة الرفع والجر لا غير كاينين **في الاسم المنقوص** وهو كل اسم معرب
بالحركات اخره يا لازمة بعد كسرة **كقاض** تقول جا قاض ومررت بقاض مقدرا الضمة والكسرة لاستثقالهما على اليا
واما الفتحة فتظهر لخفتها عليها فليرع ناديه وينبغي على مذهب ابن فلاح وغيره للمص كما افهمه ما مر من تمثيله بموسى ان لا يكون
هنا فرق بين ما كان على صيغة منتهى الجموع وغيره في ان الكسرة هي المقدرة كما تقدم في المقصور فتامل واما على مذ
هب الجمهور فلا يقدر فيما كان على صيغة منتهى الجموع الا الضمة والفتحة واما الكسرة فلا لعدم دخولها فيه قالوا وانما
لم تظهر الفتحة فيه لنيابتها عن حركة ثقيلة كما تقدم وقد جا ظهورها عن بعض العرب قال الفرزدق فلو كان عبد الله
مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وهي لغة قليلة واختارها يونس والكسائي وسمي هذا الاسم منقوصا لكونه
نقص بعض الحركات وقيل لحذف لامه بسبب التنوين **تنبيه** قال ابن هشام في بعض كتبه يستثنى من هذه القاعدة
منقوص هو اول جزئين جعل مجموعهما اسما واحدا على لغة من جعلهما اسمين متضايفين نص عليه من النحاة ابو علي
وعبد القاهر وغيرهما ونقل التركيب قال ابو حيان ما اعرب من مركب اعراب متضايفين واضافوا لهما نحو رايت معدي
كرب وزرت قالي قلا فانه يقدر في اخر الاول منهما الفتحة في حالة النصب بلا خلاف تشبيها بالحكم في حالتي البنا ومنع الصرف
انتهى **فان قلت** هذه الصورة واردة على كلام المص **قلت** لا ورود منها لان المنقوص في ذلك على التحقيق كما يظهر من
تعريفه السابق واما استثنا ابن هشام فبنا على الظاهر دون نفس الامر قاله بعض المحققين **و رفعا ونصبا**
اي في حالتي الرفع والنصب لا غير كاينين **في الفعل المضارع المعتل بالالف** لتعذر تحريكها **كيحيا** ويخشى
واما الجزم فقد مر بيانه **تنبيه** كل الف رابعة فصاعدا سبقت بيا تكتب بالالف سواء كانت منقلبة عن يا او واو كيحيا والعليا
لئلا يكره اجتماع اليائين الا في يحيى علما فانها تكتب يا للعلمية ولا يقاس عليه علم مثله وقيل للفرق بينه فعلا وبينه اسما
وانما لم يعكس لان الاسم اخف من الفعل وكان احتمال اجتماع المثلين فيه قيل ويتمشى على هذا الخلاف الخلاف في كتابته بعد التنكير

فان عللناه بالعلمية كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان عللناه بالذى كتبناه بالياء لان الاسمية موجودة فيه انتهى وفيه بحث فقد ثبت
عن بعض المحققين ان العلم المنكر باق على تعريفه وعلميته فراجعه ورفعا اى حالة الرفع فقط كاين فى الفعل المضارع ا
لمعتل بالواو والياء لثقل الضمة عليهما كيدعو ويرمى واما فى حالة النصب فلا يقدر لخفة الفتحة فتظهر وقد تظهر
الضمة فى الضرورة كقوله اذا قلت علّ القلب يسلو قيّضتْ هواجس لا تنفك تغريه بالوجد وقوله فعوضنى عنها غناى ولم تكن
تساوى عنزى غير خمس دراهم وقد تقدر الفتحة ايضا كقوله واسوى بنى عامر من ورائه الى القران اسمو بام ولا اب
تنبيه قد راى من يقول بتقدير الحركات فى المعتل يقول ان جزمه بحذف الحركات ومن يقول بعدم تقديرها فيه يقول ان جزمه بحذف
آخره والمص رحمه الله قد جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف الجازم وهو فى ذلك مخالف للقولين جميعا وقد تبع فى
ذلك ابن هشام فى اكثر مؤلفاته وفى جمع المذكر السالم المضاف الى الياء المسلمى لان علامة الرفع فيه الواو
وقد ابدلت فى حالة الرفع بالياء وذلك لان اصله مسلوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء
واد غمت الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء اتماما للتخفيف فلما لم تبق الواو لفظا قدرت ضرورة ولا يجوز الحكم بان هذه الياء المنقلبة عن
الواو علامة الرفع كما كانت علامة الجمع لان كون الواو علامة الجمع من حيث هى حرف لين وهو باق وعلامة الرفع من حيث
خصوصية الواو وهو زائل بالابدال واما فى حالتى النصب والجر فاعرابه لفظى نحو رايت مسلمى ومررت بمسلمى لان الياء
التى هى اعرابه فى هاتين الحالتين ثابتة لفظا غاية ما هنا لك انها مدغمة فيما بعدها والادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته
بخلاف الابدال فان قيل خصوصية الواو وان لم تبق لكن بقى بدلها وهو خصوصية الياء فلم لا يجوز ان يكون معربا
بالاعراب اللفظى فى حالة الرفع لوجود بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا على غير المنصرف وعلى جمع المؤنث السالم فى النصب بالاعراب
اللفظى لوجود البدل فيهما وهو الفتحة فى الاول والكسرة فى الثانى فالجواب عن ذلك اما اولا فبان ذلك من قبيل الحمل والحمل فى باب
الاعراب انما يكون بين النصب والجر لا بينهما والرفع واما ثانيا فبان الواو فى حكم الموجود اما لان المقدر الاصلى يعتبر قطعا
واما لان الزايل بالاعلال فى حكم الباقى واذا كان فى حكم الموجود يكون الرفع بالواو التقديرى اذ لا نعنى بالاعراب التقديرى
الا الاعراب بما هو فى حكم الموجود فلو كان خصوصية الياء اعرابا لكان لكلمة واحدة اعرابان تقديرى ولفظى ولم يعهد مثله
بخلاف الكسرة فى غير المنصرف والفتحة فى جمع المؤنث السالم فانهما البتة فى حكم الموجود قال نجم الدين سعيد فى شرح الكافية ثم ا
لقول بان الاعراب فى هذه الحالة مقدر كما ذكره المص هو مذهب ابن الحاجب وابن مالك وزعم ابو حيان لا تحقيق فيه
لان المقدر ما لم يوجد والواو فيه موجودة الا انها انقلبت ياء كما فى ميزان فكذلك هنا وبما ذكر يعلم ان هذا هو الذى
لا تحقيق فيه تنبيه من ذهب الى ان الاعراب فى الاسماء الستة والمثنى والمجموع على حده بحركات مقدرة فيحتاج
الى عدها فى قسم التقدير كما لا يخفى الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء وذكر غيرها من الافعال
والحروف استطرادا او ضرورة تعلق الاسماء بها كما ستراه ان شاء الله تعالى الاسم ضربان معرب ومبنى لانه
ان اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه فى وضعه او معناه او استعماله او لفظه فمبنى والا يشبه الحرف بان سلم من
شبهه فمعرب هذا مذهب ابن مالك وتعقبه ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا غير ذلك ولجيب بانه لم ينفرد به فقد نقله
جماعة

جملة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القواس عن ابى على الفارسى وغيره وصرح به ابن جنى فى الخصايص وابو البقاء
فى التعليقين وابن السراج فى الاصول والزجاجى فى الجمل وذكر بعض شراحه انه مذهب الحذاق من النحويين وذهب
الزمخشري والجزولى وابن معط وجماعة اخرون الى ان سبب البناء ليس الشبه المذكور وحده بل ولوقوع موقع
المبنى ومناسبة المبنى والاضافة الى المبنى وزاد بعضهم غير ذلك ثم على كلا القولين هذا السبب المجوز للبناء
او موجبه قولان ذهب الشيخ عبد القاهر الى الاول مستدلا باى الموصولة والجمهور الى الثانى واعتذروا عن
اعراب اى بانهم يحتاجون الى الاعتذار عن اعراب تلك الاسمية فانهم قالوا ببنائها مع جواز الاعراب ونعنى بالشبه الوضعى
ان يكون الاسم موضوعا فى الاصل على حرف او حرفين كتا قمت ونا من قمنا والشبه المعنوى ان يتضمن الاسم
معنى من معانى الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا فالاول كمتى والثانى كهنا والشبه الاستعمالى ان يكون
الاسم نائبا عن الفعل ولا يتاثر بالعامل كهيهات والشبه الافتقارى ان يكون الاسم مفتقرا لازما الافتقار
الى جملة يتم بها معناه كالذى والشبه الاهمالى ان يكون الاسم مشبها للحرف فى كونه لا عاملا ولا معمولا كاوايل
السور والاسماء قبل التركيب وادخل بعضهم هذا القسم تحت الشبه الاستعمالى والشبه اللفظى ان يكون الاسم
مشبها للحرف فى صورة لفظه كحاشا الاسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية ذكره ابن مالك واورد عليه ان مجرد
الشبه اللفظى كاف بدليل الى الاسمية التى بمعنى النعمة اذ هى معربة قطعا مع مشابهتها لفظا الى التى هى حرف جر
تنبيهات الاول قد يجتمع فى مبنى شبهان فاكثر ومنه المضمرات فان فيها الشبه المعنوى اذ التكلم
والخطاب والغيبة من معانى الحروف والافتقارى لان كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعى اذ غالب الضماير على
حرف او حرفين وجل الباقى عليه طرد اللباب الثانى ما ذكرناه من ان اوايل السور مبنية للشبه الاهمالى
انما هو على القول بانها لا محل لها من الاعراب لانها من المتشابه الذى لا يدرك معناه وقيل انها فى محل رفع
على الابتداء او الخبر او نصب باقرا او جر بالقسم والله اعلم الثالث الاصح انحصار الاسم فى المعرب والمبنى خلافا
لمن اثبت واسطة بينهما لا توصف بالاعراب ولا بالبناء وذلك فى اشياء منها الاسماء قبل التركيب ذهب قوم الى انها
واسطة لا معربة ولا مبنية مبنية لفقد موجب الاعراب والبناء وسكون اخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف سين ولبس
فى المبنيات ما يكون كذلك وهو مختار ابى حيان وتبعه جماعة من المحققين واختار ابن مالك انها مبنية ايضا
كما مر والزمخشري انها معربة ومنها المنادى المفرد نحو يا زيد ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبنى حكاه ابن
يعيش فى شرح المفصل والصحيح انه مبنى ومنها المضاف الى ياء المتكلم وتقدم الكلام عليه الرابع اذا عارض
لشبه الحرف معارض يقتضى الاعراب اعتبر فيقدح فى تاثير الشبه وذلك كاضافة اى الشرطية والموصولة والا
ستفهامية وتثنية ذين وتين واللذين واللتين وسياتى الكلام على كل منها فى محله ان شاء الله تعالى الخامس
المعرب يسمى متمكنا وامكن ان لم يمنع من الصرف والا فغير امكن والمعربات من الاسماء بقرينة السياق

انواع منها ما يرد مرفوعا لا غير ومنها ما يرد منصوبا لا غير ومنها ما يرد مجرورا لا غير ومنها ما يرد منصوبا وغير منصوب **النوع الاول ما يرد مرفوعا غير** بضم الراء بناء لقطعها عما اضيفت اليه لفظا ونية معنى كقبل وبعد لا غيره ومنع ابن هشام في شرح الشذور قطعها بعد لا قال الدماميني نحذف ما اضيفت اليه غير الا بعد ليس واما ما يقع في عبارة العلماء من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب فاما انهم قاسوه على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة وقال في المغني قولهم لا غير لحن انتهى وقد استعمله في مواضع من كتابه المذكور فيكون قوله هنا شاهدا عليه بانه تكلف اللحن والصحيح جوازه من غير توقف وقد ذكره جماعة من ائمة العربية منهم ابن السراج في الاصول والسيرافي في شرح الكتاب وابن مالك في شرح الكافية وابو حيان وابن الحاجب في الكافية والزمخشري في المفصل وشرحها شارحوا كلامهما ومنهم محققون قال الرضي ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس انتهى وقال الاندلسي وهو علم الدين القسم بن احمد اللورقي في شرح المفصل اما لا غير فابو العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فكذلك الا ان غيرا في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا يظهر لانها هنا للاستثناء انتهى وقال محمد بن يعقوب في القاموس قولهم لا غير لحن غير جيد لان لا غير كذا مسموع في قول الشاعر جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال وقد احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل وكان قولهم لحن ماخوذ من قول السيرافي الحذف لا يتجاوزون بذلك مورد السماع انتهى كلامه وقد سمع انتهى ولا هذه للتبرئة كما صرح به الرضي والظاهر من كلام المفتاح والتلخيص انها عاطفة **وهو** اي ما يرد مرفوعا لا غير **اربعة الاول الفاعل** وبدأ به لكونه الاصل في استحقاق الرفع عند الاكثر وقيل الاصل هو المبتدا قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدا هو الاصل في استحقاق الرفع وغيره من المرفوعات محمول عليه وذلك لان المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية ومعرى الاسم في التقدير قبل ان يقترن به غيره قال والذي عليه حذاق اصحابنا ان الفاعل هو الاصل لانه يظهر به فائدة دخول الاعراب في الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدا الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ الخبر انتهى وقيل كل منهما اصل وهو رأي الرضي قال ابن هشام في شرح اللمحة وبالجملة فان هذا الخلاف طويل الذيل قليل النيل قال الدماميني في شرح التسهيل بل يظهر جدوى الخلاف في اولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا محلا دار الامر فيه بين ان يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وان يكون المحذوف خبرا والباقي

مبتدأ

مبتدأ كما اذا قيل من قام فقيل في جوابه زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل كونه مبتدأ والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل اصل رجح الاول وان قلنا المبتدا اصل رجح الثاني انتهى وان قلنا كلاهما اصل استوى التقديران لفقد المرجح فيظهر جدوى الخلاف كما رايت **وهو** اي الفاعل الغرض وصف الفعل واصطلاحا **ما** اي اسم او مؤول به **اسند اليه** اي نسب اليه فالمراد بالاسناد هنا النسبة سواء تعلق بها ادراك الوقوع او ادراك العدم الوقوع او الطلب او الاثبات فالحاصل في ما قام زيد سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان قام زيد فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او سلبا محققا او مفروضا كذا قال بعضهم **العامل فيه** الجر متعلق بالعامل اي في ذلك الاسم او المؤول به سواء كان العامل فعلا او ما يشبهه في العمل من المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل فخرج المبتدا نحو زيد قائم وزيد قام وزيد فانهما اسند اليه لكن المسند غير عامل فيه نعم على قول البعض ان المبتدأ يرتفع بالخبر هو عامل فيه فيبقى داخلا وهو قول ضعيف **قائما به** حال من العامل اي حال كونه قائما بالاسم او المؤول به لا يقال يخرج عن هذا التعريف الفاعل في نحو قرب زيد ومات عمرو فان القرب والموت لا يقومان بزيد وعمرو فكان عليه ان يقول على جهة القيام به كما قال غيره ليدخل نحو ذلك مما اسند اليه العامل على طريق القيام لانا نقول معنى القيام الاختصاص الناعت كما تقدم بيانه وصحة حمل الموت والقرب نعتا لزيد واضح ولولا القيام لكان الدال على القيام كاذبا قال بعضهم بقي ان اسناد القائم وامثاله الى فاعلها ليس قائما به بل هو متصل الان يقال المراد قيام المبدأ كما في الفعل انتهى وخرج بهذا القيد نائب الفاعل بناء على انه لا يسمى فاعلا اصطلاحا نحو ضرب عمرو فانه وان صدق عليه انه اسم اسند اليه العامل فيه لكن ليس العامل فيه قائما به بل واقعا عليه واورد عليه ان ضرب عمرو يدل على قيام الفعل المبني للمفعول وهو المضروبية بالمسند اليه اعني عمرو وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج نائب الفاعل بهذا القيد ثم اجاب هذا المعترض بان هذا الكلام مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل دون المبني للمفعول انتهى ولبعض المحققين ههنا تحقيق نفيس لا باس بايراده لما له من العلاقة قال الفاعل اذا صدر منه الفعل المتعدي لا بد هناك من حصول اثر حسي او معنوي ناشئ من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول متعلق من الفاعل وغيره قائم من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيام ذلك الاثر بذات الفاعل ولاحظت كون الذات بحيث قام به الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل واذا نظرت الى وقوعه على المفعول ولاحظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت الى عين ذلك الاثر كان ذلك الحاصل بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلاثة وقد يستعمل مجازا في الفاعل او المفعول واذا نظرت الى عين ذلك الاثر كان ذلك الحاصل بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلاثة ومعنى قولهم ان المصدر المبني للفاعل جزء من الفعل المعلوم والمبني للمفعول جزء من الفعل المجهول

اعتبار الكونين في مفهوميهما فمعنى ضرب زيد كونه بحيث وقع عليه الضرب لانه بحيث قام به الكون الاول في المعلوم
وكونه بحيث قام به الكون الثاني في المجهول كما لا يخفى على من له تامل صادق وانصاف باهل العلم لائق فلا يجعل ان المصدر
المبني للمفعول اذا كان جزءا من المفهوم المجهول كان على طريق القيام لانه مبني على زعم اعتبار قيام الكونين في مفهومي
المعلوم والمجهول وقد تبين ان الملحوظ فيهما الاثر من حيث القيام في الاول ومن حيث الوقوع في الثاني فاني يتحقق طريقه
القيام فيه واما الفعل اللازم فلا يتحقق فيه الا المصدر المبني للفاعل والحاصل بالمصدر الذي هو الاثر لانه لم يتعد الى
المفعول ويستعمل مجازا في الفاعل انتهى **تنبيهان الاول** اختلف في العامل في الفاعل الرفع فقيل هو المسند
حقيقة ان خلا من والباء الزائدتين وحكما ان جر باحدهما نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا او باضافة المسند نحو ولولا
دفع الله الناس وهو مذهب الجمهور وعليه المص وقيل الفعل الاسناد وهو مذهب خلف وابن جني وذهب بعض الكوفيين
الى انه احداث الفعل واجابوا عن نحو تحركت الشجرة واهلكهم الدهر ومرض زيد بانه لما صدر من الفعل للشجر ما هو كحركة
المتحرك بالارادة وجعل الدهر قائما مقام المهلك وتعاطى زيد اسباب المرض جعل كل واحد كانه فاعل **الثاني**
قد ينصب الفاعل سماعا اذا فهم المعنى كقولهم خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار وجعله ابن الطراوة
قياسا مطردا وقراءة بعضهم وتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات فيمكن حمله على الاصل لان تلقى شيئا
فقد تلقاه الاخر **وهو** اي الفاعل قسمان قسم **ظاهر** وقسم **مضمر** وسياتي حده انه ما وضع لمتكلم او مخاطب
او غائب والظاهر ما عداه **فالظاهر ظاهر** اي لا يحتاج الى بيان لظهوره كجاء زيد وقام الزيدان **والمضمر**
قسمان **بارز** وهو ما له صورة في اللفظ كقمت **ومستتر** وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل منوي **والاستتار**
اي استتار الضمير **يجب في الفعل في ستة مواضع احدها فعل الامر للواحد المذكر**
كقم بخلاف فعل الامر للمثنى او المجموع او للواحدة فانه يبرز في الجمع نحو قوموا وقوموا وقمن وقومي وذهب الاخفش والمازني
الى ان الياء في قومي حرف تانيث والفاعل مستتر كقم قيل ويلزمهما الجمع بين علامتي التانيث في نحو تقومين قال
ابن هشام في شرح اللمحة وليس بشيء لان التاء للخطاب مثلها في انت تقوم والياء وحدها للتانيث **والثاني** و
الثالث والرابع الفعل **المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد** كتقوم بخلاف المبدوء بتاء الغائبة
نحو هند تقوم فان الاستتار جائز لا واجب وبخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز في الجمع نحو
تقومين وتقومان وتقومون وتقمن **او المبدوء بالهمزة** كان او منوفا كاقوم واضرب **والخامس الفعل**
الاستثنائي كخلا وعدا وليس ولا يكون نحو قاموا خلا زيدا وعدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا ففي خلا وعدا وليس
ولا يكون ضمير مستتر وجوبا عائد على البعض المفهوم من كلية السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او
على المصدر المفهوم من الفعل ايضا على الخلاف الذي ياتي في باب الاستثناء ان شاء الله تعالى **والسادس**
فعل التعجب كما احسن الزيدين ففي احسن ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية واهمل موضعين من ضرب

في غير الفعل

في غير الفعل يجب فيهما الاستتار احدهما اسم الفعل غير الماضي كاوه ونزال والثاني المصدر النائب عن فعله نحو فضرب
الرقاب ففيهما ايضا ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فالمواضع مطلقا ثمانية وعد ابن هشام في الاوضح مما يجب
فيه الاستتار افعل التفضيل وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز
على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم يعرب انت مبتدا ولقد احسن المص رحمه الله في عدم ذكره له **والحق بذ**
لك اي بالمذكور من المواضع التي يجب فيها الاستتار **نحو زيد قام او زيد يقوم** ففي كل منهما ضمير مستتر
وجوبا مرفوع على الفاعلية والملحق لذلك جماعة منهم ابن هشام في الاوضح خلافا لابن يعيش وابن مالك وذلك انهما قسما
المستتر الى مستتر وجوبا ومستتر جوازا فالاول ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المستتر في المواضع المذكورة اولا
والثاني ما يخلفه ذلك وهو المرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام او يقوم او الغائبة نحو هند قامت او تقوم او الصفات
المحضة نحو زيد قائم او مضروب او حسن او اسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات فالا ان الضمير في هذه الامثلة وما شابهها
مستتر جوازا بدليل انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل فيقال قام ابوه وما قام الا هو وتعقبهما ابن هشام بان
استتار الضمير في نحو زيد قام واجب لا جائز اذ لا يصح ان يقال زيد قام هو مثلا على ان يكون هو فاعلا لقام وكون
الظاهر او الضمير المنفصل قد يقع في موقع هذا الضمير المستتر لا يوجب اثبات جواز الاستتار له وذلك لان تركيب
زيد قام ابوه او ما قام الا هو غير تركيب زيد قام ولبس الكلام فيه اما زيد قام فضميره واجب الاستتار دائما ولا
يظهر في حين من الاحيان ولو قلت زيد قام هو فهو توكيد للضمير المستتر لا فاعل وكذا قال الرضي بوجوب الا
ستتار في ذلك وفي جميع الصفات ولا مانع من ان يكون هو في نحو قام هو فاعلا فيه بحث قال في التصريح ما
المنقول عن سيبويه انه اجاز في نحو مررت بزيد قوله نعم ان يجعل هو ان يكون فاعلا ان يكون توكيدا ونقل المرادي
عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك
اذا جرى الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين قال والنظر الجيد
ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريد بجواز الاستتار انه يجوز
ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن
الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه انتهى وقال المحقق اللقاني في حاشيته على
الاوضح قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس معناه بل في رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه
عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر ولصاحبه
انه ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره انتهى ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال ان نحو قمت
واقوم انا قد ظهر فيه الضمير وقد ذكرت انه من المواضع التي يجب فيها استتاره اشار الى الجواب عن ذلك بقوله
وما يظهر من الضمائر في بعض هذه المواضع كاقوم انا فتاكيد للضمير

لستر الفاعل بدليل انه لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وهو كهمت انا في توكيد الفاعل الذي هو ضمير
بارز متصل لا انفصل به وسيأتي تتمة ذكر المضمرات في المبنيات ان شاء الله تعالى فلينتظر هنا بتصرة في الحروف
علامة التأنيث بعامل الفاعل وجوبا وجوازا ورجحان الاول والثاني ويلازم الفعل المسند الى الفاعل اي يلحقه
وجوبا من لازم الشيء اذا لم يفارقه جامدا كان او متصرفا تاما او ناقصا علامة التأنيث وهي التاء في اخره
ان كان ماضيا وفي اوله ان كان مضارعا ان كان فاعله اي فاعل المسند الى الفاعل ظاهرا حقيقي
التأنيث وهو ماله فرج كامرأة لم يفصل بينهما في غير باب نعم وبئس كما سيأتي بيانه ايذانا من اول الامر بتأنيث
الفاعل مفردا كان كقامت هند وتقوم هند او مثنى كقامت الهندان وتقوم الهندان او مجموعا بالالف
والتاء كقامت الهندات واجاز الكوفيون قام الهندات واختاره ابو علي واستدلوا بالآية اذا جاءكم المؤمنات وبقوله
عشية قام النائحات وشققت   جيوب بايدي مأتم وخدود   والجواب عن الآية ان حذف التاء فيها للفصل المغني
وعن البيت بانه على تقدير موصوف اي النسوة النائحات فروعي حال المحذوف وحكى سيبويه عن بعض العرب
قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته فقيل هو شاذ لا يقاس عليه وقيل يقاس عليه قلة واجازه الاخفش
والرماني وانكره المبرد قال الرضي ولا وجه لانكاره ما حكى سيبويه مع امانته وثقته انتهى   اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام   واما قول الاخر   تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما   وهل انا الا من ربيعة او مضر
فضرورة ان قدر الفعل ماضيا فان قدر مضارعا واصله تتمنى فحذفت احدى التاءين كما قال تعالى نارا تلظى فلا
ضرورة قاله ابن هشام في شرح الشذور وفي هذا المحذوف خلاف اقوال اصحها انه التاء الثانية تنبيه قال بعضهم
علم من تعبيرهم بالهندان والهندات وجعلهما من امثلة القاعدة المذكورة عدم الاعتداد بالفاصل
وعدم العمل بها كالاصل لتنزيلها من معربها منزلة الجزء وهذا مما يلغز به فيقال اي صورة يجب فيها
تأنيث الفعل مع كون فاعله المؤنث مفصولا عنه وان شئت نظم ذلك   فعل ابي عدا التأنيث للفعل
لديهم حتما مع الفصل انتهى او كان فاعل الفعل ضميرا متصلا لغائبة مطلقا اي سواء كان
حقيقي التأنيث او لفظيه كهند قامت وتقوم والشمس طلعت وتطلع وانما وجب هنا
مطلقا لئلا يتوهم ان ثمة علامة مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرينها وقد يجوز تركها
في الشعر ان كان التأنيث مجازيا كقوله   فلا مزنة ودقت ودقها   ولا ارض ابقل ابقالها واجازه ابن كيسان
في النثر ايضا فيقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التأنيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر و
استدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه
منه علم انه مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكره بعد ثبوت ان هذا الشاعر من يخفف الهمزة بالنقل وغيره
فان من العرب من لا يجيز في الهمزة الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال انما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت

كونه من لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان ان الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روي ابقلت ابقالها
بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هو دليل على ان قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتأويل
الارض بالمكان فلا ضرورة وفي هذا التأويل نظر لان الهاء في ابقالها يأباه قاله الرضي في الشرح واحترز بالمتصل من المنفصل
نحو هند ما قام الا هي والشمس ما طلع الا هي او يطلع الا هي فالتذكير واجب لعدم التوهم الذي يحصل هناك لان الفعل
لا يكون له فاعلان والتقييد بالغائبة احتراز عن الحاضرة نحو قمت واقوم فانه لا يمكن تأنيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث
والمصطلح عليه الوصل فلا يجوز في ضميره المتصل الحاق التاء فلا يقال طلحة قامت واجازه بعض الكوفيين نظرا الى اللفظ وهو
بعيد اذ يلزم منه اشتباه المذكر بالمؤنث فيحصل اللبس مع انتفاء القرينة وهو محذور ولك الخيار في الحاق
علامة التأنيث الفعل وتركها مع ظاهر المؤنث اللفظي في السعة كطلعت الشمس وتطلع الشمس
او طلع الشمس ويطلع الشمس لم يكن على المذكر الحقيقي نحو طلحة فليس فيه خيار بل يجب التذكير خلافا لبعض
الكوفيين وانما جاز هنا الوجهان لانه مؤنث لفظا غير مؤنث معنى فجاز الامران باعتبار الوجهين ومثله جمع التكسير
لمذكر نحو قالت الزيود وقال الزيود او لمؤنث كقامت الهنود وقام الهنود واسم الجمع لمذكر كقامت قومك وقام قومك
او لمؤنث كقامت النساء وقام النساء واسم الجنس كاورقت الشجر واورق الشجر فالتأنيث في ذلك كله على التأويل بالجماعة
والتذكير على التأويل بالجمع واما جمع التصحيح المذكر فكمفرده لان سلامة نظم مفرده يدل على التذكير وكذا جمع تصحيح المؤنث كما
مر كذا قيل وقضية هذا التعليل جواز الوجهين في نحو البنون والبنات لتغير نظم المفرد فيهما وبه صرح ابن مالك في التسهيل
بل نقل الرضي انه يجب الاجماع على ذلك ولك الخيار ايضا مع المؤنث الحقيقي المنفصل فان شئت ذكرت العلامة وان
تركتها لكن يرجح ذكرها مع الفصل بغير الا الاستثنائية الايجابية نحو دخلت الدار
هند لان المسند في الحقيقة هو المؤنث سواء كان ثم فصل ولم يكن وانما اغتفر تركها مع الفصل لطول الكلام
لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث فاجاز الترك
البصريون مثلا بقوله او دخل الدار هند وقال ان امرءا غره منكن واحدة   بعدي وبعدك في الدنيا
لمغرور وقال المبرد لا يجوز مع الفصل بغير التأنيث وما ذكره المص هو الصحيح المشهور والتقييد بالحقيقي هو
المفهوم من تمثيله فلو كان المؤنث غير حقيقي وفصل ترجح تركها لظهور الفصل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او
غيرها كذا قالوا قال الدماميني والذي يظهر لي عكس ذلك وهو ان يكون الاتيان بالعلامة في الصورة المذكورة
ارجح بدليل كثرته في الكتاب العزيز وقد وقع فيه من ذلك ما يزيد على ماية موضع والوارد فيه بترك العلامة
نحو خمسين موضعا او نحوها والكثرة احد الاستدلالين دليل الرجحان فينبغي المصير الى القول بان الاتيان با
لعلامة في ذلك احسن وافصح وتركها حسن فصيح ويرجح تركها مع الفصل بها اي بالا نحو ما قام
الا امرأة مع جواز ما قامت الا امرأة على المرجوحية ولا يجيزه البصريون الا الاخفش واوجبوا الترك قالوا لان الفاعل في

لحقيقه مذكور محذوف والتقدير اقام احد الا امراة واما المذكور بعد الا فهو بدل منه وخصص بعضهم جواز التانيث
بالشعر كقوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم والصحيح جوازه في النثر ايضا نظرا الى ظاهر اللفظ ومنه قراءة
بعضهم ان كانت الا صيحة واحدة بالرفع فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم **و** يرجح الترك ايضا
في باب نعم وبئس نحو نعم او بئس **المراة هند** مع جواز نعمت او بئست المراة هند فالتذكير على ارادة الجنس
اذ ليس المراد امراة واحدة بل المراد الجنس فلحوه او نموه عموما ثم خصوص اراد وامدحه او نحقه مبالغة بالكرم ونحوه والتانيث
بنى على مقتضى الظاهر **تنبيه** حكم الوصف حكم الفعل المذكور فتلزمه العلامة ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا
نحو زيد قايمة امه ويجوز الوجهان في اللفظي نحو اليوم طالعه او طالع الشمس **تتمة** اللغة المشهورة ان لا يلحق
عامل الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا علامة تدل على تثنيته او جمعه كما تلحق التاء على تانيثه لانهما يعلمان من لفظه
دايما بخلاف تانيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر التانيث مع ان في الحاق هذا زيادة ثقل بخلاف تانيثه ثم من العرب
ناثير قليل يعلم ثم من العلم من الحق ظاهرا وضميرا منفصلا الف التثنية وواو الجمع ونون الاناث فيقول قاما اخواك وقاموا
اخوتك وقمن الهندات وقاما الا هما وقاموا الا هم وقمن الا هن ومنه قوله عليه الصلوة والسلام او مخرجي هم قال ابو
حيان في الارتشاف وينكر بعضهم انها من لغة ازد شنوءه وابهم سيبويه فقال واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك
وضرباني اخواك ويسميها بعضهم لغة اكلوني البراغيث وابن مالك يقول لغة يتعاقبون فيكم ملائكة قال والحق انها
علامات تدل على التثنية والجمع وذهب بعض النحاة الى انها ضماير واختلفوا فقال قوم ما بعدها بدل منها وقال
قوم مبتدا والجملة السابقة خبر قال وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة وكثرة وروده ذلك يدل على انها غير ضعيفة
انتهى ثم الصحيح انها لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة خلافا للعضدي **مسئلة** تتعلق بالفاعل
والاصل اي الراجح في الفاعل الذي ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع مانع **تقدمه على المفعول** بان
يلي العامل لانه كالجزء منه ولذلك يسكن له اخر الفعل اذا كان ضميرا كراهتهم توالي اربع متحركات وانما يكرهون
ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فالاصل فيه تاخره عن الفاعل لانه فضلة و
قد يجوز خلاف الاصل فيتقدم المفعول ويتاخر الفاعل كما في نحو قوله تعالى ولقد جاء ال فرعون النذر وقول الشاعر
جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر **ويجب ذلك الاصل اذا خيف اللبس**
في الفاعل لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز الفاعل من المفعول سواء كان مقصورين ام اسمي اشارة ام مو
صولين ام مضافين الى اليا نحو ضرب موسى عيسى او هذا ذاك او من في الدار من على الباب او غلامي ابي فيتعين في مثل
هذه ان يكون الاول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور محتجا بان العرب
تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب
احدهما الاخر وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الاصح وبان الزجاج نقل في معانيه انه

لاخلاف

٤١

لاخلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم الخبر وبالعكس هذا كلامه
قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل
بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها انتهى ولو كان ثم ما يؤمن معه اللبس من قرينة لفظية كالاعراب الظاهر في تابع
احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف او اتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت فتاها موسى او معنوية نحو
ارضعت الصغرى الكبرى لا يجب ذلك الاصل بل يجوز تقدم المفعول **تنبيه** معنى وجوب تقديم الفاعل في الصورة المذكورة انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز في نحو
ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على
الفعل صرح به الفاضل الهندي قال بعضهم ويمكن ان يقال لم تنتف ههنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان
الفاعل هو عيسى **او كان الفاعل ضميرا متصلا وكان المفعول متاخرا**
عن الفعل والفاعل معا يجب ذلك الاصل ايضا سواء كان الضمير بارزا كضربت زيدا او مستترا كضرب غلامه وسواء
كان المفعول اسما ظاهرا كما مر او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او متصلا كضربتك وقيده بكونه متاخرا ليلا ينتقض
بنحو زيدا ضربت وانما وجب الاصل هنا لتعذر التاخير من حيث ان الفاعل متصل وتاخيره مع كونه كذلك لا يمكن **و يمتنع**
الاصل المذكور اي يجب تاخير الفاعل وتقديم المفعول عليه **اذا اتصل به** اي بالفاعل **ضمير المفعول**
نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه وقوله يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم اذ لو قدم الفاعل واخر المفعول في ذلك
للزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة ومواضع مخصوصة سياتي ذكرها في بحث
الضماير ان شاء الله تعالى واجازه الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال من الكوفيين في غير ضرورة
بقلة وتبعهم ابن مالك نظرا الى ان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه والشواهد على وروده كثيرة
جدا منها قوله ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه ذا
الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على
ما جر من كل جانب وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقوله جزى بنوه
ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله لما راى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد
لو ساعد المقدار ينتصر وقوله يغني حلاها هند عن حلي قال الدماميني ورام بعضهم تاويل
هذه الشواهد الدالة عليه وهو بعيد اذا تاملت قال ابن هشام في الاوضح والصحيح جوازه في الشعر فقط وهو ا
لاتفاق لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه **او اتصل المفعول** اي ويجب تاخير الفاعل
اذا كان المفعول ضميرا متصلا **وهو** اي والحال ان الفاعل **غير ضمير متصل** بغيره اما ضمير
منفصل نحو ما ضربك الا انا او ظاهر نحو ضربك زيد فلو قدم الفاعل والحال هذه لانفصل الضمير مع تاتي

وجوب تاخير الفاعل وتقدم المفعول

اتصاله وقد تقدم انه لا يعدل عن الاتصال مع امكانه وانما قيده بقوله وهو غير متصل لانه لو كان متصلا لوجب
التقديم نحو اكرمتك كما مر **وما وقع منهما** اى من الفاعل والمفعول **بعد الا او بعد معناها** وهو انما
فانها بمعنى الا فى افادة الحصر على ما هو المشهور عند النحاة والاصوليين والمراد انما بمعنى ما والا بمعنى الا فقط ففى العبارة تسا
مح وهل هى بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان او متضمنة معنى ذلك الصحيح الثانى وانما لم يقل وانما لان الواقع فى
انما ضرب زيد عمرا بعد انما هو الفعل لا الفاعل والمفعول انما وقعا بعد معنى الا لان انما تضمن معنى ما والا ومعنى النفى الملحوظ
فى صدر الكلام ومعنى الا قبل اخر جزء من الكلام فالفاعل والمفعول واقعان بعد معنى الا لا بعد انما **وجب تاخيره**
فيجب تاخير الفاعل فى نحو ما ضرب عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا زيد اذ المقصود حصر مضروبية عمرو فى زيد اى ليس لعمرو ضارب الا زيد مع
جواز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو ولو قدم والحال هذه وقيل ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا كان معناه انحصار ضا
ربية زيد فى عمرو اى ليس لزيد مضروب الا عمرو مع جواز كونه مضروبا لغير زيد وهكذا هذا عكس الاول فينقلب المعنى ويجب تاخير
المفعول فى نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا كما وجب تاخير الفاعل فيما تقدم لئلا ينقلب الحصر المطلوب اذا قدم وخالف
الكسائى فى المحصور بالا واجاز تقديمه مطلقا واستدل عليه فاعلا بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذى كرم ولا جفا قط الا
جبا بطلا ومفعولا بقوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بى كلامها ووافقه ابن الانبارى وا
لفراء وجماعة على جوازه فى هذه المسئلة دون الاولى فارقين بان الفاعل اذا تاخر وكان المفعول المقصور عليه متقدما كان
تاخيره فى اللفظ فقط لانه من المعلوم انه متقدم فى النية فحصل للمقصور عليه تاخير من وجه وهو النية بخلاف ما اذا كان
الفاعل المقصور عليه متقدما فانه عند تقدمه وقع كل من الفاعل والمفعول فى مرتبته فلم يحصل ما يقتضيه الحال من تقديم
غير المقصور عليه لفظا او رتبة وانما اجاز ذلك فى الا دون انما لان المقصور عليه بالا معلوم تقدم او تاخر فان اقتران
الا به الدليل على القصر عليه بخلاف انما فانه لا دليل معها على القصر الا تاخير المقصور عليه وذهب الزجاجى الى عدم وجوب تاخيره
مع انما ايضا قال بل قد يكون المتاخر غيره ايضا ويفهم بالقرينة حكاه الشيخ بهاء الدين السبكى وغيره فنقل بعضهم الاجماع على وجوب
التاخير معها غير مرضى **تكميل** قد يحذف الفعل لقيام قرينة تدل عليه جوازا اذا اجيب به نفى كقولك بلى زيد لمن قال ما قام
احد او استفهام محقق كقولك زيد لمن قال من قام او مقدر كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح
الطوائح على رواية ليبك بالبناء للمفعول كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اى يبكيه ضارع وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقد
ير الفعل يوجب التوافق حذفا وجزئيها والتقليل فى الحذف اولى قال بعض المحققين وفيه بحث فان فى حذف الخبر حفظ المناسبة
بين السؤال والجواب وفى حذف الفعل تقليل الحذف والثانى لا يعارض الاول فضلا عن ان يترجح عليه الا ترى انهم يرجحون
رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف فى باب الاضمار على شريطة التفسير انتهى وفيه نظر ويحذف وجوبا اذا فسر
لرفع الابهام الناشئ عن الحذف نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف وجوبا يفسره
المذكور فلو ذكر معه كان ضائعا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك

جانى

نائب الفاعل

جانى رجل اى زيد وقد يحذف الفعل والفاعل معا للقرينة فى نحو نعم لمن قال اقام زيد **الثانى** مما يرد مرفوعا الا عمد **نائب ا**
لفاعل ويترجم عنه الجمهور بمفعول ما لم يسم فاعله وهذه العبارة لابن مالك قال ابو حيان فلم ارها لغيره قال
ابن هشام وهى اولى من عبارة الجمهور لما فى عبارتهم من الطول والخفاء وصدقها على نحو دينارا من قولك اعطى زيد دينارا فانه
مفعول لاعطى واعطى لم يسم فاعله وكان نائب الفاعل لا يكون مفعولا وغيره انتهى قال بعضهم ولانها تصدق بالفعل
الذى لا فاعل له اصلا وهو المكفوف من الفعل بما الزائدة نحو قلما وطالما واجيب بان عبارتهم صارت علما بالغلبة فى
عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول او غيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك فلا يخرج عنه شىء ولا يدخل فيه غيره
وقد يجاب بان المراد بالصدق الصدق عليه فى بادئ النظر وذلك كاف فى الاولوية وانما جعل نائب الفاعل تلو الفاعل
لشدة اتصاله به حتى ذهب اكثر البصريين والجرجانى والزمخشرى والتفتازانى الى انه فاعل **وهو اى نائب الفاعل**
المفعول صريحا او فى حكمه المحذوف فاعله لغرض ما قال ابو حيان وذكر المتاخرون البواعث على حذف الفاعل
وقد نظمت ذلك فى ارجوزتى فى قولى وحذفه للخوف والابهام والوزن والتحقير والاعظام والعلم والجهل
والاختصار والسجع والوفاق والايثار **القائم مقامه** بضم الميم اسم مكان من اقام اى مقام الفاعل
فى اسناد العامل اليه ووجوب تاخيره عنه واستحقاقه للاتصال به وامتناع حذفه وتانيث عامله لتانيثه كذا قيل
وفيه ان اريد قيامه مقامه فى اصل الاسناد اليه هذا المعنى ثابت له قبل صيرورته نائب فاعل وان اريد قيامه مقامه
فى الاسناد اليه على جهة قيامه به او وقوعه عليه فظاهر انه لا مجال لهذا المعنى اصلا هذا مع خفاء المراد اذ يعلم جميع
هذه الاحكام والمراد بالفاعل النحوى فلا اشكال بنحو انبت الربيع البقل **وصيغة فعله** المسند اليه **فعل**
بضم اوله وكسر ما قبل اخره ان كان ماضيا **او يفعل** بضم اوله وفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا والمراد بهما التمثيل
اى فعل ويفعل ونحوهما ليعم نحو افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرهما من الافعال المجهولة المزيد فيها واقتصر
على الثلاثى لكونه الاصل وما قيل من ان المراد بهما الماضى المجهول والمضارع المجهول فهو تاويل لعلم الوزن بصيغتيه المشتهرة
لكل فرعون موسى اى لكل ظالم عادل ففيه ان الصيغة المشتهرة بما فعل ويفعل هو الماضى المجهول والمضارع المجهول
من الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول والمضارع المجهول مطلقا كذا قيل **تنبيهات الاول** اذا اعتلت عين الماضى
وهو ثلاثى كقام وباع ففيه لغات ثلاث الاولى الكسر مخلصا كقيل وبيع وهى اللغة العليا الثانية الكسر مشما ضما
تنبيها على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام هنا الاشارة الى الضم مع التلفظ بالكسر وهى اللغة الوسطى الثالثة الضم
مخلصا نحو قول وبوع وهى اضعفها وتجرى اللغات الثلاث فى نحو اختار وانقاد مما اعلت عينه واوجب الجمهور ضم فاء
الثلاثى المضعف نحو شد ومد قال ابن هشام والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر جائز وهو لغة بنى ضبة وبعض
تميم وقرا علقمة ردت الينا ولو ردوا بالكسر وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال المهاباذى من اشم فى قيل وبيع
اشم هنا انتهى قال فى التصريح وعلى الكسر يلغز فيقال ما ضم رفع المبانى قولهم ان ما بكسر الهمزة ورفع الميم جوابا ان اصله

لغز

ان ابيد الماء في الحوض اذا صبه فحذف الفاعل وانيب عنه المفعول وكسرة الهمزة على حد ردنا البنا بكسر الراء انتهى **الثاني** لا يخلو العامل في هذا الباب من ان يكون فعلا واسم مفعول او مصدرا فالفعل نحو ضرب ويضرب عمرو واسم المفعول نحو زيد مضروب غلامه والمصدر نحو عجبت من اكل الطعام بتنوين اكل ورفع الطعام بمعنى من ان اكل الطعام ويجوز ان تضيف فتقول من اكل الطعام ويكون في موضع رفع كما يجوز ان تقدره في موضع نصب على ان الفاعل حذف ولم ينب عنه شيء كما في اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما قال ابن هشام في شرح اللمحة واختلف في نحو عجبت من ضرب عمرو برفع عمرو وهل يجوز ان يكون نائبا كما يجوز بالاجماع ان يكون فاعلا اجازه الجمهور ومنعه الاخفش للالباس واختاره الشلوبين واجازه ابن خروف حيث لا لبس نحو عجبت من جنون بالعلم زيد ومن اكل الطعام ومن جن زيد بالعلم ومن اكل الطعام وفي الايضاح اجماعا عن ان يذكر مرفوع بعد المصدر وتقدير المصدر بان والفعل الذي لم يسم فاعله ويكون ما بعده مرفوعا بالنيابة ومن الناس من منعه وهو الاصح لان ما يرفع الفاعل من الفعل واصفر لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا يصلح فيها ذلك انتهى **الثاني** لك ظاهر كلامه حيث قال وصيغة فعله فعل او يفعل ولم يعبر بالتغيير والتحويل كما فعله كثيرون ان صيغته اصل براسه وهو مذهب الكوفيين والمبرد وابن الطراوة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني وذهب جمهور البصريين الى انه فرع عن فعل الفاعل ونقل عن سيبويه قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة **الرابع** فعله لا يبنى الا من متصرف واما الجامد فلا يبنى منه اتفاقا وفي كان وكاد واخواتهما خلاف والجمهور على جواز البناء منها وعليه فالاصح ان لا يقام خبرها بل الظرف قلنا انما تعمل في الظرف اقيم والا تعين ضمير المصدر **ولا يقع نائب الفاعل ثاني مفعولي باب علمت** فلا يقال علم قائم زيدا **و**لا **ثالث مفاعيل باب اعلمت** فلا يقال اعلم قائم زيدا عمرا وعللوا ذلك بان كلا من هذين المفعولين مسند الى المفعول الاول في باب اعلمت فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فاستحال الرضي وفيما قالوا نظر لان لا يمكن كون الشيء مسندا اليه شيء اخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا او مسند فالمعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد واجيب بالفرق فان كلا من المفعولين مسند ومسند اليه باسناد تام بخلاف المثال فان المصدر وان كان مسندا اليه باسناد تام الا انه لم يكن مسندا باسناد تام ورد بان كون الاسناد تاما لا يعقل تاثيره في المنع يؤيده عدم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل في نحو زيد معلوم ابوه قائما مع عدم اسناد التام فلو كان تمام الاسناد مانعا لا ثم لان تفاع المانع وانما الموثر في امتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالاخر وذلك فيما يكون بالنسبة الى شيء واحد هذا والمنع مطلقا هو مذهب المتقدمين واما المتاخرون فانه في الامن من اللبس وذلك كما اذا كان الثاني في باب علمت نكرة والاول فيهما معرفة نحو علم زيد قائم واعلم زيدا عمرا قائم لان التنكير يرشد الى انه الخبر في الاصل واما اذا حصل الالتباس فلا

قال الرضي

قال الرضي والذي ارى ان النيابة عن الفاعل في الثاني والثالث يجوز قياسا معرفة كان النائب او نكرة واللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فتقول في علمت زيدا ابوه علم زيدا ابوك وفي اعلمت زيدا اباك اعلم زيدا ابوك وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل كل معنا ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فالمرفوع في المثال الاول ثاني المفعولين وفي المثال الاخر ثالث المفاعيل ولا لبس مع لزوم المركز كما قالوا في ضرب موسى عيسى قال هذا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصقبه وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتي والكفر مخبثة لنفس المنعم **ولا يقع نائب الفاعل مفعولا له** سواء كان باللام او بدونها كما يقتضيه الاطلاق فلا يقال ضرب تاديب ولا ضرب للتاديب وهو مذهب الجمهور واجاز بعضهم وقوعه اذا كان باللام معللا معللين بان ما اذا كان باللام فان المفيد للتعليل هو اللام وهي موجودة فيه ورد بانه يلزم منه جواز قيامه لو قامت قرينة تشعر بالتعليل وليس كذلك بل المنع مطلقا حاصل وبان النصب في الظرف مشعر بالظرفية مع جواز قيام نحو سير يوم الجمعة والجواب عن الاول بان وجود القرينة محمول على فقدها نظرا للباب وعن الثاني بالفرق فان ذات الظرف تقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي التعليل وانما نعلم عليته بالنصب لقصدها فافترقا وعلل الرضي المنع مطلقا بان النائب مناب الفاعل ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وليس المفعول له كذلك اذ رب فعل يفعل بلا غرض لكونه عبثا ولهذا كان كل مجرد ليس من ضروريات الفعل لا يقام مقام الفاعل كالمجرد بلام التعليل نحو جيئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن انتهى **ولا مفعولا معه** لان الواو فيه تدل على المصاحبة صلبها فلو حذفت فاتت ويخرج عن كونه مفعولا معه ووجودها مانع من النيابة للزوم الانفصال اذ الواو العطف فهي دليل الانفصال ونائب الفاعل كالفاعل في الاتصال ولانه ليس من ضروريات الفعل ولهذا امتنع نيابة التمييز والمستثنى ايضا واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه **ويتعين المفعول به له** اي لوقوعه موقع الفاعل اذا وجد في الكلام بلا واسطة مع غيره من سائر المفاعيل التي يقع موقع الفاعل وهي المفعول المطلق الذي ليس للتاكيد وظرفا الزمان والمكان والمجرور بحرف تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فيتعين زيد تعين وجوب عند البصريين وذلك لان غيره انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا واما المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل في غير موجب قال ابن هشام ولان المفعول به قد يكون فاعلا في المعنى كقولك اعطيت عمرا دينارا الا ترى انه اخذ واضح

من هذا ضارب زيد عمرا لان الفعل صادر من زيد وعمرو وحتى ان بعضهم جوز في هذا المفعول ان يرفع وصفه عوضا
ضرب زيد عمرا الجاهد برفع الجاهل لانه نعت لمرفوع في المعنى انتهى وخالف الكوفيون والاخفش من البصريين فقالوا
لو انما اولوية لكن الكوفيون اجازوا وقوع غيره مطلقا لقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون والاخفش
بشرط تقدم النائب على المفعول تمسكا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القران بالنصب وبقوله ما دام معنيا
بذكر قلبه وبابيات اخر والكل متاول عند المانعين قال بعض المحققين وحمل التعين على الاولوية اشد
مناسبة بقوله فيما ياتي فالجميع سوا **وان لم يكن** اي فان لم يوجد المفعول به بلا واسطة في الكلام **فا
لجميع** اي جميع ما سواه من المفاعيل **سواء** اي مستوية في الوقوع موقع الفاعل لا يفضل بعضها بعضا
فاذا حذفت زيدا من قولك ضربت زيدا يوم الجمعة ضربا شديدا في داره واردت اقامة غيره اقمت ما شئت نص عليه
غير واحد منهم الجزولي وابن الحاجب ورجح بعضهم المجرور لانه مفعول به وان كان بواسطة ورجح بعضهم المصدر
والظرفين لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح بعضهم المصدر لذلك ولان دلالة الفعل عليه اقوى ورجح ابو حيان
ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان قال الرضي
والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك
اذن مفوض الى اختياره انتهى **تنبيهات الاول** يشترط في المصدر والظرف الاختصاص
والتصرف فلا يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها فان قلت ضرب ضرب شديد
جنس جاز لحصول الاختصاص بالوصف ولا يجوز سبحان الله على ان يكون نائبا عن فاعل فعل المقدر
يسبح سبحان الله ولا جلس عندك او معك لعدم التصرف ومنع البصريون اقامة وصف المصدر والظرف
مقام موصوفهما فلا يقال في ضرب ضرب شديد ضرب شديد ولا في صيم زمن طويل صيم طويل واجازه الكوفيون
ويشترط في المجرور ان لا يلزم الجار وجها واحدا في الاستعمال كمنذ ومذ ورب والكاف وحاشا في الا
واستثنا **الثاني** المجرور ان جر بحرف زايد فلا خلاف في كونه هو النائب وحده وهو في محل رفع
بالنيابة كاحد فيما من احد وان جر بغيره ففيه اقوال احدها وعليه الجمهور ان النائب هو المجرور وحده
كما لو كان الجار زايدا الثاني انه حرف الجر وحده وهو مذهب الفرا قال ابن هشام ولعله يعني بذلك
لان الحروف لا حظ لها في الاعراب لا لفظا ولا محلا الثالث انه الجار والمجرور معا وهو قول ابن مالك
قال ابو حيان ولم يقل بذلك احد غيره وقال ابن هشام انه غير ظاهر اي لان نائب الفاعل مسند اليه
ولا اسناد الى مجموع الجار والمجرور الرابع ان النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل جعل مبهما ليحتمل
ما يدل عليه الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان اذ لا دليل على تعيين احدها الخامس ان
النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل وهو قول ابن درستويه **الثالث** اذا بني
فعل لازم للمفعول ففي النائب اقوال احدها ضمير المصدر نحو جلس اي الجلوس وعليه الزجاجي

وابن

وابن السيد وجعل ابو حيان فيه اختصاصا اي الجلوس المعهود ثانيها ضمير مجهول وعليه الكسائي و
هشام لانه لما حذف الفاعل اسند الفعل الى احد ما يعمل فيه المصدر او الوقت او المكان فلم يعلم ايها المقصود
فاضمر ضمير مجهول ثالثها انه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء قاله في الهمع **والثالث والرابع**
ما ورد مرفوعا لا غير **المبتدا والخبر** وسمي الاول مبتدا تنبيها على ان حقه التقديم والثاني
خبرا تنبيها على انه مناط الفائدة حتى كانه الجزء الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب او انه نفس الاخبار
والاعلام **فالمبتدا هو الاسم** حقيقة او حكما وهذا كالجنس شامل للمجرد وغيره من الا
سماء **المجرد عن العوامل** جمع عامل وقد عرفت له معنيين والمقام صالح لكل منهما **اللفظية** المنسوبة الى اللفظ نسبة الفرد الى كليه او المفعول الى المصدر والمراد بها غير الزائدة اذ
وجود الزائد كالعدم وخرج به بقية المرفوعات فان قيل التجريد عن العوامل يقتضي سبق وجودها ولم
يوجد في المبتدا عامل قط قيل قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولك للحفار ضيق فم الركية وقولهم
سبحان من صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وما هنا من هذا القبيل لا يقال التجريد سلب الوجود
من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون المعنى المبتدا هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل
لفظي وسلب الكل يوجب سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض
لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا لانا نقول اللام في العوامل
ليست للاستغراق بل للماهية وسلب ماهية العوامل يستلزم سلب فرد من افرادها سلمنا انها للاستغراق
فالتجريد وان كان سلبا من حيث المعنى لكنه ليس سلبا بسيطا بل على وجه العدول اذ النسبة ايجابية
واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب سلب العموم فيكون المعنى
هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي سلمنا انه بسيط فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول
العدم والافتراق الا ان الاول متعين هنا بالقرينة وهو الاصطلاح على ان المبتدا هو الاسم الذي
لم يوجد فيه عامل لفظي قاله الفاضل الهندي **مسندا اليه** حال من الضمير المستكن في قوله
المجرد وخرج به الاسماء المعدودة واسماء العدد والافعال واسماء حروف التهجي والاصوات **او الصفة**
عطف على قوله الاسم واو لمنع الخلو دون الجمع وليست للشك والتشكيك فلا تنافي التعريف والمراد
بالصفة المشتق الذي له عمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والجاري
مجرى المشتق كالمنسوب حال كونها واقعة **بعد نفي** بحرف او اسم كما سياتي **او استفهام**
كذلك **رافعة** حال ثانية من الصفة اي حال كونها رافعة **لظاهر** نحو اقائم الزيدان **او لما
في حكمه** وهو الضمير المنفصل فانه في حكم الظاهر من حيث الاستقلال على ما يأتي عن الرضي

المبتدا

هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون رفع الصفة للضمير المنفصل فا وجبوا في نحو اقايم انت كون الاسمين مبتدأ وخبراً على التقديم والتاخير وتبعهم الزمخشري والتسهيل ونقل ابن الحاجب الاجماع على ذلك في اماليه وهو وهم منه كما قال ابن هشام فظهر بطلان قول كثير من شراح الكافية من المراد بالظاهر في قوله فيها وافقت ظاهراً الظاهر اللغوي ليتنا ول الضمير المنفصل محدوا الى اخراج الظاهر عن الظاهر وحكموا بانه اراد ما لم يرد وكيف وهو يصرح بالاجماع على ان الصفة لا ترفع ضميراً منفصلاً وحجة الكوفيين ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلاً عنه لا يقال قام انت فكذا الوصف واجيب بالفرق وذلك انه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستتراً بخلافه مع الفعل فانه لا يكون بارزاً كقمت ولان طلب الفعل فلذلك احتمل معه الوصف ولان المرفوع بالوصف يسد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل قال ابن هشام ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فان القول بان الضمير في الاية مبتدأ كما زعم الزمخشري مؤد الى فصل العامل عن معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد واجاب الامام الحديثي عن الاية بمنع تعلق الجار براغب المذكور بل يلزم المحذور بل يجعل متعلقاً بمقدر بعد انت مدلول عليه بالمتقدم والتقدير اراغب انت ترغب عن آلهتي وعن البيت باحتمال ان يكون انتما مبتدأ اجزءه الجملة الشرطية بعد مع الجواب لا المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي والتقدير انتما خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما احد واف بعهدي اي انتما قيامكما معي على من اقاطعه سبب لان لا يكون احد يفي بعهدي لان من سواكما ليس عندي في مرتبتكما من خصوص المودة وصدق الاخاء فاذا لم تساعداني وتكونا لي على من اقاطعه لم يف احد بعهدي لانتفاء بكما وداعانا انه احق بعد الوفاء **تنبيهات الاول** قيل هذا الحد منقوض بالمجرور بلعل ولولا ورب في نحو رب زيد قايم ولولاك لكان كذا ورب رجل صالح لقيته فان المجرور في هذه المواضع مرفوع محلاً على انه مبتدأ كما قال ابن هشام في المغني وغيره مع انه ليس مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة واجيب بانها حكم الزائدة لشبهها بها في كونها لا تتعلق بشي **الثاني** قيل هذا الحد منقوض ايضاً بقولهم لا تولك ان تفعل كذا فان القول هنا مبتدأ وان تفعل فاعل به مغن عن الخبر مع انه غير صفة انتهى وقد يجاب بمنع ان تفعل فاعل به وانما هو خبر للقول كما قال ابو حيان **الثالث** وقوع الصفة بعد نفي او استفهام شرط لابد منه عند جمهور البصريين وعن سيبويه جواز الابتدا بها من غير شرط مع قبح واختاره ابن مالك وذهب الاخفش والكوفيون الى جوازه دون قبح **فان طابقت** الصفة الواقعة بعد نفي او استفهام اسماً مرفوعاً بها **مفرداً** واقعاً بعدها **ففيه وجهان** كون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعاً سد مسد الخبر وكونها خبراً وما بعدها مبتدأ وقدم الخبر للاستفهام

الذي

الذي حقه الصدر بخلاف ما اذا لم تطابق مفرداً وعدم مطابقتها للمفرد اما بان تطابق المذكور بعدها او يطابقه ولكن لا مفرداً فالاول مثل اقايم الزيدان واقايمان زيد ففي الصورة الاولى يتعين ان يكون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعاً بها اذ لو كانت خبراً لما بعدها لوجبت المطابقة في التثنية والجمع فان المطابقة واجبة في هذا النوع بين المبتدا والخبر والصورة الثانية ممتنعة لانها تركيب فاسد والثاني كقولك اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون فتتعين الصفة ان تكون خبراً مقدماً اذ لو كانت رافعة للظاهر هنا لما ثنيت ولا جمعت على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها لما فرغ من حد المبتدا اراد تمثيله ليزداد وضوحاً فقال **نحو زيد قايم** مثال للاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً اليه ومثله ان تصوموا خير لكم فان المؤول كالصريح وهل من خالق غير الله وبحسبك درهم ولعل ابي المغوار منك قريب **وما قايم الزيدان** مثال للصفة الواقعة بعد حرف نفي ومثله ان قايم الزيدان وغير مضروب العمران **اوقايم الزيدان** مثال للصفة بعد حرف استفهام ومثله هل قايم الزيدان ومتى قايم الزيدان واين قاعد الزيدان وكيف مقيم العمران وكم ماكث البكران وايان قادم الخالدان اذ النفي والاستفهام بالاسم مثلهما بالحرف فلا وجه لتخصيص الحرف كما صنع غير واحد **او اقايم زيد** مثال الصفة المطابقة للمفرد فقايم يجوز ان يكون مبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر وزيد يجوز ان يكون مبتدأ مؤخراً وما قبله خبراً مقدماً كما تقدم فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتدا عورض بان الاصل في الصفة الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا وبما تقرر علم ان المبتدا نوعان مبتدا له خبر وهو الاسم المسند اليه ومبتدأ لا خبر له وهو الصفة واستغنت عن الخبر لانها في معنى الفعل لا يخبر عنه لكن لها مرفوع يغني عن الخبر **و** قد يجي النوع الاول من المبتدأ محذوف الخبر وجوباً وذلك في اربع مسايل احديها بعد واو صريحة في المعية نحو **كل رجل وضيعته** بفتح الضاد المعجمة اي حرفته وسميت بذلك لانها بالترك لان صاحبها يضيع بتركها فكل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدا والخبر محذوف وجوباً اي مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة ووجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جي بمع مكان الواو كان كلاماً تاماً هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والاخفش الى انه مبتدأ لا يحتاج الى خبر لتمامه بصحة معناه اي مع ضيعته واختاره ابن خروف والتقييد بالصريحة في المعية احتراز عن المحتملة لها وللعطف نحو زيد وعمرو وذلك ان تاتي بالخبر فتقول مقرونان وان تحذف اعتماداً على فهم السامع من الاقتصار عليهما معنى المصاحبة والاقتران ومن ذكره قوله وكل امرء والموت يلتقيان **تنبيه** ذكر بعضهم في هذا المثال المذكور اشكالاً وهو ان الضمير في ضيعته لا يجوز ان يعود الى كل ولا الى رجل اما الاول فلان التقدير عليه كل رجل وضيعة كل وهذا ليس المراد لانه

مطلق وذاك مقيد بالنسبة الاضافية واما الثالث فلان التقدير كل رجل وهذا لا يصح ايضا لان الذي ذكرنا
لجميع الافراد بقرينة اداة العموم ورجل وحده لا يفيد ذلك والجواب ان الضمير يرجع الى كل رجل وكانه نائب
عن افراد متكثرة وضمير نائب عن ضماير كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا
لان الضمير عين مرجعه عاما كان هو عاما كذلك ولذلك حكم بعضهم ان الضمير اذا عاد الى نكرة كان نكرة **و**
لثانيه قبل الحال الممتنع كونها خبرا عن المبتدأ المذكور قبلها بان يكون المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير
ذي حال لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ المذكور نحو **ضربي زيدا قائما** او مضافا الى المصدر ا
لمذكور نحو **اكثر شربي السويق ملتوتا** او الى مؤول به نحو اخطب ما يكون الامير قائما في
الصورة الاولى والثالثة وملتوتا في الثانية احوال لا تصح اخبارا عن المبتدآت المذكورة لانها لا توصف
بالقيام ونحوه والاولى محتملة لان تكون من الفاعل ومن المفعول كما قال الزمخشري وزعم ابو حيان انه لا يجوز
كونها من المفعول الا بدليل لان التقييدات بالاحوال والصفات وعود الضماير لا يكون الا الى الاقرب من
والثانية متعينة لان يكون من المفعول والثالثة من الفاعل وكل من ضربي وشربي وما يكون المؤول بالكون مضا
ف عامل في مفسر ذي الحال وهو الضمير المستتر فيما يقدر من الخبر المحذوف وجوبا واختلف فيه مذهب سيبويه وجمهور
البصريين الى انه ظرف زمان مضاف الى فعله والتقدير ضربي زيدا اذ كان قائما في المضي واذا كان في الاستقبال وا
لخبر في الحقيقة متعلق هذا الظرف من وصف او فعل وكان المقدرة تامة لا ناقصة والحال من الضمير المستتر فيها وهي ا
لعامل في الحال ومفسر هذا الضمير ~~المستتر فيها وهي العامل في الحال~~ هو معمول المصدر كزيد والسويق والامير في الامثلة
وانما لم تقدر كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزامهم تنكيره فلا يقال ضربي زيدا القائم والثاني
وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قال ابن هشام وهو
اقوى دلالة على انه حال لان الخبر لا يقترن بالواو والدال على تعيين الذي هو حاصل دعوى الاخبار عن الضرب
بكونه مقيدا بالقيام مثلا اذ لا يمكن تقييده الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد وجد شرط
وجوب الحذف وذهب الاخفش وتبعه عضد الدولة الى انه مصدر مضاف الى ذي الحال والتقدير ضربي زيدا
ضربه اذا كان قائما وشربي السويق شربه واخطب كون الامير كونه فضربه خبر ضربي وهو مضاف الى ذي الحال و
هو الهاء وكذا شربه وكونه خبران لاكثر واخطب واختاره ابن مالك في التسهيل وقال ابن هشام انه اولى
لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير في اللفظ اولى انتهى قيل ولان حذف اذا مع الجملة المضاف
اليها لم يثبت في غير هذه المواضع والمعدول عن ظاهره من كان الناقصة الى التامة الا انه يرد عليه
حذف المصدر مع بقاء معموله وهو ممتنع عند الاكثر الا ان يقال القرينة الدالة على حذفه قوية فلا باس با
لحذف كما قال سيبويه ان تقديره مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا ولا يجوز تقدير الخبر بعد الحال كما نقله

ابن السيد

مقابلة
بلغ

ابن سيد عن الكوفيين لانه تقدير ليس في اللفظ ما يدل عليه فكما يجوز ان تقدره ثابت مثلا يجوز ان تقدره منفيا
ولانه حينئذ يكون من الحذف الجائز لا الواجب لان قائما اذ ذاك يكون حالا من زيد والعامل فيه المصدر فيعمل في الحال
فلا يسد مسد خبره لانها من صلته وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع
الوصف عن الخبر والصحيح ما قدمناه من ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده قال ابن عصفور وانما صح للحال
ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه
فكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى **تنبيهان الاول** تقييد
المبتدأ بكونه مصدرا او مضافا اليه او مؤولا به يؤخذ منه ان المبتدأ نفسه لا يكون مؤولا بالمصدر
فلا يجوز ان تضرب زيدا قائما خلافا لبعض الكوفيين وتقييد المصدر بالعمل في اسم مفسر لضمير ذي الحال
احترازا من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا تسد مسد الخبر نحو ضربي زيدا
قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا تغني عن الخبر لانها من تمام
صلته وتقييد الحال بكونها غير صالحة للخبرية احترازا من نحو ضربي زيدا شديد فالرفع واجب لصلاحيتها
للخبرية وشذ قولهم حكمك عليهم واجاز احكمه حكمك مسمطا بتشديد الميم وطاء مهملة اي حكمك
لك مثبتا **الثاني** يجوز عند الاخفش والمبرد والفارسي رفع الحال في الصورة الثالثة وهي افعل ا
لمضاف الى المصدرية نحو اخطب ما يكون الامير قائما ومنعه سيبويه قال الرضي والاولى جوازه لانك جعلت
ذلك الكون اخطب مجازا فجاز في ان تجعله قائما ايضا بخلاف المصدر الصريح كما في ضربي زيدا قائما اذ لا مجاز في اول
الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز انتهى **و** الثالثة بعد لولا الامتناعية ان كان كونا مطلقا نحو
لولا علي لهلك عمر اي لولا علي موجود ونحوه فحذف للعلم به من لولا الدالة على امتناع
الشي لوجود غيره ووجب لسد الجواب مسده وسيأتي الكلام على هذه المسئلة مستوفى في حديقة
المفردات ان شاء الله تعالى **و** الرابعة بعد مبتدأ صريح في القسم نحو **لعمرك** اوليمين الله **لافعلن**
اي لعمرك او ايمن الله قسمي فحذف الخبر للعلم به لانه تعين ذلك القسم والدال على تعين المحذوف ووجب الحذف
لسد جوابه مسده ووجه تعينهما للقسم ان اللام لا تستعمل معهما الا فيه ولا يجوز كونهما خبرين والمحذوف
المبتدأ كما في الخبر قال ابو حيان وليست جوابه قسم محذوف قيل لان القسم لا يدخل على القسم وفيه نظر
فقد ورد وليحلفن ان اردنا الا الحسنى والله يشهد انتهى وجوز ابن عصفور ان يكون المحذوف
في ذلك هو المبتدأ والتقدير لقسمي عمرك والاول اولى لان الحذف بالاعجاز اولى منه بالاوائل واحترز
بالصريح من غير الصريح في القسم وهو ما يصلح له ولغيره نحو عهد الله لافعلن اي علي فيجب حذف علي وانما
لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف نحو لعمرك وايمن الله وانما امثاله مما هو صريح في القسم والعمر

بضم العين وفتحها ويلزم الفتح مع اللام لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وهو مصدر محذوف
الزوايد واصله تعميرك ومعناه البقا والحيوة فمعنى لعمرك لاقومن وحياتك لاقومن ويلزم الاضافة الى الظاهر
او المضمر مع اللام ودونها وللنحاة فيه كلام منتشر لا نطول بذكره ويجوز ادخال البا عليه كقوله بنى
بعمركم الا هزيتنا وميتنا المنيخ ثم امطلينا واعلم ان المص رحمه الله لو اخر ذكر هذه المسايل بعد الخبر لكان اولى كما
فعله جميع المصنفين واذ قد تعرض لذلك هنا فلنتمم الفايدة بذكر حذف الخبر جوازا وحذف المبتدا جوازا او
وجوبا اما حذف الخبر جوازا فعند قيام القرينة نحو قولك بعد الاستفهام عن المخبر عنه زيد لمن قال من عندك
اى عندى زيد والعطف عليه نحو زيد قايم وعمرو قال تعالى اكلها دايم وظلها اى دايم وفى غير ذلك نحو فطعام امرئ
اذ نوالكتاب حل لكم والمحصنات اى حل لكم قال ابن مالك وبعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع اى
حاضر وهو قليل وتبعه ابن هشام فى الاوضح وهو بناء على ان اذا حرف اما القايل بانها المكان فلا محذوف بل
يجعلها هى الخبر كما سيأتى تحقيقه فى حديقة المفردات ان شاء الله تعالى واما حذف المبتدا جوازا فعند قيام القرينة
ايضا نحو قولك زيد لمن قال من هذا اى هذا زيد وهو كثير بعد الاستفهام قال الله تعالى ما ادراك ما الحطمة نار الله
اى هى نار الله ما ادراك ماهيه نار حامية اصحاب اليمين فى سدر هل انبئكم بشر من ذلكم النار وبعد فاء الجواب
من عمل صالحا فلنفسه ومن اسا فعليها اى فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم اى
فهم وان لم يصبها وابل فطل وان مسه الشر فيؤس وبعد القول نحو قالوا اساطير الاولين قالوا ساحر او مجنون
سيقولون ثلثة رابعهم الاية وفى غير ذلك نحو قوله تعالى لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ اى هذا بلاغ للناس
سورة انزلناها اى هذه سورة وقد اجتمع حذف كل من المبتدا والخبر جوازا فى قوله تعالى سلام قوم منكرون
اى سلام عليكم انتم قوم منكرون فحذف خبر الاول ومبتدأ الثانى وقد يحتمل المحذوف الامرين ويكثر بعدها
لنا نحو فتحرير رقبة فعدة من ايام اخر فما استيسر من الهدى فنظرة الى ميسرة اى فالواجب كذا او فعليه او فعليكم
كذا ويأتى غيره نحو فصبر جميل اى امرى او امثله ومثله طاعة وقول معروف اى امرنا او امثل وإذا دار الامر بين
كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا كما ذكر فقال الواسطى الاولى كونه مبتدا لان الخبر محط الفايدة وقال العبدى
الاولى كونه الخبر لان الحذف بالاعجاز والاواخر اليق منه بالصدور والاوايل حكاه ابو ايان واما حذف المبتدأ
وجوبا فحيث كان مخبرا عنه بنعت مقطوع الى الرفع لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد او لمجرد ذم نحو اعوذ بالله
من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين وان كان النعت لغير ذلك كالتخصيص نحو مررت
بزيد الخياط جاز الاظهار والحذف او اخبر عنه بمصدر جىء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة قال
قالت حنان ما اتى بك ههنا اى امرى حنان او بمخصوص نعم وبئس موخرا عنهما نحو نعم او بئس الرجل زيد اذا
قدر خبرا فان تقدم نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير او بصريح القسم نحو فى ذمتى ميثاق او عهد عكس قولهم

لعمرك

لعمرك لافعلن كذا و اعلم ان الاصل فى المبتدا المسند اليه ان يكون معرفة لان الغرض من الاخبارات افادة المخاطب
ما ليس عنده وتنزيله منزلتك فى علم ذلك الخبر والاخبار عن النكرة لا فايدة فيه فلا يكون المبتدا نكرة
الا مع حصول الفايدة فان حصلت الفايدة فاخبر عن اى نكرة شئت وجد شئ من الشرايط اولم يوجد
فيجوز ان تقول كوكب انقض الساعة ولا يقال رجل قايم هذا ما عول عليه المتقدمون فى ضابط الابتدا با
لنكرة وراى المتاخرون انه ليس كل احد يهتدى الى مواطن الفايدة فتتبعوها وانها ها بعضهم الى نيف
واربعين موضعا اوردها السيوطى فى الاشباه والنظاير وقال بعضهم ان الضابط فى ذلك قرب النكرة من
المعرفة لا غير وفسر قربها من المعرفة بشيئين اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة او بكونها فى غاية العموم كقولنا
تمرة خير من جرادة فعلى هذا الضابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن بل نعتبر كلما يرد فان جاريا على الضابطة
اجزناه والا منعنا والخبر هو الاسم حقيقة او حكما المجرد عن العوامل اللفظية والمراد بها
غير الزائدة ليشمل نحو ما زيد بقايم عند التميميين وان عمرو بذاهب عندهم وعند الحجازيين وعمل فيه
قسما المبتدا والاسما المعدودة المسند فخرج القسم الاول من المبتدا والاسماء المعدودة به الى
المبتدا ويجوز ان تكون الباء بمعنى الى والضمير عايدا الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج القسم الثانى من المبتدا
فلا حاجة الى اخراجه بزيادة مغاير الصفة كما فعل ابن الحاجب فى كافيته اذ هى بهذا المعنى هالك تا
كيد تنبيهان الاول شمل قولنا الاسم حقيقة او حكما نحو زيد قايم وبعض الفعل الماضى
ضرب واما الخبر الجملة فان قلنا انها مؤولة بالمفرد كما قال ابن الحاجب دخلت وهو المناسب لقول المص
فيما مر لا يتاتى الكلام الا فى اسمين او فعل واسم وان قلنا انها على صرافتها خبر من غير تاويل لم تدخل وهو
مذهب المحققين من النحاة الثانى اختلفوا فى عامل المبتدا والخبر فذهب البصريون الى ان العامل فى ا
لمبتدا هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد اليه او الاسناد ثم قال المتاخرون كالز
مخشرى والجزولى وابن الحاجب هذا الابتداء هو العامل فى الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء وهو
كلام المص حيث حدث المبتدا والخبر كليهما بالمجرد ونقل الاندلسى عن سيبويه ان العامل فى الخبر هو المبتدا
ويحكى عن ابى على وتلميذه ابى الفتح وهو مذهب جمهور المتاخرين وقال الكسائى والفراء ترافعا
وقيل غير ذلك وهو اى الخبر قسمان قسم مشتق وهو الاصل ولذلك قدمه والمراد به هنا الدال
على ذات مبهمة وهو المسمى صفة كضارب ومضروب وحسن واحسن وفى حكمه المنسوب لا مطلق
المشتق فان اسم الزمان والمكان والآلة حكمها حكم الجامد المحض وهذا اصطلاح غير ما تقدم وقسم
جامد وهو ما عدا المشتق بالمعنى المذكور فالمشتق اما رافع لظاهر اولا و غيرا
لرافع لظاهر لفظا كما سيأتى او محلا نحو الكافر مغضوب عليه يتحمل ضميره

او مضمر **فيطابقه** اي يطابق المبتدا **دائما** افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل للضمير مستتر فيه عايد على المبتدا وهو مطابق للمبتدا كما ترى والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون وهذا الضمير يجب استتاره الا اذا جرى الخبر على غير من هو له في المعنى فيبرز عند البصريين وجوبا سواء خيف اللبس ام امن فالاول نحو غلام زيد ضاربه هو اذا كانت الهاء للغلام اذ لو لم يبرز الضمير لتوهم السامع ان الغلام هو الضارب والثاني نحو غلام هند ضاربته هو وذهب الكوفيون الى عدم وجوب الابراز الا مع اللبس تمسكا بقوله قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان واختاره ابن مالك فقال في منظومته الكبرى في المذهب الكوفي شرط ذاك ان لا يؤمن اللبس ورايهم حسن وصرح في غيرها مركبه بوفاقهم ورد تمسكهم بالبيت باحتمال ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانون ذرى المجد بانوها **بخلاف غيره** اي من المشتق غير الرافع لظاهر وهو الجامد **نحو الكلمة لفظ** وهذا اسد يشير الى السبع المفترس **والمشتق الرافع لظاهر هند قائم ابوها** فلا يتحملان ضمير المبتدا ولا يطابقانه اما الجامد فلان تحمل الضمير فرع على ان يكون المتحمل صالحا لرفع ظاهر على الفاعلية وذلك مقصور على الفعل وما في معناه ولا حظ للجامد في ذلك واما المشتق الرافع لظاهر فلانه لا يرفع فاعلين واما عدم مطابقتهما المبتدا فلعدم تحملهما الضمير

تنبيهان الاول قضية اطلاقه وتمثيله بالكلمة لفظ ان الجامد لا يتحمل الضمير ولو اول بالمشتق وهو خلاف ما صرح به من ان المؤول بالمشتق بمنزلته في تحمل الضمير ورفعه الظاهر وفي كلام ابي حيان ما يشير الى ان الاطلاق في ذلك وانما لم يطابق في نحو الكلمة لفظ مع تحمله للضمير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصله لان المصدر لم يتحمل الضمير كما اقتضاه كلامه وتوهمه بعض فضلاء العجم كيف وهو اول هنا بالملفوظ من غير خلف نعم المصدر لا يتحمل ضميرا اذا لم يؤول بالصفة وذلك اذا اخبر به عن عين وجعل العين نفس المعنى مجازا على قول سيبويه في نحو زيد عدل وهذا لا يتصور في نحو الكلمة لفظ واما على قول الكوفيين من ان المصدر يؤول بالصفة دائما فزيد عدل اول بعادل فهو متحمل للضمير اجماعا بدليل رفعه للظاهر نحو زيد عدل ابوه واما على قول البصريين من انه على حذف مضاف اي ذو عدل فالخبر هو ذو وهو متحمل للضمير لانه المؤول بالمشتق لا المصدر وهو يطابق المبتدا دائما فاذا قلت هند عدل والزيدان عدل كان التقدير ذات عدل وقس على ذلك واعلم ان نحو هذا التفصيل يجري في الجامد المؤول بالمشتق غير المصدر وان لم يات فيه الخلاف المذكور قال ابن مالك في شرح الكافية اذا اشرت الى رجل وقلت هذا اسد كان لك فيه تقدير اوجه احدهما تنزيله منزلة الاسد

هو العصام الدين في تعليقته على الفوائد الضيائية شرح الحاجبية للجامي

مبالغة

مبالغة دون التفات الى تشبيه كقول الشاعر لسان الفتى سبع عليه شذاته فان لم يزع من غربه فهو اكله والثاني ان يقصد التشبيه فيقدر مثل مضافا اليه ففي هذين الوجهين لا ضمير في اسد والوجه الثالث ان يؤول لفظ اسد بصفة وافية بمعناه كمستبد وتجريه مجراه ولذا تحمل ضميرا ويرفع به ظاهرا ان جرى على غير من هو له كقولك هذا اسد ابناه وهذا ايضا شايع في النعت والحال فمن النعت قول العرب مررت بقاع عرفج كله فكله توكيد للضمير المرتفع بعرفج لان عرفجا ضمن معنى خشن ومثله مررت بقوم عرب اجمعون فضمن عربا معنى فصحاء ورفع به ضميرا واجمعون توكيد انتهى **الثاني** ذهب الكوفيون الى ان الجامد يتحمل الضمير مطلقا اول بمشتق او لم يؤول وعزى هذا القول الى الكسائي من الكوفيين وعزاه الى الرماني من البصريين لكن نقله بدر بن مالك في شرح الخلاصة عن الكوفيين كافة وسبقه الى هذا النقل صاحب البسيط هذه **قاعدة** في تقديم المبتدا وتاخير الخبر اذا كانا معرفتين وهي اذا كان الاسمان المعرفان بحيث يستفيد السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح ان يكون محكوما عليه **فالمجهول ثبوته** منهما **للشيء الاخر عند السامع** وهو كالطالب **في اعتقاد المتكلم** ان يحكم به عليه **يجعل خبرا له ويؤخر** عنه لانه محكوم به **وذلك الشيء** الاخر **المعلوم** عند السامع الذي جهل ثبوت الاخر له **يجعل مبتدا ويقدم** لانه محكوم عليه والحاصل انهما ان تحقق المتكلم او توهم ان السامع كالطالب الحكم عليه يجعل مبتدا والاخر خبرا **ولا يعدل عن ذلك في** الاستعمال **الغالب فيقال** على القاعدة **لمن عرف زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه** واريد ان يعرف انه اخوه **زيد اخوك** سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف له اخا اصلا **ويقال لمن عرف ان له اخا** في الجملة **ولم يعرف اسمه** على التعيين واريد ان يعرف ان اسمه زيد **اخوك زيد فالمبتدا هو المقدم في الصورتين** وهو زيد في الصورة الاولى واخوك في الثانية وقد يعدل عن ذلك في غير الغالب فيجعل المطلوب الحكم عليه خبرا والاخر مبتدا كقول ابي تمام في صفة العلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل وكان على مقتضى القاعدة ان يقال لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء وهذا مما اجاب عنه البيانيون بانه من التشبيه المعكوس فيكون المقدم مبتدا فلا نقض به على القاعدة قال ابن هشام وهو ضعيف لانه نادر الوقوع مخالف للاصول اللهم ان اقتضى المقام المبالغة والحذف وقد اشار المصنف بان العدول اليه غير الغالب لمخالفته القاعدة واما النحويون فيجعلونه من باب تقديم الخبر على المبتدا جوازا لحصول القرينة المميزة بين المبتدا

والخبر بذلك عندهم جار كثير الاستعمال ومثاله قول الاخر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الا
باعدا فبنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتدا موخر لان المراد الحكم على بني ابنائهم بانهم مثل بنيهم لا عكسه
وكان الاولى بالمصراع يقتضى ان النحويين لان كتابه في النحو لا في البيان **تنبيه** ما ذكره من القاعدة هي
طريقة اهل البيان واما المشهور عند النحويين عند انتفاء القرينة وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا
مطلقا لحصول الفائدة للسامع مع قدم الخبر او اخر وقيل ان كان احدهما مشتقا والاخر اسما نحو الفاضل
زيد تعين المشتق للخبرية وان تقدم والاسم للابتدائية وان تاخر لان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى
الخبر المنسوب له والذات هي المنسوب اليه والصفة هي المنسوب وهو قول الفخر الرازي واجيب بان
المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فصير الصفة دالة على الذات ومسندا اليها والاسم دالا
على الصفة ومسندا وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم
الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا **تكميل** يجب الحكم بابتدائية المقدم في صورتين اخريين احدهما
كون الاسمين نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل منك افضل مني اذ لو جوز تقديم الخبر
هنا التبس بالمبتدا فيفسد المعنى اذ كثير هو افضل منك لا من مخاطبك وبالعكس الثانية كونهما مختلفين
مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة نحو زيد قايم واما ان كان هو النكرة فان لم يكن له مسوغ الا الابتدائية
فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله
المبتدا نحو كم مال الله خير منك زيد وحسبنا الله نعم قال ابن هشام في المغني وظاهر كلام ابن مالك ان ذلك
عند سيبويه مخصوص بما اذا كان اسم استفهام او اسم تفضيل ويجب تقديم المبتدا اذا خيف التباسه
بالفاعل نحو زيد قام اذ لو قيل قام زيد لالتبس المبتدا بالفاعل لان اعتباره اقرب فامتنع وجوزه
الاخفش والمبرد او كان الخبر محصورا فيه بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول او معنى نحو انما انت نذير اذ
لو اخر لالتبس المحصور بالمحصور فيه او كان المبتدا له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام والشرط والتعجب
نحو من ابوك ومن يقم اقم وما احسن زيدا اذ لو اخر لخرج ما له صدر الكلام عن صدريته او بغيره نحو ولعبد مؤمن
من قال لام الابتداء لها الصدر او كان ضمير شان نحو هو زيد منطلق قيل لانه لو اخر لالتبس بالتوكيد
وفيه نظر وقد يؤخر المبتدا ويقدم الخبر جوازا توسعا في الكلام اذ ربما احتيج في وزن او قافية او سجع
الى تقديم اجزاء الكلام على بعض ووجوبا بان للخبر صدر الكلام اما بنفسه نحو من زيد او بغيره نحو صبيحة اي يوم
السفر او يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو عندي درهم ولي وطر اذ لو اخر لالتبس بكونه صفة للمبتدا لانه
نكرة وطلبها الوصف اشد من طلبها الخبر فالتزم تقديمه دفعا للالتباس او يكون المبتدا محصورا فيه
بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد او معنى نحو انما في الدار زيد اذ لو اخر لاوهم الانحصار في الخبر كما مر في

عكسه

عكسه او يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا او على مضاف اليه الخبر كقوله
اهابك اجلالا ومابك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها **تتمات** لا يخبر بالزمان عن الذات فلا يقال
زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز كان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا
ويوم طيب وقد يتعدد الخبر لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وذلك اذا صح الاقتصار على كل واحد من الخبرين او
الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب ولك استعماله بالعطف اتفاقا او لفظا فقط لقيام التعدد فيه مقام
خبر واحد نحو الرمان حلو حامض ولا يجوز فيه العطف لان المجموع بمنزلة ما حقيقة نحو بنوك
فقيه ونحوي ومنجم او حكما بان يكون المبتدا مفردا اذا اخبر ان ينقسم الاخبار عليها نحو قوله تعالى انما الحيوة
الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف **تنبيهات**
الاول التمثيل لكون المبتدا عاما والزمان خاصا بنحن في شهر كذا ذكره ابن مالك في شرح التسهيل
وتبعه شراح كلامه وتعقب ذلك العلامة ناظر الجيش بان العموم في نحن لا يعقل قال المالكي في حا
شيته لا يخفى ووجهه بعضهم بانه وان كان ضميرا منفصلا للمتكلم المعظم نفسه او المشارك غيره فهو
عام لصلاحيته لكل متكلم لا يختص بمتكلم دون اخر انتهى ووجهه اخر بشموله للمتكلم وجميع من
سواه في ذلك الزمان والزمان خاص لانه عينه انتهى وهو اولى من التوجيه الاول **الثاني**
قال الاخفش قولهم هذا حلو حامض انما ارادوا هذا حلو فيه حموضة فينبغي ان يكون الثاني
صفة للاول وليس قولهم انهما جميعا خبر واحد بشيء والجمهور على انهما خبران كان في معنى خبر
واحد ونقل عن ابي علي الفارسي ان نحو حلو حامض فيه ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول تنزل
من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال بعضهم الضمير يعود من معنى الكلام كانك
قلت هذا مز لانه لا يجوز خلو الجزئين من الضمير ولا انفراد احدهما به لانه ليس اولى من الاخر وبه
فيهما واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولان يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير
كله حلو وكله حامض وليس هذا الغرض منه وقيل كل منهما يحتمل ضميرا واختاره ابو حيان
وشيخي العلامة محمد بن علي الشامي قال ولهذا اتفقا على الخبرية ولا يلزم من فرض صدقه الجمع
بين الضدين على الوجه المحال لانا لا نحكم على المبتدا بكل منهما وهو على انفراده لا يجوز الحكم
الا بعد تمام الكلام وبعد سماع الخبرين فالعقل يحكم حكما ضروريا بامتناع اجتماع الضدين
بما هما ضدان على الموضوع الواحد الشخصي فلا تعتبر النسبة واحد منهما الى المبتدا الا حيث يعتبر
تاثير كل منهما في الاخر وتاثره عنه وانحطاطه عن صرافة النوعين ثم يحكم على المبتدا بكيفية متوسطة
بين الكيفيتين فاذا قيل الرمان حلو حامض فكانه قيل الرمان فيه شوب من الحلاوة وشوب من الحموضة

الرمان حلو
حامض

ولا تضاد بينهما كالتضاد بين البياض الضعيف والسواد الضعيف بل ربما كان احدهما عين الاخر لوجوب
الحدود المشتركة بين الانواع هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام انتهى كلام شيخنا وتظهر ثمرة الخلاف في تحملهما
او تحمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع الرمان بالثاني
وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب تنازع في السببي المرفوع وذكر ابو الفتح بن جني انه راجع شيخنا ابا علي نيفا
وعشرين سنة في عود الضمير في هذا الفصل حتى تبين له وذكر في البديع انه لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين
بالمبتدا او تقديمهما عليه عند الاكثرين واجازه بعضهم انتهى هذا **فصل** في ذكر ما ينسخ المبتدا والخبر
يدخل على المبتدا والخبر افعال وحروف وتعمل فيهما بدليل انك متى حذفتها
انعقد الكلام مبتدا وخبرا **فيجعل المبتدا اسما لها والخبر خبرا لها** فيسمى الاول اسمها
والثاني خبرها وقد يسمى مرفوع كان فاعلا تشبيها له بالفاعل ومنصوبها مفعولا تشبيها له بالمفعول وهو
مجاز قال ابن هشام وهو اصطلاح غير معروف **وتسمى هذه الافعال والحروف النواسخ** لانها
نسخت حكم المبتدا والخبر الثابت لهما قبل دخولها اخذا من النسخ وهو لغة الازالة **وهي من حيث هي نوعان**
لانها اما افعال او حروف كما ذكره ومن حيث عملها واختلاف احكام بعضها مع بعض **خمسة انواع**
ولم يذكر فيها افعال القلوب مع اعترافه بان اصل مفعوليها المبتدا والخبر كما عليه الجمهور وقد ذكرها في
حذف الافعال وسياتي الكلام عليها هنالك وكان الاولى ان يذكرها في جملة النواسخ فتكون الانواع
ستة **النوع الاول الافعال الناقصة** وسميت بذلك لانها لا تتم بمرفوعها كلاما وقيل
لانها لا تدل على الحدث وليس بصحيح لما سياتي وقد تسمى بالنواسخ من باب اطلاق اسم الاعم على الاخص وعرفها
ابن الحاجب وتبعه المص في التهذيب بما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي لجعله وتثبيته عليها قال الرضي
وغيره كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة هي غير صفة مصدره والا انتقض بجميع الافعال التامة
فان ضرب مثلا من قولنا ضرب زيد يقرر الفاعل على صفة لكن تلك الصفة هي الضرب المستفاد من الفعل العامل
فيه واما الفعل الناقص فانما يقرر الفاعل على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولك كان زيد قائما لا يقرره
على صفة الكون بل على صفة القيام المستفاد من الخبر المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود وكذا سائرها
قال بعضهم والتحقيق انه لا حاجة الى ذكر التقييد لان المتبادر من قولك هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ان
ذلك المعنى هو الموضوع له لا غير والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا والافعال الناقصة
موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فتكون الصفة خارجة عن مدلولها انتهى وفيه نظر فتامل ولم يذكر سيبويه
من هذه الافعال سوى صار ودام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر
انها غير محصورة وبه جزم المص في التهذيب وقال ابن مالك كل فعل لا يستغني مرفوعه عن مخبر غير صالح للتعريف

والتكبر

بلغ مقابلة

ثم بلغ

والتكبر او جملة يقوم مقامه فهو من باب كان ويميزها عن غيرها وقوع اللام الفارقة بعدها نحو وان كانت
لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين قال الرضي وقد يجي تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول
تتم التسعة بهذا عشرة قال تعـ فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وظاهر عبارة المص انها غير محصورة
حيث قال **والمشهور منها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات**
وليس فكان لثبوت خبرها لاسمها فيما مضى مع الانقطاع عند الاكثر كما قال ابو حيان او مع السكوت
عن الانقطاع وعدمه عند اخرين وجزم به ابن مالك نحو كان زيد قائما وقد تكون للاستمرار والدوام ومنه الوا
ردة في صفاته تعـ وصار لانتقال اسمها الى خبرها واصبح وامسى واضحى لثبوت خبرها لاسمها صباحا ومسا
وضحى وظل وبات لثبوت خبرها لاسمها في جميع والليل قال ابن الخباز ورايت كثيرا يتوهمون دلالة بات
على النوم ويبطله قوله تعـ والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما وقد تكون كان واصبح وامسى واضحى وظل
وبات بمعنى صار كقوله تعـ فكانت هباء فاصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مسودا وقول الشاعر امست
خلاء وامسى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد وقوله ثم اضحوا كانهم ورق جف
فالوت به الصبا والدبور وقوله ابيت كانني اطوى بحبل وليس لنفي خبرها عن اسمها حالا عند الجمهور
وقال سيبويه وابن السراج مطلقا قال الاندلسي وليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان
يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به واستحسنه الرضي
قال بعض المحققين وفيه نظر لان المراد بكونها للمطلق انها كذلك بحسب الوضع فاذا كانت عند الاطلاق
للحال فهي للحال البتة انتهى فتامل وتعمل هذه الافعال الثمانية العمل الآتي مطلقا سواء كانت موجبة او منفية
صلة لما الظرفية او غير صلة والحق بها المص في التهذيب آض وعاد وغدا وراح وقعد وهاء المشهورة
وما زال وهو لثبوت خبرها لاسمها على الاستمرار مذ قبله ويشترط فيه ان يكون ماضي يزال لا
ماضي يزيل فانه فعل متعد الى واحد ومعناه ماز يقال زال ضانه من معزه اي ميزه ومصدره الزيل ولا ماضي
يزول فانه قاصر ومعناه الانتقال ومنه قوله تعـ ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولئن زا
لتا ومصدره الزوال **وما برح وما انفك وما فتى** مثلث التاء ويقال افتا ذكرها الصغاني
وهي تميمية وهذه الاربعة تعمل بشرط تقدم نفي او نهي او دعاء مثال النفي كما نطق به وقوله تعـ ولا يزالون
مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتا اي لا تفتا ومثال النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذا
كر الموت فنسيانه ضلال مبين ومثال الدعاء قوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك
القطر وقيد في الارتشاف بلا خاصة قال ابو حيان في شرح التسهيل ولا خلاف بين النحويين في ان معاني
هذه الافعال الاربعة متفقة **وما دام** وهي لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها وتعمل بشرط تقدم

في المصدرية الظرفية كما نطق به كأعط ما دمت مصيبا درهما اي مدة دوامك مصيبا فلو لم تتقدمها لم
تكن من هذا الباب نحو دمت مصيبا وكذا لو كانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت مما دمت محسنا الا المعنى
من دوام احسانك لا من مدة دوام احسانك **تنبيه** قال بعضهم اتفق النحاة على ان كان واخواتها افعال
الا ليس فان ... ومن تبعه ذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضماير الرفع البارزة وتاء التانيث الساكنة
بها انتهى قلت ودعوى الاتفاق ممنوعة فقد ذهب الزجاج ومن تبعه الى انها حروف لكونها دالة على
معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدأ على صفة **وعملها كلها رفع الاسم** وهو المبتدا
الذي تدخل عليه اي تجدد عليه رفعا غير الاول لكونها عوامل لفظية وهو مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى انه باق على رفعه لانه لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا
كان ضميرا نحو كنت قايما والضمير بالاستقراء لا يتصل الا بعامله ويشترط في المبتدأ الذي تدخل عليه ان لا
يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم تصرف ولا الابتدا
بنفسه سواء كان لنفسه ام لمصحوب لفظي ام معنوي **ونصب الخبر** اي خبر المبتدا خلافا للكوفيين
في انه انتصب على الحال واكثر النحاة على انه لا يجوز رفع الخبر بعدها على اضمار مبتدا محذوف فلا يقال
كنت قايم اي انا وقد ورد في الشعر ما ظاهره الجواز فان كان تفصيلا جاز الوجهان نحو كان الزيدان
قايما وقاعدا او قايم وقاعد ورفع الاسمين بعدها انكره الفراء وقال الجمهور فيها ضمير شان
والكسائي وابن الطراوة ملغاه في الارتشاف **تنبيهان** الاول اذا انتقض خبر ليس بالا لم يخرج
عن هذا العمل في لغة الحجاز وبنو تميم يرفعون الخبر حملا لها على ما في الاهمال عند انتقاض النفي كما حمل
اهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استيفا شروطها حكى ذلك عنهم ابو عمرو بن العلا فبلغ ذلك عيسى بن
عمر الثقفي فجاءه فقال يا ابا عمرو ما شي بلغني عنك انك تجيزه قال وما هو قال بلغني انك تجيز ليس الطيب
الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو
ينصب ثم قال لليزيدي فعلا انت يا يحيى وقال لخلف الاحمر يقال نت يلطف امضيا الى ابي مهدية
فلقناه الرفع فانه يابى وامضيا الى المنتجع بن نبهان التيمي فلقناه النصب فانه يابى قال ابو محمد اليزيدي
فمضينا الى ابي مهدية فوجدناه قايما يصلي فلما قضى صلوته اقبل علينا فقال ما خطبكما فقلت جئناك
لنسالك عن شيء من كلام العرب قال هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال اتامرني ان
اكذب على كبر سني فاين الزعفران واين الجادي وابن بنة الابل الصادرة فقال له خلف الاحمر ليس الشراب
الا العسل قال فما تصنع سودان هجر ما لهم غير هذا التمر فلما رايت ذلك قلت كيف تقول ليس ملاك الامر
الا طاعة الله فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها ونصب فلقناه الرفع

فابى

فابى فكتبنا ما سمعنا منه ثم جئنا الى المنتجع فقلنا له كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال ليس الطيب الا المسك
ونصب وجهدنا به ان ينصب فلم ينصب فرجعنا الى ابي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يبرح بعد فاخبرناه بما سمعنا
فاخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه الى ابي عمرو وقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو **الثاني** للخبر مع الاسم
حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا فان علمهما وجهل انتساب احدهما الى الاخر
فالاسم هو الاعرف على المختار ما لم يكن الاخر اسم اشارة اتصل بها ها التنبيه فيتعين للاسمية فان لم يكن
احدهما اعرف فالتخيير هذا هو المشهور وقيل المتكلم بالخيار في جعل اي الطرفين شاء الاسم والاخر الخبر
وهي طريقة المتقدمين وذهب الى ذلك من المتاخرين ابن مضاء وابن طاهر والاستاذ ابو علي وابن خروف وابن
عصفور قيل وهو ظاهر كلام سيبويه وان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ فالتخيير ايضا وان كان المسوغ
لاحدهما فقط فهو الاسم وان كانا مختلفين فالمعرفة هو الاسم والنكرة هو الخبر ولا يعكس الا في الضرورة
وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفايدة وكون النكرة غير متمحضة للوصفية ومن وروده قوله   قفي
قبل التفرق يا ضباعا   ولا يك موقف منك الوداعا   وقوله كان سبيئة من بيت راس   يكون
مزاجها عسل وماء **ويجوز في الكل** اي في كل افعال الناقصة المشهور منها وغيره وانما قال
على كل وكذا لبعض منعه وسياتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى **توسط الخبر** بينها وبين الاسم
خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معط في دام وذلك حيث لا مانع ولا موجب للتوسط فالاول كان
يكون الخبر واجب التقديم عليهما لصدريته نحو اين كان زيد او واجب التاخير كما اذا دخلته اداة الحصر
نحو ما كان زيد الا في الدار او خيف لبس نحو كان صاحبي عدوي والثاني كما اذا دخلت الاسم اداة حصر
وكان الفعل ما يقتضي التصدير وعدم الفصل منه نحو هل كان قايما الا زيد اذ لا يفصل بين الفعل و
اداة الاستفهام او كان الخبر ضميرا وصل نحو كانه زيد فجواز التوسط بمعنى سلبه ضرورة الطرفين من التوسط
وعدمه محله ما عدا ذلك كما في نحو كان زيد قايما تقول كان قايما زيد قال تعالى وكان حقا علينا نصر
المومنين وقرا حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر وقال الشاعر   ما دام حافظ سري من
وثقت به   فهو الذي لست عنه راغبا ابدا   هذا ان حمل الجواز في كلامه على معناه المشهور من سلب
ضرورة الطرفين فان حمل على ما يقابل الامتناع كان اعم مما توسطه واجب وجائز **تنبيهان**
الاول ابن مالك انه يمتنع التوسط في نحو كان غلام هند مبغضها لعود الضمير ويجب في نحو كان
في الدار ساكنها لاتصال الاسم بضمير الخبر وفي نحو كان في الدار رجل لكون الخبر ظرفا مسوغا للابتداء ونو
زع في الاول بان عود الضمير هنا على الاسم رتبة فالتقديم لا يمتنع وفي الاخيرين بانهما لا يقتضيان
وجوب التوسط بل عدم التاخر ولا يمنعان تقديم الخبر نحو في الدار كان ساكنها وفي الدار كان رجل

الثاني تصيير الملازم للنفي فيجوز توسط الخبر ولو كان فعلا نحو كان يقول زيد على جعل زيد اسم كان وهو
ما صححه ابن عصفور وابن مالك ومنعه بعضهم قياسا على المبتدأ المخبر عنه بفعل فانه لا يتقدم خبره كزيد قام
والاول هو الصحيح كما في المغني قال لانه لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية انتهى **ويجوز في سوى الخمس**
الاواخر وهي في اولها ما **تقدمه** اى الخبر **عليها** ولو كان جملة على الاصح وذلك حيث
لا موجب له كان يكون من ادوات الصدر نحو اين كان زيد ولا مانع منه كما اذا دخلته اداة الحصر نحو
ما كان زيد الا قائما او خيف اللبس نحو كان صاحبي عدوي فيمتنع التقدم بمعنى سلب ضرورة الطرفين عما عدم
ما عدا ذلك نحو قائما كان زيد وان حمل على الجواز بمعنى مقابل الامتناع كان اعم مما تقدم به واجب وجائز
كما قلناه في جواز التوسط وجاز تقدمه بدليل قوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا
يظلمون فاياكم وانفسكم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل
قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير
لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل تجويزهم زيدا لم اضرب مع امتناع تقديم اضرب
على لم قال بعضهم واحسن ما يستشهد به على ذلك بيت العروض اعلموا اني لكم حافظ شاهدا ما كنت
او غائبا وانما امتنع في الخمسة الاولى لان ما فيها اما نافية وهي مانعة لانها من ادوات الصدر او مصدرية و
معمول الصلة لا يتقدم عليه ومنع ذلك في مادام متفق عليه واما الاربعة الاخر وغيرها مما نفي بما من هذه
الافعال وان لم يكن النفي شرطا في عمله فمختلف فيه فالمنع مذهب البصريين والفراء واجازه بقية الكوفيين
لان ما عندهم لا يلزم تصديرها وخص ابن كيسان المنع بغير ما النفي شرط في عمله لان نفيه ايجاب
فان كان النفي بغير ما جاز التقديم مطلقا خلافا للفراء في الحاقه للمنع مع كل ناف ويرده قوله ورج الفتى
للخير ما ان رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد واما توسطه بين النافي والمنفي فجائز مطلقا نحو ما
قائما كان زيد وما قائما زال زيد قال غير واحد وحكى الرضي الاتفاق على منعه فيما النفي فيه شرط في
العمل وليس كذلك ولا يجوز توسطه بين ما ودام كما جزم به صاحب الايضاح والبدر ابن مالك
والرضي لظاهر كلام الالفية انه مجمع عليه قال المرادي وفيه نظر لان المنع معلل بما بعدم تصرفها وهو
لا ينهض مانعا بدليل اختلافهم في ليس مع اتفاقهم على عدم تصرفها او كون ما موصولا حرفيا لا يفصل
بينه وبين صلته وفيه خلاف فقد اجازه كثير اذا لم يكن عاملا واختلف في تقديم خبر ليس فاجازه قدماء
البصريين ومنعه الكوفيون والمبرد وابن السراج والجرجاني واكثر المتأخرين قال ابن مالك في شرح الكافية
والمنع احب الي لشبه ليس بما في النفي وعدم التصرف ولان عسى لا يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها
مع الاتفاق على فعليتها فليس اولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها انتهى

التاسعة ٥٦

وفرق

وفرق ابنه بين عسى وليس بان عسى متضمنة معنى ماله صدر الكلام وهو لعل بخلاف ليس قال بعض الائمة
ويمنع هذا الفرق بان ليس ايضا متضمنة معنى ماله صدر الكلام وهو ما النافية انتهى وقد يجاب بمنع تضمن ليس
معنى ما لان ليس عنده لنفي الحال كما صرح به وما لها ولما هو اعم فلم تتضمن معناها بل النفي وان لزم صدر الكلام
في ما لم يلزم فيما عداها **تنبيه** قال المرادي ينبغي ان يكون الخلاف في غير ليس المستثنى بها فيمتنع التقديم
فيها قولا واحدا وسبقه الى ذلك شيخه ابو حيان فقال في باب الاستثناء من الارتشاف من اجاز من النحويين تقديم خبر
ليس عليها ينبغي ان لا يجيز ذلك هنا لانها تجري مجرى الا فكما لا يجوز قام القوم زيدا الا لا يجوز قام القوم
زيدا ليس **ويجوز فيما عدا فتئ وليس وزال ان تكون تامة** اى مستغنية عن الخبر
كما ان معنى كونها ناقصة عدم الاستغناء عنه هذا هو الصحيح الذي عليه المحققون وصححه نجم الائمة وقال
جل الائمة وذهب الاكثرون الى ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وزعموا ان معنى نقصانها
دلالتها على الحدث كما قال نجم الائمة وليس بشيء لان كان زيد قائما دال على الكون الذي هو الحصول
المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اى حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين
بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه
كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول
المقيد ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معا فكان تدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره
يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اى الكون وضعية
ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال
على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته ومادام الدال على معنى الكون الدائم ومازال الدال على الاستمرار
وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف تكون
جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه انتهى واستدل ابن مالك على بطلان قولهم ايضا بعشرة اوجه
ذكرها في شرح التسهيل الا انه استثنى ليس فوافق الاكثر على عدم دلالتها على الحدث فاذا استعملت هذه
الافعال تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اى ان حصل وصار بمعنى
انتقل نحو صار الامر اليك اى انتقل وبمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اى ترجع واصبح وامسى بمعنى
دخل في الصباح والمساء نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اى حين تدخلون في المساء وحين
تدخلون في الصباح واضحى بمعنى دخل في الضحى كقوله ومن فعلاتي انني حسن القرى اذا الليلة الشهباء
اضحى جليدها اى دخل في الضحى وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم اى دام ظله وبات بمعنى عرس
كقوله كليلة ذي العائر الارمد اى وعرس وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اى لا

انذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اى انفصل ودام بمعنى بقى نحو خالدين فيها ما دامت
السموات والارض اى بقيت وقد تكون لمعان اخر وعملها حكما اذ فتران لان ما فلان اما ومتعديا بحرف
جر او بنفسه فكذلك هى واما فتى وليس وزال وما تفرع منها فلا تستعمل الا نواقص وفى التسهيل فتى
تستعمل تامة بمعنى سكن وطفا وحكى فى شرحه عن الفرا فتات عن الامر كسرته وفتات النار اطفاتها قال فى
القاموس وهو صحيح وغلط ابو حيان وغيره فى تغليطه انتهى وحكى ابو على فى الحلبيات ونزع زال تامة نحو ما زال زيد
عن مكانه اى لم ينتقل وذهب الكوفيون ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزى الجزى الفتى
ليس الجمل واعلم ان كل هذه الافعال تتصرف الا ليس باتفاق ودام عند الفرا واكثر المتاخرين واعلم على قسمين
لا ينصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فلا يستعمل منها امر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقى
فيستعمل منها مضارع وامر واسم فاعل ومصدر **وما تصرف منها** تصرفا تاما او ناقصا **يعمل**
عملها فيثبت بغير الماضى ما يثبت للماضى من العمل فالمضارع نحو ولم اك بغيا والامر نحو قل كونوا حجارة
واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدى البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا وقوله قضى الله يا اسماء
ان لست زائلا احبك حتى يغمض الجفن مغمض والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد فى القوم الفتى و
كونك اياه عليك يسير وكلها لا يستعمل منها اسم مفعول واما قول سيبويه وهو مكون الله فيقال ان
ابن جنى سال عنه شيخه ابا على الفارسى فقال ما كل داء يعالج الطبيب **تنبيه** كان التصرف فعدمه يكون
الافعال وفى الاسماء والتصرف فى الافعال اختلاف ابنية الفعل باختلاف المعانى كضرب يضرب
اضرب وعدمه ان يلزم صيغة واحدة منها كليس ودام فى هذا الباب وعسى فى افعال المقاربة و
وهب وتعلم فى باب ظن وخلا وعدا وحاشا فى باب الاستثنا وصيغ التعجب الثلاث ومنها نعم و
بئس وحبذا وستاتى فى ابوابها ومنها قل النافية وتبارك وسقط فى يده وهدك من رجل وينبغى
فى الاشهر وهلم على القول بانه اسم وعم صباحا ويجب والتصرف فى الاسما ان تستعمل بوجوه الاعراب
فتكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه ونحوه وعدمه ان يقتصر به على بعض ذلك كاقتصارهم فى
ايمن على الرفع بالابتداء وسبحان الله على النصب بالمصدرية وبعض الظروف على النصب بالظرفية او ا
لجر بمن كما ياتى فى باب الاشارة ان شاء الله تعالى هاتان **مسئلتان الاولى تختص كان**
دون بقية اخواتها بجواز الحذف نحو قوله تعالى انى يكون لى ولد ولم يمسسنى بشر **ولم اك**
بغيا اصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين ثم النون للتخفيف والحذفان الاولان
واجبان والثالث جائز بخلاف نحو من تكون له عاقبة الدار ونحو وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم ونحو وتكن هى
نواصى بعده قوا اصليين لان جزمه حذف النون فلم تحذف لانها محركة فى الاولين بحركة الاعراب فى الثالث

ومضافا

يجوز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون تخفيفا لكثرة الاستعمال وتشبيه النون صح

بحركة الثا

بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة بحرف المد واللين فى سكونها و
سداد الصوت بها فحذف كما هى يحذف بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن بجا
واختصاص كان بذلك **بشرط عدم اتصاله** اى اتصال نون مضارعها المجزوم **بضمير نصب**
ولا بحرف ساكن ومن ثم بفتح المثلثة وتشديد الميم اشارة الى المكان الاعتبارى اى ومن اجل
اعتبار الشرط المذكور **لم يجز** حذف نون مضارع كان المجزوم بالسكون **فى نحو** قوله عليه الصلوة والسلم
لعمر لما طلب ان يقتل ابن الصياد حين اخبر بانه الدجال **ان يكنه** فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير
لك فى قتله لاتصاله بالضمير المنصوب والضماير ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف معها بعض الاصول
ولا فى نحو قوله تعالى **لم يكن الله ليغفر لهم** لاتصاله بالساكن وهو لام التعريف فالنون مكسورة
لاجله فهى متعاصية لقوتها بالحركة وخالف يونس فى هذا فاجاز الحذف تمسكا بقوله اذا لم تك الحاجات
من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد التمائم وقوله فان لم تك المرآة ابدت وسامة فقد ابدت المرآة
جبهة ضيغم ووافقه ابن مالك وحمله الجماعة على الضرورة كقوله فلست بآتيه ولا استطيعه ولاك اسقنى
ان كان ماؤك ذا فضل **تنبيهان الاول** زاد ابن هشام فى الجامع الصغير والقطر اشتراط كون المضارع
المذكور مستعملا فى الوصل دون الوقف وقال فى شرح القطر نص عليه ابن خروف وهو حسن لان الفعل
الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقى على حرف واحد او حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه
ولم يعه فلم يك بمنزلة لم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذى كان فيه اولى من اجتلاب حرف لم يكن ولا يقال
يلزم مثله فى لم يع لان اعادة الياء تودى الى الغاء الجازم بخلاف لم يك فان الجازم انما اقتضى حذف
الضمة لا حذف النون كما بينا انتهى وكان المصنف رحمه الله لم يذكر هذا الشرط لعدم اعتباره عنده قال الدمامينى
فى الاصح قال ابن مالك تحتم هاء السكت فى الفعل اذا بقى على حرفين احدهما زائد نحو لم يعه وهذا مردود
باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم اك ومن تق بترك الهاء انتهى وقد رايت موافقته لابن مالك
فى شرح القطر فهو مشترك الالزام **الثانى** لا يختص هذا الحكم بمضارع كان الناقصة بل يكون فى مضارع
التامة ايضا كقوله تعالى وان تك حسنة يضاعفها بالرفع لكنه قليل **فى المسئلة الثانية لك فى كل**
موضع ذكر بعد ان الشرطية وكان المحذوف فرا اسم معرفة يذكر بعده فا الجزاء متلوه باسم مفرد مع صحة تقديره
خبرا او معه ونحوها مما يصلح خبرا قبل فاء الجزاء **نحو** قولهم وفى بعض الكتب مرفوع الى النبى صلى الله عليه واله
وسلم **الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر** وقولهم المرء مقتول
بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر **اربعة اوجه** من الاعراب احدها **نصب الاول**
على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها **ورفع الثانى** على الخبرية لمبتدا محذوف بعد فاء الجزاء اى ان كان

علیهم خیرا فجزا وهم خیر کما قال الخلق مجزیون باعمالهم ان خیرا فخیر وان شرا فشر ولن کان ما قتل به سیفا فما یقتل به سیف وان کان ما
قتل به خنجرا فما یقتل به خنجر الثانی **رفعهما** معا فالاول علی انه اسم لکان المحذوفة والثانی علی تقدیر مبتدأ
محذوف ای ان کان فی عملهم خیر فجزاؤهم خیر وان کان معه سیف او فی یده او عنده سیف فما یقتل به سیف الثالث
نصبهما معا الاول علی الخبریة لکان المحذوفة مع اسمها والثانی بفعل محذوف او علی الخبریة لکان محذ
وفة ایضا ای ان کان عملهم خیرا فیجزون خیرا او فیکون جزاؤهم خیرا وان کان ما قتل به سیفا فیکون ما یقتل به سیفا
الرابع **عکس الوجه الاول** ای رفع الاول علی انه اسم لکان محذوفة مع خبرها ونصب الثانی بفعل لا
یق تقدیره فیجزون او جزاء لکان محذوفة ای ان کان فی عملهم خیر فیجزون خیرا او فیکون الجزاء او جزاؤهم خیرا
وان کان معه سیف فیکون ما یقتل به سیفا والوجه **الاول اقوی** الوجوه الاربعة لان فیه اضمار کان
واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وکلاهما کثیر مطرد والوجه **الاخیر اضعف** الوجوه
لان فیه حذف کان وخبرها بعد ان وحذف الناصب او کان مع اسمها بعد الفاء وکله قلیل غیر مطرد ولذلک
لم یذکره سیبویه وذکر الثلاثة والوجهان **المتوسطان** بین الاقوی والاضعف اعنی الاول وا
لاخیر **متوسطان** بین القوة والضعف لاشتمال کل منهما علی احد الکثیرین واحد القلیلین
وظاهر کلامه ان هذین الوجهین متکافئان وهو کذلک عند الشلوبین وقال ابن عصفور رفعهما

تنبیهات

اولی **الاول** الاول تعبیره باقوی واضعف یقتضی قوة الثلاثة وضعفها لاقتضاء افعل التفضیل
المشارکة والزیادة فیلزم الناقص وهو کثیر فی عباراتهم فینبغی تنزیل افعل فی ذلک بما لا مشارکة فیه فیکون
الاقوی والاضعف بمعنی القوی والضعیف کما قیل فی قوله تعالی وهو اهون علیه ونحوه وقال بعضهم ان
افعل قد یقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغیر فی الفعل لا بمعنی تفضیله بعد المشارکة فی اصل الفعل
فیفید عدم وجود اصل الفعل فی الغیر فیحصل کمال التفضیل وهو المعنی الاوضح فی افعل فی صفاته تعالی و
بهذا المعنی ورد قوله تعالی حکایة عن یوسف الصدیق رب السجن احب الی وقول علی عم لان اصوم یوما
من شعبان احب الی من ان افطر من رمضان انتهی **الثانی** اذا لم یصح تقدیر فیه او معه ونحوهما فی ا
لمسئلة تعین نصب الاول خبرا لکان نحو اسیر کما تسیر ان راکبا فراکب وان راجلا فراجل ای ان کنت راکبا
فانا راکب وان کنت راجلا فانا راجل وربما جر مقرونا بالا وبان وحدها ان عاد اسم کان الی مصدر
متعدٍ بحرف نحو المقتول بما قتل به ان سیف فسیف ان کان قتله بسیف فقتله ایضا بسیف وحکی
عن یونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح ای ان لا یکون المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح
ان زید وان عمرو وذلک لقوة الدلالة علی الجار بتقدم ذکره **الثالث** علم من ذلک ان کان یجوز
حذفها مع اسمها بعد ان الشرطیة بکثرة ویجوز ایضا بعد لو الشرطیة وذلک فیها بکثرة ایضا کقوله تعالی

التمس

التمس ولو خاتما من حدید ای التمس شیئا ولو کان ما تلتمسه خاتما من حدید وقول الشاعر: لا یا من الدهر ذو بغی ولو ملکا
جنوده ضاق عنها السهل والجبل ای ولو کان الباغی ملکا وقد تحذف مع اسمها بعد غیرهما ایضا کقوله
من لد شولا فالی اتلائها ای من لدن کانت شولا **تکمیل** والتزم حذف کان معوضا عنها ما بعد ان کثیرا
کقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومی لم تاکلهم الضبع ای لان کنت ذا نفر فخرت ثم حذف متعلق الجار
لدلالة ما بعده علیه ثم حذف الجار وکان للاختصار فانفصل الضمیر فصار ان انت ثم زیدت ما عوضا عن
کان المحذوفة فصار ان ما انت ثم ادغمت النون فی المیم لما بینهما من التقارب فی المخرج فصار اما انت ذا
نفر وقد تحذف مع معمولیها بعد ان الشرطیة کقولهم افعل هذا اما لا ای ان کنت لا تفعل غیره وما عوض من کان
واسمها وادغمت نون ان فیها للتقارب فی مخرجهما ولا نافیة للخبر المحذوف وهی عوض منه وقد تزاد بلفظ الماضی
متوسطة بین شیئین متلازمین لیسا جارا او مجرورا والمرهبین ما وفعل التعجب نحو ما کان احسن زیدا
وشذ قولها انت تکون سید نبیل اذا تهب شمال بلیل وقوله سراة بنی ابی بکر تسامی
علی کان المسومة العراب **النوع الثامن** من انواع النواسخ **الاحرف المشبهة بالفعل** ووجه
شبهها به اما لفظا فمن حیث کونها علی ثلاثة احرف فصاعدا ولیست علی حرفین کهل وبل ولا حرف واحد
کالواو والی هذا اشار ابن الخشاب بقوله لیست مهلهلة النسج ولا سخیفة التالیف ولبنائها
علی الفتح مثله واما معنی فلان معانیها معانی الافعال مثل اکدت وشبهت واستدرکت
وتمنیت وترجیت وتسمی ایضا بالنواسخ اطلاقا للاسم الاعم علی الاخص **وهی** ستة وعدها سیبویه
خمسة باسقاط ان المفتوحة لانها فرع المکسورة وتبعه ابن مالک فی التسهیل واورد ان قضیة هذا ان
لا تعد کان فان اصل کان زیدا الاسد ان زیدا کالاسد فقدمت الکاف فصار کان واجاب بان
اصل کان منسوخ لاستغناء الکاف عن متعلق **ان** بکسر الهمزة وفتح النون مشددة **وان**
بفتح الهمزة والنون مشددة وبنو تمیم یقولون عن وتسمی عنعنة تمیم وهما لتاکید الحکم ونفی الشک عنه
عنه والانکار له وجزم لا یؤتی بهما الا لتردد السامع فی الحکم وانکاره لا اذا کان خالی الذهن عن الحکم
والتردد فیه ویفترقان من حیث ان ان المکسورة لا تغیر مدخولها اذ کان جملة وان المفتوحة تصیرها
فی تاویل المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها فی موضع الفاعل والمفعول والمجرور فتاول بمفرد **ولکن**
بتشدید النون وهی بسیط خلافا للکوفیین ومعناها الاستدراک وفسر بان تنسب لما بعدها
حکما مخالفا لحکم ما قبلها ولذلک لا بد ان یتقدمها کلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساکنا
لکنه متحرک او ضد نحو ما هذا ابیض لکنه اسود او خلاف له علی الاصح نحو ما زید قائما لکنه شارب و
یمتنع ان یکون موافقا له باتفاق قاله ابو حیان فی النکت الحسان وقیل تکون للتوکید تارة وللا

سلندلك بنزع قال الصابوني العلم وجها عثرة وفسرة الاسند بالتعريف ما توهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق
تقول زيد شجاع فيتوهم اثبات الشجاعة له اثبات الكرم له لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان
فاذا اردت رفع هذا التوهم اتيت بلكن فتقول لكنه بخيل وقس على ذلك النفي والتوكيد نحو
لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ اكدت ما افادته لو من الامتناع وقيل هي للتوكيد دائما وقد يعطي مع ذلك معنى
الاستدراك **وكأنّ** بتشديد النون وهي حرف مركب عند اكثرهم حتى ادعى ابن هشام الخضراوي
وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك بل ذهب بعضهم الى انها بسيطة وادعى صاحب رصف المباني انه
قول اكثرهم واطلق الجمهور انها للتشبيه وهو معناها المتفق عليه وزعم جماعة منهم ابن السيد انها
لا تكون لذلك الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا اسد بخلاف كأن زيد قائم او في الدار او عندك
او يقوم فانها في ذلك كله للظن لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه قال الرضي والاولى ان يقال
هي في ذلك للتشبيه ايضا والمعنى كأن زيدا شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه لكنه
لما اقام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم
لا الى الموصوف المقدر فلذلك تقول كأني امشي وكأنك تمشي والاصل كأني رجل امشي وكأنك رجل
تمشي انتهى ثم القائل بانها مركبة يقول انها للتشبيه المؤكد لتركيبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المف
لمفيده للتاكيد فكأن زيدا اسد اصله ان زيدا كاسد قدمت الكاف على ان ليعدل اول الكلام على التشبيه
من اول وهلة وفتحت همزة ان للجار فصار احرفا واحدا ملوّلا بها على التشبيه والتاكيد والقائل بانها
بسيطة يلزمه ان تكون لمطلق التشبيه لانها موضوعة له كالكاف **فان قلت** على القول بتركيبها
بم يتعلق الجار **قلت** قال ابن جني هو حرف لا يتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه
بالاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه قال ابن هشام
وليس قوله بابعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا تتعلق دائما ولما رأى الزجاج ان الجار غير الزائد لابد له
من التعلق قدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلزمه ان يقدر له موضعا فقدره مبتدأ فاضطر الى ان
قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى كأن زيدا اخوك مثل اخوة زيد اباك كائن و
قال الاكثر لا موضع لان وما بعدها لان الكاف وان صار بالتركيب كلمة واحدة قال ابن هشام وفيه نظر لان
ذلك في التركيب الطارئ انتهى ورده الدماميني بان هذا تركيب وضعي لان واضع اللغة في معتقد هؤلاء
هو الذي وضعه لذلك وليس من الامور التي طرأت في الاستعمال من غير ان يكون للوضع فيها مدخل ثم
انتهى ولا تجيء للتحقيق خلافا للكوفيين والزجاج لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كأن الارض ليس
بها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو مدفون فيها او للتقريب

نحو كان

نحو كأنك بالشتاء مقبل وبالآخرة لم تزل قاله الانباري وفي الحسبانية للاستفهام والنفي نحو كأنك شمل عليها
اي انت دال عليها خلافا للفارسي **وليت** وقد يقال لت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء ولوليته
وهي للتمني وهو طلب حصول شيء مستحيل او ممكن غير متوقع على سبيل المحبة كذا قيل والاولى ان يقال انه
محبة شيء مستحيل من حيث انه مستحيل او ممكن غير متوقع لان التمني ليس بطلب لا سيما مع العلم باستحالته
لكنه تعلقه بالاول كثير كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب وما الطف قول
الدماميني مضمنا البعض صدر هذا البيت مع التورية المرشحة رماني زماني بما ساءني فجاءت
نحوس وغابت سعود واصبحت بين الورى بالمشيب عليلا فليت الشباب يعود وبالثاني
قليل نحو ليت زيدا يجيء الي من احسانه اليه ولكن يجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا كهذا ان لا يكون لك
توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا ولا يكون في الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء **فائدة** قال ابن
جني في الخاطريات لا نظير لليت حقرا اي انتقصه الا بعد ان يكون من قولهم ليت كذا وذلك ان التمني
للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته اليه فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف قيل وما في ذلك من الا
نكار قد قالوا انعم له بكذا اي قال له نعم وسوفت الرجل اذا قلت له سوف افعل وسألتك حاجة فلو
ليت لي اي قلت لي لولا ولاليت لي اي قلت لي لا لا وان قيل فكان يجب على هذا ان يكون في قولهم
لاته ليته معنى التمني كما ان في نعمت معنى الاجابة وفي لوليت معنى التعذر وفي لاليت معنى الرد
قيل قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه كما سموا الحرم النائل وذلك انه لا ينال من حله
فهذه فعلة من نال وهو نقيض لا ينال وجاز الاشتقاق من الحروف لانها ضارعت اصول كلام الاول اذا كانت
جامدة غير مشتقة كما ان الاوائل كذلك انتهى ملخصا **ولعل** وليس اصلها عل واللام لام الابتداء خلافا
للمبرد كما حكاه عنه صاحب المفتاح بل عل لغة فيها كما سيأتي وهي للتوقع ترجيا لمحبوب نحو لعل الحبيب
واصل ولعل الرقيب حاصل قال ابن هشام وغيره ويختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا انتهى قال جماعة منهم الاخفش والكسائي وتكون للتعليل كا
للام وحملوا عليه قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اذهبا
على رجائكما وحكى الاخفش افرغ عملك لعلنا نتغدى اي لنتغدى قالوا وهذا جرت بها عقيل
كقوله رواه السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم
يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك
قريب وقال الكوفيون وتكون للاستفهام وتبعهم ابن مالك وجعل منه قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى
وقوله عليه السلام لبعض الانصار وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك والامر عند غيرهم محمول

على الترجي والحدث على الاشفاق **تنبيهات الاول** اضطربت اقوالهم في لعل الواقعة في كلام من
نعم لا يستعمل الترقب عند الوثوق بحصوله عليه فقال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير
لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في لعل الساعة قريب اذ لا معنى للتعليل هنا وقيل هي
لتحقيق الجملة التي بعدها ولا يطرد في لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر والخشية
واما قوله امنت بالذي امنت به بنو اسرائيل الاية فتوبة يائس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لكان
لقبل منه والحق ما قاله سيبويه ان الرجاء والاشفاق متعلقان بالمخاطبين والاصل في الكلمة ان لا
تخرج عن معناها بالكلية فلعله هنا نعم حال المخاطبين على ان يرجوا او يشفقوا كان [illegible] او
كذلك لا يجب ان يكون الرجاء والاشفاق من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من المخاطب وقد
يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال **الثاني** مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل
لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله في البيت قريب
فهو خبر ذلك المبتدأ ومثله لولاي لكان كذا على قول سيبويه ان لولا جارة وقولك رب رجل يقول
الثالث في لعل ست عشرة لغة ذكرها في الهمع وهي فتح اللام الثانية وكسرها وعل بالوجهين
ولعن بابدال اللام نونا وعن بحذف اللام من هذه ولأن بابدال العين همزة واللام نونا وان بحذف
اللام من هذه ورعن بابدال اللام راء ورغن ولغن بالغين المعجمة فيهما ورعل بالمهملة ورغل
بالمعجمة ولعا ولون ولعلت انتهى **وعملها** اي عمل الاحرف المذكورة **عكس عمل
كان** وهو نصب المبتدأ ورفع الخبر نحو ان الساعة اتية ويشترط في اسمين ما تقدم في اسم كان
ومعمولها ونسبة العمل في الخبر الى هذه الاحرف كعكسها هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون
والتسهيل الى انه باق على رفعه الاصلي وعملها في الرفع هو المشهور واجاز جماعة نصبه على انه لغة
لمن قال بذلك ابن سلام وابن الطراوة وابن السيد البطليوسي ونحوه المصنف في حديقة المعرب
كالحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وقوله اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا
ان حراسنا اسدا وقوله كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وقوله يا ليت ايام الصبى
رواجعا وحكى يونس لعل اباك منطلقا ولا يرد ذلك على قضية كلام المص لانه قليل والجمهور على
انكار ذلك وتاويل الشواهد فالقعر في الحديث مصدر قعرت الشيء اذا بلغت قعره وسبعين ظرف
اي ان مدى بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما وباقي المنصوبات حال ومفعول اي تلقاهم اسدا او
يحكيان قادمة واقبلن رواجعا او يوجد منطلقا قال ابن هشام ولا يتقدم في هذين تكون ويكون
كما ذهب اليه الكسائي لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين وفيه نظر **تنبيه** عد بعضهم من اخوات

ان عسى

ان عسى لعلها عمل ان في لغة فهي بمعنى لعل وشرط استعمالها ان يكون اسمها ضميرا كقوله فقلت عساها
نار كاس وعلها تشكى فاتي نحوها فاعودها وهي حينئذ حرف وفاقا للسيرافي ونقله عن
سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليتها ولابن السراج في اطلاق القول بحرفيتها فالراجح
ولا يرد ذلك على قضية كلام المص لشذوذه او لذهاب المبرد والفارسي من انها باقية على اعمالها عمل
كان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس **فان قلت** قد قولهما ما استلزم في قوله
يا ابتا علك او عساكا الاقتصار على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك **قلت** قال ابن
هشام لهما ان يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدعاهما ان الاعراب قلب والمعنى بحاله
انتهى **ولا يتقدم احد معموليها** من الاسم والخبر **عليها مطلقا** اي ظرفا او
جارا ومجرورا كان الخبر او غيره فلا يقال زيدا ان قايم ولا قايم ان زيدا ولا عندك ان زيدا وذلك
لان لها صدر الكلام فلو تقدم الا المصدرية واما ان المفتوحة وان لم يكن لها صدر الكلام لكنها كا
الموصول اذ هي مع معموليها في تاويل المفرد فلا يتقدم عليها شيء منهما قال الرضي كل ما يغير معنى الكلام
ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض
والعرض وغيرها ليبنى السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم وكل واحد من هذه الحروف
يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها لا تدل على قسم من اقسامه بل هي لتوكيد
معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك وقعت موقع حرف ابتداء
كاللام فوجب تصديرها واما المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تاويل المفرد وجب وقوعها
مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف اليه فلا تتصدر وان كانت في مقام المبتدأ
الذي حقه صدره انتهى **ولا يتقدم خبرها على اسمها** لضعفها في العمل لانها
انما عملت بالحمل على الفعل لتشابههما لفظا ومعنى **الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا
ومجرورا** فانه يجوز تقدمه على اسمها حينئذ من الجواز بمعنى مقابل الامتناع فيشمل
ما تقدمه واجب وجائز نحو قوله تعالى **ان في ذلك لعبرة** ان لدينا انكالا فتقدم
الخبر على الاسم في الاية الاولى واجب لانه لو اخر لزم ايلاء لام الابتداء ان وهو ممتنع وفي الثانية
جائز على ما نص عليه الجرجاني واعتمد غيره من جواز كون اسم ان نكرة محضة واغتفار
ذلك مع الظرف والمجرور لانهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما وما الطف قول
ابن عيينة فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله
ان عيني بشكو اخي كان في من اصابك ولم يجز لاحد في الجواز بتقدم ما
عسى من رحم ربك يجري اليك فاضحى في ذاك مقتنا **فائدة** انما جرت عادتهم بالتو

انظر ما مرتبته الصدر من الحروف

في الظرف والمجرور لان كل شيء من الحوادث لا بد ان يكون في زمان او مكان الا انه اذا اتصفا مع كل شيء
كغريب ولم يكن اجنبيا منه فلذلك حيث لا يدخل غيره كالمحارم تدخل حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مع المجرور
مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه
بمعنى في قاله الرضي وغيره **تنبيهات الاول** ظاهر كلامه ان الخبر هو الظرف والمجرور نفسهما
وفي ذلك اقوال احدها وهو قول ابن كيسان ان الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وان تسمية الظرف والمجرور
خبرا مجاز وعليه جمع من المحققين منهم ابن مالك وابن هشام الثاني وهو قول ابي علي وتلميذه ابي الفتح
انه الظرف والمجرور نفسهما لان العامل صار نسيا منسيا الثالث وهو مرتضى الرضي والسيد عبد الله انه هما
ومتعلقهما والاول هو التحقيق **الثاني** استثنى ابن هشام في الاوضح عسى بمعنى لعل فلا يجوز تقديم
خبرها على اسمها مطلقا سواء كان ظرفا او غيره **الثالث** لا يجوز تقديم معمول خبر هذه الاحرف عليهن
مطلقا ولا على اسمهن الا اذا كان ظرفا او مجرورا واطلق المنع بعضهم ويجوز توسطه بين الاسم والخبر
مطلقا نحو ان زيدا طعامك اكل **تكميل** قد يحذف كل من اسمهن وخبرهن فيحذف الاسم عند الجمهور
في فصيح الكلام ويكثر اذا كان ضمير شان كقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب
وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وخرج عليه قوله ع ان من اشد الناس
عذابا يوم القيمة المصورون اي انه الشان وانما يجعل من في البيتين اسما لانها شرطية بدليل جزمها
الفعلين فيهما والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله ومن ضله حذفه غير شان ما حكاه الاخفش ان بك
ملخوذ اخواك اي انك وقوله فليت دفعت الهم عني ساعة وقوله فلو كنت ضبيا عرفت مقالتي ولكن
زنجي عظيم المشافر ويروى زنجيا وقيل لا يجوز حذفه في الكلام الا اذا كان ضمير شان فلا يحسن حذفه
الا في الضرورة وقيل هو خاص بالشعر مطلقا وصحح ابن عصفور والسخاوي في شرح المفصل ويحذف
الخبر اذا علم مطلقا خلافا لمن اشترط تنكير الاسم فمن حذفه والاسم معرفة قوله تع ان الذين كفروا
ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام وقوله تع ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وقوله خلا
سوى ان حيا من قريش تفضلوا على الناس وان الاكارم نهشلا اي تفضلوا ومن حذفه والاسم
نكرة قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا وقولهم ان مالا وان ولدا اي ان
لنا وقد عقد سيبويه لهذا بابا فقال باب ان مالا وان ولدا والتزم الحذف في ليت شعري مردفا با
ستفهام كقوله الا ليت شعري هل ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر وجليل قيل لان الاستفهام
في موضع نصب بشعري واستشكل الرضي القول بسد الاستفهام مسد الخبر بان محل الشعري الذي هو
مصدر بمعنى يتناوله من فاعله ومفعوله فحله بعد الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو

خبر

خبر وجب حذفه بلا اسناد مسد لكثرة الاستعمال انتهى والشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت
انصر قال سيبويه اصله لبت شعرة حذفوا الهاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها فلعله لم يثبت عنده
مصدر الا بالهاء كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة قاله الرضي
وتلحقها اي الحروف المذكورة **ما الزايدة فتكفها** عن العمل لزوال اختصاصها بالجمل
الاسمية الذي هو سبب عملها وصيرورتها حينئذ حروف ابتدا تدخل على الجملتين **نحو انما زيد
قائم** وقوله تع كانما يساقون الى الموت ولذلك سميت ما هذه كافة والى هذا المح بعضهم حيث
قال وتلطف عزلوك لما قلت ما اعطي ولوامن بذل او ما علمت بان ما حرف يكف عن
العمل واذا تلاها الفعل سميت مهيئة لانها هيئت هذه الحروف للدخول على الفعل بعد ان لم تكن
صالحة له وقد تعمل ليت مع لحوق ما قيل بل هو الارجح لعدم زوال اختصاصها بالاسماء فلا يقال
ليتما قام زيد خلافا لابن ابي الربيع وذهب الفراء الى وجوب الاعمال وروي قول النابغة قالت
الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد بالوجهين فالرفع على ان ما كافة وذا مبتدا
والحمام بيان ولنا الخبر والنصب على ان ما زايدة وذا اسم ليت والحمام بيان ولنا الخبر قال ابن هشام و
يحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لهو محذوفا اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا
فالكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتدا في صلة غير اي مع عدم طول الصلة قليل
انتهى وعدم طول الصلة في ذلك ممنوع بل هي طويلة بالصفة وقد صرح هو بمثل ذلك في المغني وذهب
ابن السراج والزجاج والزمخشري وتبعهم ابن مالك الى جواز اعمال الجميع قياسا على ليتما ومنعه سيبويه
وتبعهم ابن مالك الى جواز اعمال الجميع قياسا على ليتما ومنع سيبويه في غيرها للسماع المشهور جوازه
فيها دون ما عداها وخرج بقولنا الزايدة ما المصدرية والموصولة فلا يكفان عن العمل نحو اعجبني
ان ما قمت اي قيامك ونحو ايحسبون انما نمدهم به من مال وبنين واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله
خمسه اي ان الذي بدليل عود الضمير من به وخمسه اليها اذ لا يعود الضمير الا على الاسماء وكان
عليه التقييد بها كما فعلنا وكانه اعتمد على المثال فانه لا يصح ان يكون ما فيه الا زايدة فتدبر
تنبيه ههنا بحث لا باس بالتعرض له وهو ان جماعة من الاصوليين منهم الفخر الرازي في المحصول
ذكروا ان ما الكافة التي مع ان نافية وان ذلك سبب افادتها الحصر في نحو انما الله اله واحد قالوا
لان ان للاثبات وما للنفي فلا يجوز ان يتوجها معا الى شيء واحد لانه تناقض ولا ان يوجه
النفي للمذكور بعدها لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه لغير المذكور فجاء الحصر وقد اعترض
عليهم جماعة من اهل البيان كالسكاكي واتباعه ومن النحويين كابي حيان وابن هشام قال

في المغني ان ما ذكره مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين انليست ان للاثبات وانما
هي لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قايم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقايم ومنه ان الله
لا يظلم الناس شيئا وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في اخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكانما وبعضهم
ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا في غيرها
ولا قاله نحوي غيره وانما قال الفارسي في الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفي والا
في فصل الضمير كقوله وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي انتهى ويدفع هذا التهويل ما اجاب به
العلامة التفتازاني في شرح القتا عن الاصوليين فقال المراد ان كلمتي ان وما في الاصل كذلك
فناسب ان يعتبر فيهما هذا المعنى انتهى وتوضيحه ان الاصوليين لم يريدوا ان كل واحد من الحرفين بمعنى
ان وما باق حال التركيب على معناه الاصلي ليتجه عليهم ما ذكره بل هو بيان مناسبة لتضمن انما
معنى النفي والاثبات فان المفردين لما كان احدهما حال الانفراد بمعنى الاثبات والاخر بمعنى النفي
ناسب ذلك ان يضمن المركب منهما معنى النفي والاثبات معا قال المحقق الشريف وهذه المناسبة
اقوى من التي ذكرها علي بن عيسى الربعي وعول عليها السكاكي في توجيه افادتها الحصر والمصدر
ان حل محل ان ومعموليها بان وجب ذلك فتحت همزتها وجوبا للفرق بينهما
بينها وبين المكسورة وان لا يحل المصدر محل ان ومعموليها بان لا يجوز ذلك كسرت همزتها وجوبا
وان جاز الامران وهما الحلول وعدمه جاز الامران اي فتح الهمزة وكسرها
وسلم تعبيره بالمصدر عما ورد على سيبويه حيث عبر بالمفرد من انه منقوض بنحو ظننت زيدا انه قايم حيث
يجب فيه كسر ان مع جواز حلول المفرد محلها ومحل معموليها كذا ذكر ابن مالك اذا علمت ذلك فيجب
الفتح في ثمانية مواضع يجب فيها ان يحل المصدر محل ان ومعموليها احدها ان تقع فاعلا
نحو قوله تعالى او لم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا الثاني ان يقع نائبا عن الفاعل نحو قل اوحي
الي انه استمع نفر اي استماع نفر الثالث ان تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي
اشراككم الرابع ان تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعة اي رويتك الخا
مس ان تقع في موضع خبر اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي انه فاضل
اي فضله بخلاف قولي انه فاضل واعتقاد زيد انه حق السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك
بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة بالاضافة الى غير ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون اي مثل
نطقكم الثامن ان تقع معطوفة على شيء مما ذكر نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم
اي نعمتي وتفضيلي او مبدلة منه نحو واذ يعدكم الله احدى الطايفتين انها لكم اي كونها لكم

ويجب

ويجب الكسر في تسعة مواضع لا يجوز ان يحل المصدر فيها محل ان ومعموليها احدها ان تقع محكية
بالقول نحو قوله تعالى قال اني عبد الله الثاني ان تقع في ابتداء الكلام نحو انا انزلناه الا ان
اولياء الله الثالث ان تقع في اول الصلة نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الرابع في اول
الصفة كمررت برجل انه فاضل الخامس في اول الجملة الحالية نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان
فريقا من المؤمنين لكارهون السادس في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث
نحو جلست اذ او اذا او حيث ان زيدا جالس السابع ان يقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون الثامن ان تقع جوابا للقسم نحو حم والكتاب المبين
انا انزلناه التاسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل تنبيهان الاول
قال الدماميني في المنهل قد يجب الفتح مع الحكاية بالقول نحو قال زيد فاضل اكرمتك فقتحها
لانها في اول الكلام المحكي مفتوحة لوقوعها بعد لام التعليل المحذوفة اي لانك فاضل اكرمتك
فان قلت فالموجب اذا للفتح انما هو وقوعها بعد الجار لا كونها محكية بالقول قلت والموجب
للكسر في الواقعة بعد القول المقصود به الحكاية وقوعها في الابتداء نظرا الى الكلام المحكي وقد عدوا
هذه قسما براسه فلتعد تلك ايضا ولا فرق فتامله الثاني قال ابن هشام قد اولع الفقهاء
وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فانها لا تضاف الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولاها في
تاويل المفرد انتهى وقد اجيب بجماعة منهم الرضي وصاحب اللباب والسيد ركن الدين فجعلها نظرا
لاصالة الافراد في المضاف اليه واجاز بعضهم الفتح والكسر نظرا الى كلا الوجهين وفي شرح الت
تسهيل للدماميني الفتح صحيح لان حيث تضاف الى الجملة وتضاف الى المفرد كقوله ونطعنهم حيث
الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم بحلق فيجوز اذن في ان الواقعة بعدها الوجهان
فان قلت اضافة حيث الى المفرد نادر فلا يحمل عليه قلت يجوز الفتح وان قلنا انها مضافة الى الجملة
بناء على ان ان ومعموليها بتاويل مصدر وقع في موضع مبتدا محذوف الخبر على حد قولهم اما ترى
حيث سهيل طالعا برفع سهيل اي حيث سهيل موجود فحذف خبر المبتدا بعد حيث غير قليل انتهى
وفي هذا التوجيه بحث اذ يلزم عليه جواز الفتح في جميع صور وجوب الكسر فتامل ويجوز الفتح
والكسر في تسعة مواضع يجوز فيها حلول المصدر محل ان ومعموليها وعدمه احدها ان يقع ان خبرا
عن قول ومخبرا عنها بقول وفاعل القولين واحد نحو اول قولي اني احمد الله
فالفتح على ان القول حقيقة من المصدر به اي قولي حمد الله والكسر على انه بمعنى المقول اي مقولي اني
احمد الله فلو انتفى القول الاول وجب الفتح او الثاني واختلف القايل وجب الكسر الثاني ان يقع

بعد اذا الفجائية كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فالفتح على معنى فاذا العبودية اى حاصلة كما تقول خرجت فاذا الاسد والكسر على معنى فاذا هو عبد القفا الثالث ان تقع بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم فالفتح على معنى فالغفران والرحمة اى حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة والكسر على معنى فهو غفور رحيم الرابع ان تقع فى موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرا نافع والكسائى بالفتح على تقدير لام العلة اى لانه والباقون بالكسر على انه تعليل مستانف مثل وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ومثله لبيك ان الحمد والنعمة لك الخامس ان تقع بعد فعل قسم ولا لام كقوله او تحلفى بربك العلى انى ابو ذيالك الصبى فالفتح بتقدير على والكسر على الجواب والبصريون يوجبونه ولو اضمر الفعل او ذكرت اللام تعين الكسر اجماعا نحو والله ان زيدا لقايم وحلفت ان زيدا لقايم السادس ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظما فيها ولا تضحى قرا نافع وابو بكر بالكسر اما على الاستيناف او بالعطف على جملة ان الاولى والباقون بالفتح بالعطف على ان لا تجوع السابع ان تقع بعد حتى ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل والكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انه لا يرجونه الثامن ان تقع بعد اما نحو اما انك فاضل فالفتح على انها بمعنى احقا وهو قليل والكسر على انها حرف استفتاح بمنزلة الا الاستفهامية التاسع ان يقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض وان وصلتها فاعل اى وجب ان الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على ان لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناهما لا بد ومن بعدهما مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لاتينك ولا جرم انك ذاهب ولا جرم لقد احسنت **والاسم المعطوف على اسمها هنا اى فى ان منصوب** مطلقا اى قبل مضى الخبر او بعده كقوله الربيع الجود والخريفا يدا ابى العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مضى الخبر وهو يدا ابى العباس وعطف الصيوف جمع ضيف على الربيع بالنصب بعد مضى الخبر **ويختص ان** المكسورة **وان** المفتوحة لفظا المكسورة حكما **ولكن** دون الثلاث الاخير **برفعه** اى رفع المعطوف على اسمائهن وذلك لانهن لما لم يغيرن معنى الجملة كن كالعدم فيعطف على اسمائهن بالرفع حملا على محالها ويكون من عطف الجمل لا المفردات لان قايم مثلا فى ان زيدا قايم وعمرو لا يكون خبرا عن اسمين **فان قلت** دعوى ان المفتوحة لا تغير معنى الجملة ممنوعة بل هى خلاف الاجماع **قلت** قد اشرنا الى الجواب عن ذلك بتقييدها بالمكسورة حكما قال ابن الحاجب ان المفتوحة اذا كانت مكسورة حكما جاز معاملتها فى العطف معاملة ان المكسورة لفظا قال وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا يعطف على اسم ان المكسورة دون غيرها

انظر لا جرم

اوهموا

اوهموا انه لا يجوز العطف مع المفتوحة فتنقسم قسمين قسم يجوز فيه العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذى يجوز هو ان تكون فى حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قايم لانه موضع الجملة المستقلة فى المعنى لاشتمال المفعولين فى باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا دخلت اللام نحو علمت ان زيدا لقايم ولولا انها فى حكم الجملة المستقلة لم يجز كسرها الا ترى انك لا تقول اعجبنى ان زيدا لقايم بكسرها لانه لما لم يكن هنا فى معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم يجز كسرها فثبت ان المفعولين فى باب علمت فى معنى الجملة المستقلة وانما انتصبا بعدها توفيرا لما تقتضيه علمت من معنى المفعولية واذا كان المفعولان فى حكم الجملة المستقلة تكون هذه المفتوحة بعدها فى حكم المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها وان كانت مفتوحة لفظا لانها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل قولك اعجبنى ان زيدا قايم وعمرا فلا يجوز الا النصب ولا يستقيم الرفع بحال عطفا على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا فى حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه انتهى وعلى هذا التحقيق جرى ابن مالك وغيره قال فى شرح الكافية وتلحق ان بان اذا كان موضعها موضع جملة نحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو لكن قال الرضى وفيما قال ابن الحاجب مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة وما خبرها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير المفرد وهذا مع ان الحق ان ان وما فى حيزها ليست بتقدير اسمين بل هى من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعنى المصدر الذى ذانك الاسمان مؤولان به قال وانما دعاه الى هذا التكلف انه راى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية وكذا مستشهدا بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا فى شقاق والعطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب فى حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور ونحن نقول النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قالوا ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة فى جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع نحو بلغنى ان زيدا قايم وعمرو والسيرافى ومن تابعه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه فقالوا لا يجوز العطف على محل المفتوحة مطلقا انه لم يبق معها الابتداء بل هى مع ما فى حيزها فى تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة انتهى وليس رفع المعطوف على اسماء هذه الثلاثة الاحرف المذكورة مطلقا **بل بشرط مضى الخبر** كقوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله برىء من المشركين ورسوله وقول الشاعر فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب

وقول الاخر: فيما قد نزعت بي في الشيا بحيرة لمن ويكون على الطلب الاصلي والحال ان انما يرتفع قبل مضى
الخبر نحو ان زيدا وعمرو قايمان لئلا يتوارد عاملان مستقلان هما الابتداء وان على معمول واحد هو الخبر
فيعملان فيه رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي والاثر الواحد لا يقع
من مؤثرين مستقلين كما هو محقق عليه في محله خالف والكسائي والفرا فلم يشترطا هذا الشرط تمسكا
بنحو قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون وخرج على انه مبتدا حذف خبره والكلام على التقديم
والتاخير او على حذف خبر ان ولا يلزمهما حديث التوارد لان ان واخواتها لا تعمل في الخبر شيئا عند الكوفيين
كما مر لكن اشترط الفرا خفا الاعراب نحو انك او ان الفتى وزيد ذاهبان ولم يخصص ذلك بالثلاثة
بل عمم في الستة تمسكا بقوله يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس لها انيس وخرج على ان الاصل
وانت معي والجملة حالية **تنبيهات الاول** محل الخلاف في رفع الاسم قبل مضى الخبر انما هو
حيث يتعين كون الخبر للاسمين نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجايز باتفاق
نبه عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد قال وهذا موضع يكثر فيه الوهم **الثاني** جواز رفع تالي العاطف
فيما مر ونحوه متفق عليه والخلف في تخريجه فقيل هو معطوف على محل اسم ان كما ذكره المص وهو قول نقله
ابن هشام عن بعض البصريين وابو حيان في الارتشاف عن الكوفيين والجرمي والزجاج وجرى عليه
ابن الحاجب وابن مالك وشراح كلامهما وقيل هو مبتدا محذوف الخبر وقيل معطوف على ضمير الخبر وهذان
الوجهان لا خلاف في تخريجه عليهما واما الاول فابن مالك انه لا خلاف فيه ايضا ونوزع في ذلك قال ابو حيان
اتفقوا على جواز الرفع بعد مضى الخبر واختلفوا على ما ذا يرتفع فذهب سيبويه والجرمي وجماعة اصحابنا انه
على المبتدا والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه ويتعين ذلك فيه وذهب ابو الحسن والمبرد والفارسي
الى انه معطوف على الموضع فقيل موضع اسم ان وقيل موضعها مع اسمها ونقل النحاس عن الفرا والطوال
انه انما يرتفع بالعطف على الضمير المستتر في خبر الاول والمبني من هذه الاقوال لم يمنع القول بالابتدا قال فدعوى
ابن مالك الاجماع على جواز رفع المعطوف على اسم ان ولكن باطلة لما ذكر من مذهب سيبويه واصحابنا
انتهى والحق عليه المحققون المنع من رفع المعطوف على محل الاسم مطلقا سواء مضى الخبر ام لم يمض
خفي الاعراب ام لم يخف وذلك لان للعطف على المحل عندهم ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك
المحل في الفصيح ولذلك لما جاز في نحو ليس زيد بقائم وما جاءني من امراة ان تسقط الباء فتنصب ومن
فترفع جاز ان تعطف على الاول منصوبا وعلى الثاني مرفوعا بخلاف مررت بزيد وعمرو ولما لم يجز
مررت زيدا باسقاط الباء لم يجز ان ينصب عمرو بالعطف على محل زيد المجرور خلافا لابن جني وحاصله
في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم نصب المعطوف على المجرور لجواز مسحت الراس في الفصيح الثاني

ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله
لا اضافته لالتحاقه بالفعل خلافا للبغداديين الثالث وجود المحرز اي الطالب للمحل فلذلك لم يجز العطف
المرفوع على المحل في هذا الباب لان موضع الاسم بعد ان لا محرز له لان الطالب لرفعه هو الابتدا الذي
هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان فامتنع عليه بالرفع بعد مضى الخبر وقبله نحو ان زيدا قايم وعمرو وان
زيدا وعمرو قايمان قال ابن هشام واجاز بعض البصريين الاولى لانهم لم يشترطوا المحرز ومنعوا الثانية
لمانع اخر هو توارد العاملين واجازهما الكوفيون لانهم لم يشترطوا والمحرز وان لا تعمل في الخبر عندهم شيئا
الثالث حكم التوابع ما عدا البدل حكم النسق عند الجرمي والزجاج فيجوز الاتباع في مذهبهما
في الثلاثة بعد مضى الخبر لا قبله نحو ان زيدا قايم العاقل او بطلة او نفسه ومطلقا عند الكسائي
والفرا لكن بشرط خفا الاعراب عند الفرا وحكى سيبويه انهم اجمعون ذاهبون وحملوا عليه قوله تعالى
ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقال الزجاج علام الغيوب صفة لربي قال ابن عصفور والمحققون
من البصريين لا يجيزون في غير النسق من التوابع الا النصب فقط الا ان يسمع شيء فيحفظ ولا يقاس
عليه وقدر سيبويه علام الغيوب مبتدا او بدلا من فاعل يقذف وقال ابن مالك في شرح الكافية
ونسب سيبويه قائل انهم اجمعون ذاهبون الى الغلط مع انه من العرب الموثوق بعربيتهم وليس ذلك
من سيبويه بمرضي بل الاولى ان يخرج على ان قائل ذلك اراد انهم هم اجمعون ذاهبون على ان يكون هم
مبتدا موكدا باجمعون مخبرا عنه بذاهبون ثم حذف المبتدا وبقي توكيده كما يحذف الموصوف وتبقى
صفته انتهى **النوع الثالث** من انواع النواسخ **ما ولا** النافيتان **المشبهتان**
بليس في معنى النفي والجمود والدخول على الجملة الاسمية **ولذلك يعملان عملها** عند الحجا
زيين فيرفعان المبتدا وينصبان الخبر وعلى لغتهم جا التنزيل قال تعالى ما هذا بشرا وقال الشاعر
تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا **فائدة** وجدت بخط الصلاح الصفدي
ما صورته سال الشيخ اثير الدين ابا حيان ادام الله فوايده كم ورد في القران العظيم اعمال ما اعمال
ليس فقال ثلاثة مواطن احدها قالوا ما هذا بشرا والثاني ما هن امهاتهم والثالث فما منكم من
احد عنه حاجزين قال وزعم بعضهم ان حاجزين صفة لاحد وليس بشيء اذ الصفة مستغنى عنها
والخبر محط الفايدة انتهى وفيه نظر وبنو تميم يهملونها قال ابن الحاجب في شرح المفصل والنحويون يزعمون
ان لغة بني تميم في ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او بالفعل لم
يكن له عمل في احدهما وما يدخل على القسمين فالقياس ان لا يعمل في احدهما قلت لا خلاف في
في اعمال لا التي لنفي الجنس واذا صح اعمال لا باتفاق فلا بعد في اعمال ما فان زعم زاعم ان النا صب

غير ما المداخلة على الفعل قيل له لما نع ان يكون هنا ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل انتهى وفيه بحث لما
قال ابن هشام وقرئ على لغة بني تميم ما هذا بشرا وما هن امهاتهم بالرفع وقرئ ايضا ما هن بامهاتهم بالجر
بباء زائدة ويحتمل الحجازية والتميمية خلافا لابي علي والزمخشري زعما ان الباء تختص بلغة النصب انتهى **لطيفة**
ما يسأل الناس عنه اهل الادب قول الشاعر ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب
حرام فيقولون ما الذي اجاب به والجواب انه اشار الى انه تميمي لاهماله ما فاستغنى بوقوع الاسمين بعد ما
مرفوعين عن ان يصرح بنسبه ويقول انا تميمي **تنبيهان الاول** قال ابن هشام في شرح اللمحة رفع
المبتدأ ونصب الخبر بلا النافية لغة اهل الحجاز على ما نص عليه الزمخشري وابن الحاجب والمطرزي وغيرهم وكثير يظن
اتفاق العرب على اعمالها وتختص بالحذف عاو ليس كذلك واذا اختلفوا في القوي الشبه فكيف يجمعون على الا
ضعيفه وانما ضعف شبه لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا لنفي المستقبل وقد حقق هذا انهم لا يعملونها الا
في الشعر انتهى واما ليس فقد عرفت حالها تماما واما ما فقال في المغني انه ينفي المضارع يخلص عند الجمهور للحال
ورد عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه واما
لا فالمنقول عن سيبويه ان المضارع يتخلص بها للاستقبال ونقله في المغني عن الاكثرين قال الدماميني في شرح
التسهيل ولم يزل الفضلاء يستشكلون قول سيبويه هذا مع قوله ان المضارع المنفي بلا يقع حالا وقول غيره
ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال قال المرادي في الجنى ومذهب الاخفش والمبرد وابن مالك عدم
لزوم ذلك وانها قد تكون للحال انتهى **الثاني** قضية اطلاق المص ان لا تعمل في الشعر وغيره وعليه كثير
من النحويين وخصص بعضهم عملها بالشعر بل ظاهر عبارة الرضي انه رأي جميع النحاة وليس كذلك ولكون
عمل هذين الحرفين على خلاف الاصل فالجمهور لم يعملهما الحجازيون مطلقا بل **بشرط** اجتماع ثلاثة
امور فيهما معا سوى ما ينفرد به كل منهما كما سيأتي احدها **بقاء النفي** اي بقاء خبرهما لان عملهما
انما كان لاجل النفي الذي شابهت به ليس فكيف يعملان مع زوال المشابهة بانتقاض النفي ولذلك وجب الرفع
في نحو وما امرنا الا واحدة وما محمد الا رسول ولا رجل الا قاعد وما زيد الا يفعل واما قوله وما الدهر الا
منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب ما زيد الا سيرا والتقدير الا يدور دوران منجنون
ويعذب معذبا اي تعذيبا قال ابن مالك انه تكلف على ان سيبويه لا يرى ان صيغة المفعول تكون
بمعنى المصدر قال والاولى ان يجعل منجنونا ومعذبا خبرين منصوبين بما الحاقا لها بليس قال واقوى
من هذا قول الآخر وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليله الا نكالا ولاجل هذا الشرط وجب الرفع في
المعطوف ببل ولكن على الخبر نحو ما زيد قائما بل او ولكن قاعد على انه خبر مبتدأ محذوف ولم يجز نصبه بالعطف
لانه موجب **تنبيهات الاول** تعبيره ببقاء النفي وان كان اولى من تعبير بعضهم بعدم انتقاض النفي بالا

لشموله

ليسم

لشموله الانتقاض بما اذا استثني من الخبر ايضا كما ثابت الا انه يرد عليه انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر دون
نفس الخبر نحو ما زيد ضاربا الا في الدار فان النفي في ذلك يصدق عليه انه قد انتقض مع ان النصب واجب باجماع
فتدبره **الثاني** اذا انتقض النفي بكلمة غير نحو ما زيد غير قائم فالفراء يجيز النصب والبصريون يوجبون
الرفع **الثالث** ما ذكره من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز
النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع
جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بعض الكوفيين قاله في التصريح **والثاني تأخر الخبر**
عن اسمها فلو تقدم بطل العمل كقولهم ما مسيء من اعتب ولا فاعل رجل ويروى مسيئا على الاعمال
وهو شاذ واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر
ففي انتصابه اربعة اقوال قيل ان الفرزدق تميمي وسمع ان اهل الحجاز ينصبون الخبر ولم يعلم ان ذلك
يختص بالتأخير دون التقديم فغلط على لغة غيره لا على لغته فلذلك لم يسقط الاحتجاج بلغته
وقيل ان اعمال ما في الخبر لغة للعرب اذا تقدم وهذه دعوى وقيل ان مثلهم منتصب على الحال وان الخبر
العامل في الحال محذوف كانه قال واذ ما في الدنيا مماثلا لهم بشر وهذا ضعيف لان المعاني لا تعمل في
الاحوال وتحذف وقيل ان مثلهم منتصب على الظرف كما تقول ما احد مثل زيد وانت تريد ما احد فوقه
في المنزلة والمكان في الشرف قاله ابن بابشاذ في شرح الجمل وقيل مثلهم مبتدأ ولكن بني لابهامه
مع اضافته للمبني **الثالث** تأخر معمول الخبر عن الاسم فلو قدم بطل العمل كقوله وقالوا تعرفها
المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف فيمن نصب كلا لضعفها في العمل فلا يتصرف فيه
في خبرها ولا معموله الا اذا كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز التقديم ولا يبطل العمل نحو ما عندك زيد
مقيما وما بي انت مستغنيا لتوسعهم فيهما ما لا يتوسع في غيرهما كاه وقضية كلامه كغيره ان تقدم الخبر
يمنع العمل وان كان ظرفا او مجرورا وبه صرح ابن مالك وقيل لا يمنع حينئذ قال بعضهم وهو الحق
قياسا على معمول الخبر وعلى خبر ان واخواتها وقال غيره ما صححه ابن مالك من منع تقديم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل
فان تقديم المعمول فرع تقدم العامل بل لو عكس فصحح الجواز في الخبر والمنع في معموله لكان اشبه بالصواب
فان المعمول قد يمتنع تقدمه حيث يجوز تقدم العامل الا ترى ان معمول خبر كان لا يتقدم على اسمها مع جواز
تقدم الخبر **ويشترط في ما** خاصة **عدم زيادة ان** الزائدة **معها**
فلو زيدت بطل العمل كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف لعدم زيادتها
مع ليس المحمولة عليها فاذا زيدت مع ما تباينا في الاستعمال والقول بان ان هذه زائدة وانها تبطل
العمل هو قول البصريين وذهب الكوفيون الى جواز النصب معها وانها نافية مؤكدة وعليه خرج رواية

ابن السكيت في ليت ذهبا ومربقا بالنصب قال بعضهم وعندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا على هذا الخلاف قال الرضي ورد على الكوفيين بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقايم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق وفي الا انّ مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد يشوبها معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا انتهى ولما اختصت ما بهذا الشرط لانه لا يتاتى مع لا فلا تزاد معها قيل و في كتاب الازهية للهروي انها تزاد معها ايضا وانشد عليه يا طاير البين لا انزلت ذا رجل قال اراد لا زلت وهو غريب **ويشترط في لا خاصة تنكير معموليها** اي اسمها وخبرها فلا تعمل في معرفة فلا يقال لا زيد قايما قالوا وذلك مشابهتها الليس في خصوص النفي لان ليس لنفي الحال وهذه لمطلق النفي ومن ثم شذ عملها حتى ذهب الاخفش والمبرد الى منعه وخالف ابن جني وابن الشجري في هذا الشرط فاجازا اعمالها في المعارف وانشد النابغة الجعدي وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا وتاوله المانعون قال ابن مالك يمكن عندي ان يجعل انا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال تقديره لا ارى باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز ان يجعل انا مبتدا والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغنا بالمعمول عن العامل لدلالته عليه انتهى مع انه جار في شرح التسهيل بالمذهب فكلامه مختلف ومثله قول الاخر انكرتها بعد اعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا وعليه بنى ابو الطيب قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا وقيل هو لحن منه **تنبيه** يشترط في لا ايضا ان تكون لنفي الوحدة فقط نحو لا رجل في الدار قايما بل رجلان او رجال او لنفي الوحدة احتمالا مرجوحا ولنفي الجنس احتمالا ظاهرا نحو لا رجل قايما ويقال في توكيده على الاول كامر وعلى الثاني بل امراة قال ابن هشام وغلط كثير من النحويين فزعموا ان العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة ويرد عليه نحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا انتهى فان كانت لنفي الجنس نصا كان عملها عمل ان كما سياتي فربما ان شاء الله تعالى **فان لحقتها** اي لحقت **التاء** لتانيث الكلمة او للمبالغة في النفي كما في علامة او لهما معا فصارت لات وحركت لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور لانها اخف الحركات وبالكسر على اصل التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما لحقها من الوهن بحذف احد معموليها لزوما كما سياتي فلات كلمتان لا النافية وتاء التانيث هذا هو المشهور الذي عليه الجمهور وقال ابو عبيدة وابن الطراوة هي كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زايدة في اول الحين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم قال الرضي وهو ضعيف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا

فانهم

فانهم يقولون لات اوان ولات هنا في هذا البيت وانه وقد تنتقل الى الفعل كلمة واحدة وهي في صورة الماضي وعلى هذا فهل هو ماض من لات بمعنى نقص واستعملت للنفي او هي ليس بكسر الياء قلبت الياء الفا وابدلت السين تاء كما في ست قولان حكاهما في المغني ثم اختلف في عملها كما اختلف في حقيقتها فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان تلاها ان وليها مرفوع فمبتدا حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل اصلها الا انها اقوى منها ودون ما ايضا في استحقاق العمل لاختصاصها بالاسم واختلف في معموليها ايضا فذهب الفراء الى انها لا تعمل الا في الحين خاصة قيل وهو ظاهر قول سيبويه وعليه الجمهور وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وما رادفه كالساعة والاوان والوقت وهو مختار ابن مالك والمص كما اشعر به قوله **اختصت بالاحيان** قال تعالى ولات حين مناص بالفتح وقال الشاعر ندم البغاة ولات ساعة مندم وقال الاخر وذلك لات حين اوان حلم ولكن قبلها اجتنبوا اذاتي وخص بعضهم بما ورد به السماع لا غير وهو كالتوسط بين المذهبين وزعم جماعة منهم ابن عصفور انها عملت في هنا من قول الشاعر حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت فقالوا ان هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس ذلك الوقت وقت حنين قال ابن مالك وهو ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهو من الظروف التي لا تتصرف وفيه ايضا اعمال لات في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة انتهى والاصح انها لم تعمل شيئا بل هي مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانه اشارة الى مكان وحنت مع ان مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتدا والخبر هنا او التقدير حنت نوار ولات هنالك حنين قال الفارسي وشذ مجي غير الظرف بعدها مرفوعا كقوله لهفي عليك للهفة من خايف يبغي جوارك حين لات مجير وارتفاع مجير على الابتدا او على الفاعلية والتقدير حين لات له مجير او يحصل له مجير ولات مهملة وزعم الفراء ان لات تستعمل حرف جر لاسماء الزمان خاصة كما ان من ومنذ كذلك وانشد طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين واجيب بان الاصل ليس الاوان اوان صلح فحذف اسمها ومضاف اليه خبرها وقدم للثبوت فبني كما فعل بقبل وبعد الا ان الاوان شبه بنزال وزنا فبني على الكسر ونون اضطرارا و وجب حذف احد جزئيها من الاسم والخبر **وكثير حذف اسمها** وبقاء الخبر لكونه محط الفايدة **نحو** قوله تعالى **ولات حين مناص** في القراءة المشهورة بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف اي ليس الحين حين مناص وقرى في الشواذ برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حينا لهم قال بعضهم

وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول
على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في اصله **تتمة** لم يتعرض المصنف لذكر لا
النافية لان اعمالها نادر كما اليه ابن مالك بل ذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع واجازه الكسائي واكثر الكو
فيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح واختلف النقل عن سيبويه والمبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما
الاجازة واعمالها لغة اهل العالية وهي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة ويعتبر فيهما من الشروط
ما اعتبر في ما الا عدم زيادة ان فانها لا تزاد معها كذا نحو قول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان
ذلك نافعك ولا ضارك وانشد الكسائي ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين قال ابن جني
وغيره على ذلك قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف ان وكسرها لا
لتقاء الساكنين ونصب عبادا على الخبرية وامثالكم على انه نعت لعبادا والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون
من دون الله عبادا امثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا امثالكم فعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضا
لين فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والادراك **النوع الرابع** من انواع النوا
سخ **لا النافية للجنس** اي جنس اسمها ان مفردا او مثنى او جمعا فجمعا بمعنى نفي الجنس
في المثنى والجمع نفي كل مثنى وكل جمع وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل
شيئا وبقوله للجنس النافية للوحدة والمراد نصا بقرينة المقام وذلك بحيث لا يشذ عنه فرد من افراده
خرجت النافية له احتمالا فانها انما يعملان عمل ليس كما مر **تنبيه** قال صاحب الفوائد الضيائية وغيره هذه
العبارة محمولة على تقدير مضاف اي نافية لصفة الجنس انه لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا
لنفي الرجل نفسه وتعقبه عصام الدين في حاشيته فقال فيه ان لا رجل بتقديره موجود لنفي نفس الرجل
لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء ولا يقال نفي صفة
الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا كما تكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم
لا لنفي الجنس على نفي صفة الجنس لم تتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم تتم فيما
هو لنفي صفة الجنس فلا بد في التسمية من ملاحظة بعض الافراد ويصح حمل العبارة على ظاهرها فلا و
جه لحمل الصرف بها عنه انتهى وقال في شرح الكافية سميت بذلك لانها لنفي عن الجنس ما لا اضافة لا دني
ملابسة والنفي عن الجنس يعم نفي الوجود ونفي الصفة انتهى والاولى ما جرى عليه في شرح الفريد من حمل العبارة
على ظاهرها لا على تقدير المضاف ولا جعل الاضافة لادنى ملابسة موجها الترجيح اعتبارا قسم نفي الو
جود يكون كلمة الشهادة من افراده **فائدة** وتسمى هذه لا التبرئة لانها تنفي الجنس وكانها تدل
على البراءة منه قال الاندلسي وتفسير ذلك اطلاقها على النافية مطلقا لا شتمالها على التبرئ بل على

كل ادوات

كل ادوات النفي وفيه نظر لانه خصوصها بهذا الاسم فيها امكن من غيرها لما فيها من تاكيد النفي قال الدما
ميني وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما في زيد عدل وعليه فالتبرئة صفة للا بالتنا وبل المذكورة ولا
يقال انه على حذف مضاف اي ذات التبرئة لفوات المبالغة ويحتمل ان تكون مضافة للتبرئة على حد قوله
على زيدنا يوم النقا راس زيدكم انتهى وفيه نظر **وتعمل لا** المذكورة **عمل ان** فتنصب
الاسم وترفع الخبر لمناسبتها لها في افادة المبالغة فانها للمبالغة في النفي كما ان ان للمبالغة في الاثبات
فيكون من باب حمل النظير على النظير او النقيض على النقيض كذا قال غير واحد وانتقد بان اختصا
ان بالاثبات غير صحيح لصحة مثل قولنا ان زيدا ليس بقائم قطعا انتهى وفيه بحث لان ان لتوكيد
النسبة بين اسمها وخبرها وهي لا تكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا **بشرط عدم**
دخول جار عليها فان دخل عليها كان العامل ووجب الجر لقوة الجار وكان لا لا
تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء قال ابن هشام وعن الكوفيين ان لا
هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان بعدها خفض بالاضافة وغيرهم
يراها حرفا ويسميها زائدة كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة
لمعنى وهو المضي والانقطاع فعلم انهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين
وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة غضبت من لا شيء وكذا اذا كانت يفوت باسقاطه معنى
كما في مسئلة كان انتهى وشذ جئت بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل
بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بلا وما ركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى
الاسم الواحد قاله في الخاطريات ان لا نصبت شيء ولا جر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي
وافره **فان كان اسمها** اي اسم لا **مضافا** الى نكرة **او شبيها به** اي بالمضاف
وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا نحو لا حسنا فعله مذموم او منصوبا
نحو لا طالعا جبلا حاضر او مجرورا نحو لا خيرا من زيد موجود ويسمى شبيها به لعمله فيما بعده كالمضاف
ويسمى المطول والممطول من مطلت الحديد اذا مددتها **نصب** اي ظهر نصبه وكان معربا با
تفاق كالمضاف **وان لا يكن مضافا او شبيها به** بان كان مفردا او مثنى او مجموعا **بني** واختلف
في علة بنائه فقيل لتضمنه معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله الا لا من سبيل الى هند قال
الرضي وهو الحق لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف في الدار بالرفع
كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في
الدار بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولا ما جاءني من رجل بل رجلان فلما

ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا اسم النكرة معنى من فبنوها انتهى وفيه بحث ورده ابن الضائع
بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم النكرة بعدها وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر وهو
راى سيبويه والجمهور ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امراة وقد جا تركيب الحرف
لوحظ كقوله اثورا اصيدكم ام ثورين وعليل التركيب والبنا ثورين وهو مفعول مقدم لاصيد واما
كم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين قاله في التصريح قيل وفي الدليل بحث لجواز
ان يكون مما حذف فيه التنوين للضرورة فتامل وبناؤه **على ما كان ينصب به** لو كان معربا
فان كان ينصب بالفتحة بنى عليها وذلك اذا كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر
او مؤنث **نحو لا رجل** ولا قوم ولا رجال ولا هنود **في الدار** ومنه لا مانع لما اعطيت
ولا معطي لما منعت وان كان ينصب بالياء بنى عليها وذلك اذا كان مثنى او مجموعا على حده نحو
لا رجلين في الدار ولا مسلمين قائمون عندك وعن المبرد ان هذا معرب لبعده
بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح للزمه ذلك في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا قايل به وان كان
ينصب بالكسرة بنى عليها من غير تنوين وذلك اذا كان مما جمع بالف وتاء نحو لا مسلمات هذا فقيهة كذا
وهو قول الاكثرين وفيه ثلاثة اقوال اخر احدها انه لا ينون لان تنوينه للمقابلة لا للتمكن فلا
ينافي البنا وجزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف
الثاني انه يفتح لان الحركة ليست له بل للمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن
في القياس ورجحه الرضي وابن هشام الثالث انه يجوز الفتح والكسر وهو الحق لثبوته عن العرب
وقد يروى بهما قوله ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب فلا وجه بعد
هذا للاختلاف ولذلك قيل لو وافقوا على السماع لما اختلفوا قال الرضي وانما بنى هذا النوع على
ما ينصب به ليكون البنا على الحركة التي استحقتها النكرة في الاصل قبل البنا ولم يبن المضاف ولا شبهه
لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف
مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك **تنبيه** لو حكى ولا تران في لغة قبل الالف فيه نايبة عن الفتحة على
لغة بلحارث فيبنى على الالف قال بعض المحققين وفيه نظر لان المنقول ان المثنى في هذه اللغة
معرب بحركات مقدرة على الالف فمقتضيه ذلك ان يكون بناؤه فيها على الفتح تقديرا لا على
الالف **ويشترط** لعمل لا **تنكيره** اي تنكير اسمها ليدل بوقوعه في سياق النفي على ا
لعموم وكذا خبرها اذ لا يخبر بمعرفة عن نكرة فلا تعمل في معرفة الا بتاويلها بالنكرة كقوله ع اذا هلك كسرى
فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقول عمر قضية ولا ابا حسن وقوله لا هيثم الليلة

للمطي

للمطي قيل التقدير لا مثل كسرى وكذا البواقي واليه جنح ابن الحاجب وقيل ولا مسمى بهذا الاسم
او ولا واحد من مسميات هذا الاسم قال ابن مالك لا يؤول بتاويل واحد بل يؤول كل بما يليق
وحكى الرضي عن الفراء انه اجاز اجراء المعرفة مجرى النكرة بلا تاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه
ههنا ولا هذا قال وهو بعيد غير مسموع **ويشترط** ايضا **مباشرته** اي مباشرة اسمها **لها**
بان لا يفصل بينها وبينه فاصل لضعفها في العمل فلو فصل بينهما وبينه بعد عملها فلا تقدر على العمل
فيه لانها عامل ضعيف اذ هي فرع ان وان فرع الفعل فهي فرع الفرع فتلخص مما هنا ان شروط
لا في العمل اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص الثاني ان لا يدخل عليها
جار الثالث ان يكون اسمها وخبرها نكرتين الرابع ان لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل فاذا
توفرت هذه الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا ان كررت واختلف في عملها في الخبر مع
التركيب فذهب قوم الى انه لا عمل لها فيه مع لضعفها به عن العمل فيما تباعد عنها بل النكرة مع
لا في موضع رفع بالابتدا والخبر خبر المبتدا فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها بدليل حمل
جميع توابعها على الموضع قبل الخبر ولولا انها في موضع رفع بالابتدا لم يجز ذلك وقيل بل هي
عاملة في الاسم والخبر معا وهو مذهب الجمهور وصححه ابن مالك قال لان كل ما استحقت به العمل
من المناسبات باق فليبق ما ثبت بسببه ولا نظر للتركيب كما لم ينظر ان صيرورتها بفتح الهمزة مع
معموليها كشيء واحد ولو كان جعل لا مع اسمها كشيء واحد مانعا من العمل في الخبر لمنعها
من العمل في الاسم فلا يمنع عملها في الخبر وايضا ان عمل لا في الخبر عملها في الاسم لان تاثيرها
في معناه اشد من تاثيرها في معنى الاسم انتهى ونسب الى ظاهر مذهب سيبويه وصرح ابن هشام
في حواشيه على التسهيل ان سيبويه يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر لانها
صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب في لا رجل ظريفا كالرفع في يا زيد الفاضل لا على محل
الاسم بعد لا وبه صرح في المغني ايضا فتلخص في المسئلة ثلاثة اقوال احدها عملها في الاسم
دون الخبر الثاني عملها فيهما جميعا الثالث منعه فيهما جميعا وتظهر جدوى الخلاف في نحو
قوله فلا لغو ولا تاثيم فيها فعلى القول الاول والثالث تكون فيها خبرا عن المبتداين
وعلى القول الثاني يمتنع لاستلزامه توارد عاملين على معمول واحد فيكون فيها خبرا عن احد
المبتداين وخبر الاخر محذوف دل عليه المذكور **فان عرفت** اسمها **او فصل**
بينه وبينها بفاصل **اهملت** وجوبا لما مر فيرجع ما بعدها الى الاصل ويرفع على انه مبتدأ
وخبر وخالف الكوفيون في التعريف فاجازوا بناء العلم وابو عثمان في الفصل فاجاز معه العمل

ولكنه لا ينبغي وقد جاء في الشعر لا مهملة بالبناء مع الفصل وليس مما يتقول عليه قاله ابن هشام في حواشي التسهيل **وكررت** وجوبا عند سيبويه والجمهور في غير الضرورة اما مع المعرفة فليكون التكرار جبرا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة لان نفي الجنس هو تكرار النفي في الحقيقة واما مع الفصل فليكون تنبيها على انها لنفي الجنس في النكرة بخلاف ما اذا كانت عاملة عمل ان فعلها كان في هذا التنبيه فتكرارها مع المعرفة **نحو لا زيد في الدار ولا عمرو** وقوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار **ومع الفصل نحو لا في الدار رجل ولا امرأة** وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون واجاز ابو كيسان والمبرد عدم التكرار محتجين بقوله لا نولك ان تفعل ورد بانه واقع موقع لا ينبغي ولا هذه في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكرارها والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى القول اي ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي ان تأخذه وتتناوله قال الرضي ومن عدم تكرارها ضرورة قوله بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها **هذه تبصرة لك في** كل موضع كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة مفردة بلا فصل **نحو لا حول** اي عن المعصية **ولا قوة** اي على الطاعة **الا بالله خمسة اوجه** من الاعراب بالنسبة الى المجموع احدها **فتحهما** اي فتح ما بعد لا الثانية **على الاصل** من جعل لا في الموضعين لنفي الجنس فتبنى اسمها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها وتقدر لكل منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فان الكلام ح جملتان قال ابن الحاجب في شرح المفصل ويبقى الاشكال في الاستثناء الواقع بعده وهو في المعنى راجع الى الجملتين والاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية قال واشبه ما يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كانه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما لانهما في حكم شيء واحد انتهى ويجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لنا اما عند سيبويه على ما نقله عنه ابن مالك فلان لا لا تعمل في الخبر مع التركيب فهي مع اسمها في موضع الرفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا لها فيكون الكلام ح جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان واما عند الجمهور فلانهما وان كانتا عاملتين في الخبر الا انهما لما تماثلتا جاز ان يعملا فيه عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان وانما الممتنع ان عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين **والثاني رفعهما** على جواز الالغاء عند التكرار فيكون الاسمان

مرفوعين

مرفوعين **بالابتداء** ولا الثانية اما زائدة او ملغاة كالاولى وهو مذهب سيبويه وغيره في هذا الوجه اذ لا عمل هنا الا الابتداء فقط فلك ان تقدر لكل واحد خبرا فالكلام جملتان وتقدر لهما معا خبرا واحدا والكلام جملة واحدة **او على الاعمال** اي اعمال لا **كليس** فيكون الاسمان مرفوعين بها في الموضعين لما ان جعلتهما معا عاملتين عملها ولذا يقدر خبرا واحدا او خبرين وجملة وتعددها بحسب ذلك وان جعلت الاولى كليس فقط والثانية ملغاة او زائدة او بالعكس وجب تقدير خبرين ولا يجوز خبر واحد لئلا يلزم محذوران كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا وتوارد عاملين مختلفين على معمول واحد والثالث **فتح الاول** على جعل لا الاولى عاملة عمل ان **ورفع الثاني على** ان لا الثانية زائدة لتأكيد النفي او ملغاة ورفعه **بالعطف على المحل** اي محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدأ والمعطوف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر وهذا التقدير جار في جعلها زائدة او ملغاة على حد سواء **او رفعه على اعمال لا الثانية كليس** فيكون مرفوعا بها ويلزم تقدير خبر لها على حيالها ولا يجعل الخبر لهما جميعا والا لزم محذوران كما سبق في الوجه الثاني فيكون الكلام على هذا جملتين والرابع **عكس الثالث** وهو رفع الاول وفتح الثاني فرفع الاول **على اعمال لا الاولى كليس** فيكون مرفوعا بها **او على الغائها** فيكون مرفوعا بالابتداء وفتح الثاني على اعمال لا عمل ان وتقديره في هذا الوجه كالذي قبله سواء على المذهبين والخامس **فتح الاول** على ان الاولى عاملة عمل ان **ونصب الثاني** على ان لا الثانية زائدة لتأكيد النفي ونصبه **بالعطف** على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك **وعلى لفظه** عند غيره لانه لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح تنزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية فعطف عليه لفظا **لمشابهة الفتح فيه النصب** واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله فيكون الكلام عنده جملتين كذا قرره الرضي وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا وحدها فيكون الكلام ح جملة واحدة ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا فيكون الكلام عندهم جملتين ايضا وهذا الوجه اضعف الوجوه حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين فهو عندهم كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة

تنبيهات الاول هذه الخمسة الاوجه ماخوذة من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا
الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية
يجوز فيه تلك ووجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جائز
الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني واما ابن الفخار في شرح الجمل
الى ماية واحد وثلاثين وجها انتهى التصريح **الثاني** اذا لم تتكرر لا مع المعطوف وجب فتح الاول و
جاز في الثاني الرفع والنصب كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
روي وابن بالرفع عطفا على محل لا مع اسمها وبالنصب عطفا على محل اسمها باعتبار عملها وربما فتح مع
منويا معه لا حكى الاخفش لا رجل وامراة بالفتح وهو شاذ **تتمة** يكثر حذف خبر لا اذا علم عند الحجاز
يين ويجب عند التميميين والطائيين نحو قالوا لا ضير اي علينا ولا اله الا الله اي لنا او في الوجود
او نحو ذلك فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب نحو لا احد اغير من الله قال ابن مالك ومن نسب الى تميم
الحذف مطلقا فقد غلط وربما ابقي الخبر وحذف الاسم نحو لا عليك اي لا باس او لا جناح ولا يحذفان
معا لئلا يكون اجحافا وقيل يحذفان لان كل واحد ثبت له جواز الحذف فلا ضير اذا اجتمع جائز الى جائز
وخرج بعضهم على ذلك قوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا اي يا قوم لا فرار
النوع الخامس من انواع النواسخ **افعال المقاربة** مصدر قارب وصيغة فاعل بفتح
ثالثه قد تاتي بمعنى الاصل وهو المراد هنا فالمقاربة بمعنى القرب وقد تسمى نواسخ ونواقص ايضا على
نحو ما مر وتسميتها بما ذكر مجاز مرسل تسمية للكل باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمة وربيئة القوم عينا
لانها باعتبار معانيها ثلاثة اقسام ما يدل على قرب خبرها وما يدل على رجائه وما يدل على الشروع فيه كما
يعلم من كلامه الاتي وانما جعل خصوص المقاربة لكونها مرتبة وسطى بين افعال الرجاء وافعال الشروع و
لوسط الحظ في كلا الطرفين فكان احق بالترجمة منهما كذا قيل قال بعض المحققين والصواب
ان تسميتها بذلك من باب التغليب وذلك لان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق
اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض
منها يسمى تغليبا كالقمرين والعمرين اذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع افعال الشروع القلوب
بافعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء فتامله انتهى **وهي** على ما عده سبعة وا
لا فهي اكثر من ذلك كما سنذكره ان شاء الله تعالى **كاد وكرب** بفتح الراء وكسرها والفتح افصح **و**
اوشك والثلاثة **لدنو الخبر** اي لقرب ثبوت خبرها لاسمها **وعسى** واخلولق
وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين كذا في التصريح وقال الرضي قد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا

بكسر الراء

بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما صار حريا وطريا اي حقيقا
جديرا وصار خليقا واصلها حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس في
مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حري على فعيل او بكسر الراء كعم
ان يكون ثنيت وجمعت وانثت انتهى وقال ابن هشام في شرح الشذور لا اعرف من ذكر حرى من النحويين
غير ابن مالك وتوهم ابو حيان انه وهم فيها وانها حرى بالتنوين اسم لا فعل وابو حيان هو الواهم بل ذكرها
اصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف وانشدوا عليها شعرا انتهى وممن نص عليها
ايضا القاضي عياض في مشارق الانوار وكان ابا حيان رجع عن انكارها فذكرها في لمحته
بعد ذلك على ثبوتها وبهذا يندفع ما اشار اليه في التصريح من تناقض كلاميه والثلاثة **لرجائه**
اي رجاء المتكلم ثبوت الخبر للاسم في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والرجاء
الطمع في المحبوب ووقع لابن مالك في سبك المنظوم ان اخلولق من افعال المقاربة ككاد قال بعض الائمة
وهو غريب مخالف لما في سائر كتبه **تنبيهات الاول** قد تاتي عسى للاشفاق كالترجي قال الرضي في
شرح اللمحة عسى طمع فيما تهواه واشفاق فيما تخشاه وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو
خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم قال ابن بري ويحتمل ان يقال انها تلازم المعنيين لان المترجي
للشيء طامع فيه مشفق ان لا يناله والاجود ان يقال انها للتوقع كما في لعل فان كان المحبوب فهو الترجي
او المكروه فهو الاشفاق **الثاني** القول بفعلية عسى مطلقا هو ما عليه الجمهور وذهب ثعلب
وابن السراج الى انها حرف مطلقا وسيبويه فيما حكاه عنه السيرافي الى انها حين تتصل بالضمير المنصوب كقوله
يا ابتا علك او عساكا والصحيح الاول لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التانيث الساكنة بها وذلك
من ايات الفعل **وانشا وطفق** بفتح الفاء طفوقا وبكسرها طفقا ويقال طبق بكسر الباء
الموحدة وجعل واخذ وعلق وهب **للشروع فيه** اي شروع اسمها في خبرها وافعاله كثيرة انهاها
بعضهم الى نيف وعشرين فعلا **وافعال** هذا الباب جميعها **تعمل عمل كان**
فترفع الاسم وتنصب الخبر فكاد كقوله تعالى كادوا يكونون عليه لبدا وكرب كقوله كرب القلب من جواه
يذوب حين قال الوشاة هند غضوب واوشك كقوله يوشك من فر من منيته
في بعض غراته يوافقها وعسى كما مر في لا بد واخلولق كما مثل سيبويه اخلولقت السماء ان تمطر و
انشا كقوله انشات نطق في الامور كناطق الرخم الدوائر وطفق كقوله تعالى وطفقا
يخصفان عليهما من ورق الجنة وجعل كقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني

ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل واضد كقوله واصدني اسال والرسوم تجيبني
وفي الاعتبار اجابة وسوال وعلق كقوله اراك عقلت نظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير
وهب كقوله هببت الوم القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم مغريا وحق الاسم في هذ
الباب ان يكون معرفة او مقاربا لها وقد ورد نكرة محضة كقوله عسى فرج ياتي به الله انه
له كل يوم في خليقته امر **تنبيه** حكى ثعلب مجي الخبر بعد عسى مرفوعا نحو عسى زيد قايم قال ابن هشام
ويتخرج على انها ناقصة واسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر **و** هذه الافعال وان كانت تعمل
عمل كان الا انها تخالفها في بعض الاحكام فمن ذلك ان خبر كان قد يكون مفردا وقد يكون جملة اسمية
او فعلية وهذه الافعال **اخبارها جمل فعلية مبدوة بمضارع** كما مر في
الامثلة المذكورة كلها ونشد مجي خبري كاد وعسى مفردا منصوبا كقوله فابت الى فهم وما كدت
ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر وقول اكثرت في العذل ملحا دايما لا تكثرن اني عسيت
صايما وقولهم في المثل عسى الغوير ابوسا قال ابن هشام كذا قالوا والصواب انه مما حذف فيه الخبر اي
يكون ابوسا واكون صايما لان في ذلك ابقاء لهما على الاستعمال الاصلي ولان المرجو كونه صايما لا
نفس الصايم انتهى وقال ان التقدير يانى في البيت الاول ايضا كما هو ظاهر وعليه فلا شذوذ
وما قطفوا مسحا فالخبر محذوف اي يمسح مسحا وليس هو مسحا كما توهم بعضهم وربما جاء خبر جعل جملة
اسمية كقوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب او فعلية غير مبدوة بمضا
رع كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا قال ابن هشام في شرح ا
لشواهد وهذا لم ار من يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول موخر
في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال
في التسهيل او فعلية مصدرة باذا قال ابن هشام في الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها
ماض فان هذا هو محط الشذوذ لا نفس اذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا لم يقل
احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير باذا
وانما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببي خاصة انتهى قال ابن مالك او مصدرة بكما كما في حديث
البخاري فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر وقال في التوضيح وهذا مبني على اصل متروك وذلك ان
ساير افعال المقاربة مثل كان في الدخول على مبتدا وخبر فالاصل ان يكون خبرها كخبر كان في وقوعه
مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على الاصل شذوذا في
مواضع انتهى وعلى هذا فلا يحسن ان يقال في البيتين والمثل انه مما حذف فيه الخبر كما قال ابن

هشام

هشام والا انتفى الغرض المذكور مع ان التقدير خلاف الظاهر **تنبيه** يشترط في الفعل المستعمل
عليه جملة الخبر ان يكون رافعا لضمير الاسم وهو من الاحكام التي لتي اختصت بها اخبار هذه الافعال
وذلك لانها انما جاءت لتدل على قرب الخبر من الاسم او ترجي حصوله او شروع اسمها في خبرها كما مر فلا بد
من ضمير يعود عليه واما قوله وابكيه حتى كاد مما ابثه تكلمني احجاره وملاعبه فشاذ او مؤول
بان احجاره من الاسم ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها
كقول الفرزدق وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد **ويغلب
في** خبر الفعلين **الاولين** وهما كاد وكرب **تجرده عن ان المصدرية نحو**
قوله تعالى **وما كادوا يفعلون** وقول الشاعر سقاك جزاه الله خير جزائه
وقد كربت اسباب قلبي تقطع وذلك لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب
من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن غالبا بان الموضوعة للاستقبال
ويقل اقترانه بها نظرا الى الاصل كقوله ابيتم قبول السلم منا فكدتم لدى الحرب ان تغنوا السيوف
عن السل وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا
وخص المقاربة اقتران خبر كاد بالضرورة وقال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولم يذكر سيبويه في خبرها
الا التجريد انتهى قلت وليس كذلك بل هو قايل باقتران خبر كاد وذلك انه قال في قوله وبهت
نفسي لكدت افعله ان الاصل ان افعله فاضمرت ان فاذا كان يقول باقترانه تقديرا فلان يقول
باقترانه صريحا اولى والذي ذكره ابن هشام وغيره ان الذي لم يذكر سيبويه في خبره الا التجرد هو
كرب وهو مردود بالسماع وقال المبرد في افعله في المصراع المذكور الاصل افعلها فحذف الالف
ونقلت حركة الهاء الى ما قبلها قال ابن هشام وهو اولى من قول سيبويه لانه اضمار ان في موضع
حقها ان لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بابقاء عملها انتهى **ويغلب في خبر**
الفعلين **الاوسطين** وهما عسى واوشك **اقترانه بها** اي بان **نحو** قوله تعالى
عسى ربكم ان يرحمكم وقول الشاعر ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا
قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا وذلك لان عسى من افعال الرجا وهو مختص بالاستقبال
فناسب اقتران خبرها بان الموضوعة له وكان القياس وجوب ذلك حتى ذهب البصريون والجمهور
الى ان التجريد ضرورة واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجي اختاره
قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضايع والابدي وابن ابي الربيع ان
اوشك من قسم عسى الذي هو للرجا قال ابن الضايع والدليل على ذلك انك تقول زيد عسى

ان يجيء ويوشك زيد ان يجيء ولم يخرج من بلده ولا تقول كان زيد يجيء الا وقد اشرف عليه ولا يقال
ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه المص تبعا لجماعة منهم
ابن مالك وابنه فيشكل كون الغالب فيهما الاقتران كالاقتران الغالب في عسى قاله في التصريح ومن
تجردهما عنه قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والمروي في
امسيت فتح التاء على الخطاب قاله ابن هشام تبعا لليمني وهو المشهور وقال الدماميني في التحفة
الذي سمعناه غير مرة من مشايخنا بالديار المصرية ضمها وقول الاخر يوشك من فر من منيته
في بعض غراته يوافقها وقد تقوم السين مقام ان لكونها للاستقبال كقوله عسى طيء من طيء
بعد هذه ستطفي غلات الكلا والجوانح وهي اي ان واجبة في خبر اخلولق وحرى لما مر في عسى
ولذلك قيل كان القياس وجوبها هناك ايضا نحو اخلولقت السماء ان تمطر وحرى زيد ان يقوم
وفي خبر الفعلين الاخيرين وهما انشا وطفق ونحوهما من افعال الشروع ممتنعة
لانها في الاصل في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال نحو انشا عمرو يقرأ وطفق
زيد يكتب وفي التنزيل وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وقضية كلامه ان المقرون
بها كالمجرد عنها في كونه منصوبا على الخبرية وهو قول الجمهور بدليل انه لما اتى بمفرد الم يظهر مصدر
بل اتى كقوله اني عسيت صائما ولم يقل عسيت عسيت الصوم واستشكل بان ان وما بعدها
بتاويل المصدر فيلزم في نحو عسى زيد ان يقوم الاخبار بالحدث عن الذات ولذلك ذهب سيبويه
فيما حكاه عنه ابن مالك الى ان المقرون بها ليس خبرا بل مفعول به منصوب على نزع الخافض وا لفعل
بمعنى قرب والتقدير في المثال المذكور قرب زيد من ان يقوم ثم حذف الجار توسعا او بجعل
الفعل بمعنى قارب فلا حذف والمعنى قارب زيد القيام والكوفيون يرون ان عسى في ذلك
فعل تام بمعنى قرب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها ورد بانه حينئذ يكون بدلا لازما
يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل واجيب بانه لا مانع من ان يكون البدل لازما
لكونه هو المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم فقد راينا بعض التوابع يلزم كوصف مجرور
رب اذا كان ظاهرا واجيب عن الاشكال من قبل الجمهور بامور احدها انه من باب زيد صوم و
الثاني انه على تقدير مضاف اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر اي عسى زيد صاحب
ان يخرج قاله الرضي وفيه تكلف اذ لم ينطق بهذا المضاف الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر الثالث
ان ان زائدة لا مصدرية وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا الرابع ان المصدر
الحاصل في تاويل الوصف اي عسى زيد قائما او يجعل خبرا في كلامهم عسيت صائما وهو يرجع الى

الجواب

الجواب الاول عند الكوفيين لان المصدر يخبر به عندهم بمعنى اسم الفاعل كما مر الخامس الفرق بين المصدر
المؤول به وذكره صاحب اللباب وارتضاه الشريف الجرجاني قال ابن هشام في شرح اللمحة واللطف ما يقال
في الجواب ما رايته بخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه وهو ان يقدر الاخبار بالفعل مجردا عن ان ثم لما
صح الاخبار به جيء بان لتقيده التراخي لا لتقييد السبك انتهى وافعال هذا الباب عسى وانشا
وكرب من المذكور وغيرها مما لم يذكر جامدة لا تتصرف ملازمة للمضي اي لصيغة
الماضي فلا يستعمل لها مضارع ولا امر ولا اسم فاعل ولا مصدر واستثني منها اربعة وهي كاد واوشك
وطفق وجعل فقد جاء يكاد ويوشك ويطفق ويجعل اما كاد فكقوله تعالى
يكاد زيتها يضيء وحكى ابن هشام استعمال مصدر لها قالوا كاد كودا ومكادا ومكادة وحكى غيره
كيدا بقلب الواو ياء وحكى ابن مالك لها اسم فاعل وانشد اموت اسى يوم الرجاء وانني بقينا لرهن
بالذي انا كائد اي بالموت الذي انا كدت اتيه قال ابن هشام في الاوضح والصواب انه كابد بالباء
الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم غير جار على الفعل وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير عزة
انتهى وقال في غيره حكى ولده انه رجع عن ذلك وقال الصواب ما انشده ابن مالك الا انه
لم يغير ما وقع في الاوضح لانه كان قد شاع وبذلك صرح في شرح الشواهد الكبرى فقال والظاهر ما انشده
الناظم وقد كنت افتيت مدة على خلاف هذا وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة الى الحق معرا انتهى
واما اوشك فالمضارع فيها اشهر من الماضي حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها وليس كذلك
بل قد ورد وثم الشاهد عليه وسمع لها اسم فاعل قال فانك موشك ان لا تراها وقال
فموشكة ارضنا ان تعود خلاف الانيس وحوشا يبابا قال ابن هشام وفي حواشي سنن
ابي داود للمنذري حكاية ايشاك مصدر اوشك وحكى ابو حيان منها الامر وافعل التفضيل
واما طفق فقد حكى الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وطفق
يطفق بالعكس وحكى مصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا واما جعل فحكى
الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شاهد ثان وهو ورود الخبر جملة فعلية
غير مبدوة بمضارع وحكى الجرجاني استعمال مضارع واسم فاعل من عسى وحكى قوم استعمال اسم
فاعل من كرب وحكى ابن افلح منه مضارعا وانه يقال كرب يكرب كنصر ينصر تنبيه اشتهر القول
بين المعربين ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه انه لم يفعله واذا قيل
كاد يفعل فمعناه انه لم يفعله واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعله دليل الاول وان كادوا ليفتنونك
وقوله كادت النفس ان تفيض عليه مذ ثوى حشو ريطة وبرود ودليل الثاني وما كادوا يفعلون

وقد جعل المعري ذلك لغزا فقال   اخوي نحو هذا العصر اهي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود
اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت   وان اثبتت قامت مقام جحود   والصواب ان حكمها حكم ساير
الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب
الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دايما اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت
مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله اذا اخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان ابلغ
من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب
الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينيذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف
ان يقال لمن صلى قارب الصلوة وان كان ما صلى حتى قارب الصلوة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد و
يكاد فان قيل اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها
فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اولا بعداء من ذبحها بدليل ما تلي علينا من تعنتهم
وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا في من انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم
ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل اخر
كما فهم في الاية من قوله تعالى فذبحوها هذا تقرير ابن هشام في المغني وهو حاصل ما ذكره الرضي عليه
من الله الرضا هذه **تتمة** لما ذكره من مسايل هذا الباب **ويختص عسى واوشك**
دون ساير اخواتهما **باستغنائهما عن الخبر** ومثلهما اخلولق ولم يذكره لانه لم يذكره مع
المقاربة فقد ذهب الخضراوي الى منع ذلك فيه وانما يستغنيان عن الخبر **في** ما اذا وليهما
ان والفعل **نحو عسى ان يقوم زيد** واوشك ان يذهب عمرو فان وصلتها في موضع
رفع بهما على الفاعلية ولا يحتاجان الى الخبر وظاهر كلام الجماعة ان الفعل في ذلك تام وذهب
ابن مالك الى انه ناقص سدت ان وصلتها مسد جزئيه كما في احسب الناس ان يتركوا قال انه بقي
ابدا حسب خرجت في ذلك عن اصلها وهو ظاهر عبارة المص رحمه الله **تنبيهات**
الاول انما يتعين استغناء الفعلين المذكورين عن الخبر في الحالة المذكورة اذا لم يل الفعل الذي
بعد ان ظاهر يصح رفعه به نحو عسى ان تقوم واوشك ان تقعدون وليه ظاهر بالصفة
المذكورة كمثال المص لم يتعين ذلك بل جاز فيه ثلاثة اوجه اخر احدها والثاني الوجهان
الاتيان فيما اذا تقدم الاسم وقلت زيد عسى ان يقوم وسياتي بيانهما وعلى هذا يكون الاسم
مبتدا مؤخرا الاخير والثالث ان يكون ما بعد الفعل الذي بعد ان مرفوعا بعسى اسما لها وان
والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة والفعل بعد ان فاعله
الذي
ضمير

ضمير يعود على فاعل عسى لجواز عوده عليه لان رتبته التقدم تقديرا ومنع الشلوبين هذا الوجه لضعف
هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه المبرد والسيرافي والفارسي ويظهر اثر الخلاف في التانيث والتثنية والجمع
فيقول على مذهب غير الشلوبين عسى ان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات
فتاتي بضمير في الفعل لان الظاهر ليس فاعلا به بل هو مرفوع بعسى وعلى راي الشلوبين يجب ان تقول عسى
ان يقوم الزيدان وعسى ان يقوم الزيدون وعسى ان تقوم الهندات فلا تاتي في الفعل بضمير لانه
رفع الظاهر الذي بعده **الثاني** يجوز ان تقدر العاملين تنازعا زيدا في المثال المذكور فيحتمل
الاضمار في عسى على اعمال الثاني فتكون ناقصة قاله ابن هشام في المغني وفيه نظر لان احد الفعلين
جامد وسياتي ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا جامد وغيره **الثالث** اذا قلت عسى ان يضرب
زيد عمرا امتنع كون زيد اسم عسى اجماعا لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرو بالاجنبي
وهو زيد ونظره قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قاله في المغني **واذا** قدمت على احد الفعلين
المذكورين اسما وقلت في عسى مثلا **زيد عسى ان يقوم فلك وجهان** احدهما
اعمالهما اي عسى **في ضمير زيد** فتكون مسندة اليه وهو اسمها **فما بعدها** وهو ان
والفعل في موضع نصب على انه **خبرها** فتكون ناقصة وهذه لغة تميم **والثاني تفريغها** عنه
اي تجريدها عن ضمير زيد في المثال المذكور **فما بعدها** وهو ان والفعل اسم مؤول بمعنى
عن الخبر فيكون مسندة اليه وهي حينئذ تامة **ويظهر اثر ذلك** اي المذكور من الوجهين
في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث **فعلى الوجه الاول** وهو وجه
الاضمار **تقول هند عست ان تقوم** فهند مبتدا وعسى فعل ماض ناقص وفيها
ضمير مستتر فيها يعود على هند وان يقوم في موضع على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع
على انه خبر المبتدا **والزيدان عسيا ان يقوما** فالزيدان مبتدا وعسى فعل ماض ناقص
والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدا **والزيدون**
عسوا ان يقوموا كذلك والهندات عسين ان يقمن كذلك **وعلى الوجه الثاني**
وهو التفريغ عن الضمير تقول هند عسى ان يقوم والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى
ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتفرد عسى **مفرغة** عن الضمير **في** امثلة **الجمع** وهي
تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي مع مرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدا
قبلها وهو الافصح وبه جاء التنزيل قال عز من قايل لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم
ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن **فايدة** يجوز في عسى اذا اسند الى ضمير كسر سينها

نحو فعل ابليتم الى تولينم قراءة نافع بالكسر وغيره بالفتح وهو المختار وهنا انقضى كلام المص رحمه الله
تعالى من النوع الاول من انواع المعربات من الاسماء وهو ما يرد مرفوعا لا غير ثم شرع في النوع الثاني منها وهو
ما نجيء منصوبا لا غير فقال **النوع الثاني** من انواع المعربات من الاسماء **ما يرد منصوبا**

المنصوبات

لا غير وهو ثمانية بدليل الاستقراء ولما كان الاصل منها هو المفاعيل الخمسة وكان المفعول
به اكثرها استعمالا واسبقها ذكرا واتمكنها في النصب لشدة احتياجه اليه لانه الذي يلتبس لولا النصب
بالفاعل قدمها مائرا به فقال **الاول المفعول به** ويقال له المفعول على حذف الصلة قال ابن

المفعول به

هشام جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر ا
لفاعل دورا خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا
يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق انتهى والضمير في به يرجع الى الموصول
في المفعول اي الذي فعل به الفعل وكذا في المفعول له ومعه وفيه **وهو الاسم الفضلة**

معنى الفضلة

وهي عبارة عما يسوغ حذفه من اجزاء الكلام مطلقا العارض وقال ابن مالك في شرح العمدة هي عبارة
عما زاد على ركني الاسناد كالمفعول والحال والتمييز فخرج به العمدة وهي ما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام
الا بدليل وشملت جميع المنصوبات الاصل منها والمحمول عليه وقوله **الواقع عليه الفعل**
لاخرج سائر المنصوبات الا بقية المفاعيل فلانه لا يقال في شيء منها ان الفعل واقع عليه بل
يقال في المفعول المطلق انه واقع وفي غيره ان الفعل واقع له او معه او فيه واما غيرها فظاهر
والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به بلا واسطة بحيث لا يعقل الا به نفيا كان او اثباتا فسقط
ما قيل من انه غير جامع لخروج نحو ضربت زيدا ولا تضرب عمرا واوجدت ضربا وخلق الله العالم فان
قيل ذكر الوقوع وارادة التعلق حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني
لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارة عن التعلق المذكور
فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية ولا يلزم دعوى الوضع وبيان الاتصال او يقال ا
لوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم واريد اللازم هذا
وانما استغنى عن اضافة الفعل الى الفاعل كما فعل ابن الحاجب لجعله الفضلة هي الجنس فان
فائدة اضافة اليه على ما ذكروه اخراج مثل ضرب زيد في ضرب زيد بالبناء للمفعول فانه لم يعتبر اسناده
الى فاعله ومثل ذلك خارج بالفضلة فانه عمدة ولو فعله ايضا لكان بسبيل فيكون فائدة صرف
الفعل عن المعنى الاصطلاحي فيصح اسناد الوقوع اليه عن التجوز وشمول التعريف المفعول غير ا
لفعل عن التكلف فبطل قول بعضهم لا فائدة فيه **والاصل** اي الراجح في المفعول الذي

ينبغي

ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع مانع **تاخره عنه** اي عن الفعل وعن الفاعل ايضا بدليل
ما مر في كلامه ان الاصل في الفاعل تقدمه على المفعول نحو ورث سليمان داود ولان طلب الفعل
للمسند اليه الذي لا يتم الا به اشد من طلبه للفضلات ولان الفاعل منشئ الفعل والمفعول
مورده ومتعلقه فالفعل ينشأ عن الفاعل ثم يصل الى المفعول وقد يجب هذا الاصل في مسائل
احداها ان يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة او الخفيفة فلا يقال زيدا اضربن قال الرضي ولعل
ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم ولولا لم يؤخر عن
مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر انتهى فان قلت فقد قال
ابن مالك في الفيته والرفع والنصب اجعلن اعرابا فقدم مفعول الفعل المؤكد بالنون عليه قلت
اجيب باحتمال ان يكون الحكم المذكور مفروضا في الاختيار وانه يجوز التقديم في الضرورة الثانية
ان يحصل بتقديمه التباس بالمبتدا نحو موسى ضرب عيسى الثالث ان يكون الفعل تعجبيا نحو ما
احسن زيدا فلا يجوز زيدا ما احسن اذ لا يتصرف في معموله الرابع ان يكون الفعل صلة لحرف
مصدري عامل نحو كرهت ان تضرب زيدا فلا يجوز ان تضرب زيدا كرهت ولا ان زيدا تضرب
كرهت اذ لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته الخامس ان يكون الفعل مقرونا بلام الابتداء
نحو ليحب الله المحسنين فلا يجوز محسنين ليحب الله هذا ان لم توجد ان فان وجدت جاز التقديم
نحو ان زيدا عمرا ليضرب او بلام القسم نحو والله لاقولن الحق فلا يجوز والله الحق لاقولن السادسة
ان يكون المفعول ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل فلا يجوز انك عرفت فاضل واختلف في
علته فقيل كراهة الابتداء بالمفتوحة لئلا تلتبس بان التي بمعنى لعل وقيل لئلا تلتبس بان المكسورة
لا تدفع الفتحة لخفتها هذا اللبس فان قلت هلا اجتنبوا هذا اللبس عند وقوع ان وصلتها مجرورة
باللام المقدرة بل اجازوا مثل قولك انك فاضل اكرمت قلت اجيب بان ذلك لا يوقع محذورا اذا
المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن السامع ان مفتوحة واللام مقدرة او
ظنها مكسورة وذلك لان التعليل مستفاد من اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون الجملة
المصدرة بان المكسورة تقع في مثل ذلك جوابا للسؤال عن العلة مقدرا تقول اكرم زيدا انه
فاضل ولا تكرم عمرا انه جاهل كانه قيل لم اكرمه او لم لا اكرمه فقيل انه فاضل وانه جاهل فاغتفروا
هذا اللبس من الفتح والكسر لكونه لا يوقع في خلاف الغرض المطلوب ولا يلزم من ذلك اغتفاره حيث
يكون موقعا في خلاف الغرض **وقد يتقدم** اي المفعول به على الفعل لقوته في العمل وليس
ذلك خاصا بالمفعول به بل المفاعيل كلها الا المفعول معه سواء في ذلك ولذا عبر في التسهيل

بمنصوب الفعل فيتقدم **جوازا** حيث لا موجب لتقدمه ولا مانع منه **لافادة الحصر** اي حصر فعل
الفاعل في المفعول **نحو زيدا ضربت** اي لا غيره او نحوه بحسب ما يقتضيه المقام هذا قول الجمهور
وكان اهل البيان يطبقون عليه وخالف في ذلك ابن الحاجب وتبعه ابو حيان قال ابن الحاجب في شرح
المفصل الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى فاعبد الله مخلصا
له الدين ثم قال بل الله فاعبد ورد هذا الاستدلال بان مخلصا له الدين اغنى عن اداة الحصر في الاية
الاولى ولو لم يكن فما المانع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر كما قال تعالى واعبدوا ربكم وقال
امر الا تعبدوا الا اياه بل قوله بل الله فاعبد من اقوى ادلة الاختصاص فان قبلها لئن اشركت ليحبطن
عملك ولو لم تكن للاختصاص لكان معناها اعبد الله لا يحصل الاضراب الذي هو معنى بل واعترض ابو حيان
على مدعي الاختصاص بنحو افغير الله تامروني اعبد واجيب بانه لما كان من اشرك بالله غيره كانه لم يعبد الله كان
امرهم بالشرك كانه امر بتخصيص غير الله بالعبادة ورد صاحب هو الجديد للعرلي الفلك الدائر الاختصاص
بقوله تعالى كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل وهو من اقوى ما رد به واجيب بانه لا يدعي فيه اللزوم بل
لغلبته وقد يخرج الشيء عن الغالب قال الشيخ بهاء الدين السبكي وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في اية وا
حدة وهي اغير الله تدعون ان كنتم صادقين بل اياه تدعون فان التقديم في الاولى قطعا ليس للاختصاص
وفي اياه قطعا للاختصاص انتهى وعلى قول الجمهور فشرطه ان لا يكون التقديم مستحقا **تنبيه** المشهور
ان الحصر والاختصاص مترادفان واختار تقي الدين السبكي التفرقة بينهما فقال اشتهر كلام الناس في ان
تقديم المعمول يفيد الاختصاص وقد يفهم كثير من الناس من الاختصاص شيء والحصر شيء اخر والفضلاء
لم يذكروا في ذلك لفظ الحصر وانما عبروا بالاختصاص والفرق بينهما ان الحصر نفي غير المذكور واثبات المذكور
والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصيته من غير تعرض لنفي غيره انتهى وقوله ان الفضلاء لم يذكروا
في ذلك لفظ الحصر ممنوع فقد ذكرها غير واحد وهذه مسئلة بيانية تطفلنا بها اتباعا للمص رحمه الله والا
فالتقديم والتاخير اللذان يلزم النحوي النظر فيهما هما ما اقتضته صناعته من الجواز والوجوب فقط
لا ذكر فوائدهما **او وجوبا** في مسئلتين اشار الى الاولى بقوله **للزومه الصدر** اي صدر
الكلام وذلك اذا تضمن معنى الاستفهام **نحو من ضربت** او الشرط نحو اياما تدعوا او اضيف الى ما تضمن
معنى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من تضرب اضرب الثانية ان يقع عامله بعد الفا الجزائية في جواب اما وليس
للعامل منصوب غيره مقدم عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر وقد تقدم اما نحو وربك فكبر بخلاف اما اليوم فا
ضرب زيدا **تنبيهان الاول** منع الكوفيون تقديم المفعول في نحو زيدا غلامه ضرب لانه متاخر
في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه عامله والثا
لث بالنظر الى مفعول ضرب لانه معموله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى

ولذابتلى

واذا ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المعمولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه
متاخر من جهة المعمولية ومنعوا ايضا غلامه او غلام اخيه ضرب زيد وما اراد اخذ زيد على ان في اراد
ضمير زيد لان المفسر فيهما هو الفاعل ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل
لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا بخلاف ضرب غلامه زيد فان
رتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه ومنعوا ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل
الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجاز
ذلك البصريون في المسائل الخمس الا ما رضي عليه من الله الرضا وهو الحق اكتفاء بالتقدم
اللفظي في الاولى ولان رتبة المفعول بعد الفاعل فانه لم يجز تقديم المفسر واحد اي الفاعل اخر
ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقديره غلامه ضرب زيد ضرب غلامه فغلامه واقع في التقدير بعد زيد
الواقع بعد عامله ولان المستثنى قد سد في الاخيرة مسد الفاعل ولوروده في السماع بما منعوه فنظير
الاولى قوله كعبا اخوه نهى فانقاد منتهيا ولو ابات بالتحليل في سقر ونظير الثانية قوله
رأيه بالذي الف الحمد ويشقى بسعيه المغرور ونظير الثالث قوله بشربوبيها داخراه
لها ركبت عنز بحدج جملا ونظير الرابع قوله ما شاء ان شاء ربي والذي هو لم يشا
فلست تراه ناسيا ابدا ونظير الخامس قوله ما المرء ينفع الا تجمع فعلا لم يستمل الغير الا ما ال
وعنز بالعين المهملة وسكون النون ثم زاي معجمة في البيت الثالث اسم امراة من طسم سبيت فحملوها
في هودج والطفوها بالقول والفعل فقالت هذا شربوبي اي حين مرت الرحم للسباء وشر
منصوب على الظرفية ركبت اي ركبت في شربوبيها والحدج بكسر الحاء المهملة وسكون الدال المهملة
ثم جيم مركب للنساء كالمحفة فان قلت المقدم في المسئلة مفعول به وهذا ظرف زمان فهما مفترقان
قلت المسئلة مفروضة في اعم المفعول به لان التقديم ليس مختصا به كما تقدم **الثاني** الناصب
للمفعول به اما فعل متعد نحو وورث سليمن داود او اسم فاعل نحو ان الله بالغ امره او اسم
مفعول نحو زيد معطى غلامه درهما او اسم فعل نحو عليكم انفسكم او مصدر نحو ولولا دفع الله

حذف ناصب المفعول

الناس وان اسم التفضيل فلا ينصب المفعول به وان كان متعديا وكذا الصفة المشبهة لانها لا
تشتق الا من لازم والاصل كون الناصب مذكورا كما في هذه الامثلة وقد يضمر جوازا اذا دل عليه
دليل قالي او حالي فالاول كقوله تعالى قالوا خيرا اي انزل ربنا خيرا بدليل ماذا انزل ربكم والثاني
نحو قولك تاهب لسفر مكة باضمار تريد او وجوبا وذلك فيما انتصب على الاشتغال نحو ازيدا ضربته او
على النداء نحو يا عبد الله وسياتي الكلام عليهما او على الاختصاص نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف

باضمار اخص او على التحذير بـ اياك نحو اياك والاسد اى اياك باعد واحذر الاسد او بغيرها بشرط عطف
او تكرار نحو راسك والسيف اى باعد واحذر والاسد او على الاغرا بشرط احدهما نحو المروة وقوله
اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح باضمار الزم **الثانى** ما يرد
منصوبا لا غير **المفعول المطلق** سمى بذلك لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة من غير تقييد
ومن ثم قدم الزمخشرى وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل فلا يقال فيها الا مفعول به
او له او فيه او معه واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل واحد من الخمسة وهو ما قرن بفعل الفائدة
ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق تعلقا مخصوصا فان قلت هذا منتقض بمفعول ما لم يسم فاعله
فانه مفعول ولم يشمله التعريف قلت اجيب بان اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان فى الاصل مفعولا
اصطلاحيا قال ابن هشام وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمى بالمفعول الا المفعول به خاصة
ويقول فى غيره مشبه بالمفعول **ومصدر يؤكد عامله** الناصب له وان لم يكن مشتقا
منه وتوكيده له باعتبار حدثه المفهوم منه مطابقة ان كان مصدرا وتضمنا ان كان غيره ويسمى
هذا النوع مبهما **او المبين لنوعه او عدده** اى نوع عامله او عدده وذلك باعتبار ا
لحدث المفهوم منه على حد ما تقرر ويسمى كل من هذين النوعين مختصا وموقتا ويدخل فى قوله عدده
لانه عدد باجماع وخرج بقوله يؤكد عامله الى آخره المصدر فى نحو قمت اجلالا لك وكرهت ضربك لانتفاء ا
لتوكيد وبيان العدد ونحو الفجور الثانى فى كرهت الفجور الفجور فانه وان كان مؤكدا لكن لا العامله
ولا يرد على الحد المفعول به فى نحو كرهت كراهتى لان المراد بكون المصدر مؤكدا لعامله او مبينا لنوعه
او عدده كونه كذلك بحسب لا لفظ اللفظ كما نبه عليه ابن الحاجب فى مثله وكراهتى على تقدير كونه مفعولا به
ليس بهذه المثابة نعم يرد عليه الحد فى نحو ضربت ضربتان وضربت ضرب اليم فانه مبين للعدد فى الاول
وللنوع فى الثانى لوصفه باليم فهو منقوض به وكذا الحال المؤكد لعاملها اذا كانت مصدرا فلو
قال وليس خبرا ولا حالا كما فعل ابن هشام فى الاوضح لسلم من ذلك **تنبيه** قيل يرد على هذا الحد
نحو خلق الله السموات فان السموات مفعول مطلق على الصواب وليس بمصدر انتهى وقد يمنع الو
رود باحتمال ذهابه الى ما عليه الجمهور من انها مفعول به لا مفعول مطلق والقايل بانها مفعول مطلق
جماعة من الائمة منهم الشيخ عبد القاهر الجرجانى وفخر الدين الرازى وجار الله الزمخشرى وابو عمرو بن
الحاجب وجمال الدين بن هشام قالوا لان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم اوقع
الفاعل به فعلا كضربت زيدا فزيدا كان موجودا قبل الضرب وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق
ما كان فعل الفاعل فيه هو فعل ايجاده كالسموات فى خلق السموات فانها لم تكن موجودة بل عدما

محضا

قوله باجماع
اى باجماع النحاة
منه
١٢

محضا والله اوجدها وخلصها من العدم فكانت مفعولا مطلقا لا مفعولا به قال ابن هشام والذى
غر اكثر النحويين فى هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجرى على ايديهم
انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله تعالى
لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذات جميعا قال وكذا البحث فى انشأت
كتابا وعملت خيرا انتهى واجاب الجمهور بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضى ان يكون
موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا اخر فان اثبات صفة غير الوجود تستدعى ثبوت الموصوف اولا
واما المفعول بالنسبة الى الايجاد فلا تقتضى ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضى
ان لا يكون موجودا والا لزم تحصيل الحاصل واما التزام كونه موجودا قبل الفعل على كل حال فدعوى
لا دليل عليها **نحو ضربت ضربا** مثال للمفعول المطلق المؤكد لعامله ومثله نحو قعدت جلوسا
والله انبتكم من الارض نباتا وهل العامل فيها الفعل المذكور او مقدر بمعناه ولفظه قولان الاول
وهو قضية كلام سيبويه على ما قيل كالتسهيل وهو مذهب المازنى والمبرد والسيرافى ومرتضى الرضى
عليه من الائمة ايضا ونسبه ابن يعيش الى الاكثرين لانه لما كان فى معناه وصل اليه كما وصل
الى ما هو من لفظه ولان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجاءة اليه والثانى هو مذهب الجمهور كما
قال ابن عقيل لان الكثير كون المصدر من لفظ الفعل وكونه بغير لفظه قليل فحمل القليل على الكثير
او ضربت ضرب الامير مثال للمفعول المطلق المبين لنوعه وهو عطف على ضربت ضربا بتقدير
او ضربت ضرب الامير ليكون عطف مثال على مثال لا على ضربا فافهم والاصل ضربا مثل ضرب الامير فحذف ا
لموصوف من الصفة ومثله ضربته ضربا شديدا وضربته الضرب اى الضرب المعهود فلو اريد بالضرب
الجنس كان من قبيل المؤكد على ما ذكره بعض المتاخرين **او ضربت ضربتين** مثال للمفعول
المطلق المبين لعدده ومثله دككنا دكة واحدة وضربته ضربات وقد ينوب عن المصدر غيره من
صفته نحو اشتمل الصما او ضميره نحو عبد الله اظنه جالسا بنصب عبد الله او اشارة اليه كضربته ذلك
الضرب ولا يشترط كونها متبعة بالمصدر وقول ابن مالك باشتراطه مردود بقول العرب ظننت
ذاك يشيرون به الى الظن او مرادف له نحو سئمته بغضا واحببته مقة او مشارك له فى مادته وهو
ثلاثة اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله انبتكم نباتا ومصدر لفعل آخر نحو وتبتل
اليه تبتيلا الاصل اغتسالا وانباتا وتبتلا او دال على نوع منه كقعد القرفصا ورجع القهقرى والا
صل قعد القعدة القرفصا ورجع الرجعة القهقرى او دال على عدده كضربته عشر ضربات فاجلدوهم
ثمانين جلدة او على آلته كضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضرب سوط وضربتين

بسوطا وضربات بسوط اوكل نحو فلان ينلو اكل الميل او بعض نحو ولو تقول علينا بعض الاقاويل او ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا اى ضرب تضرب زيدا او ما الشرطية نحو ما شئت فقم اى اى نوم شئت فقم والمصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع بل هو مفرد دائما باتفاق قال الرضى لان المراد به التاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هى والقصد الى الماهية من حيث هى يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها انتهى واما العددى فيثنى ويجمع باتفاق لانه للعدد فقد يكون اثنين فصاعدا وفى المصدر النوعى خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب الى جواز تثنيته وجمعه قياسا لحصول ما يكون معه التثنية والجمع اذ النوع المتميز اذا انضم اليه نوع اخر ثبت الامر الذى يكون به التثنية واذا انضم اليه نوعان فصاعدا حصل ما يكون به الجمع فيجوز ان تقول قمت قيامى زيد وعمرو وقتلت قتولا كثيرة ومنهم من منع فى غير المسموع وهو ظاهر مذهب سيبويه واختار الشلوبين والاول هو المشهور **تنبيه** عامل المفعول المطلق اما مصدر نحو سيرك السير الحثيث متعب او ما اشتق منه من فعل نحو وكلم الله موسى تكليما او وصف نحو والصافات صفا واسم مفعول اجيز ماكول اكلا وشرط الفعل التصرف والتمام وعدم الالغا فلا يقال ما احسن زيدا حسنا ولا احسن بزيد احسانا خلافا للجرمى لعدم التصرف فيهما كما ان الجامد لا مصدر له ولا يقال كان زيد قايما كونا على خلاف فيه ولا زيد قايم ظننت ظنا جزم به فى التصريح وشرط الوصف ان يكون دالا على الحدوث فلا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله الما الملوك فانت اليوم الامهم لوما وابيضهم سربال طباخ فلوما منصوب بمحذوف قال صاحب البديع ولا ينتصب بغير الثلاثة لا تقول زال زوالا ولا اصر سكونا وزعم ثعلب فى نحو انت الرجل علما ان علما معمول مطلق منصوب بالرجل على تاويله بالعالم وقال ابو حيان وغيره هو تمييز محول عن الفاعل بتاويل الرجل بالكامل اى انت الكامل علمه وليس مفعولا مطلقا ثم هو اى المفعول المطلق يجوز حذف عامله لدليل قالى او حالى كقولك للقادم او لمن قال ما قدم عليك خير مقدم اى قدمت ومنعه ابن مالك فى عامل المؤكد قال لانه انما جىء به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما ورده ابنه بانه قد حذف جوازا فى نحو ما انت الا سيرا ووجوبا فى نحو سيرا سيرا وفى سقيا ورعيا وتعقبه ابن عقيل بان ما ذكره ليس من التاكيد فى شىء لا المصدر فيه لان المصدر نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه بدليل امتناع الجمع بينهما ولا شىء من المؤكدات يمتنع بينه وبين المؤكد انتهى قال ابن هشام فى بعض حواشيه على الخلاصه والحق ان المصدر النائب عن عامله من قسم المصدر المؤكد **ويجب حذف عامله** اى المفعول المطلق **سماعا** ولا يقاس عليه لانه لا ضابط له يعرف به وذلك **فى** مصادر كثرت فى استعمالهم فحذفوا افعالها ولم تسمع افعالها معها

اعراب انت الرجل علما

مع كثرتها

مع كثرتها واحتياجهم اليها فدل على وجوب حذفها فقيها يدل على عاملها اذ جعل المصدر عوضا منها من حيث انه بمعناها فهى فى المعنى معللة بالكثرة الا انه لما لم يقدر على ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر احتيج الى السماع فلذلك اسند الحذف اليه **نحو سقيا ورعيا** اى سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وجدعا اى جدعه الله جدعا قال الرضى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعه الله جدعا وشكرت لله شكرا وفى نهج البلاغة فى الخطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامى فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء اما ما يبين بالاضافة او بحرف الجر فاعله نحو كتاب الله وصبغة الله ونحو سحقا له وبعدا او مفعوله نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ونحو شكرا له وعجبا منك ولم يكن من قبيل النوع نحو مكروا مكرهم وسعى لها سعيها فيجب حذف العامل فى جميع هذه قياسا اذ قد عرفت له ضابطا كليا كما ذكرنا قال وانما وجب حذفه مع هذا الضابط لان حق الفعل والمفعول ان يتصلا بالفعل واستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع اما لانه لقصد الدوام واللزوم يحذف ما هو موضع الحدوث والتجدد اى الفعل كما فى نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما التقدم ما يدل عليه نحو كتاب الله وصبغة الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه لسرعة كليتك فبقى المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما تبين بعد المصدر بالاضافة فلما تبين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل يجب فلا يقال كتبت كتاب الله ووعد الله واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك انتهى ملخصا وصرح بعضهم بانه اذا قلنا سقاك الله سقيا وحمدت الله حمدا مع التلفظ يكون خبرا لا انشاء واذا كان انشاء كان المصدر والفعل متعاقبين يريد انهما لا يجتمعان ولكن ان اتيت بالمصدر ترك الفعل وجوبا وان اتيت بالفعل لم يجز ان تذكر المصدر انتهى وليس بشىء اذ ما وقع فى الخطبة المذكورة من كلام امير المؤمنين ع ليس مرادا به الخبر وهو من الفصاحة بحيث لا يخفى **تنبيه** من جملة المصادر المذكورة مصادر لم توضع افعالها اصلا فيقدر لها عامل من معناها على حد قعدت جلوسا وهى ثلثة انواع احدها ما يستعمل مفردا فقط نحو افة وتفة لك اى قذرا والاف وسخ الاذن والتف وسخ الاظفار وذفرا اى نتنا وبهرا اى تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل حكى ابن الاعرابى فى الدعاء على القوم بهرهم الله غلبهم الثانى ما يستعمل مضافا فقط نحو بله زيد بالاضافة الى المفعول اى ترك ويستعمل اسم فعل فتقول بله زيدا بالنصب اى دع زيدا واسما مرادفا لكيف فتقول بله زيد بالرفع

ضع

اى كيف زيد الثالث ما يستعمل مفردا تارة ومضافا اخرى نحو ويحا لزيد وويحه وويلا له اى حزنا له
حزنه وكيفية التقدير ظاهرة من التفسير وقيل يقدر لويح رحمه لانها كلمة ترحم ولويل عذبه لانها كلمة عذاب
ويجب حذفه **قياسا** فيما علم له من استقراء كلامهم ضابط كلي يدل على حذف الفعل معه لزوما لما فيه من
التنبيه الدال على خصوص الفعل ووقوع ما يسد مسده ويجرى عليه ما لم يسمع وذلك فى مواضع منها ما
وقع تفصيلا لعاقبة مضمون جملة تقدمته طلبية كانت **نحو** قوله **فشدوا الوثاق فاما منا**
بعد واما فداء اى تمنون منا او تفدون فداء فجملة قوله فشدوا الوثاق متضمنة لشد الوثاق
ولعاقبته اما قتل واما استرقاق او من او فداء فتفصل هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء
او خبرية كقولك زيد يكتب فقراءة بعدا وبيعا وعمرو يشترى طعاما فاما بيعا واما اكلا ومنه قوله
لاجهدن فاما درءا واقعة تخشى واما بلوغ السول والامل قدره وقع تفصيل لعاقبة الجهد
اى اما ادرأ واما ابلغ وانما وجب الحذف فى هذه الصورة لوجود القرينة وهى نصب المفعول المطلق لاشعاره
بالعامل المحذوف وسد الجملة المقدمة مسده لمناسبتها له من جهة انه تفصيل لعاقبة مضمونها
ما الوقع غير تفصيل المذكور منا او تفصيلا لا العاقبة مضمون جملة كزيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا
ومنها ما وقع مؤكدا لنفسه او لغيره فالاول هو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه لا يحتمل من المعانى
غيره نحو **له على الف اعترافا** فجملة له على الف نص فى الاعتراف لا يتطرق اليها احتمال غيره فا
لمصدر الذى ما بعدها وهو اعترافا يؤكد الاعتراف الذى تضمنته الجملة كما ان المصدر مؤكد لنفسه
فى نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اى الفعل من دون الفاعل لان الفعل وحده
دال بطريق النص على الضرب واما فى مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بجملتها لا مضمون احد جز
ئيها لا يقال مضمون الجملة ثبوت الالف عليه ومفهوم الاعتراف مطلق لانا نقول هذا المطلق مندرج فى
ذلك المقيد فهو ايضا مضمون الجملة وسمى مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرار ما قبله فكان الذى قبله
نفسه وقد جوز فيه الرفع خبرا لمبتدإ محذوف اى هذا الكلام اعتراف والثانى هو الواقع بعد جملة
تحتمل معناه وغيره فتصير به نصا نحو **زيد قائم حقا** فجملة زيد قائم قبل دخول المصدر كانت محتملة
لان تكون مضمونا ثابتا بحسب الواقع فيكون حقا ولان يكون مضمونها غير ثابت فى الواقع فيكون
غير حق فلما جاء المصدر المذكور صارت به نصا فى الحقيقة وسمى مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد
ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد متأثر والمؤثر غير المتأثر وانما وجب الحذف فى هاتين الصورتين
لوجود القرينة وهى نصب المصدر فيهما لاشعاره بالمحذوف وسد الجملتين فيهما مسده والمناسبة
ظاهرة **تنبيه** الاصح كما فى المتوسط منع تقديم هذين المصدرين فلا يقال اعترافا له على الف

ولاحقا

ولا حقا زيد قائم لان العامل فيهما فعل مقدر يفسره مضمون الجملة اى اعترفت بذلك اعترافا واحقه
حقا ولا يتاتى ذلك الا بعد تمام الجملة قال الرضى وانا لا ادرى باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما
عاملتين فى المصدر لافادتهما معنى الفعل فلا يتقدم المصدران لضعف العامل ولا يكونان اذن
من هذا الباب ومنها ما وقع محصورا فيه بالا او بانما او مكررا بعد اسم لا يصلح خبرا عنه فالاول ما
انت الا سيرا وانما انت سيرا والثانى نحو **زيد سيرا سيرا** والتقدير ما انت الا
تسير سيرا وانما انت تسير سيرا وزيد يسير سيرا وقد يجئ ذلك معرفا نحو ما انت الا سير البريد وزيد ا
سير السير فالاسم الذى جاء بعده المصدر فى هذه الامثلة اسم عين والمصدر لا يصح ان يكون خبرا عنه
فوجب الحذف فى ذلك كله للقرينة التى هى نصب المصدر لاشعاره بالمحذوف كما مع عدم صلاحيته للخبرية
لو رفع وقيام الا وانما فى الاول وطرفى التكرير فى الثانى مقام المحذوف بشهادة ان الاول لو اقيم لم
يكن ثم داع الى التكرير فى الا وانما وانما قامت الا وانما مقامه لما فى الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير
فان لم يكن المصدر محصورا او لا مكررا لم يجب الحذف نحو انت تسير سيرا وان شئت حذفت
فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر
على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد لكونه خبرا عن اسم عين كما تقدم وعلل الرضى وجوب الحذف فيه
فى هذه الصورة بان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه
ولزومه ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان المضارع يستعمل فى بعض المواضع للدوام
ايضا نحو قولك الله يقبض ويبسط وكذلك ايضا المشابهة لاسم الفاعل الذى لا دلالة فيه وضعا
على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا
وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف
وقد وقع له فى باب المبتدا ما ينافى هذا وذلك انه قال الاصل فى سلام عليك سلمك الله سلاما
ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل يدل
على الحدوث هذا هو الحق والاول غير مرضى ومنها ما وقع علاجا للتشبيه بعد جملة مشتملة على
اسم بمعناه وصاحبه نحو **مررت به فاذا له صوت صوت حمار** فصوت
حمار وقع علاجا للتشبيه بعد جملة هى قوله فاذا له صوت وهى مشتملة على الاسم الذى بمعنى المصدر
وهو صوت مشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له والجمهور على ان هذا المصدر
منصوب بفعل مقدر بين الجملة السابقة وبين المصدر يدل على الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية
عنه فلهذا وجب حذفه والاصل له صوت يصوت صوت حمار اى تصويت حمار واقيم المصدر مقامه

كما في انبت نباتا وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر ويجب
الرفع في نحو قوله علم علم الفقهاء لان العلم ليس علاجيا اذ العلاجي ما كان من افعال الجوارح وفي نحو
مررت صوت حمار لعدم تقدم الجملة وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ويجوز عليه نوح نوح
حمام لعدم تقدم صاحبه فيهما ويجوز النصب فيهما على الحال من الضمير والمستوفي للشروط ان كان
نكرة جاز فيه الرفع على البدلية والصفة وان يكون خبر المحذوف وان كان معرفة امتنعت الصفة
الا في الضرورة واجازها الخليل على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان او لا خلاف
ذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وابن
عصفور الى انهما متكافئان كان في النصب التقدير والاصل عدمه ومنها ما وقع مثنى والمراد به
على التكثير والتكثير نحو **لبيك** وهو مثنى مصدر لب بالمكان اذا اقام به ويجوز ان يكون
مصدر ألب بمعنى لب فيكون محذوف الزوائد والوجه الاول لان الاصل عدم الحذف فالاصل ان
ألب لك لبين اي اقيم على طاعتك لبا كثيرا متتاليا متكررا وليس المراد خصوص الاثنين وجعلت
التثنية دالة على الكثرة لانها اول تضعيف العدد وزعم يونس ان لبيك مفرد كلديك والاصل لبب
كجعفر قلبت الباء الاخيرة ياء لثقل الضعيف ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم صارت بالا
ضافة الى الضمير كلديك وعليك **وسعديك** وهي تابعة لبيك اي اسعدك اسعادين ولا تستعمل
بدونها وتستعمل لبيك بدونها ومثل ذلك دواليك اي تداولا الامر دوالين وحنانيك اي تحنن
تحننين وهذاذيك اي اسرع اسراعين ودهجاجيك اي كف كفين وعامل هذين وعامل لبيك من
معناها وعامل البواقي من لفظها وانما وجب الحذف في ذلك لوجود القرينة وهي النصب المشعر بالحذف
وقيام التكرير مقام المحذوف كذا قيل ووقع بالتكرير لا يصلح لذلك لكونه امرا معنويا فلا ينوب عن
اللفظ المحذوف ثم يرد نحو فارجع البصر كرتين لانه مصدر مثنى فيه معنى التكرير ولم يجب حذف عامله
قال الرضي ليس وقوع المصدر مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد با
لتثنية التكرير نحو ارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اي
مختلفتين بل الضابط بوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل
انتهى وجميع هذه المصادر لا تتصرف اذ لم يستعمل لها افعال واما لبى يلبي فهو مشتق من لبيك نحو
سبحل من سبحان الله وبسمل من بسم الله **تتمة** ومما يجب حذف العامل فيه قياسا ما كان
توبيخا سواء كان مع استفهام او لا كقوله ارضًى وقد بانُ الخطوب تنوشني وامكوكنت
في الحديد وقوله خمولا واهمالا وغيرك مولعٌ بتثبيت اسباب السيادة والمجد

قال الدما

قال الدماميني ولا مانع من ان يقال همزة التوبيخ هنا محذوفة كما تحذف همزة الاستفهام الحقيقي
انتهى قلت نعم لا مانع ولكن المراد عدم الاستفهام اصلا لفظا فقط وانما يجب الحذف فيه لقيام القرينة
وهي النصب وسد الحال التي هي سبب التوبيخ مسد المحذوف **الثالث** مما يرد منصوبا
لا غير **المفعول له** ويقال له المفعول لاجله والمفعول من اجله **وهو الاسم المنصوب**
بفعل اصطلاحي او شبهه من مصدر او وصف كما سيأتي **فعل** ذلك الفعل المراد به
اللغوي اي الحدث على طريقة الاستخدام **لتحصيله** اي لتحصيل المفعول له **او حصول**
له اي وجوده فقوله المنصوب كالجنس يشمل جميع المنصوبات وما بعده مخرج لما عدا المحدود
فالاول وهو ما فعل الفعل لتحصيله **نحو ضربته تاديبا** فتاديبا مفعول له لانه منصوب
بفعل وهو ضربت وفعل الفعل اي الحدث وهو الضرب لتحصيله فان قيل التاديب عين الضرب
فكيف يحصل به قيل انه يحصل به ما تضمنه التاديب وهو التادب وانما نصب التاديب لتضمنه
التادب قال بعض المحققين ويكذبه امتناع ضربته تادبا كما صرح به الرضي ناقلا عن النحاة فا
لجواب منع ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التادب والضرب سبب الاحداث ووسيلته
انتهى والثاني وهو ما فعل الفعل لحصوله نحو **قعدت عن الحرب جبنا**
فجبنا مفعول له منصوب بقعد وفعل الفعل وهو القعود لحصوله فالمفعول له هو
سبب الحامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متاخرة عنه في الوجود كالتاديب
للضرب او علة مؤثرة له موجودة قبله كالجبن للقعود والاول يكون علة للفعل بحسب الوجود الذهني ومعلولا له
بحسب الوجود الخارجي والثاني يكون علة له بحسب الوجود الخارجي اما بحسب الوجود الذهني
فلا تاثير له فبين التاديب والضرب ارتباط ذهنا وخارجا وبين الجبن والقعود ارتباط خارجية
فقط **تنبيه** قيل في الحد المذكور نظر لان النصب حكم والحكم فرع التصور موقوف على الحد الماخوذ
فيه الحكم المذكور واجيب بمنع تسليم ان تصور النصب الذي هو الحكم فرع تصور المحدود
لان النصب لا ينحصر فيه فلا يتوقف فهمه على تصور المحدود ليكون موقوفا على الحد نعم نصب ا
لمحدود يتوقف الصورة على تصور المحدود الا ان الماخوذ في التعريف ليس نصب المحدود
بل مطلق النصب ولو سلم فيكفي في الحكم التصور بوجه اخر غير الحد فليتامل ثم لا يخفى ما في هذا الحد ايضا
من ارتكاب الاستخدام المنافي للحد في الايضاح والتبيين فقد قيل لا ينبغي ان يخترع في الحدود
الفاظ بل الواجب استعمال المشهورة منها فيها **ويشترط** في نصبه عند الجمهور **كونه مصدرا**
لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وزعم يونس ان قوما من العرب يقولون

اما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد الاول لكونه مفعولا له والمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فزيد ذو عبيد لان
العبيد علة للذكر وقبح ذلك سيبويه وتأوله على الحال كما في الجماء الغفير يعني انما اجازه على ضعف اذا لم يرد به عبيدا
باعيانهم قال فلو قلت اما البصرة فلا بصرة لك واما الحرث فلا حرث لك لم يجز لاختصاصهما واوله الزجاج
على تقدير اما تملك العبيد اى مهما يذكر شخص من اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدرية
وجعله بعضهم مفعولا به اى مهما تذكر العبيد **متحداً بعامله وقتاً** بان يكون وقوع
الحدث في بعض زمان المصدر نحو جئتك طمعاً وقعدت عن الحرب جبناً او يكون اول زمان الحدث آخر
زمان المصدر نحو جئتك خوف فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاح مالك وهذا الشرط للاعلم
وجماعة من المتأخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين **وفاعلاً** بان يكون فاعله
وفاعل عامله واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر
مفعول له وفاعله وفاعل الجعل واحد وهم الكفار وهذا الشرط رأى المتأخرين ولم يشترطه سيبويه
ولا احد من المتقدمين ايضاً كما قال في الهمع وهو مرتضى الرضي قال وهو الذي يقوى في ظني وان
كان الاغلب التشارك وعليه فيكون انتصاب خوفاً وطمعاً من قوله تعالى يريكم البرق خوفاً وطمعاً على
المفعول له من غير حاجة الى تكلف تقدير ارادة خوفكم وطمعكم او الى جعل الخوف والطمع بمعنى الاخافة
والاطماع او جعل انتصابهما على الحالية لا على المفعول له واستدل الرضي على عدم اشتراط ذلك
بقول امير المؤمنين علي عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقاً للسخطة و
استتماماً للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى ومشترط الاتحاد
يتأول هذا ايضا كما تأول الآية وحاصل ما ذكره المصنف من الشروط ثلاثة كونه مصدرا واتحاد زمانه
وزمان عامله واتحاد فاعلهما وزاد بعضهم رابعا وهو ان يكون مصدرا قلبيا كالرغبة في نحو
جئتك رغبة في اكرامك فلا يجوز نحو جئتك قراءة للعلم لان القراءة من افعال اللسان قال الشاطبي
وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل
انتهى ولم يشترط ذلك الفارسي فاجاز جئتك ضرب زيد او تضرب زيدا وفاقد احد الشروط الذي
كونه يجر بحرف التعليل وهو اللام ونحوها ومما يفهم معناها من من والباء وفي والكاف وكي وحتى
وعلى **ومن ثم** اشارة الى المكان الاعتباري كما تقدم اى من اجل اعتبار الشروط المذكورة
جيء باللام في نحو قوله تعالى **والارض وضعها للانام** لفقد المصدرية
فان الانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله عم ان امرأة دخلت النار
في هرة اى لاجل هرة **وفي نحو تهيأت اليوم للسفر غداً** لفقد اتحاد الوقت فان وقت

التهيئة

التهيئة غير وقت السفر ومثله قوله تعالى كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم اى لاجل الغم وقول الشاعر **فجئت**
وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل **وفي نحو جئتك لمجيئك اياي** لفقد اتحاد
الفاعل فان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المجيء المخاطب ومثله قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات
احلت لهم واذكروه كما هداكم ولتكبروا الله على ما هداكم اى لهدايته اياكم وقول الشاعر واني لتعروني لذكراك
هزة كما انتفض العصفور بلله القطر **تنبيهات الاول** الشروط المذكورة معتبرة لجواز النصب
لا لوجوبه وتعينه حتى ان المستوفي لجميعها يجوز جره بحرف التعليل سواء كان مجردا من أل والاضافة ام
مضافا ام محلى بأل لكن الارجح في الاول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في الثاني ونقل عن ابي موسى
الجزولي منعه في الاول قال الشلوبين ولا اعرف له في ذلك سلفا **الثاني** ناصب المفعول له مفهم الحدث
الذي نصب المفعول به المصاحب في الاصل حرف جر لانه جواب له والجواب ابدا بحسب السؤال فاذا قلت قمت فكان
المخاطب قال مستفهما لم قمت فقلت اجلالا لك اصله لاجلالك الا انه اسقط اللام ونصب ولهذا تعاب اليزدي في
مثل ابتغاء الثواب بتقدير له لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها هذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين
واكثر المتأخرين وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب
المصدر عنه ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه واجب الاضمار لسد المصدر مسده وقال
الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا
اذا عرفت هذا فكان على المصنف رحمه الله ان لا يعد المفعول له قسما برأسه بل ان قال بمذهب جمهور البصريين
وهو الصحيح كان عليه ادخاله في المنصوب بنزع الخافض كما سيأتي وان قال بمذهب الزجاج والكوفيين
كان عليه ادراجه تحت المفعول المطلق كما فعله الكوفيون **الثالث** صرح صه للمفعول المطلق
ان نحو قمت لاجلالك ليس مفعولا له لانه ليس بمنصوب وقد اخذ في الحد المنصوب ولو لم ياخذه لما
اقتضاه كلامه ايضا لانه عد المفعول له من نوع المنصوب لا غير فلا يكون هذا مفعولا له وهو راى
القوم بل هو عندهم مفعول به بواسطة حرف الجر وذهب ابن الحاجب الى انه مفعول له ولا مشاحة في
الاصطلاح **الرابع** مما يأتي منصوبا لا غير **المفعول معه** اى الذي فعل بمصاحبته
بان يكون الفعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه
نائب الفاعل اسند اليه المفعول كما اسند الى المجرور في المفعول به والمفعول له فيه والضمير
المجرور عائد على ال واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه
منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب بعضهم في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وقيل
الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان نائب الفاعل فيه ضمير يرجع الى مصدر

اى جعل الحيولة لان بين اللزوم الظرفية لا ثبوت عن الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذى فعل الفعل بمصاحبته على ان يكون نائب الفاعل ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور عائد على الموصول كذا فى الفوائد الضيائية وغيرها قال بعض المحققين وظاهر ان ذلك كله باعتبار الاصل لان للمفعول معه فى الاصطلاح اسم لهذا النوع كالحيوان الناطق على الانسان وسماه سيبويه بهذا او بالمفعول به على ان الباء بمعنى مع **وهو المذكور بعد واو المعية** اى التى بمعنى مع **لمصاحبته معمول فعل** الظرف لغو متعلق بالمذكور اى الذى ذكر بعد الواو لاجل المصاحبة سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك زيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل ملفوظا به كالمثالين او معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع فقوله المذكور بمنزلة الجنس وقوله بعد واو المعية مخرج لما بعد واو العطف نحو جاء زيد وعمرو وقوله لمصاحبته معمول فعل مخرج لنحو كل رجل وضيعته فلا يجوز نصب وضيعته خلافا للصيمرى فانه وان كان مذكورا بعد واو المعية لكن لا لاجل مصاحبته معمول فعل قال الرضى ونعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول فى ذلك الفعل فى وقت واحد فزيدا فى سرت وزيدا مشارك للمتكلم فى السير فى وقت واحد اى وقع سيرهما معا وفى قولك سرت انا وزيد بالعطف مشارك فى السير لكن لا يلزم كون السيرين فى وقت واحد انتهى واورد عليه نحو سرت والطريق فانه منصوب المفعول معه قطعا وليست الطريق مشاركة للمخاطب فى السير المامور به وقد صرح نجم الدين سعيد فى شرح الحاجبية بان المراد بالمصاحبة هنا المصاحبة المطلقة سواء لم يكن ثم تشريك فى الحكم نحو سرت والطريق او كان ثم تشريك لكن لا يكون مقصودا بل القصد الى مطلق المصاحبة نحو جئت وزيدا انتهى والقول بالمشاركة هو اشتراط الاخفش ولم يشترطها غيره بل اعتبروا مطلق المصاحبة وهو الصحيح **تنبيهات الاول** قال بعض المحققين فى نحو الحد المذكور لعله لم يقل الاسم المذكور اختيارا لما ذهب اليه صدر الافاضل تلميذ الزمخشرى من ان المفعول معه يجئ جملة كما فى قولك جاء زيد والشمس طالعة تفاديا عما ارتكبوه من التاويل فى هذا المثال حيث ادعوا الحالية فان ابن جنى قال جاء زيد والشمس طالعة عند مجيئه فجعلها كالحال المفردة السببية كمررت بالدار قائما سكانها وقال ابن عمرون هى اولى بقولك مبكرا ونحوه انتهى وسياتى فى ذلك مزيد كلام ان شاء الله تعالى **الثانى** اختلف فى عامل المفعول معه خمسة اقوال احدها ما ذهب اليه الجمهور من ان العامل ما تقدمه من فعل او ما فيه معنى الفعل وحروفه وهو المصدر كعرفت استواء الماء والخشبة واسم الفاعل كانا سائر والنيل واسم المفعول نحو الناقة متروكة وفصيلها ولا يضر فصل الواو بينهما كما لا يضر الا فى الاستثناء **الثانى** ما ذهب اليه الزجاج من انه فعل محذوف بعد الواو فاذا قلت جاء البرد والطيالسة

فكانك

فكانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة فعل ماض من الملابسة بان الاضمار خلاف الاصل **والثالث** ما ذهب اليه الكوفيون من انه الخلاف اى مخالفة الثانى للاول فى اعرابه فيكون امرا معنويا ورد بان الاصالة على العامل المعنوى انما يضطر اليه عند عدم اللفظى **الرابع** ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فى حكى من انه نفس الواو ورد بانه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل بسائر الحروف الناصبة مع انه لا يقال سرت وك **الخامس** ما ذهب اليه الاخفش من ان انتصابه على الظرفية وذلك لان الواو لما قامت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو فى الاصل حرف فلم يحتمل النصب على ما بعدها عارية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير كما قيل فى له عندى عشرة الا واحد ان الاصل غير واحد ثم انيب الا ان غير ونقل الاعراب لما بعدها ورد بانه لو كان كذلك لجاز النصب فى كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك **الثالث** لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم عمرا وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نزلت منزلة الجر ومن الجار فمنعوا الفصل بينهما كما له فى الجمع **ولا يتقدم** المفعول معه **على عامله** كما يتقدم سائر المفاعيل فلا يقال بزيد وعمرا مررت لان اصل الواو للعطف والمعطوف تابع فحقه التاخير واجازه الرضى عليه من الله الرضا قال وانا لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذى هو الاصل جائز نحو جاء زيد وعمرو وضربت انتهى ولا يتقدم على المصاحب ايضا فلا يقال مررت وعمرا بزيد واجازه ابن جنى محتجا بقول الشاعر جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوى وقوله اكنية حين انادية لاكرمه ولا القبة والسوءة اللقبا على رواية من نصب السوءة واللقب اذ المراد لا القبة اللقب والسوءة اى مع السوءة لان من اللقب ما يكون لغير السوءة قال ابن مالك فى شرح الكافية ولا حجة له فى البيتين لاحتمال جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هى ومعطوفها وذلك فى الاول ظاهر واما الثانى فعلى ان يكون اصله ولا القبة اللقب واسوءه السوءة ثم حذف ناصب السوءة كما حذف ناصب العيون من قوله وزججن الحواجب والعيونا ثم قدم العطف ومعمول الفعل المحذوف انتهى ولا يتقدم على العامل والمصاحب معا فلا يقال وعمرا مررت بزيد اجماعا كمثل نقسم المفعول معه بما فيه العامل لفظيا بقوله **نحو سرت وزيدا** وما فيه العامل معنويا بقوله **مالك** اى ما تصنع وزيدا ومثله كيف انت وزيدا وقدره سيبويه بلفظ الكون فى المثالين وقدره بالماضى مع ما وبالمضارع مع كيف فقال الاصل ما كنت وزيدا وكيف تكون وزيدا واختلف فى تقديره ذلك هل هو مقصود له ام غير مقصود فزعم السيرافى انه غير مقصود وانه لو عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مستقر

مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فنص السيرافي
على انها تامة فعلى هذا فيكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها مجردة عن
اصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على اي حال كنت
او تكون مع زيد وهو مذهب ابن خروف قاله في التصريح **تنبيه** نحو هذا لك واباك ممنوع من جهة
ان الكلام لم يذكر فيه فعل ولا عامل عمله واسم الاشارة وحرف الجر المتعلق بالاستقرار لا يعملان فيه
فلا يتكلم به خلافا لابي علي قال ابن هشام واما قول سيبويه واما هذا لك واباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا
في معناه فقالوا ان مراده بالقبيح الممتنع انتهى قال ابن مالك وقد يكثر في كلامهم التعبير بالقبح عن الامتناع قال
الدماميني في شرح التسهيل وانظر لم لم يقدر لنا ناصب في ذلك فعل محذوف كما في مالك وزيدا فان تلك
جائزة باتفاق وهذه نظيرتها وجوزت تلك على اعمال المقدر انتهى واجيب بان التقدير في مالك وزيدا له
داعيا تقدم ما الاستفهامية التي هي بالافعال اولى وتاخر الجار والمجرور لاقتضائه ما يتعلق به وجوبا
بخلاف هذا لك واباك فانه ليس فيه داع واحد انتهى **وجئت انا وزيدا** هذا المثال من قسم
المثال الاول مما فيه الفعل لفظا وانما ذكره تمهيدا للحكم الذي بعده وهو قوله **والعطف في المثا
لين الاولين** وهما سرت وزيدا ونحوهما من كل جملة اسمية او فعلية بعدها واو مع وقبل الواو ضمير
متصل مرفوع او مجرور غير مؤكد بضمير منفصل او فاصل ما **قبيح** اما في الاول فلان العطف على الضمير المرفوع
المتصل لا يحسن الا بعد توكيده بضمير منفصل او بفاصل ما واما في الثاني فلان العطف على الضمير المجرور
لا يجوز الا بعد اعادة الجار الا في الضرورة وهو مذهب البصريين وظاهر كلام المص في باب العطف واما الكوفيون
فيجوزونه في السعة وجوزه البصريون في السعة ايضا لكن باضمار الجار المتقدم ذكره مع انه لا يعمل مضمرا
لضعفه ومنع العطف في المثالين جماعة منهم ابن الحاجب وابن هشام في القطر **والعطف في المثال
الاخير** وهو جئت انا وزيدا ونحوه من كل جملة اسمية او فعلية بعدها واو مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع
مؤكد بضمير منفصل **سائغ** فيجوز نصبه على المفعول معه ورفعه على العطف وفصل الرضي بين ان يقصد النص
على المصاحبة فيجب النصب وبين ان لا يقصد النص عليها فلا يجب وهو الصحيح **والعطف في نحو ضربت
زيدا وعمرا واجب** اتفاقا لان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده
عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في نحو جاء زيد وعمرو يحتمل
تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي المثال المذكور لا
يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة حتى يكون النصب في العطف الذي هو الاصل الظاهر قال الرضي عليه رحمة الله
الرضا وتبعه المص في الحاشية ونقل الاتفاق غير مرضي فقد صرح في الارتشاف ان بعضهم حمل عمرا في المثال

على العطف

على العطف وبعضهم جوز فيه الامرين وقال ابن هشام في المغني نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا
على المفعول به وكونه مفعولا معه انتهى **تنبيهات الاول** يجب هنا الاسم المذكور بعد
الواو حالات لم يذكرها المص احدها ما يمتنع فيه العطف من جهة المعنى نحو مات زيد وطلوع الشمس لان
العطف من جهة المعنى نحو مات زيد وطلوع الشمس يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم بالموت
الثاني ما يقبح فيه العطف من جهة المعنى كقوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال
لان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المامورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم و
ليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود قال ابن مالك ومقتضى هذا التعليل امتناع العطف لا قبحه
الثالث ما يترجح فيه العطف مع جواز النصب على مرجوحية نحو جاء زيد وعمرو لان العطف هو الاصل وقد
امكن بلا ضعف كذا قيل والاولى ان يقال ان قصد التنصيص على المصاحبة وجب النصب لان
العطف وان كان اصلا فيجوز فيه العدول عنه لداع وهو التنصيص على المصاحبة والا فلا الرا بعة
ما يمتنع فيه العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا وقوله وزججن الحواجب
والعيونا واما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن في العلف
والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج الذي هو تدقيقها وتطويلها واما امتناع المفعول معه
فلانتفاء المعية في البيت الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني اذ الماء لا يصاحب التبن في العلف
ومن المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب
للاسم على انه مفعول به اي وسقيتها ماء وكحلن العيون **الثاني** اختلف في المفعول معه فذهب
الى انه قياسي مطلقا وهو المختار وذهب آخرون الى انه سماعي لا يتجاوز به محل السماع ونقل ابن
هشام الخضراوي عن بعضهم التفصيل بين ما يجوز فيه العطف مجازا نحو سرت انا والنيل فيكون
مقيسا وبين ما جاز فيه العطف حقيقة نحو جئت انا وزيدا فيكون سماعيا وقيل في المسألة غير ذلك
الثالث اذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله او حال طابق ما قبله نحو كنت وزيدا قائما وجاء
البرد والطيالسة شديدا ويجوز عدم المطابقة فيعطى حكم ما بعد المعطوف نحو كنت وزيدا قائمين و
جاء البرد والطيالسة شديدين نظرا الى المعنى والى اصل الواو ومنع ذلك ابن كيسان ووافقه
ابو حيان وابن هشام قال والسماع والقياس يقتضيانه **فائدة** لم تات واو المعية في التنزيل بيقين
فاما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو
فيه ذلك وان تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركائكم او جملة على جملة بتقدير فعل اي
واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا تعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك

اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده الذي جمع مالا وعدده قال ابن هشام في المغني قال الرضي
والاولى انه مفعول معه وهو الحق للسلامة من الاضمار ولانه خلاف الاصل **الخامس** ما يرد منصوبا
لا غير **المفعول فيه** ويسمى بذلك لانه بتقدير معنى في وهو اصطلاح كوفي ويسميه البصريون ظرفا
لانه محل للافعال ووعاء لها ولذلك سماه الفراء محلا ويسميه الكسائي واصحابه صفة **وهو اسم**
زمان او اسم مكان مبهم وهو ما استقر الى غيره في بيان صورة مسماه وهو اسماء الجهات
الست نحو امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت ونحوها في الابهام والافتقار كناحية وجهة و
اسماء المقادير كميل وفرسخ ودرهم وبريد واطلق اسم الزمان اشارة الى ان المبهم والمختص فيه سواء ونعني
بالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة على جهة التاكيد المعنوي لانه لا يزيد
على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء الايام واما المعدود فمن قبيل المختص لا قسما ثالثا خلافا
لبعضهم **او كان بمنزلة احدهما** اي اسم الزمان او المكان مبهم مما عرضت دلالته على احد
هما وهو اربعة كما سياتي **منصوب** صفة اسم **بفعل** اصطلاحي او شبهه **فعل ذلك**
مراد به اللغوي اي الحدث على طريقة الاستخدام كما مر في المفعول له **فيه** اي في ذلك الاسم والمراد بفعله
فيه بحسب دلالة اللفظ وقد يناقش في هذه العبارة من حيث التفريع بمتعلق الظرف الذي هو صفة مع كونه
عاما وقد نصوا على وجوب حذفه تامل فقوله اسم زمان او مكان كالجنس يصدق على الزمان من قولنا
يومنا طيب والاسم المكان من قولنا مكاننا حسن وقوله منصوب بفعل يخرج نحو ذلك ويصدق على
نحو شهدت يوم الجمعة فيخرج بما بعده فان الشهود وان كان لا يكون الا في يوم الجمعة لكن الذي
يدل عليه اللفظ شهود المتكلم اياه لا فعله فيه وفي هذا الحد ما مر في المفعول له فالمفعول فيه من اسم
الزمان المبهم نحو سرت وقتا ومن المختص **نحو جئت يوم الجمعة** وهو اسم من الاجتماع
كانه سمي بذلك لاجتماع الناس فيه هذا هو المشهور في اللغة وجاء في الخبر عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم انه سمي بذلك لان ادم عليه السلام جمع فيها خلقه وقيل لان سائر المخلوقات اجتمع خلقها
وفرغ منه يوم الجمعة وقيل لان اسعد بن زرارة لما جمع بالانصار فصلى بهم وذكرهم سموه الجمعة
حين اجتمعوا اليه فعلى هذا الاسم اسلامي وقيل غير ذلك ومن اسم المكان **نحو صليت**
خلف زيد ومثله جلست امامك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت هذه الجهات
الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات ومما هو نحوها في الابهام والافتقار نحو
جلست ناحية زيد واما ما نزل منزلة احدهما مما عرضت دلالته عليه فاربعة كما ذكرنا **احدها**
اسماء العدد المميزة بهما نحو **سرت عشرين يوما** مثال لما عرضت له اسمية الزمان

او سرت عشرين فرسخا مثال لما عرضت له اسمية المكان **الثاني** ما افيد به كلية او جزئية نحو سرت
جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف
الفرسخ **الثالث** ما كان صفة للزمان او المكان كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار **الرابع** ما كان
مخفوضا باضافة احدهما ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بعد حذفه والغالب في هذا النائب
ان يكون مصدرا وفي المنصوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا للوقت او المقدار نحو جئتك
صلاة العصر او قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة وقد يكون النائب اسم عين نحو لا اكلمه القارظين
والاصل مدة غيبة القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة وهو الذي يجني القرظ بفتح
الراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا اتيك او يؤوب القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة
خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما قاله في التصريح **تنبيهات الاول** عد بعضهم
مما اشبه جهات الست في الابهام والافتقار جانب ومكان واعترض جانب بانه مما يتعين معه
التصريح بفي ومكان بانه ليس على الاطلاق لان المتعدى اليه لا بد ان يكون مشتقا من الحدث الواقع
فيه نحو قاتلت مكان القتال او مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه قاله الرضي في
الثاني واعترضه الدماميني بان ذلك يحتاج الى ثبت **الثاني** الصالح للانتصاب على الظرفية من
اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وقد تقدم تفصيله الثاني ما اتحدت مادته ومادة عامله ونعني بالمادة
الحروف الاصلية ولا يبعد ذلك من موافقته في المعنى كقوله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع وشذ
قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا لان قدر عامله مستقرا ونحوه فان ظاهره قد
قعد في المقعد وزجر في المزجر وناط في المناط لم يكن ثم شذوذ **الثالث** جاءت ظروف من
غير اسماء الزمان والمكان كقولهم احقا انك ذاهب وجهد رأيي انك ذاهب والاصل في حق
وفي جهد رأيي وقد نطقوا بهذا الاصل قال افي حق مواساتي اخاكم فذلك شاذ
لا يقاس عليه **واما نحو دخلت الدار** مما وقع فيه اسم المكان غير المبهم منصوبا
بعد دخلت **فمفعول به على القول الاصح** لا مفعول فيه فلا نقض به وكونه مفعولا
به اما على الاتساع باجراء القاصر مجرى المتعدي بنفسه من حيث اسقاط الواسطة ونفسه وهو
مذهب الفارسي وطائفة واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه او على الاصل لا على الاتساع نظرا
الى ان دخل متعد وهو مذهب الاخفش وعزاه الرضي الى الجرمي وعليه ينبغي حمل كلام المصنف لانه
يسمي المنصوب على الاتساع باسقاط الجار المنصوب بنزع الخافض ويجعله قسيما للمفعول به
لا قسما منه كما يدل عليه تقسيمه وفي المسئلة قول ثالث وهو ان النصب في نحو ذلك على الظرفية

المنصوب بنزع الخافض

تشبيها له بالمبهم وهو مذهب الشلوبين وعزاه لسيبويه وبعضهم للجمهور وبعضهم للمحققين تنبيه
قال الذى ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان فى الاصل خرجت فى يوم
الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا من غير واسطة حرف فى اللفظ والمعنى على
ما كان وكذا المفعول له فيهما مثل ذنبا فى قولك استغفر الله ذنبا الا ان حذف حرفى الجر اعنى فى واللام
صار قياسا فى البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وليس بقياس فى غير المواضع الثلاثة
انتهى فعلى هذا كان على المص جعل المفعول فيه داخلا تحت المنصوب بنزع الخافض قلناه فى المفعول له
فتامل وههنا انتهى الكلام على المفاعيل بتمامها **فائدة** حصر النحاة المفاعيل فى هذه الخمسة وقال الرضى
عليه رحمة الله الرضى يجوز ان تجعل الحال والمستثنى داخلين فى المفاعيل فيقال للحال مفعول مع قيد
مضمونه اذ المجى فى جاءنى زيد راكبا فعل مع ركوب الذى هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو
المفعول بشرط اخراجه وكانهم انما تركوا التخفيف فى التسمية انتهى قال بعضهم بعض المحققين ولا يبعد
ان يقال ان المفعول ما يقال يتعلق به الفعل اولا بالذات والحال ليست كذلك لان تعلقه
بها بواسطة انها مبينة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن
امر يقع معموله على سبيل الاتفاق ومن ههنا يظهر توجيه جعل النصب فى المفاعيل اصلا وفى غيرها تبعا
انتهى **السادس** مما يرد منصوبا لا غير **المنصوب بنزع الخافض** ونصبه على المفعولية
فى الحقيقة لان سقوط الخافض لا يقتضى النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل الذى
كان الجار متعلقا به لما زال الجار اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه فاذا لم يكن فى الكلام ما
يقتضى النصب فعلا او شبهه لم يجز النصب ولكنهم لم يفردوه بالاسم داخل تحت المفعول بل اكثرهم يسميه
مفعولا به على الاتساع ولا مشاحة فى الاصطلاح **وهو الاسم الصريح او المؤول**
فهذا كالجنس يشمل جميع الاسماء الصريحة والمؤولة وقوله **المنصوب** اخرج ما عدا المنصوبات
وشملها جميعا وقوله **بفعل لازم** او شبهه اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل **بتقدير
حرف جر** اخرج جميع المنصوبات ما عدا المحدود وبعض افراد المفعول له حيثما عامله فعل لازم على
قول الجمهور كما مر وفى هذا الحد ما مر فى المفعول له وفيه ايضا انه لا مطرد ولا منعكس اما عدم اطراده
فلدخول بعض افراد المفعول له على قول الجمهور كما رابعه عده له قسيما له وقد مر التنبيه على ذلك
واما عدم انعكاسه فلعدم دخول المنصوب بفعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بواسطة
حرف جر مقدر وهو جار فى القياسى والسماعى معا والى احدهما باحد الامور التى يتعدى بها
الفعل القاصر والى الاخر بواسطة حرف جر مقدر وذا فى القياسى فقط لفظا وقد يكون تقديرا كا

سيأتى

سيأتى بيانه فتامل **وهو** اى المنصوب بنزع الخافض **قياسى مع ان وانّ** المصدريتين
بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون فى الثانية وانما كان معهما قياسيا لاستطالتهما بصلتهما **نحو**
قوله تعالى **او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم** مثال لما هو مع ان المخففة النون اى من ان
جاءكم ومثله قوله تعالى يمنون عليكم أن اسلموا اى بان والذى اطمع ان يغفر لى خطيئتى اى فى ان بل الله
يمن عليكم ان هداكم ويطمع ان يدخلنا ربنا **ونحو عجبت انّ زيداً قائم** مثال لما هو مع
أنّ المشددة النون اى من ان زيد قائم ومثله قوله تعالى وأنّ المساجد لله اى لان وهذه الامثلة
كلها للمنصوب بفعل لازم واما المنصوب بالمتعدى الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بحرف جر مقدر
فالاول نحو وعدت زيدا ان اكرمه والثانى نحو يعدكم انكم اذا متم هذا فى القياسى واما السماعى
فسيأتى واما المنصوب بالمتعدى الى اثنين احدهما باحد الامور التى يتعدى بها الفعل القاصر
والثانى بحرف جر مقدر فلفظا نحو اكرمت زيدا ان يكرمنى واكرمته انه صالح وبعدت زيدا ان يضرب
وساعدت عمرا انه مظلوم وقس على ذلك وتقديرا نحو اياك ان يحذف اى بعّد نفسك من ان تحذف
تنبيهات الاول اشترط ابن مالك فى حذف الجار مع ان تعين الجار ليؤمن اللبس فلا
يقال رغبت ان تفعل اذ لا يدرى هل التقدير فى ان تفعل واستشكل ابن هشام فى الاول
بقوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن بحذف الجار مع ان المفسرين اختلفوا فى المراد واجاب فى المغنى
بانه انما حذف الجار للقرينة المعينة وانما اختلف العلماء فى المقدر من الحرفين فى الآية لاختلافهم فى
سبب نزولها فالاختلاف فى الحقيقة فى القرينة انتهى واجاب المرادى بذلك وبانه اراد الابهام ليرتدع
من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن واستحسنه
بعضهم قال لان من شرط امن اللبس يقول اذا خيف اللبس لم يجز الحذف وعند ارادة الابهام
لا يخاف اللبس فيجوز الحذف لاجلها انتهى ومما يحتملهما قول الشاعر ويرغب ان يبنى المعالى
خالد ويرغب ان يرضى صنيع الالائم انشده ابن السيد فان قدر فى اولا وعن ثانيا فمدح وان
عكس فذم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا فى او عن للتناقض **الثانى** ما ذهب اليه من
كون محل ان وانّ وصلتهما بعد نزع الخافض نصب هو مذهب الخليل واكثر النحويين حملا على الغالب
فيما ظهر فيه الاعراب بما نزع منه الخافض وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول
الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك واما من ضع سيبويه هذا
نشأ قول ثالث وهو انه محتمل للامرين واما نقل جماعة منهم ابن مالك وصاحب البسيط ان الخليل
يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب فسهو كما قاله ابن هشام فى المغنى ورجح الرضى

كونه نفيا بضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا شذ نحو الله لافعلن ونحو قول رؤبة خير عافاك الله وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وقال ابن هشام ومما يشهد للمدعى الجر قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا احدا وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون اصلها لانه لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله وفاتقون لان هذه امتكم امة واحدة ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت وقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الى ولا دين بها انا طالبه روده بخفض دين عطفا على محل ان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم وقد يجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتمل انتهى **الثالث** قال ابن هشام اهمل النحويون ذكر كي هنا مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني واجازوا كونها تعليلية وان مضمرة بعدها ولا يحذف معها اللام العلة لانه لا يدخل عليها جار غيرها انتهى قلنا بينا هو في الاوضح والجامع **وسماعي في غير ذلك** اى في غير ان وان لا يتجاوز به حد السماع وهو الشذوذ كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على اذن حرام اى بالديار او على الديار والاول اولى لكثرته وقوله تحن فتبدي ما بها من صبابة واخفى الذي لولا الاسى لقضاني اى لقضى علي وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم قال الرضي والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اى يجوزون الديار واخفى الذي لولا الاسى لاهلكني ولالزمن صراطك ولا تنووا عقدة النكاح وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ وكما يضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديته ما ضمن معناه نحو قوله تعالى يخالفون عن امره اى يعدلون انتهى وقال المص في شرح الاربعين التضمين اولى من الحمل على النصب بنزع الخافض فان التضمين اكثر ورودا في اللغة وادق مسلكا انتهى او لكثرة الاستعمال **نحو ذهبت الشام** اى الى الشام لانهم كانوا ينتجعون بها كثيرا فيحتاجون الى الاخبار عن ذهابهم اليها غالبا فحذفوا الجار تخفيفا وذهب سيبويه وجماعة الى انه منصوب على الظرفية تشبيها لها بغير المختص من اسماء المكان ودعوى الرضي الاتفاق على ذلك باطل **تنبيهات الاول** من السماعي المنصوب الثاني من باب اختيار بتقدير حرف الجر في الحد غير شامل له كما قدمنا ونعني بباب اختار كل فعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بالجار كاختار نحو قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا اى من قومه وامر نحو قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به وقد جمع فيه بين الاستعمالين ونهى نحو نهيت زيدا القبيح اى عن القبيح واستغفر كقوله استغفر الله ذنبا لست محصيه

رب العبا

رب العباد اليه القول والعمل وقال ابن الطراوة وتسهيل ان الوجه في استغفر ان يتعدى الى الثاني بنفسه وتعديته بمن انما هو لتضمنه معنى استقط استتبت ووافقهما ابن هشام في المغني وكنى نحو كنيته ابا عبد الله وسمى كقوله وسميته يحيى ليحيى فلم يكن لامر قضاه الله في الناس من بد اى بيحيى ودعا بمعنى سمى كقوله دعتني اخاها ام عمرو ولم اكن اخاها ولم ارضع لها بلبان اى باخيها وصدق بالتخفيف كقوله تعالى صدقكم الله وعده اى في وعده وزوج كقوله تعالى وزوجناكها اى بها قال تعالى وزوجناهم بحور عين وقد جمع بعض المغاربة هذه الافعال فقال اثنى حذف حرف الجر وانصب محله لدى اختار استغفر صدق اذ دعا وسمى وكنى مع زوج زدنا حكاه ابو حيان الخبر فدعا وزاد بعضهم كال ووزن نقول كلت زيدا طعاما وكلت لزيد طعاما ووزنت زيدا ماله ووزنت لزيد ماله وزيد غيرهما ذلك وفي كلام بعضهم ما يوهم ان هذه الافعال كلها متعدية الى الثاني تارة بانفسها وتارة بحرف الجر فلا يكون ح من المنصوب بنزع الخافض والاول هو المشهور الذي عليه الجمهور بل ينبغي حمل ما اوهم خلافه عليه كما فعله بعض المحققين **الثاني** اختلف في المنصوب بنصحت وشكرت في قولنا نصحته وشكرته هل هو منصوب بنزع الخافض او على المفعول به على الاصل وهذا الخلاف مبني على الخلاف في ان هذين الفعلين هل الاصل فيهما التعدي بالحرف وكثر فيه الاصل والاصل والفرع كما في باب اختار ام هما من المتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف ليس احدهما الاستعمالين مستندا فيه فهو باسم يقال له متعد بوجهين ومتعد ولازم فعلى الاول من ان الاصل فيهما التقييد بالحرف يكون من المنصوب بنزع الخافض وعلى الثاني يكون مفعولا به على الاصل لان الفعل ليس لازما وذهب الرضي والسعد التفتازاني الى ان الاصل فهذا القسم ان يكون متعديا بنفسه وحرف الجر زائد قالا لان المعنى مع الحرف كهو مع عدمه والتعدي واللزوم بحسب المعنى لكن لقائل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي واللزوم فليس كونه متعديا والحرف زائد باولى من كونه لازما والحرف محذوف توسعا بل قد يترجح هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة ومن هنا يظهر ترجيح قول الجمهور في التنبيه الاول **الثالث** ذهب الاخفش الاصغر الى ان حذف الجار مع غير ان وان قياسي ايضا اذا تعين الجار تقول بريت القلم السكين فحذف الجار لتعينه كذا نقل عنه ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح الحاجبية وغيرهما وقال ابو حيان والذي اورده اصحابنا عن الاخفش انما هو في المتعدي لاثنين احدهما بحرف الجر فاجاز بريت القلم السكين اى بالسكين قياسا على ما سمع من قولهم امرتك الخير بالخير انتهى فان لم يتعين الحرف لم يجز نحو رغبت الامر وكذا

ان لم يتعين موضع الحرف فلا يقال اضرب اخويك الزيدين اذ لا يدرى هل المختار من الزيدين او من الاخوين و
وفي شرح المقرب لابن عصفور ان ابا الحسين ابن الطراوة ذهب لمثل ذلك **السابع** ما يرد منصوبا
لا غير **الحال** تذكر وتؤنث وهو الافصح يقال حال حسن وحال حسنة وقد يؤنث لفظها فيقال
حالة قال على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم قال ابن هشام في شرح
بانت سعاد ولم يجعل الجوهري الحال والحالة بمعنى واحد بل جعلها من باب تمر وتمرة وهو غريب انتهى
وهي لغة التغير وسمي به هذا النوع لتغيره غالبا واصطلاحا **الصفة المبينة للهيئة**
حال كون الصفة **غير نعت** والهيئة وتكسر حال الشيء كيفيته كذا في القاموس والمراد بها
هنا الحالة اعم من ان تكون محققة او مقدرة وتسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة و
هي ايضا اعم من ان تكون حال نفس صاحبها او حال متعلقه نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه تشكل بجاء
زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان هيئة لصاحبها اي مقارنا لطلوع
الشمس وهي ايضا اعم من ان تدوم لصاحبها او تكون كالدائم لكونه موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة بخلاف
تلك ومن الاول المؤكدة واعم من ان تكون محققة او مقدرة فلا تشكل بنحو ادخلوها خالدين فان
دخول الجنة ليس في حال خلودهم بل حال تقدير الخلود لهم وتسمى حالا مقدرة قال بعض المحققين و
في حاشية التسهيل لابن هشام المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وح
يخرج مثل تكلم زيد صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصيغة فالتعبير بها اوضح لكن يخرج
عنه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس انتهى وقد ظهر من النقل المتقدم ان المراد هذا
المعنى وانه لا خروج لما ذكره والمراد بالصفة حقيقة او حكما فيشمل الحال التي هي جملة لتاولها بالصفة و
كذا الجامدة المؤولة بها واما غير المؤولة ففي ثبوتها خلاف ولعله لم يلتفت اليها لشذوذها وبتصدي
الحد بها لم يدخل نحو القهقرى في رجع القهقرى وقوله المبينة للهيئة مخرج للتمييز في نحو لله دره فارسا
فانه مبين للذات وقوله غير نعت مخرج للنعت في نحو رايت رجلا ضاحكا فان ضاحكا صفة مبينة لل
للهيئة لكنه نعت ويتجه على هذا الحد النقض بالخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك صفة مبينة للهيئة
غير نعت وليس حالا **تنبيهان الاول** الهيئة المذكورة قد تكون للفاعل لفظا نحو جئت راكبا
ومعنى كما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته اي يشبهه لان المشابهة مقيدة بحال
الخروج وللمفعول لفظا نحو ركبت الفرس مسرجا ومعنى كقوله تعالى هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر المبتدا وهو
في المعنى مفعول به للمدلول هذا اي انبه او اشير ولهما معا نحو لقيته راكبين وقيد في الكافية المفعول
بقوله به ولم يقيده بعضهم قيل ليدخل فيه ضربت زيدا الضرب شديدا فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول

مطلق

مطلق لا مفعول به قال الدماميني في المنهل وقد يقال انما جاءت الحال منه نظرا الى كونه مفعولا به
في المعنى اذ ضربت زيدا الضرب بمعنى اوقعت بزيد الضرب قال هذا وانا لا ارى وجها لتخصيص المفعول
به من بين سائر المفاعيل لجواز وقوع الحال منه اذ لا يمتنع ان يقال استوى الماء والخشبة طويلة
ولا سرت والنيل اخذا في زيادة القبض ولا جئت يوم الجمعة حارا شديد الحر والوقوف عند ما في الكافية
جمود لا طائل تحته انتهى وقال بعض المحققين من شراح الكافية هل يجب ان يكون ذو الحال من الفاعل
مفعولا به حتى يحوج الى جعل ضربت الضرب شديدا في تاويل بل احدثت الضرب شديدا وجئت وزيدا را
كبين في معنى جاء زيد راكبا او يعم كل مفعول كما هو مقتضى اطلاقه في عبارة جار الله وصاحب اللباب
الى كل ذهبت طائفة والاعم هو الاتم انتهى وقد يناقش في شمول التعبير بالمفعول من غير قيد
لكل من المفاعيل بما اسلفناه في بحث المفعول به وذهب سيبويه الى الحال المبينة قد تكون للمبتدا
ايضا وصححه ابن مالك ومنعه الجمهور وهو الاصح **الثاني** قال ابن هشام في المغني مما يشكل
قولهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة
فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي
كالحال والنعت السببيين نحو مررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائما غلمانه وقال ابن عمرون
هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل الجملة مفعول معه واثبت وقوع المفعول معه
جملة انتهى **ويشترط تنكيرها** اي الحال الملتبس بالصفة في النصب وعند عدم ظهور اعرابها
وطردا للباب في غير ذلك ولان التنكير اصل والمقصود يحصل بها والتعريف زائد على المقصود
وما ورد منها بلفظ المعرفة اول بنكرة نحو اجتهد وحدك اي منفردا وادخلوا الاول فالاول اي
مترتبين وارسلها العراك اي معتركة وجاؤوا الجماء الغفير اي جميعا هذا مذهب الجمهور
واجاز يونس والبغداديون تعريفها قياسا على الخبر وعلى ما سمع منها معرفة واجازه الكوفيون
ان كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان اذ
التقدير عبد الله اذا احسن افضل منه اذا اساء فان لم يتقدر بالشرط لم يصح فلا يقال عندهم
جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن **والاغلب كونها**
منتقلة اي غير لازمة لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل كجاء زيد راكبا فالركوب
غير لازم لزيد **مشتقة** اي مصوغة من مصدر للدلالة على متصف بها لانها لا بد ان
تدل على حدث وصاحبه والا لم تفد بيان هيئة ما هي له والاكثر فيما يدل على ذلك ان يكون مشتقا
كاملة **مقارنة** في الزمان لعاملها بان يكون حصول مضمونها في وقت حصول

مضمونه من الحدث الذي جي بها لتقييده فان كان مضمون العامل ماضياً كان الحال اي مضمونها ماضيا او حالا او مستقبلا فكذلك نحو قوله تعم هذا شيخا فان الاشارة المقيدة بوقت مضمون الحال لم تقع الى البعل الا في حال شيخوخته فالحال المذكور بمعنى الحال اي حصولها في حال حصول عاملها وهو المراد بالمقارنة **وقد تكون** اي تكون بقلة فان قد اذا دخلت على الفعل المضارع في كلام المصنفين لم تكن الا للتعليل قاله ابن هشام في التوضيح لكن وقع المص في غير موضع من هذا الكتاب انه استعملها لمجرد التحقيق فليتنبه له **ثابتة** اي لازمة غير منتقلة وذلك في ثلاث مسايل احديها ان تكون موكدة نحو زيد ابوك عطوفا ويوم ابعث حيا الا من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازم الحيوة والعموم من مقتضيات الجمعية الثانية ان يدل عاملها على عاملها على تجدد ذات صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها فالزرافة مفعول خلق ويديها بدل بعض من كل واطول حال من يديها ملازمة ومن رجليها متعلق باطول والزرافة بفتح الزاي وضمها ذكره الجوهري وفي القاموس الزرافة كسحابة وقد يشدد فاؤها الجماعة من الناس والعشرة منهم ودابة فارسيتها اشتركاو بلنك لان فيها بالبعير والبقر والنمر يندف في الكلام زادا لطول عنقها زيادة على المعتاد ويضم اولها في اللغتين جمعها زرافى انتهى قال ابو البقا وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيداها مبتدا واطول خبره والجملة حالية انتهى قال في التصريح ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة بال الجنسية انتهى وفيه انه يشترط لموصوف المعرف بال الجنسية بالجملة ان تكون مبدوة بفعل نص عليه الثالثة ان يكون مرجعها الى السماع نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا وقال ابن هشام في الاوضح ووهم ابن الناظم فمثل بمفصلا في الاية للحال التي تجدد صاحبها وقال في المغني هذا سهو لان القران قديم قال الدماميني في شرحه السهو من المص فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى **وجامدة** وهي على ضربين مؤولة بالمشتق وغير مؤولة فالاولى في ثلاث مسايل احديها ان يقصد بها التشبيه كقول ابي الطيب بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا او مفيدة معنى معتدلة ونحو ذلك لانهم يجعلون ما اشتهر بمعنى كالوصف المفيد لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار وللك ان تجعله على حذف اي مثل قمر ومثل خوط بان كما يسند اليه قول الاثير وكر زيد اسدا اي كاسد اي مثل اسد وبه صرح في التسهيل فقال او بتقدير مضاف قبله قال في التصريح وهو راجع في الدلالة على التشبيه الثانية ان تدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اي متقابضين ومعناه الحقيقي غير مراد وكلمته فاه الى في اي متشافهين وذهب الكوفيون الى انه اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني ولو كان على الاضمار لم يمتنع

وذهب

وذهب الاخفش الى ان اصله كلمته من فيه الى في فحذف حرف الجر فانتصب ما كان مجرورا به على نزع الخافض ورده المبرد بان تقديره لا يعقل اذ الانسان لا يتكلم من في غيره واجاب ابو علي بانه انما يقال ذلك في معنى كلمتني وكلمته فهو من المفاعلة والاول هو مذهب سيبويه وجرى عليه ابن مالك في التسهيل قال وجعل فاه الى في اولى من ان يكون اصله جاعلا فاه الى في او من فيه الى في انتهى قال شيخ شيخنا الحرفوشي برد الله مضجعه وتحريره ان الاصل في هذا المثال ان يكون المنصوب منهما مرفوعا على الابتدا اما على اعتبار نصاب كما في بعته يدا بيد اي ذو يد بذي يد او بدونه كما في غيره ثم لما كان فوه الى في وقصتهم بقفيفهم وذو يد بذي يد ونحوها في معنى متشافهين وكافة ومتقابضين انمحى عنها معنى الكلام والجملة حين قامت مقام المفردات وادت معانيها اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجز الاول اعراب المفرد الذي قامت عليه مقامه فافهم انتهى قال في التصريح وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل انتهى الثالثة ان تدل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اي متوبين على هذا النمط وعلمته النحو بابا بابا اي مفصلا قال الرضي وضابط هذا ان ياتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا انتهى واختلف في نصب الجزء الثاني فذهب الزجاج الى انه توكيد والحال هو الاول ورد بانه لو كان كذلك لادى ما ادى الاول وذهب ابن جني الى انه صفة للاول بل انه على حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اي بابا قبل باب وهذا لا يشمل الباب الاخير وقدره بعضهم ببعد اي بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول والمقصود دخول الابواب كلها قال الدماميني وقد يقدر بمفارق اي بابا مفارق بعض انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة وعلى هذا لا يخرج شيء من الابواب وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال ابو حيان والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض قال ولو ذهب ذاهب الى النصب انما هو بالعطف على تقدير حذف الفا اي رجلا فرجلا لكان وجها حسنا عاريا عن التكلف لان المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل وقال في الهمع وهذا هو المختار عندي لظهورها في بعض التراكيب كحديث لتتبعن سنن من قبلكم باعا فباعا وجزم بما قاله ابن بعض المحققين وزاد ان المجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه تعذر ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجري عليهما اعراب الكل دفعا للتحكم انتهى قال ابن ام قاسم في شرح التسهيل ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفا قال الرضي او ثم نحو مضوا الاكبر فالاكبر ثم الاكبر قال ابو حيان والتكرار في مثل هذا لا يدل على انه اريد

شفع الواحد بل الاستغراق والجمع الرجال والابواب ونحو ذلك انتهى قلت ومنه قوله تعالى كلا اذا دكت الارض
دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا وليس المكرر فيهما تأكيدا خلافا لكثير من النحويين ومر المكرر لقصد
الاستغراق قولا لعلما كل فرد فرد وكل واحد واحد والمختار في الجزء الثاني ما اختاره ابو حيان
في النصب والثانية في سبع مسايل وهي ان تكون موصوفة بمبين الهيئة نحو انا انزلناه قرانا عربيا فتمثل لها
بشرا سويا ويسمى حالا موطئة قال الدماميني واكثر الجماعة يقولون موطئة بكسر الطاء على انه اسم فاعل
لان الحال وهي الاسم الجامد وطأت اي مهدت الطريق لما هو حال في الحقيقة من الوصف الواقع
الواقع بعدها وفي اللباب موطاه بصيغة الاسم المفعول قال شارح صاحب العباب سميت موطاه
لان ذلك الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة وهذا انما يقتضي كونها موطئة لا موطاه لان
الجامد هو الحال فقد جعل موطأ الطريق ما الى الوصف الواقع بعده انتهى وفي شرح اللباب للزوزني
ما نصه وفي بعض الحواشي معنى الموطأة ان تاتي الحال المشتقة بعد اسم جامد ينتصب ذلك الاسم
انتصابها ويجري هو عليه صفة وهي المقصود قال فقوله ان تاتي الحال المشتقة بعد اسم جامد
يقتضي ان يقال الموطاة على لفظ اسم المفعول انتهى قال بعض المحققين والقول بالحال الموطئة
انما يحسن لو اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في نحو جاءني زيد رجلا بهيا
انهما حالان مترادفان انتهى ودالة على سعر نحو بعت الشاة شاة بدرهم واشتريت البر قفيزين بدرهم
اي مقسطا هذا التقسيط او عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة فما لكم في المنافقين فئتين
او طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اي حال واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا
اطيب رطبا او يكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا وهذا تمرك شهريزا بشين معجمة مضمومة
او مكسورة مع الاعجام ضرب من التمر وان شئت اضفت او اتبعت مثل ثوب خز وثوب خزا او
فرعا له نحو هذا حديدك خاتما وتنحتون الجبال بيوتا وما وقع عليه في غالب نسخ الاوضح لابن
هشام من التمثيل بتنحتون من الجبال بيوتا فسهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال نبه عليه
المالكي في حاشيته او اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا واسجد لمن خلقت
طينا قال ابن هشام في الاوضح وانما قلنا بالتاويل في الثلاث الاول لان اللفظ فيها مراد به
غير معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب قال وزعم بدر الدين ابن مالك ان الجمع يؤول با
لمشتق وهذا تكلف وقال الرضي تبعا لابن الحاجب والحق انه لا حاجة الى هذا التكلف لان
الحال هو المبين للهيئة وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف
تاويله بالمشتق انتهى **ومقدرة** وهي التي تكون بمعنى الاستقبال بان يكون زمانها

عاملها

عاملها قبل زمان كقوله تعالى ادخلوها خالدين اي خلودكم لان زمن الخلود لا يتصور مقارنته للدخول
فلم يبق الا التقدير وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين
للحلق او التقصير لان زمنهما متاخر عن زمن الدخول الذي تضمنه العامل في الحال فلا تكون مقارنة له ولا
حاجة الى جعل الحال الاولى في الاية وهي امنين مقدرة لان الامن وان كان مستقبلا فهو قبل الدخول
المستقبل فيكون من الحال المقارنة لعاملها وتوهم الدماميني في التحفة ان ابن هشام جعلها من الحال
المقدرة فتعقبه بما ذكرنا وليس في كلامه ما يدل عليه وقد منع بعض المتاخرين كون محلقين ومقصرين
في الاية من الحال المقدرة ايضا قال لانهما ليسا في معنى الاستقبال فيكونا مقدرين وانما هما في معنى
وذلك ان الله تعالى وعدهم دخول المسجد الحرام في حال التحليق والتقصير والامن والدخول وان كان بمعنى
الاستقبال فانما هو واقع في حال الركوب فالحال معه بمعنى الحال والحال انما تعتبر بالعامل فيها فان كان
حاصلا في حال حدوثها فهي بمعنى الحال او كان قبل حدوثها فهي بمعنى الاستقبال او بعده فهي بمعنى الماضي
وايضا فان الحال بمعنى الاستقبال هي ما يصح تقديرها بالفعل ولام العلة اعني لام كي كقولك مررت
برجل معه صقر صائدا به غدا اي ليصيد به غدا وكذا تقول وفي يد النبي خاطبا اي ليخطب ومنه قوله تعالى كان
الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فهما حالان بمعنى الاستقبال اي ليبشروا ولينذروا
ولو قدرت اللام في الاية الاولى كان خطا لان الله تعالى لم يعدهم دخول البيت ليحلقوا وليقصروا بل وعدهم
انهم يدخلونه في حال تحليق وتقصير وامن وعن خوف فهي حال بمعنى الحال وليست كهي في قولك مررت
برجل معه صقر صائدا به غدا اي استقر معه صقر ليصيد به غدا فاستقرار الصقر معه انما هو ليصيد به انتهى فتامل
وسميت هذه الحال مقدرة لان النحويين يقدرون لها تقديرا يرجع فيه الى معنى الحال فاذا قلت هذا زيد
صائدا غدا كانت الحال على هذا اللفظ بمعنى الاستقبال يدل عليه اقترانه بغد ولما كان هذا عندهم
لا يجوز قالوا هذه حال مقدرة وتقديرها ان تقول هذا زيد مقدرا الان له الصيد غدا فقولهم
مقدرا حال بمعنى الحال اي يقدر له الان الصيد غدا وعليه مسئلة الكتاب مررت برجل معه صقر
صائدا به غدا قال ابن هشام كذا يقدرون والاوضح منه ان يقال مريدا به الصيد غدا كما فسر واقمتم في
اذا قمتم الى الصلوة باردتم انتهى وتعقبه ابن الصائغ واجاب عنه الشمني بما يطول ايراده **تنبيهان**
الاول قال ابن هشام الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في المثال المذكور اي مقدرا
حال المرور ان يصيد به غدا وبنى على ذلك عدم صحة كون جملة لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من
كل شيطان مارد لا يسمعون قال لان الشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه انتهى
وتعقبه الدماميني بانا لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان تقديرها غير صاحبها ولو لم قيل معنى المثال مررت

برجل معه صقر مقدرا به الصيد غدا على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر او غيره انتهى
واجاب الشمنى بان الدليل على ان الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان فى الحال ضميرا يعود على
صاحبها فيجب ان يكون فى مقدرا كذلك لانه معناها فيجب ان يكون مقدر الحال صاحبها انتهى **الثانى**
المشهور تقسيم الحال بحسب الزمان الى هذين القسمين وهى المقارنة لعاملها وتسمى المستصحبة
ايضا والمقدرة واثبت جماعة منهم ابن هشام والمرادى قسما ثالثا وهو الحال المحكية اى الماضية التى
يتقدم وجودها على وجود العامل نحو جاء زيد امس راكبا قال الدمامينى ونعم ما قال اى داع الى ارتكاب
كونها محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا بدلا المضى المقارن لزمن عاملها الماضى انتهى
والاصل اى الكثير الغالب فى الحال **تاخرها عن صاحبها** لانها بمنزلة الجزء والاصل تاخره كما
مر **ويجب** هذا الاصل **ان كان** صاحبها **مجرورا** سواء كان جره بالاضافة نحو اعجبنى وجه هند
مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها وافقه بعد المضاف لئلا يلزم
الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة مضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما
لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله بدر الدين
بن مالك وحكى والده الاتفاق على ذلك فى شرح الكافية الا انه فصل فى شرح التسهيل فقال ان كانت
الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف اليه نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة
فيه فى نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونوزع فى ذلك بما يطول ايراده او
كان جره بالحرف ويشترط فيه كونه غير زائد ظاهرا كان صاحبها او مضمرا اسما كانت الحال او فعلا اكرمت
بهند ضاحكة ومررت بهند تضحك فلا يجوز تقديم الحال فى شئ من ذلك حملا على حال المجرور بالا
ضافة هذا قول الجمهور وقضية اطلاق المص وخالف الفارسى وابن جنى وابن كيسان فاجازوا التقديم
مطلقا قال ابن مالك وهو الصحيح لورود فى الفصيح قال تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وقال الشاعر
اذا المرء اعيته المروة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد وقول الاخر تسليت طرا عنكم
بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندى واجيب بان مروءة وكافة فى الاية حال من الكاف والهاء فيه
للمبالغة لا للتانيث مع انه يلزم على القول بحاليتها من الناس تقديم الحال المحصورة بالا وتعدى
ارسل باللام والاول ممتنع والثانى خلاف الاكثر ودفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند
الجميع كما تقدم والثانى بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدى ارسل باللام كثير فصيح واقع فى التنزيل
كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا التقديم فيما اذا كان صاحب الحال المجرور
مضمرا كمررت ضاحكا بك او كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واما

اذا كان

اذا كان الحرف زائدا فلا يجب معه التاخر اتفاقا بل يجوز نحو ما جاءنى راكبا من احد **حكاية** قال التقى
الشمنى فى حاشية المغنى ههنا حكاية اخبرنا بها اجازة ان لم يكن سماعا شيخنا العلامة ابو الفضل محمد بن
الشيخ ابى اسحق ابرهيم بن الامام التلمسانى قال اخبرنا شيخنا الفاضل ابو سعيد العقبانى قال اجتمعت
بمدينة مراكش بيهودى يشتغل بالعلوم فقال لى ما دليلكم على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله بعثت
الى الاحمر والاسود فقال لى هذا خبر احاد ولا يفيد الا الظن والمطلوب فى المسئلة القطع فقلت
له قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فقال هذا لا يكون حجة الا على قول من يقول بصحة تقدم الحال على صاحبها
المجرور بالحرف وانا لا اقول بصحته انتهى واقول الجواب عن اعتراض اليهودى على هذا الخبر الحق انه وان
كان احادا فى نفسه فهو متواتر معنى لانه نقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم من الاحاديث الدالة على عموم
رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التواتر وافاد القطع بنسبة معناه اليه وان كانت تفاصيله احادا حادا
كجود حاتم وشجاعة على السلم واذا حصل القطع بحقيته لان الرسول معصوم وكل ما هو خبر المعصوم
حق وعن اعتراضه على الاية هو الاستدلال على صحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف بلمه
تنبيهان الاول يجب تاخر الحال ايضا اذا كانت نكرة محصورة نحو وما نرسل المرسلين
الا مبشرين ومنذرين وكانه انما اهمل ذكره نظرا الى ان شرطية عدم الحصر انما هو لتقديمه من الابواب
مما الاصل تاخيره غير مختص بالحال قال فى التصريح ويمكن ان يجئ هنا خلاف الكسائى السابق فيما
اذا تقدم المحصور مع الا اذ لا فرق بين الحال والمفعول **الثانى** اوهم كلامه ان الحال اذا لم يكن
صاحبها مجرورا لم يجب تاخرها عنه بل يجوز التقديم وهو كذلك بان كان مرفوعا او منصوبا سواء
ظاهرا او مضمرا كجاء ضاحكا زيد وضربت مجردة هندا هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون فى
المنصوب الظاهر مطلقا سواء كانت الحال اسما كما ذكر او فعلا كرايت تركب هندا وفى المرفوع الظاهر
المؤخر وافقهم عن الحال فيمنعون مسرعا جاء راكبا ويجوزون جاء راكبا زيد قيل والاجماع على الجواز اذا
كان المرفوع مضمرا نحو خشعا ابصارهم يخرجون **ويمتنع** الاصل المذكور او يجب تقدمها ان
كان صاحبها **نكرة محضة** غير مخصصة بشئ من المخصصات لان النكرة تخصص بالحال
لتقديم لانهما فى المعنى مبتدا وخبر لئلا تلتبس بالصفة فى النصب نحو ضربت رجلا راكبا ثم حمل غيره عليه
ان لم يلتبس طردا للباب **وهو** اى كون صاحب الحال نكرة محضة **قليل** فى الكلام قال سيبويه
اكثر ما يكون فى الشعر واقل ما يكون فى الكلام انتهى ومنه الحديث صلى وراءه رجال قياما والاغلب
كونه معرفة او مخصصا اما بتقديم الحال كما مر او بوصف كمررت برجل قرشى ماشيا وكقراءة بعضهم و
لما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا ويكفى وصف واحد حالا فالبعض المقايسة فى اشتراط المضمن

وقد حكى سيبويه هذا غلامك ذا راكبا او بامارة نحو في اربعة ايام سواء او بمعمول نحو عجبت من ضرب اخوك
شديدا او بعطف نحو هو لك ناس وعبد الله منطلقين قال ابن مالك في شرح العمدة او عاما لكونه في سياق
نفي نحو ما اهلكنا من قرية الا لها منذرون او نهي كقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغا متخوفا لحمام
او استفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا تتمة ويمتنع
التاخير ايضا اذا اضيف صاحبها الى ضمير عائد على ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه وجاء زائر هند اخوها
فيمتنع تقديمها على صاحبها كما لو كان محصورا ايضا نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيه البحث السابق والاصل
في الحال تاخرها عن عاملها ايضا ويجوز تقديمها عليه ان كان فعلا متصرفا كقوله خشعا ابصا
رهم يخرجون او صفة تشبهه سواء كانت اسم فاعل نحو زيد مسرعا مقبل واسم مفعول نحو اللص مجردا مضروب
او صفة مشبهة نحو زيد غنيا وفقيرا اسمح **ويجب تقدمها على العامل ان**
كان لها الصدر اي صدر الكلام **نحو كيف جاء زيد** فكيف موضع الحال من زيد و
هل هي ظرف او اسم قولان وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى القول بالظرفية يكون معناها
في المثال اي حال جاء زيد وعلى القول بالاسمية على اي حال جاء زيد وعلى الاول لا تفتقر الى الاستقرار
بخلاف اين ومتى ويجب تاخرها عن الحال عن العامل في مسائل احدها ان يكون العامل نعتا نحو مررت
برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها قال ابن مالك ووجهه بان التقديم يودي الى الفصل بين
المنعوت ونعته وليس بشيء لان الممتنع هو التقدم على المنعوت لان النعت لا يتقدم فلا يتقدم معموله
ونصوص النحاة طافحة بذلك فاما له مشعر الثانية ان يكون فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا لان
الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه الثالث ان يكون اسم فعل نحو نزال
مسرعا لان معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه الرابع ان يكون مصدرا مقدرا بحرف مصدري نحو
يعجبني ركوب الفرس مسرجا لان معمول المصدر المقدر من ان والفعل لا يتقدم عليه الخامس ان يكون
صلة لال او لحرف مصدري نحو المقبل ضاحكا زيد ويعجبني ان يجيء زيد ضاحكا لان معمول صلة ال والحرف
المصدري لا يتقدم عليهما السادس ان يكون مقرونا بلام الابتدا في باب ان او لام القسم نحو لاصبر
محتسبا ولاقومن طايعا لان ما في حيز لام الابتدا والقسم لا يتقدم عليهما واحترزت بغير باب ان
من نحو ان زيدا مخلصا ليعبد ربه السابع ان يكون لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كحرف
التشبيه والتمني والترجي والتنبيه واسم الاشارة والاستفهام التعظيمي نحو كان قلوب الطير رطبا ويابسا
ليت زيدا صائما عندكم لعل عمرا قائما في الدار وهذا بعلي شيخا يا جارتا ما انت جارة فلا يجوز تقديم
تقديم الحال في شيء من ذلك لضعف العاملة او يكون صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل

نحو هذا

نحو هذا افصح الناس خطيبا لجعله موافقا للجوامد لانحطاطه عن درجة اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة بعدم قبوله علامة التانيث والتثنية والجمع ولتستثنى من المضمن معنى الفعل دون
حروفه ان يكون ظرفا او مجرورا مسبوقا بمخبر عنه فيجوز توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به المتاخر من
الظرف والمجرور تقول في نحو زيد في الدار جالسا زيد جالسا في الدار هذا قول الاخفش وعليه قراءة
بعضهم وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا وقراءة الحسن البصري والسموات مطويات
بيمينه وقول الشاعر بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم ولم تعدم ولاء ولا نصرا وجمهور
البصريين على المنع قال ابن هشام في المغني والحق ان خالصة ومطويات معمولان لصلة ما ولقبضته
وان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة لا مبتداء وبيمينه معمول الحال لا عاملها
قال والبيت ضرورة انتهى وفصل ابن مالك في التسهيل فاجاز بقوة ان كان الحال ظرفا او مجرورا وبضعف
ان كانت غير ذلك لان الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان
عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضل على الآخر فانه يجب تقديم
الحال الفاضل خوف اللبس كهذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد مفردا انفع من عمرو معانا فبسرا حال من
الضمير في اطيب ورطبا حال من الضمير المجرور بمن ومفردا حال من الضمير في انفع ومعانا حال من عمرو
فبسرا ومفردا حالان مفضلتان والعامل فيهما ورطبا افعل التفضيل وهو اطيب وفي مفردا ومعانا
انفع هذا هو المختار واليه ذهب المازني وابن كيسان والفارسي في تذكرته وابن جني وغيرهم ونسبه
ابن مالك الى سيبويه وذهب الزجاج والمبرد والسيرافي والفارسي في حلبياته الى انهما منصوبان
على اضمار كان تامة صلة لاذا في المستقبل ولاذ في الماضي وجوز بعض المغاربة ان تكون ناقصة فيكون
بسرا ومفردا خبرين لا حالين واستدل بالتعريف نحو زيد المحسن احسن منه المسيء ويحتاج الى سماع
تنبيه قد يعمل ذلك في مفهم التشبيه فيعمل في حالين متقدمة عليه ومتاخرة عنه كقوله
تعيرنا اننا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا اي تعيرنا اننا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم
في حال ملككم فحذف مثلا واقام المضاف اليه مقامه مضمنا معناه لما فيه من معنى التشبيه قال ابن هشام
وهذا الاعراب اجود ما قيل في البيت **ولا تجي الحال من المضاف اليه** في حال من الا حوال
الا اذا صح اي جاز **قيامه** اي قيام المضاف اليه **مقام المضاف** عند حذفه **نحو** قوله تعالى
ثم اوحينا اليك ان **اتبع ملة ابرهيم حنيفا** فحنيفا حال من المضاف اليه وهو ابرهيم وجاز مجيئه منه
لصحة قيامه مقام المضاف وهو الملة فانه لو قيل في غير القران ان اتبع ابرهيم لكان صحيحا **او كان**
المضاف بعضه اي بعض المضاف اليه **نحو اعجبني وجه هند راكبة**

فراكبنه حال من المضاف اليه وهو هند اذ المضاف وهو الوجه بعض هند ومثله قوله تعم ايحب احدكم ان ياكل
لحم اخيه ميتاً ونزعنا ما في صدورهم من غل اخواناً فكل من ميتاً واخواناً حال من المضاف اليه وهو لاخ
والضمير والمضاف الى كل منهما بعضه ولا خفا في ان اشتراط صحة قيام المضاف اليه مقام المضاف يغني عن
هذا الشرط فانه لو قيل اعجبتني هند راكبة وفي غير القران ياكل اخاه ميتاً ونزعنا ما فيهم من غل اخواناً
لكان صحيحاً فلو اقتصر عليه لكفاه **او كان المضاف عاملاً في الحال** كان يكون مصدراً
او وصفاً **نحو اعجبني ذهابك مسرعاً** فمسرعاً حال من الكاف المضاف اليها ذهاب وذهاب
مصدر عامل في الحال ونحو هذا شارب السويق ملتوتاً اليوم او غداً فملتوتاً حال من السويق المضاف
اليه شارب وشارب اسم فاعل في الحال لانه بمعنى الحال والاستقبال واعتماده على المخبر عنه وانما اشترطوا
لمجي الحال من المضاف اليه احد هذه الشروط محافظة على ما قرروه من ان العامل في الحال يجب ان يكون
هو العامل في صاحبها اذا كان مضافاً اليه يكون معمولاً للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا
لم يشبه فاذا كان المضاف مصدراً او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشي
واحد واذا كان المضاف صالحاً للسقوط وقيام المضاف اليه مقامه كان المضاف اليه كانه معمول
لعامل المضاف الذي هو عامل الحال وعلى هذا فالواجب اتحاد العامل تحقيقاً او تقديراً كما يستفاد
من المغني بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب حال اذ لو قلت جا غلام هند ضاحكة
او نحوه لم يجز قال ابن مالك وابنه بلا خلاف وانتقد بان مذهب الفارسي جواز ذلك نقله عنه غير
واحد من الائمة وقال العلامة ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع
رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء صح قيام المضاف مقامه او لم يصح لما تقرر من انه لا بد
من اتحاد الحال وصاحبها في العامل واما ميتاً من قوله تعم ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتاً
فيحتمل ان يكون حالاً من لحم واخواناً من قوله تعم ونزعنا ما في صدورهم من غل اخواناً يحتمل ان يكون
منصوباً على المدح وحنيفاً يحتمل ان يكون حالاً من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى او من الضمير في
اتبع قال ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال او مثالين مع الاحتمال انما يثبت هذا باستقراء جزئيات
كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن ان الحكم منوط به هذا معنى ما قاله وقلبه
قد يلزم بعض الاسما الحالية نحو كافة وقاطبة فلا يضاف قال الرضي وتقع كافة في كلام المتاخرين وممن
لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطي في ذلك انتهى وممن الزمخشري في خطبة المفصل قال محيطاً
بكافة الابواب قال ابن هشام في المغني تجويز الزمخشري الحالية من الفاعل ومن المفعول في قوله تعالى
ادخلوا في السلم كافة وهم مختص بمن يعقل ووهمه في قوله تعم وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدره

كافة

كافة نعتاً لمصدر محذوف اي رسالة كافة لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية
ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيطاً بكافة الابواب اشد واشد لاخراجه اياه عن النصب البتة ووقع للحريري
في المقامات ايراد قاطبة مضافة غير حال قال بقاطبة الكتاب قال ابن الخشاب استعماله قاطبة مضافة
الى ما بعدها وتعريفها به وادخال حرف الجر عليها دليل على جهله بعلم النحو وانه كان مقصراً فيه جداً **التاسع**
ما يرد منصوباً على **التمييز** ويقال له التفسير والتبيين والمميز والمفسر والمبين **وهو لغة**
فصل شي عن شي قال تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا واصطلاحاً **النكرة**
اي الاسم النكرة ولا ترد الجملة وان اشتهر انها نكرة فقد قال الرضي الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان
التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشاراً بها الى الخارج اشارة وضعية
والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع واذا لم تكن الجملة ذاتاً فكيف يعرضان لها انتهى فالنكرة
كالجنس يشمل فيها الحال وغيرها ويخرج عنها المعرفة المنصوبة على التشبيه بالمفعول نحو زيد حسن
وجهه فان فيه ما في حسن وجهاً الا التنكير واما نحو قولهم ما فعلت الخمسة عشر الدرهم وقوله
رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقوله لدى عكر متمعل
واخوق داريه ينادي الى دفع من الشرى ملآن لباب البر يلبك بالشهاد فمحمول على زيادة ال
كما زادها من قال ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر هذا مذهب البصريين وخالفهم الكوفيون وابن
الطراوة فاجازوا تعريف التمييز تمسكاً بما اوله اوّله غيرهم **الرافعة للابهام المستقر**
اي الثابت في المعنى الموضوع من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقاً
لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي فالمراد العوايد الضيايية ودام دفع ما اورده الرضي
على ابن الحاجب حيث فسر المستقر بالوضعي من ان لفظ المستقر لا يدل على الثابت المطلق لكن قال بعضهم
هذا لا ينفع في التفصي عن الايراد انما الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معاً انتهى والاحتراز
بهذا القيد عن نحو رايت عيناً جارية فان جارية دافعة للابهام عن العين لكن الابهام الحاصل
في العين ليس ثابتاً فيه من حيث الوضع، فلو اقتصر عليه لكفاه **او كان المضاف عاملاً
في الحال** كان يكون مصدراً او وصفاً نحو اعجبني ذهابك مستقراً بحسب الوضع بل نشا من
الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع قال بعض المحققين ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان
التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس فالابهام ثابت في القصد في صورة التمييز بخلاف نحو رايت
عيناً جارية فان المقصود بالعين الجنس الا انه لزمه الابهام من غير قصد فلذلك لكان حسناً انتهى
عن ذات مذكورة لا وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما وان رفعا الابهام المستقر

انظر [illegible] على معنى

لكن لا عن ذات بل عن وصف او عن نسبة واقعة فى جملة او ما ضاهاها كما سياتى بيانه
تنبيهان الاول قال شيخ شيوخنا الحرفوشى فى شرح التهذيب للمص وعبارته كعبارته هنا صنعه
اولى من صنع الكافية حيث قال عن ذات مذكورة او مقدرة انتهى وفى الاولوية بل الاولى ما فى الكافية
وجهه انك اذا قلت طاب زيد نفسا لم يكن فى طاب ابهام ولا فى ذات زيد ولا فى اصل النسبة فانها معلومة
محققة وانما الابهام دان مقدره والمعنى طاب امر من امور زيد ثم تفسر ذلك الامر بقولك نفسا فالمبهم فى
الحقيقة هو الشىء المنسوب اليه لا النسبة وقولك نفسا تمييز للمنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة
ومن قال انه تمييز عن النسبة كالمص فقد تجوز نظرا الى ان الابهام ناشئ عن جهة النسبة وكذا الكلام
فى زيد طيب نفسا ويعجبنى طيبه نفسا الثانى هذا الحد منقوض بنحو رايت شيئا اى حسن
رجل والبدل فى الضمير المبهم وصفات اسما الاشارة ومن وما واى ووصف العدد فى نحو قبضت
عشرة دراهم ولا تخلص عن هذه الاشياء الا بان يحملها بما يخرج التوابع عن الحد وذكره عصام الدين
فى شرح الكافية ويفترق التمييز عن الحال باوجه سبعة كما فى المغنى احدها اغلبية جموده
اى جمود التمييز بخلاف الحال فان الاغلب اشتقاقها كما تقدم وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو
هذا مالك ذهبا والتمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وتحقق على بعض المعا
صرين من طلبة العجم الجمود بالوجود فقال ما معناه شارحا التمييز اكثر وجودا بالنسبة الى الحال
وهو غلط فاحش فاحذره والثانى عدم جواز مجيئه جملة بخلاف الحال فانها تجىء جملة
بكثرة نحو جاء زيد يضحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب ومجرورا نحو فخرج على قومه فى
زينته والتمييز لا يكون الا اسما عين ظرف وهذا يستفاد من قوله فى التعريف النكرة فان النكرة ضرب
من الاسم وان اطلق على الجملة انها نكرة فليس حقيقة ولو سلم فالتنكير من اوصاف المفردات بالاصالة
والثالث عدم جواز تقدمه على عامله مطلقا بخلاف الحال كما سيأتى سواء كان
اسما نحو عندى رطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا او متصرفا تمييزه غير منقول نحو كفى
بزيد رجلا باجماع هذه الثلاثة كما نقل ابن مالك فلا يقال عندى زيتا رطل ونحوه او متصرفا تمييزه
منقول نحو طاب زيد نفسا فلا يجوز نفسا طاب زيد على الاصح وفاقا لسيبويه والفراء واكثر البصريين
ومتأخرى المغاربة وذلك لان التمييز فى هذه الصورة فاعل فى الاصل وقد نقل الاسناد عنه
الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل
لان التمييز كالنعت فى الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قاله الفارسى واستحسنه
ابن خروف وصحح ابن مالك وابو حيان جوازه قياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف

والكثرة

والكثرة السماع فيه قال اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق يطيب وقال اخر ضيعت
حزمى فى ابعادى الاملا وما ارعويت وشيبا راسى اشتعلا وقال اخر ولست اذا ذرعا اضيق بضارع
ولا يائس عند التعسر من يسر وقال اخر انفسا تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهارا
والصحيح من الشواهد غير ذلك والحق ان تاويل كل ذلك تكلف كيف وهم يبنون الحكم على اقل من ذلك لكن
لو قيل بجوازه فى الشعر فقط لو وجه فيه حيث كان انصافا تنبيهان الاول اذا كان العامل وصفا
فقياس من اجاز التقديم فى الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل الثانى اتفق الجميع على
جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل مقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الضائع ومما يرد قول
الفارسى ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور الرابع عدم توقف معنى
الكلام عليه بخلاف الحال فانه قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش فى الارض مرحا ولا تقربوا ال
صلوة وانتم سكارى الاية وقوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء الخامس
عدم جواز تعدده بخلاف الحال فانها تتعدد كقوله على اذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان
حافيا واما قوله تبارك رحمانا رحيما وموئلا فالصواب ان رحمانا منصوب باضمار اخص او امدح
ورحيما حال منه لا نعت والقول بانهما تمييزان خطا السادس كونه مبينا للذات والحال مبينة للهيئة
كما عرفت السابع عدم توكيده لعامله بخلاف الحال فانها تكون مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم
ضاحكا واما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور
واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فرد
بان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا
فنعم الزاد زاد ابيك زادا فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او
مفعول به ان اريد به الشىء الذى يتزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا واما قوله
نعم الفتاة فتاة هندا لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء ففتاة حال مؤكدة هذا ما ذكره ابن
هشام فى المغنى من وجوه الافتراق بينهما وقد زاد بعضهم وجوها اخر احدها ان التمييز لا يكون
عامله فعلا او شبهه نحو عشرون فى قولك له عندى عشرون درهما الثانى ان التمييز يجىء بمعنى من والحال
بمعنى فى حال كذا الثالث ان التمييز قد يجر فى بعض المواضع بخلاف الحال فانها واجبة النصب
فان كان التمييز مشتقا احتمل المشتق الحال نحو لله دره فارسا اى من حيث
انه فارس او حال كونه فارسا وذهب قوم الى ان انتصابه فى مثل هذا التركيب على الحال فقط
وضعفه ابن الحاجب فى امالى المفصل بانه لا يخلو من ان يكون حالا مقيدة او مؤكدة وكلاهما

غير مستقر اما المقيدة المؤكدة فلان قولك لله دره فارسا لم يرد به المدح في حال الفروسية وانما يريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة ايضا غير مستقيم لان الحال المؤكدة شرطها ان معنى الحال مفهوما من جملة التي قبلها وانت ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان قولك لله دره عالما او رجلا او كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول فدل والحال هذه على انتفاء الحال المفيدة والحال المؤكدة واذا بطلتا ثبت التمييز انتهى قال الرضي وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا تمدحه في غير حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته وتمثيلهم بنحو لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل انتهى **تنبيه** مما يحتمل الحالية والتمييز ايضا قولك كرم زيد ضيفا ان قدرت زيدا هو الضيف اما الحالية فلدلالته على الهيئة واما التمييز فلدخول من عليه والاجود عند قصد التمييز ادخالها عليه رفعا لتوهم الحالية وان قدرت زيدا غير الضيف تعين التمييز وامتنعت حينئذ من لانه تمييز منقول عن الفاعل والاصل كرم ضيف زيد **فالاول** اي التمييز الرافع للابهام المستقر عن ذات يصدر **عن مقدار** مصدرا **غالبا** لا دائما فانه قد يصدر عن غير مقدار كما سيأتي ويجوز ان يكون عن بمعنى بعد نحو قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق والمراد بالمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر الكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا وما غيرك رجلا وسواك اسنانا فحمول على مثلك بالتقدير وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا فبغلظه خبزا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في قاله الرضي **والخفض** اي خفض تمييز المقدار باضافة المميز اليه كقفيز ارض وقفيز بر ومنوي عسل وتمر **قليل** لما سيأتي هذا اذا لم يكن المميز عددا او مضافا فان كان عددا نحو عشرين درهما او مضافا نحو مثله مددا وملء الارض ذهبا تعين النصب وصدر **عن غيره** اي غير مقدار صدورا **قليلا** وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون اصله بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل على ذلك الفرع نحو خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة

ذهب

ذهب وقليل نصبه قال بعض المحققين يشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا رفع بهام المستقر عن ذهب لان يقال انه تمييز لكن لا يجوز نصبه كما في ائتنه رجال **والخفض** اي خفض تمييز غير المقدار باضافة المميز اليه كخاتم حديد وباب ساج وجبة خز **كثير** لان ابهامه اضعف من ابهام المقدار والمقدار لكونه اكثر ابهاما يحتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الخفض فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار وان صح ان الخفض معه اكثر لسقوط التنوين والتنوين بالاضافة ويجر النوعين بمن ايضا سواء كان المميز مضافا نحو ملء الارض من ذهب او لم يكن نحو رطل من زيت وخاتم من حديد ويمتنع في ثلاث مسائل احدها تمييز العدد نحو عشرين درهما ولا يرد على جواز عشرين من الدراهم لخروجه عن التمييز بتعريفه الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا الثالثة ما كان فاعلا في المعنى كطاب زيد نفسا وزيد اكثر مالا واختلف في من هذه فقيل زائدة وقيل للتبعيض وقيل للتبيين وهو الصحيح **تنبيه** تمييز الذات اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول ‎لاول

اما ان يكون جنسا اولا والجنس اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد وان كان عن عدد وليس بجنس نحو عشرون درهما وجب افراده والذي عن غير العدد ان كان جنسا ثني اذا اريد تثنيته وجمع اذا اريد جمعه والا افرد تقول عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان لم يقصد الجنس الانواع وجب افراده نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طوبق به ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا نحو مثله رجلا او رجلين او رجالا ومحصل التقسيم ان التمييز عن الذات اما ان يكون عن عدد اولا والجنس اما ان يقصد به الانواع اولا وغير العدد اما جنس اولا والجنس اما ان يقصد به العدد اولا هذا حاصل تقسيم الرضي عليه رحمة الله الرضا **والثاني** اي التمييز الرافع للابهام المستقر عن نسبة يصدر **عن نسبة** كائنة **في جملة ونحوها** وهو اسم الفاعل مع مرفوعه كزيد متفق شحما او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر مالا وخبر مستقر او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وسرعان ذا اهالة ‎لتمّ

ويلم ايام الشباب معيشة وبالزيد فارسا **او في اضافة** نحو اعجبني طيبه ابا وهو داخل في شبه الجملة فلا حاجة الى افراده بالذكر نحو عندي **رطل زيتا** مثال التمييز عن المقدار والرطل بالفتح والكسر وهو افصح اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثا والاستار اربعة مثاقيل ونصف قيل والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان

والطسوج حبتان كذا في القاموس وجعله الفاضل الهندي مثالا للكيل وسماه بعضهم وليس بسهو
فقد قال في المغرب الرطل بالفتح والكسر الذي يوزن به او يكال به انتهى **وخاتم فضة** مثال
للتمييز عن غير المقدار **واشتعل الراس شيبا** مثال للتمييز عن النسبة في جملة **ولله دره**
فارسا مثال للتمييز عن نسبة في نحو جملة لان فيه معنى الفعل اي عجبا منه فارسا وفي الاضافة ايضا
كما هو ظاهر ولذلك لم يأت لها بمثال هذا وانما يصلح مثالا لذلك ان كان مرجع الضمير معينا معلوما
اما اذا كان مجهولا كان من مميز الذات لا من مميز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه والدر بفتح
الدال وتشديد الراء المهملتين الكثير في الاصل مصدر قولهم در اللبن يدر بالكسر والضم درا ويسمى اللبن نفسه
درا ايضا وقيل المراد في مثل الجملة لاعتقادهم ان اللبن مصدر لكل خير يقرونه للضيف ويسقونه الخيل
وقال ابن قتيبة اصله ان رجلا رأى آخر يحلب ناقة فتعجب من كثرة لبنها فقال لله دره وقيل معناه لله
در اللبن الذي رضعته من امك واكثر ما يستعمل به النحاة مضافا لضمير الغائب وقد يضاف للمخاطب ولضمير
المتكلم وللظاهر ايضا كما صرح به الرضي وانما اضافوه الى الله تعالى قصدا للتعجب منه لان العرب اذا اعظموا
شيئا غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبان هذا جدير
بان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل قادر مصدر للاشياء العجيبة سبحانه وتعالى **تنبيهات الاول**
قضية اطلاقه ان تمييز النسبة لا يختص بما وقع بعد جملة فعلية وهو المشهور الذي ذكره المغاربة
خلافا لما في التسهيل من اختصاصه بذلك وما عداه فهو عنده من تمييز المفرد **الثاني** التمييز عن
النسبة اربعة اقسام محول عن الفاعل نحو اشتعل الراس شيبا اصله اشتعل شيب الراس فحول الاسناد
الى الراس ونصب شيب على التمييز مبالغة وتوكيدا لان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره
من اول الامر مفسرا ومحول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض ثم اوقع الفعل على
الارض ونصب عيون على التمييز هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر المتاخرين لكن
الشلوبين وتلميذه الابذي وابن ابي الربيع قالوا هذا القسم لم يذكره النحويون وتأول الشلوبين عيونا
في الآية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم يكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وأولها
ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت
الرغيف ثلثا اي ثلثه او على نزع الخافض اي بعيون ورده ابن هشام في شرح اللمحة بانه لو كان كما زعم
لم يلتزم العرب في مثله التنكير والتاخير عن الفعل ولصرحوا بالخافض في وقت وايضا فليس العيون
مفجرا بها بل هي نفس المفجر انتهى ومحول عن غيرهما نحو انا اكثر منك مالا اصله مالي اكثر من مالك فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه وهو الضمير مقامه فارتفع وانفصل وصار انا اكثر منك ثم جيء بالمحذوف

تمييزا

تمييزا وغير محول نحو امتلأ الاناء ماء لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول واكثر وقوعه
بعد ما يفيد التعجب نحو لله دره فارسا وحسبك بزيد ناصرا وما احسنه رجلا واكرم به ابا **الثالث**
اذا اتحد مميز النسبة بما قبله معنى طابقه في الافراد وضده فتقول كرم زيد رجلا والزيدان رجلين وال
زيدون رجالا وكذا في المؤنث كما تقول زيد رجل والزيدان رجلان والزيدون رجال ونحوه واما
قوله تعالى وحسن اولئك رفيقا ففيه وجهان احدهما ان يكون ترك الجمع فيه لفظا لان رفيقا مما
يستوي فيه المفرد وغيره كالصديق والعدو والثاني ان يكون الاصل وحسن رفيق اولئك فحذف
المضاف وجاء التمييز على وفقه وكذا ان لم يتحدا فطابق نحو حسن زيد وجها والزيدون وجوها
ان لم يلزم افراد لفظ التمييز لافراد معناه او لكونه مصدرا لم يقصد اختلاف انواعه فان كان
معنى التمييز مرادا تعين افراده لفظه كقولك في ابناء رجل واحد طاب الزيدون اصلا وكرموا ابا
وكذا ان يقصد اختلاف انواع المصدر نحو زكا الاتقياء سعيا وخاب الاشقياء رايا فلو قصد اختلاف
المصدر لاختلاف محاله رجحت المطابقة نحو تخالف الناس آراء وتفاوتوا اذهانا ومنه بالاخسرين
اعمالا وافراد المباين بعد جمع ان لم يوقع في محذور اولى فطاب الزيدون نفسا وقروا عينا اولى
من انفسا واعينا لافادته المقصود باختصار قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فان
اوقع في محذور تعين جمعه وان كان بعد مفرد فتقول كرم الزيدون آباء بمعنى ما اكرمهم من آباء
ولو افردت لاوهم المقصود كون ابيهم واحدا موصوفا بالكرم وكذا تقول نظف زيد ثيابا لانك لو قلت
ثوبا لاوهمت انه ثوب واحد **والناصب لمبين الذات** المبهم هو **هي** اي تلك
الذات واختلفوا في صحة اعمال العامل انها جامدة فقيل لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى فعشرين درهما
شبيه بضاربين زيدا ورطل زيتا شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو النون او لنون
وقيل لشبهها بافعل من كذا في خامس مرتبة فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل
لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي وهي اصل لافعل
من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا
القول لحمل الشيء على ما هو به اشبه اولى كذا في التصريح **والناصب لمبين النسبة** عند سيبويه والمازني
والمبرد والزجاج والفارسي هو **المسند من فعل** كطاب زيد نفسا **وشبهه** والمراد به
هنا ما تضمن معناه وحروفه من المصدر والوصف وتضمن معناه فقط كاسم الفعل ونحو لله دره فارسا وعبر
في العمدة عن هذا بشبه شبهه وذهب قوم الى ان العامل في مبين النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل
ولا شبهه واختاره ابن عصفور وعزاه الى المحققين وهنا انقضى كلام المص رحمه الله في النوع الثاني من المعربات

من الاسماء وهو ما يرى منصوبا لا غير فشرع في النوع الثالث وهو ما يرى مجرورا لا غير فقال **النوع الثالث** من المعربات من الاسماء **ما يرى مجرورا لا غير وهو اثنان** لا ثالث لهما **الاول المضاف اليه** والاضافة لغة الامالة والاسناد ومنه ضافت الشمس للغروب اى مالت واضفت ظهري الى الحائط اى ملته واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر فخرج بالتقييدية وبما بعده زيد قام وقام زيد ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في تاويل الاسم وبالاخير الوصف كزيد الخياط وما جرى عليه المصنف من كون المضاف اليه هو الثاني فيكون المضاف هو الاول هو مصطلح سيبويه وابن مالك واكثر المتاخرين وهو المشهور وقيل بعكسه وقيل يجوز في كل كل **وهو** اى المضاف اليه اصطلاحا **ما** اى اسم حقيقة او حكما ليشمل الجملة المضاف اليها نحو يوم ينفخ في الصور **نسب اليه شئ** ولا يكون الا اسما **بواسطة حرف جر مقدر** حال كون هذا المقدر **مرادا** احترازا عن المفعول فيه والمفعول له فان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد كذا قال ابن الحاجب واعترضه الرضي بانه ان اريد انه غير مراد معنى لم يجز لان معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا فلا معنى لتقدير الحرف الا انه مراد معنى وان اريد انه غير مراد لفظا كان المعنى المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيفضي الى الدور لان معرفة حقيقته متوقفة على معرفة ما اخذ في التعريف وهو كونه مجرورا بحرف جر مقدر وكونه مجرورا بذلك متوقف على معرفة كونه مضافا اليه انتهى **تنبيهات الاول** المتبادر من هذا الحد انه لا يشمل المضاف اليه بالاضافة اللفظية على المشهور من انها ليست على معنى الحرف فينتقض به الا ان يحمل على ما ذهب اليه بعضهم من انها على معنى الحرف لكنه لم يبين فيما سياتى تقدير الحرف فيها كما بينه في المعنوية وسياتى تحقيق ذلك **الثاني** استشكل حكمهم بان كل مضاف اليه مجرور بنحو اسئل القرية واجاب بعض المحققين بالتزام ان المضاف اليه في مثل ذلك مجرور تقديرا معترفا بانه تكلف امر بالتامل وقال بعضهم قد يجاب بانه عام مخصوص قال ولعل هذا اقرب انتهى ولا يخفى سقوط هذا الاستشكال راسا **الثالث** في عامل الجر في المضاف اليه قولان اخران احدهما انه الاضافة والثاني انه المضاف وهو الصحيح ولا ينافيه قولنا في تعريف الاضافة انها توجب الثاني من الاسمين الجر لان كونها سببا للجر لا يستلزم كونها عاملة له واعلم ان الغالب في الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد كغلام وثوب **ويمتنع اضافة المضمرات** خلافا للخليل والاخفش والمازني ومن وافقهم في نحو اياى واياك حيث ذهبوا الى ان ايا اسم مضمر وما بعدها مضمر مضاف اليه وحجتهم انها جاءت اضافتها الى الظاهر في قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب واذا ثبتت اضافته الى الظاهر الذي يظهر فيه الاعراب وامكن الضمائر لا تضاف فغير مانع من اضافة هذا النوع لان الاحكام العامة قد تتخلف في بعض الصور بدليل تخلف لدن عن جر غدوة وتخلف لولا عن عمل المرفوع بها بعدها وتخلف عسى عن اتصال ضمير المرفوع بها بعدها فكذلك هذا النوع من المضمرات في منع الاضافة واختاره ابن مالك والاصح ما ذهب اليه سيبويه والاخفش في قوليه وجمهور البصريين وابو علي من

المتاخرين من ان الضمائر لا تضاف مطلقا ولا يلتفت الى اضافة ايا بما رواه الخليل لشذوذه وما اتصل بها انما هو حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة وسياتى ذكر المضمرات مستوفى في المبنيات **و** اضافة **اسماء الاشارة** وسياتى ذكرها ايضا ثمة واما ذلك ونحوه فالكاف فيه حرف خطاب بالاجماع ع النحاة **و** اضافة **اسماء الاستفهام** وهي عشرة كم وكيف ومن ومهما وما واى واين وايان ومتى وانى وسياتى شرح بعضها في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى **و** اضافة **اسماء الشرط** ويأتي ذكرها في حديقة الافعال **والموصولات** ويأتي ذكرها في المبنيات وانما امتنعت اضافة هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف **سوى اى في الثلثة** اى في اسماء الاستفهام والشرط والموصولات فانه لا تمتنع اضافتها لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد يضاف اليه وسياتي شرحها مستوفى في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى **وبعض الاسماء يجب اضافتها** اعاد الضمير مؤنثا على بعض مع كونه مذكرا لاكتساب التانيث من المضاف اليه كما يجئ بيان ذلك في هذا الباب عن قريب واضافتها **اما الى الجمل وهو** نوعان مضاف الى الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية ومختص بالجمل الفعلية فالاول **اذ** من اسماء الزمان نحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل واذكروا اذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نحو جئتك اذ زيد قام نص عليه سيبويه والاكثرون على قبحه بان اذ لما مضى وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن ونقض بنحو اذا زيد يقوم واجاب ابن الحاجب بانه لحكاية الحال والتزم الرضي قبحه ايضا وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابرهيم القواعد وقد يحذف جزء هذه الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد كقوله

هل ترجعن ليال قد مضين لنا   والعيش منقلب اذ ذاك افنانا

التقدير اذ ذاك كذلك وقد تحذف الجملة باسرها ويعوض عنها التنوين قال ابو حيان والذي يظهر من قواعد العربية ان هذا الحذف جائز لا واجب وتكسر ذاله حينئذ لالتقاء الساكنين على الاصل كقوله تعالى وانتم حينئذ تنظرون اى حين اذ بلغت الروح الحلقوم وزعم الاخفش ان اذ حينئذ معربة والكسر جر اعراب بالاضافة لا بناء وحمله على ذلك انه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وهو مردود بانه قد يسبق لاذ حكم البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبان العرب قد تبنى الظرف المضاف لاذ ولا علة لبنائه الا كونه مضافا الى المبني فلو كانت الكسرة اعرابا لم يجز بناء الظرف وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه مبني مرة على الكسر لالتقاء الساكنين وهو الغالب ومرة على الفتح طلبا للتخفيف وسياتي تمام الكلام على اذ في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى **وحيث** نحو جلست حيث جلس زيد

جالس وشرط الاسمية ان لا يكون الجزء فيها فعلا نص عليه سيبويه واضافتها الى الفعلية اكثر قال ابن النحاس
ليس في ظروف المكان ما يضاف الى الجملة غير حيث لما ابهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت في زوال ابهامها
الى اضافتها للجملة كاذ واذا في الزمان انتهى وربما اضيفت الى المفرد كقوله حيث لي العمائم ولا يقاس عليه
خلافا للكسائي ولا يشترط في اضافتها الى الجمل ظرفيتها وزعم المهدوي شارح الدريدية ان حيث في قوله
ثمت راح في الملبين حيث يجي المازمان ومنى انها لما خرجت عن الظرفية بدخول على عليها خرجت عن الاضافة
الى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف لها تقدير رابط قال ابن هشام وليس بشيء واذا دخلت عليها ما
الكافة فتضمنت معنى الشرط كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان قال ابن هشام وهذا البيت
عندي دليل على مجيئها **و**النوع الثاني وهو المختص بالاضافة للجمل الفعلية **اذا** عند غير الاخفش والكوفيين و
يقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين نحو اذا يتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو واذا
سمعوا ما انزل الى الرسول الاية اذا تتلى عليهم ايات الرحمن خروا وماضيا وامرا نحو واذا طلقتم النساء فطلقوهن وسياتي
تتمة الكلام عليها في حديقة المفردات **او الى مفرد** والمراد به ما يقابل الجملة وهو ايضا نوعان ما يجوز قطعه عن الاضافة
فتنون نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واي كقوله تعالى وكل في فلك يسبحون فضلنا بعضهم على بعض ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى وما يلزم الاضافة لفظا وهو ما يضاف للمفرد حال كونه **ظاهرا تارة ومضمرا اخرى وهو كلا**
وكلتا نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرأتين وكلتاهما ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط احدها التعريف
فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين وذلك ان وضعهما للتاكيد ولا تؤكد التاكيد المعنوي الا
المعارف الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما وكلتاهما او بالاشتراك نحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته
ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى
وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا مثناه في المعنى مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي وكلا ما ذكر الثالث ان
يكون المضاف اليه كلمة واحدة وقد يفرق بالعطف بالواو في الشعر نحو كلا زيد وعمرو قال كلا اخي وخليلي واجدي عضدا
وساعدا عند المام الملمات قال بعضهم ولا ينون كلا وان ذكرت من غير اضافة لانهم يستنكرون تنوين ما غلب عليه التجريد
منه لاجل الاضافة **وعند** وهو ظرف مكان يستعمل في الحضور والقرب سواء كانا حسيين نحو فلما راه مستقرا
عنده عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى او معنويين نحو وقال الذي عنده علم من الكتاب وانهم عندنا لمن المصطفين
الاخيار قال الراعي في شرح التسهيل واذا كان مفردها معنى كانت للزمان نحو انما الصبر عند الصدمة الاولى وربما
فتحت عينها او ضمت ولا يقع الا ظرفا او مجرورة بمن وبهذا ينبغي ان يحل ما الغزه الحريري حيث قال وما منصوب ابدا
على الظرف لا يخفضه سوى حرف واما قول العامة ذهبت الى عنده فلحن واما قول بعض المولدين كل عند لك عندي
لا يساوي نصف عند فقال الحريري لحن قال ابن هشام وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت واريد بها لفظها

فتابع

تابع ان تعرف تعرف اسما وان تعرب يحكى اصلها انتهى ومثله قول الاخر يقولون هذا عندنا ليس ثابتا
ومن انتم حتى يكون لكم عند **ولدى** نحو لدى الباب ولدي مال وهي بمعنى عند لكن عند اعم منها من وجهين
احدهما انها تكون ظرفا للاعيان والمعاني نحو عندي مال وهذا القول عندي صحيح ويمتنع الثاني في لدى ذكره
ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان
حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري قال ابن هشام وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند وقول
غيره اولى انتهى وتعامل الفها معاملة الف الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع الضمير غالبا وقد يقال لداكم **و**
سوى سوى زيد وسواك وسياتي الكلام عليها في بحث المستثنى ان شاء الله تعالى **تنبيه** استعمل بعضهم سوى
مقطوعة عن الاضافة وممن استعملها كذلك الخزرجي في منظومته العروضية فقال تؤلف جزئين فرعين لا سوى
وعد النحويين لها فيما يلزم الاضافة يقتضي منعه فتدبر **او حال كونه ظاهرا فقط اي غير مضمر وهو**
اولو بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو قال تعالى ونحن اولو قوة واولو باس **و**
ذو الدال على صحبة لا ذو الموصولة نحو ذو النون **وفروعهما** نحو واولات الاحمال وان كن اولات حمل و
واشهدوا ذوي عدل واصلحوا ذات بينكم ذواتا افنان ذواتي اكل خمط ولا يضافان الا الى ظاهر اسم الجنس
وتعبيره بما يقابل الصفة فلا يقال جاءني رجال اولو عاقل ولا رجل ذو عاقل وذلك لان ذا واولو وفروعهما
في الحقيقة انما وضعت وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك لانهم لما ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا
لم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب واما اذا جاء كون تاليهما صفة لم
يكن للمجيء بها فائدة قيل وهذه هي الحكمة التي اقتضت اشتراط الظاهر لان الضمير بوضعه لا يدل على حقيقة معينة ليقصد
الوصف بها وان كان المراد معينا باعتبار مرجعه لكنه ليس معينا باعتبار لفظه واما قول الشاعر انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه فشاذ وقيل لحن قال الزجاجي في شرح ادب الكاتب انشدنا ابو بكر بن دريد قال انشدنا عبد ال
رحمن بن اخي الاصمعي عن عمه قال انشدنا اعرابي من بني تميم من بني حنظلة لنفسه من تصدى لاخيه
بالغنى فهو اخوه فلعمر المرء فان املق اقصاه بنوه لو رأى الناس نبيا سائلا ما وصلوه وهم لو طمعوا في
زاد كلب اكلوه لا تراني اخر الدهر بتسآل افوه ان من يسال سوى الرحمن يكثر حارموه والذي قام باذ
قال الورى طرا سلوه وعن الناس بحمد الله فاغنوا واحمدوه تلبسوا اثواب عز فاسمعوا قولي وعوه
انت ما استغنيت عن صاحبك الدهر اخوه فاذا احتجت اليه ساعة مجك فوه اهنا المعروف ما لم تبتذل
فيه الوجوه انما يصطنع المعروف في الناس ذووه وشذ ايضا قطعها عن الاضافة وادخال ال عليها في قول الاخر
فلا اغني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا **او حال كونه مضمرا فقط** وهو نوعان ما يضاف لكل مضمر
متكلم او مخاطب او غائب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا **وهو وحد** نحو واذا دعي الله وحده

وقوله وكنت ادكت الهى وحدكا وقوله والذئب اخشاه ان مررت به وحدى واخشى الرياح والمطرا
وهو ملازم للتذكير والافراد والنصب للنحويين فيه اقوال احدها مذهب سيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال فوحد فى موضع اتحاد فى موضع واتحاد فى موضع موحد وهو الحال قال ابن بابشاذ فى شرح الجمل
وكان بعض اصحابنا يزيد على ذلك فيقول وحد ناب اتحاد واتحاد ناب مناب انفراد وانفراد ناب مناب منفرد و
منفرد هو فى الحقيقة الحال انتهى وهو تطويل مسافة من غير ضرورة الثانى انه مصدر وهو محذوف الزوايد واليه
ذهب ابن جنى الثالث جمهرة البيانى انه مصدر او صفة وهو محذوف الزوايد انه مصدر لم يلفظ له بفعل وعلى
هذين القولين فهو مصدر فى موضع الحال الرابع مذهب يونس انه نصب على الظرف فقول العرب زيد وحده التقدير زيد
موضع التفرد واجاز هشام فيها وجهين احدهما قاله يونس والثانى ان يكون بفعل مقدر هو الخبر كما قالوا
زيد اقبالا او قبل اقبالا وحكى الاصمعى وحد يحد عليه هو مصدر لفعل مستعمل وقد يجر بعلى حكى ابو زيد
قبضت كل درهم على وحده اى وحدته وحكى ابن سيدة جلسا على وحدهما وباضافة نسيج وجحيش تصغير جحش وهو
ولد الحمار وعيير تصغير عير وهو الحمار يقال نسيج وحده وجحيش وحده وعيير وحده ومعنى الاول المدح
والباقين الذم وربما ثنى مضافا الى الضمير وثنى حكى ابن سيدة جلسا على وحديهما **تنبيه** اختلف القايلون
بانه نصب على الحال فيما اذا قيل رايت زيدا وحده فالاكثرون يقدرون فى حال ايجادى له بالروية ويعبرون
عن بانه حال من الفاعل والمبرد يقدره فى حال انه مفرد بالروية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول ومنع ابو
بكر بن طلحة كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول لا غير لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدى كما
قال الشاعر والذئب اخشاه ان مررت به وحدى البيت وهذا الذى قاله ابن طلحة فى البيت صحيح ولا يمنع
من جواز ان ياتى الوجهان المقدران فى رايت زيدا وحده فان المعنى يصح معهما ومما اضيف لضمير المخاطب فقط
وهو **لبيك واخواته** وهى سعديك وحنانيك ودواليك بفتح الدال المهملة وهجاجيك وهذاذيك
بذالين معجمتين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا وقد تقدم معنى ذلك كله وقول الاعلم ان الكاف فيها
لمجرد الخطاب مثلها فى ذلك مردود لقولهم حنانيه ولبى زيد ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها فى ذلك
وبانها لا يلحق الاسماء التى تشبه الحرف وشذت اضافة لبى لضمير الغايب فى نحو قوله لقلت لبيه لمن يدعونى
والى الظاهر فى قوله دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى مسور وقال فى الارتشاف دعوى الشذوذ
فيهما باطل قال سيبويه و فى هذا البيت رد على يونس فى زعمه ان لبى مفرد واصله لبى بالف بعد الموحدة
على وزن فعلى بسكون العين فقلبت الفه ياء لاجل الضمير كما قلبت فى على وعليك وقول الشيخ ابن مالك ان خلاف
يونس جار فى لبيك واخواته وهم وانما هو خاص بلبيك **تكميل** لاحكام الاضافة **يجب تجريد المضاف**
من التنوين نحو جاءنى غلام زيد وبعضهم يقول انما يحذف اذا لم يكن فى الاسم تنوين يقدر وجوده ثم حذفه

نحو كم

نحو كم رجل وهن حواج بيت الله قال البدر الدمامينى اخذا من كلام ابى حيان وهذا عجيب فانه لا يمكن فى مثل
هذا تقدير شى من التنوينات اما تنوين العوض والمقابلة فواضح واما تنوين التنكير فلاختصاصه ببعض المبنيات
فرقا بين معرفتها ونكرتها ولا يتحقق هنا واما تنوين التمكين فلانه علامة على كون الاسم لم يشبه الحرف فيبنى
ولا الفعل فيمنع من الصرف فكيف يتصور تقديره هذا فيما ابنا فيه من المبنى لمشابهة الحرف وغير المنصرف المشابه للفعل
والصواب ما قاله الرضى عليه رحمة الله الرضا انه يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة وهذا لا يرد على ما ورد
على تلك العبارة انتهى وظرف بعضهم حيث يقول وكنا خمس عشرة فى التئام على رغم الحسود بغير آفة
وقد اصبحت تنوينا واضحى حبيبى لا تفارقه الاضافة **و يجب تجريده** ايضا من **نونى المثنى و**
لجمع المذكر السالم وملحقاتهما كقوله تعالى تبت يدا ابى لهب والمقيمى الصلوة وهو اقبض ابيك وعشريك
وانما وجب تجريده من ذلك لانه يدل على نقصانه فلا يجمع بينهما واما قوله هم الفاعلون الخير والامرونه
فضرورة وقيل الهاء للسكت ولا يحذف نون المفرد وجمع التكسير نحو لسان زيد وشياطين الانس وفهم
من اقتصاره على تجريده مما ذكر انه لا يجرد من غير ذلك كتاء التانيث وقد يجرد منها عند امن اللبس يقال
هذه عدة تهاوهى ابو عذرتها اذا اضافوا اليها حذفوا التاء ونظيره قولهم شعرت به شعرة فاذا اضافوا
قالوا ليت شعرى ومنه اقام الصلوة ونظم ذلك بعضهم فقال تلا انه تحذف تاوتها مضافة عند جميع النحاة
منها اذا قيل ابو عذرها وليت شعرى واقام الصلوة وقد يفعل ذلك بعدة قال الشاعر واخلفوك
عد الامر الذى وعدوا اى عدة الامر واشتراط امن اللبس احتراز من نحو تمرة وخمسة وبقرة فان حذفها لا
منهن موقع فى الالباس وقد خرج جماعة على حذف التاء مع الاضافة قوله تعالى فنظرة الى ميسرة بضم السين وكسر الراء
قالوا والاصل الى ميسرته زاعمين ان مفعلا بغير الهاء مفقود وان مكرما ومعونا جمع مكرمة ومعونة فا
ن كانت الاضافة **اضافة صفة** والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
الى معمولها اى معمول الصفة قبل الاضافة ولا حد فكل اضافة المضاف اليه فيها معمول المضاف
حال الاضافة على الاصح ومعمولها اما مرفوع او منصوب **فلفظية** نسبت الى اللفظ لعود فايدتها من
التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه او لافادتها صفة التخفيف للفظ من غير جعلها معنى له قال بعض
المحققين وتسمى ايضا غير محضة ومجازية ومنفصلة وكون الاضافة لفظية مبنى على كون الصفة عاملا اما
رفعا او نصبا لانها اذا كانت كذلك فالمجرور بها فى الظاهر ليس مجرورا فى الحقيقة والتنوين المحذوف فى اللفظ
مقدر منوى فتكون الاضافة كلا اضافة والصفة المشبهة ابدا جارية العمل فاضافتها الى ما هو فاعلها معنى
بعد جعله فى صورة المفعول لفظا كما سياتى فى بابها ان شاء الله تعالى لفظية ابدا وكذا اعمل اسم الفاعل
والمفعول فى مرفوع هو سببهما جائز مطلقا نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه

فاضافتهما الى ذلك السببى نحو زيد ضامر البطن ومسود الوجه ومؤدب الخدام لفظية ابداً وكذا عملها فى غير سببيهما
كمررت برجل قايم فى داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة
دان تفاعه بها فيبقى بلا مرفوع فى الظاهر وذلك لا يجوز لقوة شبهها بالفعل واما عمل اسم الفاعل فى المفعول به واسم
المفعول فى المفعول الذى لم يسم فاعله او فى المنصوب فى باب اعطى او عملهما فى غير المفعول به من المفعولات الاجنبية فيحتاج
الى شرط وهو الاعتماد وكونه بمعنى الحال او الاستقبال كما سياتى فاذا اضيفا والحالة هذه لذلك المعمول كزيد ضارب
عمرو الان او غدا وزيد مضروب العبد ومعطى الدراهم فاضافتهما لفظية لكن لا يضافان من معلوماتهما
الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما له ومثلهما فى ذلك ابنية المبالغة هذا ملخص ما قرره الرضى عليه رحمة الله
الرضى ولا تفيد الاضافة اللفظية الا تخفيفا لفظيا فقط وذلك بحذف التنوين او نون
المثنى والجمع على حدّه وهو فى اسم الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى لا يكون الا فى المضاف وذلك
بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى درهم وضاربا عمرو ومعطيا درهم وضاربو بكر ومعطو
درهم واما فى المضافين الى السببى والصفة المشبهة فقد يكون فى المتضايفين معا نحو زيد قايم الغلام ومؤ
دب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
فى الصفة وقد يكون فى المضاف وحده كقايم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوّز ذلك
من جوّز ذلك وقد يكون فى المضاف اليه وحده كالقايم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه وافاد
المصنف بحصر فايدة اللفظية فى التخفيف انها لا تفيد غيره وظاهر كلام بعضهم انها انما تفيد فى الحسن الوجه
رفع القبح لا التخفيف وذلك ان فى رفع الوجه خلوّ الصفة لفظاً من يعود على الموصوف اذا رفعت الوجه
لم ترفع ضميره ولابس ضميره اذ المرفوع لا يتعدد وليس مع الوجه ضمير يربط الصفة بالموصوف وفى نصبه على التشبيه
قبح اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى وفى الجر المخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن والجه لانتفاء قبح الرفع
لحصول الربط بالضمير المضاف اليه ونحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز
هكذا قرره ابن فى كتبه وقال فى المغنى وفى التحفة لابن مالك ردّ على ابن الحاجب فى قوله لا تخفيفا فقال بل تفيد
التخصيص ايضا لان ضارب زيد اخص من ضارب وهو سهو فان ضارب زيدا بالنصب ليس اصله ضارب
فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتى الاضافة انتهى وقد سبقه الى هذا الرضى رحمه الله و
الا تكن الاضافة اضافة صفة الى معمولها فمعنوية نسبة الى معنى اللفظ اى المضاف لعود اثرها
اليه من التعريف او التخصيص ولافادتها معنى لم يكن له قبل الاضافة مما ذكر كذا قرره بعض المحققين قال
بعضهم ولا يخفى انه اولى من قول كثير لانها افادت امرا معنويا وهو التعريف والتخصيص وتسمى محضة
ومتصلة لانها خالصة من شايبة الانفصال والمحضة فكون الاضافة غير اضافة صفة الى معمولها على صور

احدها

احدها ان يكون المضاف صفة ولا المضاف اليه معمولا للمضاف اى قبل الاضافة كغلام زيد ونحوه مما اضافته على معنى الحرف
كما سياتى ومنها اضافة المسمى الى الاسم نحو سعيد كرز وشهر ربيع الاول وذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح
يوم وهذا النوع قال الرضى متفق على جواز اضافته ويجب فيه التاويل بالمسمى اى مسمى كرز وكذا الباقى واضافة الاسم الى
الصفة كمسجد الجامع وصلوة الاولى وجانب الغربى وبقلة الحمقا ان قلنا الحمقا صفة للبقلة لانها تنبت فى مجارى السيل
ورايت فى بعض الكتب الطبية انما اضيفت الى الحمقا لان سيدتنا فاطمة الزهرا ام كان تستطيبها فسمتها بنو امية
لعنهم الله بقلة الحمقا ثم وقفت على ذلك فى بعض الكتب كتب الحديث وعكسه وهو اضافة الصفة للاسم نحو سحق عمامة وجرد
قطيفة واخلاق ثياب فالاصل مسجد جامع وقطيفة جرد وكذا الباقى وهذان القسمان اختلف فى جواز الاضافة
فيهما فجوزهما الكوفيون حيث اختلف اللفظان مستندين الى ما سمع من ذلك مما ذكرناه من غير تاويل ومنعهما البصريون
واولوا ما ورد منهما لان الصفة هى الموصوف ولا يضاف الشى الى نفسه ثم قال الاكثرون منهم فى تاويل الاول منهما هو على
حذف موصوف اى مسجد المكان الجامع وصلوة الساعة الاولى وفى الثانى كجرد قطيفة انه من باب خاتم فضة لان المعنى
شى جرد اى بال ثم حذف الموصوف واقيمت صفته الى جنسها بالتبيين اى شى جرد من جنس قطيفة وشى سحق من جنس عمامة
ولا ينقاس ذلك بل هو مقصور على السماع واضافة الموصوف الى القايم مقام وصفه كزيد اليعملات اى صاحب اليعملات
واضافة المؤكد بفتح الكاف الى المؤكد بكسرها كحينئذ ويومئذ قال الشاعر فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه
سيرضيكما منها سنام وغاربه النجا بالقصر الجلد فى قولك نجوت جلد البعير عنه والجيته اذا سلخته فكانه قال جلد
الجلد فاضاف المؤكد الى المؤكد قال الفرا اضاف النجا الى الجلد لان العرب تضيف الشى الى نفسه اذا اختلف اللفظان
نحو حق اليقين وحب الحصيد وحبل الوريد ومذهب اكثر البصريين ان هذا فى غاية الندور فلا يقاس عليه ولا يتعدى
به مورد السماع واضافة الملغى الى المعتبر كقوله لبيد الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومنه قولهم هذا حى زيد
اى زيد وسمع الاخفش اعرابيا يقول عاينا لابيات فاهل شاعر بنى رباح واضافة المعتبر الى الملغى الذى لا يعتد به
الا كالاعتداد بالحرف الزايد للتاكيد كقول الحطيئة ولو بلغت عوى السماء قيلة لزادت عليها نهشل
وتعلت وقول الاخر اقام ببغداد العراق وشوقه لاهل دمشق الشام شوق مبرح الصورة الثانية
ما المضاف فيها صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لها وذلك كالتفضيل نحو افضل اليوم على الاصح والوصف الذى
لم يرد به الحال او الاستقبال كما فى خالق السموات ومضارع مصر لا يعمل فالمضاف اليه فى ذلك ليس معمولا له
فاضافته معنوية الصورة الثالثة ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف قبل الاضافة لكن ليس المضاف
صفة كالمصدر المضاف لمرفوعه او منصوبه كضرب الامير واكل الخبز على الاصح تنبيه المشهور تقسيم الاضافة
الى هذين القسمين اعنى اللفظية وتسمى غير محضة والمعنوية وتسمى المحضة كما مر واثبت ابن مالك فى التسهيل قسما
ثالثا سماه شبيها بالمحضة وواسطة وهو اضافة المسمى الى الاسم والاسم الى الصفة وعكسه والموصوف الى

لقايم

مقام وصفه والمؤكد الى المؤكد والملغى الى المعتبر وعكسه وقلّة انفاق الاضافة فى ذلك كله داخلة فى المحضة وذ
هب قوم الى انها غير محضة لانها فى تقدير الانفصال من حيث ان المعنى لا يتضح الا بتكلف خروجه عن الظاهر وبن
مالك جعلها واسطة بينهما لان لها اعتبارين احدهما من جهة الانفصال المذكور والثانى من جهة الاتصال من حيث
انه لا ضمير فاصل بين المضاف والمضاف اليه كما كان فى نحو ضارب زيد قال ابو حيان ولا اعلم له سلفا فى ذلك
وتفيد الاضافة المعنوية **تعريفا** للمضاف **مع** المضاف اليه **المعرفة** كغلام زيد وعبد هذا وضارب
زيد امس وزيد افضل الناس **وتفيد تخصيصا** للمضاف **مع** المضاف اليه **النكرة** نحو غلام رجل والمراد
بالتخصيص الذى لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز فى زيد قال فى المغنى
وقال البدر الدماميني فى شرحه نظر فان مقتضاه انه لو اطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان
التخصيص فى عرفهم تقليل الاشتراك العارض فى النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه فى اصطلاحهم معرفة
ولا يقال له مخصص انتهى وبهذا يدفع كلام ابى حيان حيث قال تقسيم النحويين الاضافة الى التخصيص والتعريف ليس
بصحيح لانه جعل القسم قسيما لان التعريف تخصيص وهو قسم منه لا قسيم له والاضافة انما تفيد التخصيص لكن اقوى
مراتبه التعريف فان اضيف الى معرفة اكتسى التخصيص التام انتهى **تنبيهات الاول** استفيد من كلام المص
هنا شيئان احدهما ان الاضافة المعنوية لا تجامع التعريف بل شرطها تجرد المضاف منه غالبا لان الاهم من اضافة المضاف
للمعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيل الحاصل بل متى اريد اضافة المعرف فان كان بال حذفت
منه او بالعلمية نكر بان يجعل واحدا من الجملة فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم لا حذف لام الاول وتقدير الشياع
فى الثانى ولذلك امتنعت اضافة المضمرات والمبهمات لتعذر تقدير تنكيرها الثانى ان المقصود لذاته هو
المضاف فالصفة فى قولك جاء غلام زيد الظريف له لا للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جئ به لغرض التعريف
او التخصيص ولم يؤت به لذاته وقد يكون الامر بالعكس نحو كل فتى يتقى فائز فالصفة فى ذلك للمضاف اليه لان
المضاف انما جئ به لقصد التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
ذكره فى المغنى **التنبيه الثانى** يستثنى من افادة الاضافة التعريف للمضاف مع المعرفة مضافان فانهما
يتخصصان ولا يتعرفان احدهما ما لا يقبل التعريف كغير ومثل وحسب اذا اريد بها مطلق المغايرة والمماثلة والكفاية
كمررت برجل غيرك او مثلك او حسبك من رجل ولذلك صح وصف النكرة بها واختلف فى سبب ذلك اعنى عدم قبول
التعريف فقيل لشدة الابهام وهو راى ابن السراج والسيرافى وارتضاه الشلوبين وذهب سيبويه والمبرد الى ان
الاضافة اضافة تخفيف فهى فى نية التنوين الا تعريف كما فى اسم الفاعل الا انهم التزموا التخفيف فى ذلك ولم يلتزموه فى اسم الفاعل اما
اذا اريد المماثلة والمغايرة فى شئ مخصوص كما اذا اشتهر شخص بمماثلتك فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة ونحوهما فقيل
جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثلك فى الشئ والفلانى كذا او غيرك قال ابن مالك فى شرح التسهيل وقد تعنى بغير ومثل

مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر ما يكون ذلك فى غير اذا وقعت بين ضدين نحو فليكن المغلوب غير الغالب
والمسلوب غير السالب واجاز بعض العلماء منهم السيرافى ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم لوقوعه بين متضادين
وليس ذلك بلازم لمواطن تعريف نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين انتهى واجاب
الرضى عن هذا بانه على البدل لا الصفة وكغير ومثل وحسب كل ما كان فى معناه من شبهك ونظيرك وسواك
ونحو ضربك وتربك وندك وحسبك وناهيك وشرعك وبجلك وقدك قال فى الارتشاف وما عدا السماع
الثانى ما كان واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده
وطاقته ونحو لا ابا له لان رب وكم لا يجران المعارف والحال لا تكون معرفة ولا لا تعمل فى المعرفة **فائدة**
فى نحو لا ابا له ثلثة مذاهب احدها ان ابا مضاف الى ما بعد اللام والخبر محذوف واللام زائدة بين المتضايفين
تحسينا للفظ ورفعا لوقوع اسم لا معرفة فى الظاهر والدليل على زيادتها انها قد جاءت فى قوله ابالموت الذى لا بد انى
ملاق لا اباك تخوفينى وهذا مذهب سيبويه والجمهور الثانى ان اللام غير زائدة وانها وما بعدها صفة لما قبلها
فتعلق بكون محذوف وانهم نزلوا الموصوف منزلة المضاف لطوله بصفته ومشاركته للمضاف فى اصل معناه
اذ معنى ابوك واب لك واحد وهذا مذهب هشام وابن كيسان وابن الحاجب وابن مالك الثالث ان الاسم مفرد
وجاء على لغة القصر كقولهم مكره اخاك لا بطل واللام وما بعدها الخبر وهو مذهب الفارسى وابن يسعون
وابن الطراوة قال فى الهمع وهو المختار عندى لسلامته مما فى القولين الاخيرين من تاويل وزيادة وحذف وكلاهما
خلاف الاصل قال ابن هشام ويشكل على الاول قولهم لا ابالى ولا يجوز ان تعرب الاسماء الستة بالاحرف اذا كانت
مضافة للياء وعلى الثانى ان الاسماء الستة لا تعرب بالحروف الا اذا كانت مضافة وانهم يقولون لا غلامى له فيحذفون
النون ويجاب عنهما بان شبه الشئ جار مجراه وعلى القولين فيحتاج الى تقدير الخبر قال ويرد الثالث امران احدهما
ان الذى يقول جاءنى اباك بعض العرب والذى يقول لا اباله يريد جميع العرب والثانى قولهم لا غلامى له
بحذف النون انتهى **الثالث** هل اضافة الجمل للتعريف لانها فى تاويل المضاف الى فاعله او التخصيص لان
الجمل نكرات احتمالان لصاحب البسيط وميل ابو حيان للثانى واستظهر المرادى الاول **والمضاف** اليه
فيها اى فى الاضافة المعنوية **ان كان جنسا للمضاف** او صادقا عليه وعلى غيره بشرط
ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه قال معناه
الفاضل الهندى فى حواشى الحاجبية **فهى** اى الاضافة المعنوية **بمعنى من** التبيينية كخاتم فضة
فان الفضة قد تكون خاتما وقد لا تكون وكذا الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون **او كان المضاف اليه**
ظرفا له اى للمضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان **فبمعنى فى** الظرفية فظرف الزمان نحو
مكر الليل وتربص اربعة اشهر وظرف المكان حقيقيا نحو قتيل كربلاء وشهيد الدار ومجازا نحو الد الخصام فى

الاضافة امنى التى بمعنى فى اثبتها المص رحمه الله تبعا لابن الحاجب وابن مالك قال ابن مالك وقد اغفلها اكثر
النحويين وهى ثابتة فى الفصيح بالنقل الصحيح ولا يصح تقدير غيرها فى بعض شواهدها الا بتكلف قال ابو حيان لا اعلم احدا
ذهب الى هذه الاضافة غيره وما استدل به ماول انتهى وما قاله ابو حيان مردود فقد قال بها عبد القاهر والزمخشرى
حكاه عنهما ابن هشام وصرح بها ابن الحاجب فى كافيته ولم يذكر المص قبلها ذكرها ابن الحاجب وابن مالك
وعلله بعضهم بانه لم يكن اضافة الشى الى الظرف قال بعض المحققين وفيه بحث لان هذا انما يتم لو اريد
بالظرف الظرف الحقيقى اما لو اريد مدخول فى فلا اضافة الالوان الى محالها الا كثر ان يحصى فيما من بياض بعض
بياض فى زيد والظاهر ان المراد بالظرف مدخول فى اذ نظر الكتاب ينبغى ان يكون بمعنى نظر فى الكتاب والفرق
بينه وبين ضرب اليوم تحكم انتهى قال بعضهم وقد يجاب بحمل القلة على الاضافة فان تقدير الاضافة بفى قليل با
لنسبة الى تقديرها باللام ومن كما صرح به ابن مالك وغيره **او كان المضاف اليه غيرهما** اى غير جنس
المضاف وظرفه بان كان مباينا للمضاف او اخص منه مطلقا **بمعنى اللام** كغلام زيد ويوم الاحد
وشجر الاراك وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد تباينا وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان
اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها
وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا كاحد اليوم او مباينا
له كليث اسد فالاضافة ممتنعة **تنبيهان الاول** كون الاضافة فى نحو يوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك بمعنى اللام هو ما صرح به ائمة العربية قال بعض المحققين ولا يظهر ما دعاهم اليه والانسب بكلامهم
ما دعاهم اليه والانسب بالمعنى ان الاضافة فى ذلك بيانية والظاهر فيها خال عن التكلف قال بعضهم ويمكن
ان يقال ان الحامل لهم على ذلك انهم اشترطوا فى الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه جنس المضاف وجائز
الحمل عليه وهنا ليس كذلك اذ ليس كل واحد من الاحد والفقه والاراك جنسا لما اضيف اليه ولا يحمل عليه
اذ لا يقال اليوم الاحد والعلم الفقه والشجر الاراك وانما يقال الاحد يوم والفقه علم والاراك شجر انتهى
الثانى لم يبين المص تقدير الحرف فى الاضافة اللفظية مع اقتضاء حده للمضاف اليه التقدير فيها ايضا
والمشهور ان التقدير انما هو فى الاضافة المعنوية خاصة وذهب بعضهم الى ان الاضافة اللفظية تقدر بمعنى
اللام لظهورها فى نحو فعال لما يريد مصدقا لما معهم ورد بعدم اطرادها اذ لا يسوغ فى الصفة المشبهة ونقل
الشاطبى القول بالتقدير فيها عن ابن جنى وعن الشلوبين وانه لا بد منه وان ظاهر كلام النحاة متاول
وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس
اى يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وليس ذلك فى الصورتين مطلقا بل **بشرط الاس**
تغنا عنه اى عن المضاف عند سقوطه **بالمضاف اليه** مع صحة المعنى فى الجملة

فالاول

فالاول **كقوله** وهو الاعشى وتشرق بالقول الذى قد اذعته **كما شرقت صدر القناة**
من الدم فانث شرقت مع انه مسند الى مذكر وهو صدر لانه اكتسب التانيث من القناة وقبل هذا البيت
فلو كنت فى جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السما بسلم ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم انى عنك
غير مفحم الجب البئر التى لم تطو واسباب السما ابوابها والسلم المرقاة قيل سمى سلما لانه يسلمك الى المرتقى اليه
ويهره يكرهه ويبغضه والمفحم فلان اى لم يطق ان يجيبنى يقول لو كنت مثلا فى جب بعيد القعر او صعدت
الى السما لم تتخلص منى واستصعدك من الجب واستنزلك من السما بالقول الذى يستدرجك حتى تكرهه
وتعلم انى لست مفحما عن جوابك ولا عاجزا عن وصولى الى الغرض منك قال الجاربردى والواو فى قوله ورقيت
بمعنى او لانه على وزن قوله تعالى فان استطعت ان تبتغى نفقا فى الارض او سلما فى السما ويقال شرق بريقه
اى غص به كما يقال غصصت باللقمة واذعته افشيته يخاطب رجلا مداهنا لا يكتم ما يسمعه والمعنى انك تشرق
بالقول الذى افشيته واظهرته للناس كما ان القناة تشرق بالدم ولا تشربه فاستعمال الشرق فى صدر القناة
استعارة من جمود الدم عليه بحيث يكون بين الظهور وسمرة بادية عليه قاله الدمامينى فى التحفة
والى هذا البيت اشار ابن حزم الظاهرى فى قوله عجبت صديقا مثل ما واحد الذى يكون كعمرو بين
عرب واعجم فان صديق السو يزرى وشاهدى كما شرقت صدر القناة من الدم ومراده بما الكناية
عن الرجل الناقص وكنقص ما الموصولة وبعمرو عن الرجل المتزيد الاخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو فى الخط قاله
فى المغنى وغيره وظاهر ما ذكره جواز ان يكون المراد بما الموصوفة وكان ايثاره الموصولة بالذكر لكونها اشهر
والنقص فيها اظهر قال بعض المتاخرين ويمكن ان يكون مراده بما ما النافية لان السلب نقص كما ان الايجاب
شرف على ما تقرر فى علم المنطق قال الصلاح الصفدى ويحتمل ان يكون مراده بعمرو عمرو المذكور فى قول الشاعر
المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار انتهى ومثل البيت المستشهد به قول الاخر
طول الليالى اسرعت فى نقضى نقضن كلى ونقضن بعضى وقوله وما حب الديار شغفن قلبى
ولكن حب من سكن الديارا قال ابن هشام فى المغنى ويحتمل ان يكون من ذلك فله عشر امثالها وكنتم
على شفا حفرة من النار فانقذكم منها او من الشفا ويحتمل ان الضمير للنار وان الاصل فله عشر حسنات
امثالها فالمعدود فى الحقيقة الموصوف المحذوف انتهى وعبارة المص شاملة لما كان فيه المؤنث ظاهرا
او مضمرا وزعم الفرا انه لا يجوز مع الضمير فلا يجوز الاصابع قطعت بعضها ولا القناة اشرقت صدرها
وان العرب منعت من استجازته وكرهه فى الارتشاف واجازه بعضهم مستشهدا بقوله تمنيت شمسا
استضى بنورها فلما اضاء احرقتنى ضياءها والثانى نحو **قوله انارة العقل مكسوف**
بطوع هوى وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف والقياس مكسوفة لان الخبر عن مؤنث

وهو نادرة لانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل قال ابن هشام ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى ان رحمة الله قريب
من المحسنين وبعده لعل الساعة قريب تكون قريب حينئذ لا اضافة ولكن ذكر المراد انهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب
النسب قصدا للفرق انتهى واشترط جواز الاستغناء عن المضاف اليه في الصورتين لانه لو لم يجز ذلك لم يكتسب المضاف الحكم الذي
كون في المثالين **ومن ثم امتنع قامت غلام هند** وجاءت امرأة زيد اذ لا يقال قامت هند
وانت تريد غلامها ولا جاء زيد وانت تريد امرأته وزاد ابن مالك في التسهيل شرطا اخر لم يذكره المص وهو كون المضاف
بعضا من المضاف اليه كمثال المتن او كبعضه نحو اجتمعت اهل اليمامة قال البدر الدماميني في شرحه فان قلت ما الذي
استفيد من هذا القيد بعد اعتبار القيد الاول وهو صحة الاستغناء بالمضاف اليه عن المضاف فان هذا ملزوم لكون
المضاف بعضا او كبعض قلت لا نسلم هذه الملازمة الا ترى انه لا يصح ان تقول اعجبني يوم عروبة وانه صح الاستغناء مع
كون المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة فقد ظهرت فائدة الاتيان بهذا القيد انتهى
وعروبة بالضم يوم الجمعة وزاد الفارسي قسما اخر يجوز فيه التانيث وهو ان يكون المضاف الى المؤنث كلا كقول عنترة
جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم ومنه يوم تجد كل نفس ما عملت قال المرادي في شرح التسهيل ولا
فصيح في هذا القسم التانيث بخلاف ما سبق انتهى واشار المص رحمه الله بقوله التقليلية الى ان ذلك وان جاز وصح لكن
الاصل والافصح التذكير في الصورة الاولى والتانيث في الصورة الثانية **تكميل** وقد يكتسب المضاف من المضاف اليه
امورا غير ذلك احدها وجوب التصدير اذا اضيف لمصدره ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة
اي يوم السفر والمفعول في نحو غلام ايهم اكرمت ومن ثم وجوده ها في نحو علمت غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت
ابو من زيد والى هذا اشار الشيخ ابن الوردي العروضي الحلبي بقوله عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور
تصدرا واياك ان ترضى بصحبة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا فرفع ابو من ثم خفض مزمل تبين قولي مغريا ومحذرا
والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل وذلك
لان مزملا صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض الثاني المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اي
منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام الثالث الظرفية نحو تؤتي
اكلها كل حين وقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان الرابع البناء قال ابن هشام في المغني وذلك في ثلاثة ابواب احدها
ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون واسند لو اليه بقوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون انه لحق مثل ما انكم
تنطقون فيمن فتح مثلا وهو صفة لحق وقراءة بعض السلف او يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق واذ ما مثلهم
بشر وقول الاخر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فغير فاعل يمنع وقد جاء مفتوحا
وقد يؤول جميع ذلك وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها المبهمات بانها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا امم امثالكم
وقول الشاعر والشر بالشر عند الله مثلان وتاول الاية والبيت الفرزدق فغير ام بمشهورة ولا يابى يحتمله

هذا

هذا في غير لان قولهم غيران واغيار ليس بمعروف ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما
والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ يقرآن بجر وفتحه الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف
اليه فعل مبني كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع وقوله لاجتذبن منهن قلبي
تحلما على حين يستصبين كل حليم روي بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور
فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم
ينفع الصادقين صدقهم بالفتح بناء وقراءة غير ابي عمرو يوم لا تملك نفس وقال اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني
نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر وقال اخر الم تعلمي يا عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل
واني لا اخزى اذا قيل مملق سخي واخزى ان يقال بخيل روي بالفتح قال البدر الدماميني في شرح التسهيل
قال ابن هشام سالني سائل عن ان تمت لصبا فانشدته الم تعلمي البيتين ولم يزد على ذلك فتدبر انتهى وقال
في شرح المغني بعد حكاية ذلك وجه صلاحية هذا الجواب انه اشتمل على بناء حين المضاف الى الجملة في قوله على حين
الكرام قليل فاشار به الى البيت المشار لمثله وهذا الحكم حيث قيل هذا حين اسلو فبني حين المضاف الى الجملة
ولا يخفى ان هذا البيت المشار اليه باشارة ذينك البيتين صرح في ذكر محل الصبا اذ قال فيه نسيم الصبا من حيث
يطلع الفجر فظهر المقصود ولله الحمد **الثاني** ما يرد مجرورا لا غير **المجرور بالحرف وهو ما**
اي اسم **نسب اليه شيء** من نسبة الفعل الى الفاعل والمفعول نحو ضرب زيد عمرا وغير ذلك مما ليس من
المعرف كامن وخرج بقوله **بواسطة حرف جر ملفوظ** واعلم انه ليس في كلامه ما يقتضي ان الفعل
يضاف حيث يكون حرف الجر ملفوظا كمررت بزيد فلا ينبغي حمله على ذلك وان كان محتملا له اذ الحق ان
المضاف لا يكون الا اسما كما صرح به الزمخشري وغيره فاذا قلت مررت بزيد فزيد من حيث ان زيدا مفعوله
ليس مأولا بالاسم ومن حيث هو مضاف الى زيد ماول به اي بمرور هو مضاف فالمضاف هو المرور لا الفعل
الاصطلاحي والذي دعا شراح كلام ابن الحاجب في كافيته الى حمل عبارته على ان المضاف يكون فعلا تعريفه
لحروف الجر بانها ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه وهو صريح في ذلك **والمشهور من حروف**
الجر اربعة عشر حرفا باسقاط عدا وخلا وحاشا ولعل ومتى وكي لجعلها مطلقا من عشرين وعن
كون الثلاثة الاول غير مشهورة غير مسلم فانها ليست في الاشتهار دون ما ذكره وان نصبت افعالا لكن الجر
بها ثابت بالنقل الصحيح في كلام الفصيح وسياتي الكلام عليها في باب الاستثناء ان شاء الله تعالى واما الثلاثة
الاخيرة فنادرة اما لعل فلا يجر بها الا عقيل قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا اللفظ بجر الجلالة ولهم في
لامها الاولى الاثبات والحذف وفي الثانية الفتح والكسر واما متى فلا يجر بها الا هذيل وهي عندهم
بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم اخرجها متى كمه وقال ابو ذؤيب الهذلي يصف السحاب

المجرور بالحرف

حروف الجر

له

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج واما كي فعدها من حروف الجر مذهب البصريين قالوا ولا يجر بها الا
ما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة الشيء كيمه بمعنى لمه وما ان المصدريتان مع صلتهما كقوله اذا انت لم
تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع ونحو جئت كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها واما الكوفيون فعندهم انها ناصبة
دائما واختاره المص كما سيأتي بيانه في حديقة الافعال وسميت هذه الحروف الجر قال ابن الحاجب لانها تجر معنى الفعل الى الاسم
وقال الرضي قيل لانها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل
الى الاسم اى توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم ففي قولك جلست في الدار دلت في على
ان الدار وعاء الجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات كذا في همع الهوامع وهذه الاربعة عشر المشهورة من
حروف الجر **سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهي من** وقد تمال منا على زنة الى نعم الكسائي من
والفراء انها الاصل وخففت لكثرة الاستعمال وقال ابن مالك هي لغة لبعض العرب وقال ابو حيان ضرورة وقدمها
لانها ام حروف الجر كما قاله الحريري وغيره وقال ابن الدهان في الغرة من اقوى حروف الجر ولهذا المعنى اختصت با
لدخول على عند انتهى ولها ستة عشر معنى احدها ابتداء الغاية وليس المراد بالغاية هنا نهاية المسافة وكذا في قولهم
الى لانتهاء الغاية اذ لا معنى لابتداء النهاية وانما المراد بالغاية جميع المسافة قاله الرضي ويلزم عليه ان يكون استعمال
من في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة الحقيقة والتنزيلية وقال اكثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون
بها الغرض والمقصود فالمراد بها ههنا الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده انتهى ويلزم عليه ان تختص من
الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح ان يقال غلا القدر من اول النهار الى اخره فالاحسن
ان المراد بالغاية النهاية اى لابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية له كالامور الابدية قاله عصام الدين
ثم الابتداء يكون في المكان باتفاق نحو من المسجد الحرام وفي الزمان خلافا لاكثر البصريين نحو من اول يوم
وفي الحديث فمطرنا من الجمعة الى الجمعة والشواهد عليه كثيرة وتاويلها تعسف وفي غيرهما نحو من محمد رسول الله
انه من سليمن وعلامتها صحة ارسال الى او ما يفيد فايدتها في مقابلها نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان
معنى اعوذ به التجي اليه الثاني التبعيض وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو اخذت من الدراهم اى بعض
الدراهم والمفعول الصريح في هذا المثال محذوف اى اخذت من الدراهم شيئا فان اعربت المفعول مقدرا جاز في ا
لمجرور وجهان ان يكون متعلقا بالفعل وان يكون متعلقا بمحذوف صفة للمفعول وان عربته مؤخرا تعين
تعلق الجار بالفعل الثالث بيان الجنس اى اظهار المقصود منه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها ان يحسن
جعل الذي في مكانها لا يقال لا يصح ذلك في نحو كان من مطر او شيء مع ان من بيانية لانه يلزم وصف النكرة
بالمعرفة ويلزم جعل المفرد او مطرا صلة لانا نقول المراد جعل الذي في مكانها مع ابراز مقتضيات الموصول الرابع
نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة لجعلنا منكم ملائكة ولا ينفع ذا الجد منك الجد وانكم قوم تجهلون التقدير

ارضيتم

ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف ومن للابتداء وكذا الباقي الخامس التنصيص
على العموم او تاكيد التنصيص عليه وهي الزايدة فالاول نحو ما جاءني من رجل والثاني نحو ما جاءني من احد ولها
ثلثة شروط ان يسبقها نفي او نهي او استفهام وان يكون مجرورها نكرة وان يكون اما فاعلا نحو ما ياتيهم من ذكر او مفعولا
نحو هل تحس منهم من احد او مبتدا نحو هل من خالق غير الله قاله ابن هشام في الاوضح واجاز بعضهم زيادتها
بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك
في التسهيل السادس التعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا السابع الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض الثامن الفصل
بالمهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك قال ابن
هشام وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر نه
ان من في الايتين للابتداء او بمعنى عن التاسع انتهاء الغاية وقول الكوفيين واختاره ابن مالك واستدل له بنحو
قولك تقربت منه وهو بمعنى تقربت اليه العاشر مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله ويلنا قد كنا
في غفلة من هذا الحادي عشر مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس قال ابن هشام والظاهر انها للا
بتداء وتعقبه الدماميني بانه ان اريد كون الطرف الة للنظر فهي بمعنى الباء كما قاله يونس وليس الظاهر كونها
للابتداء وان اريد ان الطرف وقع ابتداء النظر فيه فمن لابتداء الغاية لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران
موكولان الى ارادة المستعمل فتامله انتهى الثاني عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله
شيئا قاله ابو عبيدة والصحيح انها في ذلك للبدل الثالث عشر مرادفة ربما اذا اتصلت بما كقوله وانا لمما
نضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا
عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون كذا قال ابن هشام والظاهر ان من فيهما ابتدائية وما مصدرية
وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب والحذف مثل خلق الانسان من عجل انتهى قال الشمني هذا ليس بظاهر
في قول سيبويه على ما لا يخفى الرابع عشر الاستعلاء نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين اى منعناه منهم بالنصر
الخامس عشر التجريد نحو لي من فلان صديق حميم قيل والظاهر ان من التجريدية ابتدائية او ظرفية السادس
عشر النسبة نحو قوله عليه السلم انت مني بمنزلة هرون من موسى قيل والظاهر ان من في الحديث للابتداء الى
لتقدير قربك بمنزلة قرب هرون من موسى وحذف المضاف لظهور المعنى **والى** ولها ثمانية معان
احدها انتهاء الغاية المكانية والزمانية نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل وغيرهما نحو اعطيته
من مائة الى الف الثاني المعية وذلك اذا ضممت شيئا الى اخر في الحكم به او عليه او التعلق نحو من انصاري
الى الله فلا وايديكم الى المرافق ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قال الرضي والتحقيق انها للانتهاء اى مضافة الى
المرافق والى اموالكم وقال غيره ما ورد من ذلك مؤول على تضمين العامل وابقاء الى على اصلها والمعنى في الاية

الاولى من نصيف نصرته الى نصرة الله او من ينصرني حال كوني ذاهبا الى الله الثالث التبيين وهي المتعلقة في تعجب او تفضيل بحب وبغض مبينة لفاعلية مجرورها نحو احب زيد الى رسوله وقوله تعم رب السجن احب الى وانبات هذا المعنى لالى مخصوص بابن مالك الرابع مرادفة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية اى منته اليك الخامس الظرفية كفى كرم جماعة في قوله . ولا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب اى في الناس وتاوله بعضهم على تعلق الى بمحذوف اى مطلى بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام وقال ابن عصفور هو على تضمين معنى مبغض تأمل ولو صح مجيء الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة السادس الابتداء كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الى ابن احمرا اى مني السابع موافقة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الى من الرحيق السلسل الثامن التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم افئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو اى تهواهم وخرجه غيره على تضمين تهوى بمعنى تميل

وعن ولها سبعة معان احدها المجاوزة وهو الاكثر فيها ولم يذكر البصريون غيره والمراد بالمجاوزة بعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر الفعل المعدى بها نحو سرت عن البلد اى بعدت عنها بسبب السير الثاني البدل نحو لا تجزى نفس عن نفس وفي الحديث صومي عن امك اى بدل نفسك وبدل امك الثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه اى عليها الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك اى لاجل الخامس مرادفة بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق اى حالا بعد حال السادس مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اى منهم بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر السابع الاستعانة قال ابن مالك ومثله رميت عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاها الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمى وحكى ايضا رميت على القوس

وعلى والقول بحرفيتها هو مذهب البصريين والكوفيين وزعم ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وابو الحجاج بن معروف والاستاد ابو علي في احد قوليه انها اسم دائما ولا تكون حرفا ونسبوه لسيبويه ولها تسعة معان احدها الاستعلاء حسا نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او معنى نحو فضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ثم انه قد يكون على مجرورها كالمثل وهو الغالب وقد يكون على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى قال الزمخشري ومعنى الاستعلاء على النار ان اهل النار يستعلون المكان القريب منها وههنا بحث نفيس آثرت ايراده لما فيه من الفوائد وهو منقول من كتاب مطلع السعدين ومجمع البحرين وهو تاريخ الفه عبد الرزاق بن اسحق سمرقندي وكان في حدود سبع وثمانين وثمانمائة وسبب ايراده له انه ذكر ان الامير شريف الدين على الجرجاني ورد الى سمرقند في سنة تسعين وسبعمائة فاكرمه الامير تيمور غاية الاكرام ثم ان السيد ذكر في بعض مجالس ورسم كلام صاحب الكشاف على قوله تعم على هدى

ونقل

ونقل كلام العلامة التفتازاني عليه وابطله ولم يكن احد يجترئ على العلامة بالاعتراض فشاع ذلك الى ان بلغ الامير تيمور فجمع بين العلامة والسيد للمناظرة واشترط السيد ان لا يتكلم احد من تلامذة العلامة في اثناء البحث فلم يتمالك مولانا جلال الدين يوسف الاوبهي وتكلم في اثناء البحث وكان ارشد ملامذة العلامة حتى انه كان قد اذن له في ان يصلح ما يراه من الخلل في تصانيفه فغضب الامير تيمور من تكلمه حيث كان الشرط على خلاف ذلك فامر باخراجه ثم ان المؤرخ المذكور ذكر ان لاخيه مولانا جلال الدين عبيد الغفار كلاما في هذا البحث ثم قال لا باس بايراد كلام الجميع باللغة العربية فسرد كلام كل منهم على هذه الصورة قال صاحب الكشاف معنى الاستعلاء في قوله تعم على هدى مثل لتمكنهم واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه قال المحقق التفتازاني يعني هذا الاستعلاء تبعية تمثيلا اما التبعية فلجريانها اولا في متعلق الحرف وتبعيتها في الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة امور واعترض عليه المحقق الجرجاني بان كون على استعارة تبعية تستلزم كون الاستعلاء مشبها به والتمثيل المستلزم لتركب الطرفين ان لا يكون الاستعلاء مشبها به لانه معنى مفرد فلا يجتمعان واجاب التفتازاني بان مبنى التمثيل على تشبيه صورة منتزعة من عدة امور بصورة اخرى كذلك وهذا انما يوجب اعتبار التعدد في الماخذ لا فيه نفسه ولا ينافي كونه متعلق معنى الحرف ورد الجرجاني هذا الجواب في كتبه بان تلك الصورة المنتزعة من عدة امور لا ينتزع بتمامها من كل واحد من تلك الامور بل ينتزع من كل واحد من تلك الامور بعض منها فيكون كل من الطرفين مركبا بالضرورة ومعنى الاستعلاء مفرد فلا يكون مشبها به وقال استاذي وانا اقول ويمكن الجواب عنه بان معنى انتزاعهما من تلك الامور هو ان يكون منتزعا من مجموع تلك الامور وتقارنها وتضامها كالاستعلاء فانه هيئة حاصلة من تقارن الراكب والمركوب على الكيفية المخصوصة فيكون واحدا منتزعا من عدة امور ولهذا صح ان يستعار العنقود للثريا مثل ان تقول لاح في الصبح عنقود ملاحية في السماء وقد استعار والنطاق والحمايل للكواكب التي حول الجوزاء وظاهر ان ليس في هذه الاستعارات الا تشبيه الهيئة انتهى الثاني المصاحبة كمع نحو وآتى المال على حبه اى مع حبه الثالث المجاوزة كعن كقوله اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وهي لغة بني كعب بن ربيعة حكى ذلك المبرد في الكامل قال ابن هشام في شرح اللمحة وقال في المغني ويحتمل ان رضي ضمن معنى عطف وعن الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط انتهى قال ابن جني في الخصائص كان ابو علي يستحسن قول الكسائي في ذلك انتهى لكن قال بعض المحققين انه لا يعرف له محصل لانه ان لم يحمل على بمعنى عن فكيف يقبح المعنى وان جعلت بمعنى عن لم يكن رضي محمولا على ضده لانه لا يطلب حقيقة عن نعم لو قيل رضيت بالاول بلم تسخط لكان له وجه انتهى وقال ابو عبيدة انما ساغ ذلك لان معناه اقبلت على الرابع الظرفية نحو على حين غفلة اى في حين غفلة الخامس التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اى لاجل هدايته اياكم وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت السادس موافقة

عن

المناظرة بين العلامة التفتازاني والسيد الجرجاني

من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون او من الناس السابع مرادفة الباء نحو حقيق على ان لا اقول وقرا أبيّ بان
لا اقول وقالوا اركب على اسم الله الثامن الاستدراك والاضراب نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه
لا ييأس من رحمة الله وقوله فوالله لا انسى قتيلا رزيته بجانب قوسى ما حييت على الارض على انها تعفوا
الكلوم وانما نوكل بالادنى وان جل ما يمضى او على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله
بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه
ليس بذي ود ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيها شفا ما ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار
خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به الا انها اوصلت معناه الى ما بعدها
على وجه الاضراب والاخراج او هي خبر لمبتدا محذوف اى والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال
ودل على ان الجملة الاولى اوقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها قال ابن هشام التاسع ان
تكون زائدة للتعويض او غيره فالاول كقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل
او من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن جنى وقيل المراد ان لم يجد شيئا ثم ابتدأ
مستفهما فقال على من يتكل والثانى كقوله ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاة تروق
قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه لان راق الشيء بمعنى اعجبه ولا معنى له هنا وانما المعنى تعلو وترتفع
انتهى وفى القاموس الروق مصدر راق عليه اى زاد عليه فضلا فلا حاجة الى التضمن **وفى** ولها عشرة
معان احدها الظرفية حقيقة مكانية او زمانية وقد اجتمعا فى قوله تعالى الم غلبت الروم فى ادنى الارض وهم
من بعد غلبهم سيغلبون فى بضع سنين او مجازا اما ان يكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم فى القصاص
حيوة او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة فى رحمة او بالعكس نحو لقد كان لكم فى رسول الله اسوة
حسنة الثانى السببية نحو لمسكم فيما افضتم وفى الحديث ان امرأة دخلت النار فى هرة حبستها الثالث المصاحبة
نحو ادخلوا فى امم قد خلت من قبلكم الرابع الاستعلاء نحو لاصلبنكم فى جذوع النخل والاولى ان يقال انها بمعناها لتمكن
المصلوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف فهى من باب الاستعارة التبعية الخامس مرادفة الباء كقوله
ويركب يوم الروع منا فوارس يصيرون فى طعن الاباهر والكلى السادس مرادفة الى نحو فردوا ايديهم
فى افواههم السابع مرادفة من نحو ويوم نبعث فى كل امة شهيدا اى منهم بدليل الاية الاخرى الثامن مرادفة
عن نحو ومن كان فى هذه اعمى فهو فى الاخرة اعمى اى عنها وعن محاسنها التاسع المقايسة وهى الداخلة بين مفضول سابق
وفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا فى الاخرة الا قليل العاشر التوكيد وهى الزائدة نحو اركبوا فيها اى اركبوها
والباء وحركتها الكسر وقد تفتح مع الظاهر فيقال بزيد حكاه ابو الفتح عن بعضهم قاله ابو حيان ولها
اربعة عشر معنى احدها الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه قال فى شرح اللب وهو تعلق

احد المعنيين بالاخر حقيقيا نحو امسكت بالحبل ومجازيا نحو مررت بزيد اى الصقت مرورى بمكان يقرب منه
الثانى التعدية وهى تغيير معنى الفعل وجعله متضمنا المعنى التصيير كما فى الهمزة والتضعيف وهذا المعنى مما
انفردت به عن سائر حروف الجر وتطلق التعدية على معنى اخر وهو ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر وهى
بهذا المعنى متحققة فى جميع موارد حروف الجر وذهب لذلك على بعض من عاصرنا فسر التعدية فى هذا المقام بهذا المعنى
الثانى وهو وهم منه قال ابن هشام وتسمى باء النقل ايضا وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما
تعدى الفعل القاصر تقول فى ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ اذهب الله نورهم
وقول المبرد والسهيلى ان بين التعديتين فرقا مردود بالاية ومن ورودها مع المتعدى
دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر انتهى الثالث
الاستعانة وهى الداخلة على الة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا قيل ومنه باء البسملة
لان الفعل لا يتاتى على الوجه الاكمل الا بها الرابع السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا
بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اى بسبب لقائى اياه الخامس المصاحبة وهى التى تصلح فى موضعها مع او تغنى
عنها وعن مصحوبها الحال نحو دخلوا بالكفر اى معه او كافرين قال ابن هشام فى المغنى وقد اختلف فى
الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اى سبحه حامدا له اى نزهه عما
لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اى سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه
بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات انتهى قال شيخ شيوخنا الحرفوشى رحمه الله فى
اللالى الدرية بعد نقله ذلك لا يخفى عليك ان المعتزلة ومن وافقهم لم ينفوا الصفات راسا حتى يلزم التعطيل
بل نفوا زيادتها فقالوا سمعه عين ذاته وقدرته عين ذاته وكذلك البواقى وهذا لا يستلزم ذلك بل هو ادل على
التنزيه لان القول بالزيادة يؤدى الى محذورات تقتضى عكس ما ارادوه من التنزيه كما هو مقرر فى علم الكلام
فليراجع ثمة انتهى السادس الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر نجيناهم بسحر السابع البدل وهى التى يحسن فى
مكانها بدل كقول الحماسى فليت لى بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا اى بدلهم وانتصاب
الاغارة على المفعول لاجله الثامن المقابلة وهى الداخلة على الاعواض والاثمان كافات الاحسان بضعف
واشتريت الفرس التاسع المجاوزة فقيل تختص بالسؤال قاله فى الهمع وظاهر كلام ابى حيان ان الكوفيين كلهم
عليه نحو فاسال به خبيرا بدليل يسالون عن انبائكم وقيل لا تختص به بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام
وجعل الزمخشرى هذه الباء بمنزلتها فى شققت السنام بالشفرة على ان الغمام جعل كالالة التى تشق بها
العاشر الاستعلاء نحو من ان تامنه بقنطار بدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه الحادى عشر
التبعيض اثبت ذلك الاصمعى والفارسى والقتبى وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله

اى منها قال بعضهم ويمكن ان يكون الباء سببية اى ان العين فى اللطافة بحيث تدعوا الناظر اليها ان تشرب منها
انتهى الثانى عشر القسم وهى اصل حروفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها
على الضمير نحو بك لتفعلن واستعمالها فى القسم الاستعطافى وهو المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اى اسالك
مستحلفا بالله الثالث عشر الغاية نحو وقد احسن بى اى الىّ وقيل ضمن احسن معنى لطف الرابع عشر التوكيد
وهى الزائدة وزيادتها فى ستة مواضع على ما فى المغنى احدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة
نحو احسن بزيد على قول الجمهور والغالبة فى فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا والجزم بزيادتها هو الاصح كما فى الارتشاف
وقال الزجاج دخلت الباء لتضمن كفى معنى اكتف اى فهى للتعدية قال ابن هشام فى المغنى وهو من الحسن بمكان ويصحح
قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اى ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ويوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء فان احتج
بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما يخرج من ثمرة فان عورض بقولك احسن بهند قالتا
لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر انتهى ويشكل عليه اسناد الفعل الماضى الى ضمير المخاطب وهو غير جائز
قالوا ومن مجئ كفى هذه مجردة عن الباء قول الشاعر ويخبرنى عن غائب المرء هديه كفى الهدى عما غيب المرء مخبرا
ولا تزاد الباء فى فاعل كفى التى بمعنى اجزاء واغنى ولا التى بمعنى وقى والاولى متعدية لواحد كقوله قليل منك
يكفينى ولكن قليلك لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تع وكفى الله المؤمنين القتال
والضرورة كقوله مهما لى الليلة مهما ليه اودى بنعلى وسرباليه الثانى مما زادت فيه الباء المفعول نحو ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة وهزى اليك بجذع النخلة قال ابن هشام وكثرت زيادتها فى مفعول عرفت ونحوه وقلت فى مفعول
ما يتعدى لاثنين كقوله تبلت فوادك فى المنام خريدة تسقى الضجيع ببارد بسام وقد زيدت فى مفعول كفى
المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع قال المرادى فى الجنى وزيادة الباء فى المفعول غير
غير منقاس مع كثرتها لكن جزم الرضى بانها قياس فى مفعول عرفت وعلمت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست
الثالث المبتدا وذلك فى قولك بحسبك درهم وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا ومن الغريب انها زيدت فيما
المبتدا وهو اسم ليس بشرط ان يتاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا بنصب وقوله اليس عجيبا بان الفتى
يصاب ببعض الذى فى يديه الرابع الخبر قال ابن هشام فى تذكرته زيادة الباء فى الخبر على ثلاثة اقسام كثير وقليل
واقل فالكثير فى ثلثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو اليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وبعد اولم يروا نحو
اولم يروا ان الله الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر وذلك فهو راجع الى المسئلة الاولى
فى المعنى والقليل فى ثلاثة مواضع بعد كان واخواتها منفية كقوله وان مدت الايدى الى الزاد لم اكن باعجلهم
اذا اجشع القوم اعجل وبعد ظن واخواتها منفية كقوله دعانى اخى والخيل بينى وبينه فلما دعانى لم يجدنى
بقعدد وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

فالاول

والاقل فى ثلاثة مواضع بعد ان ولكن وهل فالاول كقوله فان تنا عنها حقبة لا تلاقها فانك مما
احدثت بالمجرب والثانى كقوله ولكن اجرا لو علمت بهين والثالث كقوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم انتهى
وقال فى المغنى زيادتها فى الخبر ضربان غير موجب فينقاس وقد مر مثاله وموجب فيتوقف على السماع وهو قول الاخفش
ومن تابعه وجعلوا منه جزاء سيئة بمثلها والاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر انتهى الخامس
الحال المنفى عاملها كقوله كائن دعيت الى باساء داهمة فما انبعثت بمزؤد ولا وكل ذكره ابن مالك السادس
التوكيد بالنفس والعين نحو جاءنى زيد بنفسه او بعينه واللام وهى مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه فى غير
لغة خزاعة نحو لكم ولنا وتكسر فى لغتهم مطلقا وهذا فى غير ياء المتكلم فانها تكسر معها وفى غير المستغاث المباشر
ليا فانها تفتح معه نحو يا لله وبعضهم تفتح الداخلة على الفعل نحو لتزول منه الجبال قال الرضى ونقل فتحها مع جميع
المظهرات ولها عشرون معنى احدها الاستحقاق وهى الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله الثانى الاختصاص
نحو الجل للفرس الثالث الملك نحو له ما فى السموات وما فى الارض وبعضهم يستغنى بذكره عن ذكر المعنيين قبله
تقليلا للاشتراك الرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا الخامس شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا
السادس التعليل نحو لتحكم بين الناس ومنها اللام الثانية فى نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف هل وهو فعل
من جملة مستقلة اى ادعوك لعمرو او اسم هو حال من المنادى اى مدعوا لعمرو قولان لم يطلع ابن عصفور على
ثانيهما فنقل الاجماع على الاول السابع موافقة الى نحو بان ربك اوحى لها الثامن موافقة على نحو ويخرون
للاذقان التاسع موافقة فى نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة العاشر موافقة من نحو سمعت له صراخا
وقول جرير لنا الفضل فى الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل الحادى عشر موافقة عند
كقولهم كتبته لخمس خلون الثانى عشر موافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس الثالث عشر موافقة عن نحو
وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن مالك وغيره هى لام التعليل
وقيل غير ذلك الرابع عشر التبليغ وهى الجارة لاسم السامع لقول او ما فى معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت
له الخامس عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المال نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
وانكرها البصريون ومن تبعهم وردوها الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب وسياتى عليها مزيد كلام
فى حديقة الافعال ان شاء الله السادس عشر القسم والتعجب معا وتختص باسم الله تع كقوله لله يبقى على
الايام ذو حيد السابع عشر التعجب المجرد عن القسم وتستعمل فى النداء كقولهم يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما
وفى غيره كقولهم لله دره فارسا ولله انت الثامن عشر التعدية نحو ما اضرب زيدا لعمرو قال الرضى لان
الضرب متعد فى الاصل ولكن لما بنى منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدى بالهمزة
الى زيد وباللام الى عمرو هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان

اللام

ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته
او لا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني انتهى التاسع عشر التوكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع فمنها المعترضة بين الفعل
المتعدي ومفعوله كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد ومنها اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين
المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف قولان
ارجحهما الثاني لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه ولانه لولا اضافته ومنها اللام المسماة لام التقوية وهي المزيدة لتقوية
عامل ضعف اما بتاخره نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون او بكونه فرعا في العمل نحو فعال لما يريد نزاعة للشوى ونحو ضربي لزيد حسن
وانا ضارب لعمرو وقد اجتمع التاخير والفرعية في نحو وكنا لحكمهم شاهدين ومنها لام المستغاث عند المبرد واختاره ابن
خروف وسياتي الكلام عليها العشرون التبيين وهي على ثلاثة اقسام كما في المغني احدها ما يبين المفعول من الفاعل وهذه
تتعلق بمذكور وضابطها ان تقع بعد فعل التعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان
قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ولم اعلم
ان احدا من اصحابنا شرح هذا وبين العلة فيه التي لاجلها اختصت اللام بالفاعل والى بالمفعول والقول عندي في ذلك
ان اللام لما كانت في باب الاستخبار تختص بالفاعل في المعنى من نحو قولك لمن هذا الفعل فتقول مجيبا هو لفلان فتاتي
باللام وليس كذلك الى لانها تدخل في باب الاستخبار والاخبار لمعنى ايضا نحو قولك الى من يصل هذا الفعل فتقول الى فلان
فان قيل لم كانت اللام في اصلها للفاعل والى في اصلها للمفعول قيل ان اللام معناها في الاصل الملك والاستحقاق
والملك والاستحقاق للفاعلين الذين ملكوا واستحقوا الاشياء والى معناها انتهاء الغاية والغاية منتهى لفعل ذلك فلذلك
اختص بما ذكرناه انتهى الثاني والثالث ما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية وما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ومصحوب
كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة
بمحذوف مثال المبنية للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له التقدير ارادني لزيد ومثال المبنية للفاعلية تبا لزيد وسحقا له
فانهما في معنى خسر وهلك **تنبيه** ومما يجر الظاهر والمضمر حروف الجر الثلاثة الاتية ذكرها في باب الاستثناء وهي
خلا وعدا وحاشا **وسبعة** منها **تجر الظاهر فقط وهي مذ ومنذ** بضم الميم فيهما وثبوت النون
ساكنة بعد الميم في الثانية وكسرها لغة بني سليم وقال ابو حيان حكى اللحياني في نوادره كسر منذ عن بني سليم وكسر
مذ عن عكل انتهى قالوا ومنذ بثبات النون اصل لمذ بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاة ساكن نحو مذ اليوم
ولولا ان الاصل الضم لكسر ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما اصلان
لانه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه ورد بتخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقط وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فا
صلها منذ او حرفا فهي اصل قاله في المغني وفي انهما ... مذ ومنذ حرفان وفي هذا نظر اذ قالوا اصل مذ منذ يلزم
على قولهم ان المخففة من ان وان حرفان وان رب باعتبار لغاتها عشرة احرف حكاه المرادي في الجنى الداني ثم قال

قلت

قلت الذي يظهر ان مرادهم ان مذ كان اصلها منذ كاخيتها في حذف نونها فتركت لخفتها فالى اصلها الا ترى انهم
قالوا الاغلب على مذ الاسمية والاغلب على منذ الحرفية فلو كانت مذ فرع منذ هذه لساوتها في الحكم انتهى **ويختصان**
بالزمان غير المستقبل من الماضي او الحال وكان عليه التقييد بذلك لئلا يتوهم انها المطلق الزمان وليس كذلك
فانهما لا يستعملان في الزمان المستقبل اتفاقا كما قال الرضي رحمه الله ومعناهما ابتداء الغاية ان كان الزمان ماضيا
كقوله اقوين مذ حجج ومذ دهر وقوله وربع عفت اثاره منذ ازمان اي من حجج ومن ازمان والظرفية ان كان
حاضرا نحو ما رايته مذ او منذ يومنا اي في يومنا ومعنى من والى ان كان معدودا نحو ما رايته مذ او منذ ثلاثة
ايام اي من ابتدائها الى انتهائها **ثمانية ورب** والقول بحرفيتها كما مشى عليه في الطرف السابق هو مذهب البصريين و
مذهب الكوفيين والاخفش في احد قوليه وابن الطراوة انها اسم وهو مرتضى الرضي وفيها ثماني عشرة لغة ضم الراء
وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها والاوجه الاربعة مع التاء مفتوحة وساكنة او مع ما او معهما فهذه ستة عشر وضمها
مع اسكان الباء وضمها وفي معناها ثمانية اقوال احدها انها للتقليل دائما وعليه الاكثرون الثاني انها للتكثير
دائما الثالث انها لهما على السواء الرابع انها لم توضع لواحد منهما بل هي حرف اثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل وانما
يفهم ذلك من خارج الخامس للتكثير في مواضع المباهاة والافتخار وللتقليل فيما عداه السادس لمبهم العدد
تكون تقليلا وتكثيرا السابع للتقليل كثيرا وللتكثير قليلا الثامن عكسه اي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا
وهو الذي جزم به ابن مالك في التسهيل واختاره ابن هشام في المغني فالاول نحو ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين
وقوله عم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وسمع الكسائي اعرابيا يقول بعد انقضاء شهر رمضان يا رب
صائمه لن يصومه ويا رب قائمه لن يقومه وقال الشاعر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
وجه الدليل ان الاية والحديث والمثال مسوقة للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منها التقليل
ومن الثاني قول الشاعر الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه
مجللة لا تنقضي لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان اراد ادم وعيسى عليهما السلم
والقمر انتهى ملخصا وقوله لم يلده باسكان اللام واصله لم يلد بكسرها واسكان الدال ثم سكنت اللام تشبيها
لها بكتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء او بالضم اتباعا للضمة الهاء قاله الدماميني **و**
يختص رب **بالظاهر النكرة** لفظا ومعنى ومعنى فقط نحو رب رجل واخيه ويغلب وصف هذه النكرة لا
يلزم خلافا للمبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين منهم الشلوبين وفي البسيط انه راي البصريين لان
عاملها يحذف غالبا فجعل التزام الوصف كالعوض والاول هو ظاهر نص سيبويه وعليه نص الاخفش والفراء
والزجاج وابن طاهر وغيرهم واختاره ابن عصفور لان ما فيها من معنى القلة والكثرة مغن عن الوصف كما
في كم الخبرية واحتج له بقول ام معوية يا رب قائلة غدا يا لهف ام معوية وقوله الا رب مولود البيت

ويقل حذف متعلقها ومضيه وقد تحذف هي فيجب ابقاء عملها وذلك بعد الفاء كثيرا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
وبعد الواو كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله وبعد بل قليلا كقوله بل مهمه قطعت بعد مهمه ومع التجرد
اقل كقوله رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله **تنبيهان الاول** قد تجر رب ضمير الغيبة
فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة وربه
امراتين وربه نساء ولقلة ذلك وشذوذه لم يذكره المص فجعلها مما يجر الظاهر فقط وقد صرح بضعف ذلك
في بحث المضمرات تبع فيه ابن مالك وتبعه ابو حيان فقال ما ذكره ابن مالك في بعض كتبه من القلة وفي بعضها
من الشذوذ ليس كذلك والنحويون اوردوا ذلك على سبيل الجواز وانه فصيح لا شاذ ولا قليل الا ان عني بالشذوذ
شذوذ القياس وبالقلة بالنسبة الى جرها المظهر لانه اكثر من جرها المضمر انتهى وقد تقدم الكلام على تعريف هذا
الضمير وتنكيره في صدر الكتاب فليراجع **الثاني** تنفرد رب من بين حروف الجر بوجوب التصدير كذا قال غير واحد
فقيل لانها للانشاء مثل كم وقيل لانها للقلة التي هي بمنزلة النفي وله صدر الكلام قال الدماميني واستشكل ابو
حيان وجوب التصدير بوقوعها خبرا لان قوله اماوي اني رب واحد امه قلت فلا اسر لديه ولا قتل
وهذا كما تراه غلط ظاهر فان ما في البيت لا ينافي الصدرية بدليل ان زيدا ما قام وزيد انه لقائم وزيد لا ابوه
قائم وقد تابعه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط انتهى وهذا البعض هو ابن ام قاسم المرادي **والتاء**
ويختص باسم الله تعالى نحو تالله لاكيدن اصنامكم واما حكاية الاخفش ترب الكعبة فشاذ
واشذ منه حكاية ابن خالويه تالرحمن وتحياتك ويلزمها التعجب قال الزمخشري في تالله لاكيدن اصنامكم البا
اصل حروف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على
يده وتاتيه مع عتو نمرود وقهره قال السفاقسي في اعرابه بعد نقل هذا الكلام ما قاله من البدل قاله كثير من
النحاة ولا يقوم عليه دليل وقد رده السهيلي ومقتضى النظر انه ليس شيء منها اصلا للاخر وقوله فيها معنى
التعجب نصوصهم على ان ذلك لازم في لام القسم واما التاء فقد يكون معها التعجب وقد لا يكون انتهى قلت ونص غير
واحد من النحاة على ان ذلك لازم في التاء ايضا **وحتى** وهي [illegible] لانتهاء الغاية مكانية نحو اكلت السمكة حتى را
سها او زمانية نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ويجب في مجرورها اذا كان مسبوقا بذي اجزاء ان يكون اخرا او متصلا
بالاخر فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان بعدها اسما غير داخل فيما قبلها لكونه غير جزء له نحو سلام
هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزء لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وان كان
جزء مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثا فالجر بها جائز ويجوز العطف **تنبيه** متى
دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه عمل بها والا فاقوال اصحها الحكم بالدخول مع حتى دون
الى حملا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى قال ابن هشام في المغني وزعم الشيخ

شهاب

شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى
العاطفة والفرق ان العاطفة بمعنى الواو انتهى وجعل الرضي دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها منشأ التوهم ابن
الحاجب ما ذكره في الكافية في حتى من مجيئها بمعنى مع كثيرا والا فهي لا تكون بمعنى مع قال بعض المحققين والقياس
ان يكون حكمه بان الى تاتي بمعنى مع قليلا ايضا متوهما من دخول ما بعدها في حكم ما قبلها الا ان الرضي لم يذ
كره **والكاف** ولها خمسة معان احدها التشبيه نحو زيد كالاسد الثاني التعليل اثبته قوم ونفاه
الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه
والحق جوازه في المجردة عن ما نحو ويكانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة
كما في المثال وبما المصدرية نحو واذكروه كما هداكم اي لاجل هدايته اياكم الثالث الاستعلا ذكره الاخفش
والكوفيون قيل لبعضهم كيف اصبحت فقال كخير وقيل في كن كما انت عليه ان المعنى على ما انت عليه وفي
هذا المثال اعاريب ذكرها في المغني الرابع المبادرة وذلك اذا اتصلت بما نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل
الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب قال ابن هشام الخامس التوكيد
وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ لا بد من الحكم بزيادة احدى اداتي التشبيه والا صار المعنى ليس شيء مثل
مثله فيلزم اثبات المثل لله تعالى ونفي التشبيه عن ذلك المثل وهو محال ولا سبيل الى الحكم بزيادة مثل لان
زيادة ما هو على حرف واحد اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحرف لانه اولى بالزيادة من الاسم بل قيل ان
زيادة الاسم لم تثبت فكانت الكاف هي الزائدة قال ابن جني وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف كاعادة
الجملة ثانيا هذا قول الجمهور وقيل الكاف غير زائدة والزائد مثل وليس بشيء لما مر وقيل لا زائد منهما ثم اختلف
فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال وصيروا مثل كعصف
ولا تقاس زيادة الكاف كما جزم به ابو حيان في الارتشاف وان تردد فيه بعضهم **تنبيه** ولا يرد على
كلام المص رحمه الله جر حتى والكاف للضمير في قوله انت حتاك تقصد كل فج وقوله وام اوعال كها
او اقربا لانه ضرورة خلافا للمبرد والكوفيين **والواو** وهي للقسم ولا تتعلق الا بمحذوف نحو والقران الحكيم فان
تلتها واو اخرى نحو والتين والزيتون فالتالية واو العطف والا احتاج كل من الاسمين الى جواب واما واو رب فالصحيح
انها واو العطف وان الجر بعدها برب مقدرة خلافا للكوفيين والمبرد **ولا تختص** هذه الثلاثة اي حتى
والكاف والواو **بظاهر معين** كما اختص ما قبلها بما مر **فائدة** من حروف الجر ما لفظه مشترك
بين الاسمية والحرفية وهو ستة احدها وثانيها عن وعلى فيقعان اسمين بمعنى جانب وفوق وذلك
اذا دخلت عليهما من كقوله من عن يميني تارة وامامي وقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها قال ابن
هشام في المغني ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فعد من عن يمينه

فالمعنى في جانب يمينه وذلك يحتمل الظرفية والصفة ولخلافهما فاذا جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول الناصية
انتهى ولا تجر عن في المشهور الا بمن وقد تجر بعلى وهو نادر والمحفوظ بيت واحد وهو على عن يميني مرت الطير سنحا
قال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولا اعرف من انشده تماما ولا تتقيد اسمية عن وعلى بحالة دخول من
عليهما كما يغلط فيه كثير فاذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتمل الاسمية الثالث الى حكاه ابن عصفور
في شرح ابيات الايضاح عن ابن الانباري فقال ان الى تستعمل اسما فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليه
وهو غريب الرابع والخامس مذ ومنذ فيكونان اسمين وذلك في موضعين احدهما ان يليهما اسم مرفوع نحو
ما رايته مذ يومان او منذ يوم الجمعة وفيهما حينئذ اقوال احدها انهما مبتدان وما بعدهما خبر عنهما
خبر عنهما واجب التاخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة
من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمن حاضرا او معدودا واول المدة ان كان
ماضيا الثاني انهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما وهو مذهب الاخفش والزجاج والزجاجي ومعناهما بين
مضافين فمعنى ما لقيته منذ يومان بيني وبين لقائه يومان قال في المغني ولا خفاء بما فيه من التعسف
الثالث انهما ظرفان وما بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان او منذ كان يوم
الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن ملك وابن مضا والسهيلي الرابع انهما ظرفان وما بعدها
خبر لمبتدا محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان بناء على ان منذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية
وهذا قول لبعض الكوفيين الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله ما زال مذ عقدت
يداه ازاره او اسمية وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وفيهما حينئذ قولان احدهما وهو المشهور انهما ظرفان
مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة السادس الكاف فيقع اسما مرادفا لمثل ولا
يكون كذلك عند سيبويه والمحققين كما قال في المغني الا في ضرورة الشعر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم
وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع
رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في قوله تعالى كهيئة الطير فانفخ
فيه ان الضمير فيه راجع الى الكاف من كهيئة الطير فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى ووقع
مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل مررت بكالاسد ونقل في شرح بانت سعاد
عن ابن مضا انها اسم ابدا لانها بمعنى مثل وهو غريب وتتعين الحرفية حيث كانت زائدة خلافا لمن اجاز
زيادة الاسماء وحيث وقعت هي ومخفوضها صلة كقوله ما يرتجى وما يخاف جمعا فهو الذي كالليث والغيث
خلافا لابن مالك في اجازته ان يكون مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا كما في قراءة بعضهم تماما على الذي
احسن وهذا تخريج للفصيح على الشاذ تتمة اثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة للمجرور

في النعت

في النعت كقولهم هذا جحر ضب خرب والتوكيد كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم بجر كلهم بالمجاورة لانه توكيد لذوي
المنصوب لا الزوجات والا لقيل كلهن وقد قيل في عطف النسق ايضا نحو وامسحوا برؤسكم وارجلكم فانه معطوف على
ايديكم لانه مغسول قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين النعت والتوكيد
انهما تابعان بلا واسطة فهما اشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف انتهى قال الدماميني في التحفة اخبرني صاحبنا
الشيخ شمس الدين الخشني المعروف بابن الشار انه كان بيده كراسة من تفسير الثعلبي او غيره وفيها ان الكلم
في اية الوضوء مخفوض بالمجاورة قال فجئت الى الشيخ جمال الدين بن هشام وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاصي
فاريته الكلام المذكور في الاية طالبا ان يتكلم عليه فنظر في تلك الكراسة ثم القاها التي قال لي بحنق خذ فاسد اكثر
به هذا الكلام وارم به في وجه صاحبه فتركته ومضيت انتهى وزاد ابن هشام في شرح الشذور عطف البيان قال لا
يمتنع في القياس لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع قال وينبغي امتناعه في البدل لانه في التقدير من جملة
اخرى فهو محجوز تقديرا انتهى وكذا قال ابو حيان وزاد لا نعلم احدا اجراه فيه ولا يحفظ من كلامهم انتهى قال في
المغني وانكر السيرافي وابن جني الجر بالمجاورة مطلقا وقالا قوله خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل
هذا جحر ضب خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره
فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير
مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس انتهى وقصره الفراء على السماع
ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذه جحرة ضب خربة بالجر وخصه قوم بالنكرة وهو مردود فقد سمع
في المعرفة وهل يختص النعت بالمفرد قال الخليل نعم وسيبويه لا بل يجري في المثنى قال ابو حيان وقياسه الجريان
في الجمع والمانع يقول لم يرد الا في الافراد وهو اوجه قريب من راي الفراء قال بعضهم حركة الجر على الجوار من
جملة صور الاتباع ذي توهم على الجوار بالنسبة اليه وبهذا يندفع استشكال القول العامل في المجرور به فان العامل
في مجاوره لا يصح ان يكون عاملا فيه من حيث انه ليس له في المعنى وانما هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي جره
اذ هو غير مجرور وهنا انقضى كلام المصنف رحمه الله على النوع الثالث من انواع المعربات من الاسماء وهو ما يرد
مجرورا لا غير فشرع في النوع الرابع وهو ما يرد منصوبا وغير منصوب فقال **النوع الرابع** من المعربات
المستثنى
من الاسماء **ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو اربعة الاول المستثنى**
وهو المذكور بعد الا غير الصفة **و**احدى **اخواتها** وهي غير وسوى بلغاتها وخلا وعدا
وحاشا بلغاتها وليس ولا يكون **للدلالة** متعلق بالمذكور **على عدم اتصافه** اي المذكور
بما نسب لسابقه ولو كان سابقه حكما نحو قام القوم الا زيدا وما قام الا زيد فزيد
لثاني
في المثال الاول مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بالقيام الذي نسب الى سابقه وهو القوم وفي

منفيه مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بعد القيام الذي نسب الى سابقه حكما وهو احد التقديرين ما قام احد الا زيد ويشمل الحد المستثنى المتصل والمنقطع ولذلك بينهما مفصلا بقوله **فان كان المستثنى مخرجا** حقيقة من متعدد لفظا او تقديرا **فمتصل** نحو جاءني القوم الا زيدا وما جاء الا زيد **والا يكن مخرجا من** متعدد لفظا ولا تقديرا **فمنقطع** نحو جاء القوم الا حمارا **تنبيهات الاول** قال ابن الحاجب لا يمكن جمع المستثنى المتصل والمنقطع في حد واحد لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة اما تضمنا او تصريحا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجمعا في حد واحد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج بلى يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها انتهى قال الرضي ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بالحقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من [illegible] تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا المخالفة القوم الحمار في المجيء انتهى وعلى هذا جرى المص في تعريفه المذكور **الثاني** يرد على الاستثناء المتصل اشكال مشهور وهو لزوم التناقض في المستثنى وبيان ذلك انك اذا قلت مثلا قام القوم الا زيدا فقد اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك الا زيدا نفي القوم الا زيدا فنفيت عنه القيام الذي ثبت له في ضمن القوم فيلزم التناقض وكذا قولك اضرب القوم الا زيدا يلزم ان يكون زيد مطلوبا ضربه وغير مطلوب وهذا لا يتصور في كلام العقلاء وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واختلفوا في التفصي عن هذا الاشكال فقال بعضهم يختار ان المستثنى غير داخل في المستثنى منه فالقوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيد قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد انتهى وكان المص رحمه الله ارتضى هذا الجواب حيث قال في الحد هو المذكور بعد الا واخواتها للدلالة على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه لكن قال الرضي انه ليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو قوله علي عشرة الا واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال ابو بكر الباقلاني وعبد الجبار المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد لما بقي فقولك له علي عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا

دخول هناك ولا اخراج ورد عليهما بانه ليس في لغتهم اسم مركب من اكثر من لفظين قيل وليس بشيء لانه يسمع بالجملة وان طالت نعم يرد عليهما انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بكلمة اخرى ولا بد من قولنا جاءني القوم يوم الجمعة امام الامير في ساحة البلد الا زيدا انتهى وقال اخرون واستحسنه الرضي ان المستثنى داخل في المستثنى منه والتناقض غير لازم والمستثنى معا وانما اجري الاعراب على المستثنى منه وان كان المنسوب اليه الجميع لان المعتاد اجراء الاعراب على اول اجزاء المنسوب اليه غير المفرد والاعراب على الجزء الاخير لكونه مضافا اليه او تابعا من التوابع او شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى مخرج قبل الاسناد الى المستثنى منه قال الرضي وهذا الجواب هو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها انتهى قال بعض المتاخرين وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه غير ممكن ولا عن النسبة لانه لا نسبة فكيف يتصور اخراج ونحن نقول النسب المسند الى المستثنى منه فاخرج من النسبة المستثنى ثم حكم او طلب فلا تناقض فتامل انتهى وقد سبقه الى هذا صاحب غاية التحقيق حيث قال انه داخل من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في التركيب والحكم انتهى والتامل هنا **الثالث** انما سمي المتصل متصلا لانه داخل في دلالة منطوق المستثنى منه والمنقطع منقطعا لدخوله في دلالة مفهومه ودلالة المنطوق اقوى فسمي المخرج منها متصلا بخلاف دلالة المفهوم فانها ضعيفة **الرابع** لا يشترط في المنقطع ان يكون من جنس المستثنى منه بل ان لا يكون داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فتبين ان المنقطع ليس هو المستثنى من غير الجنس كما ظن بعضهم **الخامس** قال بعض المتاخرين هنا بحث فقال هل كان الاستثناء كله متصلا ولكن تارة ان يكون المخرج منه مذكورا وتارة يكون مقدرا فيكون الاصل في نحو ما جاءني احد الا حمارا ما جاءني احد ولا ما يتبعه الا حمارا او ما يتبعه يشمل الابل والبقر والغنم وغير ذلك فاستثني الحمار منه ويدل على هذا المحذوف استثناء الحمار كما دل على تقدير احد في الاستثناء المفرغ نحو ما جاءني الا زيد اخراج زيد وعلى تقدير على حال من الاحوال في ما جاءني زيد الا راكبا وكذا القول في البواقي ويكون الفرق بين هذا الذي يسمونه منقطعا والاستثناء المفرغ اشتغال العامل بمطلوبه في نحو ما جاءني احد الا حمارا وعدم اشتغاله فيما جاءني الا زيد واجاب هذا الباحث بان ذلك اذا سلم لم يخرج عن الانقطاع باعتبار الظاهر وان كان متصلا باعتبار التقدير فاذا صح له الاسمان بالاعتبارين المختلفين فلا باس بقصره على احدهما لقصد التمييز بينه وبين نوع اخر يخالفه في طريقته وهو المتصل لفظا انتهى **فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه** لفظا بل نوي ويسمى الكلام حينئذ ناقصا **اعرب بحسب اقتضاء العوامل** من رفع ونصب وجر لقيامه مقام المستثنى منه لكن لا اصالة اذ العوامل في التحقيق عاملة في ذلك المقدر ولكن لما حذف وقام المستثنى مقامه عمل فيه لا بطريق الاصالة لصحة ما قام الا هند

وقيل بطريق الاصالة والفصحة للفصل بالا وفيه نظر لان الفصل انما يكون مسوغا الترك الثانى فى الجملة لا مقتضيا الترك لها
وجوبا او اختيارا بدما امام الاهدى جيفيه ترك التا عند قوم ويختار عند اخرين وهو الحق بدليل قوله ما برئت
من ريبة وذم فى حربنا الا بنات العم **وسمى المستثنى مفرغا** اى مستثنى لانه الاسم لا مفرغ وحده وانما سمى
بذلك تسمية له باسم عامله لانه هو المفرغ فى الحقيقة اذ لم يشتغل بمستثنى منه بعمل فيه لفظا ففرغ عنه للعمل فى
المستثنى فلا حاجة الى ما قاله بعضهم من ان المراد بالفرغ له على الحذف والايصال كما يراد بالمشترك فيه لانه فرغ
له العامل عن المستثنى منه على ان لك ان تفسر المفرغ بالمفرغ عن اعرابه لاعراب المستثنى منه ولك ان تجعله اسم
مكان لوقوع التفريغ فيه **تنبيهات الاول** التفريغ لا يكون فى المصدر المؤكد لعدم الفائدة
ونحو ان نظن الا ظنا محمول على انه مصدر نوعى اى الا ظنا ضعيفا ويكون فيما عدا ذلك من جميع المعمولات
كالجر نحو ان هى الا اسماء سميتموها والفاعل نحو لا يعلمهم الا الله والنائب عن الفاعل نحو هل يهلك
الا القوم الظالمون والمفعول به نحو لا يكلف الله نفسا الا وسعها والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحاها
والمفعول له نحو وما ينفقون الا ابتغاء وجه الله ولا يكون فى المفعول معه فلا يقال لا تسر الا والنيل قال
الرضى ولعل ذلك ان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبلها لمخالفته له نفيا واثباتا والواو ايضا
مؤذنة بنوع من الانفصال فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالانفصال واما وقوع واو الحال
بعدها نحو ما جاءنى زيد وعلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو انتهى ويكون فى
الملحقات بالمفعول كالحال نحو ما جاءنى زيد الا راكبا ولا ينفقون نفقة الا وهم كارهون والتمييز
نحو ما امتلا الا دهنا ... الاماء واما التوابع فانما يقع التفريغ منها فى البدل نحو ما سلب زيد
الا ثوبه واما عطف النسق فلا يكون فيه لما تقدم وعطف البيان والتاكيد فيهما التفريغ ضرورة
ان لا يكون الا فى متعدد ما ثل والتعدد فى عطف البيان لانه اما علم او مختص مثله فلا يمكن ان يقدر
عطف بيان متعدد شامل للمذكور وغيره وكذا التاكيد لانه ليس لنا الفاظ تاكيدية عامة تشمل
المستثنى وغيره حتى نقدرها ونخرج منها التاكيد المستثنى واما الوصف فجوزه الرضى وصاحب اللباب
ووقع التفريغ فيه نحو ما جاءنى احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفى المغنى لابن هشام
ان التفريغ لا يجوز فى الصفات ولم يحك جوازه الا عن الزمخشرى وابى البقاء قال وكلام النحويين
بخلاف ذلك وظن التفتازانى ان المسئلة اجماعية فقال فى شرح المفتاح لا خلاف فى جواز الا
ستثناء المفرغ فى الصفة **الثانى** كل استثناء مفرغ لا يكون الا متصلا لانه يعرب على حسب العوامل فيكون
من تمام الكلام والمبتدا والخبر ولذلك لم يجز نصبه على الاستثناء **الثالث** يقدر المستثنى منه فى المفرغ بقدر
الضرورة وما يتناول المستثنى ويناسبه فى جنسه ووصفه ففى نحو ما ضربت الا زيدا اى احدا وما جئت الا
راكبا اى على حال من الاحوال وما ضربته الا تاديبا اى لغرض وقس على ذلك **الرابع** من العرب من

ينغل

يشغل العامل فى التفريغ بمحذوف وينصب ما بعد الا على الاستثناء نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا زيدا فزيد فى المثالين منصوب
على الاستثناء ومعمول الفعل محذوف وهذا انما يكون فيما يمكن حذفه فلو قلت ما قام الا زيد لم يجز النصب لان الفاعل لا يحذف
واجازه الكسائى على مذهبه فى حذف الفاعل قاله المرادى فى شرح التسهيل **والكلام معه** اى مع المستثنى المفرغ
غير موجب بفتح الجيم وهو ما لم يتقدمه نفى او شبهه من نهى واستفهام انكارى **غالبا** لا دايما لاستبعاد اشتراك
افراد الجنس فى وقوع الفعل منها او عليها ونحالفة واحد اياها ولكن ذلك ممكن وهو قليل جدا فكان غير الغالب نحو كل حيوان
تحرك الفك الاسفل فى الاكل الا التمساح وقرات الا يوم كذا اذ لا يبعد ان تقرا فى جميع الايام الا اليوم المستثنى وضابطه
استقامة المعنى كما قال ابن الحاجب وفسر بعضهم استقامة المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم كالمثال الاول
او تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا كالمثال الثانى لظهور
ان المتكلم لم يرد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك انتهى وقال ابن مالك فى شرح التسهيل اذا
كان فى الايجاب معنى النفى جوبل معاملته نحو صمت الا زيدا وصمت الا يوم الجمعة فانه بمعنى لم اجد ولم افطر انتهى
تنبيهات الاول لا يقال ما زال زيد الا عالما وان كان ظاهر الكلام غير موجب لان معنى زال النفى والنفى
اذا دخل على النفى افاد الايجاب الدايم فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال **الثانى**
اذا كان الموجب فى معنى النفى كلولا ولو فذهب المبرد الى جواز التفريغ معه نحو لولا القوم الا زيد لاتيتك ولو كان
معنا الا زيد لغلبنا قال ابو حيان فى الارتشاف والصحيح انه لا يجوز **وان ذكر مع المستثنى منه** وسمى الكلام حينئذ تاما
ففيه تفصيل **فان كان الكلام موجبا** وهو ما لم يتقدمه شىء مما تقدم **نصب المستثنى**
وجوبا سواء كان متصلا نحو قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا او منقطعا نحو جا القوم الا حمارا تاخر المستثنى منه كما مر
او تقدم نحو قام الا زيدا القوم واختلف فى عامل النصب فقيل هو الا لاختصاصها بالاسم وليست كالجزء منه فعملت
كساير الحروف التى هى كذلك وهذا مذهب سيبويه والمبرد والزجاج والجرجانى واختاره ابن مالك وابن هشام وقيل
العامل ما قبل الا بواسطتها وهو راى السيرافى وقال ابن عصفور وغيره هو مذهب سيبويه والفارسى وجماعة
من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وقيل هو ما قبلها مستقلا واليه ذهب ابن خروف وعزاه الى سيبويه
فلعل هذا كل من هذه المذاهب قد نسب الى سيبويه وكل يدعى وصال ليلى وليلى لا تقر لهم بذاكا وقيل هو
استثنى مضمرا حكاه السيرافى عن المبرد والزجاج وفى التاريخ ان عضد الدولة قال للفارسى وهو مسايره فى ميدان
شيراز لم انتصب المستثنى فى قولك جاء القوم الا زيدا فقال لانه بتقدير استثنى زيدا فقال له لا تقدره امتنع زيد فانقطع
الفارسى وقال هذا جواب ميدانى ثم كتب فيه بحوثا شيئا وقيل العامل ان بفتح الهمزة وتشديد النون مقدرة بعد الا
حكاه السيرافى عن الكسائى فالتقدير فى نحو قام القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يقم وقيل غير ذلك وهو خلاف لا ثمرة له **تنبيهان**
الاول ظاهر كلام المصنف تعين النصب فى الكلام التام الموجب عند جميع العرب وليس كذلك لابدال فيه لغة حكاها

ابو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع وقال ابن ملان في توضيح البخاري لا يعرف اكثر الناظرين في هذا النوع الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قول ابي قتادة احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم والمعنى لكن ابو قتادة لم يحرم فخبره ومن محذوف الخبر قوله عليه الصلوة والسلام كل امتي معافى الا المجاهرون بالمعاصي وقراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم لم يشرب وجزم بذلك في مختصر العمدة وقال ابو حيان في النهر اذا تقدم موجب جاز فيما بعد الا وجهان النصب على الاستثناء وهو الافصح وان يكون ما بعد الا تابعا لاعراب المستثنى منه ان رفعا فرفع او نصبا فنصب او جرا فجر سواء كان ما قبل الا ظاهرا او مضمرا قال واختلفوا في اعرابه وقيل هو نعت وانه ينعت بما بعد الا الظاهر والمضمر يعني ان المضمر ينعت في هذا الباب وقيل لا ينعت بما بعدها الا النكرة او المعرف بلام الجنس فان كان معرفا بلام العهد او الاضافة لزم النصب على الاستثناء وزعم ان من اتباع قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان **الثاني** اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه تحتم نصبه ايضا مطلقا سواء كان متصلا او منقطعا وسواء كان في سياق الايجاب كقام الا زيدا القوم او في غيره كقول الكميت رحمه الله وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب ولا يصلح الابدال لان التابع لا يتقدم على المتبوع هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون والبغداديون غير النصب في المسبوق بالنفي نحو ما قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصر قال حسان اذا لم يكن الا النبيون شافع قال ابن هشام ووجهه ان العامل فرغ لما بعد الا وان المؤخر عام اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى لكنه بدل كل ونظيره في ان المتبوع اخر وصار تابعا ما مررت بمثلك احد انتهى وقال ابن الضائع الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الا مجموعين فكون شيء من شيء لعين واحدة انتهى **والا** يكن الكلام موجبا بل كان غير موجب ففيه تفصيل **فان كان المستثنى متصلا فالاحسن والارجح اتباعه** اي المستثنى للمستثنى منه **على اللفظ** بلا شبه بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عليه عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن تلك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي قاله ابن هشام في المغني واعترض مذهب البصريين بان بدل البعض لا بد له من رابط ولا ضمير يعود منه الى المبدل منه وانه مخالف للمبدل منه فان المجرور لمبدل موجب والمبدل منه منفي واجيب عن الاول بان الرابط بالاستثناء اغنى عن الربط بالضمير لظهور افادته البعضية وعن الثاني بانه لا مانع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم قاله الرضي رحمه الله واعترض مذهب الكوفيين باطراد قولهم ما قام الا زيد وليس شيء من حروف العطف يلي العوامل قال ابن هشام في المغني وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى قال الدماميني لكن يلزم

علیه

جواز حذف

عليه المعطوف عليه مطردا والغرض انه قليل انتهى **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة ليس في الابدال ما يخالف حكم المبدل منه الا في الاستثناء وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبته لزيد وهو المبدل منه **نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم** قراءة السبعة بالرفع على انه تابع للضمير المرفوع المتصل بالفعل وابن عامر بالنصب على الاستثناء **تنبيهات الاول** زاد جماعة منهم ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الجامع في هذه المسئلة اعني ترجيح الاتباع على النصب قيدين اخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هاهنا الا زيدا وثانيهما ان لا يكون مردودا به كلام تضمن معنى الاستثناء نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يترجح النصب على الاتباع اما في الاولى فلان البدل انما كان مختارا لطلب المشاكلة بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يبين ذلك واما في الثانية فلانه غير مستقل والبدل في حكم الاستقلال قال ابو حيان وهذان القيدان لا يعرفهما اصحابنا الا ابن عصفور فانه حكى هذا القيد الثاني عن ابن السراج ورده انتهى فلا يرجح على قضية اطلاق المص رحمه الله **الثاني** قد يقال لا يستفاد من كلام المص رحمه الله حقيقة هذا الاتباع فينبغي التصريح باحد القولين وقد يجاب بانه انما فعل ذلك اشارة الى عدم ترجيح احد المذهبين لتكافؤ الادلة **الثالث** علل كثيرون ترجيح الاتباع على النصب بما فيه من حصول التشاكل بين المستثنى والمستثنى منه في الاعراب قال البدر الدماميني في المنهل وقضية ذلك ان يكون البدل في قولنا ما ضربت احدا الا زيدا مختارا على النصب ضرورة ان المشاكلة حاصلة على كلا التقديرين فيستويان انتهى قلت وقد صرح بذلك الشيخ محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل قال لو حصلت المشاكلة في تركيب استويا والاحسن في تعليل ذلك ما علله به بعضهم منهم صاحب الفوائد الضيائية من ان النصب على الاستثناء انما هو على التشبيه بالمفعول به لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة **فان تعذر** اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ لمانع **فعلى المحل** عملا بالمختار على قدر الامكان وذلك في ثلثة مواضع احدها في المجرور بمن الزائدة الاستغراقية نحو ما جاءني من رجل الا زيد برفع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالفاعلية لتعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتقييد النفي شامل الجميع افراد الجمع المجرور بها سواء باشرت المجرور نحو ما جاءني من رجل وكان المجرور تابعا لمباشرها نحو ما جاءني من رجل وامراة والا ناقضة لما يقع بعدها من النفي ومع بطلان النفي لا يتاتى ان يكون شاملا للافراد ما بعدها ولا يجوز الابدال على اللفظ ايضا على مذهب الاخفش في جواز زيادة من في الموجب مطلقا معرفا كان او غيره لان الكلام في من الاستغراقية ولا يمكنه ارتكاب ذلك هنا الثاني المجرور بالباء الزائدة نحو ليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به منصوب على البدلية من محل شيء لانه

فموضع نصب لتعذر الابدال من لفظ المجرور بها ايضا لانها وضعت لتدل على تأكيد نفي الجنس بها سواء كان المجرور
مباشرا كامر او تابعا لمباشر لها نحو ما زيد بقايم ولا قاعد وقد تقرر ان الا مبطلة لما يتقدمها من نفي واذا
بطل فلا يؤكد الثالث اسم لا التبرئة **نحو لا اله الا الله** اسم الجلالة مرفوع على البدلية من المحل كما سياتي
لتعذر الابدال من لفظ اسم لا ضرورة ان لا لا تقدر عاملة بعد الا لانها لا تعمل في معرفة ولمناقضتها الا في المعنى
لانها انما عملت للنفي وقد انتقض بالا ولا يرد نحو ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به لانتقاض النفي فيه ايضا بالا لان لا انما عملت
للنفي فلا تقدر عاملة الا مع وجوده وهو مع الا مفقود كما عرفت فبطل تقديرها بعده وليس انما عملت للفعلية
لا للنفي فهي بمنزلة ما كان جميعا ويجوز ما كان زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به على البدل لان العمل لكان لا للنفي ولا لكان
والنفي جميعا وكما يجوز هاهنا يصح تقديرها بعد الا ولما كانت ليس فعلا معناه النفي توهم انها مشابهة لا في العمل وليس
كذلك بل عملها للفعلية والفعلية اذا قدرت مجردة عن النفي لم يتعذر العمل ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا توهم
ان النفي متعذر قال ابن الحاجب واختلف في المبدل منه اسم الجلالة ما هو فقيل هو لا مع اسمها لانهما في موضع رفع
بالابتداء عند سيبويه وقيل هو اسم لا باعتبار محل الاسم قبل دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء وهو قول الاكثرين
ويشكل عليه امران احدهما ان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدا قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الرضي في باب ان
والثاني ان المرعي في البدل صحة حلوله محل المبدل منه وهو هنا متعذر واجاب عن هذا ابن هشام بانه بدل من الاسم مع لا
فانهما كالشيء الواحد ويصح ان يخلفهما لكن بذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود انتهى وتعقبه الدماميني بان
هذا خروج عن فرض المسئلة لان الاشكال انما ورد على القائلين بان الاسم المرفوع بدل من الاسم باعتبار محله ولم يقولوا
بدل من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا دافعا للاشكال انتهى قلت وايضا فما اجاب به ابن هشام قول مستقل كما عرفت
قال به جماعة وحكاه في الهمع فيكون هذا منه كالخلط بين القولين واجاب الشلوبين عن ذلك بان هذا الكلام انما
هو على توهم كلام اخر فانك قلت لا احد فيها الا زيد صح الابدال لانه على توهم ما فيها الا زيد وكذا يقال في كلمة الشهادة وهي
في معنى ما في الوجود اله الا الله فيصح فيه الابدال وهذا الجواب دافع للاشكالين كما لا يخفى وقيل المبدل منه هو الضمير المستتر
في الخبر المقدر العائد على اسم لا فيكون الاتباع حينئذ على اللفظ لا على المحل قال ناظر الجيش في شرح التسهيل وهو
اولى لان فيه ابدالا من الاقرب ولانه لا داعي الى الاتباع على المحل مع امكانه على اللفظ انتهى ثم قيل ان قدرت الخبر في كلمة التوحيد
موجود لم يلزم منه نفي وجود ما سوى الله تعالى من الالهة لا نفي امكان وجوده وان قدرت ممكن لم يلزم منه الاثبات
امكان وجوده تعالى لا اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله تعالى
من الالهة واثبات الوجود له تعالى وعلى الاول لم يلزم نفي الامكان عن غيره تعالى وعلى الثاني لم يلزم اثبات الوجود له تعالى
قلت اجاب الزمخشري في بعض تآليفه عن هذا بان المرفوع بعد الا مبتدا والا لغو لفظا والاصل في كلمة الشهادة الله اله فالمعرفة
مبتدا والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدا وركبت لا مع الخبر انتهى قال ابن هشام

فيقال

فيقال له ما تقول في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم انتصب خبر المبتدا فان قال ان لا عاملة عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض
النفي ولتعريف احد الجزئين انتهى واجاب بعضهم بان كلمة الشهادة غير تامة في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير
لا يخلو عن احد الامرين وقد عرفت انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت
علما عليه شرعا ومنهم من اجاب بتقدير كل من موجود وممكن قيل وهو بعيد قال بعض المحققين وتحقيق الجواب على
التقدير ان المراد بالاله في هذه الكلمة هو المعبود بالحق والمعبود بالحق لا يكون الا واجب الوجود ومحال ان يبقى واجب
الوجود في عالم الامكان فان قلنا لا اله موجود الا الله لزم نفي امكان الغير وان قلنا لا اله ممكن الا الله لزم وجوده تعالى
لاستحالة بقاء واجب الوجود في رتبة الامكان وهذا دقيق لطيف جدا انتهى فان قلت مقتضى قول المص فالاحسن
اتباعه ان نصبه على الاستثنا جائز في المواضع المذكورة الا انه مرجوح قلت في صورتي المجرور بمن والباء الزايدتين فواضح
ذلك فيهما الجر على اللفظ انشد الكسائي ابني لبينى لستما بيد الا يدا ليست لها عضد بالخفض واما في صورة
اسم لا التبرئة فقال في الهمع اذا وقعت الا بعد لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو لا سيف الا ذو الفقار
لا اله الا الله ولا اله الا الله فالنصب على الاستثنا ومنعه الجرمي قال لانه لم يتم الكلام ورد بانه تم بالاضمار والرفع على ما ذكر
وقيل على الخبر للا مع اسمها لانهما في محل رفع على الابتدا انتهى وقيل على الخبر للا نفسها ولم يتعرض له لفساده قال ابن
هشام لان لا لا تعمل الا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة **وان كان** المستثنى **منقطعا**
فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها
وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز تقديرها في موضع الرفع على الابدال من الفاعل اذ لا يمكن تسليط العامل عليه
لا يصح ان يقال ما زاد النقص والتقدير في ذلك ما زاد هذا المال لكن نقص وكذا كل استثناء منقطع يقدر بلكن
كما قاله البصريون والكوفيون يقدرونه بسوى قال بعضهم ويرده انها لا تفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع
للاستدراك ودفع توهم دخوله في حكم السابق انتهى وان امكن تسليط العامل **فالحجازيون يوجبون**
النصب لامتناع احتمال البدلية فيقولون ما فيها احد الا حمارا وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن
والتميميون يجيزون مع اختيارهم النصب على الاستثنا **الاتباع** اي جعله تابعا للمستثنى
منه على ما مر نحو ما جاء القوم الا حمارا بالنصب على الاستثناء **او ما جاء القوم الا حمار** بالرفع على الاتباع
قال الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس ولسيبويه في مثل هذا وجهان احدهما جعل
المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه قلت يعني على سبيل المجاز وذلك اما على جعل الحمار مثلا في نحو
ما في الدار احد الا حمار كانسان الدار اي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم
لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم او على تخييل العموم فيه بحيث يكون شاملا فاذا قلت ما جاء القوم الا حمار
فقد نفيت مجي القوم وما يتبعهم ثم استثنيت الحمار مما دخل في حكم التبع والثاني انهم حملوا ذلك على المعنى لان القصد

هو المستثنى فالقائل ما في الدار احد الا حمارا المعنى ما في الدار الا حمار وصار ذكر احد توكيدا ليعلم انه ليس ثم آدمي ثم
ابدل من احد ما كان مقصوده من ذكر الحمار ونحوه وذكر المازني وابن بابشاذ في شرح الجمل وجها ثالثا وهو ان يكون من
تغليب العاقل على غيره فاقتصر على ذكر العاقل لحكم التغليب ثم ابدل من جملة ما تضمنه التغليب قال الرضي وهذا لا يطرد في جميع
الباب نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له سلطان الا التكلف ونحوه **تنبيه**
ما نقلته عن تميم من اختيار النصب هو ما افهمه كلام المصنف ونقله غير واحد لكن ذكر ابن عقيل والمرادي والدماميني
في شرح التسهيل ان ابن مالك ذكر ان بني تميم في المنقطع في الاتباع كلغة الحجاز في المتصل فيقولون ما فيها
احد الا حمار ويقرؤون الا اتباع الظن بالرفع الا من لقن النصب قال الدماميني في شرح التسهيل وغير المصنف يقول انهم
يجيزون الاتباع ويختارون ما يوجبه غيرهم من النصب انتهى فافهم هذا النقل لم يذكره غير ابن مالك هذه
تتمة لما ذكره من مسائل هذا الباب **والمستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب**
تارة **مع فعليتها** اي على انها افعال متعدية اليها وفاعلها ضمير مستتر وجوبا وفي مرجعه الخلاف
الآتي بيانه في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى نحو قام الناس خلا وعدا وحاشا زيدا واختلف في جملة الاستثنا
فقال السيرافي هي حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستيناف وقيل بل هي مستانفة وصححه
ابن عصفور فان قلت دعوى الاستيناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم تعلقها بما
قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا فكما ان الا زيدا لا موضع له من الاعراب
مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه الجمل قاله في التصريح قال ابن هشام والقول بالاستيناف مذهب الجمهور في
جميع افعال الاستثنا **ويجر تارة مع حرفيتها** اي على انها حروف جر **تنبيهات الاول**
ليس النصب والجر في الثلاثة سواء كما توهم عبارة المصنف بل النصب في الاولين والجر في الاخير كثير اغلب حتى ان
سيبويه لم يحفظ غير ذلك فاوجب في خلا وعدا والجر في حاشا لكن ثبت بصحيح النقل الجر بخلا وعدا والنصب بحاشا
نقل الاول الاخفش ومنه قوله خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا وقوله
ابحنا حيهم قتلا واسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير الرواية في الموضعين بالجر فيجب القول بحرفيتهما
في هذه الحالة ونقل الثاني ابو عمرو والاخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج وابو زيد والفراء ذهبوا
الى ان الجر بها هو الكثير وان النصب بها قليل لتضمنها معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع
حاشا الشيطان وابا الاصبع وقال الشاعر حاشا ابا ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله
ان به ضنا عن الملحاة والشتم وكثير من النحويين اخذ صدر البيت الاول من هذين البيتين وركبه مع
عجز الثاني وانشدهما بيتا واحدا والصواب ما انشدناه نبه عليه ابن مالك في بعض مصنفاته **الثاني**
قال ابن الحاجب حاشا المستعملة في الاستثناء معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه فلا

يستثنى

يستثنى بها الا في هذا المعنى ولذلك لا يقال صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه انتهى قال الرضي وربما
اراد المتكلم تنزيه شخص من سوء فيبتدئ بتنزيه الله سبحانه عن السوء ثم يبرئ من اراد وتنزيهه على معنى ان الله تعالى منزه
عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون آكد وابلغ انتهى **الثالث** في حاشا الاستثنائية لغتان
حاشا باثبات الالفين وحشى بحذف الالف الاولى كقوله حشا رهط النبي فان منهم بحورا لا تكدرها الدلاء
قاله المرادي في الجنى الداني وسيأتي عليه مزيد كلام في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى **والمستثنى بليس
او بلا يكون منصوب بالخبرية** اي على انه خبرهما نحو قام الناس ليس او لا يكون زيدا **و
اسمهما ضمير مستتر وجوبا** بالاجماع لجريانهما مجرى الا وهي انما يظهر بعدها اسم واحد ومن ثم
وجب انفصال الضمير المستثنى بهما كما وجب في المستثنى بها تقول قام القوم ليس اياك ولا يكون اياك
كما تقول الا اياك واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة كقوله الا يجاورنا الاك ديار
ومرجع الضمير الخلاف الآتي في فاعل خلا وسيأتي بيانه في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى وجملة الاستثنا
حال او مستانفة كما مر قال في التصريح فان قلت كيف تحكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد
ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت الحسان بحثا انتهى ووجه الاستثنا
ان قد لا تدخل الا على فعل متصرف وهذا الاستثنا جار في جمل الافعال الثلاثة المذكورة آنفا اذا اعربت حالا
ثم هذا الاستثنا انما يحتاج اليه على راي جمهور البصريين دون ما عليه الكوفيون والاخفش من جواز مجي الحال
المذكور بدون قد كما سيأتي **فائدة** هذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه
جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما من احد من اصحابي
الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت
يا سيبويه انما هذا استثنا فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد فلزم الاخفش وغيره والمراد
بالاخفش الاكبر وهو ابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد واذا اطلق النقل في كتب النحو فالمراد
به الاوسط وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة اكبر تلامذة سيبويه واما الاصغر فهو ابو
الحسن علي بن سليمان من تلامذة المبرد والاخافشة احد عشر نحويا كلهم في المزهر **والمستثنى بما
خلا او بما عدا منصوب** وجوبا على المفعولية لان ما المصدرية تعينهما للفعلية اذ لا تدخل
على الحرف ومما معا يان فتعين النصب كقول لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل
وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع ولهذا دخلت نون الوقاية قال في التصريح
والقول بان ما هنا مصدرية مع جمود خلا وعدا مشكل لانها لا تدخل على فعل جامد نص في التسهيل و
موضعهما مع ما نصب بالخلاف فقيل على الحالية قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتاولها بنكرة قال ابن هشام

والتاويل خالين عن زيد متجاوزين زيدا فان قلت خلا يتعدى اذا كان بمعنى جاوزه قالوا افعل هذا وخلاك
ذم فينبغي التاويل بخالين زيدا قلت قال الرضي رحمه الله خلا في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت
الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموا هذا التضمين
في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب انتهى فتدبره وقيل على الظرفية الزمانية
على تقدير المضاف اي خلوهم او وقت خلوهم زيدا وقال ابن خروف والشلوبين على الاستثناء ومعنى قاموا ما عدا
او خلا زيدا قاموا غيره زيدا قال ابن هشام وهو غلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدهما والمنصوب على معنى
لا يليق ذلك المعنى بغيره انتهى وما تقرر من وجوب النصب بعدهما هو مذهب الجمهور وزعم الكسائي والجرمي
والربعي والفارسي وابن جني انه قد يجوز معهما الجر على تقديرهما حرفي جر وتقدير ما زائدة قال في المغني فان قالوا
ذلك قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل وان قالوه لان سماعا فهو من الشذوذ
بحيث لا يقاس عليه انتهى وقد حكاه الجرمي عن العرب **تنبيهان الاول** اقتصاره على ذكر ما مع عدا
وخلا يفهم انه لا يجوز دخولها على حاشا الاستثنائية وهو الذي نص عليه سيبويه خلافا لبعضهم واما
قوله رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر وقال به ابن مالك لكن السماع
واستدل عليه ايضا بما وقع في مسند ابي امية الطرسوسي عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة ورده ابن هشام بان هذا مبني على ما توهمه من ان ما حاشا فاطمة
من كلامه عليه السلم وهو غلط بل هو من كلام الراوي والمعنى انه ع لم يستثن فاطمة ويدل عليه ان في
معجم ابي الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها انتهى ووجه الاستدلال بهذا ان لا زائدة بعد الواو لتوكيد النفي
فيتعين حينئذ ان تكون ما نافية لا مصدرية كما توهم ابن مالك ويكون هذا من كلام الراوي ومقوله
عليه السلم هو احب الناس الي قال الدماميني وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل ان تكون لا نافية وغيرها منصوبا
بمحذوف لا معطوفا على فاطمة والمعنى ولا استثني غيرها فيكون من كلامه عليه السلم ولا تعارض
حينئذ بين روايته الي وتلك الرواية المتقدمة انتهى **الثاني** قال ابو حيان وغيره الافعال
التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع والمستثنى **بغير** وهي اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان تقطع
عنها لفظا ان فهم معناها وتقدمت عليها كلمة ليس او لا كما قال ابن هشام في منع وقوعها بعد لا وقد
تقدم الرد عليه فليراجع ويقال قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر اي مقبوضا وبنصبها على
اضمار الاسم اي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح من تنوين على اضمار الاسم ايضا وحذف المضاف اليه
لفظا ونية ثبوته وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتاخرون انها ضمة بناء لا اعراب وان غيرا
شبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان تكون اسما وان تكون خبرا وقال الاخفش ضمة اعراب لا بناء

لانه

لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين
وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكين فلا يلحق الا المعربات
واما للتعويض فكان المضاف اليه مذكور وقال ابن هشام في المغني والاصل في غير ان تكون صفة للنكرة
نحو نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل او معرفة كالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فان الموصوف بها
وهو الذين جنس لا قوم باعيانهم وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها حملا عليها كما تخرج الا عن الاستثناء
وتضمن معنى غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله او معرف بال الجنسية كقوله
انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها اي غير بغامها او شبه الجمع المنكر كقوله
لو كان غيري سليمى الدهر غيره وقع الحوادث الا الصارم الذكر اي لو كان غيري غير الصارم الذكر غيره وقع الحوادث
وتفارق الا هذه غيرا بانه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جاءني الا زيد وانه لا يوصف بها الا حيث يصح الا
ستثناء بها فلا يجوز عندي درهم الا جيد ويجوز درهم غير جيد **وسوى** بلغاتها فانه يقال سوى
كرضى وهي اشهرها وسوى كهدى وسواء كسماء وهي اغربها وقل من ذكرها وممن نص عليها ابن العلج وابن الخباز
وابن عطية والفارسي قال ابن هشام في شرح اللمحة والذي يظهر من كلام النحويين ان الاستثناء بهذه اللغات مسموع
وزعم ابن عصفور في شرح الجمل الصغير انه لم يقرب من هذه اللغات معنى الاستثناء الا سوى المكسورة العين لسين
يعني المقصورة [illegible] فانه هو واكثرهم لم يذكروا الكسر مع المد قال فان استثني باسواها فبالقياس عليها انتهى قلت
وهي دعوى لم يقم عليها دليل وممن نص على التسوية بينها الزجاج في الجمل وابن بابشاذ في شرحه قال الزجاج واما
سوى وسوى وسواء فانها تخفض على كل حال وقال ابن بابشاذ في الشرح وسوى وسوى وسواء يستثنى بها كما
يستثنى بغير انتهى **مجرورا** وجوبا **بالاضافة** اي باضافة المستثنى اليهما **واعرب غير باجماع اعرا**
ب المستثنى اي مثل اعرابه على التفصيل السابق فتقول قام القوم غير زيد وما قام غير زيد احد بالنصب
في الموضعين كما تقول قام القوم الا زيدا وما قام الا زيدا احد وتقول ما قام غير زيد بالرفع كما تقول ما قام الا زيد
وتقول ما في الدار احد غير حمار بالنصب وجوبا على لغة الحجازيين وبه او بالرفع على لغة التميميين كما تقول ما في
الدار احد الا حمارا بالنصب وجوبا على لغة اولئك وبه او بالرفع على لغة هؤلاء وتقول ما زاد هذا المال غير النقص با
لنصب وجوبا في لغة الجميع كما تقول ما زاد هذا المال الا النقص كذلك واختلف في ناصبها اذا وقعت منصوبة
في غير تفريغ فقال ابن خروف هو ما قبلها كما في الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على انه الناصب لما بعد
الا لا بالا لان الا قد عدمت مع غير ووجد النصب واختاره ابن عصفور وقال الفارسي على الحال من المستثنى منه
وفيها معنى الاستثناء وصحح ذلك لان غير تتعرف بالاضافة واختاره ابن مالك وقيل على التشبيه بظرف المكان
بجامع الابهام واختاره ابن البادش **وسوى كغير معنى واعرابا عند قوم**

وهم الزجاج وابن مالك ومن تبعهما وصحح ابن مالك في التركيب هذا القول وبالغ في نصرته في شرح التسهيل
مستدلا عليه بشواهد من الحديث وغيره نظما ونثرا قال ابو حيان ولا سلف له في ذلك ولا خلص ولا حجة له في الشواهد
التي تستشهد بها اما الحديث فلما تقرر غير مرة انه لا يصح الاستشهاد به على القواعد النحوية لاحتمال كونه مرويا با
لمعنى ولحنا من الراوي واما الشعر فضرورة واقوى ما استدل به ما حكاه الفرا من قول بعض العرب اتاني سواك
وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى قال بعضهم والاستشهاد بما حكاه الفرا ليس مما نحن فيه فلعل ان
يقصد ان الخلاف فيه لا يختص بحالة الاستثنا ان يقال انه استثنا مفرغ بالتاويل ويكون المعنى لم يتخلف
سواك فيكون مما نحن فيه انتهى **فائدة** لابي حيان مع ابن مالك في الاستشهاد بالاحاديث مناقشة
طويلة فانه قال في شرح التسهيل قد الهج هذا المصنف ابن مالك في تصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث في اثبات
القواعد الكلية في لسان العرب وما رايت احدا من المتقدمين والمتاخرين سلك هذه الطريقة غيره
على ان الواضعين لعلم النحو الاولين كابي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من البصريين والكسائي
والفرا وعلي بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المتا
خرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة بغداد والاندلس وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض
الاذكيا فقال انما تنكبت العلما ذلك لعدم وثوقهم بان ذلك لفظ النبي صلى الله عليه وسلم اذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في اثبات القواعد الكلية وانما كان ذلك لامرين احدهما ان الرواة
جوزوا النقل بالمعنى فلهذا تجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تقل بتلك الالفاظ جميعها نحو ما روي من قوله زوجتكها بما معك من القرآن ملكتكها بما معك خذها بما معك وغير
ذلك مما ورد من ذلك فيعلم قطعا انه لم يلفظ بالجميع بل لا يجزم بالبعض بل يجوز انه قال لفظا مرادفا لها لا سيما مع تقادم الزمان والاتكال على الحفظ فالضابط منهم من ضبط المعنى واما من ضبط اللفظ
فبعيد لا سيما في الاحاديث الطوال التي لم يسمعها الرواة الا مرة الثاني انه وقع اللحن كثيرا في الحديث لان
كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسانهم بصناعة النحو ورسول الله صلى الله عليه وسلم
كان افصح الناس واذا تكلم بلغة غير لغة اهله فانما ذلك مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز وتعليم الله تعالى
ثم قال والمصنف قد اكثر من الاستدلال بما في الاثر متعقبا بزعمه على النحاة وما امعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز
في هذا الفن ولذلك يضعف استنباطه من كلام سيبويه انتهى واجاب بعضهم بالمعارضة بان طرو الا
حتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في اشعار العرب وكلامهم فيجب ان لا يستدل بها ايضا
وهو خلاف الاجماع قال والاستدلال بالحديث انما يسقط اذا ثبت انه لا يكون الحديث المستدل به ليس
من لفظه عليه الصلاة والسلام وان لفظه كان كذا وان الراوي غيره انتهى واجاب الشيخ سراج الدين البلقيني
بان ابن مالك لا يذكر ما يذكره من الاحاديث للاثبات بل للاعتقاد بانه يجد الشواهد من كلام العرب

لما يقوله

لما يقوله فياتي بالحديث للاعتقاد بانه يجد الشواهد من كلام العرب لما يقوله فياتي بالحديث للاعتقاد لا
لاثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك واجاب ابن خلدون باجوبة احسنها ان تدوين الاحاديث كان في الصدر
الاول قبل فساد العربية فالتبديل على تقدير ثبوته انما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه وغايته تبديل لفظ
يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك انتهى وينبغي للمتحمع لابي حيان مجال لا يتسع المقام **وظرف للمكان** بمعنى
وسط عند جمهور من **عنك** قوم **اخرين** وهم سيبويه والجمهور واستدلوا بوصل الموصول بها نحو جا
الذي سواك فليست سوى هنا بمعنى غير لان غير لا تدخل هنا الا والضمير قبلها يقولون جا الذي هو غيرك
فلما وصلوا بسوى بغير ضمير ادعى انها ظرف والتقدير جا الذي استقر مكانك قالوا ولا تخرج عن النصب على
الظرفية الا في الشعر كقوله وبين سوى العدوان دناهم كما دانوا وصحح هذا القول ابن الحاجب وابن
مالك في سبك المنظوم مصرحا بتضعيف القول بانها كغير وذهب الرماني وابو البقا العكبري الى انها
تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا قال ابن هشام في الاوضح والى هذا اذهب وقال المبرد انه اقرب
الاقوال ففي المسئلة اقوال ثلاثة **تنبيه** الحاصل ان ادوات الاستثنا اربعة انواع حرف دائما وهو
الا واسم دائما وهو غير وسوى وفعل دائما وهو ليس ولا يكون ومتردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا
وعدا وحاشا وقد ذكروا ايضا من ادواته بيد بفتح البا الموحدة وميد بابدالها ميما وهي بمعنى غير في الاستثنا المنقطع مضافا الى ان وصلتها ومنه الحديث نحن الاخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا
وفي مسند الشافعي بايد انهم وفي الصحاح بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيد انه بخيل وفي المحكم ان هذا المثال حكاه
ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى غير اعلى انتهى وقد تستعمل بمعنى من اجل ومنه الحديث
انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر قال ابن مالك وغيره انها هنا
بمعنى غير ايضا على حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وانشد ابو عبيدة على
مجيئها بمعنى من اجل قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني والمشهور انها اسم مطلقا
وقال ابن مالك في التوضيح والمختار عندي في بيد ان تجعل حرف استثنا انتهى وقال الدماميني ولم يقم دليل
ظاهر على الاسمية انتهى وعدوا من ادواته ايضا سيما بعد لا فما بعدها مستثنى عند الكوفيين والنحاس
والزجاج والفارسي ومنع بعضهم كونه مستثنى وكونها من ادوات الاستثنا وقد مر الكلام على ذلك في
شرح الديباجة مستوفى وقد يليها ظرف كقولك يعجبني الاعتكاف لا سيما اذ قرب العيد ومنه قوله
بشر الكريم الحمد لا سيما الذي شهادة من ضره ينقلب او جملة فعلية كقوله فق الناس في الخير لا سيما
ينيلك من ذي الجلال الرضى او جملة شرطية كقوله ارى النيك يجلو الهم والغم والعمى ولا سيما ان نكت
بالراس الضخم وقد يحذف ما بعدها وينقل من معناها او ينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا

يبد

سيما

فتكون منصوبة المحل على انه مفعول مطلق مع بقاء النصب الذى كان لها فى الاصل حين كانت اسم لا التبرئه
يا نا تلت احب زيدا ولاسيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من معمول الفعل
المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا وكذا فى لاسيما وان ركب اى وخصوصا ان ركب اخصه بزيادة
المحبة وفى لاسيما وهو راكب والواو للحال ومنع بعضهم من هذا التركيب وقال انه غير عربى بل من كلام المولدين
وقد يحذف الياء من لاسيما كقوله فه بالعقود وبالايمان لاسيما عقد وفاؤ به من اعظم القرب وهل الحذف
الا الاولى وهى العين او الثانيه وهى الفا احتمالان اختار ابن جنى الثانى وابو حيان الاول وقد يقال
لاسواء ما مقام لاسيما **الثانى** مما يرد منصوبا وغير منصوب **المشتغل عنه العامل**
وهو اسم بعده عامل متصرف ناصب لضميره او متعلقه بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ
من ذلك المعمول وسلط على الاسم لنصبه اذا تقرر هذا فنقول **ان اشتغل عامل فعلا كان او ما**
يعمل عمله قال ابن الضائع ولا يدخل فى هذا الباب لا اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل والحرف لانه لا يعمل شئ منها فيما قبله **عن نصب اسم مقدم** عليه **بنصب ضميره** اى ضمير ذلك
الاسم بمعنى ان العامل لم ينصب الاسم المقدم عليه بسبب نصبه لضميره **او متعلقه** اى متعلق الاسم او متعلق
ضميره فلولا ذلك لعمل فيه فيفهم منه انه ليس هناك مانع لفظى ولا معنوى بل هو بحيث لو سلط عليه ولم
يشتغل بما ذكر لنصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع لا محاله فظهر انه لا حاجة الى ما زاده ابن الحاجب فى الكافيه
من بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه والتعلق يكون بوجوه كثيرة ككون الاسم مضافا اليه نحو زيدا
ضربت غلامه ونعته نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بالمضاف لكن بواسطة العطف او معطوفا
لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه او معطوفا عامل الضمير
او موصولة نحو زيدا لقيت عمرا والذى يضربه او غير ذلك من المتعلقات وضابط التعلق ان يكون
ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالفعل قال الرضى **كان لذلك الاسم** المشتغل عنه العامل **خمس
حالات** وجوب نصبه ووجوب رفعه ورجحان نصبه على رفعه وتساوى الامرين ورجحان
رفعه على نصبه **فيجب نصبه بعامل مقدر** وجوبا **يفسره العامل المشتغل** عنه
بنصب ضميره او متعلقه ولذلك وجب تقديره لان المفسر المتاخر عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ويجب
ان يكون مقدما على الاسم لئلا يلزم مخالفة الاصل من وجهين الحذف ووضع الشئ فى غير محله الا
ان يمنع مانع فيقدر مؤخرا نحو ايهم رايته اذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله ويكون المفسر المذكور دليلا على المقدر
كان الاصل ان يكون المقدر من لفظ المفسر ومعناه كزيدا ضربته اى ضربت زيدا ضربته الا اذا حصل مانع صناعى
كما فى زيدا مررت به او زيدا جلست عليه او معنوى كما فى زيدا ضربت غلامه فيقدر ما يناسبه بالترادف

او باللزوم

او باللزوم اذ تقديره المذكور يقتضى فى الاول تعدى القاصر بنفسه وفى الثالث خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع
بزيد فوجب ان يقدر فى الاول جاوزت لان مررت بعد تعديته بالباء بمعنى جاوزت وفى الثانى
لابست فان جلوس الشئ يستلزم للمجلوس عليه وفى الثالث اهنت فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده
بحسب العادة قال ابن هشام وليس المراد ان مع كل متعد بالحرف ولا كل سببى الا ترى انه لا مانع فى نحو زيد شكرت
له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه ونحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع انه
يتعدى الى الظاهر بنفسه وكذلك لا مانع فى نحو زيدا اهنت اخاه لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب
انتهى **تنبيه** ما ذهب اليه من ان الناصب عامل مقدر هو مذهب البصريين والجمهور وقيل هو العامل
وهو مذهب الكسائى وتلميذه الفراء ثم اختلفا فقال الكسائى هو عامل فى الظاهر والضمير ملغى وقال الفراء
عامل فيهما لانهما فى المعنى كشئ واحد ويرد عليهما ان زيدا مررت به وانما يجب نصبه **اذا تلا ما لا يتلوه
الا فعل كادوات التحضيض** بجامع جعله ضادين معجمتين وهى ا ى هلا بتشديد
اللام وهى اشهرها ولذلك مثل فقال نحو **هلا زيدا اكرمته** والا بتشديد اللام ايضا ولولا
ولوما وانما قال كادوات التحضيض لعدم انحصار ما لا يتلوه الا فعل فيها لان مثلها ادوات الاستفهام
غير الهمزة نحو هل زيدا رايته ومتى عمرا لقيته وادوات الشرط غير اما نحو ان زيدا لقيته فاكرمه الا ان هذين
النوعين اعنى ادوات الاستفهام والشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا فى الشعر واما فى النثر فلا يليهما الا
صريح الفعل فلا يجوز متى عمرا لقيته وحيثما زيدا لقيته فاكرمه الا اذا كانت ادوات الشرط اذا مطلقا او ان
والفعل ماض فيقع فى نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته او تلقاه فاكرمه ويمتنع فى نثر الكلام ان زيدا تلقه
فاكرمه ويجوز فى الشعر قاله فى الارتشاف **تنبيهات الاول** تبين بعبارة المصنف اولى من عبارة ابن
الحاجب فى الكافيه حيث قال ويجب النصب بعد حروف الشرط وحروف التحضيض لوجهين الاول لشمولها
ظرف الزمان المستقبل نحو ايتك يوم زيدا تلقاه والثانى لخروج اما عنها وهى من حروف الشرط ولا يجب النصب
بعدها **الثانى** انما استثنت الهمزة من ادوات الاستفهام لانها تدخل على الفعل لما سيأتى واما
من ادوات الشرط لان شرطها فعل لازم واجب الحذف غير مفسر لشئ فلا يكون من هذا الباب وتقديره
اما يكن من شئ قاله الرضى **الثالث** قد ينصب مطاوع الظاهر فيرفع الاسم كقوله لا تجزعى ان منفس اهلكته
فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى التقدير ان هلك منفس اهلكته لان هلك مطاوع اهلكته
يقال اهلكته فهلك ويروى ان منفسا اهلكته بالنصب على تقدير ان اهلكته **الرابع** ذهب الكوفيون
الى جواز دخول اذا فى الجملتين الفعليه والاسميه اذا كان الخبر فعلا كاذا وعن الاخفش والكسائى
موافقتهم فيها وفى ان ايضا بالشرط المذكور وفى الارتشاف ان سيبويه يجيز ان يرتفع الاسم بالابتدا بعد

اذا الشرطية وادوات الشرط اذا كان الخبر فعلا وفي شرح الكافية للرضي ان الخلاف المذكور يطرد في كل حرف لا يليه الا
الفعل كلولا ولوما ولو وان سواء الطمتني وهلا نحو هلا زيد قام فعلى هذا يجوز الرفع في المسائل المذكورة كلها
ويجب رفعه بالابتداء اذا تلا ما لا يتلوه الا اسم كاذا الفجائية على الاصح
نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وهذا ما ذكره ابن مالك والرضي وصححه ابن هشام بناء على
ان اذا لا يليها الا الجملة الاسمية وبه صرح المص في حديقة المفردات ويقابل الاصح قولان احدهما جواز
النصب مط قيل وهو ظاهر كلام سيبويه وعليه مشى ابن الحاجب في كافيته وقال ابن الحساك ومن العجب اجازة ذلك
فيها مع قوله فيها في بحث الظروف قد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها انتهى الثاني التفصيل وهو جواز
النصب ان اقترن الفعل بقد ومنعه ان لم يقترن بها وهو مذهب الاخفش وتبعه ابن عصفور وذلك ان
الاخفش نقل عن العرب ان الفعل اذا كان مقرونا بقد جاز ان يقع بعد اذا الفجائية لان العرب اجرت المقرون
بقد مجرى الجملة الاسمية في دخول واو الحال عليه ورجحه في المغني بان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان
للفرق بينها وبين اذا الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية
بها ونقل الاخفش المذكور خطأ ابو حيان ابن مالك في تخطئته سيبويه في تجويزه الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد
ضربه عمرو قال بل يحمل كلامه على هذه الصورة الخاصة وهي ما اذا اقترن الفعل معها بقد قال بعضهم وعلى ذلك
يحمل كلام ابن الحاجب ايضا في تجويزه الاشتغال بعدها وعلى هذا فيكون المراد في قوله في باب الظروف
فيلزم المبتدأ بعدها اللزوم فيما اذا لم يكن بعدها قد وبذلك يندفع تعجب ابن هشام وتغليط بعض شراح
الكافية من جهلة العجم له كما يندفع على تقدير حمل اللزوم ثم على الفعلية افعلية كما وقع لبعض الشراح او على
تقدير حمله على غير صورة الاشتغال كما وقع لبعض اخر ولقد تمثلت على لسان ابن الحاجب عند وقوفي على
تغليط هذا العجمي له بقول الشاعر   فلو اني بليت بهاشمي   خؤولته بنو عبد المدان   لهان علي ما القى
ولكن   تعالوا فانظروا بمن ابتلاني   وانما قال المص كاذا لعدم انحصار ما لا يتلوه الا اسم فيها قال
ابن هشام في الجامع الصغير ويجب الرفع في نحو ليتما زيد اضربه لامتناع الفعل قال شارحه وذلك بناء على
ان ليت اذا دخلت عليها ما الحرفية لا تزيلها عن الاختصاص بالجمل الاسمية فلو نصبت زيدا بفعل مضمر على
الاشتغال لكنت قد ازلتها عن الاختصاص ولو نصبته على اعمالها وجعلت جملة اضربه خبرها جاز وا
جاز ابن ابي الربيع انتصابه على الاشتغال كما في انما زيدا اضربه بناء على زوال الاختصاص في المعنى الصواب
انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد انتهى او فصل بينه اي الاسم

وبين

وبين العامل المشتغل عنه ما له الصدر اي صدر الكلام لانه يمنع ان يعمل ما بعده
فيما قبله لمنافاة ذلك الصدارة وذلك كالاستفهام والشرط والعرض والتحضيض وان واخواتها سوى ان
المفتوحة فلا صدارة لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا وكلا النافية ولام الابتداء وكم
وما وان النافيتين نحو زيد هل رايته وزيد كم تضربه وزيدان كم ضربته ضربتك وزيد من يضربه اضربه
وزيد لا تضربه وزيد هلا ضربته وزيد اني ضربته وزيد لا رجل يضربه وزيد لعمري يضربه وزيد كم ضربته وزيد
ما ضربته قال ابن مالك واجراء التحضيض والعرض والتمني بالا مجرى الاستفهام في منع تأثير ما بعدها فيما
قبلها هو مذهب ما بعدها فيما قبلها هو مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيبويه وقد عكس قوم
الامر فجعلوا توسط التحضيض واخويه قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق وممن ذهب الى هذا ابو موسى
الجزولي وهو ضد مذهب سيبويه تنبيهان الاول يجب رفع الاسم في مسائل اخر احدها ان
يكون العامل صلة او مشبها بها فالاول نحو زيد الذي ضربته لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول والثاني
نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وزيد يوم تراه يفرح فان العامل في الاول صفة وفي الثاني مضاف اليه وكل
منهما كالصلة في تتميم ما قبله فالصفة لا تعمل في موصوفها ولا فيما اضيف اليه والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل
المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثانية ان يكون العامل مسندا الى ضمير الاسم المتقدم المتصل نحو
زيد ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه فلا يجوز نصب الاسم بفعل يفسره العامل المشتغل لعدم صحة عمله فيه
اذ لا يرفع فعل فاعل مضمر متصل على مفسره الظاهر لانه يلزم منه تفسير المفعول للفاعل وهو ممتنع في
جميع الابواب الا في الرفع فالتركيب صحيح اذ ليس فيه الا ايقاع فعل المضمر المتصل على ضميره المتصل وذلك
جائز في باب ظن الثالثة ان يكون العامل تاليا لاستثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو قال الرضي وذلك لانا
ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت سابقة الجملتين في صورة جملة قصدا للاختصار حصرا
فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح فكيف يصح ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها مثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله
الرابعة ان يكون العامل جامدا نحو زيد ما احسنه لان الجامد لا يعمل فيما قبله الثاني قال ابن
هشام وغيره ليس من مسائل الباب ما يجب رفعه لعدم صدق حد المشتغل عنه العامل عامل لانه يعمل
فيه كما تقدم ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ العامل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس
هذه الحيثية وانما ذكره من ذكره لتمام القسمة لانه ينقسم علم المشتغل عنه العامل فيها الى منصوب
وغير منصوب بلا نفول(?) جواز نصبه في بعض الصور يكفي في دخاله في هذا النوع ويترجح نصبه بعامل مقدر
يفسره العامل المشتغل على رفعه بالابتداء ان تلا مظان الفعل جمع المظنة بكسر الظاء وهي موضع ظن الشيء

ومفعل من الظن وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء فانه في النهاية والمراد مواقع الفعل التي
لها مزيد اختصاص به وذلك بعد الهمزة الاستفهامية نحو ازيداً ضربته فترجح نصب زيد بفعل محذوف
يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها عليها كما في اخواتها لانها
ام الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها او بعد ما او لا او ان النافية نحو ما زيداً
او لا زيداً او ان زيداً رايته فيترجح النصب لانهم شبهوا احرف النفي باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير
موجب ولعل حيث تجرده عن ما نحو حيث زيداً تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب
تنبيهات الاول اذا فصلت الهمزة من الاسم فالمختار الرفع نحو انت زيد تضربه الا في نحو اكل يوم
زيداً تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو
ازيد ضربته ام عمرو وحكم بشذوذ النصب في قوله اثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا
وقال الاخفش اخوات الهمزة في ترجيح النصب نحو ايهم زيداً ضربه ومن امة الله ضربها قاله
في الاوضح **الثاني** ما ذكرناه من ترجيح النصب بعد حرف النفي المذكور هو ما ذكره ابن مالك وابن
عصفور وزعما انه مذهب الجمهور وقيل ظاهر قول سيبويه اختيار الرفع لانه قال بعد ان ذكر النصب فيه وان شئت رفعت والرفع فيه هو الاقوى وقال الرضي جعل سيبويه الرفع بعد حرف النفي
احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية فعلية اولى ان امكن ولا تصير مع
حرف النفي طلبية انتهى **الثالث** غير حروف النفي الثلاثة كلم ولما ولن ليست مثلها اذ لا يليها
معمولها وهو الفعل لضعفها عن العمل فلا يقال لم زيداً تضربه ولا لن بكراً تقتله الا في الضرورة
كقوله ظننت فقيراً ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء القه غير واهب اراد فلم القى ذا رجاء القاه و
حصل بنصبه تناسب جملتين في العطف وذلك اذا كانت الجملة المعطوف عليها
فعلية فينصب الاسم بفعل مقدر يفسره المذكور فتكون الجملة فعلية فيحصل تناسب الجملتين
المتعاطفتين **نحو قام زيد وعمراً اكرمته** فيترجح نصب عمراً على رفعه لحصول
تناسب الجملتين به لان تناسب الجملتين المعطوف احدهما على الاخرى احسن من تخالفهما
كذا قالوا قال الدماميني وهذا ما يدلك بجاعلى جواز التخالف بالاسمية والفعلية وقد حكي قولان
في المسئلة بخلاف ذلك الاول المنع مطلقاً حكي عن ابن جني والاخر انه يجوز في الواو فقط نقل
ذلك ابو الفتح عن شيخه ابي علي الفارسي في سر الصناعة انتهى وقال ابن هشام في شرح اللمحة وقضيته
القول بالمنع مطلقا ايجاب النصب هنا لكني لم اره منقولاً عن احد **تنبيهات**
الاول جرت عادة النحاة بان يذكروا العطف على الفعلية من مرجحات النصب بالنسبة

الى المعطوفه

الى المعطوفه في باب الاشتغال كما ذكر ولم يذكروا مثل ذلك بالنسبة الى المعطوف عليها في نحو زيداً
اكرمته وضربت عمراً ولا فرق بينه عليه ابن هشام في المغني **الثاني** اذا فصل العاطف من الاسم
باما نحو ضربت زيداً واما عمراً فاهنته ترجح الرفع بالابتداء لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها
من الحروف التي يبتدأ بها الكلام **الثالث** حتى ولكن وبل كالعاطف فيما تقدم نحو ضربت القوم
حتى زيداً ضربته وما رايت زيداً لكن عمراً رايت اياه وما اكرمت زيداً بل عمراً اكرمته وانما لم تكن للعطف
لان الاسم المنصوب في باب الاشتغال لا بد وان يكون بعض جملة وهي انما يعطف بها المفرد لا
الجملة فهي هنا حروف ابتداء منزلة العاطف في اعطاء حكمه او **كان العامل المشتغل
فعل طلب** اي فعل يفهم معنى الطلب فان ما فيه الفعل الى الطلب بهذا الاعتبار والمراد به هنا
الامر والنهي والدعاء **نحو زيداً اضربه** وعمراً ليضربه بكر وخالداً لا يهنه وبكراً رحمه الله ومنه
الاولاد تضمهن الوالدات مما صورته صورة الخبر ومعناه الامر وانما ترجح النصب في ذلك لان
رفعه بالابتداء يستلزم الاخبار عنه بالجملة الطلبية والاخبار بها قليل في الاستعمال واعترض جواز
الاشتغال قبل اللام ولا الطلبيين بان ما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما قياساً فكيف جاز ذلك
واجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا النهي بلا مجرى النفي بها **تنبيه**
يترجح نصب الاسم على رفعه في مسائل اخر احديها ان يكون الاسم جواباً لاستفهام منصوب بما يليه
كما اذا قيل ايهم رايت احداً او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيداً او غلام زيد رايته وذلك ليطابق الجواب
السؤال من قول الفعلية **الثانية** ان يتوهم رفع الاسم وصفاً لخلاف ذلك كما اذا اردت ان تخبر ان كل واحد
من مماليكك اشتريته بعشرين وانك لم تملك واحداً منهم الا بشراء بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي
اشتريته بعشرين فنصب كل نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد واما اذا رفعت فيحتمل ان يكون
اشتريته خبراً له وبعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة
لكل واحد وبعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فلا يقع الاعلام من اشتريته دون ما حصل منهم بغير
الشراء من وجوه التملكات كالارث والهبة ونحو ونحو موهم لاحتمال غير المقصود فيترجح النصب لكونه نصاً في المعنى المقصود **الثالثة**
ان يكون الاسم نكرة صرفة نحو رجلا اضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع النكرة الصرفة للمبتدا ذكره بعضهم ان مما يجب فيه
النصب لا مما يترجح وايضا فالاشتغال مثل ذلك لا يجوز لعدم شرطه لا يجوز لعدم قال ابن هشام في المغني وشرط المنصوب
على الاشتغال ان يكون قابلا للابتداء انتهى وبذلك يعرف ما في موضع الاخر من المغني قول بدر الدين ابن مالك تبعاً لابن الحاجب
فارس ما قاد ورملها ادمن الاشتغال قال والفاء انه نصب على المدح وما في البيت زائدة وبهذا امكن ان يكون
من الاشتغال الاشتغال لمنع الابتداء لعضهم الشرط المذكور ومستدلا بقراءة سورة انزلناها بالنصب على الاشتغال فتامل ودرسا

رحم الله ما منع انتصار الشرط الذي يقع في سورة انزلناها لانه قابل للابتداء وبه يكونوا لفائدة وهي كونه النص الساعي فاعلم على الكبير الممكن فاند

الامران اى الرفع والنصب اذا لم تفت المناسبة اى تناسب الجملتين فى العطف
على التقديرين وضابط ذلك ان يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على اسم
قبلها نحو زيد قام وعمرا اكرمته اى عنده او فى داره او لاجله وذلك لان زيد قام جملة كبرى
ذات وجهين لانها اسمية الصدر فعلية العجز ومعنى قولنا كبرى انها جملة فى ضمنها جملة فان رفعت
كنت قد راعيت صدرها فالعطف على الجملة الاسمية او نصبت كنت قد راعيت
عجزها فالعطف على الجملة الفعلية فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان
تنبيهان الاول مثال المص المذكور مثال سيبويه لهذه المسئلة وهو زيد قام وعمرو كلمته
واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما
يجب له ويمتنع عليه والواجب فى الجملة التى هى خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ وليس وليس فى عمرو كلمته
ضمير راجع الى زيد واعتذر له السيرافى بان غرضه لم يكن تصحيح المثال بل التبيين جملة اسمية الصدر فعلية
العجز معطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المثال اليك بزياد ضمير فيه نحو عمرو كلمته فى داره او نحو ذلك
وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصلح المثال اذا اراد
قال الرضى وارتضاه وبذلك يوجه مثال المص ايضا لكن المنقول عن سيبويه وتبعه الفارسى وابن
مالك انه لا يشترط فى ذلك وجود الرابط بدليل قوله تعالى والقمر قدرناه منازل قراءة ابى عمرو والحرميين
بالرفع وباقى السبعة بالنصب على العطف على الصغرى من قوله والشمس تجرى فعلى هذا لا يحتاج الى الاعتذار
لسيبويه فى مثاله بما اعتذر به السيرافى فالاولى ان يجاب عنه بانهم يغتفرون فى التوابع ما لا يغتفرون فى غيرها
والسيرافى اعتذر له على مذهبه من اشتراط الرابط فى المسئلة تبعا للاخفش فمنعا النصب بناء للاخفش فمنعا النصب
بناء على العطف على الصغرى لما تقدم من ان الرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حده فى زيدا ضربته ابتدا
يكون من عطف جملة فعلية وهو جائز عند بعضهم كما تقدم وقد نقل بعضهم عن كلام سيبويه موافقة
للاخفش والسيرافى فالنقل عنه مختلف والاول هو المشهور ثم الرابط عند مشترطه اما الضمير كما تقدم او الفاء السببية
نحو زيد قام فعمرو اكرمته وقال ابن هشام الواو كالفاء فى حصول الربط لان فيها معنى الجمع كما ان الفاء فيها معنى
السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بانها انما تكون للجمع فى المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد
وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت انشده ثعلب
فلذلك اجول فى البلاد لعلنى اسر صديقا او يساء حسود الثانى اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل
فزيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته مثل زيد قائم وعمرا اكرمته فيستوى فى بكر الوجهان اما اذا لم يكن ينصب
المفعول به نحو زيد قائم وبكر اكرمته فالرفع اولى لان اسمى الفاعل والمفعول اذا لم ينصب المفعول به

لم تم

١١٢

[illegible]

لم تتم مشابهتها للفعل اذ يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد نحى غلامه ويترجح الرفع اى رفع الاسم
المشتغل عنه العامل بالابتداء على نصبه بعامل مقدر يفسره العامل المشتغل فيما عدا ذلك
اى المذكور من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع ومساوى الامرين لا اولوية عدم التقدير بلا
مقتض نحو زيد ضربته ومن ثم اوجبه بعض النحويين ومنع النصب وليس بشئ فقد نقله سيبويه
وغيره من ائمة العربية عن العرب قال سيبويه والنصب عربى كثير والرفع اجود انتهى وعليه قراءة بعضهم جنات
عدن بكسر التاء ثم النصب كونه مرجوحا مراتبه مختلفة فالنصب فى نحو زيدا ضربته اقوى منه فى نحو زيدا ضربت اخاه
والنصب فى زيدا ضربت اخاه احسن منه فى زيدا مررت به والنصب فى زيدا مررت به احسن منه فى زيدا مررت باخيه
قال المرادى الثالث مما يرد منصوبا وغير منصوب المنادى وهو الاسم المدعو حقيقة
نحو يا زيد او حكما نحو يا ارض فانها نزلت منزلة صالح للنداء ثم نويت بايا قال الشاعر ابا جبلى نعمان بالله خليا
نسيم الصبا يخلص الى نسيمها اوهيا قال فاصاح يرجون يكون حيا ويقول من فرح هيار يا دهاوها
اصل وقيل بدل من همزة ايا وجعله ابن السكيت وجزم به ابن هشام فى المغنى ومحمد بن يعقوب فى القاموس
او اى بالفتح والقصر والسكون قال المتسمع اى عبد فى رونق الضحى بكا حماما مات لهن هديرا
قال ابن هشام وقد تمد الفها وقيل بل المدودة حرف مستقل حكاه الكوفيون عن العرب الذين يثقون
بعربيتهم او ا بالمد نحو ا زيد حكاه الاخفش فى كتابه الكبير وزعم ابن مالك انه لم يذكرها الا الكوفيون وا
المراد بالمد فيها الاتيان بعد الهمزة بالف لا غير وما وقع فى كلام بعضهم من ضبطها بهمزة فالف فهمزة اخرى
ساكنة سهو فهذه كلها مع البعد اى لنداء البعيد على خلاف فى اكثرها ففى الصحاح ان ا للنداء للبعيد
والقريب قال فى المغنى وليس كذلك وفى اى اقوال قيل هى للبعيد كما ذكره وعليه ابن مالك وقيل للقريب وعليه
المبرد والجزولى وقيل للمتوسط وجعل ابن عصفور ا فى المقرب للقريب وبالهمزة مع القريب
اى لنداء القريب قال افاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرمى فاجملى ونقل ابن الخباز
عن شيخه انها للمتوسط قال ابن هشام وهو خرق لاجماعهم وسياتى عليها مزيد كلام ان شاء الله تعالى و
بيا وهى ام الباب وتستعمل مع البعد والقرب مطلقا قال ابو حيان وهو الذى يظهر من استقراء كلام
العرب قال ابن مالك هى للبعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل هى مشتركة بين القريب والبعيد
والمتوسط وزعم شيخ ابن الخباز انها للقريب وهو خرق لاجماعهم تنبيهات الاول
قال بعضهم حد المص للمنادى بقوله مدعو يا الى اخره اولى من قول ابن الحاجب المطلوب اقباله الخروج
الله تعالى فى نحو يا الله لانه لم يطلب اقباله وحمله على الجاز والمراد بالمطلوب الاقبال مستور الاجابة بعيد
فتامل انتهى الثانى يدخل فى هذا الحد المندوب على راى ابن الحاجب انه متفجع عليه لا مدعو

ويدخل على راى غيره ولم يذكر الم احكامه فى هذا الباب اما اهمالا او ذهابا الى راى ابن الحاجب
قال الرضى والظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا
قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعالى فانا مشتاق اليك ومنه قولهم فى المراثى لا يبعد اى لا تهلك
كانهم من ضنهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا تعدم ولا هلكت وكذا المندوب
المتوجع منه نحو واويلاه ووا ثبوراه وواحزناه اى احضر حتى يتعجب من فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا
اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا اى هم يقول واثبوراه انتهى الثالث اجمعوا على ان نداء القريب
بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس ويشترط كونه اى المنادى مظهرا فلا يجوز نداء المضمر
مطلقا لا يقال يا انا ولا يا اياى ولا يا اياه ولا اياه اجماعا ولا يا انت ولا يا اياك على الاصح وقوله الا
حوص ٥ يا ابجر بن ابجر يا انتا ٭ انت الذى طلقت عام جعتا ٭ ضعيف فلا يقاس عليه وما سمع من قول
بعضهم يا اياك قد كفيتك فيا للتنبيه لا للنداء واياك منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور كانه قال قد
كفيت اياك قد كفيتك وقيل ان يا فى البيت ايضا للتنبيه وانت الاول مبتدا والثانى كذلك او تو
كيدا وبدل او فصل والموصول خبر واجاز ابن عصفور نداء المضمر لما فى الشعر خاصة مستدلا بالبيت
والمثل ولا يخفى ان كما عرفت فى ظاهر كلام ابن مالك فى الالفية ان نداء المضمر مطلقا مطرد وهو خلاف
الاجماع قال المرادى فى شرح التسهيل وقول بعض الصوفية يا هو ليس جاريا على كلام العرب وقال شعبان
فى الفية ٭ ولا تقل عند النداء يا هو ٭ فليس فى النحاة من رواه ٭ ويشترط خلوه عن اللام للتعريف
فلا يقال يا الرجل كراهة اجتماع اداتى التعريف صورة وان كان فى احدهما من الفائدة ما ليس فى اخرى
الا فى لفظ الجلالة وهو الله علم للذات المقدس الواجب الوجود الموصوف بجميع الكمالات
فلا يشترط خلوه عنها بل يجب اثباتها اجماعا فتقول يا الله باثبات الالفين ويا لله بحذفهما وبالله
بحذف الثانية فقط لان اللام لازمة له لا تفارقه اذ اصله الاله حذفت الهمزة تخفيفا لكثرة استعماله
فادخلت عليه اللام لدفع شياع ما ذهب اليه الكفار من تسميتهم اصنامهم الهة وادغمت لام التعريف
فيما بعدها ولزمت كالعوض من الهمزة ومن ثم تقطع فى النداء وقيل ال فى الله للتعظيم لا التعريف ٣
ونسب لسيبويه فائدة هذا الاسم الشريف يختص باشياء لا توجد فى غيره من الاسماء منها ما ذكر
ومنها زيادة ميم فى اخره عوضا من حرف النداء كما سياتى ومنها انه يفخم اذا كان قبله فتح او ضم مثل قال
الله تعالى ويقول الله تعالى ولا تقول مثل هذا فى الليل واللبن فان كان قبله كسرة لم يفخم مثل
بسم الله لانك لو فخمت هذا لكنت متسفلا بالكسرة متصعدا بتفخيم الفتحة وهذا ثقيل على اللسان
وليس كذلك مع الضمة والفتحة لاستعمالهما فى الحنك ومنها اختصاصه فى القسم بالتاء

/ رشى /

نحو قولهم انا الله لا افعل كذا بمنزلة اقوامه ذكره ابن بابشاذ فى شرح الجمل وقول الشاعر من اجلك يا التى
تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى شاذ فلا يقاس عليه خلافا للكوفيين والبغداديين فى اجازتهم ذلك
فى الشعر محتجين بالسماع كالبيت وبالقياس فقالوا انا لم نر موضعا يدخله التنوين ولا يدخله الالف واللام
واجاب المانعون عن السماع بالشذوذ وعن القياس بانه ان اراد بذلك فى غير النداء فممنوع لدخول التنوين
فى نحو زيد وسيبويه منكرا مع عدم دخول الالف واللام فيهما او فى النداء المعين فكذلك لعدم دخول التنوين
فى غير الشعر عليه او لغير معين فكذلك فائدة المراد بالشاذ فى استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير
نظر الى قلة وجوده وكثرته والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس والضعيف ما يكون فى ثبوته كلام
قاله الجاربردى فى شرح الشافية تنبيهان الاول زاد ابن مالك فى التسهيل وابن هشام فى الاوضح وغيرهما
اسمين اخرين لا يشترط فيهما خلوهما عن اللام احدهما ما سمى به من جملة نحو يا الرجل قائم لمن سمى بذلك نص
على ذلك سيبويه قال لان معناه يا مقولا له ذلك وقاس عليه المبرد ما سمى به من موصول ذى لام نحو يا الذى
قام وصوبه ابن مالك قال المرادى ونقض سيبويه على منعه قال الازهرى والفرق بينهما ان الذى قام محكى
بحالته التى ثبت له التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود اللام وذلك المانع باق ونحو الرجل قائم ليس المانع
من ندائه قبل التسمية وجود اللام بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية انتهى ثانيهما اسم الجنس المشبه
كقولك يا الخليفة هيبة ويا الاسد شجاعة نص عليه ابن سعدان قال ابن مالك وهو قياس صحيح لان تقديره
يا مثل الخليفة ويا مثل الاسد فحسن لتقديره دخول يا على غير الالف واللام انتهى الثانى اذا اريد نداء
اسم معرف باللام فى غير الصور المذكورة توصل الى ندائه باى مقطوعة عن الاضافة مبنية على الضم متلوة بها
التنبيه او اسم اشارة ويجب وصفهما ولا توصف اى الا بما فيه اللام لتعريف الجنس نحو يا ايها الرجل واما
نحو الصعق والحارث مما هى فيه للغلبة او للمح الصفة فلا توصف به ولا بما فيه اللام من مثنى او مجموع علما
قبل دخولها فلا يقال يا ايها الزيدان والزيدون نص عليه الاعلم او بموصول مصدر بالالف واللام
خال من خطاب نحو يا ايها الذى نزل عليه الذكر ولا يجوز نحو يا ايها الذى رايت كما لا يجوز ان ينادى
او باسم اشارة عارية من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يقال يا ايهذاك الرجل كما لا يجوز نداؤه واجاز
ابن كيسان ونقل عن سيبويه وكذا اسم الاشارة فى الوصف بذى اللام والموصول واما اسم الاشارة
فلا يوصف به لان الشىء لا يوصف بمثله وسياتى على اى هذه مزيد كلام فى حديقة المفردات وقد يحذف
حرف النداء وهو يا خاصة لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل ووقع فى عبارة بعض المتقدمين ما يوهم
جواز حذفه مطلقا قال ابن بابشاذ فى شرح الجمل بعد ان عدد حروف النداء وهذه الحروف يجوز اثباتها
مع المنادى وحذفها الا فيما استثنى انتهى لكن نص غير واحد من الائمة على انه لا يحذف فمنها الا يا و

غيرها لانها اعم واغلب في الاستعمال والحذف نوع من التصرف فينبغي ان يكون فيما كثر دوره لا فيما قل فيحذف يا
مع التمييز وسمي المنادي نحو يوسف اعرض عن هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله **الا**
مع اسم الجنس والمراد به هنا ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالندا كيا رجل ام لم يتعرف كيا
رجلا سواء كان مفردا او مضافا او مضارعا للمضاف نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا فقصرت بهذه
الثلثة واحدا بعينه وانما لا يحذف مع النكرة لان حرف التنبيه انما يستغني عنه اذا كان المنادي معتدا
عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا يحذف مع المعرفة
المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل
التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المتعرف بها فحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة
مع التعريف التنبيه والخطاب قال الرضي واجاز بعضهم الحذف مع النكرة والكوفيون مع المعرفة محتجين بقولهم
اطرق كرا وافتد مخنوق واصبح ليل وهو عند البصريين شاذ قال الرضي والانصاف القياس عليه لكثرته نظما
ونثرا **والا مع المندوب** وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز وقمت فيه
بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه او
المتوجع منه لكونه محل الم كقوله فواكبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سبب الم
كقول الاخر تبكيهم الدهما معولة وتقول سلمى وارزيتاه لان الرزية سبب للالم الذي حصل وقوله
قول القائل وامصيبتاه والندبة من كلام النساء في الغالب والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم
لا يندب الا المعروف واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فهو في قوة قولهم واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر
زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع المندوب من احرف النداء الا وا ان احدهما وا وهي الغالبة فيه والمختصة به
والثانية يا اذا لم يلتبس بالمنادي المحض وحكمه في الاعراب حكم المنادي الا في تفصيله فيضم ان كان مفردا نحو
وازيد وينصب ان كان مضافا او شبيها به نحو واعبد الله وضاربا زيدا والغالب فيه ان يختم بالالف لمد
الصوت سواء كان مفردا نحو وازيدا او مضافا الظاهر نحو وامير المؤمنينا او لمضمر نحو وارأسا او شبيها بالمضاف
نحو واطالعا جبلا او مركبا نحو وامعدي كربا ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو واموساه
او تنوين في صلة او غيرها نحو وامن نحى محمدا ونحو واحسنا او ضم اعرابيه او بنائيه نحو وامنذاه فيمن اسمه
منذ نحو واعبد الملكاه واحذاماه فان وقع حذف الضمة والكسرة في لبس ابقيا وقلبت الالف ياء بعد الكسرة
نحو يا غلامكي اذا وبعد الضمة نحو واغلامه واغلامهو واغلامكموا لانك لو ابقيت الالف لاوهم
الاضافة الى كاف الخطاب وها الغائبة والمثنى وذلك في الوقف زيادة ها السكت بعد حرف المد توصلا
الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه فان وصلت حذفتها الا في الضرورة فيجوز اثباتها

كقول المتنبي

كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم وللح ضمها فتشبيها وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفرا اثباتها
في الوصل بالوجهين وانما لا يحذف حرف الندا مع المندوب لانه منادى مجازا ولا يقصد فيه حقيقة التنبيه والاقبال
كما في الندا المحض فلما انتقل عن الندا الى معنى اخر مع بقاء معنى الندا بنوع مجاز الزم لفظ علم الندا تنبيها على الحقيقة
المنقول هو منها ومثله المتعجب منه **والا مع المستغاث** وهو كل اسم نودي ليخلص من شدة
او يعين على مشقة فلا يستعمل معه الا يا خاصة وسياتي بيان احكامه مستوفى وانما لا يحذف
معه حرف الندا للمبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما **والا مع اسم الا**
شارة لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وبين كونه منادى
اي مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج في الندا عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل
على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف الندا هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون حذفه اعتبارا بكون
اسم الاشارة معرفة قبل الندا واستشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء وبقول ذي الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي
بمثلك هذا لوعة وغرام ورده البصريون بان هؤلاء في الاية خبر المبتدا والشعر ضرورة ولحن بعضهم
المتنبي في قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا واجيب بان هذي مفعول مطلق لا منادى
اي برزت هذي البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته
ذلك الضرب قال ابن هشام ويرده بيت انشده وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي
وصحابتك اخال ذاك قليل **والا مع لفظ الجلالة** وهو اشد مع عدم الميم
المشددة في اخره عوضا عن حرف الندا وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة
كما قلنا حذفت الوصلة في هذه اللفظة الشريفة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف **في الاغلب** لئلا
يكون اجحافا وقد يحذف في غير الاغلب كقول امية بن ابي الصلت رضيت بك اللهم ربا فلن ارى
ادين الها غيرك الله راضيا اي يا الله وافهم كلامه جواز الحذف في غير الاغلب وهو مذهب لبعض النحو يين
والجمهور على المنع مطلقا وحملوا البيت على الشذوذ **فان وجدت** الميم المشددة في اخره **لزم**
الحذف اي حذف حرف الندا لان الميم عوض عنه فلا يجمع بينهما الا في الضرورة كقوله اني اذا ما حدث الما
اقول يا اللهم يا اللهما وانما اخرت الميم تبركا باسمه تعالى وخصت بذلك دون غيرها لان الميم عهد
زيادتها اخرا كزرقم وستهم هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم ليست عوضا بل ماخوذة
من فعل والاصل يا الله امنا بخير فيجيزون الجمع بينهما وبين يا في السعة قال ابو علي وليس هذا بشيء لقوله
تعالى واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك الاية لانه لو كانت الميم ماخوذة من قولنا امنا بخير لاحتاج
الى جواب ثان ولكانت سادة مسد جواب الشرط قوله تعالى فامطر علينا حجارة من السماء دليل على

انها ليست ماخوذة من فعل ولا دالة عليه لانه يحسن فى الكلام يا الله امنا منك بعدل ان كان
هذا هو الحق من عندك فامطر علينا ويصح بلا ذكر الجواب ولانه لو كان كما ذكر لما حسن اللهم امنا
بخير وفى حسنه دليل على ان الميم ليست ماخوذة منه اذ لو كان كذلك لكان تكريرا قاله ابن بابشاذ
فى شرح الجمل وقد تزاد فى اخر ما كقوله وما عليك ان تقولى كلما سبحت وصليت يا اللهم ما اردد
علينا شيخنا مسلما ومذهب الخليل وتبعه سيبويه الى ان هذا الاسم لا يوصف لان الميم كلمة مستقلة
فتكون فاصلة بين الموصوف والصفة وقيل لانه صار عندهم بمنزلة الصوت قال سيبويه فى قوله تعالى اللهم
فاطر السموات انه على النداء او يا فاطر وذهب المبرد والزجاج الى جوازه صفة برفع على اللفظ وبنصب
على الصفة وجعلا فاطر السموات صفة له قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع مثل اللهم الرحيم
الرحمن ولا ابرد ونحوها محتمله للندا **فائدة** قد تخرج لفظة اللهم عن الندا فتستعمل على وجهين اخرين
ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع يقول لك القائل اقام زيد فتقول انت اللهم لا والثانى
ان يستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم اذا لم تدعنى الا ترى
ان وقوع الزيارة مقرونة بعد الدعا قليل قاله فى النهاية قال بعضهم وجرت عادة العلما
باستعمال اللهم فيما فى ثبوته ضعف وكانه يستعان فى اثباته بالله تعالى **تنبيه** استثنى بعضهم
المنادى البعيد ايضا قال فلا يجوز معه حذف حرف الندا لان المراد فيه اطالة الصوت والحذف
ينافيه هذا **تفصيل لاحكام المنادى** فى الاعراب **المفرد** وهو هنا ما ليس مضافا ولا شبيها
بالمضاف كما مر فيدخل فيه المثنى والمجموع والمركب المزجى **المعرفة** وهى ما كان تعريفه سابقا
على الندا او **النكرة المقصودة** وهى ما عرض تعريفها فى الندا بان قصد بها معين **يبنيان**
لفظا او تقديرا لوقوعهما موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية
وكونهما مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد مثلا بمعنى ادعوك وهذه الكاف لكاف وذلك لان الاسم
يبنى لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى ولذلك كان هذا التعليل احسن من التعليل بشبههما
انت فى التعريف والافراد وتضمن معنى الخطاب وبناؤهما **على ما يرفعان به قبل الندا**
اى حال الاعراب لا على السكون وان كان هو الاصل فى البنا تنبيها على ان لهما قدما فى الاعراب
فدخل فى ذلك ما يرفع بالضمة الظاهرة **نحو يا زيد** ويا رجل او مقدرة نحو يا فتى ويا حذام ويا سيبويه
وما يرفع نحوه وما يرفع بالالف نحو يا زيدان **ويا رجلان** وما يرفع بالواو نحو يا زيدون **تنبيه**
المنقوص المعين بالندا يحذف تنوينه وتثبت ياؤه عند الخليل نحو يا قاضى ويا غازى وخالفه
يونس فاجاز حذف اليا لا التنوين فتقول يا قاض ويا غاز **والمضاف** سواء كانت الاضافة

محضة

محضة او غير محضة **وشبهه** اى المضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه وهذا المعمول به التمام
اما ان يكون مرفوعا بالمنادى كقولك يا محمودا فعله ويا حسنا وجهه ويا جميلا فعله ويا كثيرا بره
او منصوبا كقولك يا طالعا جبلا او مخفوضا بخافض متعلق به كقولك يا رفيقا بالعباد ويا خيرا من زيد
او معطوفا عليه قبل الندا كقولك يا ثلثة وثلثين فى رجل سميته بذلك قاله ابن هشام فى شرح القطر
والنكرة غير المقصودة بالنداء جامدة كانت او مشتقة فى نثر او شعر **تنصب وجوبا**
والخلاف فى عامل النصب فقيل فعل مقدر وهو ادعو لحذف لكثرة الاستعمال ودلالة حرف الندا
عليه وافادته وهو قول سيبويه وقيل حرف الندا لسده مسد الفعل وهو قول المبرد وقال ابو على فى بعض
كلامه ان واخواتها اسما افعال فتكون هى العاملة ومثل المصنف للثلاثة على ترتيب اللف بقوله **نحو
يا عبد الله** مركبا اضافيا او علما وعن ثعلب اجازة الضم فى غير المحضة نحو يا حسن الوجه بضم
الصفة لان اضافتها بتقدير الانفصال **ويا طالعا جبلا** وقول الاعمى يا طالب الدين يهدى
السبيل **يا رجلا** خذ بيدى وقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الشاعر فيا راكبا
اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا عرضت اى اتيت العروض وهو مكة والمدينة شرفهما
الله تعالى ونجران بلد باليمن وهذا مبنى على مذهب البصريين من جواز ندا النكرة غير المقصودة
مقبلا عليها وغير مقبل وقيل بالمنع مطلقا وهو مذهب الاصمعى وقيل ان كانت خلفا عن موصوف
جاز نحو يا ذاهبا ومنه فيا راكبا البيت والا فلا وهو قول الكسائى وعامة الكوفيين ولا يجوز عندهم
يا رجلا وزعموا انه ممنوع وقيل ان كانت مقبلا عليها جاز والا فلا وهو قول الفارسى قال ولا
ينصب ندا نكرة غير مقبل عليها وما جا منه كالبيت محمول على الضرورة هكذا نقله ابن عقيل والذى
فى الاوضح والارتشاف نقل انكار وجود النكرة غير مقبل عليها فى الندا عن المازنى قاله فى الشراح
تنبيهات الاول قال بعضهم التعبير بالمضاف فى قوله والمضاف وشبهه لا يصدق
الا على نحو يا غلام زيد دون نحو يا عبد الله علما لان المنادى مجموع المضاف والمضاف اليه لا مجرد
المضاف كما لا يخفى ولو قال او ذا اضافة لسلم لشموله لما وقع مضافا ولما اشتمل على الاضافة انتهى وهذا
انما يرد اذا جعلنا المضاف فى عبارة المصنف وصفا للمنادى ولنا ان نجعله وصفا مطلقا للاسم
فيكون المعنى والاسم المضاف فى الندا يثبت له الحكم المذكور فيشمل نحو يا غلام زيد مما المنادى فيه المضاف ويا عبد الله
مما المنادى فيه مجموع المضاف والمضاف اليه فتدبر **الثانى** فى قولهم يا طالعا جبلا اشكال مشهور حتى
قيل انه من المزالق النحوية وذلك انه لم يوجد فيه معتمد لطالعا حتى يعمل واسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد
على ما سياتى ذكره وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا فلا يكون

هناك شبه مضاف وقال الرضي في بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد
الخمسة الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش
والكوفيين دون البصريين واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بلا عامل ورجوع الضمير الى
مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به كما يقال جاءني حسن وجهه في الاختيار بل
قد يجي مثله في الشعر نحو قوله بسود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها
هذا كلامه وقد عرفت منه لتقدير الموصوف محذورا اخر وقال الفاضل الهندي اصله يا ايها الطالع
جبلا فحذف اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع الة التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف
على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين **الثالث** يمتنع ادخال يا على ثلاثة وثلاثين
بالثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك لانه من العلم خلافا لبعضهم وان ناديت جماعة هذه عدتها
فان كانت غير معينة نصبتهما وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته او رفعته
بالعطف على المحل او اللفظ الا ان اعتبرت معرفا به فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب تجريده من ال
ومنع ابن خروف اعادة يا وتجويزه في الحاق ال مردود قاله في الاوضح ووجه رده ان الثاني ليس
بجزء علم وانما هو اسم جنس اريد به معين **الرابع** من شبه المضاف نحو يا لطيفا بالعباد ويا حليما
لا يعجل قال ابن هشام الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل
الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا لانه حرف المضارعة الياء والتاء على
حد يا تميم كلهم او كلكم انتهى ورد فيه على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا **الخامس** اذا كان المنادى
نكرة مقصودة موصوفة بمفرد او جار وظرف نصبه نحو يا رجلا كريما حكى ذلك الفراء عن العرب وجزم به
ابن مالك في التسهيل **والمنادى المستغاث يخفض** اي يجر **بلام** هاء اي الاستغاثة
لدلالة المستغاث عليها وهي لام الاختصاص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت
من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها اذ كل منهما مخصوص بالدعاء او بالاستحضار لقرابته و
اختلف فيها فقيل هي زائدة فلا تتعلق بشيء واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها حيث يقال يا زيد
وقيل ليست بزائدة وهو الصحيح وعليه فيما تتعلق قال ابن جني هي متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى
الفعل ورد بان معنى الفعل لا يعمل في المجرور واجيب بانه قد عمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير
رطبا ويابسا فيعمل في المجرور لان العامل في الحال اقوى من العامل في المجرور لانه عامل في صاحبها
وقال الاكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الضائع وابن عصفور ونسباه الى سيبويه
واعترض بانه متعد بنفسه واجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا

للداهي

باللداهي واجاب ابن عصفور بانه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديه باللام وافقه الرضي والبرجاني على
ايراد هذا الجواب قال ابن هشام وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة انتهى
ورد هذا الاعتراض بما ذكره هو في موضع اخر من مغنيه بان التحقيق في لام التقوية انها ليست زائدة محضة لما
تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين
منزلتين انتهى ونقل ابن مالك عن الكوفيين غير الفراء ان هذه اللام بقية اسم وهو آل فاصل يا لزيد يا آل
زيد ثم حذفت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعف بانه يقال فيما لا آل له نحو يا لله ولـ
ويا لله وانما خفض بها ليكون اعون مد الصوت المعين على المقصود من الاستغاثة ولو قال يجر لكان اولى
لان الخفض من القاب البناء **ويفتح** اي يبنى على الفتح **وجوبا الالف** هاء اي الاستغاثة اذ الحقت
ولا لام فيه حينئذ تحرزا عن الجمع بين حرفي الاستغاثة وعن الجمع بين العوض والمعوض عنه
لان اللام عوض عن الالف كما نقل عن الخليل ولان اللام تقتضي الجر والالف تقتضي الفتح فبينهما
تناف كذا قيل قال بعضهم وفيه انه لا تنافي بينهما في الاحلاه لان جر غير منصرف بالفتحة الا ان يعتبر
ظاهر الباب لا يقال التنافي موجود لان مقتضى احدهما فتحة بنائية والاخرى اعرابية لانا نقول لا تقتضي
الالف الا فتح ما قبلها اعرابية كانت الفتحة او بنائية الا ترى انه تعالى في الوقف على زيدا زيدا بالالف وفتحة
ما قبلها نصب وما قيل من ان التنافي موجود لان هذا الفتح في حكم الكسر فليس بشيء ويجمع للمستغاث
بما كان يخفض به قبل النداء اما بكسرة ظاهرة **نحو يا لزيد** ويفتحه نائبة عنها ظاهرة نحو يا لاحمد
او مقدرة نحو يا لموسى او بالياء نحو يا للزيدين بفتح الدال وكسرها او بكسرة مقدرة لفظا نحو يا للقاضي
او محلا نحو يا لهذا ويا لرقاش كذلك بفتح اللام على خلاف الاصل في حركة اللام الجارة كما تقدم
وانما فتحت لوقوع المنادى موقع كاف الخطاب واللام تفتح مع الضمير نحو لك وله فكذا مع ما وقع موقعه
ولقصد التفرقة بين المستغاث والمستغاث من اجله نحو يا لله للمسلمين بفتح الاولى وكسر الثانية الا
ان كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لي او معطوفا ولم تعد معه يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب
تكسر فان اعيدت معه يا فتحت كقوله يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد
والمستغاث المفتوح لالف الاستغاثة **نحو يا زيدا** وقول الشاعر يا يزيدا لامل نيل عز
وغنى بعد فاقة وهوان وقد يخلو المستغاث من الالف واللام معا فيعطى ما يستحقه لو كان منادى
غير مستغاث كقوله الا يا قوم للعجب العجيب **تنبيهات الاول** حكم التعجب منه حكم المستغاث
وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه كقولهم يا للماء ولله والداهي اذا تعجبوا من كثرتها
ان يرى امرا عظيما فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء فيجر باللام ويفتح لالحاق الالف

حكم التعجب منه حكم
المستغاث

كقوله يا عجبا لهذه الخليقة هل تذهبن القوباء الريقة ويجوز كسرها على تقدير مستغاث له وحذف
المستغاث المقصود دعوته لذلك التنبيه الثاني انما كان المستغاث والمتعجب منه معربين عند دخول اللام
عليهما وان كانا معربين مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف
فغلبت اللام المقتضية للجر النداء المقتضي للبناء لضعفه في اقتضاء البناء مع كونه ابعد من مقتضي الجر الاقرب
الثالث قد يجر المستغاث من اجله بمن كقول الشاعر يا للرجال ذوي الالباب من نفر
لا يبرح السفه المردي لهم دينا والمستغاث من اجله هو المستنصر عليه في الاصطلاح فلا ينصر له البعض الا ان
وان صح اطلاقه على المستنصر له لغة لان كلا منهما وقعت الاستغاثة لاجله اي بسببه فافهم الرابع قد يستغنى
عن المستغاث من اجله ان علم سبب الاستغاثة كقوله فهل من خالد اما هلكنا وهل بالموت يا للناس عار
اي للناس لمن يشمت بنا تتميم المنادى المضاف الى الياء ان كان معتلا وجب ثبوت يائه وفتحها نحو يا فتاي
ويا قاضي وان كان صفة مشبهة للمضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال وجب ثبوت يائه مفتوحة وساكنة
نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل الاصل الفتح او السكون قولان وما عدا ذلك وليس باب او ام فالاكثر فيه حذف
الياء اكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون ثم اثباتها ساكنة نحو يا عبادي لا خوف عليكم او مفتوحة نحو يا عبادي
الذين اسرفوا ثم قلبها الفا نحو يا حسرتا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة كقوله ولست براجع ما فات مني
بلهف ولا بليت ولا لو اني ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا
كقراءة بعضهم رب السجن احب الي بضم رب فهذه ست لغات وان كان ابا او اما جاز فيه اللغات الست
على الترتيب المذكور وابدال الياء تاء مكسورة وهو الاكثر او مفتوحة وهو الاقيس وقرئ بهما في السبع او مضمومة
وهو شاذ وقرئ بها في الشواذ والجمع بين التاء والالف او الياء وهو قبيح وسبيله الشعر كقوله
يا ابتا علك او عساكا وقوله يا امتا ابصرني راكب وقوله يا ابتي لا زلت فينا فانما فهذه عشرة
كالمنزل والمضاف الى المضاف الى الياء يجب ثبوت الياء فيه الا في نحو يا ابن اخي ويا ابن خالي الا ان كان ابن عم
او ابن ام فالاكثر حذف الياء بالكسرة وجاز فتح آخر كل منهما وقرئ يا ابن ام بالوجهين ولا يكاد يثبت
الياء ولا الالف الا في الضرورة كقوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي لا يخرق اللوم حجاب مسمعي
وقوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر شديد والعلم المفرد الموصوف بابن
اتفاقا او ابنة على خلاف حكاه ابن كيسان حال كون ابن او ابنة متصلا بالعلم مضافا الى
علم آخر يختار مع جواز الضم فتحه عند البصريين الا المبرد لخفته واوجبه بعضهم نحو
يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة زيد بفتح زيد وهذا على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن
فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل او هو نظير امرئ وابنم او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا

واحدا

واحدا لكثرته وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما واما على
اقحام الابن واضافة زيد الى عمرو لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع
الوجهين فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتح الاول على قول سيبويه وعلى الوجه الاول ففتحة زيد فتحة اتباع
وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما
وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله يا حكم بن المنذر بن
الجارود سرادق المجد عليك ممدود ويتعين الضم اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم نحو
يا رجل ابن عمرو ويا زيد ابن اخينا او كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء
او مفعولا بفعل محذوف تقديره اعني ونحوه او فصل بين العلم والابن بفاصل نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو
او كان العلم موصوفا بغير ابن نحو يا زيد الفاضل ولم يشترط ذلك الكوفيون وانشدوا عليه فما كعب بن مامة
وابن سعدى باجود منك يا عمر الجواد بفتح عمر وحمله البصريون على ان اصله يا عمرا بالالف فحذفت لالتقاء
الساكنين على مذهب من يجيز الحاق الالف في غير الندبة والاستغاثة والتعجب او ان اصله يا عمرا بالتنوين للضرورة
ثم حذف لالتقاء الساكنين على حد قوله ولا ذاكر الله الا قليلا تنبيهات الاول لا اثر للوصف
ببنت عند جمهور العرب فيتعين الضم في نحو يا هند بنت زيد لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو
تحريك الباء الموحدة وجوز ابو عمرو بن العلاء الفتح سماعا بناء على انه للتركيب الثاني شمل قوله العلم
المفرد المثنى والمجموع مسمى بهما فقول الرضي لا حاجة الى التقييد بالافراد لان المثنى والمجموع لا يكونان علمين
علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد التنكير لا يصح قال في النهاية اذا سميت بمسلمات وزيدين ما
اعرابه قلت فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدين عمرو وعلى
من ضم يقول يا مسلمات ابن عمرو ويا زيدان بن ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى
مجرى الدال فيفتحها او يضمها انتهى قاله التصريح وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع
فمسلمات اذا كسرت ولا في المثنى والمجموع على حده ولذلك قال في التسهيل ويجوز فتح ذي الضمة
الظاهرة اتباعا في نحو يا عيسى بن مريم لا تقديره فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري انتهى قلت وكذا نحو يا
نقاش ابنة بكر وقال ابو حيان يكون فتح الاتباع تقديرا الثالث قال ابن مالك الحق بالعلم فيما
ذكر نحو يا فلان بن فلان ويا سيد بن سيد ويا ضل بن ضل كنايتين بهما عن المجهول النسب لكثرة استعمالها
كالعلم قال ابو حيان الذي ذكره اصحابنا ان المسألة مفروضة فيما اذا كان المنادى والمضاف اليه ابن غير علم
لكنه مما اتفق فيه لفظ المنادى ولفظ ما اضيف اليه ابن نحو يا كريم بن كريم او ابن الكريم ويا شريف بن
شريف او ابن الشريف ويا كلب بن كلب او ابن الكلب انتهى ونقل عن ابن مالك ان مذهب البصريين في ذلك

كلا بناء المنادى على الضم ومذهب الكوفيين وابن كيسان جواز نحو ضمه **الرابع** حكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن
اتباعا لضم المنادى قيل وكان قايله راعى ان التابع ينبغي ان يتاخر عن المتبوع ولم يراع ان الاصل حامل وقصد التخفيف
الخامس لو وقع ابن في غير النداء صفة بين علمين اسمين او كنيتين او لقبين متفقين كانا او مختلفين
فلم يكن ابن مثنى ولا مجموعا ولا مصغرا كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف اذا كان منونا والالف من ابن
خطا كما في النداء ما لم يقع ابتداء سطر قال ابن بابشاذ وعلة التنوين عند سيبويه التقاء الساكنين وكثرة الاستعمال وكون
ابن صفة لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد فاثر في الحذف هذا زيد بن عمرو وابو علي بن ابي الحسن وزين [illegible]
بن حال الدين وكذلك مع المؤنث المنصرف نحو هند ابنة دعد في من صرف وزينب بنت هند نص عليه ابن بابشاذ في شرح
الجمل خلافا لمن اشترط تذكير العلمين وعللوا بانهم لا ينسبون الرجل الى الام وقد يثبت التنوين في الضرورة كقوله
جارية من قيس بن ثعلبه ولو وقع ابن في جميع ذلك خبر المبتدا او لان او لكان او لظننت اثبت التنوين لفظا
والالف خطا لان الخبر ليس بمنزلة الصفة بدليل جواز تقديمه وحذفه وكذا لو كان مثنى مجموعا او مصغرا نحو هذا
زيد وعمرو ابنا خالد وزيد وعمرو وبكر ابناء خالد وهذا زيد بني خالد لان استعمال الواحد في هذا النوع اكثر من
استعمال التثنية والجمع ولان التقاء الساكنين يزول بالتصغير واما اشتراط ان لا يكون اول سطر فلانه اذا كان
اول سطر كان في محل يبدا به غالبا لان القاري ينتهي الى اخر السطر ويبتدا باول السطر الذي بعده فكره ان يكتب
على خلاف ما يوجبه النطق غالبا **و المنادى المنون ضرورة** سواء كان علما او نكرة مقصودة
يجوز ضمه ونصبه نحو قول الاحوص **سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر**
السلام وقد وردت الرواية بالوجهين وقول كثير حيتك عزة بعد الهجر وانصرفت فحي ويحك من حياك يا جمل
ليت التحية كانت لي فاشكرها مكان يا جملا حييت يا رجل واختار الخليل وسيبويه الضم لان الضرورة
دعت الى التنوين فاقرت الكلمة على حالها قال سيبويه في النصب لم نسمع عربيا يقوله لكن حفظه غيره
واختار ابو عمرو وعيسى النصب لان اصل المنادى ان يكون معربا فلما دخله التنوين عاد الى الاعراب عاد الى النصب
ويظهر كما قال في الارتشاف من قول سيبويه لم نسمع عربيا يقوله ان الخلاف لا على سبيل الاختيار بل على التحتم وقال
ابن عصفور بعد ذكره المذهبين ومن نقل الضم لم يجز الا النصب وانوا لا اعلم وابن مالك الخليل في العلم وابا
عمرو في النكرة قال ابن مالك ان يقال الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه
بالضمير ونظر فايدة ذلك في التابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه
في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز
قال ابن هشام وبقولنا اقول لان الاسم مبني على الضم **و المنادى المضاف الى المكرر قبل المضاف**
اليه يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول في نحو قول جرير يهجو عمر بن لجا وقومه

يا تيم

١٢١

يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر واما الثاني فيجب نصبه فالضم في الاول على كونه
منادى مفردا وهو الاكثر فيكون تيم الثاني بيانا له او بدلا منه او منادى ثانيا باضمار يا او مفعولا باضمار
اعني قال ابن مالك او توكيدا ويمنعه اختلاف وجهي التعريف واتصال الثاني بما لم يتصل به والنصب على كونه
مضافا لما بعد الثاني عند سيبويه فيكون الثاني مقحما بينهما والاصل يا تيم عدي يا تيمه فحذف ضميره
واقحم للتاكيد وهو تاكيد لفظي للاول والتاكيد اللفظي يائي ولا يغير ما قبله ولا ما بعده عما كان عليه فلذلك
بقي منصوبا وعلى نية الاضافة لمثل ما اضيف اليه الثاني عند المبرد والاصل يا تيم عدي تيم عدي ولم يعوض
التنوين عن المضاف اليه كما عوض في قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل
المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف وعليه فيكون
الثاني توكيدا او بيانا فكان المضاف اليه الاول لم يحذف او بدلا او منادى على اضمار يا وضعف قول سيبويه بانه
مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يا باه وعلى جوازه ففيه فصل بين المضاف والمضاف اليه وهما كالشيء الواحد
وقول المبرد بانه من باب الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو قليل في كلامهم والاكثر عكسه وقال الفرا الاسمان
مضافان للمذكور ولا اقحام ولا حذف وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقال الاعلم ركبا
تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى عدي كما قيل ما فعلت خمسة عشرك بفتحهما وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء وقال السيرافي في
الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو فهذه خمسة اقوال ولا تختص المسئلة
بالعلمين عند البصريين بل اسما الجنس والوصفان كذلك نحو يا رجل رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو وخالف
الكوفيون فيهن فاوجبوا ضم الاول من اسمي الجنس وضمه ونصبه منونا من الوصفين نحو يا صاحبا صاحب
زيد **تنبيه** انما اضاف الشاعر تيم الى عدي ليفرق بين تيم وبين تيم مرة في قريش وتيم غالب فهو في قريش
ايضا وتيم قيس بن ثعلبة وتيم شيبان وتيم ضبة وقوله لا ابا لكم للغلظ في الخطاب وقوله لا يلقينكم من القي
اي وجد والسوءة بالفتح الفعلة القبيحة قال اللخمي هذه **تبصرة** في احكام توابع المنادى تعرض لها
هنا كغيره لما فيها من الخصوصية الزايدة على مطلق التابع الاتي ذكره **وتوابعه** اي المنادى
توابع المنادى
المضافة اضافة معنوية لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل **تنصب وجوبا مطلقا**
سوا كان المنادى مبنيا او معربا نحو يا زيد او يا عبد الله صاحب عمرو في النعت ويا زيد او يا عبد الله نفسه
صاحب عمرو في النعت ويا زيد او يا عبد الله نفسه في التوكيد ويا زيد او يا عبد الله عايذ الكلب في البيان وكذا
البدل ويا زيد ويا عبد الله وغلام بشر في عطف النسق كل ذلك بالنصب وجوبا على محل المتبوع ان كان
مبنيا وعلى لفظه ان كان معربا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفرا والطوال جواز رفع المضاف
من نعت وتوكيد [illegible] تبعهما ابن الانباري واذا كان مع تابع المنادى ضمير جيء دالا على الغيبة باعتبار
والاصل

وعلى المقصود باعتبار الحال نحو يا تميم كلهم وكلكم ويا زيد نفسه ونفسك ومنع الاخفش هذا الوجه
الثانى وتاول نحو ذلك على انه منصوب بفعل مقدر كانه قال دعوت كلكم واما التوابع المضافة اضافة
لفظية نحو يا زيد الحسن الوجه فحكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فتكون مع المنصوب منصوبة
جوازا ومع المبنى جائز الوجهين اما توابع المنادى المفردة ويدخل فيها شبه المضاف لان المراد بالمفرد
ما يقابل المضاف ولو لا ذكر المضاف فى المنصوب وجعله فى حكم المستثنى من حكم المفرد المذكور سابقا
لكان داخلا فيه فلا حاجة لادخال شبه المضاف فى المفرد الى ما تكلفه بعضهم من جعل المفرد اعم من المفرد
حقيقة او حكما لان شبه المضاف مفرد حقيقة فتوابع المنادى المعرب وهو المضاف وشبهه
والنكرة غير المقصودة والمستغاث المجرور باللام والمنون بالنصب ضرورة تعرب باعرابه نحو يا
عبد الله الظريف او الحسن الوجه فى النعت ويا بنى تميم اجمعين فى التاكيد ويا عبد الله كرزا فى البيان ويا عبد الله
والحارث فى النسق المقرون بال وقس على ذلك واجاز الاخفش فى المقرون بال والبيان التابعين للمعرب
الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث ويا اخانا زيد وعلل الاول بكونه فى حكم المستانف معنى
فكانه باشره حرف النداء كما تقول فى يا ايها الرجل والثانى بان هذا موضع فلا طرد فيه المرفوع قال الرضى وهو
غريب لم يذكره غيره انتهى واما البدل والنسق المجرد من ال فسياتى حكمهما وتوابع المنادى المبنى على
ما يرفع به فخرج المستغاث المبنى على الفتح لالحاق الف الاستغاثة فلا يجوز فى توابعه الا النصب
لان المتبوع مبنى على الفتح ولا يتصور الحمل على اللفظ من تاكيد صفة لتوابع اى التوابع الثابتة
من التوكيد والمراد به المعنوى لان اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء قال الرضى وقد يجوز
اعرابه رفعا ونصبا كقول الشاعر انى واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا انتهى فيحتمل ان
يكون هذا اختيار المص ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى وليس التاكيد فى البيت بمتعين بل يجوز ان
يكون كل من نصر الاول والثانى عطف بيان على المنادى الاول جاريا على لفظه والثانى على محله واستشكل
ابن الطراوة لذلك بان الشى لا يبين نفسه ورد بجواز نحو قولك يا زيد زيد اذا كان بحضرتك اثنان
اسم كل منهما زيد فانك اذا ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته تبين خطابك لاحدهما وانما
عليه ظهر المراد واما قول بعضهم ان نصر الثانى عطف بيان على الاول على اللفظ والثالث عطف بيان
على الثانى على المحل ففيه ان قضية ذلك ان يكون لتابع المنادى المبنى على الضم اذا رفع اعرابان لفظى
هو الرفع وتقديرى هو النصب والظاهر من كلامهم خلافه وانه ليس له الا اعراب واحد هو الرفع فقط
والظاهر ما ذكرناه اولا والصفة حملا فالاصمعى فى منعه وصف المنادى المبنى لشبهه بالمضمر الذى
لا يجوز وصفه قال وارتفاع نحو الظريف فى قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير

اعنى الظريف

اعنى الظريف وليس بشى اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع احكامه وعطف البيان
ترفع حملا على لفظه اى المنادى قيل لان الضم لاطراده هنا بمعنى انه يصح ان يقال كل منادى مفرد
معرفة فهو مبنى على ما يرفع به اشبه الرفع فى الفاعل لاطراده كذلك هذا الضم فى المنادى مطرد ويرده ان الاطراد
ليس سببا لحمل التابع على لفظ المتبوع فان نحو يا فساق ويا سيبويه يطرد فيه الكسر فيقال كل فعال لسب المؤنث
فى النداء وكل علم ختم بويه مبنى على الكسر ومع هذا فلا يجوز حمل التابع على لفظها وقيل لعروض الضم لانها
عرضت بدخول يا على المنادى عروضها فى الفاعل بدخول العامل فاشبهت الرفع فيه فيكون الرافع للتابع
على هذا حرف النداء بناء على ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع فى غير البدل والا فالرافع وبه صرح
الفاضل الهندى فى شرح الكافيه ولا يخفى ضعف ذلك قال فى التصريح والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف
لا يحسن التفريع عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يجاب بان المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل
فى المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك انتهى وفيه ان معنى المنادى انشائى والتقدير معنى خبرى
وقال عصام الدين ان المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعمدة فى انه لا تتم الجملة الا به ويرد ذلك لانه
فى معنى اقبل فلذلك المفعول فاعل فى القصد ولذا بنى على ما يرفع به فرفع تابعه بالحمل عليه وفيه من التكلف ما لا
يخفى كما اعترف هو به وبالجملة فالمسئلة من غوامض هذا العلم الجليل وكل فيها عليل وينصب حملا
على محله لان حق تابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل على المفعولية فتقول فى التاكيد
يا تميم اجمعون واجمعين وفى الصفة يا زيد الحسن والحسن وفى البيان يا غلام بشر وبشرا والبدل
كالمنادى المستقل مطلقا اى سواء كان المنادى مبنيا او معربا فيضم ان كان مفردا معرفة
والا نصب كما لو كان منادى فتقول يا زيد بشر ويا عبد الله بشر ويا ابا عبد الله ويا عبد الله اخا زيد
كما تقول يا بشر ويا ابا عبد الله ويا اخا زيد وذلك لانه فى نية تكرار العامل قال ابن مالك ويجوز عندى
ان يعتبر فى البدل حالان حال الجعل فيها كالمستقل وهو الاكثر وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه
فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال فى عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء
قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل اما
المعطوف عطف نسق فان كان مع ال سواء كان علما نحو يا زيد والحارث او لم يكن
نحو يا زيد والرجل والخليل بن احمد الفراهيدى نسبة الى فراهيد وهى بطن من الازد وهو
فريد العصر وفريع الدهر واستاذ اهل الفطنة الذى لم ير نظيره ولا عرف فى الدنيا عديله حتى قال بعض اهل
العلم انه لا يجوز على الصراط بعد الانبياء احد اذكى ذهنا من الخليل رحمه الله تعالى مع تجويز النصب
ورفعه لما فيه من مشاكلة المنادى فى حركته ونظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة الحرف

لئلا يكون الاكثر في استعمالهم كما حكاه سيبويه ووافق الخليل تلميذه يجوز ان يلي حرف النداء فينبغي ان لا يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرا جميع القراء ما عدا الاعرج قوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير بالنصب ووافق يونس ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والجرمي وعزى بعض غالب المتون هذا الاختيار الى ابي عمرو دون غيره فا لتبس الامر على بعض فتوهم ان ذكر يونس في هذا المقام سهو من قلم الناسخ وسببه انه لم يكن في العلم بالراسخ وابو العباس محمد بن يزيد **المبرد** بضم الميم وفتح الباء الموحدة وفتح الراء المشددة عرف بذلك لما حكى السيرافي من انه لما صنف المازني كتاب الالف واللام سال المبرد عن دقيقه وعويصه فاجاب باحسن جواب فقال قم فانت المبرد بكسر الراء اي المثبت للحق نغيره الكوفيون وفتحوا الراء وجعلوه نبزا **ان كان** المعطوف مع ال علما **كالخليل** واليسع والصعق **فهو كالخليل** في اختيار الرفع او فيختار الرفع كالخليل لان ال لم تفد فيه تعريفا فهي كالعدم فاشبه عطف الاسم المجرد من ال **والا يكن** المعطوف مع ال علما بل كان جنسا كالرجل والمعهود **كيونس** في اختيار النصب لانه يكون حينئذ باعتبار ال فيه تعريفا وتركيبا ما مشابها بالمضاف هذا هو المنقول الصحيح عن المبرد وما وقع في الكافية من قول ابن الحاجب والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو فمقتضاه كما حمله المصنف وغيره من الشراح ان المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان المعطوف مع ال مثل الحسن في عروض ال وجواز حذفها ولكنها زائدة مجردة عن ال يوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم ال كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا مكيف يضم وفيه هو سهو من ابن الحاجب كما نبه عليه الرضي رضي الله عنه قال شيخنا العلامة محمد بن علي الشامي اعلى الله مقامه في هذا الجذ لعبارة ابن الحاجب في الكافية انما علم من شرحه والاعتبار لانا في التنزيل على ما هو الصحيح وبعد فهي كلام مع البعد في النقل انه لم يعلم منه مذهب المبرد في عطف ما فيه اللام الاصلية انتهى فتامل وتبع ابن الحاجب على هذا النقل عن المبرد صاحب اللباب وابن هشام في الجامع الصغير **والا يكن** المعطوف مع ال بل كان مجردا منها فهو **كالبدل** في كونه كالمنادي المستقل مطلقا فيضم ان كان مفردا معرفة والا نصب فتقول يا زيد وبشر ويا عبد الله وبشر ويا زيد ويا عبد الله ويا عبد الرحمن وعبد الله كما تقول يا بشر ويا ابا عبد الله ويا عبد الله لان العاطف كالنائب عن العامل واجاز الكوفيون والمازني نحو يا زيد وعمرا بالنصب عطفا على المعطوف مع ال قال ابن مالك وما ذكره غيره بعيد من الصواب اذ لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على الشيئين كما يقصد ان يشركا في عامل واحد انتهى **وتوابع ما يقدر ضمه** من المنادي المبني **كالمنادي المعتل** اي المقصور نحو يا موسى ويا فتى ومثله المنقوص نحو يا قاضي والمحكي **والمنادي المبني قبل النداء** نحو يا هذا ويا هؤلاء ويا تابط شرا ويا معدي كرب **كتوابع** المنادي المبني **المضموم لفظا** نحو يا زيد **فترفع** اي توابع ما يقدر ضمه للبناء المقدر حملا **على اللفظ** المقدر كما ترفع توابع المنادي المضموم لفظا حملا على اللفظ

الظاهر

الظاهر لان المقدر كالظاهر **وتنصب للنصب المقدر** حملا **على المحل** كما تنصب توابع المضموم لفظا حملا عليه فتقول يا موسى الفاضل والفاضل ويا فتى نفسه ونفسه ويا قاضي كرز وكرزا ويا موسى والحارث والحارث وهذا الكريم والكريم ويا هؤلاء اجمعون واجمعين ويا تابط شرا اخو زيد واخا زيد ويا معدي كرب والعباس والعباس وقد علم من ذلك ان لا يقال المنادي المبني قبل النداء ليس بمضموم المحل بل منصوب لانه مفعول به لانا نقول المراد بمضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا لكان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في نحو عجبت من ضرب هذا فان محل الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر وكذلك المنادي ههنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادي المفرد المعرب لفظا ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا

تنبيهان الاول تابع اي واسم الاشارة يجب رفعه عند غير المازني لانه هو المقصود بالنداء فجعلوا اعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشره حرف النداء تنبيها على انه المنادي نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ان كان المراد اولا نداء الرجل واتى باسم الاشارة وصلة لنداء الرجل وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونه جاز فيه الرفع والنصب

الثاني قال ابو حيان التابع لاي في النداء وصف قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر انتهى وفصل بدر الدين ابن مالك في شرح الخلاصة فقال ان كان مشتقا فهو نعت نحو يا ايها الفاضل وان كان جامدا فهو عطف بيان نحو يا ايها الغلام انتهى واما تابع اسم الاشارة في النداء وغيره فان كان مشتقا فلا خلاف في كونه وصفا وان كان جامدا فمن اشترط الاشتقاق في الوصف قال انه عطف بيان ومن لم يشترطه قال هو وصف وسماه سيبويه وصفا ايضا وقال ابن عصفور اجاز النحويون في مثل مررت بهذا الرجل الصفة وعطف البيان واستشكل باشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من المتبوع وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدرته عطف بيان قدرت ان فيه التعريف بالحضور فهو يقيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال عليه والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدرته نعتا قال للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكان اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه وقال السهيلي سيبويه وان سماه صفة فقد تسامح في هذه التوابع كلها وقد سمى التوكيد وعطف البيان صفة في غير موضع وقد عرفت مذهبه في ذلك انتهى

الرابع مما ينصب منصوبا وغير منصوب **مميز اسماء العدد** بفتحتين والعدد قيل الكمية تطلق على الواحد وما يتالف منه فيدخل فيه الواحد وقيل نصف مجموع حاشيته فيخرج وقد تكلف لدراجه بقول الحاشية الكسر والحق انه ليس بعدد وان تالفت منه الاعداد كما ان الجوهر الفرد عند مثبته ليس بجسم وان تالفت منه الاجسام قال المص في الخلاصة وقال في الكشكول اجمع ارباب الحساب على ان تعريف العدد بانه

مميز اسماء العدد
وتعريف العدد

نصف مجموع حاشيتيه لا يصدق على الواحد اذ ليس له حاشية تحتانية وفيه نظر لان الحاشية الفوقانية لكل عدد
تزيد عليه بقدر نقصان الحاشية التحتانية عنه ومن ثم كان مجموعهما ضعفه وقد اجمعوا على ان العدد
الصحيح او كسر فنقول الحاشية التحتانية للواحد هي النصف والفوقانية واحد ونصف لانها تزيد على الواحد
بقدر نقصان النصف عنه كما هو شان حاشيتي الاعداد والواحد نصف مجموعهما فالتعريف المذكور صادق
على الواحد انتهى قال الرضي ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قالوا لان الفرد الاول وهو الواحد
ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول وهذا كله مبني على اصطلاح الحساب واما النحاة فعلى ان كلا من
الواحد والاثنين عدد لا خلاف بينهم في ذلك ولهم في تعريفه عبارات من احسنها قول البلخي في الوافي العدد
ما يقع جوابا لكم **مميز الثلاثة الى العشرة** بدخول الغاية في حكم ما قبلها **مجرور** باضافتها
اليه لابهام العدد وهي اضافة المبهم الى مميزه ككل وبعض كما تقول كل رجل واما نحو احد عشر رجلا فيأتي وجهه
مجموع ويجب ان يكون مكسرا من ابنية القلة نحو ثلثة افلس واربعة اعبد وسبعة ابحر الا ان يكون مجموعا
فالقصد التطابق في المعنى والمكون من ابنية القلة فلان الاحاد من العشرة قليل فناسب ان يكون
مميزها قليلا وقد يكون سالما ان اهمل تكسيره نحو سبع سموات وسبع بقرات وخمس صلوات او جاور ما اهمل
تكسيره نحو سبع سنبلات فانه في التنزيل مجاور لسبع بقرات ولذا جاء في غير الاية سبع سنابل وقد يكون
من ابنية الكثرة ان اهمل بناء القلة نحو ثلث جوار واربعة رجال ودراهم او كان لبناء القلة لكنه شاذ قياسا
نحو ثلثة قروء فانه جمع قرء بفتح القاف وسكون الراء وجمع على اقراء شاذ او سماعا نحو ثلثة شسوع فان اشساعا
قليل في الاستعمال **تنبيهان الاول** قال بعضهم ربما يخرج قوله مجموع ما اذا كان المميز اسم جنس كشجر
وتمر او اسم جمع كقوم ورهط فان كلا منهما يقع مميزا فيخفض بمن كقولك ثلثة من التمر وعشرة من القوم
بالاضافة نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون ثلثة ذود صدقة وكقوله
ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ويجوز ان يجاب بان المراد بقوله مجموع ما يفيد الجمعية سواء كان جمعا او اسم
جنس واسم جمع فعلى هذا فالمراد بقوله مجرور اعم من المجرور بالاضافة وبالحرف وقد اجمعوا على جر اسم الجنس
والجمع بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو مذهب ابن عصفور والثاني الاقتصار
على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر
ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز وهو مذهب المازني **الثاني**
لم يتعرض المصنف لما اذا وقع مميزا مائة فانه يضاف اليها نحو ثلثمائة واربعمائة اعتمادا على ما سياتي في كلامه قريبا
من انهم قد يضيفون جمعها ما قد يجي الكلام على ذلك **ومميز ما بين العشرة والمائة** وهو احد عشر
الى تسعة وتسعين **منصوب** اما في المركب نحو احد عشر وبابه فلتعذر الاضافة اذ هي تلزم بجعل ثلاثة

اسما كلاهم

كالاسم الواحد فكرهوا ذلك في قولهم خمسة عشر زيد لان المضاف اليه ثم هو المقصود بالاول وانما جيء به لبيان
المضاف فكان الجميع كالشيء الواحد والمضاف اليه في خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن معه كالشيء الواحد واما
في العقود فلانه لا يتصور اضافته الا مع حذف النون ولا مع ابقائها اما مع حذفها فلانه يلزم من حذف
نون اصلية وضعت مع الكلمة واما مع ابقائها فلانه يلزم ابقاء نون تشبه نون الجمع المحقق وكل منهما مستكره
مفرد نحو احد عشر كوكبا هذا اخي له تسع وتسعون نعجة وانما افرد لكون المفرد هو الاصل وهو اخف من الجمع
والغرض من التفسير به حاصل فلا يسوغ العدول عنه الى غيره واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فليس
اسباطا فيه تمييزا بل بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة ولو كان تمييزا لذكر العدد لان
السبط مذكر وذهب بعضهم الى انه تمييز واجاب ابن مالك في شرح الكافية عن التانيث بانه مما رجح فيه اعتبار المعنى
لذكر امما فرجح حكم التانيث كما رجح في ذكر كاعبان ومعصر في قول عمر بن ابي ربيعة فكان مجني دون من كنت اتقي
ثلث شخوص كاعبان ومعصر وهذا منه مخالف لما ذكره في شرح التسهيل من انه بدل لا تمييز ويبقى الاشكال في ان اسباطا
جمع وتمييز المركب مفرد وفي الكشاف ان المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وان كل قبيلة اسباط لا سبط فاوقع اسباطا
موقع قبيلة قال ابن مالك ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال رايت احدى عشر انعاما اذا اريد احد عشر جماعة كل واحدة
منها انعام ولا باس به لو ساعده استعمال لكن قوله كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف لما يقوله اهل اللغة ان السبط
في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب فعلى هذا يكون المعنى قطعناهم اثنتي عشرة قبائل فاسباط واقع موقع قبائل
لا موقع قبيلة فلا يصح كونه تمييزا فالتمييز محذوف انتهى وقول الحفيد الظاهر ان الزمخشري اعرف باللغة وقع النقل
بمجرد دعوى لم يقم عليها دليل قال الدماميني وما اظنها الا عصبية عجمية اوجبت التحامل على ابلغ العرب انتهى وفي
القديم ان القول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل قطعناهم
اسباطا لفاتت كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه انتهى وفي سلبه الحسن من غير الغالب
نظر انتهى **تنبيه** حكى الكسائي عن العرب من يضيف العشرين واخواته الى مميزه منكرا او معرفا فيقول عشرو درهم
واربعو ثوبه وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يرد على قضية كلام المص **ومميز المائة والالف**
وتثنيتهما وجمعه اي الجمع للالف **مجرور** باضافتها اليه **مفرد** نحو مائة رجل
ومائتي رجل والف رجل وثلاثة الاف رجل وانما كان مجرورا مفردا لان المائة والالف لما اشبها الثلاثة الى
العشرة في اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيهما ولا زيادة ولا عطف واشبها احد عشر الى
تسعة وتسعين في الكثرة مع انهما يقترنان بهذا القسم ميزهما احد حكمي الثلاثة الى العشرة وهو الجر واحد حكمي احد عشر
الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الشبهين ولم يعكس لان المفرد هو الاصل مع حصول الغرض به
وقد يجي تمييز المائة جمعا كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين بحذف التنوين

للاضافة ومن نون جعلها عطف بيان وجعل بعضهم بدلا ورد بان البدل على نية طرح الاول ولو قيل لبثوا
في كهفهم سنين لفات التنصيص على كمية الاعداد واجيب بان نية الطرح غالبة لا لازمة قال الزجاج ولا يكون
سنين تمييزا لما يلزم عليه ان يكون قد لبثوا تسعمائة سنين قال ابن الحاجب ووجهه انه فهم من لغة العرب ان
مميز المائة واحد من مائة رجل فرجل واحد من مائة فلو كان تمييزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل سنين ثلاثة
فكانه قيل ثلثمائة ثلاث سنين فيكون تسعمائة وهذا بعينه جار في قراءة حمزة والكسائي بالاضافة سنين فهما تمييز
لا غير وان لم يكن منصوبا قال الطيبي وهذا يطرد في اثنتي عشرة اسباطا على القول بانه تمييز فيلزم ان يكونوا ستة
وثلاثين سبطا ثم قال ابن الحاجب ما ذكره الزجاج غير لازم لان ذلك انما يلزم اذا كان المميز مفردا واما اذا كان
جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا انتهى ويجيء مميزها منصوبا مفردا كقوله
اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء ولا يرد شيء من الامرين على قضية كلام المصنف لانه
شاذ **ورفضوا** اي العرب تركوا **جمع المائة** مضافا اليها ثلاث واخواته فلم يقولوا ثلاث
مئات او مئين وان كان هو القياس لان مميز الثلاثة الى العشرة يكون جمعا كما مر لكنهم كرهوا الجمع ههنا لما
في الاتيان به من تكرر معنى التانيث لان الجمع مونث معنى والمائة ايضا مونث فعدل بالخفة لذلك او لان المائة
وان افردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشر عشرات وهو عدد قليل وقد جاء في الشعر ثلثمائة قال ابن عمر
ثلثمائة الملوك وفي بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم قالوا قتل في معركة ثلاثة ملوك من العرب وكانت
دياتهم ثلثمائة بعير فرهن رداءه بالديات الثلاث وهو دليل شرفه ووجوه الاهاتم اعيانهم وهم بنو الاهتم
سنان بن سمي فخر بذلك لانه كسرت ثنيته يوم الكلاب والهتم كسر الثنايا من اصلها ولا يرد ذلك على قضية كلام
المصنف لانه شاذ قال الرضي وان لم يضف الى المائة ثلث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المميز نحو مئات
رجل انتهى **واصول العدد** التي يرجع اليها **اثنتا عشرة كلمة** واشار بذلك
تعيين عدد الفروع الى انه لا يضبطها عدد وهي **واحد الى عشرة** والغاية داخلة فهي عشر
كلمات **ومائة والف** كلمتان اخريان مع العشرة المذكورة فالمجموع اثنتا عشرة كلمة وما عداها متفرع
عليها اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو مئات والوف واما بالحاق علامة الجمع نحو عشرين واخواته
واما بعطف نحو ثلاثة وعشرين واما بالتركيب التضمني نحو خمسة عشر واما بالتركيب الاضافي نحو ثلثمائة **قالوا**
حد اسم فاعل من وحد اي انفرد فهو بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد **والاثنان** لفظ موضوع لواحد
من المثنى فاللام محذوفة **يذكران مع العدد المذكر** فيقال رجل واحد ورجلان اثنان **ويؤ**
نثان مع العدد المؤنث فيقال امراة واحدة وامراتان اثنتان او ثنتان على الاصل والقياس بتذكير
المذكر وتانيث المؤنث وبناؤهما في ذلك لما ان فاعلا مطلقا والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث

عشر

عشر والمقامة الثالثة عشر **ولا يجامعهما** اي الواحد والاثنان **المعدود** فلا يقال واحد
رجل ولا اثنان رجلين **بل يقال رجل ورجلان** لان رجل يفيد الجنس والوحدة
رجلين يفيد الجنس والتثنية فلا فائدة في الجمع بينهما بخلاف البواقي فانه لا يستفاد العدد والجنس الا من العدد
مع المعدود كليهما فاذا قلت ثلاثة افاد العدد دون الجنس واذا قلت رجال افاد الجنس دون العدد فاذا
قصدت الافادتين جمعت بين العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال مثلا قال ابن هشام وغيره واما قوله
خصيه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فشاذ لا يرد على المتن ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يتاتى
في مثل هذا ضرورة ان جنس المعدود وهو حنظل لا يستفاد من العدد كما في رجل قال عصام الدين في شرح
الكافية وتنقيح التعليل ان العرب استغنوا بتوحيد المميز تمييزا عن الواحد وبتثنيته عن الاثنين بخلاف
سائر الاعداد فانه لا يمكن تصرف في تمييزها بوجه يغني عن ذكر العدد انتهى **والثلثة الى العشرة**
بدخول الغاية **بالعكس** اي تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث سواء كان كل منهما حقيقيا نحو ثلث
نسوة وثلاثة رجال او مجازيا نحو قوله تعالى **سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام**
حسوما بتذكير سبع مع ليال وهي مؤنثة وانث ثمانية مع الايام وهي مذكرة قال في البسيط وذلك للفرق وعدم
الالتباس وهذا من غريب لغتهم لان التاء علامة التانيث وقد جعلت هنا علامة التذكير قال وهذا الذي
قصد الحريري بقوله في مقامته الموطن الذي يلبس فيه الذكران براقع النسوان وتبرز ربات الحجال في عمائم الرجال
انتهى وقال ابن [illegible] وغيره انما الحقت التاء في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات
كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت للتاخر
رتبته قال بعضهم ولان المؤنث ثقيل فناسبه حذف التاء والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا انتهى كذا
في البسيط **تنبيهات الاول** محل ما ذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز في الفصيح
حذف التاء مع المذكر نحو اربعة اشهر وعشرا اي عشرة ايام وفي الحديث من صام رمضان واتبعه بست من شوال
وحكى الكسائي عن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا والافصح اثباتها واما قوله من جاء بالحسنة فله عشر
امثالها فعلى حذف مضاف اي عشر حسنات امثالها ولولاه لقيل عشرة لان المثل المذكور مذكر والمعتبر مع الجمع
حال مفرده في التذكير والتانيث **الثاني** اذا كان معنى المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس جاز
الوجهان تقول ثلثة اشخص وثلث اشخص اي نساء وثلث انفس وثلثة انفس اي رجال والاول هو الغالب
فيما جاء تذكيره وتانيثه كساق ولسان نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق **الثالث**
اذا ذكر العدد من غير ارادة معدود وهو العدد المطلق فيؤتى فيه بالتاء غير نحو ثلثة نصف ستة ولا ينصرف
لانه علم كذا قال بعضهم وما ذكره من منع الصرف هو راي ابن جني والزمخشري وابن الخباز وابن مالك قال الرضي

قال ابن جنى وكذا فى بعض نسخ مفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا
ينصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين وقال المصنف يعنى ابن
ابن الحاجب ان جاز انه كان ابتداء ثم اسقطه لضعفه قال وجه ابتدائه ان سته مبتدا فلولا انه علم لكنت مبتدأ
بالنكرة من غير تخصيص قال ونعم ما قال ووجه ضعفه انه يودى الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما
من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امراة اى كل رجل وذلك جائز فى كل نكرة قامت قرينة على
ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها فجوز الابتداء بالنكرة هنا كونها للعموم فلهذا جاءت النكرة غير المبتدا ايضا
فى الايجاب للاستغراق لكن قليلا نحو علمت نفس ما قدمت الى هنا كلام الرضى هذه **تتمة** لاحكام العدد
فى التذكير والتانيث **تقول** انت يا مخاطبا فى الاعداد المركبة عندى **احد عشر عبدا اثنا عشر**
رجلا بتذكير الجزئين **فى العدد المذكر احدى عشرة امة اثنتا عشرة امراة**
على لغة الحجازيين وثنتا عشرة امراة على لغة التميمين بتانيث الجزئين **فى العدد المؤنث** على الاصل
والقياس فى المذكر والمؤنث **تنبيهات الاول** الهمزة فى احد واحدى منقلبة عن الواو الا ان الاول
شاذ لازم غالبا عند الجميع والثانى مطرد عند المازنى وهو اصح واشاح وكافيتنا بعد عند غيره وقد اختص
وهما فى الاعداد المنيفة على واحد وواحدة تخفيفا وقيل خوف الالتباس بالصفة وقد يستعملونهما فيها ايضا
لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر قال
الرضى ويستعمل احد واحدى فى غير التنيف مضافين مطردا نحو احدهم واحديهن ولا تستعمل احد الا فى التنيف
او مضافا فردا واما احد فيستعمل مطردا للعموم العقلى بعد نفى او نهى او استفهام او شرط نحو ما جاءنى احد ويلزمه
الافراد والتذكير قال تعالى لستن كاحد من النساء وتعريفه ح نادر ولا يقع فى ايجاب يراد به العموم فلا يقال
لقيت احدا الا بتاويل فالمبرد قال ابو على وهمزته فى غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو انتهى
ملخصا وما ذهب اليه ابو على ذهب اليه جماعة ايضا منهم ابن بابشاذ فى شرح الجمل ونقضه واما احد من قولك ما بالدار
احد وهمزتها اذا استعملت فى غير الواجب فهمزتها اصلية غير مبدلة انتهى وكان الحامل لهم على ذلك كما
قال الرضى انهم لما لم يروا فى ذلك معنى الواحدة ان يكونوا كون الهمزة اصلية والاولى ان يقال ان همزته فى كل موضع
منقلبة عن الواو ومعنى ما بالدار احد ما فيها واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل فى الموجب بلا تنيف ولا اضافة
استعمال واحد كما فى قل هو الله احد **الثانى** ما ذكرناه من ان الالف فى احدى للتانيث هو الاصح
الذى عليه الجمهور قال ابن بابشاذ فى شرح الجمل ومحال ان تكون للالحاق بمنزلة الف معزى كما قال بعضهم
لانها لو كانت للالحاق لسمعت منونة فى قولك احدى وعشرين جارية لان الف الالحاق منونة ما لم يكن
الاسم الذى هى فيه علما فاذا بطل ان تكون للالحاق وبطل ان تكون اصلية لعدمها فى احد بطل ان تكون

لتكثير

لتكثير الكلمة لعدم كونها على اكثر من اربعة احرف فثبت انها للتانيث انتهى **الثالث** انما جعل جمعا
بين تانيثين فى احدى عشرة لاختلاف لفظى العلامتين وفى ثنتى عشرة اما لان التا بدل من اليا وليست
للتانيث او لانها زائدة للالحاق باصبهان او لان احدى الكلمتين معربة والاخرى مبنية فكانهما قد
تباينا او لانهما متضايفان بدليل حذف النون او لان اثنتين بمنزلة ثنتين للالحاق بمنزلة تا بنت
لسكون ما قبلها فكانما الحقا بمثال جذع كالحقت اخت بمثال قفل فالتا زائدة قال ابن هشام كل ذلك تدريل
والسوال عندى من اصله ليس بالقوى لانهم قالوا فى اسم الفاعل خامس عشر فى المذكر وخامسة عشرة فى المؤنث
فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا فى الباقى فدل على انهم اعتبروا حالة الكلمتين
قبل التركيب انتهى **الرابع** الحجازيون يسكنون شين عشرة فى التركيب اذا كانت مختومة بالتا كراهة توالى
اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وبنو تميم يكسرها تشبيها بنا كتف قال ابن بابشاذ وهذا الموضع من اعجب
الاشياء وذلك ان مذهب بنى تميم فى مثل كتف ونحو التخفيف ومذهب اهل الحجاز فى مثل هذا التثقيل وقد انعكس
المذهبان فى هذا الباب وليس له علة سوى انه حدث مع التركيب احكام لم تكن قبل التركيب لعل يختص به
انتهى وبعض بنى تميم بفتحها ابقاء لها على اصلها وبذلك قرا الاعمش فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم
يسكن عين عشر بتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات بخلاف اثنى عشر وتقول **ثلثة عشر** رجلا بتا
نيث الجزء الاول وتذكير الجزء الثانى وكذا فيما زاد **الى تسعة عشر** بدخول الغاية **فى عدد المذ**
كر ثلث عشرة امراة بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثانى وكذا فيما زاد **الى تسع عشرة**
بدخول الغاية ايضا **فى عدد المؤنث** برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف تقليلا
لخلاف الاصل **تنبيه** اذا قلت عندى ثمانى عشرة امراة فلك فتح اليا من ثمانى لانها مفتوحة فى ثمانية
ولك اسكانها كما فى معدى كرب ويجوز حذفها قليلا مع بقاء كسر النون دليلا عليها وفتحها وهو اولى
من الكسر لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة وقد يحذفون اليا منها فى غير التركيب ايضا
ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع وفى الحديث فثغرها ثمان
وفى الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وليستويا اى المذكر والمؤنث فى عشرين واخواتها
من العقود فتقول عندى عشرون عبدا وعشرون امة وثلثون امرة الى التسعين **ثم تعطف** نت العقود على النيف
فتقول عندى احد وعشرون رجلا فى المذكر واحدى وعشرون امرة فى المؤنث اثنان وعشرون رجلا
فى المذكر اثنتان او ثنتان وعشرون امرة فى المؤنث بتذكير احد واثنان مع المذكر وتانيثهما مع المؤنث كما تقدم
ثلثة وعشرون رجلا فى المذكر ثلث وعشرون امرة فى المؤنث بتانيث ثلثة مع المذكر وتذكيرها مع المؤنث كما مر
وهكذا مع ساير العقود وتقول ثلثة وتسعون رجلا الى التسع وتسعين رجلا وثلث وتسعون امراة الى التسع وتسعين

انظر ثمانى

امرأة ويستوي المذكر والمؤنث في المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما واذا جاوزتهما عطفت النيف عليهما على المعروف نحو مائة وثلثة رجال والف وثلث نسوة بعطف الاقل على الاكثر الا في التواريخ فيتقدم الاقل لكون الاكثر معلوما نحو سنة خمس وسبعين وثمانمائة وهو تاريخ اتمام هذا المتن وتسع وسبعين والف وهو تاريخ اتمام هذا الشرح انتهى كلام المص رحمه الله على انواع المعربات ثم اخذ في الكلام على بعض المبنيات من الاسماء ولم يستوفها احالة على المطولات كما هو شأن المختصرات فلذا قال المبنيات وهو مبتدا خبره قوله منها المضمر ويسمى الضمير بالاول اجرى على قاعدة التصريف لانه من اضمرت الشيء اذا اخفيته فهو مضمر ويجوز ان يكون من اضمرته بمعنى اهزلته لانه في الغالب قليل الحروف والتسمية ضميرا فهو على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد وتسميته بهما اصطلاح البصريين ويسميه الكوفيون الكناية والمكني لانه ليس بالصريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني فصرح بمن اهوى عن الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر وبني لشبهه بالحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين كباء الجر ولامه وواو العطف وفائه وقد وبل وهل ولم وما كان وضعه منها على اكثر من ذلك فمحمول عليه طردا للباب وقيل لشبهه في المعنى التكلم او الخطاب والغيبة وهي من معاني الحرف وقيل في الافتقار الى شيء اذ لا بد له من مفسر هو الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب وقيل في الجمود اي عدم التصرف في لفظه بوجه ما حتى بالتصغير وبان يوصف به كاسم الاشارة وقيل لعدم موجب الاعراب فيه للاستغناء عن اعرابه باختلاف صيغه الدالة على المعاني و هو اي المضمر ما اي اسم وضع لمتكلم بعينه او مخاطب بعينه كما مر تحقيقه في حد المعرفة فلا ينتقض بلفظ المتكلم والمخاطب او غائب بعينه خرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقيت الاسماء الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة كلها غيب فاخرجها بقوله سبق اي تقدم ذكره فانها وان كانت موضوعة لغائب بعينه لكن ليس سبق ذكر الغائب شرطا فيها وقد علم مما مر في حد المعرفة ان المضمرات موضوعة لجزئيات معينة لهذه المفهومات على ما هو الحق فيكون المراد بقوله المتكلم والمخاطب او غائب كل متكلم او مخاطب وغائب والنكرة قد يكون في الاثبات للعموم كما تقدم والمراد بقوله سبق ذكره اعم من ان يكون مذكورا لفظا سواء كان سابقا لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه او سابقا رتبة متأخرا لفظا نحو ضرب غلامه زيد او سابقا لفظا متأخرا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه او مذكورا معنى يدل عليه لفظ الفعل نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير عائد الى العدل الذي يدل عليه لفظ الفعل تضمنا او سياق الكلام نحو ولابويه فالضمير عائد الى المورث الذي يدل عليه ذكر الميراث دلالة التزامية ولو كان سبق ذكره حكما اي محكوما به بان يكون الغائب الذي وضع له الضمير مذكورا لفظا لكن ليس سابقا لا لفظا ولا رتبة بل يكون متأخرا فيحكم بسبقه حكما نظرا الى وضع ضمير الغائب وذلك واقع في خمسة مواضع وهي ما اذا كان الضمير مرفوعا بأول المتنازعين او بنعم وبئس وما جرى مجراهما او مبدلا منه ظاهر او مجرورا برب او كان للشأن وسيأتي ذكر هذه المواضع في كلام المص مفصلا وتستوفي الكلام عليها هناك ان شاء الله تعالى وانما خولف مقتضى وضع ضمير الغائب في هذه المواضع بتقديم مفسره لقصد التفخيم والتعظيم بان يذكر اولا شيء مبهم حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره

لقصد
نكون

فيكون اوقع في النفس لكن هذا يتخلف في باب التنازع المذكور فانه لمجرد الاختصار والاحتراز عن التكرار عند غير الكسائي القائل بان الفاعل يحذف كما سيأتي بيانه فان استقل المضمر بنفسه بان لم يحتج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها بل كان كالاسم الظاهر فهو منفصل وهو سبعة انا والخمسة الزائدة لسان الحكم ونحن وانت وهو وهي واياها واياي واما اللواحق ان واياها وياي فحروف دالة على المراد منها والا يستقل بنفسه بل احتاج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها فهو متصل وهو تسعة التاء والنون والالف والواو وياء المخاطبة وناء المتكلم والكاف والهاء وياء واما اللواحق للكاف والهاء فحروف دالة على المراد منها نظيرها امر فجملة الضمائر على هذا وهو الصحيح سبعة عشر ضميرا لا غير تنبيه ظاهر صنيعه ان كلا من المنفصل قسم براسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل المنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل قاله في التصريح والمضمر المتصل مرفوع ومنصوب ومجرور لا بمعنى المتصف بالرفع والنصب والجر فان انت مثلا مرفوع او منصوب او مجرور والمضمر المنفصل مرفوع ومنصوب غير مجرور لان المجرور بمنزلة الجزء الاخير من العامل بحيث لا يجوز فصله فهو لا يكون الا متصلا فهذه خمسة انواع ومنها اما مفرد او مثنى ومجموع فهي خمسة عشر وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه ثلاثون لكن اكتفي في المثنى بلفظ واحد لقلة استعماله فسقط خمسة وعشرون وكل منها اما متكلم او مخاطب او غائب فهذه خمسة وسبعون لكن اكتفي في المتكلم بعلم غالبا كونه مذكرا او مؤنثا او مثنى فيسقط خمسة عشر من ضرب ثلاثة في خمسة تبقى ستون ويضم اليها ياء الواحدة المخاطبة كما ذكرها سيبويه خلافا للاخفش لما زعم في قولها انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما تقدم فجملة الضمائر احد وستون ضميرا امثلة الضمائر المرفوعة المتصلة ضربت بضم التاء لنا وضربنا وضربت بفتحها وضربت بكسرها وضربتما وضربتم وضربتن وضربا اي هو وضربت اي هي وضربا وضربتا وضربوا وضربن والمنفصلة انا ونحن وانت بالفتح وانت بالكسر وانتما وانتم وانتن وهو وهي وهما وهم وهن والمنصوبة المتصلة ضربني وضربنا وضربك بالفتح وضربك بالكسر وضربكما وضربكم وضربكن وضربه وضربها وضربهما وضربهم وضربهن والمنفصلة اياي وايانا واياك بالفتح واياك بالكسر واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن والمجرورة مربي وبنا وبك بالفتح وبك بالكسر وبكما وبكم وبكن وبه وبها وبهما وبهم وبهن ولا يسوغ اي لا يجوز المضمر المنفصل الا لتعذر المضمر المتصل لان وضع المضمر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فمتى امكن لا يجوز العدول عنه فنحو قمت واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم وقوله اتتك عنس تقطع الاراكا اليك حتى بلغت اياكا وقوله بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فضرورة ويتعذر المتصل في مواضع احدها ان يتقدم المضمر على عامله نحو اياك نعبد لتعذر ان يتاخر عن عامله وقيل الا نحو ما قام الا اياه او انما انا قائم

انا وصنو والقول وما بنا لى اذا ماكنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار ضرورة الثالث ان يكون العامل محذوفا اما
لكونه مفسرا بمذكور نحو ان اياه ضربته فاكرم اخاك او بقرينة السؤال نحو اياه جوابا لمن قال من اضرب او لكون الضمير جعل بدلا
من اللفظ بالفعل فلا يجوز اظهاره وذلك من باب التحذير وهو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز عنه نحو اياك
والاسد اى قِ نفسك واحذر الاسد الرابع ان يكون تابعا اما توكيدا نحو ابيك انت ونحو جاء وبدلا كقوله
بعد ذكر اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق كجاء زيد وانت والخامس ان يقع بعد اما نحو جاءني اما انت او زيد
السادس ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فاليت لا انفك احدو قصيدة تكون واياها بها مثلا بعدى السابع
ان يقع بعد اللام الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال
مطيعا الثامن ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت التاسع ان يكون ثاني معمولي علمت او اعطيت ويوجب
انفصال الضمير اللبس بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذى
علمت زيدا اياه ابوك والذى اعطيت زيدا اياه عمرو فلا يجوز ان تقول الذى علمته زيدا ولا الذى اعطيته زيدا
لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول العاشر ان يكون عامله معنويا نحو انا قائم الحادى عشر ان يرفع بمصدر مضاف الى المنصوب
كقوله بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد اغرى العدى بكم استسلامكم فشلا الثاني عشر ان ينصب بمصدر مضاف
الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قلت يجوز من ضربناك الامير قلنا يجوز بنصرنا اياكم فاموجبا مكم فهو جوابنا
الثالث عشر ان يكون عامله حرف نفى نحو ما هن امهاتهم الرابع عشر ان يرفع بصفة جرت على غير من هى له نحو زيد هند
ضاربه هو الخامس عشر ان يجتمع ضميران يقدم غير الاخص نحو اعجبني اكرامك اياى واكرامه اياك السادس عشر
ان يجتمع ضميران فى رتبة واحدة بان يكونا لمتكلم او مخاطب او غائب نحو ظننتنى اياى وحسبتك اياك وعلمته اياه
واما قوله وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها فانما سهله اختلاف لفظ الضمير وهو مع ذلك شاذ
وانت فى هاء سلنيه وشبهها من كل ثانى ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع نحو اعطيتكه بالخيار وان
فصلت نظرا الى الاصل قلت سلنى اياه واعطيتك اياه وان شئت فصلت حربا من توالى اتصالين فى فضلتين فقلت سلنى
اياه واعطيتك اياه وظاهر كلامه ان الاتصال والانفصال على السواء وهو ظاهر كلام ابن مالك فى الالفية بل
ابن عقيل انه ظاهر كلام اكثر النحويين واختاره فى التسهيل الاتصال لكونه الاصل ولا مرجح لغيره واقتصر سيبويه
عليه قال ابن مالك فظاهر كلامه لزوم الاتصال ولجاز سيبويه الانفصال بدليل قوله عليه الصلوة والسلام
ان الله ملككم اياهم ولو شاء ملكهم اياكم انتهى وذهب الشلوبين الى رجحان الانفصال وتاول كلام سيبويه
قال المرادى وهو بعيد فان كان الاول من الضميرين غير اخص رجح الفصل اتفاقا لاختلاف محل الضمير نحو عجبت من حبى اياك
الموصل قوله لئن كان حبك لى كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا وان كان غير اخص وجب الفصل كما تقدم اذ مر نحو
وجب الوصل نحو ضربته الا اذا كان مرفوعا بكان واحدى اخواتها نحو الصديق كنته فيرجح الوصل عند ابن مالك لكونه الاصل

دوره فى افصح النثر كقوله عليه السلام لعمر فى ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك فى قتله والفصل
عند الجمهور لان حق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعده كقوله لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان
قد يتغير وهذا الاولان جاريان فى المنصوب بفعل ناسخ ايضا نحو خلتنيه وتوجيه كل من الترجيحين ما سبق فمن ورود
الوصل قوله بلغت صنع امرئ بر اخالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا ومن ورود الفصل قوله اخى
حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن **تنبيه** ما ذكر من جواز الاتصال
فى اخوات كان ككان هو ما ذهب اليه ابن مالك وصرح به فى شرح الكافية وابن هشام وصرح به فى الاوضح ونص عليه
شراح الكتاب ونقل عن صاحب المستوفى ان خبر غير كان لا يكون متصلا وجزم به ابو حيان فى شرح التسهيل قال
وقولهم ليسى وليسك شاذ وخص بعضهم هذا الحكم بليس ولا يكون فى الاستثناء وحمل قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى
على الضرورة مثل الاك ديار ففى ليسى على هذا ضرورتان احديهما اتصال الضمير والثانية عدم نون الوقاية هذه
مسئلة فى بيان الضمير المسمى بضمير الشان وضمير القصة وضمير الامر وضمير الحديث عند البصريين وضمير المجهول
عند الكوفيين لانه لا يدرى عندهم على ما ذا يعود وتسمية البصريين اولى لانهم سموه بمعناه والكوفيون انما
سموه باعتبار وصف قد يقال عليه بان هذا الضمير وقوعه فى الكلام قليل بالنسبة الى غيره من الضماير **يتصل**
الجملة الخبرية ضمير غايب باضافة الضمير الى الغايب **مفسر بها** اى بالجملة الخبرية لغرض التعظيم والتفخيم اذ ذكر الشئ
مبهما ثم مفسرا اوقع فى النفس من ذكره مفسرا من اول الامر فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما
يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير فالرضى وهذا الضمير كانه راجع فى الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال مقدر
تقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فسأل الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل
اى الشان هذا فلما كان المعود اليه الذى تضمنه السؤال غير ظاهر قبل الكتفى بالتفسير بجزء هذا الضمير الذى يتعقبه بلا فصل
لانه معين المسئول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هى كساير اخبار المبتدا لكن
سميت تفسيرا لما بينته انتهى ويكون اسمه اذا كان الضمير مبتدا او اذا دخله الناسخ اسميه وبعلية كما سيأتى
وذلك الضمير **ضمير الشان** ان كان مذكرا نحو قل هو الله احد **وضمير القصة** ان كان مؤنثا نحو فاذا هى
شاخصة ابصار الذين كفروا كذا قال غير واحد وقال المحققين قد يتوهم كثير من الناس ان التذكير باعتبار لفظ الشان
والتانيث باعتبار لفظ القصة وهذا غلط فاحش لانه انما يكون كذلك ان لو رجع هذا الضمير الى هذين اللفظين وليس
كذلك بل هو راجع الى المتعقل ذهنا انتهى نكتة المراد باعتبار الشان والقصة فى التذكير والتانيث ان الضمير اذا كان
مذكرا ناسب ان يرجع الى الشان المعقول واذا كان مؤنثا ناسب ان يرجع الى القصة المعقولة رعاية للمطابقة فهو
راجع فيهما الى المتعقل ذهنا فان اريد بكثير من الناس من قال بهذا فلا وهم ولا غلط وان اريد به من يقول بانه
راجع الى الشان الملفوظ به او القصة الملفوظ بها فليس من الناس **ويحسن تانيثه** اى تانيث الضمير

مع المونث كما يحسن تذكيره مع المذكر ان كان المونث فيها اى فى الجملة المفسرة له عمدة نحو هى هند مليحة
نحو انها قمر فما اذا كان فضلة فلا يحسن انها بنيت غرفة او كالفضلة فلا يحسن انها كان القران معجزة وذلك لان الضمير
مقصود به ثم فلا يراعى مطابقة للفضلات لكنه مع ذلك جائز تنزيلا للقصر قياسا ولم يسمع واما تحسين تانيثه لانه وان كان
فى الظاهر راجعا الى المونث المذكور فى الجملة لكنه فى الحقيقة راجع الى المتعقل فى الذهن كما مر فحسن تانيثه مراعاة للظاهر
هذا مذهب البصريين واوجب الكوفيون تذكيره مع المذكر وتانيثه مع المونث ويدفعه قول العرب انه امة الله ذاهبة وقراءة
او لم يكن لهم آية ان يعلمه علماء بنى اسرائيل بالغوقية فان الاسم ان يعلمه وهو مذكر كذا قيل ووقع للدماميني فى شرح التسهيل ان ضمير
الشان لا يفسر وصلتها فينبغى تحقيق ذلك تنبيه يجرى مجرى المونث فى الحكم المذكور مذكر شبه به نحو انها
قمر جاريتك وفعل بعلامة تانيث نحو انها لا تعمى الابصار ولا عبرة بمونث شبه به مذكر فلا يحسن انها شمس وجهك
ولا بتانيث فاعل فعل بلا علامة تانيث فلا يحسن انها قام جاريتك ويبرز الضمير المذكور مبتدا واسم ما منصوبا
فى باب ان وظن ويستتر فى بابى كان وكاد ولا يعمل فيه الا الابتداء على خلاف فيه فمنع الفراء وابو
الحسن وجوزه النحويون قال ابو حيان وهو غريب مع كثرته فى كلام الله تعالى او احد نواسخه كان وظن واخواتهما
ووضع بعضهم على المشبهة بليس فيه وبعضهم على كاد واخواتها كقوله وما هو من ياسو الكلام ويتقى
به نائبات الدهر كالدايم البخل وكقراءة حمزة وحفص من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم بالمثناة من تحت حينئذ
يتعين ان يكون فى كاد ضمير الشان وقلوب فاعل ولا يجوز ان يكون فاعلا لكاد لما يلزم من جواز القلوب بنزيغ
وبابه التفريع ولا يثنى ولا يجمع وان فسر بجملتين او جمل بل لا يكون الا مفردا لان مرجعه الذى هو
الشان او القصة المتعقلان فى الذهن لا يكون الا مفردا واما من قال لانه ضمير يفسره مضمون جملة ومضمون الجملة
مفرد فيلزمه ان يثنى ويجمع اذا فسر بجملتين او جمل لتعدد مضمون الجمل حينئذ فتدبره ولا يفسر بمفرد لانه
كناية عن الشان والقصة وهما بمعنى الجملة فلا يفسر الا بجملة مصرح بجزئيها الا مفرد واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره
بمفرد له مرفوع نحو كان قايما زيد وظننته قايما عمرو وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدا واسم كان وضمير
ظننته راجعان اليه لانه فى نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما واجاز الكوفيين انه قام وانه ضرب على حذف
المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل والمفعول وفيه فساد ان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل قاله ابن هشام
قلت وهذان الفسادان لا يلزم شئ منهما الكوفيين لان كلا منهما عندهم جائز فتخطيتهم على مذهب غيرهم ليس بصواب
وهو كما قال ابو عثمان المازنى دخلت بغداد فالقيت على مسايل فكنت اجيب فيها على مذهبى ويخطئونى فيها على مذاهبهم
انتهى نعم الذى يرفع قول الكوفيين انه ليس لهم شاهد على ما ذهبوا اليه كما قال الرضى ولا يتبع بشئ من التوابع فلا يؤكد
ولا يعطف عليه عطف بيان ولا يبدل منه لانه اشد ابهاما من النكرة وهى لا تؤكد ولئلا يزول الابهام المقصود
منه بالبدل وعطف البيان قال الدماميني وانظر ما وجه كونه لا يعطف نسق انتهى ووجهه الشمنى بان الجملة التى هى

خبر ضمير الشان لا يحتاج الى رابط لكونه نفسه فلو عطف عليه عطف نسق لشاركه المعطوف فى الاخبار عنه بالجملة ولزم
خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع انتهى فتامل ومثل المص للاحكام المذكورة بقوله نحو هو الامير راكب
وهى هند كريمة مثالان لما عمل فيه الابتداء والضمير فى الاول مذكر وفى الثانى مونث وانه الامير
راكب مثال لما عمل فيه الناسخ وهو ان ومثله قوله علمته الحق لا يخفى على احد وهو فى هذه الامثلة بارز
ونحو قول الشاعر وهو العجير بن عبد الله السلولى اذا مت كان الناس صنفان شامت
واخر مثن بالذى كنت اصنع مثال المستتر الذى عمل فيه الناسخ ففى كان ضمير الشان وهو اسمها والناس مبتدا
وصنفان خبره وشامت خبر مبتدا محذوف اى احد الصنفين شامت وقيل يجوز ان يكون بدلا من صنفان
وقوله مثن اى على واصنع اى اصنعه لانه عايد الموصول والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع
منهم يشمت بى ونوع يثنى على بالذى كنت اصنعه فى حيوتى تنبيهات الاول لا يجوز للجملة
المفسرة لهذا الضمير ان تتقدم هى او شئ منها عليه خلافا ليوسف ابن ابى سعيد السيرافى فانه اجاز فى قوله
اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر فيمن رفع سكران وابن المراغة ان يكون فى كان
ضمير الشان وابن المراغة وسكران مبتدا وخبر والجملة مفسرة والصواب ان كان زايدة والا نشد فى انشاده
نصب سكران ورفع ابن المراغة فارتفاع متساكر على انه خبر لهو محذوف وقد روى بالعكس واسم كان مستتر فيها
الثانى لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يجوز المبتدا
ولا فيه الا مع القرينة وايضا فان المقصود من الكلام المصدر به هو التفخيم والتعظيم فلا يليق به الاختصار
والذى سوغ حذفه منصوبا صيرورته بالنصب فى صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وذلك الدليل هو ان نواسخ المبتدا لا تدخل على كلم المجازاة
كما مر والتزم حذفه فى باب ان المفتوحة اذا خففت تبعا لحذف النون ولخروجه نحو ان الحمد لله رب العالمين
وانما التزم لان المكسورة اذا خففت فى الظاهر يجوز ان كان المانع ان المفتوحة اقوى منها المشابهة فتح اولها
فتح اول الماضى فلو الغيت لزم اعمال الادنى واهمال الاقوى وانما اعملت فى الظاهر وهو فى المضمر لان هذه
فرع عن تلك والمضمر فرع عن الظاهر الذى يفسره فاعمل الاصل فى الاصل والفرع هذا مذهب الجمهور وذهب
سيبويه وجماعة الى ان الملتزم حذفه لا يجب ان يكون ضمير شان واختاره ابن مالك وسياتى لذلك مزيد
كلام فى حديقة المفردات ان شاء الله تعالى الثالث الجمهور على ان هذا الضمير اسم وزعم ابن الطراوة انه
حرف فمثل كان زيد قايم وليس زيد قايم فالغا كان وليس واخواتهما واما انه امة الله ذاهبة فخرف كفا ان عن
العمل وفى ان من يدخل الكنيسة يوما ان ملغاة واما قل هو الله احد فهو هنا فسره المعنى اى المعبود الله
احد قاله فى الارتشاف هذه فايدة فى بيان مواضع عود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة ذكر بعض

المحققين وهو الرضي رضي الله عنه والمحققون جمع محقق اسم فاعل من حقق الشي تحقيقا اي رجع الى
حقيقته بحيث لا تشوبه شبهة عود الضمير الى المفسر المتاخر لفظا ورتبة في خمسة
مواضع وانما اسندنا ذكر هذه الفائدة الى الرضي مع انه قد ذكرها ابن بابشاذ في شرح الجمل وابن مالك في
التسهيل وابن هشام في المغني وغيرهم لان الرضي هو الذي عد المواضع خمسة وابن بابشاذ عدها اربعة وابن مالك
وابن هشام عدها سبعة والمرتضى صنع الرضي كما سياتي بيانه والمواضع الخمسة هي اذا كان الضمير مرفوعا
باول العاملين المتنازعين في المعمول بعدهما واعملنا العامل الثاني فيه على مذهب
البصريين نحو اكرمني واكرمت زيدا ففي اكرمني ضمير مرفوع به على الفاعلية عائدا الى المتنازع فيه
وهو زيدا المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التاخير فعاد الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة او كان الضمير
فاعلا في باب نعم وبئس ولم يجر بهما مفسرا بالتمييز ولا يفسر الا به وعبارته توهم خلاف
ذلك نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ففي كل من نعم وبئس ضمير عائد على مفسره التمييز ورتبة التمييز
التاخير فقد عاد الضمير الى التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة ويلحق بهما فعل الذي يراد به المدح او الذم نحو ساء
مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج من افواههم وظرف رجلا زيد وذهب الفرا والكسائي الى انه لا ضمير في الفعل بل
المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل وياتي الكلام على ذلك في باب افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى
او كان الضمير مبدلا منه ظاهر مفسر له نحو ضربته زيدا فالضمير في ضربته عائد الى
المبدل منه وهو زيد المنصوب على البدلية والبدل رتبته التاخير عن المبدل منه فعاد الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة
وهذه المسئلة قال ابن عصفور اجازها الاخفش ومنعها سيبويه وقال ابن كيسان هي جائزة باجماع
نقله عنه ابن مالك كذا قال ابن هشام في المغني وفي الهمع صحح الجواز ابن مالك وابو حيان ومنعه قوم ورده ابو حيان
بالورود انتهى ومما جاء على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقال الكسائي هو وهم يابون نعت الضمير
وقوله ولا نلمه ان نيام البائسا وقال سيبويه هو باضمار اذم او كان الضمير مجرورا برب على
ضعف تقدم الكلام فيه في بحث المجرورات فليرجع نحو ربه رجلا فالضمير المجرور برب عائد الى
التمييز وهو رجلا ورتبة التمييز التاخير كما مر فقد عاد الضمير الى متاخر لفظا ورتبة تنبيه ذهب
الزمخشري الى ان الضمير يفسر بالتمييز في غير بابي نعم ورب وذلك انه قال في قوله تعالى فقضاهن سبع
سموات يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طائعين ونحوه اعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون
ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما على الحال والثاني على التمييز وصرح بمثل
ذلك في قوله فسواهن سبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا انتهى وضعف كلامه بوجهين احدهما ان الباب
ليس بقياس وانما حمل الضمير في ربه رجلا على انه مبهم لان رب لا تدخل الا على النكرات وهذا لا يوجد في سواهن

وفيه

وفيه نظر يعلم مما مر من الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره الثاني ان هذا التقدير يجعل الكلام غير مرتبط
بما قبله ارتباطا كليا اذ يكون قد تضمن انه تعالى بعد ما استوى الى السماء وانه سواهن سبع سموات عقب استوائه
الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين احدهما استواؤه الى السماء والاخر تسويته سبع سموات وظاهر الكلام
ان الذي استوى اليه هو عين المسوى سبع سموات وفيه نظر ظاهر او كان الضمير للشان
والقصة كما مر عن قريب فليرجع اليه تنبيه زاد ابن مالك في التسهيل موضعين اخرين
يعود فيهما الضمير على متاخر لفظا ورتبة احدهما ان يكون الضمير مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا
حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه واصله ان الحيوة الا حياتنا الدنيا ثم
وضع هي موضع الحيوة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ونازعه في ذلك
ابو حيان وقال لان الخبر اذا كان مضافا لشئ او موصوفا بشئ وجعل مفسرا كان المبتدا الذي هو
ضمير عائدا باعتبار ما قيد به من اضافة او صفة ويصير التقدير ان حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا
قال وليس في كلام الزمخشري دليل على ما ذهب اليه لانه قال وضع هي موضع الحيوة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا
الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها ويبينها يعني سياق هذا الكلام دل على ان المفسر هو الحيوة فيكون
المفسر اذن هو السياق لا الخبر انتهى الثاني ان يكون الضمير متصلا بفاعل مقدم مفسر بمفعول
مؤخر نحو ضرب غلامه زيدا ومن شواهده قول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا
من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقد تقدم ان هذا ضرورة فالقياس عليه نظر وجه عدم ذكر
الرضي لهذين الموضعين واتباع المصنف رحمه الله له في ذلك تتمة يتوسط بين المبتدا
ضمير الفصل
والخبر قبل دخول العوامل وبعدها ضمير بلفظ المرفوع المنفصل مطابق للمبتدا يفيد التوكيد والاختصاص
وكون ما بعده خبرا لا نعتا ويسميه البصريون فصلا لفصله بين كون ما بعده خبرا وبين كونه نعتا والكوفيون
عمادا لانه اعتمد عليه في هذا المعنى وشرطه ان يكون ما قبله معرفة وما بعده معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل
ال نحو اولئك هم المفلحون وانا نحن الصافون كنت انت الرقيب عليهم ان ترن انا اقل منك مالا وولدا تجدوه
عند الله هو خيرا ولا موضع له من الاعراب عند البصريين فقال بعضهم هو حرف وقال بعضهم هو اسم
لكن لما كان الغرض به الاعلام من اول الامر بكون ما يليه خبرا لا نعتا اشتد شبهه بالحرف في انه لم يؤت
به لمعنى في غيره فلم يجعل له موضع من الاعراب وقال الكوفيون بل له موضع فقال الكسائي موضعه بحسب
ما بعده وقال الفرا بحسب ما قبله فمحله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان نصب
عند الفرا ورفع عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس وكثير من العرب يجعله مبتدا مخبرا عنه بما بعده
وحكى عن ابي زيد انه سمعهم يقرؤن تجدوه عند الله هو خير واعظم بالرفع وقال قيس ابن الذريح

يجي على التبي وانت ركبا وكنت عليها بالملا انت اقدر **ومنها** اى من المبنيات **اسماء الاشارة**
وهي في الاصطلاح **ما وضع لمشار اليه** اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية اذ لو اطلق الاشارة
حقيقة فهى دون الذهنية فلا نقض بباعد المحدود من المعارف فانها وان كانت موضوعة لمشار اليه الا ان الا
شارة اليه الاشارة ذهنية وقضية هذا ان يكون الاصل في اسماء الاشارة ان لا يشار بها الا الى مشاهد محسوس
قريب او بعيد فان اشير بها الى غير محسوس نحو ذلكم الله ربي و ذلكما مما علمني ربي والى محسوس غير شاهد
نحو تلك الجنة فلتصيير كالمشاهد وانما بنيت اسماء الاشارة لشبهها بالحرف في الافتقار الى المشار اليه كذا قال
غير واحد وقال ابن مالك لتضمنها معنى الحرف وبيانه ان الاشارة كان حقها ان يوضع لها حرف كما وضع لسائر المعاني
من الاستفهام والنفي والتمني والتنبيه لكن العرب لم تضع للاشارة حرفا فتضمن اسم الاشارة معنى ذلك الحرف الذي
كان ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة لا يقال ان اللام العهدية يشار بها الى المعهود ذهنا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة
حرفا لانا نقول المراد بالاشارة الحسية لانها التي وضع لها اسم الاشارة **فللمفرد المذكر من اسماء الا**
شارة ذا ولبيان غيره وتدبر الكلام على بنيته ولغاته **وللمثناه ذان** ما لكونه **مرفوع المحل**
وذين ما لكونه **منصوبه** اى المحل **ومجروره** وليست الالف فيه علامة الرفع والياء علامة
النصب والجر لانهما ليسا مثنيين حقيقة بل هما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى لان من شرط التثنية قبول
التنكير كامر واسماء الاشارة ملازمة التعريف ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة النصب والجر
وضعا على صيغة المثنى المنصوب والمجرور وهذا مذهب ابن الحاجب وصححه جماعة من المحققين وذهب
بعضهم الى انهما معربان ومثنيان حقيقة وهو الظاهر كما سيأتي في الموصولات وكلام ابن هشام في الاوضح
يقتضي انه قول ثالث وهو اعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قائل به كما نبه عليه شارحه و قوله تعالى ان هذان
لساحران بالالف في اسم الاشارة وتشديد نون ان في قراءة غير ابي عمرو وابن كثير وحفص متأول
وتأويله باوجه احدها ان اسم ضمير شان محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران فحذف المبتدأ وهو كثير
وحذف ضمير الشان كما حذف من قوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وهو ضعيف
لما مر الثاني ان ان بمعنى نعم مثلها في قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها
اى نعم ولعن راكبها وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر وهذان مبتدأ وساحران خبر
لمبتدأ محذوف اى لهما ساحران ويضعفه ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين
الثالث انه جار على لغة خثعم وبلحارث بن كعب وزبيد وكنانة واخرين فانهم يستعملون المثنى بالالف
دائما قال تزود منا بين اذناه طعنة وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها واختار
هذا الوجه ابن مالك الرابع انه لما ثني هذا اجتمع الفان الف هذا والف التثنية فوجب حذف احدهما

لالتقاء

اسماء الاشارة

تاويل ان هذان لساحران

لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوف الف هذا والباقي الف التثنية قلبها في النصب والجر ياء ومن قدر العكس لم يغير
الالف عن لفظها الخامس انه جيء به على اول اعرابه وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب السادس انه مبني كما مر قال ابن
هشام وعلى هذه فقراءة هذان اقيس اذ الاصل في المبني ان لا تختلف صيغه مع انها مناسبة لالف ساحران وعكسه
الياء في احدى ابنتي هاتين فهي هنا ارجح لمناسبة ساحران انتهى وحكى السهيلي في تاريخه ابناء الرواة ان القاضي اسمعيل بن
اسحق سأل ابا الحسن محمد بن احمد بن كيسان ما وجه قراءة من قرا ان هذان لساحران على ما جرت به عادتك من
الاغراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر قال فما علة بنائها
قال لان المفرد منها هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني فنحمل التثنية على الوجهين فاعجب القاضي ذلك وقال ما احسنه
لو قال به احد فقال ابن كيسان ليقل به القاضي وقد حسن **وللمفرد المؤنث ذي** بذال معجمة مكسورة وياء
ساكنة مبدلة من الف ذا فرقا بين المذكر والمؤنث بالياء التي هي علامة التانيث في نحو تقومين **وذه** باختلاس
حركة الهاء اي اختطافها والاسراع بها وذه باسكان الهاء والظاهر انه بناء وقال بعضهم السكون في الوقف لاجله
وفي الوصل لاجرائه مجرى الوقف وذهي باشباع كسرة الهاء قال بعض المحققين الياء الحاصلة بالاشباع لا تكتب
كالواو الحاصلة به فيكتب مررت به بلا ياء وله بلا واو وكانه خص اسم الاشارة هنا بكتابته تقليلا للاشتراك بكتابته
ته وته انتهى وذات بضم التاء قال ابن هشام الاشارة ذا والتاء للتانيث وهي التاء في امراة ونحوه مما فيه تاء الفرق
وليس بصفة **وتي** بابدال الذال المعجمة تاء مبالغة في الفرق بين المذكر والمؤنث **وته** بالاختلاس وته بالاسكان
وتهي بالاشباع نظير ما مر وتا بقلب دال ذا تاء للفرق بين المذكر والمؤنث هذه العشرة كلها للواحد **وللمثناه تان**
رفعا وتين نصبا وجرا على حد ما مر في المثنى المفرد المذكر ولما تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان
من ربك مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان فلكون المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ذكره
في المغني **تنبيه** قد يقع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكر كما في قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي قال
ابو حيان اشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابرهيم ولا فرق في لسانه بين المذكر والمؤنث والفرق بينهما في الاخبار
لا يكون في اكثر الالسن فلا يوجد في لسان الترك ولا الفرس بل المذكر والمؤنث فيه سواء قال وهذا احسن ما
تقيد به عن التذكير في الاية انتهى **ولجمعهما** اى المذكر والمؤنث عاقلا كان او غيره **اولاء** مدا
في لغة الحجاز وبه جاء التنزيل والهمزة الاولى مضمومة والاخيرة مكسورة **وقصرا** في لغة اهل نجد من بني
تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغة القران تقول اولا واولى ذهبوا في المذكر واولا واولى
ذهبن في المؤنث وتقول ايضا في غير العاقل اولا واولى الايام انقرضت قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد اولئك الايام واذا قصرت بالياء لان الف مجهولة الاصل فتلتبس بالى حرف جر فتكتب بواو بعد
الهمزة للفرق وحملوا اولاء عليها وقد تبدل همزته هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما اشبعت الضمة

قبل اللام نحو اولا على وزن طوبى واما قولهم هولاء على وزن نحوه كما قال تجلد لا تقل هولا هذا بكى لما بكى اسفا
وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هولاء بحذف الف ها وقلب همزة أولاء واوا **وتدخلها** اى اسماء الاشارة المذ
كورة والمراد منها ما ذكر خاصة لا مطلقا لان منها ما لا يدخله ها ولا يلحقه كاف ولا لام كثمة **ها التنبيه**
اى الهاء والالف الدال المجموع منهما على التنبيه على ما يذكر بعدها من المشار اليه وغيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين ان
هذان لساحران احدى ابنتى هاتين هولاء بناتى وقد يفصل بينهما بانا واخواته كثيرا قال تعالى ها انتم اولاء وبغيرها
قليلا كقوله فقلت ها لعمر الله ذا قسما فصل بين ها وذا بقوله لعمر الله وقد تعاد بعد الفصل للتوكيد نحو ها انتم
هولاء **تنبيه** ها المذكورة ليس بعد الفها همزة وانما هى علم على الكلمة المركبة من ها فالف ثم نكرت واضيف
الى التنبيه ليتضح المراد به كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ولا يصح ان يضبط بهمزة بعد الالف اذ ليس لنا
ها تكون للتنبيه اصلا قاله الدماميني فى شرح التسهيل وظاهره انه ليس للالف نفسها هنا وجود لحذفها لالتقا
الساكنين هى فى لتا الاولى من التنبيه وما جزم به من انه ليس بعد الفها همزة ليس بجيد فقد قال بعض المحققين ان
امثالها اذا اريد بها انفسها فتزاد فى اخرها الهمزة كلا ولا اذا جعلت اسما وقد لا تزاد **وتلحقها** اى اسماء
الاشارة المذكورة **كاف** تدل على **الخطاب** وهى حرف بالاتفاق لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت
اسما لم يمتنع ذلك كما فى كاف ضربتك كذا قيل فتامل ولانها انما تفيد معنى فى غيرها وهو كون اسم الاشارة الذى لحقته
مخاطبا به واحدا واثنان او جماعة من قبيل المذكر والمؤنث ولانها لا محل لها من الاعراب اذ لا رافع ولا ناصب
ولا خافض بحرف ولا اضافة اما الثلاثة الاول فواضح واما الرابع فلان اسماء الاشارة لا تضاف لانها لا تضاف
الا النكرة وهى معرفة لا يقبل التنكير فتعين ان تكون حرفا وان كانت تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا فتبين
حال المخاطب من افراد وتذكير وضدهما بما تبينه اذا كانت اسما فتفتح مع المذكر وتكسر مع المؤنث وتوصل بميم وا لف
فى المثنى وبميم فى الجمع المذكر وبنون فى الجمع المؤنث نحو ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وانما قلنا غالبا لانه قد لا يلحقها دليل
تثنية ولا جمع بل تكون مفتوحة فى التذكير مكسورة فى التانيث وقد تفتح مجردة من الزوايد فى جميع الاحوال قال تعالى
ذلك لمن خشى العنت منكم ذلك ادنى ان لا تعولوا فما جزاء من يفعل ذلك منكم ذلكم خير لكم فاوقع ذلك موقع ذلكم
وهذا لا يجوز فى الاسمية لا يقال يا زيد ون عرفك عمرا اى عرفكم **تنبيه** قضية اطلاقه ان الكاف تلحق
جميع ما يشار به للمؤنث وذكر المرادى اختصاصها بذى وتا وتى وقال ثعلب لا يقال ذيك وفى الصحاح انه
خطا **بلا لام** حال من الكاف اى تلحق اسماء الاشارة كاف الخطاب حال كونها مجردة من اللام للمشار اليه
المتوسط بين القريب والبعيد نحو ذاك **و** حال كونها **معه** اى مع اللام وهو حرف موضوع للدلالة
على البعيد او على توكيده على خلاف فيه سياتى بيانه واصله السكون كما فى تلك وانما كسر فى ذلك لالتقا الساكنين
او فرقا بينها وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام **للمشار اليه البعيد** نحو ذلك **الا فى المثنى** مطلقا و

في الجمع

فى الجمع عند من مده **والا فيما دخله حرف التنبيه** فلا تلحقهن كاف الخطاب مع اللام
لا يقال ذانلك وتانلك ولا اولالك ولا هذلك فان اريد الاشارة الى المثنى البعيد قيل ذانك بتشديد النون او الجمع
البعيد قيل اولالك باللام مع القصر **تنبيهان الاول** افهم كلامه ان ما لا يلحقه كاف الخطاب من اسماء
الاشارة فهو للقريب واما اللام فلا يقع بدون الكاف فعلم ان لاسماء الاشارة ثلث مراتب قربى وهى المجردة
من الكاف واللام ووسطى وهى التى بالكاف وحدها وبعدى وهى المقرونة بهما فى غير المثنى والنون المشدد
فى المثنى كما ذكرنا فعلى هذا للواحد المذكر القريب ذا وللمتوسط ذاك وللبعيد ذلك وللمثنى القريب ذان
رفعا وذين نصبا وجرا وللمتوسط ذانك وذينك بتخفيف النون واما بتشديدها فللبعيد وجمع القريب
اولا وللمتوسط اولئك وللبعيد اولالك بالقصر وقس على ذلك المؤنث هذا مذهب الجمهور وقضيته ان القصر
فى ولا يتعين فى البعد ليدخل اللام ويبطله ما مر من ان القصر لغة تميم والمد لغة الحجازيين فتامل وذهب
جماعة الى انه ليس لها الا مرتبتان وبعدى قال ابن مالك وهو الصحيح والظاهر من كلام المتقدمين وعزاه
غيره الى سيبويه والمحققين واستدل له فى شرح التسهيل باوجه اقواها ان الفراء روى ان الحجازيين ليس
من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وان التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وان بنى تميم يقو
لون ذاك وذيك حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك فيلزم من هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليس
له الا مرتبتان احديهما للقريب والاخرى للبعيد لا ادناه واقصاه قال الدماميني وهذا ايضاح لا مزيد عليه
وعلى هذا فتشديد النون فى ذان وتان عوض عما حذف من المفرد **الثانى** قد يشار الى القريب بما للبعيد
لعظمة المشير نحو وما تلك بيمينك او المشار اليه نحو ذلك الكتاب او لتحقيره نحو ذلك اللعين وقد يشار الى
البعيد بالقريب لحكاية الحال نحو يا هولاء وهولاء ربك وهذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان
مشارا بهما الى ما وليناه كقوله تعالى متصلا بقصة عيسى ذلك نتلوه عليك ثم قال ان هذا لهو القصص الحق
تتمة وضعوا للاشارة الى الامكنة الفاظا خاصة بها بخلاف ما تقدم فانها تقع لكل مشار اليه
او مكانا وغيرها فوضعوا للمكان القريب هنا وههنا وللمتوسط هناك وههناك وللبعيد هنالك
وبتشديد النون مع فتح الهاء وكسرها وقد تلحق بها التاء ساكنة فيقال هنت وثم بفتح الثاء المثلثة و
تشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسر مع التضعيف
قال الدماميني وانظر ثم فى قول العلماء ومن ثم كان كذا هل معناها معنى هنالك او هنا التى للقريب والظاهر
الثانى انتهى ومن لم يثبت المرتبة الوسطى فى الاشارة سوى بين هناك وهنالك والتزم فى هذه الالفاظ
الظرفية او الجر بمن او الى وفى كانهن الفتح والافراد وقد يتعاور غير ثم للزمان كقوله تعالى هنالك ابتلى
المومنون وقول الشاعر واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون اين المفزع وقوله

حنث نوابو لات هنا حنث ويحتمل في الاية والبيت ارادة المكان **ومنها** اى من المبنيات **الموصول** وهو في اللغة اسم مفعول من وصل الشى بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان **موصول حرفي** و**موصول اسمي** وهو المقصود بالذكر هنا لان الكلام في المبنيات من الاسما وذكر الحرفي معه ايثارا للفائدة وقد سبقه الى ذلك غير واحد وانما بنى الموصول الاسمى لشبهه بالحرف في الاستعمال لافتقاره المتاصل الى جملة **فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته** اى ما يتصل به **بالمصدر** ولم يحتج الى عائد ولفظة كل هيهنا ليست في محلها لان التعريف انما يكون للجنس او بالجنس لا للافراد ولا بالافراد فالمحدود في الحقيقة الموصول الحرفي والحد هو مدخول كل وهو حرف اول مع صلته بالمصدر وايضا لا يصدق على حرف من افراد الموصول الحرفي انه كل حرف فايراد لفظة كل يمنع من صحة الحمل وصحح الايبان بها بانها مقحمة زائدة والغرض من ذلك الاشارة الى ان الحد صادق على كل افراد المحدود فيكون مانعا والظاهر ان كلفظه انحصار الحد فيها لعدم ذكر غيرها فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه وهو مبني على جواز زيادة الاسم والبصريون يمنعونه وهو التحقيق والمراد بالتاويل السبك وسياتي كيفيته في كلام المص في حد المعرفات وان حمل على التفسير فيخرج بالعبرة الفصل المضاف اليه نحو هذا حاني حين قمت فانه موول بالمصدر اى حين قيامك لكن لا مع شى اخر وكذا نحو هو من قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى **والمشهور من الموصول الحرفي خمسة احدها انّ** المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر **والثاني انْ** بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا اتفاقا او امرا على الاصح **والثالث ما** المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف على الاصح **والرابع كي** وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل وغير مقرونة بها **والخامس لو** المصدرية على راى ذهب اليه الفرا وابو علي وابو البقا والتبريزي وابن مالك وتوصل بفعل متصرف غير امر والاكثرهم لم يثبت وبعدها مصدرية فقال ان المشددة اذا كان الخبر مشتقا **نحو اولم يكفهم انا انزلنا** اى انزلنا ومنه بلغني انك في الدار اى استقرارك لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف واذا كان جامدا نحو بلغني ان هذا زيد اى كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد وقال الرضي اى بيديه نايلة الياء التي الحقت اخر الاسم وبعدها التا افادت معنى المصدر نحو العربية والمضروبية والفارسية ومثال ان المخففة **وان تصوموا خير لكم** اى صومكم خير لكم لولا ان ثبتناك او تثبيتنا لك كتبت اليه بان قم اى بالقيام هذا هو الصحيح واختلف في امرين من ذلك احدهما كون الموصولة بالماضي هي الموصولة بالمضارع والمخالف في ذلك ابن طاهر محتجا بان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ونقض بان لا النافية

فانها

فانها تدخل على المضارع وتخلصه للاستقبال وتدخل على الماضي اتفاقا الثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك الرضي وابو حيان محتجين بانها لو وصلت به لفات معنى الامر فالا وكل شي سمع من ذلك فان فيه تفسيرية ونقض بفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند التاويل المذكور على انه قد يمنع فوات معنى بجواز التاويل بالمصدر الطلبي كما فعله صاحب الكشاف فقال في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه انذر قومك ان الناصبة للفعل اى انا ارسلناه بان انذر قومك او بان قلنا له انذر اى بالامر بالانذار انتهى فيطلب اذا قلت كتبت اليه بان قم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام وهو نظير تاويلهم بالمصدر الحدثي اذا كانت الصلة منفية نحو وان لا تصوموا شر لكم اى عدم صومكم شر لكم ومثال ما **بما نسوا يوم الحساب** اى بنسيانهم اياه وسياتي تتمة الكلام عليها في حد بعض المعرفات ان شاء الله تعالى ومثال كي **لكيلا يكون على المومنين حرج** اى لعدم كون حرج على المومنين وجئت كي تكرمني اى لكرامتي ولا حاجة الى تقدير اللام قبلها لان معناها السببية دائما عند المص تبعا للكوفيين كما سياتي بيانه في نواصب المضارع واما البصريون فيقولون ان قدرت اللام قبلها فهي المصدرية وان لم تقدر اللام فهي تعليلية جارة ويجب حينئذ اضمار ان بعدها ومثال لو **يود احدهم لو يعمر** اى التعمير ويقول الاخفش لو ليست هنا مصدرية انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوف والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر لسره ولا خفاء بما فيه من التكلف **تنبيهان الاول** يغلب وقوع لو هذه بعد ود او يود وبعد ما افهم تمنيا كاحب وتمنى ولهذا ينصب الفعل بعدها كما ينصب في جواب ليت قال سريناالبهم في جموع كانها جبال شرورى لو نعان فتنهدا اى ود بنا لو نعان فحذف الفعل لدلالة لو عليه ومن وقوعها في غير الغالب بدون ما ذكر قول قتيلة بالتصغير بنت النضر بن الحارث وقد قتل النبي صلى الله عليه واله وسلم اخاها صبرا فانشدته احمد ولانت نجل نجيبة في قومها والفحل فحل معرق ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق فقال عليه السلام لو سمعته ما قتلته ومنه قول الاعشى وربما فات قوم جل امرهم من التاني وكان الحزم لو عجلوا **الثاني** اشار المصنف بقوله والمشهور خمسة ان الموصول الحرفي غير المشهور واكثر من خمسة فمنهم من عد ستة بادخال الذي على ما قاله يونس والفرا والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وابن هشام فقد ذهبوا الى انها تقع مصدرية وتوصل بالماضي او المضارع وجعلوا منه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا اى تبشير الله وكخوضهم ونقل ابن مالك عن الفرا في قوله تعالى تماما على الذي احسن اى على احسانه قال ابن هشام ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابي دهبل الجمحي يا ليت من يمنع المعروف يمنعه حتى يذوق رجال مر ما صنعوا وليت رزق رجال مثل نائلهم قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا وقضية في التوضيح انها حرف وقال الرضي لا خلاف على القول بان الذي مصدرية في انها اسم وقال بعضهم ويشكل على القول بانها حرف دخول ال عليها لانها بعض اقسامها

وليس كذلك بل هي جزء منها كما جزم به ابن هشام **والموصول الاسمي هو ما** اي اسم وهو كالجنس يشمل المحدود
وغيره من الاسماء وقوله **افتقر** اي احتاج **الى صلة** اخرج ما عدا المحدود اذ المراد بالصلة الاصطلاحية
ولا يفتقر اليها غيره لا يقال يلزم الدور لتوقف معرفتها على معرفة الموصول لانها عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير يعود اليه لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو فسرنا الصلة بما ذكر اما ان فسرناها بانها جملة خبرية متصلة باسم لا يتم جزءا
الا بها مشتملة على ضمير عائد اليه فلا دور وقوله **وعائد** والمراد به ضمير يعود على الموصول لربط الصلة به تصريح بما علم ضمنا
لانه ماخوذ في مفهوم الصلة والنكتة في التصريح موافقة لما جرى على السنة المعربين من ان الموصول يحتاج الى صلة
وعائد واما حمل الصلة في التعريف على معناها اللغوي كما فعله بعضهم ففيه امور احدها ان الفاظ التعريف
محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها الاصطلاحي لا اللغوي الثاني لزوم الاجمال اذ ليس
المراد بها ما يقع اسم الصلة وهو ما يتصل بالشيء والا لما صح تفسيرها بالجملة الخبرية والمطلق اذا لم يرد به الاطلاق
كان مجملا الثالث انتقاض الحد بمن الشرطية فانها مفتقرة الى صلة وعائد نحو من يكرمه اكرمه وحمل التعريف على
اللفظي كما فعله شارح التهذيب المحصر ضيق عطن كما لا يخفى **تنبيه** الصلة لا تكون الا جملة لان وضع الموصول على
ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه او به فالاول نحو زيد الذي ضربني
او الذي ضربني غلامه والثاني نحو الذي اخوك غلامه والحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل او ما اشبهها
من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله لكن لما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل معه
من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصليا لا بالشبه وهو الجملة وهي الظاهرة كما مر او مقدرة نحو
الذي عندك والذي في الدار لان التقدير الذي استقر او مؤولة نحو الضارب والمضروب فان صلة ال
جملة مؤولة بمفرد كما قال الرضي وغيره والاصل الضرب والضرب فكرهوا دخول ال المشابهة للحرف فيه لفظا ومعنى
على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورتها مع ما دخلت عليه معرفة كالحرف مع ما دخل عليه فغيروا
المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول ولذلك عمل بمعنى الماضي ولو كانا
اسمي فاعل ومفعول حقيقة لم يعملا بمعنى الماضي كالمجردين عن ال وسياتي تتمة الكلام على جملة الصلة الظاهرة
في حديقة الجمل ان شاء الله تع **لطيفة** يحكى ان ابن عنين الشاعر كتب الى الملك المعظم وقد اعتل
ولم ياته وانقطعت عنه صلاته قوله انظر الي بعين مولى لم يزل انا كالذي احتاج ما تحتاجه
يولي الندا وتلاف قبل تلافي انا كالذي فاغنم دعائي والثناء الوافي فعاده ووصله بالف دينار وقال
له انت الذي وهذه الصلة وانا العائد **وهو** اي والموصول الاسمي نوعان نص وهو ما مدلوله واحد اما
مفرد مذكرا او مؤنث او مثنى كذلك او مجموع كذلك ومشترك وهو ما يصلح للواحد وغيره فالنص هو **الذي**
للمفرد **المذكر** عاقلا كان نحو وابراهيم الذي وفى او غيره نحو وايتم الماء الذي تشربون وقال الاخفش يكون

الجمع ايضا وحمل عليه قوله تع والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وقوله تعالى [illegible]
بما لم يقصد به مخصوص كما في الاية فانه لو لم يرد به جمع لم يرجع اليه ضمير الجمع ولا اعيد عليه ضميره قال فان قصد به مخصوص
فلا ذهب في تثنيته وجمعه باللذين والذين الا في ضرورة لقول اشهب بن رميلة وان الذي حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا ام خالد قال ابو حيان ولا يعرف اصحابنا هذا التفصيل الى ان قال والبيت على الجواز
في فصيح الكلام لا على الضرورة وسياتي في الاية والبيت غير ذلك **تنبيه** حمل ابن مالك البيت على
الضرورة ينافي تفسيره للضرورة بانها ما لا يقع الا في الشعر ولم يكن للشاعر عنه مندوحة والحال انه كان
للشاعر عن ذلك مندوحة بان يقول وان الالى حانت بفلج دماؤهم فلا يكون على هذا في البيت
ضرورة واصل الذي عند البصريين لذ على وزن عم وشج فلما ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة
لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن ادخلوا عليها اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفها
كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما مر ان الموصولات معارف وصفا بدليل كون من
وما معرفتين بغير اللام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف
كما في نحو الرجل ورجل وقال الكوفيون اصلها الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما
متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت
الياء وكل ذا اقرب من دعوى الغيب قاله الرضي **والتي** بقلب الذال تاء للمفرد **المؤنث** من ذوي العلم
وغيرهم نحو قد سمع الله قول التي تجادلك ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها ولك في ياء الذي والتي
وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون المكسورة
وجارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا
فهذه خمس لغات **ولمثناهما** اي مثنى المفرد المذكر والمفرد المؤنث **اللذان واللتان**
بالالف ان كانا مرفوعي المحل واللذين واللتين **بالياء** المفتوح ما قبلها **ان**
كانا منصوبين اي المحل **او مجرورين** وليست الالف فيهن علامة الرفع والياء علامة
النصب والجر لانهن ليس مثنيات حقيقة بل صيغ بنيت على صورة المثنى كما في ذان وتان وذين
وتين قال بعضهم والصحيح انهن جميعا معربات ومثنيات حقيقة ودعوى ان كل واحد منها صيغة
مستانفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على
نهج واحد اذ كانت التثنية لا تختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا تختلف المثنيات
اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا انتهى وكان القياس في تثنية الذي والتي وتثنية ذا وتا
ان يقال اللذيان واللتيان وذيان وتيان كما يقال في القاضي من المعرب المنقوص القاضيان

باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى من العرب المقصور فتيان بقلب الالف ياء لكنهم حذفوا الاخر وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا وابقوه في القاضي وفتى فرقا بين المتمكن وغيره وتميم وقيس تشدد النون منهن تعويضا من المحذوف او تاكيدا للفرق ولا يختص ذلك بحالة الرفع خلافا للبصريين لانه قرئ في السبع في غير الرفع في قوله تعـ ربنا ارنا اللذين واحدى ابنتى هاتين كما قرئ به فيهما في الرفع في قوله تعـ فذانك برهانان واللذان يأتيانها منكم وبلحارث وبعض ربيعة يحذف نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا للموصول بطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال الاخر هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم ولا يجوز ذلك في ذان وتان لئلا يلتبس فتلخص اي في نون الموصول ثلاث لغات وفي نون الاشارة لغتان **والالى** على وزن العلى بالقصر وهو اشهر من المد ويكتب بلا واو كما قال ابن هشام في شرح اللمحة وقد يجرد من ال لبعضهم فيقيد حينئذ بالتي بمعنى الذين للاحتراز عن الاشارية اذ النطق بهما واحد قلت والظاهر انه لا حاجة لاحاجة الى ذلك فان الاشارية تكتب بواو وهذه تكتب بلا واو كما عرفت وذلك كاف في الفرق **والذين** بالياء **مطلقا** في الاحوال الثلاثة اي سواء كان مرفوع المحل او منصوبه او مجروره ويرسم بلام واحدة فرقا بينه وبين المثنى وحال النصب والجر لئلا يشتبها خطا ولم يعكس لان المثنى سابق فبقي على اصله من اجتماع اللامين **لجمع المذكر** العاقل كثيرا فيهما ولغيره قليلا فمن الكثير في الالى قوله
رايت بني عمي الالى يخذلونني على حدثان الدهر اذ ينقلب وقوله ابى الله للشم الالاء كانهم
سيوف اجاد القين يوما صقالها وقوله وتبلي الالى يستلئمون على الالى تراهن يوم الروع كالحدا القبل
ومن القليل فيها قول الاخر فاما الالى يسكن غور تهامة ... تعفى الوصل بامثال الالى مررن علينا والزمان وريق
ومن الكثير في الذين قوله تعـ قال الذين امنوا ومن القليل قوله تعـ ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم وهذيل وعقيل كما في الهمع يعربونه كالزيدين كقوله نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا قال بعضهم واذا اعرب كان رسمه بلامين وقد تحذف نونه حينئذ مرفوعا كقوله
نحن اللذو بعكاظ صبحوا ... من رؤوس قومك ضربا بالمصاقيل ومنصوبا كقول الاخر
وان الذي حانت بفلج دماؤهم ... ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي او الجيش الذي كقوله تعـ كمثل الذي استوقد نارا اي كمثل الجمع الذي استوقد فحمل على اللفظ ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الاية مخففا من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا قوله تعـ والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون اما حذف النون من الذين نحو جاني الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل كقلة اللذا في المثنى قاله الرضي وقد يقال في جمع المذكر اللائين

ايضا

ايضا مطلقا وبعض هذيل يعربه ومنه قول بعضهم هم اللاؤون فكوا الغل عني **واللائي** بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي **واللاتي** بتاء فوقانية مكان الهمزة **واللواتي** على وزن الهواري وقد تحذف ياؤهما اجتزاء بالكسرة **لجمع المؤنث** وقد يتعاقب الاولى واللائي فيقع كل منهما مكان الاخر قال بالكسرة **لجمع المؤنث** فما اباؤنا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا اي الذين والشرح من الموصول هو **من** بفتح الميم للعالم نحو جاءني من قام ومن قاما ومن قاموا ومن قامت ومن قامتا ومن قمن وتاتي لغير العالم في ثلاث مسائل احدها ان ينزل منزلته نحو ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير وقوله الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فدعا الاصنام ونداء القطا والطلل سوغ ذلك الثانية ان يجتمع مع العاقل فيمن وقعت عليه من نحو ومنهم من يمشي على رجلين لشموله الانسان والطائر الثالثة ان يقترن مع العاقل في عموم فصل بمن الموصولة نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في كل دابة في قوله تعـ والله خلق كل دابة لان الدابة لغة ما يدب على الارض عاقلا كان او غيره قاله ابن هشام في الاوضح **وما** لما لا يعقل وقد يحكى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في كثير من كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبعرى لما سمع قوله تعـ انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لاخصمن محمدا فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اليس قد عبدت الملائكة اليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له صلى الله عليه وسلم ما اجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل وتاتي لمن يعقل مع غيره نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض وللمبهم امره كقولك وقد رايت شبحا من بعيد لا تدري انسان هو ام لا انظر الى ما ظهر وقد يعضهم ولانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء ورده ابن الحاجب بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقولنا لما لا يعقل وحكي عن الزمخشري انه قال كنت في حضرة بعض الوزراء والمجلس غاص بالفضلاء فسالهم الوزير عن قوله تعـ او ما ملكت ايمانهم فتكلموا فلم يقنع الوزير جوابهم فسالني فقلت الاصل فيما ان يكون لغير العقلاء ولكن مراعاة الاصل فيه بوجه يجب ذلك والاناث اقرب الى غير العقلاء من الذكور فتحمل على الاناث انتهى وقد اشار اليه في الكشاف على استتاره وذهب بعضهم الى انها تستعمل لما لا يعقل ولغيره محو ما سمع من قولهم سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما يسبح الرعد بحمده والسماء وما بناها الايات والذي عليه جماعة من المحققين ان الفرق بين من وما في اختصاص من بذوي العلم واختصاص ما او غلبتها في غيرهم انما هي اذا اريد الذات واما اذا اريد الوصف كما تقول في الاستفهام ما زيد فاضل ام كريم وفي الموصولة اكرم ما شئت من هؤلاء الرجال اي القاعد او القائم او نحو ذلك فهو بكلمة ما دون من بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما وانكره قوم ومن ثم قال في الكشاف

في تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقيل ذهابا الى الصفة ولان الاناث من العقلاء يجرين مجرى
غير العقلاء ومنه قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم فان ذلك وقوله ذهابا الى الصفة الى المراد فانكحوا الموصوفة باي صفة شئتم
من البكر والثيب والشابة والجميلة والنسيبة واضداد ذلك الى غير ذلك من الاوصاف **وال** الداخلة على صفة
محضة من اسم فاعل ومفعول بخلاف غير المحضة كالذي يوصف به وهو غير مشتق كاسد وكصفة غلبت
عليها الاسمية كالابطح والاجرع والصفا او دلت على التفضيل كالاعلم والافضل فال في جميع ذلك للتعريف
اتفاقا واختلف في ال الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فذهب بعضهم الى انها فيه موصولة والاصح ان الصفة
المشبهة لا تكون صلة لال كما سياتي وتكون ال بمعنى الذي والتي والمثنى والجمع بحسب ما يثنيه الضمير راجع اليها
للعاقل وغيره نحو الضارب والضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات اي الذي ضرب
والتي ضربت الى اخره ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور اي الذي رفع والذي سجر وقد توصل بظرف وبجملة
اسمية او فعلية فعلها مضارع فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه
والثاني كقوله من القوم رسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد والثالث كقوله ما كاليروح ويغدو
لاهيا مرحا مشمرا يستديم الحزم ذو رشد والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش وابن مالك في الاخير
تنبيهات الاول قال السيوطي في مكثت لم ار احدا حكى خلافا هل ال بجملتها موصول او اللام فقط كما قيل
بذلك في ال المعرفة ولجريانه هنا اتجاه لكن المفهوم من عبارتهم الجزم بانها بجملتها الموصول خصوصا قول ابن
الحاجب وصلة الالف واللام وعبر في المعرفة بال فقط انتهى واستظهر بعض المحققين عدم الفرق بينهما اما ل
وتخصيص الخلاف بحرف التعريف تحكم انتهى فتامل **الثاني** ما تقرر من ان ال المذكورة موصول اسمي هو
الاصح وليست موصولا حرفيا خلافا للمازني لعود الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه ولانها لا تؤول مع صلتها
بالمصدر ولا حرف تعريف خلافا للاخفش لانه يجوز عطف الفعل على مدخولها نحو فالمغيرات صبحا فاثرن
به نقعا اي فاللاتي اغرن فاثرن ولانه لا يتقدم عليها معمول مدخولها لانها لها جاء زيد الضارب ومحل
الخلاف اذا كان الوصف الداخل عليه للحدوث ولم تكن هي للعهد اما اذا كان للثبوت كالمؤمن والمنافق
فال فيه حرف تعريف اتفاقا قاله التفتازاني في شرح التلخيص واما اذا كانت للعهد كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب
فلا خلاف في حرفيتها ايضا قاله الرضي قال بعض المحققين وفيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يات الموصول لتعريف
العهد والتحقيق ان الاقسام الاربعة للتعريف تجري في الموصول **الثالث** على القول بان ال اسم فا
لمشهور انها اسم موضوع براسه غير مقتطع من شيء وزعم الزمخشري انها بعض الذي وانهم لكثرة استعمالهم له
متوصلا به الى وصف المعارف بالجمل انهكوه بالحذف فحذفوا تارة الياء وحدها وتارة الياء والكسرة وتارة اقتصروا
على ال وجرى كلامه في المفصل ان ال في الذي حرف تعريف وان ال التي تعد من الموصولات هي تلك التي في الذي

لكونه

لكونه تخفيفا وهي دعوى لا دليل عليها وفيها ما رايت من جعل الاسم عين الحرف وهو باطل **واي**
بفتح الهمزة وتشديد الياء وينبغي اذا عدت في المبنيات ان تقيد بما اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا
محذوفا نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم هو اشد اي الذي هو اشد فان لم تضف ولو مع حذف
صدر صلتها او اضيفت وذكر صدر صلتها كانت معربة البتة نحو جاءني اي قايم واي هو قايم وايهم
هو قايم هذا مذهب سيبويه والجمهور واختلفوا في علة بنائها فقيل لشدة افتقارها الى صدر صلتها
المحذوف وهل اشكل ثم بناءها اذا حذف صدر صلتها ولم تضف فقيل لان قياسها البناء واعرابها لمعارض
فلما نقص من صلتها التي هي موضحة ومبينة رجعت الى ما عليه اخواتها وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد
لا نحو من كل ما يتيسر والكوفيون وطايفة من البصريين منهم الاخفش تعربها مطلقا قال الزجاج
ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يقول باعرابها اذا افردت فكيف يقول ببنائها
اذا اضيفت واولوا الاية على الحكاية او التعليق وجعل سيبويه ذلك اعني اعرابها مطلقا لغة لبعض العرب
قال وهي لغة جيدة وقال الجرمي خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم اسمع احدا
يقول اضرب ايهم افضل اي كلهم ينصب ولا يضم وقرا بها هارون ومعاذ ويعقوب ايهم اشد بالنصب على
هذه اللغة وانما لم تبن عند عدم الاضافة مطلقا حذرا من اجتماع تغييرين البناء وحذف المضاف اليه
وتلزم الاضافة الى معرفة لفظا نحو قوله فسلم على ايهم افضل او تقديرا نحو اكرم منهم ايا تلقاه واجاز بعضهم
اضافتها الى نكرة يعني اي رجل واي رجلين واي رجال واي امراة واي امراتين واي نساء عندك
والجمهور على منعه لانها ح نكرة والموصولات معارف وقد يلحقها علامة الفروع في لغة حكاها ابن
كيسان فيقال ايه وايان وايتان وايون وايات ولا يلزم استقبال عاملها وتقديمه عند الكوفيين وابي حيان وابن
هشام في الاوضح وخالفهم البصريون وتبعهم ابن مالك قال ولا حجة للكوفيين الا كون ذلك ادرج على وفق
ما قالوه انتهى ووجه وجوب تقديم العامل لقصد الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية وسئل الكسائي
في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فلم يكن له مستند الا ان قال اي كذا خلقت فقال له السائل استحييت لك
يا شيخ يعني ان مراده بذلك كذلك وجدتها ولتنبع وجوهها كذلك ما يجب ان يكون مع المستقبل
انه لا يمكن بها الفرق بين المستقبل والماضي فاذا لم يكن هناك ما يخيل فلا فرق بينهما قال الرضي وعلل ابن
درستويه بان ايا موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدرى ما يقطع ولا
مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر استعمل في غيره ا
مغرا اي الموضوع على الابهام ولا يتبع ان الابهامين مختلفان لا تعلق لاحدهما بالاخر انتهى وانكر
ثعلب موصوليتها وزعم انها لا تستعمل الا استفهاما او شرطا وانه لم يسمع ايهم فاضل جاءني بتقدير الذي

هو يا ضل جاءني وربما السماع قال ... على انهم افضل فى بداية الفهم اذ لو كانت شرطا او استفهاما لاعربتو
لقيامها بالمعنى عليهما وليست صفة لللزوم اضافتها فيهما الى النكرة ولا صلة للنداء اذ ليس فى البيت نداء فاذا انتفى
غير الموصولة ون وعند طي خاصة وهي للعالم وغيره سمع من كلامهم لا وذو فى السماء عرشه وقال سنان
بن الفحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اى الذى حفرت والتى طويت
والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناؤها على سكون الواو ومنهم من يعربها اعراب ذو بمعنى صاحب كما رخص
ابن الضائع لما سمع ذلك بحالة الجر لانه المسموع كقوله فحسبي من ذى عندهم ما كفانيا واستشكل اعرابها
بان سبب البناء موجود مع عدم المعارض وفيها اربع لغات اشهرها ما مر اعنى عدم تصريفها مع بنائها
والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه الثالثة كالثانية
الا انه يقال للجمع المؤنث ذوات مضمومة الرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب معربة اعرابها فيقال ذو ذا ذى
ذوا ذوى ذوو ذوي ذات ذاتا ذاتى ذوات **وذا** حالكونها **بعد ما** اجماعا **ومن** على الاصح
الاستفهاميتين وشرط فيها مع ذلك ان لا تكون للاشارة نحو ماذا التوانى ومن ذا الذاهب وان
لا تكون ملغاة ولا مركبة كما سياتى نحو قوله نعم ماذا انزل ربكم اى ما الذى انزله وقول الشاعر
وقصيدة تاتى الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها وقوله الا ان قلبي لدى الظاعنينا
حزين فمن ذا يعزى الحزينا اى من الذى قالها ومن الذى يعزى الحزين **تنبيهان الاول**
لم يشترط الكوفيون كون ذا بعد ما او من المذكورتين احتجاجا بقوله عدس ما لعباد عليك امارة
امنت وهذا تحملين طليق اى والذى تحملين طليق واجيب بان هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال
اى وهذا طليق محمولا لك وذو الحال اما ضمير طليق هو الراجح لانه الناصب للحال واما الطليق نفسه على ان الجملة كانت صفة
له فقدمت عليه فانتصبها معنى التنبيه والاشارة وقال الشيخ سراج الدين البلقيني يجوز ان يكون مما حذف
فيه الموصوف من غير ان يجعل هذا موصولا والتقدير هذا الذى تحملين على حد قوله فوالله ما نلتم ولا نيل منكم
بمعتدل وفق ولا متقارب اى ما الذى نلتم قال ولم ار احدا خرجه على هذا انتهى **وحسن الثانى** مقابل الاصح
فى ذا بعد من ما نقل عن بعضهم من منع كونه موصولا بعدها قال لان الاصل فى ذا ان تكون للاشارة للمعين
لكن لما دخلت عليها ما الاستفهامية وهى فى غاية الابهام جردتها عن معنى الاشارة وجعلتها الى الابهام
فجعلت موصولة ولا كذلك من لتخصيصها بمن يعقل فلم يحسن فيها الابهام الذى فى ما واستدل المجوزون بالسماع
وهو ما مر وهذه الموصولات الست **للمذكر والمؤنث** وفروعهما فتكون بلفظ واحد للجميع ولا
ما مر فى ذى وذو من اللغات لانه شاذ هذه **مسئلة** تتعلق بذا الموصولة **اذا قلت** ايها المخاطب
ماذا صنعت ومن ذا رايت فجئت بعد ذا بفعل متعد مفرغ عن ضمير **فذا مو**

صوله

صولة فى المثالين لاستجماعها الشروط المتقدمة **وما ومن** الاستفهاميتان **مبتدآن فى محل**
رفع وذا مع صلتها خبرهما والعائد محذوف اى ماذا صنعته ومن ذا رايته **والجواب عن كل منهما رفع** اى مرفوع
او ذو رفع على المختار ليطابق السؤال فى كون كل منهما جملة اسمية فتقول الاحسان او زيد اى الذى صنعته
الاحسان والذى رايته زيد وهو ارجح الوجهين فى قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو
والبدل كالجواب تقول ماذا صنعت اخير ام شر ومن ذا رايت ازيد ام عمرو قال الا تسألان المرء ماذا يحاول
انحب فيقضى ام ضلال وباطل ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور فى السؤال والاول اولى ولذلك لم يعتبر
المرغيره **تنبيه** قوله وما ومن مبتدآن مبنى على مذهب سيبويه من جواز الاخبار بمعرفة عن نكرة
متضمنة معنى الاستفهام وعند غيره ان ذا فى المثالين مبتدا وما ومن خبران مقدمان للزومهما الصدر ولا يكونان
مبتدأين لكونهما نكرتين ويجوز **لك الغاؤها** اى جعل ذا زائدة بين ما ومن وما دخلا عليه فكانك
قلت ما صنعت ومن رايت **فهما** اى ما ومن حينئذ **مفعولان** مقدمان فى محل النصب بصنعت ور
ايت وهذا انما يصح على مذهب الكوفيين وابن مالك من جواز زيادة الاسماء والبصريون على خلافه وهو الحق
ولك تركيبها اى ذا مع من **ومعها** اى مع ما فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام فماذا صنعت بمعنى اى
شيء صنعت ومن ذا رايت بمعنى **اى شخص** رايت وعلى ذلك قول بعضهم عماذا تسأل فاثبت الالف
لتوسطها فى اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفها كما سياتى **فالكل** اى مجموع ماذا ومن ذا فى المثالين
مفعول فى محل نصب بصنعت ورايت **والجواب عن كل منهما على التقديرين** اى على تقديرها
مركبة مع اسمى الاستفهام **نصب** اى منصوب او ذو نصب على المختار ليطابق السؤال لكون كل منهما جملة
فعلية فتقول الاحسان او زيدا بالنصب اى صنعت الاحسان ورايت زيدا وهو ارجح الوجهين فى الاية فى قراءة غير ابى
عمرو قل العفو بالنصب والبدل كالجواب تقول ماذا صنعت اخيرا ام شرا ومن ذا رايت ازيدا ام عمرا ويجوز الرفع
بتقدير مبتدا محذوف والاول اولى ولذلك لم يعتبر المرغيره **وقس عليه** اى على ما ذكر من المثالين ماذا
كان بعد ذا فعل لازم **نحو ماذا عرض ومن ذا قام** فذا يجوز ان تكون موصولة اى ما الذى
عرض ومن الذى قام وان تلغيها فكانك قلت ما عرض ومن قام وتركيبها مع ما ومن بمعنى اى شيء
عرض واى شخص قام واسماء الاستفهام على الوجوه الثلاثة مبتدآن وخبرهما على الاول ذا مع صلته وهو على
مذهب سيبويه كما تقدم وعلى الثانى والثالث الجملة الفعلية **الا ان الجواب** عن كل من السؤالين
رفع مطلقا اى سواء كانت ذا موصولة او ملغاة او مركبة لان جملة السؤال اسمية على كل تقدير فيطا
بقها الذى ولا يجوز النصب يعنى انه يجوز ان يكون الجواب مرفوعا مع عدم المطابقة وذلك فيما اذا قدرت
ذا موصولة فى احد المثالين ورفع الجواب بتقدير الفعل المذكور فى السؤال فلا يحصل المطابقة فينبغى

ان يختار رفع الجواب على انه خبر مبتدا محذوف لتحصل المطابقة وحكم البدل حكم الجواب **تنبيهات**
الاول اجازه المصنف رحمه الله من تركيب من ذا هو ظاهر كلام جماعة ومنع ذلك ابو البقاء في مواضع من
اعرابه وثعلب في اماليه وغيرهما وخصوا جواز ذلك بماذا لان ما اكثر بها الحسن ان تجعل مع غيرها كشي واحد
ليكون ذلك اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف الاصل لا ما دل عليه الدليل مع ما وهو قولهم لماذا جئت باثبات الالف
الثاني اذا قلت في ماذا صنعت ومن ذا رايت ضمير او ذكر لفظا فقيل ما ذا صنعته ومن ذا رايته جاز في ذا الاوجه
الثلثة ايضا الا انه على تقديرها ملغاة او مركبة يتعين كون اسمي الاستفهام مفعولين بل يحتمل ان يكونا مبتدأين
وخبر كل منهما الجملة الفعلية والعائد الضمير مقدرا والملفوظ وان يكونا مفعولين لفعل محذوف على شريطة التفسير
والاول اولى لسلامته من الاضمار والحذف فيكون الجواب رفعا على المختار ليطابق السؤال **الثالث**
وقع لكثير من المحققين في تعليل كون ماذا ومن ذا ركبا مفعولين مقدمين انهما قد لزمهما الصدر لتضمنهما
معنى الاستفهام وهذا بالنسبة الى من ذا صحيح واما بالنسبة الى ماذا ففيه نظر فقد ذهب بعضهم الى ان ماذا من بين ادوات
الاستفهام لا يلزم صدريتها وانها كذلك عند العرب ونقل عن ابن اللرجل المغربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر
فيها شواهد تخرجها عن صدريتها وقال ابن مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح انشد في اقول ماذا شاهد
على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا فالرفع كقولهم
كان ماذا والنصب كقول عائشة اقول ماذا واجاز بعض العلماء وقوعها تمييزا كقولك لمن قال عندي عشرون عشرين
ماذا انتهى وبنى على ذلك انه لا يجب ان يقدر الفعل المحذوف على شريطة التفسير في نحو ماذا صنعته بعد ماذا بل قبلها
اي صنعت ماذا صنعته بجلاء ومن ذا رايته **الرابع** قال ابن هشام من اوجه ماذا ان يكون كله اسم جنس بمعنى شي او
موصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر دعي ماذا علمت ساتقيه ولكن بالمغيب نبئيني
فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي
نكرة بمعنى شي قال لان التركيب يثبت في الاجناس دون الموصولات انتهى فتلخص ان ماذا تاتي على خمسة اوجه
ان تكون ذا اشارة او موصولة او زائدة وما في الثلاثة استفهامية الرابع ان يكون مجموعهما اسم استفهام
الخامس ان يكون مجموعهما اسم جنس او موصولا على القولين وهذه الاوجه ما عدا الخامس جارية في من ذا ايضا
الخامس ما تقرر من حصول الموصولات فيما ذكر هو مذهب البصريين وزعم الكوفيون ان جميع اسماء الاشارة
تقع موصولة كقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين قوله وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك وان الاسم
المحلى بال يكون موصولا كقوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل اي لانت الذي
اكرم اهله وان النكرة الواقعة بعدها جملة توصل بما بعدها نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل
وان النكرة كل اذا اضيفت الى المعرفة جاز وصلها كقوله يا دارمية بالعلياء فالسند فبالعلياء صلة لدار

هذا المحول

هذا المحول عند البصريين على غير ذلك **تكميل** لا باس بذكر بعض ما اهمله المصنف رحمه الله تعالى من احكام الموصول
مما تشتد الحاجة اليه وتتوفر الرغبة عليه وذلك في مسايل احدها انه لا تتقدم الصلة على الموصول فلا يقال جاءني اكرمته
الذي ولا تتاخر عن جزء فلا يقال الذي نبلا اكرمته ولا عما استثني منه فلا يقال جاء الذي الا زيدا اكرمتهم ولا
تعلق ما قبله بان تكون مصدرية ولكن او على منجواب القسم ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول
ولا يفصل بينهما باجنبي كتابع وغيره فلا يقال جاء الذين كلهم ضربوا زيدا لو اعترضت جملة الاعتراض والنداء اذا
وليه مخاطب نحو قوله ماذا ولا عتب في المقدور رمت اما يحظيك بالنجح ام خسر وتضليل وقوله
ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل وقول الاخر وانت الذي يا سعد بؤت بمشهد
كريم واثواب المكارم والحمد وشذ قوله نعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذيب يصطحبان
الثانية قد يحذف ما علم من موصول اسمي غير الالف اختيارا عند الكوفيين وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض
كتبه كونه معطوفا على موصول اخر ومن حجتهم قوله تعالى امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم اي والذي انزل لان
الذي انزل الينا ليس هو الذي انزل الى من قبلنا ولهذا اعيدت ما في قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل الى
ابرهيم وقول حسان امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وقول اخر
ما الذي دابه احتياط وحزم وهواه اطاع يستويان اي ومن يمدحه والذي اطاع هواه ومنع ذلك
البصريون وخصوه بالشعر بل الرضي ولا وجه لمنعهم من ذلك من جهة القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة
وان كانت فاء او عينا نحو شيه ومية وليس الموصول بالزق منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا
ان في المواضع المخصوصة كما يجي في الافعال المنصوبة وذلك القوة الدلالة عليها وكون الحروف قبلها كالنائبة
عنها **الثالثة** يجوز حذف الصلة قليلا لدلالة صلة اخرى كقوله وعند الذي واللات عدنك احنة
عليك فلا يغررك كيد العوائد اي الذي عادك او لدلالة غيرها كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم جههم
اي نحن الالى عرفوا والتزم حذفها بعد اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها
ان الداهية بين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد لا يعلم لعظم تقصر العبارة عن الاحاطة به فلذلك تركنا
على ابهامها بغير صلة مبنية ويجوز ان يكون تصغير اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل
وهي تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اوله المصغر وهذا بقي على فتحة الاصلية فرقا
بين تصغير المعرب والمبني وعوضوا عن ضم اوله زيادة الالف في اخره كما فعلوا في نظايره من اللذيا وذيا ومن العرب
من يقول اللذيا واللتيا بضم الاول على القياس فيجمع في التصغير بين الضمة والالف وسياتي الكلام على حذف
العائد عند الكلام على جملة الصلة في حديقة الجمل ان شاء الله تعالى **ومنها** اي من المبنيات **المركب**
وهو ما اي اسم وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الاسماء **تركب من لفظين**

زنظر الالتيا واللتي

الينا

مستعملين اسمين او فعلين او حرفين او جملتين او مختلفين وهما ولى من قول ابن الحاجب من كلمتين
وهو كفصل اخرج بالمركب وشمل نحو عبدالله وتابط شرا مما ليس من افراد المحدود فاخرجه بقوله
ليس بينهما نسبة اى قبل التركيب واورد نحو خمسة عشر فانه يخرج بهذا القيد ايضا مع انه من
افراد المحدود لان بين لفظيه قبل التركيب نسبة العطف اذ اصله خمسة وعشر ولذلك حكم بتضمنه حرف
العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة دونها خرط القتاد قال بعضهم وقد يجاب بان نقول
يتضمن هذا المركب معنى حرف العطف وكذا نحو بيت بيت مما تضمن معنى حرف الجر حكمي لتوجيه البنا كالعدل
في عمر لتوجيه منع الصرف كما سياتي والا فخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت بمعنى ملاصقا للبيتين
فما اشتهر عن تقسيم تضمن الحرف الى حقيقي كخمسة عشر وحكمي كحاذا بانه ليس بشي بل التضمن في كلاهما حكمي انتهى فتامل
فان تضمن اللفظ **الثاني حرفا بنيا** اى اللفظان **كخمسة عشر** اصله خمسة وعشر
حذفت واو العطف قصد التركيب الاسمين ومزجهما للتخفيف وبني الاول لافتقاره الى الثاني فاشبه الحرف
والثاني لتضمنه معنى الحرف وهو الواو وكان البناء على حركة اشعارا بان لهما اصلا في الاعراب وكانت
فتحة لتخفيفها ثقل التركيب **وحادي عشر** بفتح اليا بناء وهو لا ضعف وجاز سكونها تخفيفا كما في
عشر واشباهها هذا المثال الى ان اسم الفاعل المشتق من العدد المركب مبني كالعدد المركب ومن استشكل
بناءه لعدم تضمن الثاني حرفا لعدم استقامة المعنى بتقدير حادي وعشر لان معناه واحد من احد عشر
لا حادي وعشر كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر اى من الثلثة والعشرة لا واحد من الثلثة والعشرة
واجيب بان معنى العطف موجود في حادي عشر وبيانه انهم لما ارادوا بناء اسم فاعل من العدد المركب كما
بنوا ذلك من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناءه من مجموع مركب لا مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل
اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلثة ولا مع بعض حروف كل واحد منهما نحو حادي
عاشر من احد عشر لكونهما حينئذ اسمي فاعلين دالين على مفردين وهو ضد المقصود اضطروا الى ان يوقعوا صورة
اسم الفاعل التي حقها ان يسبكها من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من مجموع
العددين فالمختار والاول ليؤذن من الاول الا ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف
الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد
معطوف على عدد لا متعدد ولا عدد على متعدد فالمعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهر
فظهر ان حادي عشر وكذا اخواته متضمن لمعنى حرف العطف ويستوي فيما ذكرنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الحادي
والعشرين وقيل انما بني حملا على احد عشر **واخواتهما** اى اخوات خمسة عشر وهي احد عشر الى تسعة عشر
واخوات حادي عشر وهي ثاني عشر ثالث عشر الى تاسع عشر **الا اثني عشر وفرعه** وهما

اثنتا عشر

اثنا عشر وثنتا عشرة وثنتيان من اخوات خمسة عشر اذ الجزء الاول من الجزئين **منهما معرب**
على المذهب المختار وان كانت العلة المقتضية للبناء في الجزء قايمة لانه شبه بالمضاف في حذف
النون منه لان الاصل اثنان وعشر فلما حذفت الواو وما اثنان عشر ذكرها وجود النون تؤذن بالانفصال
مع حذف الواو والذي يؤذن بالاتصال فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فوجب اجراؤه مجراه في اعطائه
حكم الكلمة لا حكم الجزء فوجب البقاء على الاعراب وبقي عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف وقيل انما اعرب لان
علامة الاعراب هو حرف التثنية ومع وجودها يمكن البناء ومع حذفها يبطل دليل التثنية وليس لمبني الا ان
نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى والمجموع جرد علامة التثنية والجمع
عن كونها اعرابا ويقابل المختار ما ذهب اليه ابن كيسان وابن درستويه من انه مبني مركب مع العقد كساير اخواته
واختلافه في الاحوال الثلاثة كذان وذين واللذان واللذين ورد بانه لو كان مبنيا لزم اليا الا انها تطير الفتحة
في الواحد ولهذا قالوا لا يذين لها لك **تنبيهان الاول** استعمل جوازا كخمسة عشر مبنية الجزئين
ظروف نحو هو ياتينا يوم يوم وصباح مساء وحين حين اى يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا واحوال
نحو هو جاري بيت بيت ولقيته كفة كفة واخبرته صحرة بحرة اى ملاصقا بيتي لبيته ولقيته متواجهين ذوي
كفة وكفة متى كان كل منهما كان يكف صاحبه عن التولي واخبرته كاشفا للخبر ذا صحرة اى انكشاف وبحرة اى
اتساع اى في غير ضيق والصحرة من الصحرا والبحرة من البحر ثم تقناف صدور هذه الظروف والاحوال
الى عجازها فيكون المعنى فيها هو ياتينا يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحين بعد حين وهو جاري
ذا بيت مع بيت او عند بيت ولقيته ذا كفة مع كفة واخبرته صحرة مع بحرة فان خرجت عن الظرفية والحالية
وجبت الاضافة وامتنع التركيب قال ولولا يوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض لها جزاء واستعمل
كخمسة عشر وجوبا احوال لازمة الحالية لتفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع
بكسر الفاء فيهن كلها بمعنى متفرقين وسقط بين بين اى بين الحي والميت وبين الثانية زايدة لان بين تقتضي
شيئين وعلة البناء في ذلك كله تضمن معنى حرف العطف قال الرضي ولم يسمع هذه المركبات الا ضافة كما سمعت
في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى انتهى ويمكن ان يتحمل الوجه
في ذلك ان تلك لما لم تكن لازمة للظرفية والحالية بل قد تخرج عنهما كما تقدم حملت على حالة خروجها عنهما
فاضيفت مع كونها احوالا وظروفا واما هذه فلازمة للحالية ليس لها حالة غيرها فتحمل عليها واما اشتقاق
هذه الاحوال فشغر من اشتغرت عليه ضيعته اى انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اى هاج المطر ونشره
وشذر من التشذر اى التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من اليا ويقال بشذر بذر
بالياء على الاصل او من مذرت البيضة اى فسدت وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم

مدان قد باع اي كتاب يفيني الاحباب ويبشرها ونده مثل هذا التركيب في غير الظروف والاحوال كقولهم وقع
في حيص بيص بفتح الفائين وكسرهما اي شدة يعسر التخلص منها والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم
اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا العظم الشر فقلبوا الواو يا للازدواج ولم يعكسوا لكون اليا اخف
الثاني فيضاف نحو خمسة عشر واخواته الا اثنا عشر وقد يضاف الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر زيد فيجب
عند البصريين بقاء البنا في الجزئين وحكى سيبويه الاعراب في اخر الثاني وابقاء الاول بنائه قال وهي لغة
رديه وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو اضافة الاول الى الثاني نحو ما فعلت خمسة عشرك واجازوا ايضا هذه
الوجه دون اضافة الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر باضافة
في الاحوال الثلثة واعرابه بحسب العوامل واستدلوا على ذلك كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة
من حجته قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ولا دليل فيه لان الشعر موضع ضرورة وليس هو ايضا بمشهور **الثالث**
ان يسمى بخمسة عشر ونحوه مما تضمن الثاني فيه حرفا ففيه ثلاث لغات احدها وهي الفصحى بقاء الجزئين على
البناء مراعاة للاصل الثانية اعراب الثاني غير منصرف مع التركيب كبعلبك الثالثة اضافة الاول الى الثاني
مع صرف الثاني ومنعه وانما جاز اعراب الثاني مع قيام سبب البناء فيه وهو تضمنه الحرف في الاصل
لانه ذلك الاصل نحي بالعلمية قاله الرضي **والا يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني** اعراب ما لا ينصرف
في الافصح كما سيجيء في بابه لانتفاء سبب البناء فيه وهو تضمن الحرف **كبعلبك** علم لبلد بالشام والبعل
الزوج وبك اسم صنم ودق العنق وسميت كذلك بكة لدقها اعناق الجبابرة **ان لم يكن الثاني قبل
التركيب مبنيا** فان كان قبل التركيب مبنيا **كسيبويه** امتنع اعرابه وكان مبنيا على اصله
فويه من سيبويه مبني على الكسر قبل التركيب لانه صوت لاحظ له في الاعراب وبني هو على حركة فرارا من
التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص منه واما الجزء الاول فيكون مبنيا مطلقا لقيام
سبب البناء فيه وهو ما مر من افتقاره الى الثاني كالحرف ويكون بناؤه على الفتح ان لم يختم بيا كما مر فان
ختم بها كمعدي كرب فقيل يبنى على السكون وقيل على الفتح تقديرا والاول اوجه **فائدة** غلب اسم سيبويه
على امام النحو ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر بضم القاف الشيرازي وقال الشيخ مجد بن محمد بن يعقوب
الفيروزابادي في كتابه المسمى بالبلغة في تاريخ ائمة اللغة عن احمد بن عبد الرحمن الشيرازي في كتاب
الالقاب ان اسم سيبويه لشبر بن سعيد وهو غريب والمشهور الاول وعمرو يكنى بابي الحسن ولقب
بسيبويه جماعة الا انه لا ينصرف عند الاطلاق الا اليه وهو فارسي قال في المزهر معناه رائحة التفاح
فسمي بذلك وقيل ان امه كانت ترقصه بذلك في صغره وقيل كان من يلقاه يشم منه رائحة الطيب وقيل
كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه انتهى وقيل كان ابيض

مشربا

مشربا بحمرة جدا وده لون التفاح وقال ابن السيد البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة كما قالوا
سيبويه والسيب التفاح وويه رائحته والتقدير رائحة التفاح انتهى وفيه يقول جار الله الزمخشري
الا صلى الاله صلوة صدق على عمرو بن عثمن بن قنبر فان كتابه لم تغن عنه بنو قلم ولا ابناء منبر
تنبيهات الاول اجاز الجرمي في نحو سيبويه اجراه مجرى بعلبك في بناء الاول ومنع صرف الثاني
قال ابو حيان وهو مشكل لانه ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس اختلاط الاسم بالصوت
وصيرورتهما اسما واحدا انتهى وقضيته كلام التسهيل وغيره سماعه بل صرح بعضهم بذلك ولا يرد على
قضيته كلام المصنف لانه خلاف المشهور **الثاني** في نحو بعلبك لغتان اخريان احديهما بناء الجزء
الاول فلما مر والثاني فتشبيها له بما تضمن الحرف كخمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احدهما عقب الاخرى
وهو ضعيف لان المضاف اليه كذلك الثانية اضافة الاول الى الثاني فيبنى الاول بالعوامل ما لم يعتل
فان اعتل كان في جميع احواله ساكنا للثقل بالتركيب والاعلال وللثاني حالة مفردا من الصرف ومنعه
ثبوت من حضرموت مصروف وقوم من رام هرمز ممنوع قال الرضي وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان
منصرفا قبل التركيب اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان يا معدي كرب وهو ضعيف
مبني على وجه ضعيف على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف واما
الاضافة فلانها ليست حقيقة بل شبيهة بالاضافة من حيث اللفظ ولو كانت الاضافة حقيقة لما
يا نحو معدي كرب في النصب انتهى وقد ذهب بعضهم الى فتحها في النصب واسكانها في الرفع والجر كقاضي القوم
ولا يرد شيء من ذلك على قضية كلام المصنف رحمه الله لما علمت **الثالث** عدوا من المركب المبني قولهم
افعل هذا بادي بدي بادي بدا وذهبوا ايدي سبا وهو مشكل فان اصل بادي بدي بادي بدى
بوزن بديع فخففت بان طرحت همزة بدي وبان قلبت همزة بادي يا وبادي مفتوحة واسكنت اليا وبادي
بدي بعد الحذف هي واصل بادي بدا بادي بداء كصباح فصنع بهمزة بادي ما تقدم وحذفت همزة
بداء ومعناهما اول مبتدا من بدا يبدو بمعنى الابتداء وقيل من بدا يبدو اذا ظهر وهما في الاصل
مضاف ومضاف اليه والمضاف منهما منصوب على الحال وليس فيهما الا تخفيف الهمزة من اخرهما
والاسكان في اخر الاسم وتخفيف الهمزة واسكان الاخر لا يوجبان البناء الا ترى انك لو خففت
فقلت في مستهزى وفي بادي بدا لم يختلف في انه باق على اعرابه واما غايته ان كان معربا لفظا صار
معربا تقديرا وكذلك ايدي سبا المعنى ذهبوا مثل ايدي سبا بن يشجب في تفرقهم وتبددهم في البلاد
حين ارسل الله عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء والاسرة لانهم في القوة والبطش
بهم بمنزلة الايدي فحذف المضاف واعرب المضاف اليه وهو ايدي اعرابه ثم خففت الهمزة من سبا

وسكنت الياء من ايدى للتخفيف وذلك لا يوجب البناء قال ابن الحاجب فى شرح المفصل ولو قيل انه معرب على اصله
منصوب على الحال الا انهم سكنوا الياء من ايدى ويادى تخفيفا لما جرى فى كلامهم كثيرا فصار كالامثال كان ذلك
فى قولهم عطا القوس باريها لكان اقرب الى الصواب الا انهم لما رأوا اسكان الاول وهو فى موضع نصب رأوا
صورة التركيب حكموا بالبناء والذى يمكن ان يقال من جهتهم فى تمشيته انه كثر استعمالهم ايدى سبا فى التفرق
الكثير ويادى بدا فى الاول حتى صار معنى المضاف والمضاف اليه نسيا منسيا فلا يفهم من ايدى سبا الا متشتتين
ولا من يادى بدا الا اول فكانه بمنزلة بعلبك فى الدلالة على مدلوله من غير نظر الى تفصيل اللفظين فشبه
ببعلبك فى ان الاول كالجزء فوجب بناؤه انتهى فما حكم به من كونه بمنزلة بعلبك هو ما قاله الزمخشرى وجعله سيبويه
بمنزلة خمسة عشر قال الرضى وهو الاولى لان كان على جهة التشبيه لا لتضمن الثانى حرفا مثله ولو كان الامر
على ما قال الزمخشرى لوجب ان يقال النبوى فى يدى وبداية لان فيهما تركيبا بدا علميه ولم يسمعا منونين ولكن
تنوين سبا لانه اسم رجل والسبل اسم قبيلة انتهى وصرح ابن الحاجب فى شرح المفصل بان من عد يادى بدا وايدى
سبا من المركب المبنى جعل الجزء الثانى منهما معربا والاول مبنيا كمعدى كرب وبعلبك ولم يتعرض لاسقاط
التنوين قال بعضهم يمكن ان يكون اسقاطه للتخفيف لطوله ولما جرى فى كلامهم كثيرا وقد ثبت حذفه فى غير
هذا الباب لهذه العلة نحو قولهم جاءنى زيد بن عمرو والا انه مبنى **باب التوابع** جمع تابع باعتبار غلبة
الاسمية عليه والا فانه على صفة لا يجمع على فواعل **كل فرع تلبس باعرابه سابقه** الذى هو فرع عليه
فى الاعراب اى الجنس اعرابه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه المذكور فقوله كل فرع يشمل المحدود
وغيره مما هو فرع عن غيره فى الاعراب او فى العمل او غيرهما وما بعده يخرج ما عدا المحدود وقد ثبت بيان ما يترتب على
ادخال كل فى الحدود من الفساد واحسن حد للتوابع قول ابن الحاجب فى شرح منظومة التوابع ما ثبت لها الاعراب
ويرد اعن غيرها وهو احسن من حده فى الكافيه كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قال ابو حيان التوابع محصورة
بالعد فلا يحتاج الى رسم ولا حد ولهذا لم يحدها جمهور النحويين **تنبيهات الاول** المراد بالتوابع
توابع الاسماء اذ الكلام فيما يتعلق بها فلا نقض بنحو قوله فاين الى اين النجاة ببغلتى اتاك اتاك اللاحقون
احبس احبس وقوله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت على مواثقا وعهودا **الثانى** المراد بالاعراب
فى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءنى هؤلاء الرجال
ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا **الثالث** افهم قوله سابقه وجوب تقديم المتبوع على التابع وجوز الكوفيون
تقديم عطف النسق بشروط احدها ان يكون بالواو او نحو ثم او الفاء او ثم او او ولا الثانى ان لا يؤدى
ذلك الى وقوع العاطف صدرا فلا يجوز وعمرو زيد قائمان الثالث لا يؤدى الى مباشرة العاطف عاملا غير متصرف
فلا يجوز ان زيدا وعمرا ذاهبان ولا ما احسن وعمرا زيدا الرابع ان لا يكون المعطوف مجرورا فلا يجوز مررت وعمرو

زيد

زيد الى حسن ان يكون العامل مما لا يكتفى بفاعل واحد فلا يجوز اختصم وعمرو زيد وخالف تغلب هذا الا فى ضرورة
فلم يشترطه والبصريون يقصرون ذلك مع استيفاء هذه الشروط على الضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام قيل قد يفهم من ذلك ايضا وجوب تقديمه على معمول التابع فلا يتقدم معمول التابع على
المتبوع لان المعمول لا يحل الا فى موضع يحل فيه العامل والتابع لا يتقدم على المتبوع وجوزه الكوفيون نحو هذا طعام زيد
رجل يأكل وواقفهم الزمخشرى فى احد الوجوه التى ذكرها فى قوله تعالى وقل لهم فى انفسهم قولا بليغا فاجاز ان يتعلق
فى انفسهم ببليغا والمعنى قل لهم قولا مؤثرا فى قلوبهم اى عدهم بالقتل والاستيصال ونحو ذلك انتهى وهذا انما
بناه على رأى الكوفيين **وهى** اى التوابع **خمسة** بالاستقراء ويمكن ان يقال لانه التابع
ان كان مقصودا بالذات فبدل ان لم يتخلل بينهما عاطف وعطف نسق ان تخلل وان لم يكن مقصودا فهو
نعت ان دل على معنى فى متبوعه وتاكيد ان كان اعادة للاول لفظا او معنى والا فعطف بيان **تنبيه**
اختلف فى عامل التابع فاما النعت والتاكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل فى المتبوع وليست من جنس
سيبويه وقال الخليل والاخفش العامل فيها معنوى وهو كونها تابعة وقال قوم العامل فيها مقدر من جنس
عامل المتبوع واما البدل فقال سيبويه والمحققون عامله هو عامل المبدل منه اذ البدل منه فى حكم الطرح فكان
عامل الاول باشر الثانى وقال اكثر المتاخرين عامله مقدر من جنس عامل المبدل منه قال ابو حيان وهو المشهور
واما عطف النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وهو الصحيح وقيل الحرف وقيل مقدر بعد العاطف
قال بعضهم ولو قيل العامل فى الكل هو المتبوع لكان له شواهد **الاول** من التوابع **النعت** وقدمه على
سائرها لان استعماله اكثر ولكونه اشد متابعة وادخل فى الفائدة وكان الاولى ان يتبعه بالبيان ثم التوكيد ثم
البدل ثم عطف النسق لانها اذا اجتمعت فى التعبير رتبت كذلك والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين وربما
قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف والصفة **وهو ما** اى تابع وهو كالجنس يشمل جميع التوابع
دل على معنى فى متبوعه اخرج ما عدا النعت من التوابع واورد نحو اعجبنى زيد
علمه وجاء القوم كلهم قال بعضهم بل كل التوابع تدل على معنى فى متبوعها فان المعطوف يدل كون المتبوع
ما يشاركه الغير فى كونه مقصودا بالنسبة والتاكيد يدل على ان المتبوع ليس متجوزا فيه ولا مما ذكر سهوا
والبدل يدل على ان المتبوع غير مقصود بالنسبة وعطف البيان يدل على ان المتبوع هذا الامر المعين
واجيب بان المراد بالدلالة الدلالة المقصودة ولا شىء من هذه الدلالات بمقصود **مطلقا** قيد
للظرف اى كائن فى متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان نسبة حصوله لمتبوعه فى الكلام قيل قصد به اخراج
الحال اذ الحال يدل على كائن فى ذى الحال فى زمان نسبة حصوله لذى الحال ورد بان الحال خارج عن
مبحث التوابع وايضا فتقدم ذكر التابع والمتبوع يمنع اخراجها بذلك قال بعضهم يصح ان يقال ذكر لبيان

مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال انه هنا تعريف للصفة بتعيين مدلولها فقوله مطلقا وان كان مستغنى
عنه في تمام التعريف لكنه يحتاج اليه في تعيين مدلولها الذي قصد في ضمن التعريف ولا خفاء في انه يخرج به سائر
التوابع عن التعريف اذ دلالتها على معنى كائن في متبوعها اكونا مقيدا بزمان نسبة حصول المتبوع بها وفي بعض شروح
الكافية ان مطلقا قيد للدلالة اي دلالة مطلقة غير مخصصة بمادة فيخرج به جاء القوم كلهم واعجبني زيد علمه واعجبني
زيد علمه فان دلالة هذه التوابع على معنى في متبوعها مخصصة بالمادة حتى لو قيل اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد غلا
وجاء زيد نفسه انتفت الدلالة وفيه ما عرفت من ان كل تابع يدل على معنى في متبوعه وانه لا ايماء على اللفظ مطلقا
مطلقا انه مقتضى هذا التوجيه ايضا مطلقا وانه يخالف [illegible] عليه وان ذلك في اعجبني القوم كلهم باطل لان
تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل
عليه المتبوع **تنبيهات الاول** يرد على هذا التعريف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا
فان المقصود فيه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه وسياتي فيه كلام وكذا نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تاكيد
معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه فلا يشملها التعريف مع انهما من افراد المعرف **الثاني** يرد على هذا التعريف
ايضا الوصف بحال المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل فكان ينبغي
ان يزاد فيه او متعلقه دفعا للاعتراض ولو تبرع هذه الزيادة بان المراد بالمعنى في المتبوع اعم من معنى فيه تحقيقا
او تنزيلا والوصف بحال المتعلق لتنزيل حاله منزلة حال المتبوع فان الرجل قد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك
بتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل [illegible] لحصول الفائدة بذلك او ان المراد الدلالة على معنى في متبوعه
اعم من دلالة الوصف وحده او مع ضميمة المتعلق ولا خفاء في دلالته مع المتعلق على حال المتعلق وانما يميز عن
الوصف بحال الموصوف مع ان كليهما للدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما **الثالث** فائدة
النعت التخصيص وهو تقليل الاشتراك في النكرات كجاءني رجل تاجر او التوضيح وهو رفع الاحتمال في المعارف
كجاءني الرجل التاجر او المدح او الذم نحو اعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم او الترحم نحو انا عبدك المسكين
او التعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او التفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي والابهام
او الابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او التوكيد نحو نفخة واحدة او الكشف عن الماهية نحو الجسم الطويل
العريض العميق كذا قال بعض المحققين والفرق بين النعت الكاشف والنعت المؤكد ان الاول [illegible]
والفرق بين التفسير والتقريب وقيل الفرق بينهما ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت والكاشف يكشف
عن تمام ماهية المنعوت وفي هذا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف
وليس نعتا ان قلت كل من تلك الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا
لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب يجدي في نحو الانسان

الحيوان

الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجري على اجزائه
كما في قرات الكتاب جزءا جزءا والبيت سقف وجدران **والاغلب في النعت اشتقاقه** اي
كونه مشتقا وليس شرطا فيه وفاقا لابن الحاجب وخلافا للجمهور في اشتراطهم ذلك وتاو
يلهم ما ليس بمشتق بالمشتق قال ابن الحاجب ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا
كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة
له على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير
المشتق بالمشتق قال والاسماء التي وقعت صفات وهي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا
كالمنسوب وذي المضاف الى اسم الجنس نحو مررت برجل تميمي وذي مال ومنها ما وقع صفة في
بعض احواله كاي في مثل مررت برجل اي رجل ومنها اسم الجنس التابع لاسم الاشارة نحو مررت
بهذا الرجل فانه هنا استعمل وصفا وان كان وضعه للذات في غير هذا الموضع لان متبوع هذا
وهو اسم الاشارة دال على الذات المبهمة فتعين دلالة اسم الجنس التابع له على المعنى وهو حقيقة
الذات وبيان ماهية المشار اليه ومنها اسم الاشارة في نحو مررت بزيد هذا فانه يدل على معنى في ذات
زيد وهو كونه مشارا اليه فثبت ان الاشتقاق ليس بشرط في النعت لما ثبت من وقوع هذه الالفاظ
المذكورة نعوتا مع انها غير مشتقة انتهى والذين يشترطون الاشتقاق يأولون ذلك كله فيقولون تميمي
مأول بمنسوب وذي مال بصاحب اي رجل بكامل في الرجلية وهذا الرجل بهذا المعين وزيد هذا
بزيد مشار اليه **تنبيه** الوصف بالجوامد على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي ما ذكر ومنه الوصف
بالمقادير نحو عندي رجال ثلاثة قال عم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندي
بر قفيزان وكذا الوصف بالمقادير نحو عندي ثوب ذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير والسماعي
على ضربين اما غير شائع نحو مررت برجل اسد او حمار قال المبرد هو بتقدير مثل اي مثل اسد او مثل حمار وقال غيره
هو مؤول بالجري والبليد واما شائع كثير وهو الوصف بالمصدر نحو جاءني رجل عدل ورضى وهو عند الكوفيين
على التاويل بعادل ومرضي وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو عدل وذو رضى قال ابن [illegible]
في بعض رسائله والمشهور ان الخلاف مطلق وقال ابن عصفور وهو الظاهر انما الخلاف حيث لم يقل
يقصد المبالغة فان قصدت فالاتفاق على انه لا تاويل ولا تقدير انتهى ومحل الوصف بالمصدر ما اذا لم
يكن في اوله ميم فان كان كذلك كمسير لم ينعت به الا باطراد ولا يغير به عليه بعضهم **وهو**
اي النعت **اما بحال موصوفه** اي بحال قائمة بموصوفه نحو مررت برجل حسن فان
حسن حال قائمة بالرجل ويسمى نعتا حقيقيا **او يتبعه** اي يتبع النعت الذي هو بحال هو

عوضه موصوفه اعرابًا رفعًا ونصبًا وجرًا وتعريفًا وتنكيرًا وافرادًا وتثنية وجمعًا
وتذكيرًا وتانيثًا لاتحادهما فيما صدقا عليه وقيام النعت بالموصوف وليس المراد اجتماع هذه العشرة
في تركيب واحد كيف وهي انواع متضادة الافراد وانما المراد انه يجتمع من كل نوع من واحد فمن الرفع والنصب والجر
احدها ومن التعريف والتنكير احدهما ومن الافراد والتثنية والجمع احدها ومن التذكير والتانيث احدهما فلا بد
في النعت الذي هو بحال الموصوف من اربعة من هذه العشرة **تنبيهان الاول** قال بعضهم ذكر
موافقة الاعراب لا حاجة اليه لظهور العلم به من كونه تابعًا الا ان يقال ان ذكره لاجل التعميم فيها لتنضبط معًا
الثاني محل ما تقرر حيث لم يمنع مانع من التبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره كافعل من او تذكيره كفعول بمعنى
فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامراة صبور وجريح او تانيثه كرجل ربعة وهمزة وامراة ربعة وهمزة ولا يحكم بشيء من ذلك
على قضية الملازمة لانه شاذ واما قولهم برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة
مجتمعة من الاكسار والاعشار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة مركبة
من اشيا كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء الذي المركب منها جاز وصفه بها وجراهم على ذلك كون
افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع او
بحال متعلقه اي بحال قائمة بمتعلق موصوفه وهو ما بينه وبين الموصوف علاقة نحو مررت برجل
حسن غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف **تنبيه** المراد بحال الموصوف وما
للموصوف المتعلق بالموصوف ما جعل حالا للموصوف ولو تجوزًا في الاول وما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة
التركيب وان كان قائمًا به في الثاني نحو مررت بزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف وان كان ليس المراد بالحسن
الا وجهه ونحو رايت زيدا الحسن نفسه او ذاته من قبيل الوصف بحال المتعلق وان كان الحسن قائما بزيد **وتبعه**
اي يتبع النعت الذي هو بحال متعلق موصوفه موصوفه **في الثلاثة الاول** جمع اولى وهي الاعراب
بانواعه الثلاثة والتعريف والتنكير وفي الحقيقة انما يتبعه في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب وواحد
من التعريف والتنكير **واما في الخمسة البواقي** وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ففيه تفصيل
فان رفع اي النعت الذي هو بحال متعلق موصوفه **ضمير الموصوف** بان حول الاسناد عن المتعلق
الى ضمير الموصوف وجر المتعلق بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة وسمي نعتا جاريا لاجراءه
على الموصوف لفظا وهو قائم حقيقة بمتعلقه **فهو موافق فيها ايضا** كما انه موافق في الثلاثة الاول فهو كا
لنعت بحال موصوفه لانه رافع ضمير الموصوف كهو الا ان ذلك اصالة وهذا تحويلا **نحو جاءتني امراة**
كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاءني **رجلان كريما الاب** بالاضافة
او كريمان ابا بالتمييز وجاءني **رجال كرام الاب** بالاضافة وكرام ابا بالتمييز **والا** يرفع ضمير الموصوف

بل يرفع

بل يرفع المتعلق فهو **كالفعل** الحال محله فيفرد لرفعه ذلك ويطابق في التذكير والتانيث المرفوع
لا المنعوت **نحو جاءني رجل حسنة جاريته** كما تقول حسنت جاريته وجاءتني
امراة قايم ابوها كما تقول قام ابوها او جاءني رجل **عالية او عالٍ داره** كما تقول علت داره
فعلى داره لان الدار مؤنث لفظي وقد تقدم ان الفاعل اذا كان مؤنثا لفظيا ظاهرا جاز في فعله التذكير
والتانيث والتانيث ارجح **ولقيت امراتين حسنا عبدهما** كما تقول حسن عبدهما
او لقيت امراتين **قايما او قايمة في الدار جاريتهما** كما تقول قام في الدار جاريتهما
وقامت في الدار جاريتهما لما مر ان الفاعل اذا كان مؤنثا حقيقيا ظاهرا منفصلا عن الفعل بغير الا جاز
في فعله التذكير والتذكير والتانيث ارجح ونحو مررت برجلين قايم ابواهما كما تقول قام ابواهما وبرجال
قايم اباؤهم كما تقول قام اباؤهم ولا تقول قايمين ابواهما ولا قايمين اباؤهم الا على لغة من يقول اكلوني
البراغيث لكن يترجح قيام اباؤهم على قايم اباؤهم واذا رفع النعت الضمير البارز كان حكمه حكم الرافع المتعلق
فتقول جاءني غلام امراة ضاربته هي وامة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام
رجلين ضاربهما وغلام رجال ضاربهم كما تقول ضربهما وضربهم ولا تقول ضارباهما ولا ضاربوهم
الا على تلك اللغة ويترجح هنا ايضا ضرابهم على ضاربهم هذا مذهب سيبويه والمبرد والى موسى
ويذهب الابدى والشلوبين وطايفة الى ان الارجح هو الافراد فصل اخرون فقالوا ان كان
النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام اباؤهم وجاءني غلمان رجال ضرابهم هم فالتكسير ارجح وان
كان لمفرد ومثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما وجاءني غلام رجال ضاربهم
او غلام رجال ضاربهما هم فالافراد ارجح واتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة **تتمة**
تشتمل على فوايد **الاولى** قال في البسيط الاسماء في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف ويوصف به
وهو اسم الاشارة والمعرف بال والمضاف الى واحد من المعارف اذا كان منصفا بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به
وهو توابع الكني واللهم عند سيبويه وما او علم من الاسما في شبه الحرف كاين وكيف والمضمرات وما احسن
في التعجب اضمرت في القلب هوى شادن مشتغل بالنحو لا ينصف وصفت ما اضمرت يوما له
فقال لي المضمر لا يوصف وما يوصف ولا يوصف به وهو الاعلام وما لا يوصف به ولا يوصف وهو الجمل انتهى
وقال ابن هشام في تذكرته المعارف اقسام قسم لا ينعت بشيء وهو المضمر وقسم ينعت بشيء واحد
وهو اسم الاشارة خاصة ينعت بما فيه ال خاصة وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ينعت بما فيه ال
ومضاف الى ما فيه ال وقسم ينعت بثلاثة اشيا وهو شيئان احدهما العلم ينعت بما فيه ال وبمضاف نحو مثل
الاشارة والثاني المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه ال وباسم الاشارة انتهى ويبقى من المبهم الاشارة

ومنهم من لم يعتبر بالموصول ايضا فالعلم ينعت بالموصول وبالمضاف اليه ولعله ادخله تحت ما فيه ال **الثانية** اذا تعدد
المنعوت لغير واحد فان اختلف معنى النعت ولفظه وجب التفريق بالعطف بالواو نحو مررت برجلين كريم وبخيل وبرجال
شاعر وكاتب وفقيه وان اتحد استغنى بالتثنية والجمع عن التفريق نحو مررت برجلين كريمين وبرجال كرام وغلب التذكير
والعقل وجوبا عند الاجمال كمررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامراتين صالحين والتغليب للعقل خاص بجمع
المذكر تقول مررت برجال وافراس سابقين وامتنع سابقات واختار عند التفصيل فتقول على التغليب مررت بعبيد
وافراس سابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات **الثالثة** اذا تعدد العامل فان اتحد عمله ومعناه ولفظه
او جنسه جاز الاتباع مطلقا فتقول فيما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا
عمرو الفاضلان ورايت زيدا ورايت عمرا الفاضلين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين وفيما اتحد معناه
وعمله وجنسه جاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورايت زيدا وابصرت خالدا الشاعرين
ومضت الخ الى خالد وسبق البريد الكاتبين وخصص بعضهم ذلك بنعت فاعلي فعلين وخبري مبتدائين
وليس بشيء وان عدم الاتحاد في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد ورايت عمرا او في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد
ومخذل عمرا او في المعنى واللفظ كجاء زيد ومضى عمرو او في العمل واللفظ كهذا مولم زيد ومولم جع عمرا وجب القطع اما
بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب على اضمار فعل لائق ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول
واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العامل في معنى
وعمل فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور
وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول وان كان العامل واحدا جاز الاتباع والقطع ان لم
يختلف العمل نحو قام زيد وبكر العاقلان وان اختلف تعين القطع سواء اختلفت النسبة الى المتبوعين من حيث
المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان ام اتحد نحو خاصم زيد عمرا الظريفان هذا مذهب البصريين وقال الفراء يتبع الاخير
عند الاتحاد والكسائي الاول وابن سعدان ايهما شئت **الرابعة** يجوز الاتباع والقطع في نعت
غير مبهم ان لم يكن ملتزما ولا موكدا قال يونس ولا ترحما نحو الحمد لله الحميد اي هو وامراته حمالة الحطب اي اذم
والمقيمين الصلوة اي امدح واللهم الطف بعبدك المسكين اي ارحم على راي الجمهور بخلاف نعت المبهم كمررت
بهذا العالم والنعت الملتزم ومثلوا له بالشعرى العبور والاولى ان يمثل بالجما الغفير والموكد نحو الهين اثنين
فلا يجوز فيها القطع فان كان النكرة اشترط في جواز القطع تاخره عن نعت اخر اجبارا كقول ابي الدرداء لنا
على حال لتاد وال وذو هبة وان لم يتاخر عن نعت اخر لم يجز القطع الا في الشعر وان تعددت النعوت لواحد
فان تعين مسماه بدونها اتبعت كلها او اتبع بعض وقطع بعض بشرط تقديم المتبع كقولها لا يبعدن
قومي الذين هم سم العداة وافة الجزر النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الازر ويروى

برفع النعتين

برفع النعتين وبنصبهما او رفع الاول ونصب الثاني وبالعكس **تنبيه** اذا قطع النعت خرج عن كونه نعتا قاله
ابن هشام واطلاق النعت عليه مجاز من باب اطلاق الشيء على ما كان عليه **الخامسة** يجوز تعاطف
النعوت متبعة كانت او مقطوعة قال ابو حيان ويحسن بالواو نحو سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي
قدر فهدى الى اخره ولا يجوز بالفاء الا اذا دلت على احداث واقع بعضها اثر بعض كقوله يا لهف زيابة للحارث
الصابح فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم فآب وقال ابن عصفور اذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في
حالة واحدة لم يكن العطف الا بالواو ولا جاز بجميع حروف العطف الا حتى وام **السادسة** قد يلي النعت
اما ولا لافادة شك او تنويع او نحوهما فيجب تكرارهما مقرونين بالواو نحو لا بد من صاحب اما برا واما فاجرا وكقوله
من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وقيل لا يجب التكرار **السابعة** حذف المنعوت يكثر ان علم
وكان النعت اما مفردا صالحا لمباشرة العامل نحو والنا له الحديد ان اعمل سابغات او بعض ما قبله من مجرور بمن
نحو منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام او بفي نحو ما في الناس الا شكر او كفر اي الا فريق
شكر وفريق كفر فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع الحذف غالبا الا في الضرورة ومن غير الغالب قوله تعالى ولقد جاءك
من نبأ المرسلين اي نبأ من نبأ المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة وان لم يكن
بعض ما قبله مجرورا بمن او في امتنع الحذف ايضا الا في الضرورة كقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر
اي بكفي رجل كان ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل
انه قرئ كذلك وان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة الان جئت بالحق اي الواضح والا لكفروا بمفهومه
ذلك فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا **الثاني** من التوابع **المعطوف بالحرف** ويسمى عطف
النسق بفتح السين اي الواقع في الكلام الوارد على نظام واحد وهو من قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية
ووجه المناسبة ان توسط الحرف العاطف يجعل التابع والمتبوع مستويين باعتبار الاعراب وقصد
النسبة واما النسق باسكان السين فهو مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض كذا في الصحاح قال
بعض الائمة والتعبير بعطف النسق اصطلاح كوفي وهو المتداول والبصريون يعبرون عنه بالشركة انتهى **وهو**
تابع وهو كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله **بواسطة الواو والفاء او ثم او حتى**
او ام او او او بل او لا او لكن اخرج ما عدا المحدود وكلا من التوكيد والنعت المقرونان
بحرف العطف لان التبعية ليست بواسطة الحرف بل هي حاصلة فيهما وان لم يوجد حرف ولهذا قال بعضهم
الطلاق العطف في هاتين الصورتين اطلاق مجازي **تنبيه** عد الماتن حروف العطف تسعة باسقاط اما
على المختار بناء على انها غير عاطفة كما سياتي بيانه في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى وليس منها ليس خلافا
للكوفيين ولا اي خلافا للاخفش والفراء ولا اي خلافا لصاحب المستوفي فالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين

من غير دلالة على ترتيب ولا عدمه خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها
تفيد الترتيب فاذا قيل **نحو جاء زيد وعمرو** احتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون
حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلاث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على واحد منها وانما دلت
على مطلق الاجتماع في الحكم ومن ثم يعطف بها الشيء على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد ارسلنا
نوحا وابرهيم وعلى لاحقه نحو **جمعناكم والاولين** فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلة فجيئها
للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية راجحا وللتاخر
مرجوحا وللتقديم مرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق الواقع لا قول ثالث قاله في التصريح وفيه رد لقول ابي حيان
من ان قول ابن مالك كون الواو للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو
قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه **تنبيه** تنفرد العطف الواو عن سائر احرف العطف بسبعة
عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة الثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا الثالث
اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا يجوز قام زيد ولا عمرو ولا ما اختصم زيد ولا
عمرو وانما جاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل
ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لامن اللبس الرابع اقترانها بلكن
نحو ولكن رسول الله الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه
ونحو زيد قام عمرو وغلامه وزيدا ضربت عمرا واخاه السادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون السابع
عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله بكيت وما بكا رجل حزين على ربعين مسلوب وبال
الثامن عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد وقول
ابي نواس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس قال ابن هشام في المغني وهذا البيت يسال
الناس اهل الادب عنه فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له
وحينئذ فيكون يوم الترحل هو ثامن له بالنسبة الى اول يوم انتهى ونقل الدماميني عن بعضهم لذلك قصة على ان الا[قامة]
كانت خمسة ايام التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ومن ثم قال
الاصمعي في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل الصواب ان يقال بين الدخول وحومل واجيب بانه على
حذف مضاف والتقدير بين اهل الدخول فحومل او بان الدخول مشتمل على اماكن والتقدير بين اماكن الدخول واماكن
حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون قال ابن هشام ويشاركها في هذا الحكم ام المتصلة في نحو سواء علي اقمت
ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه انتهى واجاز الكسائي العطف في ذلك بالفاء وثم وقاله في الهمع وقال الفراء
رايت رجلا يقول اختصم عبد الله فرجل العاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول نحو رب اغفر لي

ولوالدي

ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك
ومن نوح ربنا باركهما في هذا الحكم الاخير حتى كانت الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فانها عاطفة خاصا
على عام الثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل اخر يجمعهما معنى واحد كقوله اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن العيونا والجامع بينهما التحسين وقوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان
اي واعتقدوا الايمان والجامع بينهما الملازمة والا فهو لولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا
اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا الثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله اولئك عليهم
صلوات من ربهم ورحمة عوجا ولا امتا وقوله والفى قولها كذبا ومينا وزعم ابن مالك ان ذلك يأتي في او وان منه
ومن يكسب خطيئة او اثما قال ابن هشام في شرح بانت سعاد وفيه نظر لامكان ان يراد بالخطيئة ما وقع خطا وبالاثم
ما وقع عمدا الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله عليك ورحمة الله السلام الخامس عشر عطف
ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى السادس عشر جواز
فصلها من معطوفها بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع عشر جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف
اصبحت كيف امسيت مما يثبت الود في فؤاد الكريم اي وكيف امسيت كذا قيل وفي افراد الواو بذلك نظر ففي المغني
حكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار او ويحتمل البدل الاضراب والفاء للجمع والتعقيب والترتيب
وسياتي الكلام عليهما في المفردات وثم ويقال فم بابدال الثاء فاء كقولهم في جدث جدف وثمت بالحاقها تاء ساكنة
ومفتوحة فتختص بعطف الجمل للجمع والترتيب والمهلة وفي كل خلاف اما الجمع فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف
بان تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم
انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقول زهير اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى
فثم اذا امسيت امسيت غاديا وخرجت الاية على حذف الجواب اي لجاوا الى الله واستغفروه ثم تاب عليهم والبيت
على زيادة الفاء وتعينت للزيادة دون ثم لانه قد عهد زيادتها بخلاف ثم واما الترتيب والمهلة فخالف قوم في اقتضائها
اياهما تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدا خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة
من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى والاهتداء سابق على
ذلك وبقوله ثم ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم اتينا موسى الكتاب وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه
ثم قد ساد قبل ذلك جده واجيب عن الكل بان ثم فيها لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم قال ابن هشام وغير هذا الجواب
انفع منه لانه يصحح الترتيب فقط لا المهلة اذ لا تراخي بين الاخبارين والجواب الصحيح لما قيل في الاية الاولى ان العطف
على مقدر اي من نفس واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها وفي الثانية ان سواه عطف على الجملة الاولى لا الثانية وفي الثالثة
ان المراد ثم دام على الهداية لان الغفران موقوف على العاقبة وفي الرابعة ان اتينا عطف على ما تقدم قبل شطر السورة

الفا

وثم

من قوله ووهبنا له اسحق ويعقوب وفي البيت ان المراد ان الجد اتاه السود ومن قبل الاب والاب من قبل الابن
كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان وكم اب قد علا بابن
ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان **تنبيه** قد تقع ثم موقع الفاء فتكون للجمع والترتيب بلا مهلة كقوله
كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح تعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه
قاله غير واحد وقال بعضهم والظاهر انه لا ترتيب فيها ايضا لان الاضطراب والجري يقعان في زمان واحد واجيب بان الترتيب
يحصل في لحظات لطيفة وحتى للجمع مع الغاية لما قبلها من زيادة او نقصان ينقطع الحكم عنده فالتدريج فيها بان
ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا وجب ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه ولو تقديرا كما سيأتي
بيانه في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى **تنبيهات الاول** لا تعطف حتى الجمل لان شرط معطوفها
ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه ولا يتأتى ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس
سريت بهم حتى تكل مطيهم فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم قاله ابن هشام في المغني
الثاني اذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور ترجح اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد
وقال ابن الخباز بوجوب ذلك وفصل ابن مالك فقال ان لم يتعين العطف وجبت الاعادة نحو اعتكفت في الشهر
حتى في آخره وان تعينت له فلا لحصول الفرق نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله جود يمناك فاض في الخلق حتى
بائس دان بالاساءة دينا قال ابن هشام وهو حسن وجزم به في الجامع ورده ابو حيان وقال في المثال هي جارة وفي
البيت محتملة **الثالث** العطف بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورأيت القوم
حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل وأم نوعان متصلة ومنفصلة أم
وسيأتي بيانهما والجمهور على ان العاطفة انما هي المتصلة واما المنقطعة فهي حرف ابتداء كبل وتختص بالجمل فلا تعطف
المفردات واما قولهم انها لابل ام شاء فتقديره انها لابل ام هي شاء وخرق ابن مالك اجماع النحويين فقال انها تعطف المفردات
وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره واستدل بقول بعضهم ان هنا لابلا ام شاء بالنصب قال ابن هشام فان صحت
روايته فالاولى ان يقدر لشاء ناصب اي ام ارى شاء وذهب جماعة الى ان المنقطعة للعطف ايضا وهو ظاهر كلام المص
في حديقة المفردات كما سنبينه ان شاء الله تعالى واو ترد لمعان احدها الشك من المتكلم نحو قالوا لبثنا يوما او بعض يوم الثاني أو
الابهام على السامع نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وقول الشاعر نحن او انتم الالى الفوا الحق فبعدا للمبطلين
ويحصل الثالث التخيير بين المتعاطفين بان يمتنع الجمع بينهما نحو تزوج هندا او اختها الرابع الاباحة بان لا يمتنع
الجمع نحو جالس العلماء او الزهاد الخامس الجمع المطلق كالواو نحو قوله جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر
السادس الاضراب كبل نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون قال الفراء وانما جاءت للاضراب كلا لانه تعالى لا يشك فانهم
مائة الف بل يزيدون على ما تخيله الناس مع كونه تعالى عالما بانهم يزيدون ثم انه تعالى اخذ في التحقيق مضربا عما له يغلط فيه غيره

اي ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف ويزيدون كما قال ابن برهان وغيره على ذلك السابع التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل
او حرف ذكره ابن مالك في بعض كتبه وعدل عنه في بعضها فقال تأتي للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير وهذه الثلاثة
قال مع كل منها تفريقا مصاحبا لغيره ومثل بنحو ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى قال وهذا
اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم
ومن مجيئه باو قوله فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل انتهى وغيره عدل عن العبارتين
فعبر بالتفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى وقالت اليهود كونوا هودا
وقالت النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فاو فيهما للتفصيل الاجمالي في قالوا **تنبيهان**
الاول لم يذكر المتقدمون لاو هذه المعاني بل قالوا هي لاحد الشيئين او الاشياء قال ابن هشام وهو التحقيق
والتدرج الى معنى بل والى معنى الواو واما بقية المعاني فمستفادة من القرائن **الثاني** قال ابو البقاء او في النهي نقيضتهم
او في الاباحة فيجب اجتناب الامرين كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا فلا يجوز فعل احدهما فلو جمع بينهما كان
فعلا للمنهي عنه مرتين لان كل واحد منهما وقال غيره او في مثل هذا بمعنى الواو تفيد الجمع وقال ابن الحاجب انها بمعناها
وهو الشيئين وانما جاء التعميم من النهي الذي فيه معنى النفي والنكرة في سياق النفي للعموم لان المعنى قبل النهي
يطيع آثما او كفورا اي واحدا منهما فاذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتا في المعنى فيصير المعنى ولا يطع واحدا منهما فالتعميم
فيهما من جهة النهي الداخل وهي على بابها قال وهو معنى دقيق ولا للاضراب وسيأتي الكلام عليها في حديقة المفردات
ولا لنفي حكم متلوها عن تاليها وللعطف بها ثلاثة شروط احدها ان يتقدمها اثبات نحو جاء زيد لا عمرو او امر نحو اضرب زيدا
لا عمرا او نداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلامهم قال ابو حيان وهذا اشارة الى نفي
وقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه والظن به انه لم يذكره الا وهو مسموع انتهى والشرط الثاني
ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة فاذا قلت ما جاءني
زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي الثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق
على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل لا امرأة نص على هذا الشرط السهيلي في نتائج الفكر والابذي في شرح الجزولية
وتبعهما الشيخ ابو حيان قال ابن هشام وهو حق ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي اجاز
يقوم زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو ويرد منعه قولهم جدك لا كدك وقول امرئ القيس
كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل ودثار اسم راع وتنوفى ثنية والقواعل جبال صغار
ولكن لتقرير حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليها نحو ما جاء زيد لكن عمرو ولا تهن زيدا لكن عمرا فيستفاد من ذلك
تقرير عدم مجيء زيد والنهي عن الاهانة واثبات المجيء والامر بالاهانة لعمرو وللعطف بها ثلاثة شروط ايضا احدها
ان يتقدمها نفي او نهي كما مر فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثاني

الا اقترنت بالواو فالمقدر سوى اكثر النحويين فان اقترنت بها نحو ما قام زيد ولكن عمرو ففيه اربعة اقوال احدها ليونس
ان لكن حرف عاطفة مفردا على مفرد والثاني لابن مالك ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها
فالتقدير ما قام زيد ولكن قام عمرو وفي ولكن رسول الله ولكن كان رسول الله وعلة ذلك ان الواو لا تعطف
مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو والثالث
لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لانه قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه الرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة
والواو زائدة غير لازمة الثالث ان يليها مفرد فان وليها جملة فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز
ان تستعمل بالواو نحو ولكن هم الظالمين وبدونها كقول زهير ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب
تنتظر وزعم ابن ابي الربيع انها حين اقترنت بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه **تنبيه** ذهب
يونس الى ان لكن لا تستعمل قبل المفرد الا بالواو وانها هي العاطفة كما مر قال ولم يوجد في كتب النحويين من نحو قام سعد
لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة العطف الا بلكن وهذا من شواهد
علمه وكمال امانته لانه حين العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل به لئلا يعتقد انه مما استعمله العرب انتهى
وتبعه ابن مالك على ذلك الا انه جعل العطف من قبيل عطف الجمل كما تقدم بيانه وعلته وفي قوله ان سيبويه يجيز العطف
بها غير مسبوقة بواو نظر فقد تقدم ما حمل عليه ابن عصفور كلام سيبويه **وقد يعطف الفعل**
الماضي والمضارع **على اسم مشابه له** في المعنى كقوله تعالى فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا وقوله صافات
ويقبضن فاثرن فعل ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل واللاتي
اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك ان
اثرن بمنزلة ويقبضن بمنزلة باسطات **او بالعكس** اي يعطف الاسم المشابه للفعل في المعنى على الفعل الماضي
او المضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبا او دارج فعطف دارج على حبا وهو ماض لتاول دارج
بدرج اي صبي حاب والعواهج بعين مهملة جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المراة
التامة الخلق وقول الاخر بات يعشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر فعطف جائر على يقصد وهو مضارع
لتاول جائر بجائر او يقصد بقاصد وجعل من ذلك ابن مالك قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وقدر الزمخشري
عطف مخرج على فالق قال في التصريح ولكل منهما مرجحات فيرجح قول ابن مالك سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة
وذكر الشيء ومقابله ويرجح قول الزمخشري عدم التاويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين **تنبيه**
قال بعضهم في نظير هذا الموضع اقتضى اقتصاره في جواز تخالف المعطوف والمعطوف عليه على ما ذكر ان غير ذلك
من تخالفهما لا يجوز كعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وعطف الخبر على الانشاء وبالعكس [illegible] وفي اقتضائه
ذلك نظر هنا وعطف الاسمية على الفعلية وعكسه فيه ثلاثة اقوال تقدم الكلام عليها في باب الاشتغال واما عطف الخبر

على الانشا

[illegible]

انظر عطف الخبر على الانشاء وعكسه

على الانشاء وعكسه فقال في المغني منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور
في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة انتهى قال البدر الدماميني في التحفة وحاول الشيخ بهاء الدين
السبكي في شرح التلخيص التوفيق بين كلام النحاة والبيانيين فقال الحاصل ان البيانيين متفقون على منعه وظاهر
كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى ومما اختلف في
جوازه من تخالف المتعاطفين عطف الماضي على المضارع وبالعكس فمنعه الجمهور الا اذا اتفقا زمانا كقوله تعالى يقدم قومه
يوم القيمة فاوردهم النار وقوله تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك
قصورا واجازه الرضي مطلقا قال يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد غدا وبالعكس وهو ظاهر عبارة ابن مالك في
الخلاصة وهو الحق فان قلت الامثلة المذكورة ليست من عطف الفعل على الفعل بل عطف جملة على جملة قلت اجيب
بانه لما كان الغرض انما هو عطف الفعل لاتحاد فاعل الفعلين صح كونها من عطف الفعل **ولا يحسن**
العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان **او مستترا** لانه لما كان كالجزء مما
اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل وهو كالجزء من الفعل فلو عطف عليه كان كعطف
العطف على بعض حروف الكلمة كرهوا العطف عليه فلم يستحسنوا **الا مع الفصل** بينه وبين تابعه بتوكيد
بالضمير **المنفصل** ليكون كانه معطوف عليه في الصورة وان كان العطف في الحقيقة على المتصل **او مع فاصل**
ما اي فاصل كان **او مع توسط لا** النافية **بين العاطف** وهو الواو **والمعطوف**
فيكتفي بذلك عن الفصل بين المتعاطفين ولم يلتزموا التاكيد مع ذلك للطول الذي يكسر سورة العطف
ومثل المثلث ثلاثة على ترتيب اللف فقال **نحو جئت انا وزيد** فزيد معطوف على التاء وهو ضمير مرفوع متصل
بارز وحسن العطف للفصل بينهما بالضمير المنفصل ونحو اسكن انت وزوجك الجنة ومثل الفصل بتوكيد معنوي
كقوله دعوتم اجمعون ومن يليكم [illegible] **ونحو قوله تعالى يدخلونها ومن صلح**
فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها وحسن لوجود الفاصل بينهما وهو الهاء **و**قوله تعالى **ما اشركنا ولا**
اباؤنا فاباؤنا معطوف على نا وحسن لتوسط لا بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو اباؤنا ومما لا يحسن
ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وابو بكر وعمر ولذلك قيل هو مروي بالمعنى وقول بعضهم
مررت برجل سواء والعدم فسواء صفة لرجل وهو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر يعود على رجل والعدم معطوف على ضميره ولا فاصل
على هذا خلافا للكوفيين وافهم تقييد المسئلة بالضمير ان العطف على الظاهر بظاهر او ضمير جائز بدون فاصل وبالمتصل
ان المنفصل مرفوعا كان او منصوبا كالظاهر في جواز العطف عليه كما ذكر نحو اياك والاسد وبالمرفوع ان المتصل
المنصوب يحسن العطف عليه وان لم يفصل لانه لم يتنزل منزلة الجزء كالمرفوع فيعطف عليه الظاهر نحو جمعناكم
والاولين والضمير نحو رايته واياك كالعطف على الظاهر كذلك نحو رايت زيدا واياك ومنع الابدي في الاخير الا [illegible]

عن ذلك وربما زين بقوله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم هذه **تتمة** لما ذكر من احكام
العطف **ويعاد الخافض وجوبا** حرفا كان او اسما **على المعطوف على ضمير مجرور نحو مررت**
بك وبزيد وقوله تعالى نعبد الهك واله ابائك وانما وجب ذلك لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال
الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا
او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطف الضمير على المجرور الا باعادة الجار
ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما على في
المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة الخافض ولا يعاد الخافض لاسم الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا بهذا الغرض وانه لا معنى
له في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هنا بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة
الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جاني غلامك وغلام
زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قامت قرينة دالة على المقصود قاله الرضي رحمه الله تعالى
ووجوب اعادة الخافض في ذلك مذهب البصريين وذهب الجرمي والزيادي الى عدم وجوبه ان اكد الضمير بالمنفصل نحو مررت
بك انت وزيد والفراء ان اكد بالظاهر نحو مررت بك نفسك وزيد وهو مخالف القياس ليس بمسموع وذهب الكو
فيون ويونس والاخفش الى عدم وجوب ذلك مطلقا ووافقهم ابو علي الشلوبين وصححه ابن مالك وابو حيان وجرى عليه
ابن هشام في بعض كتبه لثبوت ذلك في فصيح الكلام قال ابن مالك في الخلاصة وعود خافض لدى عطف على
ضمير خفض لازما قد جعلوا وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا وقال في شرح الكافية مؤيدا
للجواز قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فجر المسجد بالعطف على الهاء لا بالعطف على سبيل لاستلزامه
الفصل بالاجنبي بين جزئي الصلة وتوقي هذا المحذور حمل ابا علي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسئلة وقد
غفل الزمخشري وغيره عن هذا ومن مؤيدات الجواز ايضا قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بخفض
الارحام وهي ايضا قراءة ابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والنخعي والاعمش ويحيى بن وثاب وابي
رزين ومثل هذه القراءة قول بعض العرب ما فيها غيره وفرسه رواه قطرب بجر فرسه ومثله ما انشده سيبويه من قول الشاعر
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب انتهى وقال ابنه في شرح الخلاصة لا يبعد ان يقال في
هذه المسئلة ان العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الخافض غير جائز في القياس وما ورد منه في السماع محمول على
شذوذ اجتماع الجار كما اضمر في مواضع اخر نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة وكقولهم امرر بايهم افضل ان لا صالح فطالح
وقولهم بكم درهم اشتريت ثوبك على ما يراه سيبويه من ان الجر بعد كم باضمار من لا بالاضافة انتهى **تنبيهات**
الاول محل الخلاف اذا كان المعطوف على الضمير المجرور ظاهرا فان كان ضميرا نحو مررت بك وبه وجب اعادة الخافض
اتفاقا **الثاني** يستثنى من القاعدة المذكورة مسئلة لا يجب فيها اعادة الخافض قال البدر الدماميني في المنهل لنا

ما يمكن ان يجعل لغزا فقال اي صورة يجوز العطف فيها على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض لفظا ولا تقديرا حالة
ومثالها قولك شجاعة زيد عجبت منها وانه يحل ان يصف الجار من ان وان مطرد بلا خلاف كذا **الثالث**
قيل ينبغي ان يقيد العطف على الضمير المجرور بان يكون الحرف غير مختص بالضمير احترازا من لولا على مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف
ظاهر على مجرورها نحو لولاك وزيد ولو رفعت على توهم انك نطقت بضمير الرفع ففي جوازه نظر قاله المرادي في شرح
التسهيل وفي المغني لابن هشام عند الكلام على اشتراط الاضمار في بعض المعمولات من الوهم فيه قول بعضهم في لولاي
وموسى ان موسى محتمل الجر وهذا خطأ لانه لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولان لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت
لم تعمل الجر فكيف ولم تعد وهذه مسئلة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مجرور اعيد الجار
او لم يعد وقولي مجرور لانه يصح ان يعطف عليه اسم مرفوع لان لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزائد
لا يقدح في كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية فكذا ما اشبه الزائد **ولا يعطف على معمولي عاملين**
مختلفين على القول المشهور من سبعة اقوال في جميع الصور **الا في نحو في الدار**
زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا اي في صورة تقديم المجرور في المعطوف عليه وتأخير المرفوع
او المنصوب والاتيان بالمعطوف على ذلك الترتيب فان العطف على معمولي عاملين مختلفين جائز في هذه الصورة
وهو راي الاعلم وابن الحاجب وعزي الى الاكثرين وعلل الاعلم الجواز باستواء اخر الكلام واوله في تقديم الجرين على
المخبر عنهما حتى لو لم يستو اخر الكلام واوله نحو زيد في الدار والحجرة عمرو لم يجز قال الرضي ويلزمه تجويز مثل قولنا زيد
خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام واخره وهو لا يجيزه وعلله ابن الحاجب بان
الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على معمولي عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فيجب
ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان ورد
في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها انتهى ويلزمه ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه
يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها وان كان العطف على معمولي عاملين
مختلفين مخالفا للاصل فهلا تأولوها كما تأولوا ما ليس نحو مطلقا حتى لا يكون مخالفا القول الثاني الجواز
مطلقا حكاه الفارسي عن جماعة وابن الحاجب عن الفراء وتمسكوا بقوله تعالى ان في السموات والارض لايات للمؤمنين
وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيى
به الارض بعد موتها وتصريف الرياح ايات لقوم يعقلون ايات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية
والثالثة قراهما حمزة والكسائي بالنصب والباقون بالرفع والتمسك بالقراءتين في ايات الثالثة اما الرفع فعلى نيابة الواو
مناب الابتداء وفي واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي وبقول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرا
ونار توقد في الليل نارا اقام الواو مقام كل وتحسبين وبقولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة بنيابتها مناب كلمتين

وبا يشملكم ايه لا يدل على المطلوب بتمامه فانهم لم يفرقوا بين تقدم المجرور وتاخره والاية والبيت والمثل المجرور
فيهما متقدم الثالث المنع مطلقا وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وجماعة من متقدمي البصريين
وصححه ابن مالك وعللوه بان العاطف نائب عن العامل وهو ضعيف من جهة فرعيته ومن جهة نيابته فلم يقو ان
يقوم مقام عاملين وتاولوا ما اوهم الجواز فتاولوا الاية بتقدير في فالعمل انما هو لها وانما نابت مناب عامل واحد
وهو الابتداء او ان وبانتصاب ايات على التوكيد للاولى ورفعهما على تقدير مبتدا اي هي ايات وعليهما فليست
في مقدرة وتاولوا البيت والمثل باضمار الجار اي وكل نار توقد في الليل نارا ولا كل سوداء تمرة وكذا
يضمرون الجار في كل صورة توهم الجواز قال ابن هشام ومما يشكل على مذهب سيبويه ومن قال بقوله قوله هون عليك
فان الامور بكف الاله مقاديرها فليس باتيك منهيها ولا قاصر عنك مامورها لان قاصر عطف على مجرور
الباء فان كان مامورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم
الارتباط بالخبر عنه اذ التقدير حينئذ فليس منهيها بقاصر عنك مامورها فقد اجيب بالثاني وانه لما كان
الضمير في مامورها عائدا الى الامور كان العائد عن المنهيات لدخولها في الامور الرابع الجواز ان كان احد العاملين
جارا حرفا او اسما سواء تقدم المجرور المعطوف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ام تاخر نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة الخامس
الجواز ان تقدم المجرور المعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وامتناع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو بخلاف ما اذا تاخر
نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة وهو قول الاخفش والكسائي والفراء والزجاج السادس الجواز في غير العوامل اللفظية
والمنع فيها وغير اللفظية هي الابتدائية فيجوز نحو زيد في الدار والقصر بكر لان الابتداء رفع لزيد ولبكر وكان
العطف على معمول واحد ويمتنع ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وهو قول ابن طلحة السابع الجواز في غير اللفظية الزائدة
لانه عارض والحكم للاول نحو ليس زيد بعالم ولا خارج اخوه وما ضرب من عمل زيد ولا ابن بكر وانما يمتنع في اللفظية
المؤثرة لفظا ومعنى وهذا قول ابن الطراوة وخرج بتقييد المسئلة بمعمولي عاملين العطف على معمولي عامل واحد
وعلى معمولي اكثر من عاملين قال ابن هشام وغيره اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب
وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على
معمولي اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو وانطلق غلامه بكر الثالث من التوابع التاكيد
بالمرء وانما نابت مناب عامل واحد وهو الابتداء او ان وبانتصاب ايات على التوكيد للاولى ورفعها على تقدير
مبتدا اي هي ايات وعليهما فليست في مقدرة وتاولوا البيت والمثل باضمار جار اي وكل نار توقد في الليل نارا ولا كل سوداء
تمرة وكذا يضمرون الجار في كل صورة توهم الجواز قال ابن هشام ومما يشكل على مذهب سيبويه ومن قال وله بدلها الفا
على القياس نحو راس وبقال التوكيد ايضا وهو الانصح وهو تابع وهذا كالجنس يشمل جميع التوابع يفيد
تقرير متبوعه اي تقرير مفهومه ومدلوله او تقرير شمول الحكم لافراده اي افراد المتبوع ومعنى التقرير

ههنا

ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان مفهوم نفسه وعينه
ثابتا في زيد في قولك جاني زيد نفسه اي نفسه من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الشمول الذي يفيده كلهم مفهوما من القوم
في جاني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ما ثبت
في المتبوع ويدل عليه اي يجعله مستقرا محققا بحيث لا يظن به غيره وبهذا خرج ما عدا المحدود من التوابع اما النعت غير
التوكيدي والعطف بالحروف فظاهر واما النعت التوكيدي نحو نفخة واحدة فاب واحدة وان افادت تقرير مفهوم المتبوع
وهو الوحدة لكن هذه الافادة ليست بالوضع فان النعت انما وضع للدلالة على معنى في متبوعه واما عطف البيان
فليس جميعه مدلولا عليه بلفظ المتبوع فريد من نحو جاني العالم زيد لا دلالة للعالم عليه بل ربما دل بعض متبوعاته
عليه ومع ذلك مع دلالة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك من يسمى بابي حفص لاثنان او ثلاثة
كذا قيل وفي دلالة المتبوع عليه في هذا ايضا نظر فان دلالته عليه انما استفيدت من خارج وهو علم المخاطب او السامع
بوضع هذه الكنية لمسمى هذا الاسم والا فابو حفص مثلا لا يدل على عمر من حيث هو متبوع واما البدل فمتبوعه غير مقصود
فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه لتقرير ما صدق البدل عليه لا لتقرير المتبوع من حيث
هو متبوع تنبيه ولو او شمول الحكم لافراده ليس للاحتراز به عن شيء بل لبيان فائدة التوكيد فتقرير
المتبوع جعله مقررا في ذهن السامع بازالة غفلته عن سماع اللفظ او بازالة توهم كون ذكر المتبوع غلطا
او كونه بمعناه المجازي سواء كان منسوبا او منسوبا اليه وتقرير شمول الحكم لافراده جعله مقررا في ذهن السامع
بازالة توهم ان الحكم انما هو على بعض افراد المتبوع وحكم على الكل نحو العدم الاعتداد بمن يجيء منهم فاذا
اكد زال توهم المجاز وتعينت الحقيقة وسياتي بيان ما وقع به كل من هذه التوهمات من الفاظ التوكيد ولا
يخفى ان ما يفيد تقرير المتبوع يغني عن ذكر الشمول لظهور ان جاء القوم كلهم يفيد تقرير المتبوع بازالة توهم كون
المراد بالقوم بعضهم فذكره انما هو زيادة توضيح وهو اي التاكيد اما لفظي وهو اي التاكيد اللفظي
اللفظ المكرر بعينه نحو جاء زيد زيد او بموافقه في المعنى نحو حقيق جدير واسكن انت وزوجك الجنة
او في الزنة وان لم يكن له في حال الافراد معنى بالضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى نحو حسن بسن
وشيطان ليطان ويجب التاكيد اللفظي عند ارادة المتكلم دفع ضرر غفلة السامع وظنه به الغلط ولا يجد
ههنا التاكيد المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه
بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد ويجب ايضا عند ارادته دفع ظن السامع
به التجوز في المنسوب نحو زيد قيل دفعا لتوهم السامع ان المراد بالقتل الضرب الشديد واما عند ارادته رفع
ظنه به التجوز في المنسوب اليه فيجوز اللفظي نحو ضرب زيد زيد اي ضربه هو لا من يقوم مقامه والمعنوي
كما سياتي تنبيهان الاول التاكيد اللفظي يجري في الاسم الظاهر كما مر ومضمر كما قام الا

او الا انت انت وفي الفعل باعادة لفظه نحو قام قام زيد او بمرادفه نحو صمت سكت زيد وفي الحرف كذلك نحو نعم نعم
كقوله ايا من لست اقلاه ولا في البعد انساه لك الله على ذاك لك الله على ذاك الله فان كان المؤكد ضميرا متصلا
او حرفا غير جوابي لم يعد اختيارا الا مع ما دخل عليه نحو قمت قمت اكرمتك اكرمتك مررت به مررت به ان زيدا ان زيدا
قائم او ان زيدا انه قائم او مفصولا بفاصل ما ولو حرف عطف او وقف كقوله ليت شعري هل ثم هل اتينهم وقوله
لا يلفك الا سيما اسيافا الى ان حمام احد معتصما ولا يجوز اعادته وحده دون فصل الا لضرورة كقوله
فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء واجاز الزمخشري وابن هشام والرضي نحو ان ان زيدا قائم قال
ابن مالك وهو مردود لعدم امام يستند اليه او سماع يعتمد عليه ولا حجة في قوله ان ان الكريم يحلم ما لم
يرين من اجاره قد ضيما فانه من الضرورات اما احرف الجواب فتعاد وحدها نحو لا لا نعم نعم والاجود
اعادة الجار مع الظاهر او ضميره نحو مررت بزيد بزيد وقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها ففي رحمة الله هم فيها خالدون
والاكثر اقتران الجملة المؤكدة بعاطف وهو ثم خاصة كما في الارتشاف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ويأتي بدونه نحو قوله صلى الله عليه وسلم
لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا ويجب ترك العاطف عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا
ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب وجد مرتين وتراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الا
واحدة فان قلت اذا اقترن المؤكد بالعاطف فهل يكون توكيدا او عطف نسق قلت النحويون على انه عطف نسق وان
افاد التوكيد وزعم ابن مالك انه توكيد لفظي اغتفر فيه الفصل بالعاطف كذا قال ابن عادل في تفسيره اقول والصواب
ما ذهب اليه ابن مالك فان العطف في ذلك نظير العطف في الاوصاف المتعددة وقد تقرر ان اطلاق العطف عليها مجاز
فيكون هنا كذلك وان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منصوبا منفصلا فيكرر بحسب الارادة بلا شرط نحو قوله صلى الله عليه وسلم
ايما امراة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل وقوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
وان كان ضميرا مرفوعا منفصلا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا مع تطابق في التكلم
والافراد والتذكير واضدادها كقمت انا واكرمتني انا وضربتك انت وضربته هو ومررت بك انت وبه هو وهكذا
واجاز بعضهم توكيد المنفصل بالاشارة وجعل منه ثم انتم هؤلاء **الثاني** لا يزيد تكرار اللفظ في التوكيد على
ثلاث مرات قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام اتفق الادباء على ان التاكيد في لسان العرب اذا وقع بالتكرار لا يزيد
على ثلاث مرات قال واما قوله تعالى في سورة المرسلات ويل يومئذ للمكذبين في جميع السورة فذلك ليس بتوكيد بل كل
اية قيل فيها ويل يومئذ للمكذبين في هذه السورة فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره قبل هذا القول ثم يذكر الله
معنى اخر ويقول ويل يومئذ للمكذبين اي بهذا فلا يجتمعان على معنى واحد فلا تاكيد وكذلك فباي الاء ربكما تكذبان
في سورة الرحمن **او معنوي** هذا قسيم قوله اما لفظي وانما اخره وان كان هو المعتد به في التوابع كما قال ابن عقيل
لطول الكلام فيه **والفاظه** محصورة وهي **النفس والعين** ويكون لدفع المتكلم ظن السامع به تجوزا

في المنسوب

في المنسوب اليه فانه اذا قيل قطع الامير اللص احتمل ان يكون باشر قطعه وهو المعنى الحقيقي وان يكون امر بقطعه ونسب اليه
لكونه مسببا امرا وهو المعنى المجازي فاذا قيل نفسه او عينه ارتفع ظن التجوز وثبتت الحقيقة **تنبيه** محل كون النفس
والعين من الفاظ التوكيد اذا اريد بهما الحقيقة فلو اريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة المخصوصة نحو اريقت زيد
نفسه وطرفت زيد عينه لم يكونا من التوكيد بل بدل بعض من كل وهو ظاهر **ويطابقان المؤكد في غير**
التثنية وهو الافراد والجمع **وهما** اي النفس والعين **فيها** اي في التثنية **كالجمع** فيجمعان في توكيد
الاثنين كما يجمعان في توكيد الجماعة **فتقول جاء زيد نفسه** او عينه وجاءت هند نفسها او عينها
والزيدان انفسهما او اعينهما والهندان انفسهما او اعينهما والزيدون انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن او
اعينهن **تنبيهات الاول** ما جزم به من وجوب جمع النفس والعين في توكيد الاثنين هو ما صرح به ابن مالك
في التسهيل وجزم به ابن هشام في القطر وصرح بعضهم بجواز الاوجه الثلاثة وبه جزم ابن هشام في شرح الشذور وعبارته
قال واذا اكد المثنى بالنفس والعين ففيهما ثلاث لغات افصحها الجمع ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهي الاوجه
الجارية وقطعت رؤس الكبشين انتهى وانما اخرت التثنية لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة ورجح
الجمع على الافراد لان التثنية جمع في المعنى وفي الجمع وشرحه جوز ابن مالك وولده تثنية النفس والعين في توكيد
الاثنين نحو قام الزيدان نفساهما وعيناهما ومنع ذلك ابو حيان وقال انه غلط لم يقل بها احد من النحويين انتهى وفي
شرح الكافية للرضي وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب **الثاني** مثل النفس
والعين في جواز الاوجه الثلاثة ما اضيف الى متضمنه وهو مثنى لفظا نحو قطعت رؤس الكبشين اي راسيهما او معنى
كقوله كفاغري الافواه عند عرين اي كاسدين فاغرين افواههما عند عرينهما فان مثل ذلك ورد فيه الجمع
والافراد والتثنية فمن الاول نحو فقد صغت قلوبكما وقراءة ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا ايمانهما ومن
الافراد بدت لهما سوآتهما ومن التثنية قراءة الجمهور سوآتهما واطرد ابن مالك قياس الجمع والافراد ايضا لفهم المعنى
وخص الجمهور القياس بالجمع وقصروا الافراد على ما ورد وانما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين
مع فهم المعنى ولذلك شرطوا ان لا يكون لكل واحد من المضاف اليه الا شيء واحد لانه اذا كان له اكثر التبس فلا يجوز في
قطعت اذني الزيدين الاتيان بالجمع ولا الافراد للالباس **الثالث** لا يجمع النفس والعين في التاكيد الا جمع
قلة فلا يجوز ان يؤكد بنفوس ولا بعيون قال المرادي في شرح التسهيل وينبغي ان يقيد جمع القلة باصل فان عينا
جمع على اعيان ولا يؤكد به واعترضه الدماميني بان في شرح العمدة لابن مالك وفي شرح المفصل وبداية ابن الخباز جواز
اعيان في هذا الباب **الرابع** يجوز الجمع بين النفس والعين ويجب تقديم النفس على الاصح كجاء زيد نفسه عينه
بخلاف عكسه لان النفس هي الذات حقيقة والعين مستعارة لها عن الجارحة المخصوصة وله بعض المتاخرين في
استعارة العين للنفس نظر فتامل **الخامس** يجوز ان تزاد الباء فيهما كجاء زيد بنفسه وبعينه ولا يجوز ذلك

في غيرهما من الفاظ التوكيد نحو ما جاءوا بجمعهم فليس من التوكيد لان الباء لا تلزمه ولانه بالضمير ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائدة وكان يصح اسقاطها وكان بدونها غالبا وبدون الضمير واجاءوا بما هو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على احد قولهم فليس وافلس والمعنى جاءوا بجماعتهم وخرجهم بعضهم على زيادة الباء وقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن وفيه نظر سيأتي بيانه **وكلا وكلتا للمثنى** مذكرا او مؤنثا ويكونان لتقرير شمول الحكم على ارادة المتكلم ودفع ظن السامع به تجوزا في الحكم على مدلول المتبوع المتعدد وانما المراد بعضه نحو جاء الرجلان كلاهما والمراتان كلتاهما قال السعد التفتازاني وفي كون نحو ذلك لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد فلا يتوهم فيه عدم الشمول اللهم الا ان يقال ان الفعل ربما يصدر عن احد المتصاحبين وقد ينسب اليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرجان من الملح الاجاج دون العذب الفرات فالتاكيد بكلاهما يدفع مثل هذا انتهى ومنع اطلاق المثنى على الواحد ممنوع فان العرب كثيرا ما تطلقه عليه مجازا الا ترى الى قول الشاعر

فجعلن مدفع عاقلين ايامنا وجعلن معرفي رامتين شمالا فاطلق عاقلين ورامتين على جبل عاقل ورامة مجازا كذا قيل قلت وفيه نظر فانه لم يطلق عاقلين على عاقل ورامتين على رامة من غير اعتبار شيء آخر مع كل منهما بل الظاهر انه سمى ما حول عاقل باسمه عاقلا ورامة ثم اطلق عليهما عاقلين ورامتين من باب التغليب كالعمرين والعمرين كما قالوه في قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما قالوا انما هو مربد واحد لكنه جعله وما حوله مربدين مجازا فلا حجة في البيت على اطلاق المثنى على الواحد فتدبر **تنبيهات الاول** كما يؤكد بكلا وكلتا المثنى يؤكد بما في معناه نحو جاء زيد وعمرو كلاهما وزينب وهند كلتاهما فلو قال وكلا وكلتا للاثنين بدل قوله للمثنى لكان اولى **الثاني** ذهب الفراء والفارسي وهشام الى ان كلا وكلتا لا يؤكد ان ما لا يصلح في محله واحد فلا يجوز ان يقال اختصم الزيدان كلاهما لانه لا يحتمل ان يكون المراد اختصم احد الزيدين فلا فائدة في التوكيد وذهب الجمهور الى الجواز وتبعهم ابن مالك في التسهيل واختلف النقل عن الاخفش واحتج المجيز بان العرب قد تاتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون فان التاكيد باجمع واكتع بعد كل يرفع بهما احتمال لم يرفع بكل قال ابو حيان والجواب ان المعنى اذا كان يفيده اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ آخر يؤكد الا اذا قوي برواية من العرب ولم يسمع من العرب التوكيد في ذلك **الثالث** يشترط في التوكيد بهما اتحاد معنى المسند فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما وهل يجوز اختلاف لفظه مع اتحاد معناه نحو ذهب زيد وانطلق عمرو كلاهما جزم بجوازه ابن مالك تبعا للاخفش وقال ابو حيان انه يحتاج الى صريح سماع من كلامهم حتى يصير قانونا يبنى عليه والذي تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجتمع عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه **الرابع** قال ابن هشام الظاهر ان التوكيد بعد ارادة المجاز وكلا يرفعها البتة ولهذا يتاتى الاتيان بالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يؤكد كما يقال اختصم الزيدان كلاهما الا ترى الى قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما وانما هو مربد واحد فجعله

وما حوله

وما حوله مربدين مجازا فعلم ان التوكيد لا يمنع ان يكون في المؤكد مجاز انتهى **قلت** وفيه نظر لا نسلم في اختصم الزيدان كلاهما فقد علمت ان الجمهور على جوازه واما قول الفرزدق فليس المراد بالتوكيد فيه رفع ارادة المجاز في نفس المتكلم المؤكد بل رفع ارادته في نسبة الفعل الى مدلول المؤكد المتعدد فان التاكيد بكلاهما فيه انما هو لشمول الحكم بالسيلان للمربد وما حوله البتة فاندفع توهم ان السائل انما هو المربد وحده لكنه حكم بالسيلان عليه وعلى ما حوله مجازا وهذا نظير قولك جاء العمران كلاهما وكسف القمران كلاهما واما ارادة المجاز في المؤكد نفسه فهي مقصودة للمتكلم فكيف يرفعها **كل وجميع وعامة لغيره** اي لغير المثنى **من ذي اجزاء** مفردا كان او جمعا قال بعضهم اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم تعتبر اجزاؤه لا يصح تاكيده بكل وجميع انتهى **يصح افتراقها** اي الاجزاء نحو جاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم فالقوم ذو اجزاء يصح افتراقها فهي زيد وعمرو وبكر وغيرهم ولا يجب صحة افتراقها حسا كهذا المثال بل صحته **ولو كان حكما نحو اشتريت العبد كله** او جميعه او عامته فالعبد ذو اجزاء يصح افتراقها باعتبار الشراء مثلا وان لم يصح افتراقها باعتبار ذاته بخلاف جاء زيد كله فانه لا يصح افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما وانما يؤكد بهذه الالفاظ ذو اجزاء كذلك لانها انما تكون لتقرير شمول الحكم فاذا لم يكن المؤكد كذلك لم يمكن توهم ان المراد الحكم على البعض وانما الحكم على الكل تجوزا **في تتصل** اي الفاظ التوكيد المعنوي **بضمير** عائد الى المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع **مطابق للمؤكد** في تذكيره وتانيثه وافراده وضده نحو جاء زيد نفسه وهند نفسها والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما والزيدون كلهم والهندات كلهن وكذا الباقي فليس من التوكيد بجميع قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا خلافا لمن زعم ذلك ولا من التوكيد بكل قراءة بعضهم انا كلا فيها خلافا للفراء والزمخشري لعدم الضمير فيهما بل الصواب ان جميعا حال من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في كل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئها بدلا نحو جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظرف وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا اي جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرفي قاله ابن هشام في المغني **تنبيه** التوكيد بجميع وعامة غريب ولذلك اهملها اكثر المصنفين ومن التوكيد بجميع قول امراة من العرب ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم وهمدان والتاء في عامة لازمة بمنزلتها في نافلة فلتصلح مع المؤنث والمذكر تقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة وفي الافصاح ان المبرد يفسر عامة باكثر لا بجميع فعلى هذا تكون بدل بعض من كل لا توكيدا وتفيد تخصيصا لا تعميما وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد متفرق فلا تفيد توكيدا كقوله نهيتك عن هذا وانت جميع **وقد يتبع**

بجميلا بدءه فهو خير التوكيد بكل با اجمع واخواته وهي اكتع وابصع وابتع حال كونها مطابقة للمؤكد
في التذكير والتانيث والافراد والجمع فيقال اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابصع ابتع والامة كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء وجاء
القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون والنساء كلهن جمع كتع بصع بتع واما التثنية ففيها خلاف قيل انها تطابقه
فيها ايضا وهو مذهب الاخفش والكوفيين قال ابن خروف ومن منع التثنية فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه والمنع مذهب جمهور
البصريين قال ابن هشام وهو الصحيح لانه لم يسمع وفي الهمع ومما لا يثنى لتعريفه اجمع وجمعاء في التوكيد واخوته خلافا للكوفيين
تنبيهات الاول الجمهور على انه لا يؤكد باجمع دون كل اختيارا كما قال ابو حيان جوازه لكثرة وروده
في القران والكلام الفصيح كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين وفي الحديث فله سلبه اجمع
فصلوا جلوسا اجمعين قال ابو حيان ولا يقال بدليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لان النفس يجب تقديمها على العين
اذا اجتمعا ويجوز التوكيد بالعين على الانفراد قاله في الهمع الثاني لا يؤكد باخوات اجمع دونه عند الجمهور وجوزه الكوفيون
وابن كيسان محتجين بقول الشاعر وسار بها الى الشمس اكتع وقول الراجز تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الاعشى
قولوا الدوائر واتقوا بتعان من زعم اكتعينا وحمله المانعون على الضرورة الثالث اختلف في هذه الكلمات
عند اجتماعها هل كل منها توكيد لما قبله ام جميعها توكيد للمؤكد الاول قال الرضي قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم
كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم توكيد للقوم واجمعون توكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد
منها توكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية انتهى قلت ويفهم من كلام بعض النحاة قول
ثالث وهو ان اجمعين توكيد لما قبله وما بعده جميعه توكيد له الرابع قال ابن هشام في شرح اللمحة يجوز ان يجمع بين جميع
الفاظ التوكيد في تركيب واحد وذلك للمبالغة في التاكيد وما اظن العرب فاهت بجمع الجميع وانما هذا قياس من النحويين
انتهى وقال في تذكرته نقلا عن ابن عصفور اذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدات بالنفس والعين فكل فاجمع فاكتع
وابتع وانت مخير بين ابصع وابتع فايهما شئت قدمته فان حذفت النفس اتيت بما بعدها مرتبا او العين فكذلك
او اجمع لم تات باكتع وما بعده لان ذلك توكيد لاجمع فلا يؤتى به دونه انتهى وقال الرضي المشهور انك اذا اردت ذكر
اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع
عن اخواته وقال ابن كيسان تبدا بايتهن شئت بعد اجمع انتهى الخامس قال بعضهم اخوات اجمع تابعة لها على
معنى انها اذا افردت دونها لم يكن لها معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان والاكثر على ان اكتع ماخوذ من حول
كتيع اي تام وابصع من بصع العرق اي سال قال الرضي والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة انتهى وفي القاموس
بضع العرق يبضع وبالمعجمة اصح وابتع من البتع بالتحريك وتقديم الباء الموحدة على التاء المثناة من فوق وهو طول
العنق مع شدة مغرزها قال بعضهم ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التركيبي
بالتامل الصادق السادس الجمهور على انه لا تعرض في اجمعين الى اتحاد وقت الفعل بل معناه ومعنى كل سواء

وذهب

وذهب الفراء والزجاج والمازني والمبرد الى انه يفيد مع التوكيد الاجتماع في وقت الفعل فاذا قيل قام القوم كلهم احتمل قيامهم
مجتمعين ومتفرقين واذا قيل اجمعون افاد ان قيامهم في وقت واحد وان هذا هو السبب في ذكر اجمعين بعد كل في
الاية ورد بقوله تعالى لاغوينهم اجمعين فان اغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد قال بعض المحققين ومن قال بافادته
الاجتماع لاحظ انه بحسب الاصل الاشتقاقي يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع قصد المبالغة بتكثير اللفظ
انتهى وهذا التوجيه لا يسمن ولا يغني من جوع ومن توهمه جوابا عن الرد عليهم بنحو اية الاغواء فقد اغرب السابع
الفاظ التوكيد معارف اما ما اضيف الى الضمير فظاهر واما اجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان احدهما انه بنية الاضافة
ونسب الى سيبويه والثاني انه بالعلمية علق على معنى الاحاطة قال محمد بن مسعود الغزني في البديع وتعريفها كتعريف
اسامة انتهى ولكون هذه الالفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحال قاله المرادي في شرح الالفية هاتان مسئلتان
الاولى لا تؤكد النكرة بالتوكيد المعنوي الا مع الفائدة هذا ما ذهب اليه الكوفيون والاخفش
واختاره ابن مالك في جميع كتبه لصحة السماع به ولان فيه فائدة لان من قال صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد اكثره
ففي توكيده رفع احتمال بالتوكيد قال ابن هشام في الاوضح وهذا المذهب هو الصحيح ومن ثم اي من اجل اشتراط الفائدة
في توكيد النكرة امتنع رايت رجلا نفسه لعدم الفائدة وجاز شربت عبدا كله وصمت
حولا كله لحصول الفائدة فان الشراء قد يتعلق ببعض العبد والصوم قد يتعلق ببعض الحول فالتوكيد يرفع احتمال
ذلك قال الرضي وعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين انتهى والمنع
مطلقا مذهب جمهور البصريين قالوا لان الفاظ التوكيد معارف فلا تجري على النكرات واحتج المجيزون بالسماع كقول الراجز يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا
وقول الاخر نلبث حولا كاملا كله وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب قال ابن
لو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بان يستعمل قياسا فكيف وهو مستعمل ثابت انتهى قال في الهمع والمانعون
مطلقا يجيبون عما ورد من ذلك بانه محمول على البدل او النعت او الضرورة انتهى وينبغي ان يقال او الشذوذ
ليشمل ما جاء من ذلك في الاختيار كقول عائشة ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان تنبيهان
الاول قال غير واحد تحصل الفائدة في توكيده بان يكون المنكر المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة
كالشواهد المذكورة وفسر المحدود بما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول وقيل
المراد به المعلوم المقدار كدينار ودرهم ويوم وليلة وشهر وسنة والحق ان الفائدة قد تحصل مع غير ذلك ايضا
كما قال المصنف رحمه الله تعالى فلا ينبغي الجمود على ما قالوه فتامل الثاني نقل غير واحد ايضا الاتفاق على امتناع
توكيد النكرة اذا لم يفد واعترض بما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل ان بعض الكوفيين اجاز توكيد النكرة
مطلقا افاد او لم يفد لكن قال ابن هشام في حاشية التسهيل هذا النقل عن ابن مالك لم اقف عليه من غير جهته

ويمكن ان يقال انه مستثنى من اعراب بعض الكوفيين كلمة كل تاكيدا للعجايا في قوله عجايا كلها الا قليلا ولا نسلم ان توكيد عجايا لا يفيد ثم كيف يحمل كلام المتكلم البليغ مع اعترافه انه لا يفيد ثم انه قد نقل في شرح العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفد انتهى
والمسئلة الثانية اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا بالنفس او بالعين فبعد توكيده بالضمير المنفصل نحو قوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمن انتن انفسكن وقم انت نفسك وقوما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وذلك لكراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل خرجت عينها توهمت الجارحة او نفسها توهمت نفس الحياة واجرى ما لا لبس فيه مجرى ما فيه اللبس وبهذا يبطل قول من قال ان العطف كالتوكيد وانما ذلك في العطف خاصة اذ الفصل لا يرفع الايهام المذكور الا ترى انه لو قيل خرجت اليوم نفسها لكان الايهام باقيا وخرج بقيد الضمير المرفوع الضمير المنصوب والمجرور فيؤكدان بالنفس والعين بدون المنفصل نحو ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وبالمتصل المنفصل فيؤكد بهما بدونه ايضا نحو انت نفسك قايم وبقيد النفس والعين غيرهما فيؤكد به المرفوع المتصل بغير شرط نحو قاموا كلهم او اجمعون لعدم اللبس في ذلك كله الرابع من التوابع البدل والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيون يعبرون عنه بالترجمة والتبيين ونقل الاخفش وقال ابن كيسان يعبرون عنه بالتكرير والغرض منه ان يذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة تقوية الحكم وتقريره لانه بمنزلة اسناد الحكم الى المحكوم عليه مرتين وهو في اللغة العوض وفي الاصطلاح التابع وهو كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله المقصود اصالة بفتح الهمزة بما نسب الى متبوعه اخرج ما عدا المحدود من التوابع اما النعت والتوكيد فظاهر واما البيان والمعطوف بالحرف فلانهما وان كانا مقصودين بما نسب الى متبوعهما الا انهما مقصودان تبعا لا اصالة لكن هذا لا يفي باخراج جميع اقسام المعطوف بالحرف لصدق التعريف على المعطوف ببل في مثل قولنا جاء زيد بل عمرو لانه مقصود اصالة بما نسب الى متبوعه وذكر الاول انما هو غلطا او سهو لسان كما تفيده كلمة بل والجواب عنه بان المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما بدا له واعرض عنه خرج من تلك الحالة وصار المقصود هو التابع لا يخفى ما فيه ولئن تم فانما يتم فيما اذا كان ذكر المتبوع غلطا واما اذا كان سهو لسان فليس المتبوع مقصودا فضلا عن ان يكون اصالة فينبغي هذا القسم داخلا في التعريف وايضا فهذا الجواب يخرج التعريف عن علم الاطراد الى عدم الانعكاس فان بدل البداء وبدل الغلط بيان كان المعطوف ببل في كون المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما بدا له منهما اخرجا عن تلك الحالة وصار المقصود هو التابع فافهم تنبيهان الاول اورد على هذا الحد انه لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة فيه نسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد واجيب بان ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق عليه انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات والنفي ويمكن

ان يقصد

ان يقصد نسبته الى شيء نفيا نسبته الى شيء اثباتا فيكون الاول توطئة للثاني الثاني قال بعض المتاخرين ان البدل تابعا ظاهرا على القول بان عامله عامل المبدل منه اما على القول بان عامله مقدر من جنس عامل المبدل منه فلا اذ لا يصدق عليه حقيقة التابع اصطلاحا كما لا يخفى فينبغي ان يحمل جعله تابعا على المسامحة لكان التبعية الصورية انتهى قلت والى هذا اشار شارح المصباح حيث قال ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى وهو اربعة اقسام الاول بدل الكل من الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين نحو قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وقوله ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا والتعبير ببدل الكل من الكل للجمهور وعبر عنه ابن مالك في منظومته بالبدل المطابق وقال في شرح الكبرى وهو اولى لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا يصدق الا على ذي اجزاء وذلك غير مشترط للاجماع على صحة البدل في اسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابن عامر الى صراط العزيز الحميد الله وعبر عنه في شرح التسهيل ببدل الموافق من الموافق وبعض المغاربة يقول ببدل الشيء من الشيء تنبيه قال الرضي رحمه الله تعالى انا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر انتهى قال المحقق الجرجاني الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة مبالغة في الاسناد فالثاني بدل ح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما في حقيقة المتاخرين انتهى قال شارح التهذيب للمصنف ان الرضي لما فهم من تعريف ابن الحاجب ان المتبوع في البدل لا يكون مقصودا اصلا اعترض عليهم بما اعترض وحكم بعدم الفرق الجلي ولله در المصنف رحمه الله حيث سلم حما وقع فيه ابن الحاجب واوقع غيره باوجز عبارة انتهى يعني ان المصنف اشار الى الفرق ذكره المحقق المذكور في تعريفه للبدل بقوله المقصود اصالة نسلم من تداخل القسمين الذي اعترض به الرضي لكنه قال في اللالي الدرية هذا الفرق لا يجدي نفعا في بعض الامثلة كما اذا كان الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع ان في الاول نايدة مقصودة ليست في الثاني وهي الابهام نحو مررت برجل زيد فان زيدا ذكر مفسر الرجل دهو دال على ما دل عليه رجل بزيادة التعريف فليس الاول منهما توطئة للثاني بل كل منهما مقصود فان الابهام مقصود لذاته والتفسير كذلك فعدم ظهور الفرق الجلي بين عطف البيان وبدل الكل ثابت كما ذكره الرضي انتهى تامل والثاني بدل

البدل البعض من الكل وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه
بعضا من مفهومه سواء كان ذلك البعض نصفا ام اقل ام اكثر على الصحيح وزعم الكسائي وهشام الى ان بدل البعض
لا يقع الا على ما دون النصف فلا يسمى اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او اكثره بدل البعض عندهما ولا بد في هذا
البدل من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكور كنعت العبد نصفه او مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا اي منهم فمن بدل البعض من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن برهان
بدل الكل والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع تنبيه التعبير
بلفظ البعض والكل بادخال ال عليهما وقع في كلام كثير وقد استعملها الزجاجي في جمله كذلك واعتذر عنه بانه
تسامح فيه موافقة للناس قال بعض الائمة لا يجوز ادخال ال عليهما عند الجمهور قال ابن خالويه في كتاب ليس
يغلط كثير من الخواص بادخال ال على كل وبعض وليس من لغة العرب لانهما معرفتان في نية الاضافة وبذلك نزل القرآن
وعن الاصمعي انه قال قرأت آداب ابن المقفع فلم ار فيها لحنا الا قوله العلم اكثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض
قال وذلك خطأ لانهما معرفتان لا تدخلهما ال قال ومثل ذلك قبل وبعد انتهى والجواز مذهب الاخفش والفارسي
ومن الغريب ما وقع في كتاب ابهاء للشاذي نقلا عن الازهري ان النحويين اجازوا ادخال الالف واللام
في بعض وكل وان اباه الاصمعي لان مذهب العرب عدم جواز دخول الالف واللام عليهما لانهما مضافان الى المضمر
او الظاهر او المضمر انتهى والثالث بدل الاشتمال واختلفوا فيه فبينه المصنف بقوله وهو الذي
اشتمل عليه المبدل منه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له
بوجه بحيث يتشوق السامع عند ذكر المبدل منه الى ذكره اي ذكر البدل ويبقى منتظرا له
يجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل ولا يخفى قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال
فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر لاشتماله عليه بالمعنى المذكور فالمشتمل هو الاول وهو مذهب الفارسي
والرماني وخطاب وابن مالك واختلف في تعليله فقال ابن جعفر لانه مشتمل على الثاني بالمعنى المذكور ورد
بعض المتاخرين بان قولك سلب زيد ثوبه ليس بدل فيه مشتملا على الثوب لانه لا يدل عليه ولا يتقاضاه كما
ذكر في تعريفه انتهى قلت ليس المراد بكونه دالا عليه ويتقاضاه دلالة صريحة بل المراد انا قلنا سلب زيد دل على
انه سلب شيء فهو يتقاضى بيان ذلك المسلوب فيتشوق السامع الى ذكره الى ان يجيء مبينا له وملخصا فافهم
وقال الجزولي لان الثاني اما صفة للاول كاعجبتني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله
فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم
قد منعوا ذلك قاله ابو حيان في التذكرة وقال طائفة ووقع لابي علي في الحجة ان المشتمل هو الثاني قال بدليل
سرق زيد ثوبه وسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل الاسناد على الاول على

معنى الاسناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وان ما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا
بغير الاول ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهو مذهب المبرد وبه قال ابن
جني واورد عليه نحو زيد ماله كثير اذا اعربنا المبدلا من زيد اذ لا يقال الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله
حقيقة وقيل لا يتعين اشتمال احدهما على الاخر بل تارة يكون المشتمل هو الاول نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال
وتارة يكون المشتمل هو الثاني نحو سلب زيد ثوبه ويشكل عليه نحو زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا كما قلنا فانه لا اشتمال
فيه لاحدهما على الاخر واما هذا البدل في الضمير كما في بدل البعض فمثال الضمير المذكور ما مر ومثال المقدر قوله تعالى
قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه او ال اصل تارة ثم نابت ال عن الضمير تنبيهان الاول يشكل
على قول المصنف وهو بدل الكل من الكل والاشتمال لزوم عطف جزء الاسم على جزء الاسم لان الاسم هو المركب الاضافي
وهو بدل البعض وبدل الاشتمال ودفعه ان تقدير الكلام بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال فحذف جزء الاسم لانسياق الذهن
اليه بقي انه هل يجوز حذف جزء الاسم ام هو امر مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له في كلام العرب والاظهر هو الثاني
قاله بعض المحققين من شراح الكافية الثاني رد السهيلي بدل البعض والاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام
وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض
بقولك ثلثه واذا قلت اعجبني زيد علمه انما تريد اعجبني صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة والرابع
البدل المباين للمبدل منه وهو ثلاثة اقسام ذكر المصنف منها قسمين فقال ان ذكر للمبالغة
سمي بدل بداء بالمهملة والمد وبدل الاضراب ايضا وذلك بان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم
توهم انك غالط لكون الثاني مباينا للاول اجنبيا عنه وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة
وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك حبيبي قمر شمس كانك وان كنت متعمدا لذكر القمر توهم من نفسك
الغلط وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالشمس كذا قال الرضي وقال غيره انما سمي بدل بداء لان المتكلم يخبر
بشيء ثم يبدو له ان يخبر باخر من غير ابطال للاول ويقع بدل البداء من الفصحاء بل هو من التفنن في الفصاحة
كما علمت ولا عبرة بمن انكره فقد ذكره سيبويه ويشهد لصحته قوله عليه السلام ان الرجل ليصلي الصلوة وما كتب له
نصفها ثلثها الى عشرها وما قيل من انه محمول على اضمار بل ليس بشيء فان بل لم يثبت حذفها او ذكر لتدارك
الغلط فاسمه بدل الغلط اي يسمى بدل الغلط نحو جاء زيد الفرس اردت ان تقول
جاء الفرس فسبقك لسانك الى زيد ثم تداركت الغلط فقلت الفرس فمعنى قولنا بدل الغلط انه بدل عن اللفظ الذي هو
غلط لا ان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ ولم يقع بدل الغلط من فصيح ولا فيما يصدر
عن روية فلا يكون في شعر اصلا وقد اهمل المصنف القسم الثالث من اقسام البدل المباين وهو بدل النسيان وهو
ان تعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتذكر فتبدل المقصود فمعنى

قولنا بدل الغلط ما يذكر بدل من شيء نسيانا او فقد تبين بذلك ان الغلط من جهة اللسان والنسيان من جهة الجنان ولا يقع بدل
النسيان ايضا من فصيح ولا فيما يصدر عن روية وابن مالك وكثير من النحاة لم يفرقوا بين بدل الغلط والنسيان فسموا النوعين بدل
غلط وانما حكمنا باهمال المصنف لبدل النسيان مع امكان ادخاله تحت بدل الغلط كما فعل الاكثرون لان المص رحمه الله اعتذر في شرح
هذا المتن عن عدم ذكره بانه غير مشهور ولا يقع من الفصحاء لانه غير فصيح قال البدر الدماميني ولا ادري لاي معنى حكموا بان بدل الغلط
غير فصيح مع ان النسيان لا ينافي الفصاحة اللهم الا ان يكون المراد انهم تتبعوا كلام الفصحاء فلم يجدوا بدل الغلط فاستبان فيه فحكموا بانه
غير فصيح نظرا الى هذا المعنى ولعل ان الانسان اذا سبق لسانه الى ذكر ما لم يقصده فتنبه ذكر المقصود يحكم بان لفظه المذكور على
سبيل السهو غير فصيح انتهى وقال بعضهم الظاهر ان المراد بالفصاحة البلاغة فان الغلط ينافي البلاغة ظاهرا دون الفصاحة
باعتبار انتفاء المطابقة لمقتضى الحال انتهى وحكم بتعين ذلك بعض المحققين وهو حسن **تنبيهات الاول**
قضية اطلاق المص ان بدل الغلط يقع في النثر وهو قول سيبويه والاكثرين وقال غيره انه وجد في الشعر دون النثر لشذوذه وجوزه
بعضهم في النثر دون الشعر لان الشعر في الغالب انما يقع عن تروٍّ وفكر وهذا نوع غريب ان يجوز شيء في النثر ولا يجوز
في الشعر وانما المعروف عكس ذلك وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل لا يقاس على بدل الغلط لانه يقع على غير قصد انتهى وهو حسن
ظاهر وقال خطاب ان بدل الغلط لم يقع في نثر ولا نظم وانه لم نطلبه فلم نجده وانه طالما لبس من لقيه فلم يعرفه واسند
المثبتون له بقول ذي الرمة لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب فان الحوة السواد
واللعس سواد مشوب بحمرة وقال بعضهم انه محمول على التقديم والتاخير اي في شفتيها حوة وفي لثاتها لعس وايده بعضهم
بان ذا الرمة لو جد في شعره التقديم والتاخير كثيرا ويبطله انه يلزم عليه تقديم ما في حيز الواو العاطفة عليها وهو باطل
الثاني الاحسن في التعبير عطف اقسام البدل المباين ببل فيكون من عطف النسق لئلا يتوهم كون البدل
في ذلك صفة لما قبله كما في قولك رايت رجلا حمارا اذ يحتمل ان يكون اريد بقولك حمارا جاهلا او بليدا كذا قال غير
واحد وفي كلام بعض المحققين ان ادعاء الغلط والاظهار في بدل البدا ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل وهو ظاهر
الثالث قال بعض الائمة المختار خلافا للجمهور اثبات بدل الكل من البعض لوروده نحو يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا
جنات عدن فجنات عدن اعربت بدلا من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدته تقرير انها جنات كثيرة لا جنة واحدة
وقوله رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات فطلحة بدل من اعظم وهي بعضه وقوله كاني غداة البين
يوم تحملوا فيوم بدل من الغداة وهي بعضه انتهى والجمهور يؤولون ذلك كله هذه هذه ابيات الى مسئلة من مسائل
البدل **لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من ضمير الغايب نحو ضربته**
زيدا وقوله على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم وانما لم يبدل من ضميري المتكلم والمخاطب
لانهما اقوى واخص من الظاهر فلو ابدل منهما لزم ان يكون المقصود فلم يعطوا في المسكين مررت به ولا عليك الكريم المعول
واما ضمير الغايب فلم يكن في القوة والوضوح كذلك لوجود الاشتباه نحو زيد ضربته زيد الملك وافهم تقييد المسئلة

بالمضمر

بالمضمر ان ابدال الظاهر من الظاهر جائز كما مر وبدل الكل ان ابداله بدل بعض او اشتمال جائز من المضمر مطلقا كقوله
اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل وقوله
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا وانما
جاز ذلك لان مدلول الثاني غير مدلول الاول فلم يبين كون الاول اقوى واخص لان الثاني يفيد فائدة زائدة
على المتبوع ويرد على المص رحمه الله انهم جوزوا ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قوله تعالى تكون
لنا عيدا لاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام ولذلك اعيد اللام مع البدل ولم ار من حكى خلافا في
جواز ذلك ولم يعتبر الاخفش قيد افادة الاحاطة فجوزه مطلقا تمسكا بقوله بكم قريش كفينا كل معضلة
وام نهج الهدى من كان ضليلا **وقال بعض المحققين** وهو الامام جمال الدين محمد بن مالك في التسهيل
وتبعه الشيخ جمال الدين بن هشام في الاوضح والجامع **لا يبدل المضمر مطلقا من مثله** اي من مضمر وفاقا
مع السماع **ولا من الظاهر** قال في شرح التسهيل انه لم يسمع **وما مثلوا به لذلك** في كلام النحاة مصنوع
على العرب وا ادهم ذلك جعل توكيدا نحو قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت ورايتك اياك **واجبت**
زيدا اياه تاكيد لفظي اما نحو قمت انت فكونه توكيدا متفق عليه من الفريقين واما نحو رايتك اياك فالبصريون
على انه بدل والكوفيون على انه توكيد قال ابن مالك وقول الكوفيين عندي اصح من قول البصريين لان نسبة المنصوب
المنفصل من المنصوب المتصل في نحو رايتك اياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت انت والمرفوع
تاكيد باجماع فليكن المنصوب تاكيدا ليجري المتناسبان مجرى واحدا قال المرادي وكانه يعني بقوله تاكيد باجماع
انه مجمع على انه يتعين فانهم قد اعربوا قمت انت بدلا انتهى فتامل وقال الرضي انما طوى الظاهر مذهب البصريين لما ثبت
عن العرب انها اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت انت ورايتك انت ومررت بك انت
واذا ارادت البدل واضطت بين التابع والمتبوع فقالت جئت انت ورايت اياك ومررت به به فيتعدد لفظ التوكيد
والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون
لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم فلا يعارض هذا بقياس انتهى واما نحو اجبت زيدا اياه فقال ابن مالك الصحيح
عندي انه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا قال ابن هشام وفيما قاله نظر لان
لا يؤكد القوي بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل وجوز النحويون في هو ان يكون بدلا وان يكون
مبتدا وان يكون فصلا انتهى وظاهر ايراد قوله وقد قالت العرب الى اخره في سياق الرد على ابن مالك انه رد
عليه وفيه بحث **تكميل** يوافق البدل متبوعه في واحد من اوجه الاعراب مطلقا وكذا في واحد من التذكير
والافراد وضديهما ان كان بدل كل ما لم يمنع مانع ككون احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق او قصد
به التفصيل كقوله وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت ويخالفه

في التعريف والتنكير لتبدل المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة ومن المعرفة لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط
ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب
الجثو ولا يشترط في ابدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظ ولا ان تكون النكرة موصوفة خلافا للكوفيين لسماع ذلك بخلافه
كقوله فلا وابيك خير منك انى ليؤذينى التحمحم والصهيل ونحو بقطع البدل نحو مررت بزيد اخيك وحسن مع الفصل
نحو بنيرين بكم النار وبحسان يتبع متعددا ولم تستغرب لعدمه نحو اتقوا الموبقات الشرك والسحر اي خمس الشرك والسحر
الخامس من التوابع عطف البيان سمي بذلك لانه تكرار الاول بمرادفه لزيادة البيان فكانك رددته
على نفسه ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول قيل والكوفيون يسمونه الترجمة مفسر لمتبوعه وقال الاعلم في شرح الجمل هذا الباب
يترجمه البصريون ولا يترجم له الكوفيون وهو تابع يشبه الصفة بمعنى النعت السابق بيانه في توضيح متبوعه
لكن الصفة توضح متبوعها بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات فقوله تابع كالجنس يشمل التوابع كلها وقوله
يشبه الصفة مخرج للنعت لان المشبه للشيء غير ذلك الشيء فكانه قال تابع غير صفة وقوله في توضيح متبوعه مخرج لبقية التوابع لانها
غير موضحة نحو جاء زيد اخوك فاخوك عطف بيان لزيد ذكر لايضاحه تنبيهات الاول اجمعوا على مجيء
عطف البيان لايضاح المعرفة وذهب الكوفيون وجماعة الى انه يجيء لتخصيص النكرة ايضا ونفاه جمهور البصريين وخرجوا ما جاء
من ذلك على البدل فلذلك لم يثبته المص وحجتهم ان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ورد
بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص الثاني قال السعد التفتازاني في شرح التلخيص فائدة
عطف البيان لا تنحصر في الايضاح لما ذكره صاحب الكشاف ان البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء
الصفة لذلك انتهى ورده ابو حيان وقال الزمخشري بانهم شرطوا في عطف البيان الجمود والجامد ليس فيه اشعار بمدح انما يشعر به المشتق الا
ان يقال انه لما وضع عطف البيان هنا بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن ذلك انتهى وقضية كلام بعضهم ان مجيء عطف البيان للمدح راي
اهل المعاني دون النحويين فلا يرد على المص فانه اقتصر في فائدته على ذكر الايضاح من النحويين ولو سلم انه راي الجميع امكن ان يقال ان ذلك
مسكوت عنه لندوره او انه باعتبار الاعم الاغلب الثالث اشترط الجرجاني والزمخشري كون البيان اخص من متبوعه وهو مخالف لقول
سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف البيان مع ان الاشارة اخص من المضاف الى ذي الاداة قاله ابن هشام وقال البدر ابن مالك
وهو مخالف للقياس ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم
زيادة تخصيص عطف البيان انتهى وتقدمها نقل الاشتراط المذكور على الجليلين بمتابعة ابن مالك في شرح الكافية والصواب نقله عن
اكثر النحويين كما قاله في حاشية التسهيل لا يقال يلزم من كونه موضحا ان يكون اعرف لانا نقول جاز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع
ولا يكون اوضح منه عند الانفراد قاله السيد الشريف في شرح المفتاح ويتبعه اي يتبع عطف البيان متبوعه وجوبا في اربعة
من عشرة وهي احد الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن كالنعت تقول جاءني محمد ابو الفضل كما تقول
جاءني محمد الفاضل فابو الفضل والفاضل مرفوعان والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفردان والافراد واحد من ثلاثة

ايضا

ايضا في الافراد والتثنية والجمع ومذكران والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث ومعرفتان
والتعريف واحد من اثنين ايضا وهما التعريف والتنكير ويصح في عطف البيان اعرابه بدل كل من كل لما فهم البيان ويفترق
عطف البيان عن البدل في نحو هند قام اخوها زيد فزيد عطف بيان على اخوها ولا يجوز ان يكون
بدلا منه لانه لو كان بدلا منه لكان مستغنى عنه لان المبدل منه مستغنى عنه في الكلام وهنا
لا يستغنى عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبر المبتدا اذ الجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه كما
والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو متبوع زيد ولو اسقط لم يقع فوجب ان يكون اخوها عطف بيان
لا بدلا تنبيه حقيقة قوله ان المبدل منه مستغنى عنه انه في حكم المطروح لفظا ومعنى وهو مذهب المازني حكى المرادي عنه انه
كان يقول اذا ابدلت من الشيء فقد طرحته من اللفظ وليس لحعل الزمخشري ان اعبدوا الله عطف بيان على الضمير في به من قوله نعم
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تعالى في المغني وانما لم يجعله بدلا لانه توهم ان ذلك يخل بعائد الموصول لان المبدل منه
في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد والعائد موجود حسا فلا مانع انتهى والحق ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا ولا معنى الا
في بدل الغلط كما ستبينه من كلام الرضي فعلى الاول من جعل زيد في مثال المص بدلا من اخوها وقد رده الزمخشري في المفصل
الى النحو في المسألة فقال وقولهم ان البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما
تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول
لم يسد كلامك انتهى كلامه وبمثاله هذا نظير مثال المص وفي الارتشاف عن الفارسي ان معنى قولهم ان البدل في نية الطرح انه يقصد
له قاصدا من حيث لا يعمل به لا ان الاول مطرح البتة لان في كلام العرب ما يبطل ذلك كزيد ضربته اياه فلو طرح الضمير لم يبق ما يربط
الجملة بالابتداء وقال الرضي عليه رحمة الله الرضا لا نسلم ان المبدل في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدلي البعض والاشتمال
وفي بدل الكل ايضا اذا كان البدل منه ضمير لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او متلبسا بضمير الذي نحو الذي
ضربت اخاه زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد
وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان حكم الطرح لفظا لم يعتبر معه دون الثاني
وليس في حكم الطرح معنى ايضا الا في بدل الغلط لان المبدل منه في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره
فائدة لم تحصل لو لم تذكر صونا للكلام الفصيح عن اللغو ولا سيما كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وآله فادعاء كونه غير
مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصلح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر انتهى
وفي نحو يا زيد الحارث وجاء الضارب الرجل زيد فالحارث في المثال الاول عطف بيان على زيد
وزيد في المثال الثاني عطف بيان على الرجل ولا يجوز ان يكونا بدلين لان البدل في نية تكرار العامل
فلو جعلا بدلين كان التقدير يا الحارث وجاء الضارب زيد والحال ان يا الحارث بالجمع بين حرف النداء وال
والضارب زيد باضافة الصفة المحلاة بال الى المجرد منها ممتنعان لان الحرف في النداء لا يجتمعان

هنا والقسم الحال بان الاتصال الى المعرف بها واجاز الفرا اضافة الصفة المذكورة الى جميع المعارف فلذا يمتنع عنده
جعل زيد بدلا من الرجل **فائدة** قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل في نية تكرار العامل ثلاثة ادلة شرعي ولغوي
وقياسي فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال الملا الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم واللغوي
قول الشاعر اذا ما مات ميت من تميم فسرك ان يعيش فجي بزاد بخبز او بتمر او بسمن او الشي الملفف في البجاد والقياسي نحو يا اخانا
زيدا اذ لو كان في غير نية النداء لقلنا يا اخانا زيدا **تنبيهات الاول** هذه العلة وهي كون البدل في نية تكرار العامل تجري في مسائل
اخر فيمتنع البدلية ويتعين عطف البيان ولذلك قال المص نحو يا زيد الحارث فمنها ان يتبع مجرور اي بمفصل نحو اي الرجلين
زيد وعمرو مررت فلو جعلت زيدا وما عطف عليه بدلا من الرجلين والبدل في نية تكرار العامل لزم اضافة اي الى المعرفة
المفرد وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزائه احسن او عطف عليها مثلها
نحو اني وايك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندي فلو جعل زيد وما
عطف عليه بدلا من اخويك لزم اضافة كلا الى متعدد مفرق وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا
في النائبات والمام الملمات ومنها ان يتبع المنادى باللقب مرفوعا او منصوبا نحو يا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب فلو جعل
كرز او كرزا بدلا لوجب ضمه بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه يمتنع ان يكون عطف بيان ويجب اعرابه بدلا **الثاني**
امتناع البدلية في جميع هذه المسائل مبني على ان البدل لا بد ان يكون في نية تكرار العامل وفيه نظر لانهم يغتفرون
في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك انت كون انت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت قاله
ابن هشام في حواشي التسهيل وسبقه الى ذلك ابن القواس في شرح الدرة وقال ابن النحاس في التعليقة انما اغتفر في الثواني
ما لم يغتفر في الاوائل من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفى الموضع ما يقتضيه فجاز التوسع في ثاني الامر بخلاف ما لو تبنا
بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ لا نعطي الموضع شيئا مما يستحقه انتهى وهذه قاعدة يبتني عليها كثير من المسائل فاحفظها
الثالث انما قال المصنف رحمه الله ويفترق عن البدل في نحو هند قام اخوها الخ اشارة الى ان عطف البيان يفترق
عن البدل في غير ما ذكره من الصور فمنها ان عطف البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في
المشتقات قال في المغني ووهم الزمخشري فاجاز في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا ما امرتني به ذهولا عن
هذه النكتة وممن نص عليها من المتاخرين ابو محمد بن السيد وابن مالك والقياس معهما واما البدل فيكون عند الجمهور
تابعا للمضمر كرايته اياه وللظاهر كرايت زيدا اياه وخالفهم ابن مالك وتقدم الكلام على ذلك ومنها انه لا يخالف متبوعه في تعريفه
وتنكيره واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على ايات بينات فقال ابن هشام انه سهو ثم اعتذر عنه بقوله قد يكون
عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما لانهم اختلفوا في جواز التخالف في البدل كما مر قال الرضي والذي يظهر عندي انه يجوز
التخالف في عطف البيان ايضا ومنها انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو
مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو اصح الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو ومنها

انه لا يجوز

انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين
وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما ومنها انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو ومن
يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب ومنها انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني
زيادة بيان كقراءة وهذا الفرق ذهب اليه ابن الطراوة وتبعه ابن مالك وولده وحجتهم ان الشيء لا يبين نفسه وقد مضى ابطالها
على ان حجتهم هذه تقتضي ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا امتنع سيبويه في المسكين وبك المسكين
دون به المسكين وانما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استونفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد
المحض قاله ابن هشام في المغني **هذه الاسماء العاملة عمل الفعل للشبه بالافعال** اعلم ان العمل اصل في الافعال
فرع في غيرها وذلك ان الفعل وضع ليسند الى شيء ما فلذلك وجب ذكر مرفوعه لانه مقتضاه والمقتضى رتبته التقديم على
مقتضاه وكان حقه ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه لم يوضع للطلب غيره لكنه عمل في غير مسند اليه من الفاعل
التي لم يقم مقام الفاعل بالتبعية للفاعل لاقتضائها لها اقتضاء الفعل فعمل في المسند اليه اصلا وفي غيره تبعا وغير الفعل من
الصفات والمصدر فرع عليه في العمل لانها لم توضع لما وضع له الفعل لكنها شابهت الفعل من حيث دلالتها على معناه
فاعملت عمله تبعا **وهي ايضا خمسة** المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
وعدها بعضهم ستة بزيادة اسم الفعل واعتذر المص عن اهماله في الحاشية بعدم اشتداد الحاجة اليه وبعضهم سبعة
بزيادة المثال ولم يتعرض له لانه محول من اسم الفاعل كما سياتي واوصلها ابن هشام في الشذور الى بضعة عشر
السبعة المذكورة واسم المصدر والظرف والجار والمجرور المعتمدان اسم المصدر فانما لم يتعرض له ايضا لندرة اعماله بل
البصريون يمنعون اعماله نظرا الى ان اصل وضعه لغير المصدر واما الظرف والجار والمجرور المعتمدان فاكتفى عن ذكرهما هنا
بذكره في حديقة الجمل وسياتي الكلام عليهما هنالك ان شاء الله تعالى **المصدر تنبيه** انما اتى المص بما ايضا
هنا لموافقة هذه الاسماء لما ذكر قبلها من التوابع في العدد **الاول من الاسماء العاملة عمل الفعل المصدر**
هذا التعبير متفق عليه قال في شرح الضوء وانما سمي به لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي
تصدر عنه الابل قال الرضي وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا قال ابن مالك وهو من تسمية الشيء بلفظ مدلوله
وبدايته لانه اصل المشتق على الصحيح كما سياتي ولانه يعمل في الازمنة كلها **وهو اسم الحدث** اي اسم يدل
على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة وهذا كالجنس يشمل المحدود وغيره من اسماء المصادر ونحوها وقوله
الذي اشتق منه الفعل خرج ما عدا المحدود وهذا الحد اولى من حده في التهذيب تبعا للكافية بانه
اسم الحدث الجاري على الفعل لما في لفظ الجريان من الابهام الذي ينبغي صيانة الحد عن مثله وفسر بعضهم جريانه
على الفعل باشتماله على جميع حروفه وهو منقوض بالصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فانها
جارية على الفعل بالمعنى المذكور لاشتمالها على جميع حروف فعلها فالاولى ان يفسر الجريان بما قاله غير واحد من انه ابراز

اسم الحدث بعد ما اشتق منه منصوبا به على انه مفعول مطلق وح تخرج المذكورات قطعا ثم هذه هنا مبنى على مذهب
البصريين من ان المصدر اصل الفعل وهو فرعه وذهب الكوفيون الى العكس وقال ابن طلحة كل منهما اصل فلا اشتقاق احتج
البصريون من ثلثة اوجه احدها ان المصدر اسم والاسم اولى بالاصالة من الفعل الثانى ان المصدر يدل على معنى واحد وهو الحدث
والفعل يدل على معنيين وهما الحدث والزمان والواحد قبل الاثنين الثالث وهو العمدة ان كل فرع يوجد فيه اصل ويصاغ منه
ينبغى ان يكون فى الفرع ما فى الاصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ كالاباء من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه
معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التى هى الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد
لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان واحتج الكوفيون
من ثلثة اوجه ايضا الاول ان الفعل يعمل فى المصدر كقولك نظرت نظرا والعامل اولى بالاصالة ونقض بالحروف فانها تعمل
فى الاسماء والافعال وليست اصولا لها الثانى ان المصدر يذكر توكيدا للفعل كقولك قمت قياما والمؤكد اولى بالاصالة
ونقض بنحو قام القوم اجمعون مع ان احدهما غير مشتق من الاخر الثالث ان المصدر يعتل باعتلال الفعل كقولك قام قياما
وصام صياما ويصح بصحته كقولك عاود عوادا والمتبوع اولى بالاصالة ونقض بالمضارع فانه يعتل باعتلال الماضى
نحو لم يقم ويصح بصحته نحو لم يعور وليس احدهما مشتقا من الاخر **تنبيهات الاول** ذهب بعض المتاخرين
وتعيين الفعل الذى يشتق المصدر منه على قول الكوفيين على الخلاف فى الافعال ايها اسبق فقيل الماضى وقيل
المستقبل وهو الحق لان الماضى كان قبل وجوده مستقبلا اذ هو مسبوق بعدمه **الثانى** اختلف فى الصفة فالجمهور
على ان اصلها المصدر قال ابن مالك فى شرح التسهيل وببعض ما استدل للنائبة على فرعية الفعل بالنسبة الى المصدر يستدل
على فرعية الصفة بالنسبة اليه لان كل صفة تضمنت حروف الفعل فيها ما فى المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد
بالدلالة على ما هى له كما ان الفعل ما للدلالة على الزمان المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل اذ ليس
فيها ما فى الفعل من الدلالة على زمان معين وذهب جماعة الى ان اصلها الفعل وينسب هذا القول الى السيرافى وقال
العلامة الحسن بن المطهر الحلى رحمه الله تعالى فى نهاية الاصول ذكر ابو على فى التكملة انها مشتقة من الافعال وكذا عبد القاهر
واستدل ابو على بكونها جارية على سنن الافعال وطريقتها وللافعال اصولها القريبة والمصادر التى هى افعال حقيقة
اصولها البعيدة واذا ثبت هذا كان لنا ان نتوهم ان الافعال لاصالتها القريبة من المصادر لاصالتها البعيدة انتهى
فائدة الاشتقاق ثلثة اقسام اصغر وهو اتفاق اللفظين فى الحروف الاصلية والترتيب نحو نصر وينصر وصغير ويسمى كبيرا
واوسط وهو اتفاقهما فى الحروف دون الترتيب نحو جبذ وجذب واكبر وهو اتفاقهما فى بعض الحروف دون بعض نحو ثلم وثلب وحيث
اطلق الاشتقاق فالمتبادر الاول **ويعمل المصدر عمل فعله** المشتق منه فى التعدى واللزوم فان كان فعله لازما لزم المصدر
متعديا تعدى على حسب تعديه فتقول عجبت من قيامك ومن ضربك زيدا ومن اعطايك زيدا درهما ومن ظنك عمرا قايما ومن اعلامك زيدا
عمرا قائما ويعمل **مطلقا** اى سواء كان ماضيا او حالا او مستقبلا تقول اعجبنى ضرب زيد عمرا امس كما تقول الان او غدا

تنبيهان

تنبيهان الاول اختلف فى سبب اعمال المصدر عمل فعله فقيل الشبهه بالفعل معنى من حيث كونه بتقدير ان
والفعل وهو قضية كلام المصنف رحمه الله حيث قال فى ترجمة الباب الاسماء العاملة للشبه بالافعال قال الرضى وتقديرهم
له بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضى
فلا يبقى معها على معنى المضى لكنهم قدروه بان دون ما وكى وان كان فى الحال ايضا لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما
ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا الا لتعذر تقديره اذن بان انتهى وقال غير واحد منهم ابن هشام
فى الاوضح والقطر ما معناه انه اذا كان بمعنى المضى او الاستقبال قدر بان واذا كان بمعنى الحال قدر بما قال الدمامينى فى ذلك
تقدير المصدر فى جميع الحالات بالفعل مع ما لانها تدخل على الافعال الثلاثة نحو اعجبنى ما صنعت امس وما تصنع الان وما
تصنع غدا انتهى وقال ابن مالك فى شرح الكافية يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل بل لانه اصل والفعل فرع ولذلك يعمل
مرادا به المضى والحال والاستقبال بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالفعل المضارع فاشترط كونه حالا او مستقبلا
لانه لا يعمل لولا المضارع وقال بعضهم انما عمل للنيابة عن الفعل ولذلك عمل فى الازمنة كلها لان الفعل لا يشترط فيه زمان
مخصوص **الثانى** يشترط لعمل المصدر امور الاول ان لا يصغر فلا يقال اعجبنى ضريبك زيدا لان التصغير من خصائص
الاسماء فيبعده عن الفعل وهذا الشرط مجمع عليه الثانى ان لا يحد بالتاء او التثنية او الجمع فلا يقال اعجبنى ضربتك او ضرباتك
او ضرباتك زيدا لان الفعل يصدق على القليل والكثير والمصدر انما عمل لمشابهته له او اصالته او نيابته عنه فروعى فيه ان لا
يبعد عنه بالتحديد بما ذكر وما ورد فى كلامهم مما يخالف ذلك فشاذ لا يقاس عليه قال ابن مالك الثالث ان لا يتبع بنعت
او غيره قبل العمل فلا يقال اعجبنى ضربك الشديد زيدا لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما واما قول الحطيئة
ازمعت يأسا مبينا من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كالياس فمن متعلقة بيأسا محذوفا لا بيأسا كما توهم بعضهم
فان اتبع بعد العمل جاز كقوله ان وجدى بك الشديد ارانى عاذرا فيك من عهدت عذولا **الرابع** ان لا يكون مضمرا
فلا يقال ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح لانه بالاضمار يبعد عن مشابهة الفعل واجاز ذلك الكوفيون واستدلوا بقول
زهير وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اى وما الحديث عنها بالحديث المرجم فالواقع هنا متعلق
بالضمير العائد الى الحديث المفهوم من السياق وتأوله البصريون على تعليق عن بمحذوف اى اعنى عنها وفيه نظر ظاهر واجاز ابو على
فى رواية الرمانى وابن جنى اعماله مضمرا فى المجرور وجماعة فى الظرف واجاز الرضى اعماله فيهما قال ابن عقيل واطلق النحويون النقل
عن الكوفيين فى اعمالهم ضمير المصدر مع اختلاف النقل عنهم فى اعمال مرجعه الخامس ان لا يكون محذوفا لانه يكون كحذف الموصول
مع بعض الصلة وابقاء البعض اذ هو مع معموله كموصول مع صلته قال ابن هشام فى شرح القطر ولهذا رد على من قال فى بسم الله
ان التقدير ابتدائى بسم الله ثابت فحذف المبتدا والخبر وابقى معمول المبتدا وجعلوا من الضرورة قوله هل تذكرون الى الدين
وسعيكم صليكم حين قرانا لانه بتقديره وقولكم يا رحمن قربانا انتهى والاولى ان يقال انه بتقدير قائلين يا رحمن
يا قربانا فاذا توفرت هذه الشروط للمصدر عمل عمل فعله مطلقا كما مر **لا اذا كان مفعولا مطلقا**

لا تقديره بان والفعل وبما والفعل حينئذ متعذر اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربا شديدا ضربت ان ضربت ولما اولك
ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل فيه معمولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير
اللص فالعمل في نحو قولك ضربت ضربا زيدا وقولك ضربت زيدا في جواب من قال لك كم ضربت ليس للمصدر بل للفعل الظاهر في المثال
الاول والمقدر في الثاني **الا اذا كان** المفعول المطلق **بدلا عن الفعل** اي نائبا عنه بعد حذفه
وجوبا ففيه **وجهان** احدهما ان يكون العامل الفعل المحذوف بناء على ان الاصل في العمل له ولا يعزل عنه
بالحذف وهذا راي المبرد والسيرافي وجماعة الثاني ان يكون العامل المصدر لا لكونه مصدرا بل لكونه بدلا عن الفعل بدليل
انه لا يجمع بينهما كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا قلت سقيا زيدا فزيد منصوب بسقيا من حيث انه قام مقام اسق
لا من حيث كونه مصدرا هو مفعول مطلق والا لزم ان يعمل كل مصدر هو مفعول مطلق وهذا الوجه ذهب اليه سيبويه والاخفش
والفراء والزجاج والفارسي وذهب بعضهم الى ان العامل فعل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه وهذا وجه ثالث **تنبيه**
المفعول المطلق لا يكون بدلا عن الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله فلم ينتصب وانما يقال انه بدل عن الفعل مجازا
اذا لم يجز معه اظهار الفعل فكانه بدل منه قاله الرضي **والاكثر** في المصدر **ان يضاف الى فاعله**
لانه محله الذي يقوم به فيجعل معه كلفظ واحد باضافته اليه او الى ضمير فاعله ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد نحو قوله
تعالى ولولا دفع الله الناس ويجوز ان يضاف الى مفعوله اذا قامت قرينة على كونه مفعولا اما لفظية بان يجيء تابع له منصوب حملا
على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم بنصب الكريم او يجيء الفاعل بعده صريحا كقوله افنى تلادي وما جمعت من نشب
قرع القواقيز افواه الاباريق فيمن رواه برفع الافواه والقواقيز جمع قاقوزة بالزاي وهو القدح ويروى القوارير
بالراء المهملة او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز **تنبيه** تابع ما اضيف اليه المصدر من فاعل ومفعول اجري على
اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المضاف اليه فاعلا كقوله حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم
برفع المظلوم نعتا للمعقب على محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان المضاف اليه مفعولا كقوله
قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فالليانا عطف على محل الافلاس هذا مذهب الكوفيين
وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل واجازوا من ذلك ما ورد قال المرادي والظاهر الجواز
لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف الظاهر انتهى وعلى الجواز فقد اختلف في المختار من ذلك فقالت طائفة المختار
الاتباع على اللفظ وقال الكوفيون هو كذلك الا ان يفصل بين التابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو اعجبني ضرب زيد
عمرا وبكر ويتعين الاتباع على المحل بلا خلاف اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا نحو يعجبني زيد اكرامكه وعمرا ولا يجوز
الاتباع على اللفظ الا في ضرورة ذكره في الارتشاف **ولا يتقدم معموله** اي المصدر **عليه**
لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي
هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول واما قوله وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان فاول على اضمار فعل
[illegible]

قال ابن

قال ابن هشام واجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى لا يبغون عنها حولا وقولهم اللهم اجعل لنا من امرنا
فرجا ومخرجا انتهى وتبعه الرضي فقال انا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك
البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقال فلما بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير
وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا مانع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه
احكامه بلى لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية
البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله
وبحمده عنك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون انتهى قال الدماميني وهنا نكتة ينبغي التنبه لها وهي ان المصدر انما يقدر بالحرف
المصدري والفعل حيث يكون فاعل المصدر او نائبه مذكورا اما بطريق الرفع كما في اعجبني قيام الزيدان وضرب السارقان
واما بطريق الاضافة كما في اعجبني قيام الزيدين وضرب السارقين لامكان التاويل هنا لانك اذا جئت بالفعل وجدت في
اللفظ ما تسنده اليه فيستقيم التاويل واما حيث لا يكون للفاعل ولا نائبه ذكر في التركيب اصلا فان التاويل بذلك يمتنع
لما يلزم من بقاء الفعل بلا فاعل او نائب عنه ففي القسم الاول يمتنع التقديم لانه من باب تقديم معمول الصلة على الموصول
فان تقدم ما يتخيل انه للمصدر قدر له عامل متقدم يفسره المتاخر كما اذا قلت اعجبني عن الشر بعدك فالتقدير اعجبني
بعدك عن الشر بعدك فحذف المصدر مدلولا عليه بالمذكور آخرا وفي القسم الثاني يجوز تقديم المعمول الذي هو ظرف
او شبهه لانتفاء المانع نحو ولا تاخذكم بهما رافة اكان للناس عجبا ومنه قول كعب في قصيدته المشهورة
ضخم مقلدها فعم مقيدها في خلقها عن بنات الفحل تفضيل قال ابن هشام في شرحه لهذه القصيدة عن بنات الفحل
يتعلق بتفضيل وان كان مصدرا لانه ليس منحلا لان والفعل ومن ظن ان المصدر لا يتقدم معموله مطلقا فهو واهم انتهى
ثم المصدر يعمل منونا ومضافا ومقرونا باللام لكن اعماله مضافا للفاعل مع ذكر المفعول وحذفه اكثر من اعماله منونا او مضافا
للمفعول او مقرونا باللام نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض واما اعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسأم
الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما زعم بعضهم بدليل قوله عليه السلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا
اي وان يحج البيت المستطيع قال ابن هشام وغيره ولا يمنع الاستدلال بالاية اية الحج لانها ليست من ذلك في شيء بل الموصول في
موضع جر بدل بعض من الناس او في موضع رفع بالابتداء على ان من موصولة ضمنت معنى الشرط او شرطية وحذف الجزاء والجواب اي من
استطاع فليحج ويؤيد الابتداء ومن كفر فان الله غني عن العالمين واما الحمل على الفاعلية فيفسد المعنى اذ التقدير ح
ولله على الناس ان يحج المستطيع فعلى هذا اذا لم يحج المستطيع ياثم الناس كلهم انتهى قال بعضهم وفي دعوى فساد المعنى
نظر لان حج المستطيع فرض كفاية على جميع المكلفين ومعلوم ان المخاطبين بفرض الكفاية اذا لم يقم به احد منهم فكلهم
اثمون انتهى فتامل واعمال المنون اقيس من اعماله مضافا وقال لانه يشبه الفعل بالتنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
ومنعه الكوفيون وقالوا العمل بعده للفعل مقدر وايطعم يتيما **واعماله مع الالف واللام ضعيف في القياس**

لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بال وهو قليل في الاستعمال ايضا فلذلك لا يعمل عند بعضهم الا في الشعر **كقوله**
اى الشاعر يصف رجلا بضعف الراى **ضعيف النكاية اعداه** يخال الفرار يراخى الاجل فالنكايه
مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته اعداه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل يحارب
اعداه حبا للسلامه وحذرا من العطب وفي التنزيل قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم وما احسن قول العميد في الكتاب
مؤيد الدين الطغرائي حب السلامة يثنى هم صاحبه عن المعالى ويغرى المرء بالكسل وان جنحت اليه فاتخذ نفقا
في الارض او سلما في الجو فاعتزل ودع غمار العلى للمقدمين على ركوبها واقنع منهن بالبلل وحكى المرادى في
شرح التسهيل في اعمال المصدر مع ال اربعة مذاهب احدها الجواز وهو مذهب الخليل وسيبويه الثانى المنع وهو مذهب الكوفيين
وبعض البصريين الثالث جوازه على قبح وهو مذهب الفارسى وجماعة من البصريين الرابع التفصيل بين ان تكون ال معاقبة
للضمير فيجوز نحو انك والضرب خالد المسىء اليه انك وضربك خالدا او لا تكون معاقبة له فلا يجوز نحو عجبت من الضرب عمرا وهو
مذهب ابن طلحة وابن الطراوة وقال الشيخ اثير الدين وهذا المذهب هو الصحيح واستدل بان ال في الشواهد التى ذكروها معاقبة
للضمير ومن منع اعماله مطلقا قدر لما يقع بعده من منصوب ناصبا يدل عليه المصدر فيقدر في قوله ضعيف النكاية اعداه
ينكى اعداه ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرف بال الا في بيت وهو قول الشاعر عجبت من الرزق المسىء الاهه ومن ترك
بعض الحسنين فقيرا بنصب المسىء ورفع الاهه بالرزق وهو مصدر رزق يرزق رزقا كذكر او انكر ان الطرف
وغيره ان يكون بكسر الراء مصدرا بل هو بمعنى المرزوق كالرعى والطحن فلا حجة في البيت على هذا بل يرتفع الاهه بفعل
مقدر قاله المرادى في شرح التسهيل **تكميل** لابن النعوض لذكر اسم المصدر تتميما للفائدة وتعميما للعائدة اذ لا
يغنى ذكر المصدر عن ذكره فنقول انه يطلق على ثلاثة امور احدها ما لا يعمل اتفاقا وهو ما كان من اسماء الاحداث علما
كسبحان علما للتسبيح وفجار وحماد علمين للفجرة والمحمدة الثانى ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل
كالعطا فانه في الاصل اسم لما يعطى ثم استعمل بمعنى الاعطا والكلام فانه في الاصل اسم للملفوظ به من الكلمات ثم نقل
الى معنى التكليم فهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون الى جواز اعماله واحتجوا عليه بما ورد من نحو قوله
اكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعا وقوله قالوا كلامك هندا وهى مصغية
يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا والبصريون يمنعونه ويقدرون المنصوب بعده فعلا يعمل فيه لانه لم يكثر كثرة تقتضى
ان يقاس عليه الثالث ما يعمل اتفاقا وهو ما بدى بميم زايدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل لانه مصدر في الحقيقة و
يسمى المصدر الميمى وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا قال ابن هشام في شرح الشذور ومن اعماله قول الشاعر
اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم فمصاب مصدر ميمى مضاف لفاعله ورجلا مفعوله وجمله
اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم اسم امراة منادى
بالهمزة ... البيت حكاية شهيرة بين اهل الادب ذكرها ابو محمد الحريرى في درة الغواص

وهي

وهى ما اورده ابو العباس المبرد قال قصد بعض اهل الذمة ابا عثمان المازنى ليقرا كتاب سيبويه عليه وبذل له مائة دينار على تدريسه
اياه فامتنع ابو عثمن من قبول بذله واصر على رده قال فقلت له جعلت فداك اترد هذه النفقة مع فاقتك وشدة اضاقتك
فقال ان هذا الكتاب يشتمل على ثلثماية وكذا وكذا اية من كتاب الله ولست ارى ان امكن منها ذميا غيرة على كتاب الله وحمية
قال فاتفق ان غنت جارية بحضرة الواثق بقول العرجى اظلوم ان مصابكم رجلا البيت فاختلف من بالحضرة في اعراب رجل
فمنهم من نصبه وجعله اسم ان ومنهم من رفعه على انه خبرها والجارية مصرة على ان شيخها ابا عثمن المازنى لقنها اياه بالنصب
فامر الواثق باشخاصه قال ابو عثمن فلما مثلت بين يديه قال ممن الرجل قلت من بنى مازن قال اى الموازن امازن تميم ام
مازن قيس ام ربيعة قلت من مازن ربيعة فكلمنى بكلام قومى وقال لى باسمك لانهم يقلبون الميم باء والباء ميما اذا كان
في اول الكلمة فكرهت ان اجيبه على لغة قومى لئلا اواجهه بالمكر فقلت بكر يا امير المؤمنين ففطن لما قصدته واعجب به ثم قال
ما تقول في قول الشاعر اظلوم ان مصابكم رجلا اترفع رجلا ام تنصب فقلت ان الوجه النصب يا امير المؤمنين قال ولم ذاك
فقلت ان مصابكم مصدر بمعنى اصابتكم فاخذ اليزيدى في معارضتى فقلت هو بمنزلة قولك ان ضربك زيدا ظلم فالرجل مفعول
مصابكم ومنصوب به والدليل عليه ان الكلام معلق الى ان تقول ظلم فيتم الكلام فاستحسنه الواثق ثم امر لى بالف دينار قال
ابو العباس فلما عاد الى البصرة قال لى كيف رايت يا ابا العباس رددنا لله مائة فعوضنا الفا انتهى ملخصا **تنبيهات**
الاول قال العينى قائل البيت المذكور الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومى وما قاله الحريرى انه العرجى ليس
بصحيح قال والصواب ظليم ترخيم ظليمة تصغير ظلمة وهو اسم ام عمران المذكورة في اول القصيدة **الثانى** ما حكاه من ان
المعارض للمازنى هو اليزيدى ذكره غيره ايضا وفيه نظر لان اليزيدى الامام ابا محمد كان يؤدب المامون للرشيد وتوفى
سنة اثنتين ومائتين على ما ارخه ابن خلكان والسيوطى في الزهر والواثق تولى بعد موت ابيه المعتصم سنة سبع وعشرين
ومائتين قال الصلاح الصفدى ولعل اليزيدى المذكور في هذه القصة احد اولاده فانهم كانوا خمسة كلهم علماء وشعراء
رواة الاخبار انتهى في الشراح والذى رايته في كتاب البصائر لابى حيان التوحيدى ان المعارض للمازنى في ذلك
هو يعقوب بن السكيت وهذا هو الاقرب انتهى قلت والذى يؤيد ان المعارض هو يعقوب بن السكيت ما ذكره ابو
الطيب اللغوى في مراتب النحويين انه شجر بين محمد بن عبد الملك الزيات واحمد بن ابى دواد في هذا البيت
فقال محمد ان مصابكم رجلا وقال احمد رجل فسالا عنه يعقوب بن السكيت فحكم لاحمد بن ابى دواد عصبية لا جهلا
الثالث قال الدمامينى في التحفة يمكن ان يراد على تقدير رفع الرجل في البيت معنى صحيح ولا فساد البتة وذلك
بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها واهدى السلام تحية جملة في محل رفع
على انها صفة رجل وقوله ظلم على انه خبر مبتدا محذوف اى هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على وجه
المبالغة اى مظلوم كالدرهم ضرب الامير فيحصل البيت بما ذكرناه معنى تام مع اسلوب وجهة من امور الصنعة لا يلم
بساحتها طارق فساد **الثانى والثالث** من الاسماء العاملة عمل الفعل **اسم الفاعل**

واسم المفعول ولو كانا مثنيين ومجموعين فاسم الفاعل قال ابن الحاجب في شرحه لكثرة الثلاثي وغلبة
اسم الفاعل على هذا الوزن فلم يقولوا اسم المفعل ولا اسم المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص بهذه الهيئة
قال بعض المحققين وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا لكن شاهد على ان قصدهم ليس لذلك بل قصدهم باسم الفاعل
الى اسم موضوع لذات قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم
المضاف الى المذكور لولا الى العرب كاسم الالة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل ويمكن دفعه بانه لم يرد ان اسم
الفاعل بمعنى اسم هو على وزن الفاعل بل اراد به الاسم الموضوع لذات قام بها الفعل وانما اختير له هذا الاسم باعتبار
كونه فاعلا للفعل لعسان انه جاعل شخص فاعلا كالمزوج فانه جاعل شخص زوجا ولا المستفعل باعتبار انه طالب الفعل
كالمستخرج فانه طالب الخروج لان هذه الصيغة غالبة نعم يتجه ان لاختيار هذا الاسم وجها اظهر مما ذكره وهو ان معنى
لفظ الفاعل اكثر وجودا في افراد اسم الفاعل من معاني المفعل والمستفعل ونحوهما وبناء التسمية باسم الفاعل على الاكثر
هذا اذا قلنا ان لفظ اسم الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل كما هو الاظهر والانسب لتسميته باسم المفعول وقيل بانه
صيغة نسبة اي له نسبة الى الفعل كان اسم الفاعل شاملا للجميع بلا كلفة ما اي اسم والا يشمل الفعل المضارع دل
على حدث وفاعله على معنى الحدوث فالدال على حدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاسماء
وخرج بذكر فاعله اسم المفعول فانه انما يدل على مفعوله لا على فاعله وبقوله على معنى الحدوث اسم التفضيل
والصفة المشبهة فانهما يدلان على معنى الثبوت لا الحدوث كذا قال غير واحد والتحقيق انهما لمطلق الحدث من غير
تقييد بثبوت او حدوث ولهذا يشتق اسم التفضيل من الحادث نحو اضرب ومن الثابت نحو احسن وهما خارجان
بهذا القيد على هذا التحقيق ايضا لانهما ليسا على معنى الحدوث فقط بل اعم تنبيهات الاول المراد عندهم
بالحدوث عدم استمرار الحدث للذات بعد الحدوث لها وبالثبوت ما يقابله لا ما يكون مسبوقا بالعدم كما هو اصطلاح المتكلمين
ويقابله القدم قاله بعض المحققين الثاني لا يرد على اعتبار الحدوث انه يخرج ما كان من اسم الفاعل للثبوت كالرازق
والعالم من اسمائه تعالى لان الثبوت فيها ليس مدلولا للفظ بل مستفاد من العلم بان كل ما هو صفة له تعالى فهو مستمر له الثالث
قيل هذا الحد منقوض بنحو الدائم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع ان كلا منها اسم فاعل وليس على
معنى الحدوث واجاب عنه الفاضل شهاب الدين في شرح الكافية بانها تدل على حدوث الحلول بالدوام والثبوت والرسوخ
والاستمرار وفيه نظر يظهر من تفسير الحدوث المتقدم ذكره فانه ظاهر على معنى الحدوث باصطلاح المتكلمين لا باصطلاح
النحويين ولعل الاظهر في الجواب ان يقال ان الثبوت والدوام في نحو ذلك مدلول المادة لا الصيغة فان كان اسم الفاعل
صلة لال عمل عمل فعله مطلقا اي سواء كان ماضيا ام حالا ام مستقبلا وسواء اعتمد على ما سيأتي
ام لا لوقوعه حينئذ موقع الفعل وهو فعل ان اريد به المضي ويفعل ان اريد به الحال او الاستقبال كجاء الضارب زيدا امس
او الان او غدا تنبيهات الاول جعل اسم الفاعل صلة لال كغيره فيه تسامح لان الصلة انما هي الجملة التي هو منها

لاهو

لا هو وحده الثاني انما قال فان كان صلة لال ولم يقل فان كان بال مثلا لانه لو كان بال العهد لم يعمل ...
الجبار في شرح الالفية عند قول الناظم وان يكن صلة ال ففي المضي وغيره اعماله قد ارتضي ...
فالنصب به في كل حال في الحال والماضي والاستقبال في جعله اللام معرفة نظر لان المعرفة بعيدة عن مذهب الفعل
وقال ابن هشام في شرح اللمحة ان هذه قد ثبت التعريف اقتضى القياس ان لا تعمل شيئا نص على ذلك اصحاب الاخفش سعيد
وهو الحق لان الملك وقال في المغني لو صح ان ال في اسم الفاعل والمفعول حرف تعريف لمنعت من اعمالهما كما منع منه التصغير
انتهى ومن زعم انها فيهما حرف تعريف كالاخفش زعم ان انتصاب الاسم في نحو الضارب زيدا على التشبيه بالمفعول به لان
التشبيه انما يكون سببيا وهذا ينصب الاجنبي كما في المثال وقيل انتصابه بفعل مضمر ولا عمل لاسم الفاعل مطلقا فالتقدير
في المثال ضرب زيدا او يضرب وهي دعوى بلا دليل وبهذا ينتقل احكاه البدر ابن مالك من ان عمل المقرون بال مطلقا مرضي
عند جميع النحاة الثالث قوله عمل مطلقا هو المشهور الذي عليه الجمهور وزعم الرماني وابو علي في كتاب الشعر انه اذا
كان بال لا يعمل الا ماضيا قال ابو علي في الكتاب المذكور في قوله جرير فبت والهم تغشاني طوارقه من خوف رحلة بين
الظاعنين غدا ان غدا متعلق بمحذوف دل عليه رحلة وبين لا بالظاعنين قال الرضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن
يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم ونقل
ابن الدهان ذلك عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا
كان مع التجريد يعمل بمعناهما وان لم يكن صلة لال فيشترط لعمله كونه للحال او الاستقبال التشم
مشابهته للفعل لفظا من جهة موافقته له في الحركات والسكنات ومعنى من جهة اقتران حدثه باحد الزمانين اما اذا كان
فانما يشابهه معنى لا لفظا الا ان يؤول بمستقبل واعتماده على نفي بحرف او اسم او فعل نحو ما ضارب زيد عمرا وليس ضارب
زيد عمرا الان او غدا او على استفهام بحرف او اسم نحو اضارب او كيف ضارب زيد عمرا الان او غدا او على
اسم مخبر عنه الظرف نائب الفاعل والمراد المخبر عنه باسم الفاعل نحو زيد ضارب عمرا الان او غدا او كان زيد
ضاربا عمرا او ان زيدا ضارب عمرا او ظننت زيدا ضاربا عمرا او علمت زيدا عمرا ضاربا بكرا الان او غدا او على اسم موصوف
به نحو مررت برجل ضارب عمرا الان او غدا او على اسم ذي حال جاء زيد راكبا فرسا والاعتماد
على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه اي امهين ونحو ضارب عمرا الان او غدا لمن
قال أضارب زيد عمرا اي هو ضارب ونحو قوله كناطح صخرة يوما ليوهنها اي كوعل ناطح قيل ومنه يا طالعا
جبلا اي يا رجلا طالعا وقد مر ما فيه في بحث المنادى وقال ابن مالك انه اعتمد على حرف النداء ورد عليه ابنه بان
المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه من خواص الاسماء انتهى بالمعنى والاصل فيه ان
يعتمد على صاحبه مخبر عنه او موصوف وذي حال لانه وصف يقتضي ان يكون له موصوف فقياسه ان لا
يقع الا مع صاحبه وذكره بدونه يخرجه عن اصل وصفه فليلحق بالجوامد فلا يعمل وانما اشترط عند فقدان الا عتماد

على ما فيه بحثا و حرف النفي او الاستفهام لانهم قصدوا به قصد الفعل نفسه مجرى مجراه وقد علم بالاستقراء انهم لا يستعملون الوصف
قايما مقام الفعل الا مع النفي و الاستفهام **تنبيهات الاول** اشتراط الاعتماد انما هو في العمل في
المنصوب او المطلق لعمله بدليلين احدهما انه يصح زيد قائم ابوه امس و الثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو اقائم الزيدان
كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال قاله ابن هشام في المغني **الثاني** اذا قصد باسم الفاعل الاستمرار لم يعمل
كما اذا كان بمعنى المضي فتكون اضافته حقيقية ووقع للزمخشري في الكشاف انه يعمل وان اضافته غير حقيقية قال في قوله تعالى
وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا قرئ الشمس والقمر عطفا على الليل وينصبهما باضمار جعل او عطفا على محل
الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فيكون اضافته حقيقية بل هو على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله
فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وناقض ذلك في محل
اخر منه فقال اذا قصد باسم الفاعل معنى الماضي كقولك هو مالك عبده امس او زمان مستمر كقولك زيد مالك العبيد
كانت الاضافة حقيقية كقولك مولى العبيد قال وهذا هو المعنى في مالك يوم الدين انتهى فالتناقض بين كلاميه ظاهر قال السعد
التفتازاني في حواشيه وذكر في وجه التوفيق ان الاستمرار لما تناول الماضي والحال والاستقبال فبالنظر الى حال الماضي
يجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين والى الاخيرين غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا انتهى وقال المحقق الجرجاني
ولجيب ايضا بانه لا منافاة بين ان يكون المستمر عاملا ومضافا اضافة حقيقية لان المستمر لما احتوى على المضي
ومقابليه روعي الجهتان معا فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الثانية وليس بشيء لان مدار كون اضافته
حقيقية وغيرها على كونه او غير عامل انتهى وقال بعض المحققين ونعم ما قال ان المستمر يصح عمله نظرا الى اشتماله على الحال
او الاستقبال والغالب فنظرا الى الى الماضي فيحتمل اضافته قسمي الاضافة **الثالث** زاد بعضهم لعمل اسم الفاعل شرطين
اخرين احدهما ان لا يصغر والثاني ان لا يوصف فلا يقال جاء رجل ضويرب زيدا ولا رايت ضاربا مسيئا زيدا لمباينته
للفعل قال ابن مالك في شرح المنظوم لا خلاف في منع عمل المصغر ورد بان الكوفيين حكى الفراء انه يعمل مطلقا
قياسا على المثنى والمجموع واما اعمال الموصوف ففيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وعليه ابن مالك وابو البقاء والجواز مطلقا
وعليه الكسائي وغيره من الكوفيين والجواز بعد العمل لا قبله وعليه البصريون والفراء **الرابع** وجود الشروط لا يوجب عمله بل يجوز
اضافته الى مفعوله وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ امره هل هن كاشفات ضره وظاهر كلام سيبويه ان النصب
اولى من الجر وجزم به ابن هشام في المغني وهو الصحيح كما مر وقال الكسائي هما سواء وهو ظاهر كلام ابن مالك وقال
ابو حيان الذي يظهر لي ان الجر اولى من النصب لان الاصل في الاسماء اذا تعلق بالاسم الاضافة والعمل انما هو
على التشبيه بالفعل والحمل على الاصل اولى **الخامس** لم يشترط الاخفش والكوفيون الاعتماد محتجين
بقوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت وذلك ان بنو لهب فاعل بخبير مع انه لم
يعتمد واجاب البصريون بانه على التقديم والتاخير فبنو لهب مبتدا وخبير خبره ورد بانه يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع .

واجب

واجب بان فعيلا قد يستعمل للجماعة كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير **فائدة** لك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل
كمنعى جاهه ومالا من نصب الجر على اللفظ والنصب على المحل عند الكوفيين وجماعة من البصريين والزمخشري وابن مالك من المتاخرين
وباضمار عامل عند سيبويه ومحققي البصريين **ولا يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي خلافا للكسائي**
وهو علي بن حمزة الكوفي الاسدي وانما قيل له الكسائي لانه احرم في كساء وقيل لانه دخل الكوفة وجاء الى حمزة بن حبيب ملتفا
بكساء فقال حمزة من يقرا فقيل له صاحب الكساء فبقي عليه ووافقه هشام وابن مضاء فاجازوا اعماله بمعنى الماضي مع كونه على الزوال
وغير مقصود به الحكاية وحجتهم القياس انه في معنى ومشتق منه ورد بان عمله لمشابهته لا لكونه في معنى الفعل فقط ولا لكونه
ان يعمل لذلك اسم التفضيل ونحوه مما هو في معنى الفعل ومن السماع قوله تعالى **وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد**
فباسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب ولا حجة لهم فيه **حكاية حال** ماضية والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ان الواو
في وكلبهم الحال ولهذا قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود
في ذلك الزمان ان تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يكون بان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما يلفظ
به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ قال الزمخشري معنى حكاية
الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما تفعل هذا في الفعل
الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله **تنبيهات**
الاول انما جعلت الواو من وكلبهم باسط من كلام المصنف لا من جملة الاية لئلا يرتبط الكلام فتكون للاستيناف والجملة
مستانفة وجعلها بعضهم من جملة الاية وهو كما ترى فان قلت يلزم على صنيعك حذف الواو التي هي جزء الاية قلت
لا محذور في ذلك فقد وقع مثله كلامه صلى الله عليه وآله وسلم نبه على ذلك النووي وغيره **الثاني** محل الخلاف
انما هو في رفعه الظاهر ونصب المفعول به ونحوه من المعمولات الفعلية لكونها اجنبية اما رفعه الضمير المستتر فحكى ابن عصفور
الاتفاق عليه وتعقبه ابو حيان بان ابن خروف وابن طاهر على انه لا يرفعه ولا يتحمله قال والذي تلقيناه عن الشيوخ
انه يتحمل لاشتقاقه واما النصب للظرف فيجوز لانه يكفيه رائحة الفعل والظاهر ان الحال والمفعول المطلق مثله لان الحال
كالظرف والمفعول المطلق ليس باجنبي واما رفعه الظاهر فقال ابو حيان ان ظاهر كلام سيبويه جوازه وهو اختيار ابن عصفور
وبعض النحويين وقال الرضي عمل اسم الفاعل والمفعول الرفع جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
او لم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كان للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه لان ادنى
مشابهة الفعل تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة كان سببا ويعلانه في غير السببي ايضا بمعنى
الاطلاق كانا او باحد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر انتهى **تكميل** تحول صيغة
فاعل للمبالغة والتكثير الى فعال بفتح الفاء وتشديد العين او فعول بفتح الفاء او مفعال بكسر الميم او فعيل بفتح الفاء وكسر العين
بلا ياء فتعمل عمله بشرط المتقدم عند سيبويه واصحابه للسماع والحمل على اصلها واكثرها استعمالا فعال وفعول كقوله

بالحرب ملبسا الهم جلبابها ولبس بولاج الخوالف اعقلا وقول الاخر ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر
ثم مفعال كقولهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها حكاه سيبويه ثم فعيل كقولهم ان الله سميع دعاء من دعاه
ثم فعل كقوله اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد قال سيبويه وفعل اقل من فعيل بكثير ولم يجز الكوفيون اعمال شيء
منها لمخالفتها اوزان المضارع ولمعناه ومتى وجد بعدها منصوب فهو باضمار فعل ومنع تقدمه عليه ويرد عليهم قول
العرب اما العسل فانا شراب ومنع اكثر البصريين اعمال فعيل وفعل وعلله استعمالها واجاز المازني اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل
كعلم وفهم وانكره الجرمي دون فعيل لانه اقل ورودا واحتج بانه لم يسمع اعماله في نثر وقال ابو حيان لا يتعدى فيها السماع بخلاف الثلاث
الاخر فيقاس عليها **واسم المفعول** قال بعضهم ولفظ مفعول هنا في تقدير المفعول به على الحذف والايصال لان المفعول
هو الحدث والواقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره ابن الحاجب في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الصيغة التي هي لاكثر في باب
اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جراه على ما قال **ما** اي اسم **دل على حدث ومفعوله**
فخرج بقوله ما عدا المحدود من الصفات والمصادر ولم يقل هنا بمعنى الحدوث كما ذكره في حد اسم الفاعل وان كان كذلك
لان ذكره هناك لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل كما مر وهما هنا خارجان بقوله ومفعوله كما علم فلم يحتج الى ذكره
وهو في العمل وشرطه كاخيه اسم الفاعل يعني كما يعمل اسم الفاعل عمل فعله يعمل هذا عمل فعله المبني للمفعول
ويشترط لصحة عمله جميع ما اشترط في ذلك حتى عدم التصغير والوصف عند من اشترطه نحو جاء المعطى غلامه دينارا ونحو مررت
برجل معطى غلامه دينارا الان او غدا **تنبيه** بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره على زنة
اسم الفاعل مفتوحا ما قبل اخره كمكرم ومستخرج ولا يعمل عمل الفعل المبني للمفعول من الصفات غير هذين الصيغتين
وان دل على معناها كما صرح به في التسهيل وذلك نحو فعل بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن بمعنى مذبوح ومطحون
وفعل بفتح الفاء والعين معا نحو عدد وخبط بمعنى معدود ومخبوط وفعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة ومضغة
ولقمة بمعنى مغروف وممضوغ وملقوم وفعيل كجريح وقتيل وصريع وهو اكثرها استعمالا في معنى المفعول فلا يعمل شيء من
هذه الصفات فلا يقال مررت برجل ذبح كبشه ولا طحن بره ولا غرفة ماؤه واسم المفعول وما كان من الصفات
بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول فعليه نحو مررت برجل جريح ابوه ويحتاج الى سماع
كما قاله المرادي وغيره **الرابع** من اسماء العاملة عمل الفعل **الصفة المشبهة** سميت بذلك لانها مشبهة باسم الفاعل
المتعدي لواحد في انها تؤنث وتثنى وتجمع يقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات
كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل وكان اصلها ان لا تعمل النصب
لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت وكونها ماخوذة من فعل قاصر واقتصر في عملها على واحد لانه ادنى درجات المتعدي **وهي**
ما اي اسم **دل على حدث وفاعله على معنى الثبوت** فخرج اسما الفاعل والمفعول فانهما
على معنى حدث كما مر واما اسم التفضيل فان قيل انه على معنى ثبوت وهو المشهور فهو داخل في هذا الحد قطعا ولعل

١٦٢

نحوه اقتصر ولا انه لمطلق الحدث من غير تقييد كما ابن التحقيق فيخرج بهذا القيد ايضا **تنبيهان الاول** يرد على
هنا ما ورد في حد اسم الفاعل على العكس من نحو ثابت ودايم ولازم والجواب الجواب **الثاني** قال الرضي
الذي ادعى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان
الاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة
او جميعها ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ولم
يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر
ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط
حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا انتهى وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله وفي التذكير
والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من ال **وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها من الفعل اللازم**
وضعا او نقلا او قصدا **دون الفعل المتعدي** الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغ من اللازم وضعا
كحسن وصعب فانهما مصوغان من حسن وصعب وهما لازمان وضعا والمصوغ من اللازم نقلا كرحمن
ورحيم فانهما مصوغان من رحم بكسر الحاء بعد نقله الى رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة
على احد القولين والمصوغ من اللازم قصدا كضارب الاب ومضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد
بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قاله في التسهيل واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي كقائم وضارب
وبعدم جواز كونها صلة لال على الاصح فال فيها للتعريف لا موصولة كما جزم به صاحب البسيط وابن
العلج وصححه ابن هشام في الجامع والمغني قال لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل اي الدال على الحدوث
ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست بموصولة بالاتفاق انتهى وقال الرضي وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة
مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل ولذا لم توصل بالمصدر لانه لا يتقدر بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير
المفرد والصلة لا تكون الا جملة انتهى ويقال الاصح ما ذهب اليه ابن عصفور في احد قوليه وابن مالك وتبعه ابن ام قاسم وابن الصائغ
من جواز كونها صلة لال وان ال فيها موصولة وبهذا الخلاف تبين غلط من حكى الاجماع على القول الاول واسم الفاعل الاصح فيه
كونه صلة لال كما تقدم **وبعملها من غير شرط زمان** ماض او حال او استقبال لانها بمعنى الثبوت فلا وجه
لاشتراط الزمان فيها لان ما لم يدل على حدث لا تعلق له بالزمان بخلاف اسم الفاعل فقد مر انه يشترط لعمله زمان الحال
او الاستقبال واما شرط الاعتماد فلا بد منه وانما لم يذكره هنا لان ذكره ثمة كاف لان الصفة المشبهة فرع اسم الفاعل
فهي احوج الى الاعتماد منه **وبمخالفة فعلها في العمل** فانها تنصب مع قصور فعلها كما سياتي بخلاف اسم الفاعل
فانه لا يخالف فعله **وبعدم جريانها على الفعل المضارع** بخلاف اسم الفاعل فانه لا يكون الا جاريا
للمضارع في حركته وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان

الحركات

وإذا قال ابن الخباز فهو وزنها عروضي لا تصريفي والقول بعدم جريانها عليه كما قاله المصنف هو مذهب جماعة منهم الزمخشري
في المفصل وابن الحاجب وابن العلج وهو ظاهر كلام الفارسي في الإيضاح والجمهور على أنها تكون مجارية له كمنطلق
اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب في المبنية من الثلاثي نحو ظريف وجميل قالوا والقول
بأنها لا تكون إلا غير مجارية مردود باتفاقهم على أن منها قوله وصديق أو أخي ثقة أو عدو شاحط دارا بالشين المعجمة
والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية لينشط قال الدماميني ولقائل أن يقول إن طاهرا ومنطلقا
ونحوهما مما جرى على المضارع أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة
مشبهة والاتفاق المذكور إن صح فمحمول على أن حكمه حكم الصفة المشبهة لأنه قصد به الثبوت فلذا أطلقوا عليه صفة مشبهة
انتهى تتمة تفترق الصفة من اسم الفاعل بأمور أخر منها أن منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز
تقديم منصوبه عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن بنصب وجهه ومنها أن معمولها لا يكون إلا سببيا أي متصلا بضمير
موصوفها إما لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه أي منه وقيل إن أل خلف عن المضاف إليه بخلاف اسم الفاعل
فإن معموله يكون أجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وسببيا نحو زيد ضارب غلامه قال ابن هشام في الأوضح وقول ابن الناظم
إن جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قولهم إن معمول الصفة لا يكون إلا سببيا مردود لأن المراد بالمعمول ما عملها
فيه بحق الشبه وعملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال والتمييز ونحو ذلك انتهى ومنها أنه لا يجوز أن
يفصل بينها وبين معمولها بالظرف وعديله عند الجمهور بخلاف اسم الفاعل فيجوز بالاتفاق ومنها أنها لا تحذف وتبقى
معمولها بخلاف اسم الفاعل فإنه يحذف كما في الاشتغال نحو زيدا أنا ضاربه وكما في نحو هذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد
ونصب عمرا على إضمار فعل أو وصف منون ولا يجوز نحو مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ولا
برجل وجهه حسنه بنصب وجهه وخفض الصفة لأنها لا تعمل محذوفة ولأن معمولها لا يتقدم عليها وما لا يعمل لا يفسر عاملا
ومنها أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فإنه يتعرف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضي أو أريد به الاستمرار
ومنها أن معمولها لا يتبع بالصفة قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع
قال ابن هشام ويشكل عليه قوله في الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى قال الدماميني وخرجه بعضهم على أن اليمنى خبر
لمبتدأ محذوف لا صفة لعينه كأنه قيل أي عينيه فقيل اليمنى انتهى وخرجه بعض على أنه منصوب بفعل محذوف أي أعني ومنها
أنها تؤنث بالألف كحمراء الوجه بخلاف اسم الفاعل فإنه لا يؤنث إلا بالتاء ومنها أن منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به
ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به وقد ذكروا لهما فروقا أخرى غير هذه لا نطول بذكرها
وفيما ذكرناه كفاية هذه تبصرة في بيان معمول المشبهة في الإعراب ولمعمولها ثلاث حالات أحدها
الرفع بالفاعلية باتفاق وح فالصفة خالية عن الضمير ضرورة إذ لا يكون للشيء فاعلان نحو زيد حسن وجهه
قال الفارسي وعلى الإبدال من ضمير مستتر في الصفة يعود على موصوفها بدل بعض من كل ولم يذكره المص لضعفه قال

في التصريح

في التصريح ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الأنف وأنه يجوز مررت برجل مضروب
الأب بالرفع ولا يصح في هذا أن يكون بدل كل ولا بعض ولا اشتمال لأنه يلزم وإيضاح الرد بالأول أنه لو كان الوجه بدلا من ضمير
مؤنث وجب تأنيثه وقس عليه الثاني والحالة الثانية النصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة
إما بأل نحو زيد حسن الوجه أو بالإضافة نحو حسن وجهه بنصب الوجه وذلك لأن هذا المعمول المعرفة لا يصح أن يكون
مفعولا لتلك الصفة لأنها من فعل لازم ولا يصح أن يكون تمييزا لأنه معرفة والتمييز لا يكون إلا نكرة على الأصح فلما لم يصح
فيه المفعولية ولا التمييز حمل على التشبيه بمفعول اسم الفاعل في نحو الضارب الرجل بنصب الرجل فأعطوا الصفة المشبهة
حكم اسم الفاعل في نصب المعمول كما أعطوه حكمها في جر المضاف إليه حيث قالوا الضارب الرجل على الحسن الوجه فحصل
بينهما تعارض وعلى التمييز إن كان نكرة نحو زيد حسن وجها وهذا التفصيل هو مذهب البصريين وبه جزم
ابن الحاجب وهو الحق وفي المسألة ثلاثة أقوال أخر أحدها أن النصب على التمييز مطلقا وهو رأي الكوفيين بناء على
مذهبهم جواز وقوع التمييز معرفة قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ويحكى هذا القول عن أبي علي قال لأن التعريف هنا لا يفيد
شيئا فهو بمنزلة تعريف الأجناس كالعسل والماء الثاني أنه على التشبيه بالمفعول به مطلقا وليس بشيء لأن
التشبيه بالمفعول به مطلقا وليس بشيء لأن التشبيه بالمفعول إنما صير إليه مع المعرفة للضرورة وأما مع النكرة فلا
ضرورة تدعو إليه مع إمكان وجه جار على القياس وهو النصب على التمييز الثالث على التشبيه بالمفعول به إن
كان معرفة وعليه أو على التمييز إن كان نكرة وبه جزم ابن هشام في الجامع والقطر وشرحه وشرح الشذور وشرح
اللمحة والحالة الثالثة الجر بالإضافة أي بسببها نحو زيد حسن الوجه وهي أي الصفة مع كل من هذه
الحالات الثلاث وهي الرفع والنصب والجر إما مقرونة بأل أو لا والمعمول مع كل من هذه الستة
الحاصلة من ضرب وجوه الإعراب الثلاثة في حالتي كون الصفة بأل أو لا إما مضاف أو مقرون بأل
أو مجرد منهما صارت الأقسام ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب ستة هي أحوال المعمول من كونه مرفوعا
أو منصوبا أو مجرورا مضروبة في حالتي الصفة من كونها بأل أو مجردة عنها في ثلاثة هي أحوال المعمول من كونه مضافا أو با
للام أو مجردا عنهما وتفصيلها الحسن وجهه بالرفع الحسن وجهه بالنصب الحسن وجهه بالجر الحسن الوجه بالرفع
الحسن الوجه بالنصب الحسن الوجه بالجر الحسن وجه بالرفع الحسن وجها بالنصب الحسن وجه بالجر حسن وجهه بالرفع
حسن وجهه بالنصب حسن وجهه بالجر حسن الوجه بالرفع حسن الوجه بالنصب حسن وجه بالرفع
حسن الوجه بالنصب الوجه بالجر حسن وجه بالرفع حسن وجها بالنصب حسن وجه بالجر فهذه ثمانية عشر قسما منها ممتنع
ومختلف فيه وجائز فالممتنع منها اثنان أحدهما أن تكون الصفة بأل مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف
ولو بواسطة نحو الحسن وجهه والحسن وجه أبيه والثاني أن تكون الصفة بأل مضافة إلى معمولها
المجرد عن اللام أو المضاف إلى المجرد عنها نحو الحسن وجه والحسن وجه أب وإنما امتنعا لأن الإضافة فيهما

لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او القصور في العمل
كما في الحسن الوجه وقال ابن الحاجب انما امتنع الاول لعدم التخفيف والثاني لان فيه اضافة المعرفة الى النكرة وهي
عكس ما ينبغي في الاضافة فكره لذلك انتهى وتعليله امتناع الاول بالتخفيف دون الثاني يفهم ان في اضافة الثاني
تخفيفا وامتناعه لعلة اخرى وبه صرح الرضي فقال وانما امتنع مع حصول التخفيف فيه بحذف الضمير وجه لان هذه الاضافة
وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم تكن مثلها في الجواز تعريف المضاف والمضاف
اليه معا بحالة المحقة فلا اقل من ان لا تكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف المضاف اليه انتهى
قلت وانما تكون في هذه الاضافة تخفيف بحذف الضمير من وجه ان لو كان الاصل الحسن وجهه لا الحسن وجها اما اذا قلنا
ان الاصل الحسن وجها فلا تخفيف الشيء فتعين للاول دون الثاني غير ظاهر **واختلف في حسن وجهه**
بتجريد الصفة مضافة الى معمولها المضاف ضمير الموصوف فسيبويه والبصريون على جوازه على قبح في ضرورة الشعر فقط لان
تخفيف هذه الاضافة يكون بحذف التنوين وبحذف الضمير والتخفيف بحذف التنوين فلا وجه لترك الاعلى مع امكانه
واختيار الادنى وما هو الا ترجيح المرجوح والمبرد على منعه مطلقا في الشعر وغيره ورد بقول الشماخ اقامت على ربعيهما
جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما انشده سيبويه مستدلا به على مجيئه في الشعر وضمير ربعيهما يعود الى
الدمنتين والمراد بالجارتين صخرتان يجعلان تحت القدر الى الجبل وهو المعنى هنا بالصفا فيقوم الجبل مقام
حجر ثالث للقدر والكمت لشديد الحمرة والجون هنا الاسود والمصطلى مصدر ميمي على ان ثم محذوفا اي موضع اصطلائهما
او اسم مفعول واقع موقع المثنى كما في طاس الكبشين والمعنى ان اثنتي الصخرتين محمرتا الاعالي بما يرتفع اليهما من النار
مسودتا مكان الاصطلاء لكثرة ايقاد النار بينهما والشاهد في البيت ظاهر ونازع فيه المبرد زاعما ان ضمير مصطلاهما
عائد الى الاعالي ذهي جمع في معنى المثنى من حيث انه للجارتين وليس لهما الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله
دوانقها البتيك وتستطارا فالالف في تستطارا راجع الى الروانف لانه بمعنى رانفتين وهما اسفل الاليه وطرفاها
اللذان يليان الارض من الانسان اذا كان قائما فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو لمتكن
في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ولا خفاء بما فيه من التكلف والظاهر مع سيبويه
والكوفيون على جوازه مطلقا في الكلام كله لحصول التخفيف بالاضافة في الجملة وهو حذف التنوين قال ابن مالك
وما ذهبوا اليه هو الصحيح لان مثله قد ورد في الحديث كقوله عليه السلام في حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال
اعور عينه اليمنى وفي وصف سيدنا النبي صلى الله عليه وآله شثن اصابعه ومع جوازه ففيه ضعف انتهى وقال ابن عقيل لانه
يشبه اضافة الشيء الى نفسه وانما قال يشبه لان الاضافة ليست عن رفع وان كان هو الاصل اذ لو كانت عن رفع
لكانت من اضافة الصفة الى مرفوعها وهي هو في المعنى لكنهم لما استنكروا هذا حولوا الاسناد وانتصب المعمول على التشبيه
بالمفعول ثم اضيف فالاضافة ناشئة عن النصب والصفة ليست نفس منصوبها اما الصور **الحوالي** من الثمانية عشر

وجها

وجها بعد اخراج الثلاثة الممنوعين باتفاق والممنوع على خلاف وهي خمسة عشر وجها الجائزة لكن منها الحسن
وقبيح **فالاحسن** ذو ضمير الواحد لانه جاء على وفق ما يقتضيه الكلام من الاتيان بالمحتاج اليه في
الربط من غير زيادة ولا نقصان وخير الكلام ما قل ودل **وهو** اي ذو الضمير الواحد تسعة **تسعة** اقسام سبعة منها
تشتمل فيها الصفة على الضمير وهي الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وتنوين
الصفة وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واثنان تشتمل فيهما المعمول على
الضمير وهما الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فالمجموع تسعة **والحسن ذو الضمير**
لاشتماله على الضمير الذي يحصل به الربط وزيادة الضمير الاخر لا تخل بالمعنى فلم يعد قبيحا لكنه حط عن رتبة الاحسنية
وهو اثنان وهما حسن وجهه والحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ففي كل من المثالين ضميران احدهما
في الصفة والاخر في المعمول **والقبيح هو الخالي** عن الضمير لخلوه من الضمير المحتاج اليه في الصفة بفاعليتها
كالاجنبي عن موصوفها **وهو اربعة** وهي الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه
برفعه فيها وضابط ما يعرف فيها به الاحسن والحسن والقبيح بحسب الضمير كما ذكره انه متى كان المعمول مضافا
مرفوعا او غير مضاف او لا مرفوعا سواء كان منصوبا او مجرورا فالضمير واحد وان كان مضافا لغير مرفوع سواء
كان منصوبا او مجرورا فضميران وان كان مرفوعا غير مضاف فلا ضمير **تنبيهات الاول حكم المعمول**
اذا كان مقرونا بالالف واللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف او الى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الانف
وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وحكم المعمول المضاف الى الضمير حكم المضاف الى المضاف الى الضمير
وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه غلامه وحسن وجه ابي غلامه وكذا ان كان فيه ضمير
ولم يكن مضافا اليه نحو مررت برجل حسن وجه بصيرة وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى الضمير حكم المضاف
الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام **الثاني** قال في التصريح اوصل
بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة ومائتين وست وخمسين صورة
وذلك بانه جعل الصفة اما بال او لا فهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضافا او مجردا والمعرف بال نوع واحد كالحسن
الحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف الى مضاف
الى ضمير نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو حسن
وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه
جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خاله من قولك مررت برجل حسن الوجه
جميل خاله والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كل ما التاثت به الازر من قوله فعجتها قبل الاخيار منزله
والطيبي والثامن مضاف الى موصوف يحمله نحو رايت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والجر من الغشاوة

والبنمل ثلاثة انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليها الملاوز والموصوف نحو
جاءنوا الاعدو من قوله ترى ودما اجاء نوال اعداء لمن امه مستكنيا ازمة الدهر وغيرها نحو مررت برجل حسن وجه
هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي التنكير الصفة وتعريفها فصارت اربعة وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة
في ثلاثة احوال الاعراب فتبلغ اثنين وسبعين صورة ويضم اليها صورتان اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاث الاولى
ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية ان
تفصل الصفة من الضمير وهي مجرورة من ال نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهوها الثالثة ان يتصل به ولكن
تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين
والصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع
او جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستماية واذا فرغت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة
وضربتها في الستماية تصير الفا وثمانماية واذا فرغت الصفة ايضا من وجه اخر الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى
مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ستا فاذا ضربت فيها الالف والثمانماية تصير احدى عشرة الف واربعماية قال
ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مايه واربع واربعون
فالباقي احدى عشرة الف ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع الثالث
تانيث الصفة وتثنيتها وجمعها يجب الضمير المستكن فيها لا يجب ما استد اليها مونث ان كان موصوفها مونثا وتثنى
وتجمع ان كان موصوفها كذلك كما في سائر الاوصاف المشتقة تقول هذه امرأة حسنة الوجه ورجال ولا تقول زيد حسنة
عينه بنصب العين على التشبيه بالمفعول وتانيث الصفة نظرا الى ان العين في الاصل فاعل وقد كانت مونثة عند اسنادها
واما تقول حسن عينه بالتذكير رعاية للضمير المستكن في الصفة عائدا الى زيد الرابع قد يضمن الجامد معنى المشتق
فيعطى حكم الصفة المشبهة وهو قليل كقول الشاعر وَأَشْنَ الحلم حول العذاب وان يطلب نداه فكلب وشر كلب
وقول الاخر فلولا الله والمهر الفدى لابت وانت عن بال الاهاب فضمن فراشة الحلم معنى طائش وفرون معنى
اليم وعز بال معنى منقب فجرى في الاضافة الى ما هو فاعل في المعنى ولو رفع بها او نصب بها لم يمتنع واليه هذه المسألة اشار
ابن مالك في الكافية بقوله وضمن الجامد معنى الوصف فاستعمل استعماله بضعف كابت عن بال الاهاب وكذا
فراشة الحلم فاع المأخذا الخامس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم التفضيل وبعضهم يقول افعل التفضيل قيل
ولو عبر به المصنف رحمه الله تعالى لكان اولى ليشمل خيرا وشرا ورد بانهما ليسا افعل في الاصل اذ اصلهما اخير واشر فحذفت الهمزة
بدليل ظهورها في قراءة ابي قلابة سيعلمون غدا من الكذاب الاشر بفتح وتشديد الراء وقول الشاعر بلال خير الناس وابن
الاخير واجيب بان المراد الشمول على وجه الظهور وهو كاف في الاولوية واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل
لكثرة الاستعمال وهو المشهور وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذ وان حذف الهمزة

وكونها

وكونها لا افعل لما قال ابن هشام من عبر باسم التفضيل او مجرى قولهم اسم الفاعل ومن قال افعل التفضيل احترز به
عن نحو افكل وحمر قال ولو سموه بافعل الزيادة لكان عندي اولى لان التفضيل وان كان في الاصل من الفضل الذي
هو الزيادة الا انه بعد مستعملا كثيرا بمعنى ترجيح الشيء على غيره في صفات المدح وان ذلك ليس مقتضى الاشتقاق بدليل
والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ولكنه في العرف صار لا يقيد برزق ونحوه لا يراد به الا ما قدمنا وحينئذ فلا
يشمل نحو زيد اجهل من عمرو واحمق منه ثم ان حقيقة فضله جعله فاضلا بالنسبة الى الفضل وانت اذا قلت زيد اعلم
انما نسبته الى الزيادة في العلم ولم تجعله انت زائدا فقد استعملت فضلت بمعنى نسبه الى الفضل وهو مستعمل لكنه
خلاف الوضع الاصلي لان معنى فضل بالتخفيف زاد ومعنى فضل بالتشديد جعله زائدا كفرح زيد وفرحته فيكون
فضله بمعنى عدله انتهى وسيبويه يسميه الصفة وهو اي اسم دل على موصوف شمل جميع الصفات بزيادة
اخرج ما عدا المحدود اي وضع للموصوف بالزيادة فلا يرد زائد لانه لم يوضع للموصوف بالزيادة بل لمن قام به الشيء
الا انه جعل كون القائم به الزيادة زائدا ولا طائل بمعنى الزائد في الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول الا ان عدم
وصف العرف بالمتصف بالطول الا من له زيادة في الطول جعله بمعنى الزائد في الطول هكذا قال بعض المحققين من
شراح الكافية والمراد بالغير اعم من الغير بالذات او بالاعتبار في قولك هذا بسرا اطيب منه رطبا والمراد بالزيادة
على الغير اعم من الزيادة في قيام الفعل به او وقوع الفعل عليه ولا يبنى الا من فعل ثلاثي والمراد به ما كان حروفه ثلاثة
كما هو اصطلاح النحويين لا ما حروفه الاصلية ثلاثة سواء اشتمل على زيادة ام لا كما هو اصطلاح الصرفيين ولهذا
استغنى عن التقييد بالتجريد تام متصرف قابل للتفاضل في الصفات لا فيما فيه التي تختلف بها احوال الناس سواء
كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول هو اعلم من زيد يوم
الاربعاء واجهل منه يوم الخميس وزيد احسن من عمرو وهو عمرو اقبح من بكر غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل
ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون ولا عيب وما عبر به المصنف رحمه الله اولى لانه لا يبنى مما دل على حلية
فعبارتهم تحتاج الى زيادة قيد ولا حلية كما نبه عليه بعضهم فلا يبنى من غيره فعل وشذ هو احنك البعيرين
وهو اقمن به والعرب من شظاظ صاغوا الاولى من الحنك وهو اسم عين والمعنى اكلهما اي اشدهما اكلا والثاني
من القمن وهو حقيق والثالث من اللص بمعنى السارق وشظاظ بكسر الشين وظاءين معجمات اسم لص
من بني ضبة قاله في التصريح ثم انتقد الحكم بشذوذ هذا الاخير المجزوم به في التصريح كغيره بان ابن القطاع نقل لص
فعلا فقال يقال لص اذا اخذ المال بخفية قال فعلى هذا لا شذوذ فيها انتهى وقال بعضهم وفي الحكم بشذوذ
الاول نظر لانه يجوز ان يكون من احنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها فيكون مثل احمر من احمر بحذف الزوائد
انتهى قلت وهو كفعل الدم بالدم اذ هو على هذا التقدير شاذ ايضا لكن شذوذه من جهة بنائه من غير الثلاثي

من فعل رباعي اي كان حروفه اربعة سواء كانت كلها اصولا ام بعضها كما هو مصطلح النحاة نحو دحرج وانطلق اذ لا يمكن بناؤه منه لانه لو نقص لاختل ولم يحصل له بناء افعل وشذ هذا الكلام اخصر من غيره بنوه من اختصر بالبناء للمفعول وهو اعطاهم لله واولاهم للمعروف من اولى واكرمهم للضيف من اكرم وهذا المكان اقفر من غيره من اقفر هذا مذهب جمهور البصريين وجوز بعضهم بناءه من افعل مطلقا وعزى الى سيبويه وجزم به ابن مالك في التسهيل وخالفه وصحح ابن هشام الخضراوي وفصل ابن عصفور بين ان يكون الهمزة للنقل كاعطى فلا يجوز وبين ان لا يكون للنقل فيجوز نحو هذه الليلة اظلم من تلك الليلة وهذا المكان اقفر من ذاك المكان قال ابن الحاج والرضا الشاطبي وهذا التفصيل لا يعرفه نحوي ولا من فعل ناقص نحو صار وكان عند الجمهور فلا يقال اصير ولا اكون واجازه ابن الانباري والكوفيون قال ولعل المنع كون مدلول الناقص الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم وافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منطلقا وهو اصير منك غنيا اي اشد انتقالا الى الغنى انتهى ولا من غير متصرف في التصريف وعدم التصرف على وجهين احدهما ان يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني ان يكون الخروج لاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني عن ماضيهما بماضي ترك وكلا القسمين مرادهما فلا يبنى من نحو نعم وبئس ويذر ويدع لا يقال زيد انعم من عمرو ولا ابأس منه وهما باقيان على معناهما ايه(؟) من انشاء المدح والذم ولا هو اوذر من بكر واودع منه ولا من غير قابل للتفاضل نحو مات وفني لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يفضل لا يقال زيد اموت من عمرو ولا افنى منه ولا من مصوغ افعل لغير التفضيل نحو عور من العيوب الظاهرة وخضر من الالوان وحمق من العيوب الباطنة ولمي وشهل من الحلى لمجيء عور من عور ومن الالوان بحمق واخضر من خضر واحمق من حمق والمى واشهل من لمي وشهل لغيره اي لغير التفضيل فلو بني منه افعل التفضيل ايضا لالتبس قال بعضهم وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخرى لصفة والاولى موافقة الوضع الطبع انتهى وانما لم يبن من ذلك لان حق افعل التفضيل ان يبنى من الثلاثي المحض كما تقدم واكثر افعال الالوان والخلق انما يجيء على افعل مشكلين الفاء بزيادة مثل اللام نحو اخضر وابيض ولم يبن افعل التفضيل في الغالب مما كان منها ثلاثيا اجرا للاقل مجرى الاكثر لان الالوان والعيوب جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل في عدم التفضيل فيها واجاز الكوفيون بناءه من البياض والسواد اللذين هما اصلا الالوان قيل وقد يبنى من فعل افعل منهم عسرا وجهلا نحو هو الد منه واحمق منه واكثر المغاربة عدوا هذا من الشواذ وعليه جرى المص فاطلق المنع

وبنائه

من بنائه من نحو ذلك وسيصرح بشذوذ احمق منه بتصريحا تنبيها بقي على المص شرطان آخران احدهما انه لا يبنى الا من فعل مثبت فلا يبنى من منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به او مضارعه يعيج او غير ملازم نحو ما عاج اي ما مال ومضارعه يعوج فلا يقال زيد اعوج من عمرو ولئلا يلتبس المنفي بالمثبت وما حكمت به من ان عاج الاولى ملازمة للنفي هو ما جزم به ابن مالك في التسهيل وابن هشام في التوضيح واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره انشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا شربا اروى به فاعيج الثاني انه لا يبنى من مبني للمفعول سواء كان ملازما للبناء ام لا كضرب ومن الاول ذهي علينا بمعنى تكبر وعني بحاجته وشذ هو ازهى من ذيل واعنى بحاجته قال في التوضيح واستعد شارحه الاول بان ابن دريد حكى زها يزهو اي تكبر والثاني بانه سمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل شرط من الشروط المتقدمة لبناء افعل التفضيل توصل الى التفضيل باشد او نحوه مما يدل على الشدة او الضعف او الزيادة او النقص والكثرة او القلة او الحسن او القبح على حسب تفاوت المقاصد وجيء بعد اشد او نحوه بمصدر الفعل المتعدي منصوبا على التمييز بعد نسبه الى المفضل فيقال زيد اشد دحرجة من عمرو واحسن بياضا منه واقبح عورا منه قال الدماميني كذا قال الجماعة ويظهر لي ان هذا لا يساوي للغرض من التفضيل وذلك ان هذا يقتضي اشتراك زيد وعمرو في شدة الدحرجة وحسن البياض مثلا وان زيدا زاد عليه في ذلك والغرض انما هو التفضيل عليه في مطلق الدحرجة والبياض لا في شدة الدحرجة وحسن البياض فتامله انتهى قال بعض المتاخرين تاملت ما قاله في وجه عدم المساواة فوجدته انما يتم على تقدير ان يكون نحو اشد في مثل زيد اشد دحرجة مسوقا لغرض افادة الاشتراك في اصل الدحرجة والتفضيل باعتبار مجرد الشدة باقيا على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز ان يكون في هذه الحالة مستعملا في اصل الفعل مجردا عن معنى الزيادة فح يكون الكلام مساويا للغرض من التفضيل قطعا فتدبر تنبيهان الاول قال بعض المحققين الظاهر انه لا يختص التوصل الى التفضيل بما ذكر بصيغة افعل بل يصح التوصل بغيره ايضا نحو زيد زائد استخراجا بل هو اوفق بالمقصود اذ المقصود جعله زائدا في نفس الاستخراج لا زائدا في زيادة الاستخراج انتهى الثاني لا يختص التوصل الى التفضيل بما فقد بعض الشروط بل يأتي فيما استوفى الشروط فتقول زيد اشد ضربا من عمرو وهو واضح وقولهم احمق من هبنقة شاذ فلا يقاس عليه وهبنقة بفتح الهاء والباء الموحدة والنون المشددة والقاف لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان وانما قيل له ذو الودعات لانه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف مع طول لحيته فسئل فقال لئلا اضل فسرقها اخوه في ليلة وتقلدها فاصبح هبنقة وراها في عنقه فقال اخي انت انا فمن انا فضرب بحمقه المثل ومن حمقه انه كان في جماعة هبت عليهم ريح سوداء مخوفة فجعل كل منهم يعتق رقيقا وبعضهم يتصدق بصيغه فقال هبنقة اللهم انك تعلم اني لا املك شيئا اتصدق به ولكن زوجتي طالق لوجهك الكريم فاخذ الضحك بالجماعة واشتغلوا عما هم فيه من الخوف وقوله عليه السلام في وصف ماء الكوثر ابيض من اللبن واحلى من العسل نادر ولا يقاس عليه ايضا خلافا للكوفيين كما اقتضاه اطلاق منعه فيما مر ومثله قول الراجز جارية في درعها الفضفاض

ابيض من اخت بني اباض هذا ان حمل على الندرة والشذوذ دون التاويل قال ابن مالك في شرح الكافية ويجاز ان يكون
ابيض مبنيا من قولهم باض الشي بيضا اذا فرغ البياض والمعنى على هذا ان غلبة ذلك الى الغير من الاشيا المبيضة
اكثر من غلبة بعضها بعضا وابيض بهذا الاعتبار ابلغ من اشد بياضا قال ويجوز ان يكون من المذكورة بعد ابيض
متعلقة بمحذوف دل عليه ابيض المذكور والتقدير انه ابيض صفا والمخلص من اللبن انتهى وسمع ايضا هو اسود من
حلك الغراب وا ما قول المتنبي يخاطب الشيب ابعد بعدت بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم
فقال ابن هشام في المغني ان من الظلم صفة لاسود لا متعلق به اي اسود كائن من جملة الظلم وكذا قوله
يلقاك مرتديا باحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى والاكبد من دم اما تعليل اي احمر من اجل التباسه بالدم
او صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما انتهى قال الدماميني في شرحه الظاهر ان المتنبي انما قصد التفضيل
بناء على مذهبه الكوفي لانه كوفي والكوفيون يجوزون بناءه من السواد والبياض فلا حرج عليه في ارتكاب
طريقته وطريقة اصحابه وتخريج المصنف مفوت لغرضه من كون الشيب عنده اشد سوادا من الظلم انتهى هذه تتمة
لباب اسم التفضيل تشتمل على بيان كيفية استعماله في التركيب واحكامه واعماله ويستعمل اسم التفضيل وجوبا على احد ثلاثة
اوجه اما مقرونا بمن جارة للمفضول وهي عند سيبويه وغيره لابتداء الارتفاع في نحو زيد افضل من عمرو ولابتداء الانحطاط
في نحو زيد شر من عمرو وعند ابن مالك للمجاوزة كانه قيل جاوز زيد عمرا وهي من قول سيبويه وغيره اذ لا يقع بعدها الى
قال ابن هشام وقد يقال لو كانت للمجاوزة لصح في موقعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو
اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع منه مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة
او معرفا بال او مضافا وانما وجب استعماله على احد هذه الاوجه لان وضعه لتفضيل الشي على غيره فلا بد فيه من
ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذلك مع من والاضافة ظاهر واما مع ال فلانها للعهد يشار بها الى معين ملتبس
بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا قلت عندي شخص افضل من زيد ثم قلت عمرو الافضل اي الشخص
الذي قلت انه افضل من زيد هو عمرو تنبيه محل وجوب استعماله باحد الثلثة اذا لم يكن معدولا كما في اخر
واسما كالدنيا والجلى الخطر العظيمة وخارجا عن معناه كاخر بمعنى غير فالاول وهو المستعمل بمن مفردا مذكرا
سواء كان لمفرد ام لغيره نحو زيد او هند او الزيدان والهندان او الزيدون او الهندات افضل من عمرو
وذلك لكراهتهم لحاق التثنية والجمع المختص بالاخر فيما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لانها
الفارقة بينه وبين باب احمر فكانت كتمام الكلمة وقيل للمشابهة لفظا ومعنى لافعل التعجب الذي هو فعل غير متصرف
اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شي الا وهو مفضل ولهذا اشترطوا فيما يبنى منه افعل التفضيل ما يشترط
في بناء افعل التعجب فلما اجروه مجراه لفظا ومعنى افردوه كما افردوا الفعل وقد تحذف من مع مجرورها اذا علم
المفضول نحو قوله تعالى والله اكبر اي من كل شي وقوله وللاخرة اكبر درجات واحسن تفضيلا اي من الدنيا

وقد

وقول الشاعر ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقد جا الحذف والاثبات في قوله فيما انا
اكثر منك وكثيرا ما يحذف اذا كان افعل خبرا في الحال كما مر او في الاصل نحو كان زيد افضل ويقل اذا كان حالا كقوله
دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا اي دنوت اجمل من البدر او صفة كقوله تروحي اجدر ان تقيلي اي تروحي
واتي مكانا اجدر من غيره بان تقيلي فيه وزعم الثمانيني ان الحذف لا يجوز الا في الخبر ولجوازه البصريون اذا
كان افعل خبرا نحو جاني افضل واسم ان نحو اكبر الله ومنعه الكوفيون تنبيهات الاول لا يتعين في نحو الله
اكبر ودعائمه اعز واطول ان يكون المحذوف من مع مجرورها بل يجوز ان يقال ان المحذوف هو المضاف
اليه اي اكبر كل شي واعز دعامة ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف وستسمع ذلك الثاني
يجب ان يكون المجرور بمن التفضيلية مشاركا للمفضل في المعنى اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا
كقول علي رضي الله عنه لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي
يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره علي عليه السلام محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم
شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه السلام
اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيهم خير ولا
فيه عليه السلام شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا النار ويقال في التهكم
انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان
الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شي معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم
من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول
وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل
ما في قولك بنت من زيد تعلقت بافعل بمعنى متجاوز وباين بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك
من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى
انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية قاله
الرضي كالذي قبله الثالث يجب ان تلي من التفضيلية افعل لانها من تمام معناه كقوله فانا رايا العرض
احوج ساعة الى الصون من بطيان شهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن
لو انصفت من الشمس وهو اكرم لو لم يمن من البحر وقد يتقدم عليه ضرورة كقوله اذا سايرت
اسماء يوما ظعينة فاسماء من تلك الظعينة املح ويجب ذلك ان كان المفضول اسم استفهام او مضافا
اليه نحو ممن انت اعلم ومن اي رجل انت اكرم وذلك لان اسم الاستفهام له الصدر وما اضيف اليه
ما له الصدر فله الصدر كما تقدم والثاني وهو المستعمل بال يطابق موصوفه وجوبا في الافراد والتذكير

وفرعها اللزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم المانع ولا يجامع من لان من والاضافة احديهما عن الاخرى
فى افادة ذكر المفضول فلو اجتمعا كان ذكر احديهما لغوا نحو زيد الافضل هند الفضلى والزيدان الافضلان
والزيدون الافضلون والهندات الفضليات او الفضل ومن الوهم فى ذلك قول الجاحظ فى قولها الاعشى زد
بيت
فلست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر انه يبطل قول النحويين لا يجتمع من وال فى اسم التفضيل فجعل كلا من ال
ومن معتدا به جاريا على ظاهره والصواب ان تقدر ال زايدة او معرفة ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من
برد
المذكور على انها بمنزلتها فى قولك انت منهم الفارس البطل اى انت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد
لبس
بانها لا تدل على الحدث وان فيه فصلا بين افعل وتميزه بالاجنبى وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفى
رايحة قولك انتى وبان الفصل بالتميز قد جاء فى الضرورة فى قوله على انى بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا
وافعل اقوى من ليس فى العمل قاله ابن هشام فى المغنى **تنبيه** لا بد فى المطابقة من ملاحظة السماع قال ابو سعيد
على بن سعيد فى كفاية المستوفى المحصه ولا يسوغ فى الجميع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاظرف
قيل
لم يقل فيهما الاشارف والشرفى والاظارف والظرفى كما قيل ذلك فى الاصل والاطول وكذا الاكرم والامجد
فيه
فيها الاكارم والاماجد ولم يسمع فيها الكرمى والمجدى انتهى ذكره فى التصريح **والثالث** وهو المستعمل مضافا فى
تفضيل فانه **ان قصد به تفضيله** اى تفضيل موصوفه **على من اضيف** اسم التفضيل **اليه** والتعبير بعلى سبيل
التغليب فلا نقض بنحو اعدى الخيل واحسن الطير وهذا هو الاكثر استعمالا الان وصف التفضيل
الشى على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه **وجب كونه** اى موصوفه **منهم** اى ممن اضيف اليهم قيل والاولى
ان يقال منه لئلا يوهم ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض بنحو زيد افضل الرجلين
وانما وجب كونه منهم لتحصيل المشاركة بين الجمع فى المعنى لذكره معهم ليصح تفضيله عليهم واورد ان وجوب
لفظا
كونه منهم يستلزم تفضيل الشى على نفسه واجيب بانه داخل فيهم افرادا خارج عنهم تركيبا او داخل فيهم
عنهم ارادة فلا يلزم ذلك وبهذا يندفع ايضا ما اورده الرضى على ابن الحاجب من ان قوله على من اضيف اليه
ليس بمرضى لانه مفضل على ما سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو
من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشى على نفسه **وجازت المطابقة وعدمها** وهو الافراد والتذكير **نحو الزيدان**
مما الناس واعلمهم والزيدون افضل الناس وافضلهم وهند فضلى النسا وافضلهن اما المطابقة
فلمشابهته للمعرف بال فى التعريف واما عدمها فلمشابهته الاصل من فى كون المفضل عليه مذكورا وليس الوجهان
متساويين كما يوهمه بل عدم المطابقة اولى قال تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ولم يقل احرصى بالياء
وعن ابن السراج انه اوجب عدم المطابقة ورد عليه بقوله تعالى الا الذين هم اراذلنا وكذلك جعلنا فى كل
قرية اكابر مجرميها لكن الافصح **فان قصد** اكابر مجرميها مفعولا لزمه المطابقة فى المجرد من ال والاضافة **وعلى**

هذا القصد يمتنع ان يقال يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم لفظا باضافتهم اليه لان الاخوة لو لم تقع غير يوسف
وان قصد تفضيله اى تفضيل موصوفه تفضيلا **مطلقا** اى غير مقيد بكونه على من اضيف اليه بل على كل من سواه
فالمطابقة لا غير لمشابهته باسم الفاعل فى عدم المشاركة فجرى مجراه فى وجوب المطابقة واضافة اسم التفضيل ح
للتوضيح كاضافة سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يجب كونه من المضاف
فضل
اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه افضل قريش بمعنى افضل
الناس من قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم **نحو يوسف احسن اخوته وانه ...**
احسنا اخوتهما والزيدون احسنوا اخوتهم **اى يوسف احسن الناس من بينهم** وكذا الباقى وان تضيفه الى
المضاف
غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم من سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه وان قدرت
اى علماء اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم **تنبيهات الاول** وقع فى ما وقفت عليه
من نسخ هذا المتن ما نصه وان قصد تفضيله مطلقا نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسن اخوتهما
وهو غلط صريح بل المطابقة واجبة اجماعا كما فى سائر المتون حتى التهذيب للمصنف ولم يتنبه لذلك بعض من كتب
على هذا الكتاب من طلبة العجم المعاصرين فشرحه على هذه العبارة وهو غلط واضح ووهم فاحش فاحذره وحاشا
المص ان يقع له مثل هذا الغلط الذى لا يخفى على ادنى طلبته فضلا عن مثله فلذلك غيرت العبارة و
صحفوا
صلحتها اذ لا يمكن حملها الا على تغيير النساخ كما قيل فكم افسد الراوى كلاما بعقله وكم حرف المنقول قوم و
وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيرا وجاء بشى لم يرده المصنف **الثانى** قد يقصد بافعل اصل الفعل فلا تفضيل فيه
ويجرى ح مجرى ما قصد به التفضيل مطلقا فى وجوب المطابقة كقولهم الناقص والاشج اعدلا بنى مروان اى
عادلاهم لانهما لم يشاركهما احد من بنى مروان فى العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان
لانه نقص من ارزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لانه كان بجبينه
اثر شجة من دابة ضربته **الثالث** التفصيل الذى ذكره المص رحمه الله فى المستعمل مضافا انما يجرى فى المضاف لمعرفة
واما المضاف من النكرة فيلزمه الافراد والتذكير لموافقته المستعمل بمن فى التنكير نحو زيد افضل رجل والزيدان
افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات افضل نساء
ن
اى زيد فضل من كل رجل قيس فضله بفضله والزيدان افضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما والزيدون
افضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وكذا الباقى فى هذه **تبصرة** فى بيان اعمال اسم التفضيل **ويرفع** ...
المستتر اجماعا نحو زيد افضل ففى افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد وانما عمل فيه لضعفه
لان وجوده خفى ولا يختلف لفظه بالتكلم والخطاب والغيبة فالعمل فيه كلا عمل فلم يحتج الى ما يقوى العامل
على العمل فيه **ولا ينصب المفعول به اجماعا** فلا يقال زيد اشرب الناس عسلا لانه التحق بالافعال ...

العربية واما وهم دلك فهو منصوب بفعل مقدر دل عليه نحو قوله تعم هو اعلم من يضل عن سبيله فمن ليست مفعولا
باعلم ولا مضافا اليه لان افعل بعض ما يضاف اليه فيكون التقدير اعلم المضلين وهو محال بل هو منصوب بفعل محذوف
يدل عليه اعلم اى يعلم من يضل وعلى هذا فمن موصولة او موصوفة هذا هو الظاهر ويحتمل ان تكون استفهامية
فى محل رفع على انها مبتدا ويضل خبره والجملة فى محل نصب علق عنها العامل والاستفهام للتعجب من شان انها
المتبع للظن الكاذب وتجويز الكواشى كون من موصولة او موصوفة فى محل الجر بالباء المحذوفة او باضافة
اعلم اليه ليس بشى لامتناع الثانى كما علم وضعف الاول لشذوذ حذف حرف الجر وبقاء عمله تنبيهات الاول
ادعاء المص الاجماع على انه لا ينصب المفعول به تبع فيه ابن مالك فى شرح الكافية وابن هشام فى شرح القطر
والرضى فى شرح الحاجبية وفيه نظر فقد نقل ابن هشام فى حواشى التسهيل عن محمد بن مسعود بن الزكى جواز
نصبه به مطلقا وانه قال فى كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك
كقوله تعم هو اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما فى زيد احسن وجها وقول العباس بن مرداس
واضرب منا بالسيوف القوانسا ونقل فى المغنى عن بعضهم جوازه ان قصد به اصل الفعل قال الدمامينى وهذا
الراى حسن فينصب حالى يقصد به ذلك كما انه يضاف حينئذ الى ما ليس بعضه فيجرى حكم النصب والجر على طريقة واحدة
انتهى وقد يجاب عن مدعى الاجماع بانهم نزلوا الخلاف فى ذلك منزلة العدم الثانى انما قال المص لا ينصب
المفعول به ولم يقل ولا يعمل فى المفعول به لانه يعمل فيه بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلام التقوية كزيد اوعى للعلم
وابذل للمعروف او بالباء الدال على العلم والجهل نحو زيد اعرف بالفقه واجهل بالنحو وان كان فعله يتعدى لاثنين نصبت الثانى
بفعل مقدر كزيد اكسى للفقراء الثياب اى يكسوهم الثياب الثالث لا ينصب المفعول المطلق ايضا اجماعا فلا يقال انا
اضرب الناس ضربا ولا المفعول معه فلا يقال انا اسير والنيل ونقل ابن هشام فى المغنى عن سيبويه نصبه
للمشبه بالمعول ورده بان اسم التفضيل لا يشبه اسم الفاعل اذ لا يلحقه علامات الفروع الا بشرط لكن قال
فى موضع اخر منه الها فى قولهم لا عهد لى بالام منه ولا اوضعه فى محل نصب كالها فى الضاربه الا
ان ذاك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول اجماعا وليست مضافا اليها
والا لخفض الموضع بالكسرة انتهى وقال الرضى لا ينصب مشبه المفعول كالحسن الوجه الا انه لا ينصب المفعول به
فلا ينصب ايضا شبهه ولما كان نصب ذلك فى الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة الى ما كان
مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بشرط وان رفع ذلك لا يضاف اليه انتهى ولا خلاف فى نصب الظرف
نحو زيد افضل الناس اليوم لان الظرف يتوسع فيه تكفيه رايحة الفعل والحال نحو زيد احسن الناس
متبسما لانها بمثابة الظرف وفى معناه والتمييز نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا لانه فى غاية الضعف اذ يتعجبه
ما يخلو عن معنى الفعل ايضا وما لا يتم رايحة نحو راقود خلا ويرفعه للظاهر اى الجود الذى يجمع
اللفظ

اللفظ به فيشمل الضمير المنفصل ايضا قليل مختص بلغة ضعيفة حكاها سيبويه
ابوه او انت بنصب احسن على انه صفة لرجل وبرفع ابوه او انت على الفاعلية باحسن على معنى فاقه فى الحسن ابوه
او انت واكثر العرب يوجب رفع احسن فى ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدا مؤخر وفاعل احسن ضمير مستتر
فيه عايد على المبتدا والجملة من المبتدا والخبر فى موضع نصب صفة لرجل ولطها الضمير المجرور بمن ولا يرفع به الظاهر
لضعفه عن العمل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة حيث يعمل عمله ولا هو مشابه لاسم الفاعل ليحمل عليه فى العمل
فى الظاهر كما حملت عليه الصفة المشبهة فى العمل فيه لان اسم الفاعل يثنى ويجمع واسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع
ما هو الاصل فيه وهو المستعمل بمن بخلاف الصفة المشبهة فانها تثنى وتجمع كما مر ويكثر ذلك اى رفعه للظاهر
فى مسئلة الكحل وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة فى المعنى لاسم جنس مسبوق بنفى ومرفوعه اجنبيا
مفضلا على نفسه باعتبارين نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد
فاحسن صفة لرجلا وهو اسم جنس مسبوق بنفى والكحل مرفوع به على انه فاعله وهو اجنبى من الموصوف لكونه لم يتصل
بضميره وفى عينه ظرف مستقر حال من الكحل قدمت عليه ومنه لغو متعلق باحسن وفى عين زيد مستقر حال
من الضمير المجرور بمن والمعنى ما رايت رجلا احسن الكحل كائنا فى عينه منه اى من الكحل كائنا فى عين زيد وقد ظهر
ان الكحل الذى هو مرفوع اسم التفضيل مفضل على نفسه باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار كونه فى عين الرجل
واما كونه مفضلا عليه نفسه فباعتبار كونه فى عين زيد قال فى الهمع ولاشتهار هذا المثال فيما بين النحاة
بهذه المسئلة عرفت بمسئلة الكحل وانما ساغ لاسم التفضيل هنا ذلك العمل لانه بمعنى الفعل اذ يصح ان
يقع موقعه فعل مع استقامة المعنى فيقال ما رايت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ولانه
لو لم يعرب المرفوع فى ذلك فاعلا كان مبتدا واحسن خبره ولزم الفصل بين افعل ومعموله باجنبى
وهو الكحل تنبيهات الاول الاصل فى هذه المسئلة ان يقع الاسم الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف
وثانيهما للظاهر كما مثلنا وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل من اما على الاسم الظاهر او على محله او على ذى
المحل فيقول ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل من كحل عين زيد او من زيد فيحذف مضافا او مضافين
وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشئ فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وقالوا ما احد احسن به الجميل
من زيد حسن الجميل بزيد ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته له فى المعنى ثم حذفوا المضاف
واقاموا المضاف اليه مقامه فى الاوضح الثانى قال ابن مالك لم يرد هذا الكلام المتضمن رفع الظاهر
الا بعد النفى ولا باس باستعماله بعد النهى والاستفهام الذى فيه معنى النفى نحو لا يكن احد احب اليه الخير منه
اليك وهل رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ومنع ذلك ابو حيان فقال يجب اتباع
السماع والاقتصار على ما قالته العرب على ان الحاق هما ظاهر فى القياس لكن الاولى اتباع هذه

معارنع الحرف

لمباحث الاسما في موانع الصرف قال ابن يعيش في شرح المفصل اختلف النحويون في منع اهو فقال قوم هو عبارت
عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للاخر لان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو
قول بظاهر الحال وقال قوم ينمون الى التحقيق ان الجر في الاسما نظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل
نظيره وانما الحذف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال
لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له فتبع الخاصة الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما
لا يدخل الجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى احمد الاسمر او اسمركم فالاسم
باق على منع صرفه وان انجر لان الشبه قائم وعدم الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون
الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف واللام والاضافه وهما خاصة للاسم بعد اعن الافعال وغلبت الاسمية
فانصرف انتهى ثم المعتبر في الاسم الذي لا ينصرف من شبه الفعل ان يكون فيه فرعيتان فرعية احديهما من جهة اللفظ
والاخرى من جهة المعنى او فرعية واحدة تقوم مقامهما كما ان في الفعل فرعيتين عن الاسم احدهما من جهة اللفظ
وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى من جهة المعنى وهي افتقاره الى الاسم الذي به يكون كلاما وحينئذ يكون اشبه الفعل
وكان فرعا له بالاعتبار المذكور كان مثله في امتناع ما يمتنع فيه من الجر والتنوين او التنوين وحده على الخلاف اذا
عرفت ذلك فنقول موانع الصرف وتسمى عللا واسبابا بالاستقراء تسعة وهي العجمة وهي في لسان العرب فرع
العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع وهو فرع الواحد والتانيث وهو فرع التذكير
لانك تقول قائم ثم تقول قايمة والعدل فرع المعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله والتعريف وهو
فرع التنكير لانك تقول الرجل ولا يخفى ان المعروض لا هو رجل المطلق لا رجل المجرد عن ال وهو النكرة
وكذا المعروض للتا قايم المطلق لا قايم المجرد عن التا وهو المذكر فالفرعية في التانيث والتعريف وهمية والفرعية
المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية كذا قال بعض المحققين وزيادة الالف والنون وهو فرع المزيد
عليه والتركيب وهو فرع الافراد ووزن الفعل وهو فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون
فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه ذلك الوزن كان فرعا الوزنه والمراد بقولهم المختص بنوع آخر المختص به
حقيقة او حكما ووزن الفعل المبدو باحدى الزوايد الاربع في حكم المختص فلا يتجه ان البيان قاصر والوصف
وهو فرع الموصوف قال الرضي كغيره وتسميتهم لكل واحد من الفرع المذكورة مانعا وسببا وعلة مجاز لان
كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين
او واحدة منها تقوم مقامها انتهى اسمه قال بعض المحققين وفيه ان اطلاق العلة على العلة الناقصة حقيقة
بل التحقيق انها العلة واطلاق العلة على مجموع الاثنين هو التجوز انتهى قيل ووجهه ان التاثير في العلة للوحدة
ولا وحدة في الاثنين وقد جمع المصنف رحمه الله هذه المواضع التسع بقوله موانع صرف الاسم تسع فجمعه

وجمع

وجمع وتانيث وعدل ومعرفه وصف زايدتا فعلان ثم تركيب كذلك وزن [illegible] وجمعها
بعضهم ايضا فقال اذا اثنان من تسع الما يلفظه فدع صرفها وهي الزيادة والصفة وجمع وتانيث وعدل وعجمة
واشباه فعل ثم تركيب معرفة وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم موانع الصرف وزن الفعل يتبعه عدل ووصف وتانيث وجمعه
نون تلت الف زايدت ومعرفة وعجمة ثم تركيب وعجمه اي وجمعه وقال اذا رمت احصاء الموانع للصرف
فعدل وتعريف مع الوزن والوصف وجمع وتركيب وتانيث صيغة وزائد فعلان والعجمة الصرف
وقال ايضا موانع الصرف لاسم تسع فهاكها منظمة ان كنت في العلم ترغب من العدل والتانيث والوصف وعجمة
وزائد فعلان جمع مركب وتاسعها التعريف والوزن تاسع وزادوا سواها باحث يتطلب وقال اخر موانع الصرف
تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زايدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال اجمع وزن
الفعل عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وانشد الشيخ بهاء الدين بن النحاس في ذلك لنفسه
وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تانيثا وقال اخر جمع ووزن وعدل وصف معرفة
تركيب عجمة تانيث زيادتها وقال اخر زيادة وزن وصف تانيث عجمة وعدل وتعريف وجمع وتركيب وقال اخر
موانع الصرف تانيث وتركيب وعجمة ثم عدل ثم تعريف ووزن فعل ونون قبلها الف مزيدتين وعدل ثم وصف
تنبيه اصح من انحصار الموانع في التسعة هو المشهور الذي عليه الجمهور وقيل المانع اثنا عشر الحكاية والتركيب
الحكاية والتركيب في وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجمل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف
فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لا يدخل عليها الكسر والتنوين قبل نقلها من الفعلية الى الاسمية كذلك يدخل
عليها بعد النقل واما التركيب في البواقي كتركيب التانيث بالتاء الظاهر او المقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث
مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب العدل ووجهه انه بمنزلة علتين تقديرا لان الواضع
قصد اولا لتسميه بعامر فعدل عنه حرفا للبس بالصفة الى عمر وفي نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع
فانه بمنزلة جمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب ما الالف والنون اما مع العلمية او مع الوصفية
وتركيب العجمة وهي انكرها في العجم والعرب او تركيبها مع العلمية وقال بعضهم انها عشرة والزايد شبه
الف التانيث كارطي اذا سمي به وقال بعضهم انها احد عشر والزايد مراعاة الاصل في صورهم اذا نكر بعد العلمية
وقال بعضهم انها ثلثة عشر والزايدان لزوم التانيث ولزوم الجمع ورد القول بانها اثنا عشر بان ما ذكره من الحكاية
لا يتناول نحو احمر وافكل لانهما ليسا بمنقولين من الفعل وما ذكره من معنى التركيب ليس بتركيب لان التركيب في منع
الصرف تركيب الكلمتين وما ذكره ليس كذلك نعم وهو صحيح في بعلبك لكن جعله نحو التركيب سببا لمنع الصرف
وهو يقتضي منع صرفه في حال التنكير ايضا لوجود السبب وهو باطل ورد باقي الاقوال بان شبه الشيء منحدث الشيء

وداخل في غداره ومراعاة الاصل في نحو احمر مندرج في الوصف ولزوم التانيث لان لزوم التانيث صفه
له ووصف الشي لحقه باصلها وكذا لزوم الجمع داخل في الجمع فالحق انها تسعة كما ذكره المصنف رحمه الله والعجمه
والمراد بها غير العربية فارسية كانت او غيرها تمنع صرف العلم العجمي العلمية باضافة العجمي الى العلمية وذلك
وذلك بان يكون قبل استعمال العرب له علما في لغة العجم بخلاف ما نقل عن لسانهم نكرة فلا اثر للعجمة فيها
لانها عجمية جنسية فالحقت بالامثلة العربية وذلك كلجام ودبياج ونحوها من اسماء الاجناس
وكذا ما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كما اذا سمي بلجام لحدث علمية فان كان فيه مع
العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كصيغة علم المؤنث وما ذكر من اشتراط العلمية في العجمية هو مذهب
ابي الحسن ابن الدباج ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه قال ابو حيان والجمهور على خلافه انتهى ويظهر اثر
الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يجعلوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف
على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به تنبيه قال ائمة العربية تعرف عجمة الاسم لوجوه احدها
النقل بان ينقل ذلك بعض ائمة اللغة الثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية نحو ابريسم فان
مثل هذا الوزن مفقود في ابنية الاسماء في اللسان العربي الثالث ان يكون اوله نون ثم راء نحو نرجس فان
ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون آخره زاي بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة عربيه
الخامس ان يجتمع فيه والجيم نحو الصولجان والجص السادس ان يكون فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق
السابع ان يكون خماسيا او رباعيا عاريا من حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون
فانه متى كان عربيا فلا بد ان يكون فيه شيء منها نحو سفرجل وقذعمل وقرطعب وجحمرش هذا ما جمعه
ابو حيان في شرح التسهيل قاله في المزهر وانما تمنع العجمة صرف العلم العجمي العلمية بشرط زيادة على الثلاثه
كابرهيم واسماعيل واسحق ويعقوب لانه اذا كان ثلاثيا ضعف فيه فرعية اللفظ العجمية على اصل ما يبنى
عليه الاحاد العربيه تنبيه قيد صاحب جمع الجوامع الزيادة بان لا يكون بسبب التصغير قال في شرحه لو كان
رباعيا واحد حروفه ياء التصغير لم يمنع الصرف الحاقا له بما قبل التصغير ولا اثر لتحرك الاوسط في الثلاثي
كشتر بفتح الشين المعجمه وفتح المثناة من فوق اسم حصن بديار بكر فهو منصرف عند الاكثر قال الرضي
وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث
واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد شيء مسدها بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن الوسط او متحركه يشابه
كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان
الخفيفة بخلاف كلام العرب انتهى وذهب قوم منهم ابن الحاجب الى اعتبار تحرك الاوسط في الثلاثي
فيحتم منع صرفه بخلاف ساكنه فيتحتم صرفه قال المرادي ونقل عن عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني

جواز

جواز المنع والصرف في الساكن الوسط قلت وبه قال الزمخشري ايضا ويتحصل في الثلاثي اقوال احدها تحتم
الصرف مطلقا الثاني تحتم المنع في محرك الوسط كلمك اسم ابي نوح عليه السلم وتحتم الصرف في ساكنه الثالث
منع صرف المحرك الوسط والوجهان في ساكنه تنبيهان الاول قالوا ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلم لا تنصرف
الا محمد او صالحا او شعيبا وهودا العربية او نوحا ولوطا لانتفا شرط العجمه وقيل هود كنوح حيث قرنه سيبويه
معه ويؤيده تقدمه على اسمعيل وانه لا عرب قبله هذا وفيه ان شيثا وعزيرا منصرفان ايضا الى بعض
المحققين وفي البحر للزركشي قد روي عن ابن عباس ان اول من تكلم بالعربية المحضة اسمعيل واراد
به عربية قريش التي نزل بها القران واما عربية قحطان وحمير فكانت قبل اسمعيل انتهى وفي الكشاف ومن
لم ينون عزيرا جعله غير منصرف للعلمية والعجمية ومن صرفه جعله عربيا وفي القاموس عزير منصرف لخفته
وذكر بعضهم ان اسماء الملئكة ممتنعة من الصرف الا اربعة فيكون منكر ونكير ومالك ورضوان الثاني
لا عبرة باتفاق الالفاظ ولا باتفاق الاوزان اما الاول فاسحق ويعقوب وموسى اسماء الانبياء غير منصرفه
واسحق مصدر اسحق الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الحجل وموسى لما يحلق به مصروفه ومن قال انما سمي
يعقوب لانه خرج من بطن امه آخذا بعقب عيص فتوهم موافقة اللفظ وليس بمشتق لان الاشتقاق
من العربي يوجب الصرف وكذلك ابليس لا ينصرف للعرفه والعجمه ومن زعم انه مشتق من ابلس اذا يئس فقد
غلط لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وانما هو اتفاق اللفظ واما الثاني فان جالوت وطالوت
وقارون غير منصرفة وجاموس وطاووس وراقود مصروفه لكونها نكرات ولا عبرة باتفاق الوزن
قاله في البسيط والجمع يمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الفا وبعد
الالف حرفان اولهما مكسور تحقيقا كما سياتي او تقديرا كدواب او ثلثة اوسطها ساكن فالمراد بالوزن
الوزن العروضي الحاصل بمجرد مقابلة المتحرك والساكن بالساكن دون التصريفي المعتبر فيه مقابلة الاصلي
بالاصلي والزائد بالزائد ليشمل فعالل وفعاليل وفواعل وفواعيل وافاعل وافاعيل الى غير ذلك ولو
اريد التصريفي لخرج جميع موزونات هذه الموازين وقول بعضهم ان المعتبر عندهم الوزن الصرفي
دون العروضي ولهذا عدوا وزن شمر مختصا بالفعل مع انه كجعفر في الوزن العروضي ليس بشيء
لان قرينة المقام ظاهرة فيما ذكرنا ولقد احسن المصنف في التمثيل لموزون هذين المثالين بقوله
كدراهم ودنانير فتعين كون المراد بالوزن العروضي لا غير ومنع هذا الجمع الصرف بالنيابة عن
علتين على الاشهر لكونه لا نظير له في الاحاد العربيه كما سياتي وقيل لكونه نهاية جمع تكسير اي يجمع
الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع فنزل لكونه على صيغة منتهى الجموع منزلة جمع ثان وقيل
الجرفي فيه الجمع وعدم النظير وقيل لما لم يكن له نظير في الاحاد اشبه الاعجمي ففيه الجمع وشبه العجمة وقيل

لهذا الجمع الجمع المتناهي والجمع الاقصى لما عرفت والجمع الذي لا نظير له في الاحاد ولا مفرد جريا على وزنه اما
نحو ثماني وذو رباعي للذي القى رباعيته وهو السن الذي بين الناب والثنية فشاذ واما نحو التراقي والتفاري
فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر لكنه لاجل اليا واما نحو هوازن لقبيلة من قيس وشراحيل علم الشخص فمنقولان عن الجمع
والمتوالي وشامي في المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض من احدى يائي النسبة والالف التي هي بدل
من الاخر ويا النسبة عارضة لا اعتداد بها في الوزن قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي بتشديد اليا وهو قليل
فنحو براي بهذا الجمع في منع الصرف حضاجر للضبع وهي الانثى كعلمية اسامة للاسد ويسمى الذكر ضبعان
للاصل او لكونه في الاصل جمعا لحضجر كعظيم ثم نقل منه الى العلمية تعلم بذلك ان المعتبر في منع الجمع المذكور
ان يكون موضوعا في الاصل للجمع كما ان المعتبر في الوصف كونه كذلك في الاصل فلا يضر زوال الجمع بالعلمية
لانه عارض كما لا تضر غلبة الاسمية في الوصف لاصلي لعروضها اذ الاصل لا يعتد بالعارض وما الطف ما انشده
الشيخ ابو حيان لنفسه واض حبيبي عارضه قد بدا فظن قوم ان قلبي سلا يا حسنه من عارض رائق
والاصل لا يعتد بالعارض تنبيه قال في الهمع ولو سميت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف في منع صرفه فقد منعت
العرب شراحيل من الصرف وهو جمع سمي به الرجل انتهى وفي دعوى عدم الخلاف نظر فقد قال الرضي وهو العمدة فيما
ينقل وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف مستعمل ولعله ان يعتد
بهذا الخلاف فعده كالعدم والحق به سراويل على الاشهر مع انه مفرد للشبه عند سيبويه وابي علي فالا انه اعجمي
لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا كقناديل فحمل على ما يناسبه فمنع الصرف قال الناظم في شرحي فسراويل
فعلى هذا اليس فيه من الاسباب شي لان العجمة شرطها العلمية والتانيث المعنوي مشروط بها ايضا واذا صيغ الجمع
فليست سببا بل هي شرط للعجمة فيلزم المنع بمجرد موازنة غير المنصرف فقط وهو مشكل وذهب الى انه منقول
عن جمع اسرواله سمي به المفرد الجنسي قال في التصريح واختلف في سماع سرواله فقال ابو العباس انها مسموع
وانشد عليه من اللؤم سرواله فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت موضوع فلا حجة فيه والصحيح
ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سرواله وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل
سراويل جمع سروال لكنا لم نجد جمع سلا لحكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر
ابن مالك ذلك عليه قلت ونقل ذلك قبل ابن الحاجب ابو الحسن الاخفش وحكاه ابن بان من نقل عنه
على من لم ينقل والتانيث ان كان بالف حبلى وحمرا اي المقصورة والممدودة وانما اضافها الى حبلى وحمراء
للاختصار مع الفائدة للاستغناء عن التمثيل لها على انه قد استشكل القول بان التانيث في مثل
حمراء بالف ممدودة بان علامة التانيث الهمزة لانها منقلبت عن الف التانيث وليست ممدودة والالف
الممدودة قبلها زائدة وليست للتانيث واجيب بان المراد بالالف الممدودة هو الهمزة سميت بذلك لانها المدة

بما فيه

بما فيه حذف وايضا ولا نزاع في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اسم للاعم او للمتحرك فقط
واسم الساكن الف فلا حاجة في اطلاق الالف على الممدودة الى القول بانها في الاصل الف انتهى قال بعض المتاخرين
ولك ان تقول سميت الهمزة في ذلك بالممدودة لعلاقة المجاورة ناب عن علتين للزوم التانيث الكلمة ونزولها
الكلمة عليها بجلافه بالتا فنزل لزومها منزلة تانيث ثان تنبيهان الاول توهم بعضهم من قولهم الف حبلى
وحمراء ان المانع الصفة والف التانيث وهو غلط صريح بل المانع التانيث بها فقط كما صرح به المص سواء كان
مصحوبا بها نكرة كذكرى وصحراء ام معرفة كرضوى وزكريا ام مفردا كما تقدم ام جمعا كجرحى واصدقاء ام
اسما كما مر ام صفة كحبلى وحمراء الاخلاف في شي من ذلك الثاني تحمل الف الالحاق المقصورة على الف التانيث
المقصورة فيمتنع بشرط العلمية لشبهها بها من جهة انها زائدة ليست بدلا من حرف ولا تكون الا في مثال يصلح
لالف التانيث كارطى فانه على مثال سكرى واما الف الالحاق الممدودة فلا تشبه الف التانيث لان الهمزة فيها بدل
من حرف بخلاف الف التانيث فانها غير مبدلة من شي والمثال الذي تقع فيه الممدودة قال السيوطي في شرح الفية
وفي الجمع معنى الالحاق ان تبنى مثلا من الثلاثي كلمة على بناء يكون رباعي الاصول فتجعل كل حرف مقابل
فتعطي اصول الثلاثي فتاتي بحرف زائد مقابل الحرف الرابع من البناء الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق
انتهى قال ابو حيان واما فيه الف التكثير ايضا اذا سمي به امتنع كقبعثرى لشبهها بالف التانيث المقصورة
من حيث هو انها زائدة والاخر لم تنقلب ولا تدخل عليها تا تانيث كما ان الف التانيث كذلك ولم يجعل الف
فيعترى الالحاق لانه لا يستدان في الاسم اصليا حتى تلحق به ووهم الجوهري في جعل الفها الالحاق والا
يكن التانيث بالف حبلى وحمراء بل كان بغيرهما منع اي التانيث صرف العلم حتما اي وجوبا ان كان
اي العلم مؤنثا بالتاء سواء كان علم مذكر كطلحة او مؤنث كفاطمة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية ولزوم
علامة التانيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تنون في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها
تارة تجرد منها وتارة تقترن بها او كان العلم زايدا على الثلاثة ولم بالتاء كزينب وسعاد تنزيلا للحرف
الرابع منزلة تا التانيث او كان ثلاثيا متحرك الوسط لفظا كسقر اسم لجهنم اعاذنا الله تعالى منها تنزيلا
للحركة الزايد خلافا لابن الانباري حيث جعله ذا وجهين كهند واما متحرك الوسط تقديرا كدار
علم امراة فيلحق بباب هند وانما قلنا متحرك وسط تقديرا لان اصلها دور بالفتح فقلبت الواو الفا لتحرك
وانفتاح ما قبلها او كان ثلاثيا اعجميا كجور بضم الجيم اسم بلد من بلاد العجم لان العجمة لما انضمت الى التانيث
والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي كما مر لانها لم تؤثر هنا منع الصرف وانما قوت
تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند فلا يتحتم اي يجب منع صرف نحو هند من الثلاثي الساكن الوسط
لعدم شروط المذكورة بل يجوز المنع وعدمه فالمنع نظرا لوجود العلتين والصرف نظرا الى خفة الوسط

بالسكون وانها قد قاومت احد السببين خلافا للزجاج في ايجابه المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما
اوجبه اجتماع علتين بمنعان الصرف والجمهور على ان المنع اجود تحاشيا عن الغاء العلتين قال ابن جني
وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال شيخه الفارسي الصرف اجود قال الخضراوي ولا اعلم احدا قال هذا القول
قبله وهو غلط انتهى قلت ولا قائله اصلا بعد وقد اجتمع الوجهان في قوله لم تتلفع بفضل ميزرها
دعد ولم تسق دعد في العلب : تنبيهان الاول الجمهور على تحتم منع الثلاثي المنقول من المذكر الى المؤنث
كزيد اسم امراة لانه بنقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ وهو مذهب سيبويه وقال عيسى والجرمي والمبرد
انه كهند ولعله اختيار المصنف حيث لم يذكره الثاني صرف اسماء القبائل والارضين والكلم ومنعها مبنيا
على المعنى فان كان اسم اب كمعد وتميم او اسم حي كقريش وثقيف او اسم مكان كبدر وحنين او اسم لفظ نحو كتب
زيد فاجاده صرف الا ان كان فيه مانع اخر فيمنع كتغلب مرادا به الحي او القبيلة للعلمية والوزن فان كان اسم ام كباهلة
وسدوس وسلول او اسم قبيلة كمجوس ويهود او بقعة كفارس وعمان بتخفيف ميمها او اسم كلمة نحو كتب
زيد فاجاده هامنع الصرف والاسماء والافعال والحروف تذكر باعتبار اللفظ فتصرف وتؤنث باعتبار الكلمة فان
انضم اليه سبب يوجب المنع منع وكذا حروف الهجا تذكر وتؤنث وزعم الفراء ان تذكيرها لا يكون الا في الشعر قاله
في الارتشاف والثالث اسماء السور اقسام احدها ما فيه ال وحكمه الصرف كالانعام والاعراف والانفال الثاني العاري
منها فان لم تضف اليه سورة منع كهذه هود وقرات هود وان اضيف اليه سورة لفظا او تقديرا صرف كقرات
سورة هود ما لم يكن فيه مانع يمنعه كقرات سورة يونس الثالث الجملة نحو قل اوحي واتى امر الله فتحكى فان كان اولها
همزة وصل قطعت لانها لا تكون في الاسماء الا في الفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها وفي اخرها تاء التانيث
قلبت هاء في الوقف اذ هو شان التاء التي في الاسماء ولتصييرها اسما ولا موجب للبناء وتمنع الصرف للعلمية والتانيث
نحو قرات اقتربت بفتح الباء وفي الوقف اقتربه الرابع حروف الهجا كصاد وقاف ونون فيجوز فيها الحكاية
لانها حروف فتحكى كما هي والاعراب لجعلها اسماء الحروف الهجا وعلى هذا يجوز فيها الصرف والمنع بناء على تذكير
الحرف وتانيثه وسواء فيه اضيف اليه سورة ام لا كقرات صادا وسورة صاد بالسكون والفتح منونا وغيره
الخامس ما وازن الاعجمي كحاميم وطاسين وياسين فاوجب ابن عصفور فيه الحكاية لانها حروف مقطعة
وجوز الشلوبين فيه ذلك والاعراب غير منصرف لموازنته هابيل وقابيل وقد قرئ ياسين بفتح النون
وسواء في جواز الامرين اضيف اليه سورة ام لا السادس المركب نحو طسم فان لم تضف اليه سورة ففيه راي ابن
عصفور والشلوبين فيما قبله وراي ثالث هو البناء للجزئين على الفتح كخمسة عشر وان اضيف اليه سورة لفظا
او تقديرا ففيه الرايان ويجوز على الاعراب فتح النون واجراء الاعراب على الميم كبعلبك واجراؤه على النون مضافا
لما بعده وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتانيثه اما كهيعص وحمعسق فلا يجوز فيهما

الحكاية

الا الحكاية سواء اضيف اليها سورة ام لا ولا يجوز فيها الاعراب لانه لا نظير لها في الاسماء المعربة ولا تركيب
المزج لانه لا يتركب اسما كثيرة واجاز يونس في كهيعص ان يكون كله مفتوحا والصاد مضمومة ووجهه
انه جعل اسما اعجميا واعربه وان لم يكن له نظير في الاسماء المعربة قاله في الهمع والعدل وهو تحويل الاسم
عن صيغته الاصلية الى اخرى مع اتحاد المعنى لا للالحاق ولا اعلال ولا ترخيم ولا قلب فخرج نحو رجل العلم
المعنى ونحو كوثر للالحاق بجعفر ونحو مقام للاعلال ونحو يا حار في حارث للترخيم ونحو آرام جمع ريم لانه
مقلوب ان ارام بر اساكنة تلي همزة فقلبت العين الى موضع الفاء يمنع صرف الصفة المعدولة عن
اصلها اي عن صيغتها الاصلية التي يقتضي الاصل ان تكون عليها الى صيغة اخرى كرباع ومربع فانها معدولة
عن اربعة اربعة والدليل على ان اصلها ذلك ان في معناها تكرارا دون لفظها والاصل فيها اذا كان المعنى
مكررا ان يكون اللفظ ايضا مكررا فعلم ان اصلها لفظ مكرر وهو اربعة اربعة وكذا الحال في احاد وموحد
وثناء ومثنى وثلاث ومثلث والجمع متفق عليه وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف قال ابو حيان
والصحيح جوازه لسماع ذلك عن العرب فتقول موحد واحاد الى معشر وعشار وحكى البنائين ابو عمرو الشيباني
قال ابن هشام ولا يعارض بقول ابي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا يتجاوز الاربعة لان غيرهما
سمع ما لم يسمعاه ونقل السخاوي انه يعدل ايضا على مفعل بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله
طاروا اليه زرافات ووحدانا ووجه اعتبار الصفة في المذكورات مع عدم اعتبارها في اصولها
كونها متاصلة فيها لكونها معتبرة في موضوعها بخلافها في تلك لعروضها في الاستعمال ومن ثم لم تستعمل الا صفة
نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع او حالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع او خبرا
نحو صلاة الليل مثنى مثنى والحال والخبر صفة في المعنى ومثنى الثاني في الحديث للتوكيد لا للتكرير تنبيه
ما ذكره من ان منع الصرف في ذلك للعدل والصفة هو مذهب سيبويه والخليل وهو المشهور وذهب ابن البرهان
الى ان المانع الصرف فيه عدلان لفظي ومعنوي لان مثنى مثلا معدول عن لفظ اثنين وعن معناه اعني
الاثنين مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما
في عمر لانه لا تدخله اللام ولا اجري على النكرة فيحمل على البدل قال الرضي ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة
ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف كيف يكون معرفة وهو يقع حالا انتهى وكذا اخر بضم الهمزة
وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة اخر فهي جمع اخرى واخرى انثى اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير واخر من
باب اسم التفضيل وكان القياس ان يقال مررت بنسوة آخر وبرجال آخر وبامرأة آخر وبامرأتين
آخر وبرجلين آخر لان اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة مفرد مذكر دائما كما مر في بابه لكنهم قالوا

اخرى واخريين واخرين قال ابن هشام في الاوضح وانما خص النحويون أخر بالذكر لان في اخرى الف التانيث
وهو اوضح من العدل واما اخرون واخران فعربان بالحروف فلا مدخل لها في هذا الباب واما اخر فلا عدل فيه
وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن انتهى تنبيهان الاول قال في التصريح في جعل اخر من باب التفضيل
اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر شابه لافضل
من ثلث جهات احديها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما
ان افضل لا يقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه من جمع
نقابه فيه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل بصلاحيه مع التنكير بل مع ال او الاضافة لمعرفة فلا خلاف
بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل بنسوة اخر كان معدولا عن
اخر بالفتح والمد ولا تقول عن الاخر لانه نكرة نعتا ولا عن اخر لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من
هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة انتهى الثاني اذا كانت اخرى بمعنى اخرة بكسر الخاء مقابلة الاولى جمعت
على اخر مصروفا لانه غير معدول لان مذكرها اخر بالكسر فليست من باب اسم التفضيل ويقدر العدل
فيما اي في اسم سمع غير منصرف وليس فيه من اسباب منع الصرف علة ظاهرة سوى العلمية كزفر وعمر
بتقدير زافر وعامر فهما معدولان عنهما لا بقياس ولا على ذلك بل لما راوهما ممنوعين من الصرف وليس
فيهما من الاسباب الظاهرة سبب واحد وهو العلمية ولا تستقل بالمنع اجماعا احتيج الى تقدير سبب اخر ولم يمكنهم
غير العدل فقدروه كيلا تنخرم القاعدة المعلومة بالاستقراء من كلامهم فما سمع منصرفا فليس بمعدول
نحو لبد لو سمع غير منصرف وفيه مع العلمية مانع اخر وكذلك نحو طوى فيمن منعه فان فيه مع العلمية التانيث
المعنوي باعتبار البقعة فلا وجه لتكلف العدل تنبيه قال بعض المتاخرين ما اشتهر من عدم امكان
غير العدل في نحو عمر ممنوع بل ثم شئ يمكن تقديره مع وجود اصل مقيس عليه على في الباب وهو لزوم العلمية
فان نحو عمر من قوم من الاعلام التي على فعل لازم للعلمية لا يجوز تجريده عنها فلذلك لا يثنى ولا يجمع
بل يقال جاءني عمر كلاهما في التثنية وجاءني عمر كلهم في الجمع فاحدى الفرعيتين العلمية والاخرى لزومها وتقرر
ذلك الف التانيث كما عرفنا فاذا كان كذلك فلا حاجة الى تقدير العدل انتهى وليس بشئ اذ لا يجوز منع
تثنية المعدول وجمعه الا عن المازني فقط ويرده قولهم سيرة العمرين اي ابن الخطاب وابن عبد
العزيز كما صرح به بعضهم قال في القاموس والعمران ابو بكر وعمر او عمر بن عبد العزيز فكيف يجعل
مثل هذا اصلا مقيسا عليه هكذا كنت رددت هذا الكلام ثم رايت في جمع الجوامع على ما نقله
منع المازني من تثنية العلم المعدول وجمعه جمع سلامة او تكسير فلا يقال جاءني عمران

كلاهما

كلاهما عمرو ورجال كلهم عمر قال ابو حيان ولا اعلم احدا وافقه على المنع ويرده اسمع من قول العرب العمران فانه ثني على
سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى اولى انتهى والتعريف المعبر عنه في البيتين المتقدمين بلفظ المعرفة
وشرط تاثيره في منع الصرف العلمية اي ان يكون الاسم المعرفة علما شخصيا كاحمد او جنسيا كما في اسامة
وانما جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكير ووجه اشتراط
العلمية ان ما سواها من التعاريف اما ان يستلزم البناء كما في المبهمات سوى اي واية واما ان يستلزم المنافاة
لحكم منع الصرف كتعريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كالنداء فانه يزول مع قصد المتكلم فمن قال تعريف المضمر
والموصول والاشارة يستلزم البناء واللام والاضافة منافيان لحكم منع الصرف فتعينت العلمية فقد غفل اية غفلة مع
نداء القطعة على فساده قاله بعض شارحي الحاجبية والالف والنون المعبر عنهما في البيتين زائدا فعلان
وتسميا بالزائدين لزيادتهما وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد وتسميان المضارعتين ايضا لمضارعتهما
اي مشابهتهما الفي التانيث في كونهما مزيدتين معا كذا قالوا قال بعضهم وهذا مبني على ان الممدودة في الاصل مقصورة
زيدت قبلها الف فانقلبت همزة وتاثيرهما في منع الصرف لمشابهتهما الفي التانيث في انهما في بناء يخص المذكر كما ان
الفي التانيث في بناء يخص المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء بدليل سقوط التانيث بفوات التانيث من هذه الجهة هذا مذهب
البصريين وهو الحق وذهب الكوفيون الى ان تاثيرهما لكونهما زائدتين قال ابن هشام ويلزمهم ان يمنعوا صرف
عفريت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زائدان باعيانهما سالناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون
مهربا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبر البصريون تنبيهان الاول قال بعضهم المراد
بالالف والنون اعم من الالف والنون في الاصل او في الحال لان اصيلال علما غير منصرف لان اللام فيه بدل
من النون وهو في الاصل مصغر اصلان كعثمان جمع اصيل وهو الوقت من بعد الوقت الى المغرب لكنهم لم ينظروا
الى الاصل في التصغير فحكموا بان عمير في تصغير عمران منصرف وان كان فيه الالف والنون في الاصل لتغير الالف
انتهى وفي الارتشاف قال الفاسي اصلان قال الفاسي اصلان مفرد ليس بجمع ولذلك ساغ تحقيره الثاني
علامة زيادتهما ان يكون قبلهما اكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان وكان الثاني مضعفا ففيه اعتباران ان
قدر اصالة التضعيف فزائدتان او زيادته فالنون اصيلة كحسان ان جعلته من الحس فوزنه فعلان فلا ينصرف
او من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان هل هو من الحيوة او من الحين وقال السخاوي في سفر السعادة سال
سيبويه الخليل عن رمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن معنى يعرف قال السخاوي اي اذا
لا يعلم من اي شئ اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون قال ابن يعيش القياس يقتضي زيادة
الالف والنون في حسان وان لا ينصرف حملا على الاكثر لطيفة لقي بعض الملوك حيان النحوي فقال الملك

احيان منصرف ام لا فقال ان جاءه الملك فغير منصرف والا فمنصرف ذكره الطيبي في التبيان يمنع اى الالف والنون واو والضمير اعتبارا انهما سبب واحد صرف العلم كعمران وعثمان قال بعض شراح الكافية ولا يخفى ان هذا الشرط متحقق في سعدانة وبهرانى ولحيانى ورقيانى علا امع انه لان فيهن للزيادة وهي منصرفة فينبغي ان يكون مع الهاء ولا ياء النسب ويمنع الوصف غير القابل لفظا التاء اى الحاء به اما لانه لا مونث له اصلا كلحيان لكبير اللحية ان لان مونثه فعلى بفتح الفاء والالف المقصورة كسكران فان مونثه سكرى على لغة الجمهور ونقل عن بنى اسد انهم يقولون سكرانة قال الزبيدى ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردى وقال ابو حاتم لبنى اسد مناكير لا يوخذ بها فعريان منصرف لان مونثه عريانة وقد جاء في الشعر ممنوعا تشبيها له بباب سكران قال كان لا مع عريان مسلوب ورحمن ممتنع من الصرف لانتفاء رحمانة هذا هو المشهور وقيل الالف والنون يمنع صرف الوصف الذى مونثه فعلى فعلى هذا رحمن منصرف لانتفاء رحمى قال الرضى والاولى ان يقال ان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء لان كل ما يجىء منه فعلى لا يجىء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بنى اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوى على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى فلم يضعوا منه مونثا لا من لفظه بالتاء ولا من غيره اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف انتهى وهذا كله مبنى على ان الرحمن صفة كما ذهب اليه الزمخشرى وابن الحاجب وجماعة وقد تقدم في شرح الديباجة ان الاعلم وابن مالك وابن هشام ذهبوا الى انه علم لا صفة قالوا لا نسلم انه موضوع باعتبار المعنى لا الذات وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافي علميته كعلى وحسن وصالح وحارث قال ابن هشام واما قول الزمخشرى اذا قلت الله رحمن انصرف ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في رحمن اى صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال الا في الضرورة انتهى وقد مر انهم يعربونه في البسملة بدلا من اسم الجلالة لا صفة تنبيه ابنية فعلان مونثها على فعلى الا اربع عشرة جاءت مونثها على فعلانة فتصرف وقد جمع ابن مالك منها اثنتى عشرة في قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وصحيانا وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا ونَدْمانا واتبعهن نصرانا وذيل عليه المرادى الباقيين فقال وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا الحبلان بحاء مهملة وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان بدال مهملة وخاء معجمة اليوم المظلم والسخنان بسين مهملة وخاء معجمة اليوم الحار والسيفان بسين مهملة وبعد الياء المثناة من تحت فاء الرجل الطويل كانه السيف والضحيان بضاد معجمة وحاء مهملة ومثناة

تخمة

تحتية الرجل الذى ياكل في الضحى كذا في القاموس وقال بعضهم هو اليوم الذى لا غيم فيه وضبطه اخر بالصاد المهملة والصوحان بصاد وحاء مهملتين البعير اليابس الظهر والعلان بعين مهملة وتشديد اللام الرجل الكثير النسيان وقيل الحقير والقشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمصان بميم وصاد مهملة اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم في الشراب والنصران واحد النصارى والخمصان بفتح الخاء المعجمة وبعد الميم صاد مهملة الضامر البطن وهى لغة في خُمصان بضم الخاء ولهذا قال على لغة والاليان الكبير الالية فهذه كلها مصروفة لما مر والتركيب المعبر عنه في البيتين لضرورة الوزن بالتركيب المزجى وهو جعل اسمين اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة هاء التانيث وخرج به الاضافى كامرئ القيس والاسنادى كتابط شرا لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا فلا تلائم منع الصرف والاسنادى يلزم بناء المركب على المشهور وكونه واسطة لا معرب ولا مبنى على ما نقله الرضى عن ابن الحاجب واما اذا قيل بانه معرب محكى كما حكى عن جماعة فقيل لا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر منع الصرف فيه ورد بانه لا فائدة للحكم بمنع مع عدم ظهور اثره والاصل في الاسم الصرف يمنع الصرف العلم كبعلبك وحضرموت ومعدى كرب ويستثنى نحو سيبويه فانه مبنى ولان التركيب المزجى فيه في منع الصرف وانما الحريرى عنه اكتفاء بالعلم بحاله مما ذكره في باب المركب من المبنيات وقد تقدم الكلام عليه وان الجرجى اجاز فيه اجراءه مجرى بعلبك فيطلب ثمة ووزن الفعل وهو الذى يكون للفعل سواء رجحت نسبته الى الفعل او تساوت نسبته اليه ونسبته الى الاسم بدليل الملاقم له على وزن المشترك وما قيل ان وزن الفعل عند النحاة ما يختص بالفعل او يغلب فيه اذ لو اشترك بين الاسم والفعل على التسوية لما صح ان يضاف الى الفعل فيقال له وزن الفعل فليس بشىء اذ قد يكون الوزن اغلب في الفعل اتفاقا وهو لا يمنع كفاعل فانه في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لا يصرف اتفاقا هكذا استفاد من كلام بعضهم فتامل شرطه لمنع الصرف الاختصاص بالفعل اى يكون مختصا بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربى الا منقولا من الفعل ولا ينافي اختصاصه بالفعل وجوده في نحو بطريق النقل بالعاريه واما وجوده في الاسم العجمى فلا حكم له لان كلامنا في كلام العرب او تصديره اى وزن الفعل بواحد من زائده اى زوائد الفعل وهى حروف انيت لتتحقق الزيادة فان هذه الزوائد في الفعل تدل على معنى بخلافها في الاسم نحو احمد فان الهمزة فيه لا تدل على معنى وهى في موازنه من الفعل نحو اذهب مضارع ذهبت تدل على المتكلم والدال اصل لغير الدال ويمنع اى وزن الفعل صرف العلم كشمر فانه فعل بتضعيف العين مختص بالفعل وهو علم لفرس حد جميل بن عبد الله بن معمر الشاعر كذا في القاموس ومن قال انه علم لفرس الحجاج فقد اخطا والشاعر المذكور هو القائل ابوك حباب سارق الضيف برده

وجدي الحجاج فارس شمرا وهو منقول عن معنى مرجاد او مختال او نحوه ضرب علما بالبنا المفعول اذ هو البنا اللازم
غير مختص فلا يؤثر في منع الصرف خلافا لعيسى بن عمر والفراء واما يقم اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلم لبيت المقدس
فهما من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدحان في الاختصاص ويمنع الوصف غير القابل للتاء اما لانه لا
مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة محركة وهو راس الذكر او لان مؤنثه فعلا بالالف الممدودة او فعلى بضم الفاء والالف
المقصورة كاحمر وافضل فان مؤنثهما حمراء وفضلى وانما اشترط عدم قبوله للتاء ليقوى شبهه بالفعل من حيث هو
لا يقبلها فتنصرف للسببية فيعمل وهو الجمل القوي على العمل والسير مصروف لوجود يعملة للناقة كذلك
قال بعضهم وانما يصح التمثيل به على التحقيق لو كان وصفا وهو ممنوع اذ لم يستعمل في كلام العرب بمعنى القوي
على العمل والسير مطلقا وانما هو بمعنى الجمل القوي عليهما وفي القاموس هما اسمان اذ لا يقال جمل يعمل وناقة يعملة
انتهى ونصه اليعملة الناقة النجيبة المعتملة والمطبوعة والجمل يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان انتهى وعلى هذا
فالتمثيل بارمل لوجود ارملة اولى تنبيهان الاول يشترط في وزن الفعل ايضا ان يكون لازما باقيا على حالته
غير مخالف لطريقة الفعل فباللازم خرج نحو امرؤ وابنم علمين فانهما على لغة الاتباع في الرفع نظير اكتب وفي النصب
نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يبقيا على حالة واحدة فهما وان لم يخرجا بذلك عن وزن الفعل لكنهما خالفاه
في الاستعمال اذ الفعل لا اتباع فيه فلم يعتبر فيهما الموازنة ولم يمنع فيهما الا الصرف وبقولنا باقيا على حالته خرج
نحو رد وقيل وبيع فان اصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد وا
لاعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل في بيع وصار رد بمنزلة قفل بضم القاف وسكون الفاء وقيل وبيع
بمنزلة ديك بكسر الدال وسكون الياء اخر الحروف والكاف فوجب صرفها وبقولنا غير مخالف لطريقة الفعل
نحو الب بضم الباء الموحدة بمعنى لب علما لانه قد باين الفعل بالفك فينصرف قاله ابو الحسن الاخفش وخولف
لانه بعد الفك موازن لا قبل وانصراف الموازنة موجودة وهو الصحيح الثاني مدار وزن الفعل المصدر
بواحدة من زوائده على وجودها فلو تغيرت صورته مع وجودها او وجود بدلها الذي لا يلزم ابدالها
به لم يقدح في وزن الفعل فالاول كاحمر والثاني كهراق وهرق علمين فان الهاء وان كانت ليست
من زوائد الفعل الا انها مبدلة من الهمزة ابدالا غير لازم فلم يضر لان الاكثر في الاستعمال اراق وارق والصفة
ونقل الوصف بهما وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها تمنع صرف الاسم الموازن
للفعل كما مر انفا بشرط كونها الاصل فيه اي بحسب الوضع احترازا عن نحو ارنب بمعنى ذليل لان وضعه
للحيوان المعروف فلا التفات لما طرأ عليه من الوصفية كما لا اثر لما طرأ من الاسمية في ادهم للقيد من الحديد لانه صفة
للحية واسود وارقم للحية التي فيها نقط سود وبيض وربما اعتد بعضهم باسميتها فصرفها واما اجدل للصقر

والجبل

والجبل الطاير ذي خيلان وافعى للحية فانها اسماء في الاصل فلهذا صرفت في لغة الاكثر وصرفها للمح معنى الصفة وهو
القوة في اجدل والتلون في اخيل والايذاء في الافعى لكن المنع في افعى ابعد منه في الاولين لان الاخيل من
المخيول وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما الافعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن
تصور ايذائها فاشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة قاله البدر بن مالك وعدم قبول التاء لما
واعلم ان على المصنف رحمه الله في هذا الكلام انتقادا وذلك ان منع صرف الموازن للفعل نكرة لا طائل
تحته لما علم قبله من ان وزن الفعل يمنع مع الوصف بل هو موهم لكون هذه الصفة غير ذلك الوصف وبطلانه
ظاهر فان اراد بذكر ذلك بيان الشرطين المذكورين فلا اختصاص لوزن الفعل بهما بل يشترطان ايضا
في منع الوصف الكائن بالالف والنون المزيدتين اما عدم قبول التاء فقد مر اشتراطه في كلامه صريحا واما
اشتراط اصلية الصفة فقد صرح به غير واحد للاحتراز عن نحو صفوان بمعنى قاس لان وضعه للحجر الاملس
فلا اثر لما طرأ عليه من الوصفية فلو قال والصفة شرطها ان تكون في الاصل كما قال ابن الحاجب لسلم
من ذلك واما اشتراط عدم قبول التاء فقد علم سابقا في كل من الوصفين فاربع في نحو مررت بنسوة اربع منصرف
لوجهين احدهما عدم اصلية الوصف فيه لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرأ عليه من الوصفية
قبوله للتاء في نحو مررت برجال اربعة تنبيه ما كان احد سببيه العلمية اذا نكر صرف فزوال العلمية
ويبقى السبب الثاني غير مؤثر وهو التانيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الف
الالحاق المقصورة نحو رب فاطمة وعمران وعمر واحمد وابراهيم ومعدي كرب وارطى لقيتهم
ويستثنى من ذلك ما كان قبل العلمية صفة كاحمر وسكران اذا كانا علمين فنكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف
مخالفة للاخفش والاخفش يصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة
كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة ثم رجع الاخفش اولا فقال بصرفه بناء على
ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع وهو
العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة ثم رجع الاخفش عن مخالفته سيبويه فوافقه في كتابه
الاوسط قال ابن مالك في شرح الكافية واكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته
اولى لانها اخر قوليه انتهى والتصغير المزيل لاحد السببين مخل بمنع الصرف كحميد وعمير في تصغير احمد
وعمر فيصرفان لزوال الوزن والعدل اما زوال الوزن فواضح واما زوال العدل فقال ابن هشام في
حواشي التسهيل ان نحو عمر قد حكموا فيه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا مما ثبت اذا لم يكن
منافيا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى قال الازهري وجوابه ان ذلك في العدل الحقيقي اما العدل التقديري

فلا لانهم انما تكبوه حفظا لقاعدتهم لما او مغير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وتقدير جميع الباب اي باب
ما لا ينصرف يكسر اي يجر بالكسرة وجوبا على اصله مع اللام معرفة كانت نحو مررت بالمساجد او موصولة كالاعمى
والاصم او زائدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا ومثلها ام في لغة طي كما ذكره ابن مالك في التسهيل وغيره
والاضافة اي اضافته الى غيره نحو مررت باحمدكم ومساجد الله والضرورة اي ما يضطر اليه الشاعر كقوله
اذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب والقوافي مجرورة وانما قال يكسر ولم يقل ينصرف
لان المسئلة خلافية فبين ما هو المتفق عليه واعرض عن بيان الخلاف لانه خلاف لا يثمر وهو على ثلاثة اقوال منها
قولان في اول الباب والثالث وهو التحقيق انه ان زالت احدى علتيه باللام او الاضافة كما في العلم فمنصرف وان
بقيت العلتان كما في احمر بقي على منع صرفه هذا بالنسبة الى ما اضيف ودخلته اللام واما بالنسبة الى الضرورة فقيل
ينصرف وهو المشهور لان الضرورة تجيز رد الشيء الى اصله واصل الاسماء الصرف وقيل بل هو باق على منع صرفه لو
جود العلتين وانما جعل كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال الكسرة عليه والتنوين كما سياتي تنبيهان
الاول قد ينون غير المنصرف للضرورة والتناسب والضرورة قد تكون موجبة للتنوين وقد تكون غير موجبة
له فالاول كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة اذ لا محيص فيه عن التنوين لا يستقيم الوزن الا به والثاني
كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع اذ لو بقي نعمان هنا على منع صرفه لم ينكسر الوزن
الا انه يكون فيه الزحاف المسمى بالكف وهو قبيح عندهم فدعت الضرورة الى تنوينه لتحصيل امر مستحسن قال الدماميني
في المنهل قال بعضهم والكف ليس قبيحا في الطويل متفق عليه فقد ذهب الاخفش الى انه احسن من القبض انتهى
واما التناسب فلما وبه شاسب كلمة معه مصروفة المنون كسبا بنبا وقرئ منه كسلاسلا واغلالا او لان
تعددت الالفاظ المصروفة واقترنت اقترانا متناسبا منها كودا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا او لاجل
الفواصل والاسجاع كقواريرا الثاني قال جماعة منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل وابن عصفور والرضي في شرح
الحاجبية وابن هشام في الجامع الصغير لا ينون ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة لان التنوين حرف ساكن
كالالف فلا داعي ان يحذف ساكن ويوتى بدله بمثله ورد بان هذا انما يتم ان لو كان الساكنان متساويين
وليس كذلك فالالف لا تقبل الحركة والنون الساكنة تقبلها وقد تدعو الضرورة الى نقل حركة متاخرة الى ساكن
متقدم ليتاتى الوزن الا به فتحذف الالف ويوتى بالتنوين ليتاتى النقل كما قال الشاعر
علقتها عشيا ان استرضها نزت وبدلتها بالاجمال اعراضا الثالث قال السيوطي في شرح الالفيه اذا اضطر الى
تنوين مجرور بالفتحة فهل ينون بالنصب او الجر رجح الرضي بالثاني ولو قيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد
انتهى قلت والظاهر انه لم يرد بتنوينه بالنصب سماع والقياس لا يجدي الرابع قال الاخفش صرف ما لا ينصرف

مطلقا اي في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا اضطروا كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرنت
على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار وايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا
وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما انه ليس بمشهور عن احد في الاختيار
نحو جاني احمد وابرهيم ونحو ذلك واما للضرورة ففي الخلاف في جواز صرفه وعدم جواز صرف افعل منك في الضرورة
مذهب الكوفيين قالوا لان مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في
الضرورة وبين المطلق وما هو كالمضاف فرق قاله الرضي الخامس مذهب الكوفيون والاخفش وجماعة الى جواز منع
صرف المنصرف للضرورة كما جاز العكس لها واختاره ابن مالك وابو حيان كقوله طلب الازارق بالكتائب اذ هوت
بشبيب غايلة النفوس غدور واباه سائر البصريين واجازه ثعلب في الكلام مطلقا وفصل بعضهم ما فيه العلمية
وغيره واجازه معها الوجود احد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم فايدة قال
ابن جني في الخصائص سالت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب اولا فقال كما جاز ان نقيس منثورنا
على منثورهم فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته علينا
واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم فليكن من اقبحها
عندنا وما بين ذلك بين ذلك انتهى وهنا انقضى كلام المصنف رحمه الله على ما يتعلق بالاسما فشرع في الكلام
على ما يتعلق بالافعال فقال الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال مما لم يسبق له ذكر اذ قدم في
الحديقة الاولى بيان حد الفعل وخواصه وتقسيمه واحكام اقسامه من الاعراب والبناء والكلام الان فيما عدا ذلك
يختص الفعل المضارع من بين اقسام الفعل بالاعراب وذلك لمشابهته الاسم فيما مر فيرتفع بالتجرد عن الناصب
والجازم هذا احد الاقوال في رافعه وهو قول الفراء وحذاق الكوفيين واورد عليه ان التجرد امر عدمي والرفع
وجودي والعدمي لا يكون علة في الوجودي ورد بمنع كونه عدميا بل هو الاتيان بالمضارع على اول احواله
وهذا ليس بعدمي ولو سلم فمن اين انه لا يعمل في الوجودي بل العمل لانه هنا علامة لا مؤثر كما في المبتدا وذهب الكسائي
الى ان رافعه حرف المضارعة وتعقب بانه مضارعته الاسم والبصريون الى انه وقوعه موقع الاسم قالوا ولهذا
اذا دخل نحو ان ولم ولما امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ واقعا موقع الاسم قال ابن هشام وصحح
الاقوال الاول وهو الذي يجري على السنة المعربين حيث يقولون مرفوع لتجرده عن مضارعة اذا اقمت
اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين ان يكون المضارع
مرفوعا ابدا ولا قايل به ويرد قول البصريين ارتفاعه بعد هلا يقوم اذ الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض وانما
يتجه عامل النصب والجزم على عامل الرفع انما دخل على الفعل المقوي انه هو لفظي وعامل الرفع معنوي انتهى وهو خلاف

لا ثمرة له اذ لا ينشا عنه حكم لفظي وينصب بحرف من اربعة احرف على الاصح احدها لن وبدأ بها لانها ام
النصب نحو لن نبرح عليه عاكفين وهي حرف بالاجماع بسيطة على وصفها الاصلي عند سيبويه والجمهور وادعى الفراء
ان اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا وحجته انهما حرفان نافيان ثنائيان ولا اكثر استعمالا ويرده ان الابدال
لا يغير حكم المحل فيجعله معملا وان المعروف انما هو ابدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا وليكونا وزعم الخليل
والكسائي ان اصلها لا ان النافية الناصبة فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ويلمه والاصل
ويل امه والالف لالتقاء الساكنين هي والنون وحجته قرب لفظها منهما وان معناهما من النفي والتخلص للاستقبال
حاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة كقوله يرجي المرء ما لا ان يلاقي ويعرض دون ابعده الخطوب
اي لن يلاقي ورده سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب وامتناع نحو زيدا يعجبني
ان تضرب قال الرضي وللخليل ان يقول لا منع ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع
مستانف انتهى والنفي بلا فهي لتاكيد نفي الفعل المستقبل وقال الزمخشري في كشافه ومفصله ووافقه
ابن الخباز في شرح الايضاح فقال لن لنفي المضارع على جهة التاكيد ووافقه الرضي وصاحب البيان فيها
بل قال بعضهم ان منعه مكابرة فهي لنفي اني افعل ولا لنفي افعل كما هو في لم ولما وادعى الزمخشري في انموذجه
ايضا انها لتابيد النفي كقوله لن يخلقوا ذبابا ولن يخلف الله وعده قال ابن مالك والحامل له على ذلك اعتقاده
في لن تراني ان الله تعالى لا يرى ورده غيره بانها لو كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا
ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه انتهى وهو ضعيف اذ للقائل بالتابيد ان
يجيب عن الاول بان قولنا بذلك عند اطلاق منفيها وخلو المقام عن مقيداته وعن الثاني بان ذكر الابد
ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان ابدا لا يرادف لن لان الاسم لا يرادف الحرف كما تقرر
في غير هذا الموضع ولان التابيد نفس معنى ابدا وجزء معنى لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم با
لتضمن ولو سلم فله فائدة ما يتوهم من ان لن لمجرد النفي بناء على استبعاد نفي تمني الموت منهم على جهة التابيد
قاله الشيخ الشمني في شرح المغني ومذهب سيبويه والجمهور انها لنفي المستقبل اعم من ان يكون مؤبدا كما
في لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى او مؤقتا كما في لن يغنوا عنك من الله شيئا قال بعضهم ولكن
دعواهم اقتضاءها التابيد مناقض لقولهم هذا كما لا يخفى تنبيهان الاول ذهب جماعة منهم ابن عصفور
الى ان الفعل قد يخرج بعد لن الى الدعاء كما بعد لا وانكره الجمهور وقالوا بل حاله بعدها كحاله بعد سائر حروف
النفي غير لا واختار الاول ابن هشام في المغني قال والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود
الجبال واما قوله تم بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى

المخاطب

المخاطب او الى الغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا انتهى ويرده قوله ثم لا زلت لكم خالدا
الثاني لا اسلفته من ان لزومه لن النصب هو المشهور وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر
وقوله لن يخب الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة قال ابن هشام والاول يحتمل الاجتزاء
بالفتحة عن الالف للضرورة وسكت عن الثاني لان الرواية فيه بكسر الباء كما صرح به في موضع اخر من المغني و
هذا البيت من جملة ابيات لها حكاية لطيفة لا باس بايرادها وهي ما رواه الحسن عن اسمعيل بن سليمن بن
موسى عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال بلغني ان اعرابيا دخل المدينة فبينما هو يجول في ازقتها اذ مر بباب
الحسين بن علي بن ابي طالب عليهما السلم فلما عرف الدار انشا يقول لن يخب الان من رجائك من
حرك من دون بابك الحلقه انت جواد وانت معتمد ابوك قد كان قاتل الفسقه لولا الذي كان في اوائلكم
كانت علينا الجحيم منطبقه فسمعه الحسين عليه السلم وهو يصلي فاوجز في صلوته ثم خرج فاذا هو
باعرابي بالباب فقال رويدا يا اعرابي ثم نادى يا قنبر ما معك من النفقه فقال الف درهم قال فات بها فقد جاءه
من هو احق بها منا ثم اخذها من قنبر وصيرها في احدى بردتين كانتا عليه ثم دفعها الى الاعرابي من داخل
الباب وقال خذها فاني اليك معتذر واعلم باني عليك ذو شفقه لو كان في سيرنا الغداة عصى
كانت سمانا عليك مندفقه لكن ريب الزمان ذو غير والكف منا قليلة النفقه فاخذها الاعرابي
وقال مطهرون نقيات ثيابهم تجري الصلوة عليهم اينما ذكروا فانتم انتم الاعلون ان لكم
ام الكتاب وما جاءت به السور من لم يكن علويا حين تنسبه فلو يكون له في الناس مفتخر
قال البطليوسي وجزم الاعرابي بلن وذكر اللحياني ان ذلك لغة لبعض يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم
وسكن اللغويون لام الحلقة وفتحها الاعرابي قال ابن جني يقال حلقة حديد وحلقة من الناس بالسكون
والجمع حلق بفتح اللام وحكي عن يونس حلقة وحلق بفتح اللام فيهما وقال ابو عمرو الشيباني ليس في كلامهم حلقة
بفتح اللام الا في جمع حالق جمع والثاني كي وجاء بها بعد لن لمشاركتها لها في العمل من غير شرط نحو
اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها والمراد السببية الخارجية بان يكون
تحقق ما قبلها في الخارج سببا لما بعدها او المعنى سببية ما بعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار تصوره
سبب لما قبلها او المعنى سببية كل من ما قبلها وما بعدها للاخر لان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية
ما بعدها بحسب الخارج وسببية ما بعدها بحسب الذهن ويقال التعليلية والقول بانها هي الناصبة كان
وانما كان اختياره المصنف تبعا لابن الحاجب هو مذهب الكوفيين وجمهور البصريين على ان كي على قسمين
مصدرية ناصبة بمنزلة ان معنى وعملا وتعليلية جارة بمنزلة لام التعليل معنى وعملا والنصب بعدها

بان مضمر غير جارة الاولها رد وقال ابن مالك في شرح الكافيه والذي احوج الى القول بذلك قول العرب في السوال عن العلة كيمه
كما يقولون لمه فسووا بينها وبين اللام في المعنى فثبت بذلك انها حرف جر مرادف للام وثبت بدخول اللام عليها في نحو
قوله تعالى لكيلا يكون على المومنين حرج انها مصدرية لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر الا ان يكون مصدريا فيلزم
من ذلك جعل كي على قسمين انتهى قالوا ويتعين المصدرية ان سبقتها اللام كما في الاية والتعليلية ان تاخرت عنها
اللام او ان فالاول كقوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس والثاني كقوله فقالت اكل الناس
اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا ويجوز الامران في نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية والا
فهي تعليلية والاول اولى لكثرة ظهور اللام معها نحو لكيلا تاسوا وفي نحو قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي
فتتركها شنا ببيدا بلقع فكي هنا يحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام ويحتمل ان تكون تعليلية لتاخر ان بعدها
فان كانت مصدرية كانت موكدة لها المعنى اليك وان كانت تعليلية فاللام موكدة لمعنى التعليل وكونها
تعليلية اولى لان توكيد الجار بالجار اسهل من توكيد الحرف المصدري بمثله قال ابن هشام في حواشي التسهيل
واجاب الكوفيون عن كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر والاصل كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج
ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت
قاله في المغني وفي عدم ثبوت اخراج ماذا عن الصدر بحث فقدم الكلام عليه واجابوا عن نحو كيما ان تغر بان
ان زائدة او بدل من كي وعن كي لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وذهب الاخفش الى ان كي جارة دائما والنصب
بعدها بان ظاهرة او مقدرة ويرده نحو لكيلا تاسوا وزعم ان كي تاكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء
ورد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ **تنبيه** اثبت الكوفيون من حروف النصب كما بمعنى كيما ووافقهم المبرد واستدلوا
بقوله وطرفك اما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر وانكر ذلك البصريون وتاولوا ما ورد على ان
الاصل كيما حذفت ياؤه ضرورة او الكاف الجارة كفت بما وحذفت النون من الفعل ضرورة قاله في الهمع والثالث
ان يقال فيها عن بابدال الهمزة عينا **وهي حرف مصدري** نسبة الى المصدر لانه تؤول مع صلته به كما
تقدم نحو ان تصوموا خير لكم وهي ام الباب قال ابو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن واذن
وحكي عن الخليل ان لا ناصب سواها وبعضهم يهملها حملا على ما المصدرية كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة
برفع يتم وكقوله ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا قال ابن الحاجب وقد تعمل
ما المصدرية حملا عليها فيما روي عنه عليه السلم كما تكونوا يولى عليكم قال ابن هشام والمعروف في الرواية
كما تكونون وقال ابو حيان لا يحفظ غير ناصبة الا في القراءة المذكورة وفي البيت المذكور وما هذا سبيله لا يبنى
عليه قاعدة وصرح بشذوذه ابن مالك في الكافيه حيث قال وشذ رفع بعد ان حيث استحق نصبا بها فاعرف شذوذه

وثق

على ان القول بان ان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وقال الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها
بالفعل المتصرف الجزري والقياس فصلها منه بقد واحدى اخواتها **وان التي بعد فعل علم** الخالص سواء دل عليه باده
او لكلام ام لا **غير ناصبة** لانها ليست المصدرية بل هي المخففة من الثقيلة فتعمل عملها لان ان الناصبة علم الاستقبال
فما بعدها غير معلوم التحقق فلا يقع بعد العلم بخلاف المخففة لانها للتحقيق فناسب العلم وبقيد العلم بالخالص
احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج
الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم افلا يرون الا يرجع بالنصب
وقولنا سواء دل عليه بادة او لم ام لا لتعميم لنحو قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وقوله افلا يرون ان لا يرجع ومثل
ذلك كل ما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والايحاء ونحو ذلك **وفي ان التي**
بعد الظن وجهان اهمالها بناء على تاويله بالعلم واعمالها اجراء له على اصله وهو الارجح عقلا ونقلا لان التاويل
خلاف الاصل والاكثر في لسان العرب النصب بعده ولهذا اجمع القراء عليه في احسب الناس ان يتركوا واختلفوا في
وحسبوا ان لا تكون فتنة فقراءة غير ابي عمرو وحمزة والكسائي بالنصب والثلاثة بالرفع قال ابو حيان وليس في الواقع
بعد الشك الا النصب اجراها سيبويه والاخفش بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن الخوف نحو خفت ان لا يفعل
وخشيت ان يقوم ومنه قوله اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها ومنع ذلك الفراء وتردان مضمرة وزائدة ايضا وسياتي
الكلام عليها في الحديقة الخامسة ان شاء الله تعالى **تنبيه** جوز بعض الكوفيين الجزم بان وانكره الجمهور قال
الرواسي من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون بان واخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون
بها وانشد على الجزم احاذر ان تعلم بها فتردها وتتركها ثقلا علي كما هيا وحكاه من البصريين ابو عبيدة
واللحياني وقال انها لغة بني صباح قال في الهمع قال ابن هشام وفي كونه في البيت جازمة نظر لان عطف
المنصوب عليه يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم انتهى وانشد غيره على ذلك قول امرئ القيس اذا ما غدونا قال
ولدان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب **والرابع اذن** وقد تبدل نون الهمزة فيقولون ذن ولم نرها
لطول الكلام عليها قال الجمهور هي حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم والاصل في اذن اكرمك اذا جئتني
اكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين واضمرت ان وعلى الاول فالصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى
وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها خلافا للزجاج والفارسي والرضي وهو احد قولي
الخليل وهو المشهور عنه وحكى سيبويه عنه سماعا الاول **وهي للجواب والجزاء** قال الدماميني المراد بكونها
للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ او مقدر سواء وقعت في صدره او حشوه او اخره ولا تقع
في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فلاعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب

والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام التي هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر قال في المفصل واذن جواب وجزا
يقول الرجل انا اتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته به وصيرت اكرامك جزاء له على اتيانه انتهى وكونها
للجواب والجزاء هو نص سيبويه واختلف في تحمله فقوم منهم الشلوبين على ظاهره وقال انها لهما في كل موضع وتكلف
تخريج ما خفي فيه ذلك وذهب الفارسي الى انها قد ترد لهما وهو الاكثر وقد تتمحض للجواب وحده نحو ان يقول
احبك فتقول اذن اظنك صادقا فلا يتصور هنا الجزاء قال الرضي لان الشرط والجزاء انما في المستقبل وفي الماضي
ولا مدخل للجزاء في الحال واذا تنصبه اي المضارع بثلاثة شروط احدها ان يكون مصدرة في اول الجواب
لانها حرف في اشرف محالها فان وقعت حشوا بان كان ما بعدها من تمام ما قبلها لم تنصبه وذلك في ثلاثة مواضع
الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا
اني اذن اهلك او اطيرا فضرورة او الخبر محذوف اي اني لا استطيع ذلك ثم استونف ما بعده او الخبر
مجموع اني اذن اهلك لا اهلك قال الرضي قال الدماميني وفيه نظر لمقتضاه جواز مثل قولك زيد اذن
يقيم بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع ولا نعلم احدا دخلت عليه وظاهر كلامهم اباه انتهى الثاني ان تكون
جوابا لشرط قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث ان تكون جواب القسم قبلها نحو والله اذن لا اخرجن وقوله
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها التقدير والله لئن عاد وجواب الشرط محذوف والشرط
الثاني ان تكون مباشرة للمضارع غير منفصلة عنه فلو انفصلت عنه لم تنصب لضعفها مع الفصل عن العمل
فيما بعدها نحو اذن زيد يكرمك الثالث ان يكون الفعل المضارع مقصودا به الاستقبال فلو قصد به الحال
لم تنصبه نحو قولك اذن تصدق لمن قال انا احبك قياسا على سائر النواصب حيث لم يعمل الا في المستقبل لان
فعل الحال له تحقق في الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال واذا استوفت اذن هذه الشروط نصب
المضارع وجوبا في الاشهر نحو قولك اذن اكرمك بالنصب لمن قال لك ازورك والغاؤها لغة لبعض
العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين فلم يجز احد
الرفع بعدها قال ابو حيان وهي لغة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا انها لغة نادرة جدا ولذلك
انكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما ولحدها بالشاذ والقليل قاله في الهمع وقال في التصريح الغاؤها
هو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتاخرها
عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع
انتهى ويجوز الفصل بينها وبين المضارع بالقسم ولا يقدح في نصبها كقوله
اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب وانما اغتفر الفصل به لانه زائد جيء به للتاكيد
فلا يمنع

فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها واجاز ابن هشام في المغني والشذور
الفصل بلا النافية ايضا نحو اذن لا اهينك لان النافي كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل واجاز ابن عصفور والابذي
وغيرهما الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء والرضي باحد الثلاثة والكسائي وهشام الفصل
بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرم والارجح عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وفي المضارع بعد
اذن التالية الواو او الفاء الوجهان الرفع والنصب باعتبارين فالرفع باعتبار كون العاطف من تمام ما قبله بسبب
ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن ليس من تمام
ما قبلها والرفع اجود والاكثر في لسان العرب قال تعالى واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذا لا يؤتون الناس
نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما قال ابن هشام في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك
فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب
لتقدم عاطف فقط وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان المعطوف على الاولى اولى ومثل ذلك زيد
يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت او على الاسمية فالمذهبان تنبيهات الاول
انما اقتصر اكثر النحويين كالمصنف على ذكر الواو والفاء من حروف العطف لانهم لم يعثروا على وقوع اذا بعد غيرهما صرح به ابن
مالك في العمدة وشرحها ومن اطلق العاطف فقد قاس الثاني قال بعضهم ههنا صورة اخرى لم يذكرها ابن مالك
في شيء من كتبه سوى شرح العمدة قال وكذا لا يمتنع النصب اذا ابتدئ باذن بعد قول حكيت به نحو قيل للقايل قولك
اذن اكرمك الثالث اختلف في اذا في حالة الوقف عليها فقيل تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب قال
ابن هشام وهو الصحيح وقيل لا يوقف بالنون لانها كنون من وان نقل عن المازني والمبرد ويبتنى على هذا الخلاف
الخلاف في كتابتها فجزم ابن مالك في التسهيل بانها تكتب بالالف مراعاة للوقف عليها وهو قول ابي علي والجمهور
وقال المبرد تكتب بالنون وبالغ في الانكار على من يكتبها بالالف قال ابو حيان وجد بخط الشيخ بهاء الدين النحاس
ما نصه وجدت بخط علي بن جني حكى ابو جعفر النحاس قال سمعت ابا العباس محمد بن يزيد يقول اشتهى ان
اكوي يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل التنوين في الحرف انتهى قال في الهمع وممن صحح كتابتها بالنون
الزجاجي في شرح الهادي انتهى وصححه ابن عصفور ايضا فقال الصحيح كتابتها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية لئلا
يقع الالتباس قال ابو حيان ولان الوقف عنده بالنون وفصل الفراء فقال اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها
فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية وانما اذا اعملتها فالعمل ميزها عنها وقال ابن هشام في حاشية التسهيل بعد
حكاية ما نقل عن المبرد لفظه الحق ان كتابتها بالالف وان الوقف عليها بالالف وكذا وقف القراء وقول المبرد
مردود برسم الصحابة بالالف على حسب الوقف ويخشى عليه عاقبة ما قال ولا يعذب بالنار الا خالقها انتهى

هذا لنواصب المضارع ينصب المضارع بان مضمرة جوازا اى اضمارا جائزا فى موضعين احدها بعد الحروف
ان لسند له على اسم صريح ليس فى تاويل الفعل وهذه الحروف هى الواو والفاء واو وثم اذ لم يسمع فى غيرها فهو بعد الواو نحو
قول ميسون ابنة بحدل بالحاء المهملة وهى زوج معاوية للبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف بنصب تقر بان
مضمرة جوازا بعد الواو وان والفعل فى تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عينى والواقع
فى نسخ هذا المتن للبس عباءة باللام وهو تحريف والصواب ولبس بالواو العاطفة على قولها قبله لبيت تخفق الارواح فيه
احب الى من قصر منيف وبعد الفاء نحو قوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب بنصب فارضيه بان
مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة على توقع وبعد او نحو قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب
او يرسل رسولا بنصب يرسل فى قراءة غير نافع بان مضمرة لعطفه على وحيا وبعد ثم نحو قوله انى وقتلى سليكا
ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر بنصب اعقله بان مضمرة جوازا بعد ثم لعطفه على قتلى وسليكا
بالتصغير اسم رجل قال ابن هشام كانت العرب اذا امات البقر عافت وردوا الماء تعمد الى الثور فتضربه فترد البقر
ح ولا تمتنع منه وقال الفرب ان يضيمها وانما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور انتهى وقيل المراد
بالثور ثور الطحلب وهو الذى يعلو الماء فيصد البقر عن الشرب فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فتشربه
والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض وقوع العقل بتخويف غيره وايضا فلو كان المراد بالثور الطحلب لم يكن
لذكر البقر وغيرها خصوصية بل البقر وغيرها فى ذلك شرع فتامل وخرج بقوله على اسم صريح نحو الطائر فيغضب زيد
الذباب فلا ينصب الفعل بان لان الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال اى الذى يطير والثانى بعد
كى وهى لام السببية وانما اضيفت الى كى لانها بمعناها وذلك اذا لم يقترن الفعل بعدها بلا النافية او الزائدة
نحو اسلمت لادخل الجنة بنصب ادخل بان مقدرة بعد اللام فلو اقترن الفعل بلا سواء كانت نافية نحو لئلا
يكون للناس عليكم حجة او زائدة نحو لئلا يعلم اهل الكتاب اى ليعلم اضمار ان لئلا يحصل الثقل لتوالى المثلين تنبيهان
الاول قال ابن هشام فى شرح الشذور وغيره تضمر ان جوازا ايضا بعد لام العاقبة وهى التى يكون ما بعدها نقيضا
لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم له انما كان لرافتهم ولما القى الله عليه ولما
القى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه فقصدوا ان يصير قرة عين لهم فصارت عاقبة الامر ان كان لهم عدوا وحزنا
وبعد اللام الزائدة وهى الاتية بعد فعل متعدى نحو يريد الله ليبين لكم انتهى ولا يرد شى منهما على قضية كلام المصنف
التحقيق ان كلا منهما داخل فى لام التعليل اما لام العاقبة فقد مر ان البصريين ينكرونها قال الزمخشرى والتحقيق انها لام العلة
والتعليل فيها على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة
والتبنى غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل

كما سيغير

كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد انتهى فتكون استعارة تبعية وتحقيقها هنا انه شبه ترتب العداوة والحزن على
الالتقاط بترتب علة الغائية عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة للمشبه به اعنى ترتب العلة الغائية عليه
فجرت الاستعارة اولا فى العلية والغرضية وثانيا بتبعيتها فى اللام فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت
لما يشبه العلة وصار معنى اللام هو العلية والغرضية لا الجر وكما ذكره صاحب التلخيص قاله الدمامينى فى
التحفة واما اللام الزائدة فقال ابن ام قاسم ذهب المحققون الى ان اللام فى نحو يريد الله ليبين لكم لام كى ولهم
فى ذلك قولان احدهما ان الفعل محذوف واللام للتعليل والمعنى يريد الله ذلك ليبين والثانى محكى عن سيبويه
واصحابه ان الفعل مقدر بالمصدر اى ارادة الله ليبين لينعقد من ذلك مبتدا وخبر فان قلت ما حقيقة هذا القول
قلت هو كالذى قبله ان اللام للتعليل ولكن معمول الفعل على القول الاول حذف اختصارا فهو منوى
لدليل وعلى هذا القول حذف اقتصارا فهو غير منوى اذ لم يتعلق به قصد المتكلم فيصير الفعل على هذا كاللازم ولذلك
انعقد من ذلك مبتدا وخبر انتهى الثانى ما ذكره من ان الناصب هو ان مضمرة بعد اللام هو مذهب جمهور البصريين
وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام
كما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافى يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة
بعد وان يكون كى ولا تتعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهار كى بعدها فيحصل لنا قولان اذا قلنا اللام ناصبة
وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة قاله فى التصريح وينصب بان مضمرة وجوبا بعد خمسة احرف احدها لام
الجحود وهى المسبوقة بكون ناقص ماض ولو معنى منفى بما او لم مسند لما اسند اليه الفعل المقرون باللام
نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم وانما سميت لام الجحود لملازمتها الجحد اى النفى قال النحاس
والصواب تسميتها لام النفى لان الجحد فى اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار وقال فى التصريح
التعبير بالجحود هنا من باب تسمية العام باسم الخاص انتهى وما قاله بيان العلاقة المجوزة والنفى والثانى
اقرب ويسميها الكوفيون مؤكدة لصحة الكلام بدونها اذ يقال فى ما كان زيد ليفعل ما كان زيد يفعل لا انها
زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما وجب اضمار ان بعدها لان لم كان ليفعل رد
على من قال كان سيفعل فاللام فى مقابلة السين فكما لا يجمع بين ان الناصبة والسين لا يجمع بين ان واللام
فى اللفظ مراعاة للمطابقة بينهما لفظا واجاز بعض الكوفيين اظهارها تاكيدا كما جاز ذلك فى كى نحو ما كان زيد لان
يقوم قال ابو حيان ويحتاج الى سماع من العرب تنبيهات الاول ما ذكر من ضابط هذه اللام من خصوصية
الفعل وحرف النفى واتحاد مسند اليه هو المشهور وقال ابن هشام فى المغنى وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى وان
كان مكرهم لتزول منه الجبال فى قراءة غير الكسائى بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر

بلان الثاني على هذا غيرها ولهم لا اختلاف فاعل كان وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان اشترطية اي وعند الله
جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدًّا لاجل زوال الامور العظائم المشبهة في عظمها بالجبال
كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدًّا للنوازل انتهى وذهب بعضهم الى انها تكون في اخوات كان قياسا عليها
نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم انها تكون في ظننت واخواتها نحو ما ظننت وخرجها
نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه ووسع
بعضهم الدائرة فذهب الى انها تدخل في كل فعل تقدمه فعل منفي نحو ما جاء زيد ليفعل والصواب ان هذه لام كي الثاني
اختلف في الفعل الواقع بعد لام الجحود فذهب الكوفيون الى انه في موضع نصب على انه خبر كان واللام زائدة للتاكيد
وذهب البصريون الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر
بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر والتقدير ما كان مريدا لكذا والدليل على هذا التقدير
انه قد جاء مصرحا به في قول الشاعر سموت ولم تكن اهلا للسمو ولكن المضيع قد يصاب فصرح بالخبر الذي
هو اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها قال في المغني وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي
مقاومة ولا فرد لفرد اي فما كان جمع وقول ابي الدرداء في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما انتهى والثامن او العاطفة
اذا كانت بمعنى الى بان كان الفعل قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا او بمعنى الا الاستثنائية نحو لالزمنك او تعطيني
حقي اي الا ان تعطيني ويتعين الغاية في نحو لانتظرنه او يجيء والاستثناء في نحو لاقتلن الكافر او يسلم وقوله
وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اذ الاسلام لا يكون غاية للقتل والاستقامة لا تكون
غاية للكسر ولا حتى بقوله بمعنى الى والا عن ان الخ انه لا تكون بمعنى احدهما فان المضارع اذا جيء بعدها منصوبا
جاز اظهار ان كقوله : ولولا رجال من رزام اعزة : وآل سبيع او اسوءك علقما : تنبيهات الاول
ما اقتضاه كلامه من ترادف او والحرفين المذكورين هو قضية كلام كثيرين لكن قال بعضهم الاظهر انهم لم يريدوا
ان او بمعنى الى والا حقيقة بل ارادوا انها لاحد الامرين وما بعدها حين التكلم به غير متحقق وما قبلها متحقق فالحكم
بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم ان ما قبلها متحقق الى ان يتحقق ما بعدها او ان ما قبلها متحقق كل
الاوقات الا وقت تحقق ما بعدها وما قيل ان الوقت محذوف على الثاني وان ما بعدها في محل جر على الاول وفي محل النصب
على الثاني من عدم التامل وكفى شاهدا على صدق ما قلنا انهم لم يقدروا من حروف الجر الا الى والا الاستثناء انتهى
وهو رد لما قاله الرضي من ان او اذا فسرت بالى فما بعدها بتاويل مصدر مجرور بها لانها بمعنى الى وان فسرت
بالا فالمضاف بعدها محذوف وهو الظرف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي في محل النصب على انه ظرف لما
قبل وقال ابن مالك تقدير الى والا في موضع او تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب

على اللفظ

على اللفظ ان يقدر قبل او مصدر وبعدها ان ناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر معطوف بها على المقدر قبلها
فتقدير لانتظرنه او يقدم ليكونن انتظار او قدوم وتقدير لاقتلن الكافر او يسلم ليكونن قتله او اسلامه وكذلك
العمل في غيرهما انتهى الثاني عبر ابن مالك في الكافية والخلاصة بدل الى بحتى قال ابن غازي وهو اولى من الى لان لحتى معنيان
كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني التعليل مثل كي فتشمل العبارة نحو لاطيعن الله او يغفر لي وهذا لا يصلح
لشيء من معنى الى او الا بل هي بمعنى كي الثالث ما ذكره من ان النصب بان مضمرة بعد او هو مذهب الجمهور وذهب
الكسائي الى ان او المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح
الاول لان او حرف عطف لا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها
والثالث فا السببية اي التي قصد بها السببية والجمهور على انها عاطفة للمصدر المسبوك من ان المضمرة بعدها
وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم فتقدير زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام مني واستشكله الرضي
بان فا العطف لا تكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب واختار هو ان تكون
الفا للسببية دون العطف وان ما بعد الفا مبتدا محذوف الخبر وجوبا والتقدير زرني فاكرامك ثابت والرابع واو
المعية اي التي تقع موقعها مع وهي ما تجمع مضمون ما قبلها وما بعدها في زمان واحد ويسميها الكوفيون واو
الصرف والجمهور على انها عاطفة وخالفهم الرضي فقال انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها
ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر الى انها ليست للعطف فهي اذن واو الحال واكثر
دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت
قيامي والواو بمعنى مع اي قم مع قيامي كما قصد في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا
الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن قيام منك وقيام مني لم يكن فيه نصوصية
على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفا معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته انتهى ورد
عليه في الموضعين معا في الفا والواو بانه يلزم حذف الخبر وجوبا من غير شيء يسد مسده وهو ممتنع واجيب بانه اشار الى جواب
ذلك في الحروف المشبهة بالفعل حيث قال والتزم حذف الخبر في ليت شعري ازيد عندك ام لا فهذا الاستفهام مفعول شعري
والخبر محذوف وجوبا بلا شيء يسد مسده لكثرة الاستعمال انتهى وهو هنا كذلك وصرح بالسببية الفا الاستئنافية بان
يقدر ما بعدها مبنيا على مبتدا محذوف كقوله الم تسال الربع القواء فينطق اي فهو ينطق كذا قيل قال ابن هشام
والتحقيق ان الفا في ذلك للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان
الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والعاطفة نحو ما تاتينا فتحدثنا على معنى ما تاتينا فما تحدثنا فيجب الرفع وبالمعية الواو
الاستئنافية والعاطفة نحو لا تاكل سمكا وتشرب لبنا فان جعلت الواو استئنافية وجب الرفع فيكون الكلام

نهيا عن اكل السمك واخبارا باباحة شرب اللبن فكانك قلت لا تاكل السمك ولك شرب اللبن وان جعلتها عاطفة
وجب الجزم فيكون نهيا عن كل واحد منهما بخلاف اذا جعلتها بمعنى مع كاسياتي وقيد الفاء والواو بقوله مسبوقين
بنفي محض ومثله او طلب احترازا عن نحو زيد يا تينا فيحدثنا وتنهى عن خلق وتاتي مثله فيمتنع النصب واما
قوله ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا فضرورة ويشمل النفي ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان
تعليلا امرا كنه النفي فهو مع الفاء نحو لا يقضى عليهم فيموتوا وليس زيد حاضرا فيكلمك وانت غير آت فتحدثنا وقلما
تاتينا فتحدثنا لان هذه الكلمة مستعملة بمعنى النفي المحض ومع الواو نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم
الصابرين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين واحترزت بالمحض عن النفي التالي للتقرير نحو الم تاتني فاحسن اليك
اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي لان ذلك يتضمن ثبوت الفعل فيمتنع نصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وما
ورد منه منصوبا فلمراعات صورة النفي وان كان تقديرا او لانه جواب الاستفهام وعن النفي المتلو بنفي آخر
نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا والنفي المنتقض بالا نحو ما تاتينا الا فتحدثنا فيمتنع النصب فيهما ايضا بخلاف لو كان الانتقاض
بعد الفعل نحو ما تاتينا فتحدثنا الا في الدار ويتفرع على ذلك ما اذا قلت ما جاني احد الا زيد فاكرمه فان جعلت الهاء
لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت لتاخره عنه ويشمل الطلب الامر والنهي
والدعا والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهو مع الفا نحو ربي فاكرمك وقوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم
غضبي وقول الشاعر رب وفقني فلا اعدل عن في خير سنن وقوله يا ابن الكرام الا تدنوا فتبصر ما
قد حدثوك فما راء كمن سمعا وقولك هلا اتقيت الله فيغفر لك وقوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز وقوله
فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومع الواو نحو قوله فقلت ادعي وادعوان اندى لصوت ان ينادي داعيان
وقولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن على معنى لا يكن منك اكل السمك مع شرب لبن فيكون الكلام نهيا عن
الجمع بينهما وقوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وقس على ذلك ويشترط في النهي عدم
النقض بالا فلو نقض بها لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قاله ابن هشام في شرح الشذور
تبعا لسيبويه وفي الاستفهام ان لا يكون باداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فيمتنع النصب في نحو هل اخوك زيد
فاكرمك بخلاف هل اخوك فاكرمه تنبيهات الاول يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كانك وال علينا
فتشتمنا تقديره ما انت وال علينا فتشتمنا قاله في التسهيل وقال في التسهيل وهذا شي زعمه الكوفيون ولا يحفظ
البصريون ولا يكون كان ابدا الا للتشبيه وذكر ابن سيده وابن مالك انه ربما نفي بقد فينصب الجواب بعدها
وحكي عن بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه بالنصب يريد ما كنت في خير فتعرفه الثاني يعتبر في الطلب ان يكون بصريح
الفعل فان دل عليه باسم فعل او خبر لم يجز النصب نحو صه فاكرمك ونحو حسبك الحديث فينام الناس هذا مذهب

الجحود

الجمهور وجوزه الكسائي قياسا مطلقا وفصل ابن جني وابن عصفور فاجاز النصب بعد اسم الفعل اذا كان من لفظ
الفعل نحو نزال فنحدثك ومعناه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فنكرمك قال ابن هشام ولا اجد لهذا القول ان يكون
صوابا وقال ابو حيان الصواب ان ذلك لا يجوز لانه غير مسموع من كلام العرب الثالث اختلف النحاة في الرجا
هل له جواب فينصب الفعل بعد الفا جوابا له فذهب البصريون الى ان الترجي في حكم الواجب وانه لا ينصب الفعل
بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح قال تعالى وما يدريك لعله يزكى او يذكر
فتنفعه الذكرى وقال تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع في قراة من نصب فيهما وقال ابو حيان
يمكن تاويل الايتين بان النصب فيهما من العطف على التوهم لان خبر لعل كثر في لسان العرب دخول ان عليه
قال في الهمع ويمكن تاويل الاية الثانية ايضا على انه جواب للامر وهو ابن لي صرحا او على العطف على الاسباب
على حد قولها ولبس عباءة وتقر عيني ذكره في المغني الرابع الخلاف في الفا والواو كالخلاف في او ان ما بعدهما
منصوب بالمخالفة او بهما والصحيح ما ذكره المصنف كما تقدم الخامس حتى اذا كانت بمعنى الى الغائية بان يكون
ما بعدها غاية لما قبلها او بمعنى كي السببية بان يكون ما بعدها سببا لما قبلها واحترز بذلك عن العاطفة
والابتدائية ولا ينصب المضارع بان مضمرة بعدها الا اذا اريد به الاستقبال تحقيقا نحو لن نبرح عليه عاكفين
حتى يرجع الينا موسى فان يرجع مراد به الاستقبال حقيقة لان رجوع موسى على نبينا واله وعليه السلام مستقبل
بالنظر الى تكلمهم بذلك او حكاية نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول بنصب يقول في قراة غير نافع فان يقول مراد
به الاستقبال حكاية لا تحقيقا لان قول الرسول ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار وقصه علينا الا انه حكى مستقبلا له
بالنظر الى الزلزال واحترز بذلك عما اذا اريد به الحال فانها حينئذ تكون ابتدائية ويجب رفع المضارع بعدها
على ابتدائيتها وقوله نحو اسير حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى الى اي الى ان تغرب الشمس واسلمت
حتى ادخل الجنة مثال لها بمعنى كي اي اسلمت كي ادخل الجنة وهذان المعنيان هما اللذان ذكرهما معظم
النحاة لحتى هذه وزاد ابن مالك انها تكون بمعنى الا الاستثنائية في الانقطاع وعلى تقدير ثبوته فهو قليل
وانشد على ذلك قوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وقوله
والله لا يذهب شيخي باطلا حتى ابيد مالكا وكاهلا لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا سببا عنه وانما
لم يتعرض المصنف في الاصل لهذا المعنى لقلته او لذهابه الى ما هو المشهور فان اردت بالمضارع الداخل
عليه حتى زمان الحال تحقيقا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول او
حكاية نحو سرت حتى ادخلها اذا قلته بعد حصول السير اليها والدخول جزء من ذلك حاكيا للحالة التي حول
وقديرا الاستقبال الحال بان يكون ما بعد حتى لم يقع لكنك متمكن من ايقاعه في الحال نحو سرت حتى ادخلها

اي فاذا ان متمكن من دخولها لامتنع من ذلك كانت حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء اي حرف يبتدأ الجمل بعده
وتستانف ويرفع المضارع بعدها بثلاثة شروط احدها ان يكون حالا او مؤولا به كما مر الثاني ان يكون مسببا
عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس لان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير الثالث ان يكون فضلة فلا يجوز سيري
حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدا بلا خبر ولا في نحو كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة فان قدرت تامة جاز الرفع
قال ابن هشام في حاشية التسهيل تلخيص مسئلة حتى باسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي
موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا فان كان حاضرا فالرفع او مستقبلا فالنصب انتهى تنبيه
ما ذكره المص من ان النصب بان مضمرة بعد حتى هو مذهب البصريين وهو الصحيح وقال الكوفيون هو بحتى نفسها وسيأتي
الكلام على ذلك في حتى في المفردات ان شاء الله تعالى فائدة من احكام حتى انها لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء وجوز
الاخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو اقعد حتى عندك يجتمع الناس وبشرط ماض نحو اصحبك حتى ان قدر الله تعلم
العلم وجوزه هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور نحو اصبر حتى اليك يجتمع الناس قاله في الهمع قال الرضى ولا يجوز
الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي ومنصوبها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا
لا يفصل بين الواو والفاء واللام بما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد هذا فصل في الكلام على جوازم
المضارع والجوازم نوعان فالنوع الاول ما يجزم فعلا واحدا والظاهر ان المراد بقوله ما يجزم هنا في مقابل
الاتي ما يجزم بالاصالة والا فكل جازم يجزم بالتبعية ما لا يحصى وهو اربعة احرف لا غير بدليل الاستقراء اولها
والثاني اللام ولا الطلبيتان اي الدالتان على الطلب فدخل في ذلك لام الامر نحو ليقم زيد ولام الدعاء نحو
ليقض علينا ربك ولا الناهية نحو لا تشرك بالله ولا الدعائية نحو ربنا لا تؤاخذنا وحركة اللام الطلبية الكسر
وفتحها لغة سليم وتسكن غالبا بعد الواو والفاء وثم ويجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل سواء كان المتكلم
مفردا كقوله عليه السلام قوموا فلاصل لكم او معه غيره نحو قوله تعالى ولنحمل خطاياكم لان المتكلم لا يامر نفسه واقل منه
جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة عثمان وابي وانس فبذلك فلتفرحوا وقوله صلى الله عليه وسلم لتاخذوا مصافكم
والاكثر الاستغناء عن هذا بفعل الامر نحو افرحوا وخذوا وقوموا واذا انتفت الفاعلية نحو ليعن بحاجتي او المفعولية
نحو ليقم زيدا وكلاهما نحو ليعن زيد بحاجتي وجبت اللام وقد تحذف في الشعر فقط على الصحيح نحو قوله
ولا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب ولا تفصل معمولها بمعموله ولا بغيره وليس
من لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها
بلام الامر مقدرة قبلها حذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للسهيلي لان ذلك دعوى لا يقوم على صحتها دليل
وجزمها فعل المتكلم مطلقا نادر كقوله لا اعرفن ربربا حورا مدامعها وقوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد

وقوله

وقولك لا اخرج ولا اخرج ولم يقع في الاوضح التفصيل بين كونه مبنيا للفاعل قليل او مبنيا للمفعول فكثير
فنظر فيه لبعضهم قاله بعض المحققين وجزمها فعل الغائب والمخاطب كثير قال الرضى على السواء ولا يختص بالغائب
كاللام وقال ابو حيان في الارتشاف الاكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغائب كالمتكلم ومن امثلته
فلا يعرف في القتل الا يتخذ المؤمنون وفصلها عن معمولها بمعموله قليل او ضرورة خلافا لمن حكاه في
الارتشاف ومنه قوله وقالوا اخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك تظلم اي ولا تظلم ذا حق
قومك قال في شرح الكافية وهذا رديء لانه شبيه بالفصل بين حرف الجر ومجروره وجوز ابن عصفور
والابذي حذف مجزومها وابقاءها لدليل نحو اكرم زيدا ان جاءك والا فلا وهو حسن والثالث لم و
الرابع لما اختها لم يقيض والجمهور على انها مركبة من لم الجازمة وما الزائدة كلاهما وقيل بسيطة ويشتركان
اي لم ولما في امور الحرفية والاختصاص بالمضارع والجزم والنفي والقلب للمضي وجواز دخول همزة
الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب زمانه الى المضي وفاقا
للمبرد واكثر المتاخرين وهو ظاهر مذهب سيبويه وذهب قوم منهم الجزولي الى انه يدخل على لفظ الماضي
فيقلبه الى المضارع ونسبه بعضهم الى سيبويه وجمهور بان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ
قال المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثاني
لا نظير له ويختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو لم تقم اقم بخلاف لما فلا تصاحبها لا يجوز ان لما
تقم قال الرضى كانه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله انتهى يريد بشبه الحرفي اسماء الشرط
لكن تقول من لم يكرمني اهنه ولا تقول من لما يكرمني قال الدماميني وهذا تصريح منه بان حرف الشرط هو العامل
للجزم في المضارع المقرون بحرف النفي مثل ان لم يقم وليس كذلك انتهى وعلل ذلك غير الرضى بان الشرط يليه
مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فتوسط بين النفي والاثبات
واما لم فيقع بعد الشرط لانها تنفي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه
وقلبه الى الاستقبال قاله في التصريح ويختص لم ايضا بجواز انقطاع نفيها عن الحال لانها لمطلق النفي
فتكون للمتصل به نحو لم اكن بدعائك رب شقيا ولغيره نحو هذا لم يكن ثم كان بخلاف لما لا يقال
لما يكن ثم كان بل لما يكن وقد يكون وذلك لان ابتداء النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار
بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا استمرار ينافي
النفي الى الحال قاله الدماميني في التحفة ومنع الدماميني اختصاص لم بذلك فقال لم ولما سيان في جواز
الانقطاع قاله الرضى والظاهر قاله النحاة وتختص لم ايضا بانها قد تهمل حملا على ما وقيل لا كقوله

لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وهل هو ضرورة او لغة خلاف بخلاف لما فلا تعمل
وبانها قد تنصب في لغة حكاها اللحياني كقراءة بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وقوله في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر
بفتح الراء قال بعضهم وذلك بالحمل على لن قال ابن هشام وفيه نظر لان لن لا تعمل هنا وانما يصح حمل الشيء على ما محله
انتهى بخلاف لما فلا تنصب وتختص لما بجواز حذف مجزومها الدليل اختيارا نحو قاربت المدينة ولما اي ولما
ادخلها قال ابو حيان وهذا احسن ما يخرج عليه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص
بتشديد نون ان وميم لما اي لما ينقص من عمله وقد خرجه على ذلك ابن الحاجب ايضا لكنه قدره لما يهملوا او يتركوا
قال ابن هشام الاولى ان يقدر لما يوفوا اعمالهم لان ما بعده دليل ان التوفية لم تقع وانها ستقع وكلا من منفي لما
متوقع الثبوت انتهى ولا يجوز حذف مجزوم لم الا في الضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الاعارب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل وانما جاز ذلك في لما دون لم لانها تقوم بنفسها بسبب
انها مركبة من لم وما فكان ما عوضا من المحذوف قاله ابو حيان وقال غيره لان مثبتها وهو قد فعل يجوز فيه ذلك
بان يقتصر على قد كقوله وكان قد وتختص لما ايضا بكونه اي مجزومها متوقعا ثبوته غالبا الا ان كقولك لما
يركب الامير المتوقع ركوبه اي الى الآن لم يركب وسوف يركب بخلاف لم فلا يكون منفيها متوقعا ولهذا ايضا
لم يقع لا يكون عوض لما وهذا معنى قولهم ولما لنفي قد فعل وقد يكون منفيها غير متوقع في غير الغالب نحو ندم
ابليس ولما ينفعه الندم والاختصاص لما بذلك غالبا بالنسبة الى المستقبل واما بالنسبة الى الماضي فهي ولم سيان
في نفي المتوقع وغيره مثال المتوقع ان تقول ما لك قمت في وقت كذا ولم تقم او فلما تقم ومثال غير المتوقع ان تقول ابتداء لم تقم
او لما تقم قاله في المغني النوع الثاني من الجوازم ما يجزم فعلين وهو احد عشر كلمة ان وهي ام الباب ولذا
قدمها واذما وانكر قوم الجزم بها وخصوه بالضرورة وهما موضوعان لمجرد تعليق الجواب بالشرط نحو ان
تعودوا نعد واذ ما تقم اقم ومن وهي موضوعة للعاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو من يعمل سوءا يجز به وما
وهي موضوعة لغير العاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومتى وهي موضوعة للزمان
ثم ضمنت معنى الشرط نحو متى اضع العمامة تعرفوني واي وهي بحسب ما تضاف اليه فتكون للعاقل في نحو ايهم يقم
اقم معه ولغيره في نحو اي الدواب تركبا اركب وللزمان في نحو اي يوم تصم اصم وللمكان في نحو اي مكان
تجلس اجلس وايان وهي كمتى نحو قوله ايان نؤمنك تامن غيرنا واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا
واين وانى وحيثما وهي موضوعة للمكان ثم ضمنت معنى الشرط نحو اينما تكونوا يدرككم الموت وقوله
خليلي انى تاتياني تاتيا اخا غير ما يرضيكما لا يحاول وقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان
ومهما وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية خلافا للاخفش ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الها

من الالف

من الالف الاولى دفعا للتكرار خلافا للخليل وعلى القول بالبساطة ينبغي ان يكتب بالياء كحتى وعلى القولين
الاخيرين ينبغي ان يكتب بالالف وهي موضوعة لغير العاقل كما في قوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة
وان خالها تخفى على الناس تعلم فعلم ان هذه الادوات بالنظر لموضوعها ستة اقسام ما وضع لمجرد التعليق
وهو ان واذما وما وضع للعاقل وهو من وما وضع لغير العاقل وهو ما ومهما وما وضع للزمان وهو متى وايان
وما وضع للمكان وهو اين وانى وحيثما وما هو بحسب ما يضاف اليه وهو اي فالاولان وهما ان
واذما حرفان والبواقي اسماء على الاشهر اي اشهر الاقوال من ان الاولين حرفان والبواقي اسماء اما القول
بحرفية ان فمجمع عليه واما اذما فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم اقم فمعناه ان تقم
اقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها اسم ظرف زمان واصلها اذ التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها ما
وجوبا في الشرط فجزم بها واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير
قد تحقق بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انه نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض
بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا
دخل عليه لم انقلب زمانه الى الماضي مع بقائه على اصله قال في الهمع واستدل سيبويه بانها لما ركبت مع
ما صارت معها كالشيء الواحد فبطلت دلالتها على معناها الاول بالتركيب وصارت حرفا قال ونظير ذلك
انهم لما ركبوا حب مع ذا فقالوا حبذا بطل معنى حب من الفعلية وصارت مع ذا جزء كلمة وصارت حبذا
كلها اسما بالتركيب وخرجت عن اصل وضعها بالكلية واما البواقي غيرهما فالقول باسميتها مجمع عليه
واما مهما فقال الجمهور انها اسم والدليل عليه قوله تعالى مهما تاتنا به من آية لتسحرنا بها فعاد الضمير المجرور في به
عليها ولا يعود الضمير الا على الاسم وزعم السهيلي وابن يسعون انها حرف تنبيهات الاول فهم
من كلامهم ان الجزم باذ وحيث مخصوص باقترانهما بما كما لفظ به وهو كذلك على الاصح خلافا للفراء في
جواز الجزم بهما بدونها قياسا على اين واخواتها واما غيرهما فقسمان قسم لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وانى
واجاز الكوفيون فيه من وانى وقسم يجوز فيه الامران وهو اين واي ومتى وايان ومنع بعضهم في
ايان والصحيح الجواز الثاني قال ابن مالك قد تهمل ان حملا على لو كحديث ان لا تراه فانه يراك ومتى حملا
على اذا كحديث البخاري وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس قال ابو حيان وهذا شيء غريب
الثالث اسقط المص من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو اذا وكيفما ولولا ان المشهور في اذا انها لا تجزم الا
في الشعر خاصة كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل وفي كيفما عدم الجزم بها لعدم السماع بذلك و
اجاز الكوفيون الجزم بها مطلقا قياسا على غيرها وخصه قوم بحال اقترانها بما والى في الاصح انها

لا يجزم اصلا ومن اجازه خصه بالشعر كقوله لو يشا طار بها ذو ميعة وقوله فامت فوادك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء بني ذهل بن شيبانا وهذه الادوات كل منها يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا وهو لغة العلامة سمي به الفعل الاول لكونه علامة على ترتب الثاني عليه ويسمى الثاني جزاء وجوابا قال ابو حيان والتسمية بالجزاء والجواب مجاز ووجهه انه شابه الجزاء من حيث كونه فعلا مترتبا على فعل اخر فاشبه حقيقة الجزاء الذي هو الفعل المترتب على اخر ثوابا عليه او عقابا وشابه الجواب من حيث كونه لازما عن القول الاول فصار كالجواب الاتي بعد كلام السائل انتهى تنبيه ما ذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط والجزاء معا هو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيبويه واختاره الجزولي وابن عصفور والابذي واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل علم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط كما ان المبتدا مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا قاله الاخفش واختاره ابن مالك لان الشرط مستدع للجزاء بما احدثت فيه الاداة من المعنى والاستلزام ورد بان النوع لا يعمل اذ ليس احدهما باولى من الاخر وانما يعمل بمزية وهو ان يضمن العامل من غير النوع او شبهه كعمل الاسماء في الاسماء وقيل الشرط والجزاء تجازما كما قال الكوفيون في المبتدا والخبر انهما ترافعا نقله ابن جني عن الاخفش وفيه اقوال اخر لا نطول بذكرها فانه خلاف لا ثمرة له ولا يترتب عليه حكم نطقي قوله ماضيين او مضارعين حالان من الشرط والجزاء وكذلك ينبغي ان يقول فان كانا ماضيين فالجزم لمحلهما نحو وان عدتم عدنا وان كانا مضارعين او كان الاول فقط مضارعا والثاني ماضيا فالجزم واجب للفظ المضارع فمثال كونهما مضارعين قوله تعالى وان تعودوا نعد ومن يتق الله يجعل له مخرجا واما قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع فضرورة على الاصح واختلف في تخريج مثل ذلك فقال المبرد انه على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يطلبه نحو انك في البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتاخير وبين ان لا يكون فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجوز العكس وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتاخير ورد كل ذلك بان اضمار الفاء غير العمل مختص بالضرورة وان التقديم والتاخير محوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسالة لان الغرض انه الجواب ومثال كون الاول فقط مضارعا والثاني ماضيا قوله عليه السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وهذا النوع خصه سيبويه والجمهور بالضرورة قالوا لانا اذا اعملنا الادات في لفظ

الشرط

الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز واجازه الفراء والاخفش وتبعه ابن مالك ورد على الجمهور محتجا بالحديث وبقوله تعالى ان نشا ننزل عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فان قوله فظلت تابع وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا واجيب عن الحديث بانه يجوز ان روايته بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الاية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وان كان الفعل الثاني وحده مضارعا فالاول ماضيا فالوجهان جائزان الجزم والرفع فالجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط كقوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو قوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم والجزم هو الفصيح المختار والرفع كثير وقال بعضهم انه احسن من الجزم وقيل ليس المرفوع هو الجواب وانما هو دليله وهو مؤخر من تقديم والجواب محذوف والاصل في قولك ان قام زيد اقوم اقوم ان قام زيد وهو مذهب سيبويه وقيل هو الجواب لكن على اضمار الفاء والتقدير فانا اقوم وهو مذهب الكوفيين فعلى قول سيبويه لا محل له لانه مستانف وعلى قول الكوفيين محله الجزم ويظهر اثر ذلك في التابع فتقول على الاول ان قام زيد اقوم ويقعد اخوك بالرفع لا غير وعلى الثاني ويقعد اخوك بالرفع عطفا على لفظ الفعل وبالجزم عطفا على محل الفاء المقدرة وما بعدها تنبيه حكم المضارع المنفي بلم اذا كان شرطا حكم الماضي لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي فتقول ان لم تقم اقم واقوم بالوجهين وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة له ليحصل الربط بين الجزاء وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية وقيل لمناسبتها الجزاء معنى حيث ان معناها التعقيب من غير فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك وهذا ضابط حسن في ضبط ما يدخله الفاء وقد سبق اليه ابن مالك قال ابو حيان وهو احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما يدخله الفاء وهو ستة ذكر المصنف منها اربعة فقال كان يكون الجزاء جملة اسمية اي مبدوءة باسم او يكون جملة انشائية غير محتملة للتصديق والتكذيب او يكون فعلا جامدا كعسى وليس او يكون فعلا ماضيا مقرونا بقد لفظا او تقديرا ومثل لذلك على طريقة اللف والنشر المرتب فقال نحو ان تقم فانا اقوم قيل ومثله قوله تعالى وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير او ان تقم فاكرمني ومثله قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف فيمن قرا بالجزم على ان لا ناهية او ان يقم فعسى ان اقوم ومثله قوله تعالى ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين خيرا من جنتك او ان تقم فقد قمت ومثله قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومثال المقدر تقديرا نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت والذي لم يذكره المصنف ان يكون مقرونا بحرف استقبال نحو ومن يرتد منكم عن دينه فسوف يات الله وما تفعلوا من خير فلن تكفروه او مقرونا بحرف له الصدر كما النافية

نحو وان توليتم فما سالتكم من اجر ورب كقوله فان اهلك فذي لهب لظاه على يكاد ويلتهب التهابا
لما عرفت من ان رب مقدرة وان لها الصدر فهذه ست مسائل يمتنع جعل الجواب فيها شرطا واوهم كلامه انه
اذا لم يمتنع جعل الجواب شرطا لم تكن الفا لازمة له قال ابن مالك وان اقترن بها فعل حلاف الاصل وينبغي ان يكون
خبر مبتدا محذوف ولولا ذلك لحكم بزيادة الفا وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفا على ذلك التقدير
زائدة في تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها غير زائدة وانها داخلة على
مبتدا مقدر كما تدخل على مبتدا مصرح به ومن ذلك قوله تعالى فمن يومن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا
ومثله قراة حمزة ان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى انتهى ووقع لابنه في شرح الخلاصة ان ما بعد الفا
هو الجواب والاول هو التحقيق تنبيهات الاول قضية اطلاق المص ان الجزا يكون ماضيا متروكا بقد
انه يكون ماضي اللفظ والمعنى وهو قول جماعة منهم الجزولي وابن مالك وابن هشام في اكثر مصنفاته واستشكل
بان هذا لا يتمشى مع القول بان الشرط سبب والجزا مسبب اذ الشرط مستقبل بالغرض والجزا محقق المضي فكيف
يكون الماضي مسببا عن المستقبل وهذا لما لا سبيل اليه واجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بان الجزا
على قسمين احدهما ان يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط كما في قولك ان جئتني اكرمتك فان مضمون
وهو الاكرام مسبب عن مضمون الشرط وهو المجي والثاني ان يكون مضمون الجزا ليس مسببا عن مضمون الشرط
وانما يكون الاخبار به مسببا نحو ان تكرمني فقد اكرمتك امس اي ان اكرامك لي سبب لان اخبرك اني قد اكرمتك
امس وليس الاكرام الواقع بالامس هو الجواب لاستحالة تسببه عن الاكرام الواقع في اليوم لكن الا
خبار بذلك مسبب على معنى ان اعتد على باكرامك اياي فانا ايضا اقول قد اكرمتك اي فانا ايضا اعيد
عليك باكرامي اياك وقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت من هذا القبيل
وكذا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وبيانه ان الاية جي بها الاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا
فيه فكان استقرارها مجهولة او مشكوكة سببا لاخبارهم بانها من الله فكانه قيل اعلموا انها من عند الله
فالسبب الاخبار بمضمون الجملة لا نفس مضمونها حتى يرد ان الاول وهو استقرار النعم ليس سببا للثاني
وقال الرضي لا نسلم ان الشرط سبب والجزا مسبب وانما الشرط عندهم ملزوم والجزا لازمه سواء كان الشرط سببا
نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت به او لا شرطا ولا
سببا كقولك لو كان زيد الي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة وقال في موضع اخر
لا يلزم مع الفا ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ان يكون ما بعد الفا لازما لمضمون ما قبلها
كما في الشرط والجزا ففي قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة من الله لازم لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم

ان الشرط

ان الشرط سبب للجزا انتهى وهو تحقيق حقيق بالقبول الثاني قد تحذف الفا في نذور كقوله عليه السلم
لابي بن كعب لما ساله عن اللقطة فان جا صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او في ضرورة كقوله
من يفعل الحسنات يشكرها وزعم الاخفش ان حذفها واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية
للوالدين والاقربين وعن المبرد اجازة حذفها في الاختيار لكن قال ابو حيان في محفوظي قديما ان المبرد منع
من حذفها في الضرورة وانه زعم في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره
قال وهذا ليس بشي لانه تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك في الرواية الاخرى الثالث يجوز ان تنوب اذا الفجائية
عن الفا في الربط لانها تشبهها في كونها لا يبتدا بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها وذلك اذا كانت
الادات ان والجواب جملة اسمية غير انشائية ولا منفية ولا مصدرة بان نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون فلو كانت انشائية او منفية او مصدرة بان تعينت الفا نحو ان اطاع زيد فسلام
عليه وان قام زيد فما عمرو قائما وان قام زيد فان عمرا قائم الرابع اذا انقضت جملتا الشرط والجواب ثم جي
بمضارع مقرون بالفا او بالواو جاز جزمه بالعطف على الجواب المجزوم لفظا او محلا ورفعه على الاستيناف
ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو قليل كقوله تعالى ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشا
قراه عاصم وابن عامر فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب واذا توسط بين الجملتين مضارع
مقرون بالفا والواو قال الكوفيون او ثم فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا ويجوز
النصب بان مضمرة وجوبا كقوله ومن يقترب منا ويخضع نووه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الخامس
يجوز حذف ما علم من شرط او جواب لكن يشترط في الشرط ان يكون بعد ان مقرونة بلا كقوله فطلقها فلست لها يكفو
والا يعل مفرقك الحسام اي والا تطلقها يعل وفي الجواب ان يكون شرطه بلفظ الماضي او المضارع المقرون
بلم نحو قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتاتيهم باية اي فافعل ولا يجوز
ان يكون بصيغة المضارع الا في الشعر هذا مذهب البصريين وجزم به في التسهيل وقد يحذف الشرط والجواب
معا بعد ان خاصة كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان
كما تصفين فزوجينه وخصه ابن مالك بالضرورة تبعا لابن عصفور قال ابو حيان ولم ينص غيرهما على
ان ذلك ضرورة بل اطلقوا الجواز اذا فهم المعنى هذه مسئلة تتعلق بهذا الباب ويجزم الفعل المضارع
بعد الطلب بان الشرطية مقدرة هي وفعل الشرط مع قصد السببية اي سببية الطلب للفعل بان يقدر الفعل
مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان فعل الشرط سبب لجزاء الشرط ويشمل الطلب الامر نحو زرني
اكرمك فاكرمك واقع بعد الطلب وهو زرني وقصد به السببية فجزم بان مقدرة والتقدير زرني

ان تزرني اكرمك فالزيارة سبب للاكرام والنهي نحو لا تكفر تدخل الجنة التقدير ان لا تكفر تدخل الجنة
والدعا نحو اللهم اغفر لي ادخل الجنة والاستفهام نحو هل تزورني احسن اليك والتمني نحو ليت لي مالا انفقه والعرض
نحو الا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض نحو لولا تأتينا تحدثنا والتقدير ان تغفر لي ادخل الجنة وان تزرني احسن
تزورني له
اليك وان يكن لي مال انفقه وان تنزل عندنا تصب خيرا وان تأتنا تحدثنا قال ابو حيان في الارتشاف ويقع
الجزم بعد الترجي واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر لعل التفاتا منك نحوي ميسر
يمل بك من بعد القساوة لليسر تنبيهات الاول لا فرق في الامر بين ان يكون صريحا كما مر او مدلولا عليه بخبر
نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق او اسم فعل كقوله مكانك تحمدي او تستريحي اي اثبتي تحمدي
او بجملة اسمية نحو اين بيتك ازرك اي اخبرني ازرك قال ابو حيان قال بعض اصحابنا الفعل الخبري لفظا
الامري معنى لا ينقاس انما هو موقوف على السماع والمسموع اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه الثاني ما ذكر من
ان المضارع مجزوم بعد الطلب بان مقدرة هو مذهب الجمهور وذهب الخليل وسيبويه وابن خروف الى
انه مجزوم بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك واختاره ابن مالك
وجرى عليه ابن هشام في شرح القطر وذهب السيرافي والفارسي الى انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو
الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه وصححه ابن عصفور قال
ابن هشام في المغني والاول ارجح من الثاني لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في
التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير وارجح
من الثالث لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط الثالث اذا لم تقصد السببية بعد
الطلب وجب رفع المضارع على انه حال نحو ثم ذرهم في خوضهم يلعبون او نعت نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني على
قراءة الرفع او الاستيناف نحو لا تذهب به تغلب عليه ومن ثم اي ومن اجل اعتبار قصد السببية امتنع قولك
لا تكفر تدخل الجنة النار وبالجزم لتخلل فساد المعنى لان عدم الكفر لا يكون سببا لدخول النار اذ التقدير
ان لا تكفر تدخل النار ولا يجوز ان يكون التقدير ان تكفر تدخل النار لان المقدر يجب ان يكون مثل الظاهر
نفيا واثباتا هذا مذهب سيبويه واكثر البصريين وخالف الكسائي في ذلك قيل بل الكوفيون قاطبة فاجازوا الجزم
في نحو المثال المذكور بتقدير ان تكفر بغير نفي واحتجوا بالقياس على النصب نحو لا تكفر فتدخل النار وفي التنزيل
لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وبقوله صلعم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وقوله صلعم من
اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا وقول ابي طلحة للنبي صلعم لا تشرف يصبك سهم ويروى لا تطاول
يصبك واجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا على النصب ويضرب مرفوع ويؤذنا
بدل

بدل من يقرب ويصبك بدل من تشرف او تطاول قال في التصريح وفي رد القياس نظر فانهم قد قالوا بجواز الجزم بعد النفي
نحو ما تأتينا تحدثنا انتهى تنبيهات الاول ظاهر كلامهم ان الخلاف بين الجماعة والكسائي معنوي وقال بعض
المحققين من شراح الكافية الاظهر ان الخلاف لفظي لا معنوي فالجمهور نفوا صحة تقدير المثبت بمجرد وقوعه بعد النهي
والكسائي اثبتها عند قيام قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة وكيف ينازع في حذف الشرط القرينة
كما لا نزاع له في ان سبق النهي لا يستدعي تقدير المثبت وفي المغني لابن هشام قال الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد
ياكلك بالجزم لان الشرط المقدر ان تدن منه اي فان تدن لم يناسب مثل النهي الذي جعل دليلا عليه وان قدر
منفيا اي فان لا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى اه
وعن الكسائي في اجازته الجزم انه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة
اللفظية وهذا وجه حسن اذا كان المعنى مفهوما الثاني لا في نحو ان لا تكفر تدخل الجنة نافية كما جزم به المرادي
وابن هشام وغيرهما قيل وظاهر قول ابن مالك في الالفية وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف يقع
ان المراد ان تضع ان قبل الناهية وعلى ذلك شرحه الشاطبي الثالث قضية اقتصار المص على ما ذكره من
الجوازم لفعل واحد ولفعلين ان الجزم لا يكون بغيره وهو مذهب البصريين واجاز الكوفيون جزم المسبب
عن صلة الذي والنكرة الموصوفة تشبيها بجواب الشرط نحو الذي يأتيني احسن اليه وكل رجل يأتيني اكرمه و
ظالما
اختاره ابن مالك قال الشاعر لا تحفرن بيرا تريد اخا بها فانك فيها انت من دونه تقع كذاك الذي يبغي على الناس
نصبه على رغم عواقب ما صنع وانشد الرودباني وكل امرئ يبغي على الناس ظالما البيت وهذا عند البصريين
من الضرورة بحيث لا يقاس عليه فصل في افعال المدح والذم افعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء
مدح او ذم فخرج ما يمدح به نحو شرف زيد مقصودا به المدح وما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحت
وذممت فان شيئا من ذلك ليس موضوعا لانشاء مدح او ذم وفي قوله مدح او ذم بالتنكير اشارة الى انهما
للمدح والذم العامين اي اللذين لا خصوصية فيهما فانك اذا قلت نعم الرجل زيد مثلا فقد مدحته مطلقا
من غير تعيين خصلة بجهة المدح وكذا بئس الرجل وانما قال لانشاء مدح او ذم لانه اذا قيل نعم زيدا وبئس الرجل
عمرو كان انشاء للمدح او الذم واحداثا له بهذا اللفظ وليس المدح بموجود في الخارج في احد الازمنة
مقصود مطابقة هذا الكلام له حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته او ذمه على رداءته
الموجودتين خارجا فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا
لنفس المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما ان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو
انشاء متضمن للاخبار فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه من الخبر لا عليه باعتبار كونه انشاء

وكذا الانشا التعجبي والانشا الذي في كم الخبرية وفي رب هذا معنى ما قرره ابن الحاجب وافقه غيره قال الرضي وفيه نظر اذ هذا الذي قرروه يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل لم تفضله بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام يعني ان القيام حاصل وكذا قوله والله ما هي بنعم الولد بيان ان النعمية اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب انتهى فمنها اي من افعال المدح والذم نعم وبئس وبكسر الاول وسكون الثاني نحو اذا وجدناه صابرا نعم العبد ونحو بئس للظالمين بدلا اصلهما فعل بفتح الفا وكسر العين وقد يردان به قال طرفة ما اقلت قدم انهم نعم الساعون في الامر المبر قد يقال نعم وبئس بسكون العين وفتح الفا تخفيفا قال ابو حيان ولم يذكروا له شاهدا ونعم وبئس بكسر العين والفا معا اتباعا قال نعم ان الله نعما يعظكم به وبقال في بئس بيس بفتح الباء وياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس حكاها الاخفش والفارسي قال بعضهم والاصح بكسر الفا وسكون العين وهي لغة القرآن ثم نعم بكسرهما وعليه فنعما هي ثم نعم بفتح الفا وكسر العين وهي الاصلية ثم نعم بفتح الفا وسكون العين والقول بفعليتهما مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وتقول بئست المراة حمالة الحطب وذهب الكوفيون سوى الكسائي الى انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما كما في قول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول الاخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطي السير نعم السير على بئس العير وهم الدماميني في تفسيره السير هنا بقوله شيء يقد من الجلد ويجعل في عنق البهيمة واجيب عن ذلك بانه ماول على حذف الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامها والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف وفي حكاية الخلاف فيهما طريقة اخرى وهي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتاخرة فقال لم يختلف احد من البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بعد اسنادهما الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان والكسائي يقول هما اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما والفراء يقول الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلها مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو وكذا في التصريح وقال ابن هشام في البهجة المرضية الخلاف في فعلية نعم وبئس قد نقله الاصحاب في فعليه نعم وبئس مسائل الخلاف انتهى والصحيح انهما فعلان جامدان للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل

المبالغة

المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للانشا فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا وساء بالمدح وهي ملحقة ببئس فانها في الاصل سوا بالفتح فحولت الى فعل بالضم فصارت فعلا قاصرا ثم ضمنت معنى بئس فمنعت التصرف وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف ولؤم او بالتحويل من مفتوح العين او مكسورها كضرب وفهم ثم يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل وحكم المخصوص الاتي بيانه واستثنى الكسائي علم وجهل وسمع فلا يجوز تحويلها الى فعل لان استعمالها باقية على حالها وكل منهما اي من نعم وبئس وساء وما الحق بها مما جرى مجراها يرفع فاعلا مظهرا معرفا بال نعم المولى ولبئس المهاد وساء الرجل ابو جهل وضرب الرجل زيد وجبن الرجل عمرو واختلف في ال هذه فقال الجمهور هي جنسية ثم اختلفوا فقيل الجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره وهو المشهور ونقله ابن اياز في شرح الفصول عن ابي علي وعبد القاهر الجرجاني ونسب الى سيبويه ورد بانه يؤدي الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وقيل للجنس مجازا لانه لم يقصد غير مدح معين او ذمه لكنه جعل جميع الجنس مبالغة وقال قوم هي عهدية ثم اختلفوا فقيل هي عهدية ذهنية كما تقول اشتريت اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم واريد بذلك ان يقع ابهام ثم ياتي التفسير بعده تفخيما للامر وقيل عهدية شخصية والمعهود هو الشخص الممدوح والمذموم فاذا قلت نعم الرجل زيد فكانك قلت زيد نعم هو وهو قول ابن ملكون والجوالقي والشلوبين الصغير واستدلوا عليه بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك او مضافا الى معرف بها اي بال نحو ولنعم دار المتقين ولبئس دار المتكبرين وساء حطب النار ابو لهب او مضافا الى مضاف الى معرف بها كقوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب قيل او مضافا الى ضمير عائد الى المعرف بها كقوله فنعم اخو الهيجا ونعم شبابها والاصح انه لا يقاس عليه لقلته واجاز الفراء ان يكون مضافا لنكرة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه سائر البصريين بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كذلك بل ورد ولكنه اقل من المضاف كقوله بنافذ لم يطلع الثنايا وزيد النساء ونعم نيم تنبيهات الاول قد يرد الفاعل اسم اشارة متبوعا بذي اللام وعلما ومضافا الى اسم الجلالة كقوله بئس هذا الحي حيا ناصرا وقول سهل بن حنيف شهدت صفين وبئست صفون وقول بعض العبادلة بئس عبد الله انا ان كان كذا وقول الشاعر بئس قوم الله قوم طرقوا وكان ذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الجرمي باطراد المضاف الى اسم الجلالة وغيره يتاول ما ورد منه ومن العلم على انه المخصوص والفاعل

مضمر حذف فهمه الثاني القول بان كلا من نعم وبئس يرفع فاعلا مبني على مذهب البصريين والكسائي القائلين
بفعليتهما واما جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما
تابعا عندهم لنعم ابدلا او عطف بيان ونعم عندهم بمنزلة الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل زيد الثالث الجمهور
على انه لا يجوز الفصل بين نعم واخواتها وبين فاعلها بظرف ولا غيره وفي البسيط يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل
في رفع الظاهر والمضمر وعدم التركيب وقال الكسائي يجوز الفصل بمعمول الفاعل نحو نعم فيك زيد راغب قال
ابو حيان وفي النثر ما يدل له قال وبئس من المليحات البديلة وورد الفصل باذن وبالقسم في قوله
بئس اذن راعي المودة والوصل وقوله بئس عمر الله قوم طرقوا او مضمر مستترا فيه وجوبا مفسر بتمييز
مؤخر عن الفعل مطابق للمخصوص في الافراد والتذكير وفروعهما عام في الوجود قابل لال فلا يقال نعم شمسا
هذه الشمس لان الشمس مفردة في الوجود ولا يفسر بمثل وغير واي وافعل التفضيل فلا يقال نعم افضل منك زيد
لانه خلف عن فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لها وقد يحذف عند فهم المعنى كقوله عليه السلام من توضا يوم
الجمعة فبها ونعمت اي فبالسنة اخذ ونعمت السنة سنة فاضمر الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم به
ونص سيبويه على لزوم ذكره ومن ثم جوز حذفه ابن عصفور وابن مالك تنبيهات الاول اختلفوا في الجمع
بين التمييز وبين الفاعل الظاهر على اقوال احدها المنع مطلقا اذ لا ابهام يرفعه التمييز وعليه سيبويه
والسيرافي وجماعة الثاني الجواز مطلقا وعليه المبرد وابن السراج والفارسي وهو مختار ابن مالك قال ولا
يمنع منه زوال الابهام لان التمييز قد يؤتى به للتوكيد ومما ورد منه قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا
وقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت الثالث التفصيل وعليه ابن عصفور فان افاد التمييز ما لم يفده الفاعل
جاز الجمع بينهما كقوله فنعم المرء من رجل تهامي فالتمييز هنا افاد معنى لم يفده الفاعل وهو كونه تهاميا وان لم يفد
امتنع الجمع الثاني ما حكاه المصنف ان الفاعل في نحو نعم رجلا زيد ضمير وان المنصوب تمييز هو مذهب سيبويه
والجمهور وذهب الكسائي والفراء الى انه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل واختلفا في المنصوب فقال
الكسائي هو حال وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل والاصل نعم الرجل زيد ويمتنع عنده تاخيره عن زيد واجاز الكسائي
تاخيره عنه والصحيح راي الجمهور بدليل قولهم نعم رجلا كان زيد فادخلوا عليه الناسخ وحق الفاعل ان يذكر
بعد الفعل ثم يذكر المخصوص وهو المقصود بالمدح والذم بعد الفاعل مطابقا للفاعل في الافراد والتذكير
وفروعهما لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى وكذا يذكر المخصوص بعد التمييز لانه قائم مقام الفاعل المضمر ولا
يجوز تاخره عن المخصوص الا ضرورة خلافا للكوفيين وعلى مذهبهم بنى الحريري قوله في الملحة نعم زيد
رجلا وبئس عبد الله منه بدلا والسر في ذلك انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشائعين في كل

حصله

١٩١

حصله محموده او مذمومه المستبعد تحققها سلكوا بهما في الامر العام طريق الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير
فجعلوا بعد الفعل ما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به اولا على سبيل الاجمال لكونه
فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوية الحكم
ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد واختلف في رفع المخصوص فقيل مبتدا مقدم الخبر فهو الجملة قبله او
يجعل خبر المحذوف المبتدا وجوبا تقديره نعم الرجل هو اي الممدوح زيد والوجهان جائزان عند الجمهور وقال
سيبويه وابن خروف وابن الباذش يتعين الاول وقيل يتعين الثاني وقيل يجعل مبتدا محذوف الخبر وجوبا
واليه ذهب ابن عصفور قال ابن مالك في شرح التسهيل وليس بصحيح لان هذا الحذف لازم ولم يجعل خبرا يلزم
حذفه الا ومحله مشغول بشيء يسد مسده وقيل يجعل بدلا من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان ورد بانه
لازم ولا شيء من البدل بلازم ومثل المصنف رحمه الله تعالى للاحكام المذكورة بقوله نحو نعم امراة هند وبئس
نساء الرجل الهندات وساء رجلا زيد ونقول ايضا نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم رجلين الزيدان ونعم المراتان الهندان ونعم امراتين الهندان ونعم الرجال الزيدون ونعم رجالا الزيدون
ونعم النساء الهندات ونعم نساء الهندات وقس على ذلك تنبيهات الاول للمخصوص احكام لم يذكرها
المصنف رحمه الله طلبا للاختصار ولا باس بذكرها فمنها انه يجب ان يختص بان يكون معرفة او مقاربا لها
بالتخصيص نحو نعم الفتى رجل من قريش وان يصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفا بالممدوح بعد نعم وبالمذموم بعد
بئس كقولك في نعم الرجل زيد وبئس الولد العاق اباه الرجل الممدوح زيد والولد المذموم العاق اباه فان وقع
غير مختص ولا صالح للاخبار عنه به بل وقع مباينا له اول كقوله تعالى بئس مثل القوم الذين فان الفاعل هنا المثل
والذين مباين له فلو وصفت المثل بالمذموم وجعلته مبتدا امتنع في الظاهر الاخبار عنه بالذين اذ لا يقال
المثل المذموم الذين لان الذين ليس بمثل فيؤول بحذف مضاف والتقدير بئس مثل القوم مثل الذين فيصح الاخبار
عن الفاعل حينئذ ومنها انه قد يدخله ناسخ نحو نعم الرجل كان زيدا وبئس الرجل ظننت عمرا فالجملة في الاول في موضع
خبر كان وفي الثاني في موضع ثاني مفعولي ظن ومنها انه قد يتقدم على الفعل نحو زيد نعم الرجل فيتعين كونه مبتدا
على القول بفعلية نعم وبئس والجملة بعده خبره وعلى القول باسميتهما فجوزوا ان يكون مبتدا والمخصوص الخبر و
بالعكس ومنها انه قد يحذف لدليل يدل عليه نحو نعم العبد اي ايوب فنعم الماهدون اي نحن وقيل انما يحذف
اذا تقدم ذكره والاكثرون على عدم اشتراطه وتخلفه اذا حذف صفته وهي ان كانت اسما فوفاق نحو نعم الرجل
حليم كريم اي رجل حليم كريم وان كانت فعلا نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اي رجل فممنوع عند الاكثر
وجائز عند الكسائي وغالب ان كان الفاعل نحو بئسما تشتري به وقليله وهنا كالمثال المذكور عند ابن الله

واقل منه ان يحذف المخصوص وصفته ويبقى متعلقها كقوله بئس مقام الشيخ امرس امرس امقام مقول فيه امرس امرس فحذف المخصوص وصفته وابقى معمول القول الثاني اذا كان المخصوص مؤنثا جاز ان يقال نعمت وبئست مع تذكير الفاعل لانها في المعنى شيء واحد نحو نعمت الثواب الجنة وبئست المقام النار والاجود نعم الثواب الجنة قاله في التسهيل وشرحه واما اذا كان الفاعل مؤنثا فقد مر في باب الفاعل ان الاجود عدم لحاق علامة التانيث ايضا الثالث يجوز في فاعل الفعل الجاري مجرى نعم وبئس الجر بالباء الزائدة والاستغناء عن الـ واضافته على وفق ما قبله كقوله حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحته او لمام وعن فهم زيد والزيدون كرموا رجالا لا نظر لما فيه من معنى التعجب ومنها اي من افعال المدح والذم حب ولا حب وهما كنعم وبئس فحب كنعم ولا حب كبئس وتزيد حب على نعم بانها تشعر بان الممدوح محبوب للقلب وقريب من النفس واصلها حبب بضم العين اي صار حبيبا محولا من حبب بفتحها ثم ادغم فصار حب على الزم منع التصرف لما مر تنبيه دخول لا في الذم على حب لا يخلو من اشكال لان لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا تكون غير مكررة اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف قاله في الشرح والفاعل ذا اي فاعل حب ولا حب ذا مطلقا اي في حالة الافراد وضديه والتذكير وضده فلا يتغير عن الافراد والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك بل يقال حبذا زيد ولا حبذا هند وحبذا الزيدان ولا حبذا الهندان وحبذا الزيدون ولا حبذا الهندات قال الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت هند فلا حبذا هيا واختلف في علة التزام ذلك فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال للكل بكسر التاء وافراد ها ونسب هذا القول للخليل وقال ابن كيسان لان المشار اليه مضاف محذوف والتقدير في حبذا هند مثلا حبذا حسن هند وفي حبذا زيد حبذا امره او شانه فالمقدر المشار اليه مذكر مفرد حذف واقيم المضاف اليه مقامه ورده ابن العلج بانه لم ينطق بهذا في وقت وقال الفارسي في البغداديات لان ذا جنس شايع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم اذا كان ضميرا ورجحه التميمي فيقال حبذا زيد رجلا فايدة انما لم تغير الامثال لان المثل من قبيل الاستعارة والاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به مستعملا في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هذا هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة وانما يقع

في كلامهم

في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه قاله العلامة التفتازاني في شرح التلخيص وقال بعض المحققين انما لم تفتح التاء من قولك الصيف ضيعت اللبن اذا كان المخاطب الذكر الذي ضرب له المثل تنبيها بالمخاطب هي مورد المثل فهو مؤنث ادعاء تنبيه ما ذكره المصنف من ان حب فعل وذا فاعلها وانهما باقيان على اصلهما هو المشهور وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك ونسب الى ظاهر مذهب سيبويه وقال ابن خروف بعد ان مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدا وخبره حبذا هذا قول سيبويه واخطا عليه من زعم غير ذلك وذهب قوم منهم الاخفش وخطاب الى انهما ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وذهب المبرد وابن السراج وابن عصفور الى انهما ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده خبره ونسب ابن عصفور هذا القول الى سيبويه قلت وقد مضى فيما نقلته عن الجمع ان استدلال سيبويه على مرفقة انه الفرخ باسمية حبذا والعدة عليه واستدل القايلون ببقاء حب على اصلها بان الاصل عدم التغيير وباقتصارهم على حب اذا عطف على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا اي حبذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بحو اذما واخواتها من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب واستدل مدعي عليه الفعلية بقولهم فيما حكي لا يحبذه في او الها بمضارع ورد بجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا لولا الحياء وربما منحت الهوى من ليس بالمتقارب اي الا حبذا حالتي معك ولو كان فاعلا لم يجز لان الفاعل لا يجوز حذفه والا يحبذه فمضارع حبذ اذا قال له حبذا المضارع حبذا واستدل مدعي غلبة الاسمية باكثار العرب من دخول يا عليها من غير استيحاش كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا وقوله يا حبذا القمراء والليل الساج وطرق مثل ملاء النساج وبعدها الفصل بين حب وذا وبعدم تصرف ذا بحسب المشار اليه وبعده اي بعد الفاعل المخصوص ولا يجوز تقدمه عليه اذ لا يفصل بين حب وفاعلها وان جاز ذلك في نعم على قول كما تقدم لان نعم هي الاصل المعقود عليه الباب ويجوز في الاصول لقوتها ما لا يجوز في غيرها قاله ابن بابشاذ في شرح الجمل ولا تقدم على جملتها وان جاز في نعم ايضا لما ذكر ولانها جارية مجرى المثل كما مر ولئلا يتوهم من قولك مثلا زيد حبذا كون المراد الاخبار بان زيدا احب ذا وان كان توهما بعيدا نعم يجوز فصله من حبذا بنداء كقول كثير الا حبذا يا عز ذاك التشاير وبتمييز وحال كما سياتي واختلف في اعرابه فقيل هو مبتدا والجملة من الفعل والفاعل قبله خبره والرابط ذا او العموم ان قلنا ان ال للجنس وقيل مبتدا محذوف الخبر وقيل عكسه ورد هذا انه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجملة باسرها من غير دليل وقيل عطف بيان ورد بمجيئه نكرة واسم الاشارة معرفة كقوله

وحبذا نفحات من ريا نسيمها يأتين من قبل الريان أحيانا وقيل بدل من ذا ورد بانه على نية تكرار العامل وهو لا يلي حب
واجيب بعدم اللزوم بدليل انك انت ولك ان تأتي قبله اي المخصوص او بعده بتمييز او حال على وفقه
اي المخصوص في الافراد والتذكير وفروعهما لاتحادهما في الماصدق لانه يكون عبارة عن المخصوص فلا جرم يوافقه
وذكرا مثله حبذا رجلا فتقول نحو حبذا الزيدان مثال لحبذا اذا بعده المخصوص دون تمييز او حال ونحو
حبذا زيد راكبا مثال لما كان بعده حال على وفقه في التذكير والافراد ومثله حبذا الزيدان راكبين والزيدون
راكبين وكذا تأتي بالحال قبل المخصوص فتقول حبذا راكبا زيد والراكبين الزيدان والراكبين الزيدون
وذو الحال هو لا المخصوص لان المخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح او الذم لفظا وتقديرا والركوب في نحو الا
المذكورة من تمام المدح ونحو حبذا امراة هند مثال لما كان قبله تمييز على وفقه في التانيث والافراد
ومثله حبذا امراتين الهندان وحبذا نساء الهندات وكذا اذا كان بعده تقول حبذا هند امراة والهندان
امراتين والهندات نساء وانما جاز هنا تاخير التمييز عن المخصوص في السعة دون نعم وبئس كما مر لان التمييز
هنا عن الظاهر وهو ذا وهناك عن الضمير المستكن ففصل الظاهر على المضمر كما فصل عليه بجواز ترك التمييز هنا
نحو حبذا زيد ووجب الاتيان به لفظا في نعم والعامل في الحال والتمييز حب اتفاقا وان كانت غير متصرفة
لان الحال والتمييز يكفيهما رائحة الفعل وهل تعمل في غيرهما قال ابو حيان لا ينبغي ان يقدم عليه الا بسماع
غيره تعمل فيما عدا المصدر كالظرف والمفعول له ومعه نحو حبذا زيد اكراما له وحبذا عمرا زيد بخلاف المصدر
اذ هي غير متصرفة فلا مصدر لها **تنبيهان الاول** ما ذكره المص رحمه الله من ان المنصوب بعد المخصوص
او قبله يكون تمييزا او حالا هو الحق وقال الاخفش الفارسي والربعي هو حال مطلقا وابو عمرو بن العلاء تمييز
مطلقا وابن عصفور الجامد تمييز والمشتق حال وابو حيان الجامد تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به
كقوله يا حبذا الماء مبذولا لشاربه في اوجه البر اسرارا واعلانا فحال والا فتمييز والمص جوز وقوعهما
ولم يفرق بينهما فيحتمل انه قيل بقول ابن عصفور وبقول ابي حيان **الثاني** اختلف في الاولى من تقديم
الحال والتمييز على المخصوص وتاخيرهما عنه فقال الفارسي الاولى التاخير وقال ابن مالك الاولى التقديم
وقال الجرمي وابن خروف هما سواء في الحال ثم قال الجرمي تقديم التمييز قليل وقال ابن خروف حسن
فصل في الكلام على التعجب وهو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر جهل سببه وخرج عن نظائره ولهذا
قيل اذا ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى انه متعجب لانه سبحانه لا يخفى عليه خافية وما ورد منه في
كلامه عز وجل كقوله فما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد منه وللتعجب صيغ
كثيرة تدل عليه فمنها ما هو بالقرينة نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وقوله عليه السلام سبحان الله ان المؤمن لا ينجس

وقولهم

وقولهم لله دره وقولهم اهيك بزيد ولله دره دره وما هاله ومنها ما هو بالوضع وهو صيغتان يقال لهما فعلا التعجب وعدها
المص رحمه الله تعالى بقوله فعلا وضعا لانشاء التعجب فخرج نحو عجبت وتعجبت لانهما ليسا لانشاء التعجب
بل للاخبار ونحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو لانهما وان كان فعلين للانشاء فليسا لانشاء التعجب بل لانشاء
غيره وهو المدح والذم ونحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانهما وان كانا فعلين لانشاء التعجب لكن لا يدلان
عليه بالوضع بل بالقرينة وهما اي فعلا التعجب **افعله وافعل به** نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا
يجيء فعلا التعجب صار اعلمين على هاتين الصيغتين بجملتهما فالمفيد للتعجب هو الصيغة كلها لا الفعل فقط
ولا يبنيان الا ما يبني منه اسم التفضيل وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل
غير مصوغ منه افعل لغير تفضيل فلا يبنيان من غير فعل ككلب وحمار فلا يقال ما اكلبه ولا احمره وشذ ما اقمنه
وما اجدره بنوا الاول من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا من غير
ثلاثي والمراد به ما كان حروفه ثلاثة كما هو اصطلاح النحويين وشذ ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف
وما اتقاه وما املا القربة لانه من اتقى بتشديد التاء والمتلأت وان كان قد سمع فقه بمعنى خاف وملاء بمعنى امتلاء
لندورهما ولا من ناقص ولا من جامد وشذ ما اعساه واعس به اي ما احقه واحق به ولا من منفي ولا من غير قابل التفاضل
ولا من مبني للمفعول وشذ ما اخصره من جهتين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول لانه من اختصر بالبناء
للمفعول ولا من مصوغ منه افعل لغير التفضيل وذلك لشابههما افعل التفضيل من حيث كل منهما للمبالغة
والتاكيد وتساويهما في الوزن **تنبيه** قال الرضي يزيد فعل التعجب على اسم التفضيل بشرط وهو انه لا يبنى الا
مما وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى
يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر
فلا يستحق التعجب منها انتهى **ويتوصل الى ما فقد** بعض الشروط المذكورة اذا اريد التعجب منه **بما اشد**
او اشدد او نحوهما مما مر ويجعل مصدر الفاقد منصوبا بعد ما اشد ونحوه ومجرورا بالباء بعد اشدد
ونحوه فتقول في الاول ما اشد واضعف دحرجته او انطلاقه او بياضه او عرجه وفي الثاني اشدد بدحرجته
او بانطلاقه او بياضه او بعرجه ويؤتى بمصدر المنفي والمبني للمفعول غير صريح نحو ما اكثر ان لا يقوم واعظم
بما ضرب واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح اتي به صريحا تقول ما اشد كونه جميلا واشدد
بكونه جميلا وان قلنا لا مصدر له اتي به بمصدر مؤول نحو ما اكثر ما كان محسنا واما الجامد كنعم وغير القابل
للتفاضل كمات فلا يتعجب منهما البتة **تنبيه** لا يختص التوصل بنحو اشد واشدد بالفاقد بعض الشروط بل
يجوز فيما استوفاها نحو ما اشد ضرب زيد لعمرو واشدد بضرب زيد لعمرو **ولا يتصرف فيهما** اي فعلي التعجب المذكورين

قال ابن مالك اتفاقا ولا يرد عليه تجويز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فتقول ما يحسن زيدا لانه قياس ولم
يسمع فلا يقدح في الاجماع وعلة جمودها تضمنها معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع ولعدم
تصرفها امتنع ان يتقدم عليها معمولها وان يفصل بينها وبين معمولها لا تقول ما زيدا احسن ولا بزيد احسن
ولا بان زيد مفعول وكذلك لا تقول ما احسن يا عبد الله زيدا ولا احسن لولا بخله بزيد واختلفوا
في الفصل بظرف او مجرور متعلقين بالفعل فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمي
والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز وهو الصحيح لقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق
وما اقبح به ان يكذب وقوله اقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا ولو تعلق الظرف والمجرور
بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل لا يقال ما احسن في المسجد معتكفا
ولا احسن عندك بجالس وما فيها افعله اسم مبتدا اتفاقا اما كونها اسما فلان في افعل ضميرا يعود عليها والضمير
لا يعود الا على الاسماء واما كونها مبتدا فلانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها قيل وما روي عن الكسائي
من انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع وهل هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدي بها لتضمنها
معنى التعجب او للابهام وما بعدها خبرها او موصوفة او هي موصولة بمعنى الذي فهي مبتدا وما بعدها
صلتها فلا محل له من الاعراب والخبر محذوف وجوبا فتقديره احسن زيدا الذي احسن زيدا شيء عظيم فيه
خلاف قال سيبويه والجمهور بالاول والاخفش بالثاني وله قول اخر انها نكرة موصوفة وما بعدها صفتها
والخبر محذوف وجوبا والتقدير شيء احسن زيدا عظيم ورد قوله بان فيه التزام حذف الخبر دون شيء يسد
مسده ولا نظير له وقال الفراء وابن درستويه هي استفهامية دخلها معنى التعجب وما بعدها خبرها ورد بان
مثل ذلك لا يليه غالبا الا الاسماء نحو واصحاب الميمنة ما اصحاب الميمنة والملازمة للفعل ونقل ابن مالك
هذا القول في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل والاصح ما ذهب اليه سيبويه والجمهور
لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت
الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا ريب ان الافهام
حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام
وما بعد الباء من افعل به فاعل لافعل عند سيبويه وجمهور البصريين والباء زائدة قالوا ان افعل لفظه
لفظ الامر ومعناه الخبر وهو في الاصل فعل ماض على صيغة افعل بفتح العين بمعنى صار ذا كذا كما قالوا
اورق الشجر وازهر النبات واغد البعير بمعنى صار ذا ورق وذا زهر وذا غدة ثم غيرت الصيغة لما صورت
الى صيغة الامر لاجل المبالغة بتطويل لكن ما شئت ادا ارادوا المبالغة فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر

فزيدت

فزيدت الباء في الفاعل لاصطلاح اللفظ بصيرورته على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد
ولذلك التزمت بخلافها في نحو كفى بالله فيجوز تركها لعدم القبح وضعف هذا القول من اوجه
احدها استعمال افعل للصيرورة قياسا وليس بقياس الثاني وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الامر بغير لام
ولم يسمع الثالث زيادة الباء في الفاعل وهو قليل وانما المطرد عكسه الرابع جعل الامر بمعنى الماضي ولم يعهد
وانما المعهود عكسه نحو اتى امر الله افعل خير ليس عليا اي ليتق وما بعد الباء مفعول به عند الاخفش
وجماعة من الكوفيين والبصريين وهي اي الباء للتعدية او زائدة في المفعول به كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة ومبنى هذين الوجهين على ان الهمزة في افعل للتعدية او الصيرورة فان كان للتعدية
وهو الاولى لقلة همزة الصيرورة فالباء زائدة ولا يجوز ان تكون للتعدية والا اجتمع حرفا تعدية فعلى هذا
يكون احسن من قولك احسن بزيد امرا من احسنت زيدا اي جعلته حسنا والاصل ان يقال احسن زيدا
اي اجعله حسنا ثم زيدت الباء فقيل احسن بزيد وان كانت للصيرورة كما اجازه الزجاج فالباء للتعدية والاصل
احسن زيد اي صار ذا حسن ثم جيء بباء التعدية فقيل احسنت بزيد وجعلته صائرا ذا الحسن فمعنى الكلام
امر للمخاطب بتصيير زيدا صائرا ذا حسن فالتصيير مستفاد من باء التعدية وكونه صائرا ذا كذا مستفاد من صيغة افعل
التي همزتها بمعنى الصيرورة وافعل على هذا القول اعني كون ما بعد الباء مفعولا به امر حقيقة لا بمعنى الماضي
كما قال سيبويه وفيه ضمير كما في كل مثال امر واختلف في مرجعه فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير
للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير
مفردا على كل حال قال الرضي وفيه تكلف وسماجة وايضا نحو نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان
في حالة واحدة الا ان يقال معنى خطاب الحسن تدا بحي وقال الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن
خروف والزمخشري من المتاخرين الضمير للمخاطب اي امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا او يصفه بالحسن
كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة
فان وجدت لسانا قائلا فقل قال الرضي وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وانما التزم افراد
الضمير على هذا القول لانه كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير كما تقدم تنبيهات الاول ما ذكره المصنف
ان افعل بفتح العين وافعل بكسرها فذلك هو الصحيح الا افعل بكسر العين فاجمعوا على فعليته وشذ ابن الانباري
فقال انه اسم قال المرادي ولا وجه له واما افعل بفتح العين فالقول بفعليته مذهب البصريين والكسائي من
الكوفيين للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله ففتحته بناء كالفتحة في زيد ضرب عمرا وما
بعده مفعول به وقال بقية الكوفيين هو اسم لقول العرب ما احيسنه وما اميلحه والتصغير من خصائص الاسماء

واجيب بانه شاذ وقدر الكلام على ذلك في اول الكتاب بو على قولهم فقيحتها عراب كالفتحة في زيد عندك ولان
لان مخالفة الخبر للمبتدا مقتض عندهم نصبه وافعل انما هو في المعنى وصف لزيد لا الضمير او زيد عندهم
مشبه بالمفعول به ولان ناصبه وصف قاصر فاشبه قولك زيد حسن الوجه بالنصب الثاني دبايتوهم
من قولهم وافعل به لزوم الاتيان بالباء الزائدة مطلقا وليس مرادا قال ابن هشام في حواشي التسهيل يجوز حذف
الباء ان كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله واجب الينا ان تكون المقدما اي بان تكون دون
ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا الحكم اختصت به ان عن ان ونظيره عسى ان يقوم اشمو في الارتشاف
الباء زائدة لازمة الاصح في وصلتها الجار حذفها في النهاية لا يجوز حذف من ان في التعجب في شعر الشريف الغلو
رحمه الله تعالى اسقاطها قال اهون علي اذا امسلات من الكرى الى ايت بليلة الملسوع انتهى وفي الهمع رعا
بعد افعل بيان انه لازمة لا يجوز حذفها وقيل يجوز حذفها مع ان وان المصدريتين فيحصل من هذه النقول
في المسئلة ثلاثة اقوال جواز حذف الباء مطلقا ومنعه مطلقا وعليه صاحب النهاية والهمع والتفصيل
وعليه الشيخان هما ابن مالك وابن هشام فاعلم الثالث لا يتعجب الا من معرفة ونكرة مختصة نحو ما احسن
زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان التعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا
فائدة في ذلك قاله في التصريح وجيه الرابع لا يتعين ذكر المتعجب منه بل يجوز حذفه في مثل ما احسنه اذا دل
عليه دليل كقول علي ع جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها واكرمها
وفي مثل افعل به ان كان افعل معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر وقوله
فعف بنا والكتف ان ندعو يوما الى نصره من يلينا اي واكتف بنا واما قوله فذلك ان يلق المنية يلقها
حميدا وان يستغن يوما فاحذر فشاذ وانما جاز حذفه مع كونه فاعلا عند سيبويه والفاعل لا يحذف
بلا لزمه الجر ويكون الفعل الذي قبله في صورة ما فعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعوله اشبه الفضلة
فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم وذهب الفارسي وجماعة الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذف
الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا زيد كفى كاتبا ورده ابن مالك بلزوم ابرازه ح في التثنية والجمع وان من الضمائر
ما لا يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا الخامس زاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت
كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بغير ما فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة افعل فيقولوا احسنت رجلا
واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك رجلا وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه
ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد قاله في التصريح هذا فصل في الكلام على افعال القلوب
افعال القلوب وسميت بذلك لان معانيها قائمة بالقلب وتسمى ايضا افعال الشك واليقين واليقين

افعال القلوب

هو اليقين

هو التصديق الجازم المطابق الثابت قال بعضهم وكانهم ارادوا بالشك الظن وا لا فلا شيء منها بمعنى
الشك المقتضي تساوي الطرفين ورد بانه من خلط اللغة باصطلاح الميزانيين والا ففي اللغة الشك خلاف
اليقين فعالٌ تدخل على الجملة الاسمية لبيان ان منشأ تلك الجملة في النفس من ظن او يقين كما اذا قلت ظننت
زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد
انما هو الظن واذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو العلم وكذلك
بواقي الافعال والحاصل ان المقصود بالافادة معاني هذه الافعال لا الجملة الداخلة عليها وتلك الجملة
فضلة متعلقة بمعاني تلك الافعال بخلاف الافعال الناقصة فان المقصود بالافادة الجمل المدخولة
لها وتنصب المبتداء والخبر مفعولين فما كان مبتدا يصير مفعولا اولا وما كان خبرا يصير مفعولا ثانيا
نحو حسبت زيدا قائما هذا مذهب الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدا
بل هما كمفعولي اعطى في ان الفعل استعمل معهما ابتداء قال والذي حمل النحويين على القول بدخول هذه الا
فعال على المبتدا والخبر انهم راوا انه يجوز ان لا يكون من مفعوليها ابتداء وخبر قال وهذا باطل بدليل
انك تقول ظننت زيدا عمرا ولا تقول زيد عمرو الا على وجه التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت
انما القصد انك ظننت زيدا عمرا نفسه لا شبيه عمرو قال ابو حيان والصحيح قول النحويين وليس دليلهم انه وهم
بل دليلهم رجوع المفعولين الى المبتدا والخبر اذا الغيت هذه الافعال انتهى فتدبر قال بعضهم وقد يقال معنى
قول النحاة انها تدخل على المبتدا والخبر انها تدخل عليهما فلا يرد ح ظننت زيدا عمرا وامثاله ثم ان ما
نقل عن السهيلي مشكل كيف وشواهد الدخول عليهما اكثر من ان تحصر واشهر من ان تذكر وذهب الفرا
الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض
بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه ولا يجوز حذف احدهما اي المفعولين وحذفهما
اقتصارا بالاتفاق لان اصلهما المبتدا والخبر فكما لا يجوز ان يؤتى بمبتداء دون خبر ولا بخبر دون
مبتداء قبل دخول الناسخ فكذلك بعده واما حذفه اختصارا فاجازه الجمهور ومنعه طائفة منهم
ابن الحاجب وصححه ابن عصفور وابو اسحق بن ملكون وهو قضية اطلاق المص وحجتهم ان المفعول
في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه
امتنع حذفه كذا قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اختصارا
وقد ورد السماع هنا بالحذف قال تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم
هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول وكقوله ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي فلا

نظنى غيره واما حذف المفعول الثانى والاحد فيهما معا اختصارا فجائز بالاجماع نحو اين شركاى الذين
تزعمون من دون الله وقوله باى كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب اى تزعمونهم
شركا وتحسبه عارا على والاحد فيها اقتصارا فاختلفوا فيه على اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الاخفش
والجرمى وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين ونسبه ابن مالك لسيبويه لعدم الفائدة اذ لا يخلو
الانسان من ظن ما او علم ما فاشبه قولك النار حارة الثانى الجواز مطلقا وعليه اكثر النحويين منهم
ابن السراج والسيرافى وصححه ابن عصفور لورود قال تعم والله يعلم وانتم لا تعلمون وعنده علم الغيب
فهو يرى اى يعلم وقال وظننتم ظن السوء وحكى سيبويه من يسمع يخل وما ذكر من عدم الفائدة ممنوع
لحصولها بالاسناد الى الفاعل الثالث الجواز فى افعال الظن دون افعال العلم وعليه الاعلم واستدل
بحصول الفائدة فى الاول دون الثانى فان الانسان قد يخلو من الظن فيفيد قوله ظننت انه وقع
منه ظن ولا يخلو من علم اذ له اشيا يعلمها ضرورة كعلمه ان الاثنين اكثر من الواحد فلم يفد قوله علمت
شيئا ورد بانه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز فى بعضها سماعا وعليه ابو العلا
ادريس فيجوز فى ظن وخال وحسب لوروده فيها ويمتنع فى الباقى ونسبه لسيبويه تنبيه
جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول اختصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل
ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اى اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب من يسمع يخل اى تقع منه خيلة
والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او من
اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام
بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا
يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربى الذى يحيى ويميت
اذ المعنى ربى الذى يفعل الاحياء والاماتة وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله
فيذكران نحو احسن زيد او هذا النوع الذى اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف قاله فى المغنى وهى
اى افعال القلوب وجد كوعد ومصدرها وجدان عن الاخفش ووجود عن السيرافى والفى
اثبتها الكوفيون وابن مالك احتجاجا بقوله قد جربوه فالفوه المغيث اذا وانكرها البصريون وابن
عصفور وقالوا المنصوب ثانيا حال وتاولوا البيت بزيادة اللام وليس بشى اذ التاويل خلاف
الاصل فالصحيح قول الكوفيين وهما اليقين الجزاى يفيدان فى الخبر يقينا نحو قوله تعالى وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين وقوله انهم الفوا اباءهم ضالين وعد غيره بمعناها فعلين اخرين احدهما تعلم

بمعنى

بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها قال ابن مالك وهى جامدة لا يستعمل الا الامر قال ابو حيان
وتابع فيه الاعلم وليس بصحيح لان يعقوب حكى تعلمت فلانا خارجا بمعنى علمت وقد يجاب بانه نادر والغالب
فيها وقوعها على ان وصلتها كقوله تعلم رسول الله انك مدركى واما اذا كانت بمعنى تكلف العلم فانها
تتعدى الى واحد نحو تعلم المسئلة وهى متصرفة بلا خلاف الثانى درى فى لغية كقوله دريت الوفى العهد
يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد والغالب فيها ان تتعدى الى واحد بالباء نحو دريت بكذا
فاذا دخلت عليها الهمزة تعدت لاخر بنفسها نحو ولا ادريكم قال ابو حيان عد درى من افعال هذا الباب
الكوفيون وابن مالك وانكرها البصريون ولعل البيت من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت
والتضمين لا ينقاس ولا ينبغى ان يجعل اصلا حتى يكثر ولا يثبت ذلك ببيت نادر يحتمل التضمين انتهى
وجعل وزعم بفتح العين ومصدرها زعم مثلث الزاى وهما الظن اى يفيدان فى الخبر ظنا نحو قوله تعالى
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وقول الشاعر زعمتنى شيخا ولست بشيخ
انما الشيخ من يدب دبيبا والاكثر وقوعها على ان وان وصلتهما فتسد مسد مفعوليها كما قال سيبويه
والجمهور نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وقول الشاعر وقد زعمت انى تغيرت بعدها
ومن ذا الذى يا عز لا يتغير وقد تستعمل لليقين نحو الله صوف للناس ما زعموا ذكره الرضى وعبر عنه
بالتحقيق قال السيرافى والزعم قول يقترن به اعتقاد صح او لم يصح وقال ابن دريد اكثر ما يقع على الباطل وفى
الايضاح زعم بمعنى علم فى قول سيبويه وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون علما وقد يكون تقليدا وقد يكون
ايضا ظنا غالبا وقيل يكون بمعنى الكذب قاله فى المبهج وعد جماعة بمعناها ثلاثة افعال اخر احدها حجا
والمضارع يحجو كقوله قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات الثانى عد اثبتها الكوفيون
وبعض البصريين واختصهم ابن ابى الربيع وابن مالك كقوله فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى ولكنما المولى شريك
فى العدم اى لا تظن وانكرها اكثرهم الثالث هب اثبته الكوفيون وابن مالك كقوله فقلت اجرنى ابا خالد
والا فهبنى امرا هالكا وهى جامدة لم تستعمل فيما سوى الامر والغالب تعديها الى صريح المفعولين
كما فى البيت ووقوعها على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريرى ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن قال ابن
هشام وذهل عن قول القائل هب ان ابانا كان حمارا ونحوه وانكر البصريون تعديها الى مفعولين
واضطرب فيها ابن عصفور فمرة قال تتعدى الى واحد بدليل تنكير الثانى ومرة قال تتعدى الى اثنين
بدليل مجيئه معرفة نكرة الا انه جعله ابن وهب التى بمعنى صير وعلم وراى وهما للامرين اى الظن
واليقين والغالب منهما اليقين نحو قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله فان علمتموهن مؤمنات

فالاولى لليقين والثانية للظن وقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاولى للظن والثانية لليقين
وظن وخال وحسب لهما اي للامرين الظن واليقين والغالب فيها الظن وهي في ظن نحو قوله
تعالى ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين وقول الشاعر ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن
كان عنها معردا واليقين نحو يظنون انهم ملاقوا ربهم ومما احسن قول بعض الادباء يا رب العظيم عيسى
الظن فقد مات الذي بعده والظن قد ياتي بمعنى اليقين والظن في خال كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى
يسومك ما لا يستطاع من الوجد واليقين فيها نحو قوله ما خلتني زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم
والظن في حسب نحو قولك حسبت زيدا قائما اي ظننته قائما وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة
عشية لاقينا جذام وحميرا واليقين فيها نحو قوله حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء
اصبح ثاقلا تنبيهان الاول تاتي وجد بمعنى حزن وحقد فلا تتعدى بنفسها نحو وجدت على الميت
اي حزنت عليه ووجدت على المسيء اي حقدت عليه ويختلفان في المصدر فمصدر الاولى وجد بفتح الواو
والثانية موجدة وترد علم بمعنى عرف ورأى بمعنى ذهب الى الرأي اي المذهب وظن بمعنى اتهم وحجا بمعنى نوى
وقصد فيتعدين الى واحد نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وتقول رأى ابو حنيفة حل كذا
وطي الشافعي حرمته وفعلي اي ظننت زيدا اي اتهمته ومنه وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم على الغيب
واما من قرأ بالضاد فالمعنى المعنى ما هو بخيل وتقول حجوت بيت الله اي نويته وقصدته وانما لم يحترز المصـ
عن هذه الافعال وان كان يشملها قولنا افعال القلوب لان معانيها قائمة بالقلب لعدم دخولها في الحد
المقدم ذكره وتاتي هذه الافعال وبقية افعال الباب لمعان اخر غير قلبية فلا يتعدى لمفعولين واحتاج
الى الاحتراز عنها لانها لم يشملها قولنا افعال القلوب فان قلت قولك ترد علم بمعنى عرف فتتعدى الى
واحد يفهم ان بين علم المتقدمة وهذه فرقا فما الفرق بينهما قلت فرق بينهما ابن الحاجب بان قولك علمت
الشيء بمعنى عرفته لا يقتضي الا متعلقا واحدا لان معناه عرفت الشيء في نفسه ومعنى علمت زيدا قائما عرفته
باعتبار كونه على صفة وخالفه الرضي رض فقال لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى
علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان معرفت لا تنصب جزئي الاسمية كما تنصبهما علم لا لفرق
معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين بحكم لفظي دون الاخر انتهى
قال بعضهم وهذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض اهل الاصول والميزان وبعضهم وقول
وهو ان العلم يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات والبسائط قال في شرح المطالع ومن هنا
تسمع النحويين يقولون علم يتعدى الى مفعولين وعرف يتعدى الى واحد فتامله انتهى الثاني الحقوا رأى الحلمية

رأى

برأي العلمية في التعدي لاثنين بجامع ادراك الحس الباطني كقوله اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل
وانخزل انخزالا فهم مفعول اول ورفقتي بضم الراء المهملة وكسرها مفعول ثان ومصدرها الرؤيا نحو هذا
تاويل رؤياي من قبل قال ابن هشام في التوضيح ولا يختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل تقع مصدرا البصرية خلافا
للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس هي رؤيا عين انتهى
ثم القول بان رأى الحلمية ملحقة بالعلمية هو المشهور في كلامهم وقال بعض المتاخرين الاحسن ان يقال
رأى الحلمية ملحقة برأي الظنية لان ما يرى في النوم اشبه بالظن منه بالعلم انتهى فتدبر واذا توسطت
افعال القلوب سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما بين المبتدا والخبر او تاخرت عنهما جاز اي لا يمتنع
ولا يجب ابطال عملها لفظا ومحلا لاستقلال الجزئين كلاما فيمتنعان من التاثر عند ضعف العامل
بالتاخر عن كليهما او احدهما ويمكن ان يؤثر فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان ويسمى هذا الحكم وهو ابطال
عملها لفظا ومحلا الغاء ووجه التسمية ظاهر نحو زيد علمت قائم مثال لتوسط الفعل بين المبتدا والخبر وزيد
قائم علمت مثال التاخر عنهما والغاء المتاخر اقوى من اعماله بل لضعفه بالتاخر عن الجزئين والمتوسط
بالعكس لان العامل اللفظي اقوى من الابتداء وقيل هما في التوسط سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ
مقاومة الابتداء فلكل منهما مرجح ومحققه الرازي تنبيهات الاول قال ابو حيان لجواز الوجهين مع
التوسط والتاخر شرطان احدهما ان يدخل لام الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قائم ولزيد قائم ظننت
فانه حينئذ لا يجوز الا الالغاء الثاني ان لا ينفى نحو زيد منطلقا لم اظن وزيدا لم اظن منطلقا فانه لا يجوز الا
الاعمال لانه بناء الكلام على الظن المنفي ولا يبطل هذا بقوله وما اخال لدينا منك تنويل لان النفي
داخل في المعنى على ما بعدها قال الثاني هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين اذا كانا اسمين واما اذا كان
المفعول الثاني فعلا وقدم نحو قام اظن زيد فالالغاء باق على الجواز عند البصريين وهو الذي صححه في
التسهيل واوجبه الكوفيون قيل ويؤيد البصريين قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا وروي برفع
ربع ونصبه واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنينا خبر
عنه على تقدير رفعه ومفعول ثان واظن عامل على تقدير نصبه وقال ابو حيان الذي يقتضيه القياس
انه لا يجوز الا الالغاء لان الاعمال مترتب على كون الجزئين كانا مبتدا وخبرا وليسا هنا كذلك والا
لادى الى تقديم الخبر الفعلي على المبتدا انتهى قال بعضهم وبهذه الصورة وصورة لام الابتداء تحصل صورتان
يجب فيهما الالغاء فيستثنيان من قولهم الالغاء جائز لا واجب الثالث قال بعض الشارحين في نظير
عبارة المصنف كلامه قد يوهم وجوب الاعمال عند التقديم على المفعولين مطلقا حتى لو تقدم على الفعل

نحو كتى و ما لم يجز الالغاء وهو راى لبعضهم والجمهور على خلافه لكن الارجح الاعمال ذكره الدارى والحكم منصوص
في الكافية وفي التسهيل بدون حكاية خلاف انتهى وخرج بقوله اذا توسطت او تاخرت ما اذا تقدمت نحو ظننت
زيدا قائما فلا تلغى خلافا للكوفيين والاخفش وابن الطراوة الا ان الاعمال احسن عندهم **واذا دخلت**
افعال القلوب سوى الفعلين المذكورين لما **الاستفهام او النفي** بما او ان او لا او **على اللام** اى لام
الابتداء **او القسم** لفظا او تقديرا **وجب ابطال عملها لفظا فقط** دون المحل لجوازه مراعاته لوجود المانع
من العمل لفظا وهو اعتراض ما له الصدر بالكلام **وسمي هذا الحكم التعليق** اخذا من قولهم امراة اى مفقودة الزوج
تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج فالفعل المعلق
عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل محلا قال ابن الخشاب لقد اجاد اهل هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى
ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون بالحرف نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون او الاسم سواء كان الاسم
عمدة مبتدأ **نحو لنعلم اى الحزبين احصى** فاى اسم استفهام مبتدأ واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل
بحذف العائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها نعلم او خبرا نحو علمت متى السفر او مضافا اليه لمبتدأ نحو علمت
صبيحة اى يوم سفرك او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون فاى منصوب على المصدرية
بما بعده اى ينقلبون اى انقلاب ولا يصح ان يكون منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه
ما قبله **تنبيه** قال بعضهم استشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو من حيث ان العلم
بالشيء ينافي ما يقتضيه الاستفهام من الجهل به واجاب عنه ابن هشام في المغني بانه على تقدير مضاف اى جواب ازيد
عندك ام عمرو والتحقيق قال بعضهم ان متعلق العلم هو النسبة ومتعلق الجهل طرفها والعلم بالنسبة
يجامع الجهل بطرفيها ضرورة فلا حاجة الى تقدير بل التحقيق ان متعلق العلم هو النسبة الى احدهما مبهما ومتعلق
الجهل النسبة اليه معينا وفرق بينهما انتهى والنفي بما نحو علمت ما زيد قائم وبان نحو علمت ان زيد قائم وبلا
نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو واما ان فللزوم وقوعهما في صدر الجملة وضعا والا النافية الداخلة
على الجملة الاسمية فانها لا التبرئة الشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل قاله الرضي وذهب بعضهم
الى نفي صدارة لا وان النافيتين مطلقا وعليه المغاربة ولذلك لم يذكروها في المعلقات وفصل بعضهم
فقال ان وقعتا في جواب القسم الملفوظ او المقدر نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ما
ان زيد قائم في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم كان لهما الصدر لحلولهما محل ادواته والا فلا وعليه
جرى ابن هشام في المغني والجامع والشذور والقطر وشرحيهما ولام الابتداء نحو **علمت لزيد قائم** وولقد تم
ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق واما نحو علمت ان زيدا لقائم فقال ابن هشام في شرح الشذور

ذكر جماعة

ذكر جماعة من المغاربة ان من المعلقات ان التي في خبرها اللام والظاهر ان المعلق اللام انتهى ان ابن الخباز حكى
في بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قايم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق
ان انتهى والقسم الملفوظ نحو علمت والله ليقومن زيد والمقدر نحو قوله ولقد علمت لتاتين منيتي
ان المنايا لا تطيش سهامها اى والله لتاتين وذلك اذا لم نقل بان قوله لتاتين جواب لقوله علمت
بناء على ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كما جزم به ابن هشام في المغني وغيره
وفي تصور التعليق هنا نظر لان الناسخ انما يدل على ما كان في الاصل مبتدأ وخبرا وهو هنا منتف وذهب بعضهم
الى ان القسم مقدر بعد هذه الافعال مع جميع المعلقات المذكورة ولتنبيه هو المعلق لا هي قاله في الهمع **تنبيهات**
الاول عد ابن مالك من المعلقات لو كقوله وقد علم الاقوام لو ان حاتما اراد ثراء المال كان له وفر
وابو علي الفارسي لعل قال في الجامع ويختص بدرى نحو وما يدريك لعل الساعة قريب وما يدريك لعله يزكى ووافق على ذلك ابو حيان
قال لانها مثل الاستفهام في انها غير خبر وان ما بعدها منقطع عما قبلها ولا فيه وبعضهم كم الخبرية فقض
عليه ابن هشام في شرح الشذور وقال وحمل عليه قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون
وقدر كم خبرية منصوبة باهلكنا والجملة سادة مسد مفعولي يروا وانهم بتقدير بانهم كانه قيل اهلكناهم
بالاستيصال وهذا الاعراب والمعنى صحيحان لكن لا يتعين خبرية كم بل يجوز ان يكون استفهامية ويؤيده
قراءة ابن مسعود من اهلكنا انتهى **الثاني** قد يتوهم من بيان المصنف اختصاص كل من الالغاء والتعليق بافعال
القلوب وهو كذلك في الاول وكذا في الثاني على ما قاله ابن عصفور قال لا يتعلق فعل غير علم وظن
حتى يضمن معناهما والارجح عندهم خلافه قال ابن هشام في المغني لا يختص التعليق بباب ظن بل هو جائز
في كل فعل قلبي في الجامع لنا رد ان افعال القلوب في التعليق بالاستفهام فقط نظر وابصر وتفكر وسأل
وشبههن وفي الهمع الحق بالافعال المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة ابصر فستبصر ويبصرون
بايكم المفتون وتفكر كقوله تفكر ايه يعنون ام قرد وسأل نحو يسألون ايان يوم الدين وزاد
ابن خروف نظر ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت قال ابن الزبير
ولم يذهب الى تعليقها سوى المذكورين وزاد ابن مالك نسي كقوله ومن انتم انا نسينا من انتم
ونازعه ابو حيان بان من في البيت يحتمل الموصولية وحذف العائد نحو من هم انتم وزاد ابن مالك
ايضا ما قارب المذكورات من الافعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو الم تر الى ربك وهذا على ان
راى بصرية ويستنبئونك احق هو لان استنبا بمعنى استعلم فهو طلب العلم ليبلوكم ايكم احسن عملا
ونازعه ابو حيان بان راى في الاول علمية وايكم في الاخير اثنانية موصولة حذف صدر صلتها

فبيت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل البعض واجاب يونس بتعليق كل فعل غيرها ذكر وخرج عليه ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد والجمهور لم يوافقوه على ذلك **الثالث** اذا تقدم على الاستفهام احد المفعولين نحو
علمت زيدا من هو جاز نصبه بالاتفاق لان العامل مسلط عليه ولا مانع من العمل واختلفوا في رفعه فاجازه سيبويه
وان كان المختار عنده النصب ووجه بانه لما كان زيد مستفهما عنه من حيث المعنى لان المعنى علمت من زيد عومل
معاملته مباشرة الاستفهام لفظا او يقال زيد في الواقع هو المعبر عنه بمن ونزلها الصدر ولد لانها على الاستفهام
فعومل معاملتها فهذه صورة يجوز فيها التعليق ولا يجب فينبغي ان يستثنى من قولهم التعليق واجب
لا جائز **تتمة** بنو سليم اجراء القول مجرى الظن فتنصب به المبتدأ والخبر مفعولين مطلقا من غير
اعتبار شرط من الشروط الاتية فيقولون قلت زيدا قائما وعليه يروى قول امرئ القيس اذا ما جرى شاربين
وابتل عطفه يقول هزيز الريح مرت باثاب واختلف هل يعملونه باقيا على معناه او لا يعملونه حتى يضمنوه
معنى الظن على قولين الاول للاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واسندوا البقول قالت وكنت رجلا فطينا
هذا ورب البيت اسرائيلا اذ ليس المعنى على ظننت والثاني للجمهور وقال المرادي وهو الظاهر وقال الرضي اعلم انه
قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو كيف تقول في هذه المسئلة
اي كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين
كالمص والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم تستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا قائما فيجيب اعلمه
قائما فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا انتهى وجمهور العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشروط تقدم
استفهام بالهمزة او غيرها وكونه فعلا مضارعا للمخاطب واتصال الاستفهام به كقوله متى تقول القلص
الرواسما يدنين ام قاسم وقاسما وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت
وحكى الكسائي اتقول للعميان عقلا اي اتظن فان فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية بان لا يتقدم استفهام
او يكون القول فعلا غير مضارع او مضارعا لغير مخاطب او يفصل بينه وبين الاستفهام واغتفر الفصل
بالظرف والمعمول مفعولا او حالا كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما
ونحو في الدار تقول زيدا جالسا وقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا ونحو اسرعا
تقول زيدا منطلقا وقيل لا يضر الفصل مطلقا ولو باجنبي نحو انت تقول زيدا مطلقا وعليه الكوفيون
والكثير من البصريين عدا سيبويه والاخفش وذهب السيرافي الى جواز اعمال الماضي بشروط المضارع والكوفيون
الى جواز اعمال الامر بشروطه ايضا وزاد ابن مالك في التسهيل وشرحه لاعمال المضارع شرطا خامسا
وهو ان يكون للحال لا للاستقبال وانكره ابو حيان والمرادي وابن هشام في بعض كتبه وقالوا نعلمه

لغيره

لغيره زاد ابن هشام بل الظاهر من اشتراط الاستفهام ان يكون مستقبلا واذا اجتمعت الشروط فيجوز الحكاية
ايضا مراعاة للاصل نحو اتقول زيد منطلق **تنبيهات الاول** اذا اجري القول مجرى الظن فهل
يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول ضميرين قال في النهاية نعم واقره ابو
حيان في الارتشاف وقال الشاطبي لا نقل في التصريح ولا يبعد تخريجه على القولين فمن قال انه يجري مجرى الظن
في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع انتهى **الثاني** قال بعض المحققين القول الاعم
بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى اللفظ الثاني هكذا ينبغي ان يفهم ونظيره اخر المعنيين في ان الاول لا يقتضي
وجود لفظ البشر والثاني يقتضي وجوده في الخارج في احد الازمنة الثلاثة انتهى هذه **خاتمة** لمباحث الافعال
في الكلام على التنازع ويسميه الكوفيون الاعمال بكسر الهمزة **اذا تنازع عاملان** مثنى عامل بالمعنى الاعم او الاخص
وقد عرفتهما سواء اتفقا في العمل او اختلفا فيه ولم يقل فصاعدا اقتصارا على اقل مراتب التنازع واكثرها ففهم
قاله المصنف في حواشيه بمعنى ان التنازع قد يقع في اكثر من عاملين كما سنراه لكنه اقتصر على ذكر العاملين بيانا
لاقل ما يقع فيه التنازع ولانه اكثر استعمالا ولا يخفى ان عبارته تصح الطباق بين الاقل والاكثر وتعبيره بالعاملين
احسن من تعبير ابن الحاجب بالفعلين وشبهه في العمل **ظاهرا** كمفعول تنازع في باب تجاذبنا الثوب اي اسما ظاهرا
فخرج المضمر وتبع في ذلك ابن الحاجب ووجهه بان العاملين اذا وجها الى مضمر استويا في صحة الاضمار فيهما فلا
تنازع نحو ضربت واكرمت وتعقبه ابن مالك بان هذا منه تقرير بانه لا ينافي في المضمر صورة تنازع فلا وجه
لهذا الاحتراز لان قولنا انا تنازع عاملان لا يمكن تناوله لذلك واجاب ابن هشام بانه قد يقال ان هذا
انما ذكر للاعلام من اول الامر بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة التنازع في الضمير ولا يحكم النحويون
بانه تنازع فان قلت الوجه الذي ذكره ابن الحاجب من ان التنازع لا ينافي في المضمر انما يستمر في المضمر المتصل
فاما المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا قلت الصحيح ان هذا ليس من باب
التنازع بل محمول على الحذف وذلك ان المحققين على اشتراط ان لا يكون المعمول محصورا فلا تنازع في نحو ما
قام وقعد الا زيد لامرين احدهما ان الواقع بعد الا ان يكون ظاهرا او مضمرا ايا ما كان فهو غير مثبت فان كان
ظاهرا فانه يقتضي ان نقول في نحو ما قام وقعد الا الزيدان والا الزيدون ما قاما او قاموا وقعدا او قعدوا
ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا او الا انت لم يتات الاضمار
في احدهما اذا اعملت الاخر لانك اما ان تضمر ضميرا غائبا فيلزم اعادة ضمير غائب على حاضر او ضميرا حاضرا
فتقول ما قام وقعدت الا انا او قعدت الا انت او نقيس ذلك على اعمال الثاني فيلزم مخالفة قاعدة
التنازع لانك تعيد الضمير على غير متنازع فيه لان ضمير المتكلم والمخاطب انما تفسيرهما حضور من هما له اللفظ

والضمير في باب التنازع انما يعود على اللفظ المتنازع فيه وان كان غايبا لزم ابرازه في التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم يتكلم
بذا الوجه الثاني ان الاضمار في احدهما يودي الى اخلاء العامل الاخر من الايجاب لان الفعل المنفي انما يصير موجبا
بمقارنة الا المعمول له لفظا ومعنى فاذا لم يقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفي والمقصود بخلاف ذلك
واذا امتنع التنازع فيما ذكرنا علم انه محمول على الحذف وممن نص على ذلك ابن الحاجب وابن مالك في مثل
ما قام وقعد الا انا ما قام احد ولا قعد الا انا فحذف احد الاول لفظا واكتفي بقصده ودلالة النفي والاستثنا
عليه كما جاء وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به وما منا الا له مقام معلوم اي ما من اهل الكتاب احد
الا ليؤمنن وما منا الا له مقام وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشي لما شرحناه لكن
يلزم على القول بالحذف حذف الفاعل وليس نص فيه كالآيتين المذكورتين لان المحذوف فيهما مبتدا وهو
جائز الحذف بخلافه في المثال فان المحذوف فيه الفاعل ومن قواعد البصريين انه لا يحذف بل زعم ابن عصفور
في شرح الايضاح ان حذف الفاعل لا يجوز عند احد البصريين ولا عند الكوفيين وهذا التركيب مسموع عن
العرب قال ما صاب قلبي واضناه وتيمه الا كواعب من ذهل ابن شيبانا وقال ما جاد رايا ولا اجدى محاولة
الا امرؤ لم يضع دينا ولا دينا وتخريجه على مذهب الفراء في قام وقعد زيد ضعيف لضعفه وتخريجه على حذف الا زيدا
او انا من الاول لدلالة الثاني عليه فيه ايضا حذف الفاعل فاتفقت المسئلة من اشكال قوله بعدهما صفة طالب
اي ظاهرا وانما بعدهما اي بعد العاملين واحترز بذلك عما اذا وقع قبلهما نحو زيد ضربت واكرمت او بينهما نحو
ضربت زيدا واكرمت فانه يتعين المعمول في الصورتين لان يكون للاول لانه طالب من حيث المعنى ولم يجد مانعا
فاذا جاء الثاني لم يكن له ان يطلبه لانه انما جاء بعد ما اخذه غيره له فلا يكون فيه مجال للتنازع وليس هذا
بمتفق عليه فقد ذهب بعض المغاربة الى منع التنازع في الاول وحكى عليه الرضي وعبارته وقد يتنازع
العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت وذهب الفارسي الى دعوى وقوعه
في الثاني واستظهر المرادي وقوعه فيهما واستغرب ابو حيان القولين فلك جواب اذا على اي هما اي العاملين
شئت فان شئت اعملت الاول وان شئت اعملت الثاني باتفاق النحويين لان كلا مسموع وانما الخلاف
في المختار كما سياتي بيانه تنبيهات الاول فهم من قوله اذا تنازع عاملان انه لا بد ان يكون كل منهما
طالبا من حيث المعنى لما فرض التنازع فيه فلا تنازع بين نحو مطلت ونحب في الواعدين من قول الشاعر
عدينا في غد ما شئت انا نحب ولو مطلت الواعدينا لعدم طلب كل منهما له لان المطول هو عود لا واعد
فالواعدين مفعول نحب لا غير ومفعول مطلت محذوف اي ولو مطلتنا او هو منزل منزلة ما لا مفعول
له اي ولو وقع منك مطل قال ابن هشام في الاوضح ولا تنازع بين فعلين او اسمين اكد احدهما بالاخر

الطالب

الطالب للمعمول انما هو الاول واما الثاني فلم يوت به للاسناد بل لمجرد التقوية للاول ولهذا قال الشاعر
فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول والثاني
لمجرد التقوية ولا فاعل له ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك على اعمال الاول او اتوك اتاك على اعمال الثاني انتهى
وفيه بحث وما ذكره هو مختار ابن مالك وواضعها ابن النحاس وابن الربيع قال ابو حيان ولم يصرح بالمنع
في ذلك احد سواهم بل نص الفارسي في قول الشاعر فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق
نواصله بانه من باب التنازع والاضمار في احدهما انتهى وقيل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ
واحد فكانهما عامل واحد ففي المسئلة اقوال ثلاثة الثاني ظاهر كلامه انه لا يشترط في العاملين المتنازعين
ان يكونا من غير نوع الحروف والجمهور على اشتراطه لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات
واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تع فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان
ان تطلب مثبتا ولم يطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل ابن عصفور عن بعضهم انه جوز تنازع
لعل وعسى في نحو لعل وعسى زيد ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد
بان منصوب عسى لا يحذف الثالث ظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيهما ان يكونا متصرفين والجمهور على
اشتراطه لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله وعن المبرد
اجازته في فعلي التعجب نحو ما احسن واجمل زيدا واحسن به واجمل بعمرو والمانع لا يجوز هذين التركيبين ابن
هشام في المغني العاملان في باب التنازع لا بد من ارتباطهما اما بعطف نحو قام وقعد اخواك او عمل اولهما في
ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا او كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا
يستغفر لكم رسول الله ونحو اتوني افرغ عليه قطرا او جوابية السوال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة
ونحو ذلك من اوجه الارتباط ولا يجوز قام قعد زيد الخامس ظاهر كلامه ان التنازع يجري في جميع
المعمولات وهو راي بعضهم قال بعضهم والاصح انه لا يجري في المصدر والحال والتمييز انتهى وفي
الجمع وشرحه ويقع التنازع في كل معمول الا المفعول له والتمييز وكذا الحال لانها لا تضمر خلافا لابن معط
انتهى قلت وكان ابن معط رجع عن هذا القول فقال في شرح الجزولية تقول في الحال ان تزرني ضاحكا
ازرك في هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر قال ابو حيان والاجود اعادة الحال كالاول
قال ابن معط وتقول في الظرف على اعمال الثاني سرت وذهبت اليوم وعلى الاول سرت وذهبت فيه اليوم
وفي المصدر على الثاني تضرب بكرا اضرب ضربا شديدا وعلى الاول اضربكه ضربا شديدا وفي النهاية لابن
الخباز ويجوز التنازع في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت

واياه ان اعملت الاول انتهى لان النحاة البصريين نسبة الى البصرة بفتح البا وكسرها وضمها ثلاث لغات
حكاها الازهري وافصحهن الفتح وهو المشهور والنسبة اليها بصري بكسر البا وفتحها وجهان مشهور
ان ولم يقولوا بالضم وان ضمت البصرة على لغة قاله النووي يختارون اعمال العامل الثاني لقربه من المعمول
فالاولى ان يستبد به دون البعيد ولعدم استلزام اعماله الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي
والعطف على الجملة قبل تمامها في نحو قام وقعد زيد اذ اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل الذي
هو قام والمعمول الذي هو الجملة المعطوفة ويستلزم العطف على الجملة التي هي قام زيد قبل تمامها الذي هو زيد
اذ التقدير قام زيد وقعد وكلا الامرين خلاف الاصل واعمال الثاني لا يستلزم شيئا منهما قال الرضي ولا
تجي هذه العلة في غير العطف نحو جاني لاكرمه وكاد يخرج زيد والنحاة الكوفيين يختار اعمال العامل الاول
لسبقه على غيره من العوامل وعدم استلزام الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة
واعمال الاول يستلزم ذلك وهو ضعيف واجيب بان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب
كما في باب نعم وربه رجلا وضمير الشان فهو سايغ من غير ضعف وقدم المصنف نقل مختار البصريين تنبيها
الى انه المختار عنده ولا شك ان الاستقراء شاهد بان اعمال الثاني اكثر وقيل هما سيان في العمل لان
لكل مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث واما
الرابع وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة
الى الاول او يستوي فيه الامران لم ار في ذلك نقلا قاله في التصريح تنبيه قال في السراج ما نقله عن الكوفيين
هو الذي تظافرت به نصوص النحاة عنهم وقال ابن النحاس انه لم يجد ذلك عنهم ما حكي عنهم رواية اي
العاملين اعملت الاول او الثاني اضمرت الفاعل في العامل المهمل من العمل في الظاهر اذا اقتضى الفاعل
فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني موافقا للظاهر
في الافراد والتذكير وفروعهما لانه مفسر والموافقة بين المفسر والمفسر لازمة فتقول على اعمال الاول
ضربني وضربتهم قومك وعلى اعمال الثاني ضربوني وضربت قومك هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون
من نحو المثال الثاني لاستلزامه الاضمار قبل الذكر فذهب الكسائي وهشام والسهيلي وابن مضاء الى وجوب
حذف الفاعل من الاول للدلالة عليه تمسكا بظاهر قوله تعفق بالارطى لها واردها رجال فبذت
نبلهم وكليب اذا لم يقل تعفقوا ولا ارادوا قاله في التصريح ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم
يعد
تعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور انتهى
وذهب الفرا الى انه يجب اعمال الاول فرارا من حذف الفاعل ومن الاضمار قبل الذكر وعنه قول اخر حكاه

في البسيط

في البسيط انه يقتصر في مثل ذلك على السماع ولا يكون به قياسا قال الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا
ان الثاني ان طلب ايضا الفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد
فاعلا للفعلين لكن اجماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده في الاصول وهم يجرون
عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان يؤتى بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني
الزيدان هما جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب
الاول لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت
كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى والصحيح ما ذهب
اليه البصريون بشهادة السماع قول الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل
وقال هويني وهويت الغانيات الى ان شبت فانصرفت عنهن امالي اذا ثبت ذلك عن العرب وجب
يفاع المصير اليه تنبيه ما عزوته الى الكسائي ومن وافقه من وجوب حذف الفاعل هو المشهور وفي شرح الا
من باب الاستثنا حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا الكوفيين وما حكاه البصريون عن
في
الكسائي انه يجيز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيدين باطل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد في
الاحوال كلها انتهى اما المفعول فتارة يحذف وتارة يضمر في العامل المهمل من العمل في الظاهر ان كان
الاول حذف اي المفعول ولا يضمر فيه اذ لو اضمر والحال هذه لزم الاضمار قبل الذكر وغلك انما
ارتكبناه للضرورة لاجل الفاعل احتبا بالحذف العدة واما المفعول فهو فضلة مستغنى عنه فيجب حذفه
قال الغزالي آتوني افرغ عليه قطرا وقال هاؤم اقرؤا كتابيه واجاز قوم اضماره وعليه ابن مالك لو كان
المهمل الثاني ودفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر وبعده ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله
اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود تنبيهان الاول المجرور
حكم المفعول فيما ذكر فيجب حذفه ان لم يلبس نحو مررت ومر بي زيد فان اوقع حذفه في لبس وجب اضماره
مؤخرا نحو رغبت ورغب في زيد عنه اذ لو حذف لتوهم ان المراد رغبت فيه الثاني فضية اطلاقه
حذف المفعول ولو كان العامل من باب ظن وهو الصحيح لما سياتي وفيه ثلاثة اقوال اخر قيل يضمر قبل
الذكر لانه عمدة وان كان منصوبا فهو كالفاعل فلا يحذف بل يقال ظنني وظنني اياه زيدا قايما
وقيل يضمر مؤخرا بالى انه لا يحذف ولا يضمر قبل الذكر لانه منصوب فهو على صورة الفضلة فيضمر مؤخرا
نحو ظنني وظننت زيدا قايما اياه وقيل يظهر فيقال ظنني قايما وظننت زيدا قايما واصحها الاول الذي فهمته
عبارة المص رحمه الله انه حذف لدليل قال ابن عصفور وهو احسن المذاهب لان الاضمار قبل الذكر

والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف لاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه
انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو
علمني الزيدين قائمين فلا بد ان يقال اياه متقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه قاله في التصريح نقلا عن ابي
حيان في النكت الحسان او كان العامل المهمل هو الثاني اضمر اي المعمول وفي حكمه المجرور في المهمل مطابقا
للظاهر ولا محذوف فيه لرجوع الضمير الى متقدم رتبة وان تاخر لفظا لانه معمول للاول لحقه ان يليه نحو قام
وضربتهما اخواك وقاما ومررت بهما اخواك وبعضهم يجيز الحذف هنا ايضا كقوله بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه وهو ضرورة عند الجمهور ولان في الحذف تهيئة العامل للعمل
وقطعه بغير معارض فيضمر وجوبا الا ان يمتنع الاضمار فيتعين الاظهار وذلك اذا كان المفعول خبرا
في الاصل وهو المتنازع فيه في الافراد وفرعيه والتذكير وضده لكن لم لا يسلم ان تكون المسئلة من
باب التنازع ولذلك قال وليس منه نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا كما نبه بعض
المحققين خلافا لمن قال انه منه وان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول
الثاني حسبتهما وهو منطلقين لامتناع اضماره لانه ان اضمر مفردا ليطابق مرجعه خالف المفعول الاول
وان اضمر مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا وخبر في الاصل خالف مرجعه ولا يجوز ان يكتب بالحذف
فيه لكونه ثاني مفعولي حسبت وهو محذوف كما عرفت واجازه الكوفيون لدلالة منطلقا عليه فيقولون
حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا واجازوا اضماره ايضا مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون حسبني وحسبتهما
اياه الزيدان منطلقا ووجه كونه ليس من التنازع كما ذهب اليه المص تبعا لجماعة من المحققين منهم ابن هشام
وصاحب لوافي ان العاملين لا يتوجهان الى امر واحد لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى لا متفاع شرط التنازع وهو كون المتنازع مطلق بالكل والعاملين من حيث المعنى فيمتنع التنازع
ضرورة وما قيل من انهما تنازعا ذاتا متصفة بالانطلاق من غير نظر الى كونها مفردة او مثناة يمتنع
لان التنازع لا يكون في مبهم كذا قيل والاولى ان يقال ان التنازع فيه صحيح لكن باعتبار كون منطلقا
مثلا في نحو المثال المذكور مفعولا ثانيا مع قطع النظر عن كونه مفردا او مثنى وانت لا تنطق به مفردا
الا بعد الحكم به للاول ولا مثنى الا بعد الحكم به للثاني واذا نطقت به مفردا بطل كون الثاني يطلبه
ومن هنا ظهر لك فساد دعوى التنازع ولو نظر اليه من جهة كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عما
يقتضيه كل من العاملين المذكورين لما نازع في صحة التنازع ان العاملين اذا كان الاول منهما
يطلب مرفوعا والثاني يطلب منصوبا فتنازعا فيه صحيح لكن مع قطع النظر عن الاعراب فانك ان اعربته

بالرفع

بالرفع بطل كون الثاني يطلبه لانه لا يطلب الا منصوبا وان اعربته بالنصب بطل كون الاول يطلبه لانه لا يطلب
الا مرفوعا وذلك نحو اكرمني واكرمت زيدا وزيدا وهذا مما لا خلاف في انه من التنازع هكذا قرره المالكي في حاشيته
الاوضح وهو جدير بالقبول ويرشدك اليه قول الفاضل الهندي ان التنازع في القلب لا في ما بعد التركيب فالتنازع
تنبيهان الاول قضية كلام المص رحمه عدم اشتراط كون المعمول غير سببي مرفوع واشترطه بعضهم ليخرج
نحو قوله كثير قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها لانه لو قصد فيه الى التنازع لاسند احد
اسمي المفعول الى السببي الذي هو غريمها والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط المهمل بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره
ولا ما التبس بضميره فيحمل مثل ذلك على ان المتاخر مبتدا مخبر عنه بالعاملين المتقدمين وفي كل منهما ضمير وهما
وما بعدهما خبر الاول بخلاف السببي غير المرفوع نحو زيد اكرم وعظم اياه واعترض الاول بان عود الضمير من المهمل
على الاسم المشتمل على ضمير المبتدا يحقق الالتباس والارتباط والثاني بان ما علل به امتناع التنازع في الاول يأتي
ايضا في الثاني نحو زيد ضربت واكرمت اياه لان احد العاملين يعمل في السببي والمهمل يعمل في ضميره فيلزم
عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا يظهر معنى لتقييد السببي بالمرفوع ولم يشترط اكثرهم هذا الشرط
كالمص ونص عليه ابن خروف والشلوبين وابن السيد وابن مالك الثاني قد يكون التنازع بين
اكثر من عاملين كقوله ارجو واخشى وادعو الله مبتغيا عفوا وعافية في الروح والجسد وقد يتعدد
المتنازع فيه كقوله صلى الله عليه وآله وسلم تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلوة ثلاثا وثلاثين
فتنازعت ثلاثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ومفعول مطلق وهو ثلاثا
فاعمل الاخير فيهما واعمل الاولان في ضميرهما وحذفا لانهما فضلتان ولا لبس والاصل فيه تسبحون الله فيه اياه
وتكبرون الله فيه اياه وهنا انقضى كلام المص رحمه الله على ما يتعلق بالافعال فشرع في الكلام على ما يتعلق بالجمل
فقال الحديقة الرابعة في الكلام على الجمل وما يتبعها من ذكر اقسامها واحكامها الجملة لغة جماعة
الشيء كذا في القاموس واصطلاحا قول اي مقول استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو
اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مفيدا او غير مفيد فهو اخص من اللفظ لاختصاصه بالموضوع بخلاف
كما مر بيانه في شرح صدر الشرح هذا هو المشهور وهو الصحيح وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على المركب
مجاز عليه ابن معط وقيل حقيقة في المركب سواء افاد ام لا واطلاقه على المفرد مجاز وقيل حقيقة في المركب المفيد
واطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم الجويني في تفسيره وقيل انه يطلق على المهمل فيرادف
اللفظ حكاه العلامه ابو حيان في شرح التسهيل في باب ظن وجزم به ابو البقا العكبري في اللباب اما اطلاقه
على المفرد مجاز وقيل حقيقة في المركب المفيد واطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم الجويني

في تفسيره وقيل انه يطلق على المهمل مرادف للفظ حكاه العلامه ابو حيان في شرح التسهيل في باب ظن وجزم
به ابو البقا العكبري في اللباب اما اطلاقه على غير اللفظ من الراي والاعتقاد فمجاز اجماعا تضمن كلمتين
حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه ذا التثنية على ما اصطلحوا عليه اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة
فالمتضمِّن اسم فاعل هو المجموع والمتضمَّن اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين وزيد قائم مثلا بصورته الا
فلا يلزم اتحاد المتضمِّن وخرج بهذا القيد المفردات باسناد متعلق بتضمن او صفة مصدر محذوف اي تضمنا
متلبسا او حاصلا او ملصقا به او صفة كلمتين اي كلمتين متلبستين باسناد احديهما الى الاخرى فان قيل التعريف
غير جامع لان الجملة الشرطية والجملة التي احد جزئيها جملة نحو زيد ابوه قايم لا يصدق التعريف عليهما اذ الاولى متضمنة
لجملتين والثانية لجملة وكلمة اجيب بان تعرضه كلمتين لبيان اقلها لا لنفي الزيادة فاشتمال الصورتين
على اكثر من كلمتين لا يضر واعلم ان المراد بالاسناد هنا هو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى سواء حصل مع ذلك
فايدة ام لا وفي قوله باسناد بالتنكير اشارة الى ذلك فهي اي الجملة اعم من الكلام عموما مطلقا لصدقها عليه
وعلى غيره اذ شرطه الفائدة بخلافها فكل كلام جملة ولا عكس بالمعنى اللغوي والاعم هنا بمعنى العام من
تجرد لا ابتدا هذا بالنظر الى المفهوم واما بالنظر الى موارد الاستعمال فهو على بابه قاله بعض المحققين قال شيخنا
جمال الدين محمد الشامي متع الله بحياته بل هو بالنظر الى المفهوم على بابه ايضا لان الجملة اكثر عموما للافراد
من الكلام فتدبر انتهى وما ذكر من كون الجملة اعم من الكلام ليس اجماعا بل هو عند الاكثر وقد ذهب بعضهم الى
مترادفان وهو ظاهر كلام الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة وفي قوله
المص عند الاكثر نظر بل الظاهر ان الاكثر على انهما مترادفان قال الدماميني في التحفة ظاهر كلام الاندلسي في
شرح المفصل انه راي الجميع لانه قال في باب المبتدا والخبر الكلام والجملة في اصطلاحهم مترادفان انتهى وفي
الاشباه والنظاير قال الشيخ محب الدين ناظر الجيش الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة
في الدلالة يعني كلما صدق احدهما صدق الاخر فليس بينهما عموم وخصوص انتهى فظهر ان الاكثر على الترادف
نعم قال الشيخ جمال الدين ابن هشام في المغني والكلام اخص من الجملة لا مرادف لها فان الكلام هو القول
المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام
زيد والمبتدا وخبره كزيد قايم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقايم الزيدان وكان زيد قايما وظننته
قايما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس والصواب انها اعم اذ شرطه الافادة
بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا وكل ذلك ليس
فليس كلاما انتهى قال العلامة السيوطي وقد نازعه بعضهم في ذلك وادعى ان الصواب ترادف الكلام

والجملة

والجملة انتهى واجاب ناظر الجيش عما ذكر في جملة الشرط ونحوها بان اطلاق الجملة عليه اطلاق مجازي باعتبار ما كان
الشيخ على ما كان عليه واجاب غيره بان تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء لا يقدح في كون كل جملة مركبة تفيد
اذ المراد في الاعم الاغلب هذا كقولهم ان المبدل منه في نية الطرح اي في الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض
من المانع في بعض الصور نحو جاء الذي مررت به زيد للاحتياج الى الضمير وله نظاير وذكر الدماميني في
شرح المغني ما محصله ان الخلاف في المسئلة اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح ونازعه الشمني في ذلك
ما قاله الدماميني تنبيهان الاول ما فسرت به الاسناد في حد الجملة هو قضية كلام جماعة في مثل هذا
المقام اذ لو اريد بالاسناد النسبة التامة كانت الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فلا يتفرع عليه قوله فهي
اعم من الكلام لكن قال بعضهم تفسير الاسناد بالنسبة مطلقا يلزم منه انتقاض التعريف بالمركب المشتمل على
نسبة ناقصة كغلام زيد واختار بعض المحققين تفسير الاسناد هنا بالنسبة التامة المقصودة وكون
المركب الذي هو الجملة مشتملا على الاسناد حالا او اصلا فلا تكون الجملة كالكلام في اعتبار الافاده
فتامل الثاني قال شيخ شيوخنا الحرفوشي في شرح التهذيب للمص ربما افهم كلام بعضهم ان الجملة اخص
من الكلام وفيه نظر انتهى قال تلميذه شيخنا العلامه محمد الشامي ولعله افهمه كلام بعضهم نظرا الى ان القران
يطلق عليه الكلام ولا يطلق عليه الجملة ووجه النظر ان المانع من اطلاق الجملة على القران شرعي لايهامها
معنى الاجمال واشعارها به لا لغوي انتهى فتامل فان بدئت اي صدرت الجملة باسم وصفا كان غيره
فاسمها جملة اسمية او فتسمى اسمية نسبة الى الاسم لتصديرها به ولا فرق بين ان يكون ذلك الاسم صريحا
نحو زيد قام وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه والتمثيل بنحو زيد للجملة الاسمية لا غير هو
قول الجمهور لعدم ايطاب الفعل وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك كونها فعليه على الاضمار والتفسير
والكوفيون على التقديم والتاخير او مؤولا نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم لان
المؤول كالصريح في الحكم والمراد بالصدر المسند او المسند اليه فلا يضر في التسمية ما تقدم من الحروف فالغرض
انحو اقائم الزيدان وانما زيد اخوك ولو عبر الاعراب والمعنى نحو ان زيدا قايم ولعل اباك منطلق وما زيد
قايما اذ لا عبرة بالحروف في ذلك فالجمل المذكوره كلها اسمية لكونها مبدوة بالاسم بالمعنى المذكور
او بدئت بفعل متصرف كان او جامدا تاما او ناقصا فاسمها جملة فعليه او فتسمى فعلية نسبة الى الفعل
لتصديرها به كقام زيد وضرب اللص وعسى زيد ان يقوم وكان زيد قايما وظننته قايما ويقوم
زيد وقم وهل قام زيد لما تقدم في الحرف اذ لا عبرة به كما تقدم والمعتبر ايضا في الصدر ما هو صدر
في الاصل فلا يضر ايضا تقدم المعمول لموجب او بحسن نحو كيف جاء زيد واياك نعبد وفريقا هدى

وجه الثاني [illegible] بمعنى [illegible] الجملة لغة [illegible] اذ [illegible] فهي ان القران ابعاضه [illegible] ففيه كلامه فلا يطلق على القران بعضه جملة وان كان الكلام [illegible] عليه ولا مانع [illegible] الاجمال والانتهاء [illegible] ما ذكره من منع [illegible] ابهام الاجمال الذي هو [illegible] وغيرها لان من قال الجملة قال الجمل [illegible] وان [illegible] منه

واثر ايات الله تنكرون جملة فعلية لان هذه الاسما في نية التاخير وكذا هلا زيدا ضربته ويا عبد الله وان احد
من المشركين استجارك والانعام خلقها والليل اذا يغشى لان صدورها في الاصل افعال والتقدير هلا ضربت
زيدا وادعوا عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل والمقدر المذكور في الحكم تنبيهان
الاول ذكر ابن هشام في اقسام الجمل الظرفية وهي المصدرة بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد وافي
الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدا مخبرا عنهما
وسياتي تفصيل الاقوال في هذه المسئلة في محله ان وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب انها
من قبيل الفعلية لما مر الثاني قال ابن هشام في المغني مما يجب على المسئول عنه ان يفصل فيه لاحتمال الاسمية
والفعلية لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين ولذلك امثلة احدها ان يتصدر الكلام نحو اذا قام زيد
فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة
من تاخير وما بعدها متمم لها لانه مضاف اليه ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد انا مسافر وعكسه قوله
فبينا نحن نرقبه اتانا اذا قدرت الف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية
والظرف مضاف الى جملة اسمية وان قلنا العامل في اذا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية
قدم ظرفها كما تقول متى تقم فانا اقوم الثاني افي الدار زيد واعندك عمرو فانا ان مقدرنا المرفوع مبتدا او
مرفوعا بمبتدا محذوف تقديره او مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية
وان قدرناه فاعلا باستقر فعلية او بالظرف فظرفية الثالث نحو يومان في نحو ما رايته مذ يومان فان تقديره
عند الاخفش والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة
اسمية لا محل لها ومذ خبر على الاول ومبتدا على الثاني وقال الكسائي وجماعة مذ كان يومان فمذ ظرف
لما قبلها وما بعدها جملة فعلية حذف فعلها وهي في محل خفض وقال اخرون المعنى من الزمان الذي هو يومان
ومذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمان وما بعدها جملة اسمية حذف مبتداها ولا محل لها
لانها صلة الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها عند الاخفش
ومبتداها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعته فعلى التقدير
الاول الجملة بحالها وعلى الثاني تحتمل الاسمية بان تقدر ماذا مبتدا والفعلية بان تقدره مفعولا لفعل محذوف
على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له الصدر الخامس نحو ابشر يهدوننا فالارجح تقديره
بشر فاعلا بيهدي محذوفا والجملة فعلية ويجوز تقديره مبتدا وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر
يهدوننا لمعادلتها للاسمية وتقدير الفعلية في قوله فقلت اهي سرت ام عادني حلم اكثر مجاورة ان تقدرها في ابشر

يعدوننا

يهدوننا لمعادلتها الفعلية السادس نحو قاما اخواك فان الالف ان قدرت حرف تثنية كما ان التاء حرف
تانيث في قامت هند واسما واخواك بدل منها فالجملة فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدا فالجملة اسمية
قدم خبرها السابع نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية وان قدر زيد خبر المحذوف فجملتا
فعلية واسمية الثامن جملة البسملة فان قدر ابتدائي بسم الله فاسمية وهو قول البصريين او ابدا باسم
فعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاعاريب التاسع قولهم ما جاءت حاجتك اما جملة
فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار ففعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني
ما مبتدا واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما حاجتك خبرها ونظير ما هذه في قولك ما انت وموسى فانها
تحتمل الرفع على الابتدائية والخبرية على خلاف سيبويه والاخفش وذلك اذا قدرت موسى عطفا على انت والنصب
على الخبرية او المفعولية وذلك قدرته مفعولا معه اذ لا بد من تقدير فعل حينئذ اي ما يكون او ما تصنع ونظير ما هذه
في الوجهين على اختلاف التقديرين كيف انت وموسى الا انها لا تكون مبتدا ولا مفعولا به فليس الرفع
الا توجيه واحد واما النصب فيجوز كونه على الخبرية او الحالية العاشر الجملة معطوفة من نحو قعد عمرو وزيد
قام وارجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفين ومما يترجح فيه
الفعلية نحو موسى اكرمه ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل الى هنا
كلام المغني ثم الجملة بالنسبة الى الوصفية وعدمها قسمان لانها ان وقعت خبرا عن مبتدا اسمها جملة
صغرى او يسمى جملة صغرى وان كان خبر المبتدا فيها اي في الجملة جملة اسمية او فعلية فكبرى نحو قولك
زيد قام ابوه او ابوه قائم فقام ابوه او ابوه قائم جملة صغرى لانها وقعت خبرا عن مبتدا وهو زيد
والجميع من المبتدا والجملة التي هي خبره جملة كبرى لان خبر مبتدا فيها جملة وقد تكون الجملة صغرى باعتبار
كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لانها
خبر وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام قال ابن هشام ومثله
لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن انا هو الله ربي ففيها ايضا ثلاث مبتدات اذا لم يقدر هو ضمير له سبحانه
ولفظ الجلالة بدلا منه او عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير شان وهو الظاهر ثم حذفت
همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا
تنبيهان الاول الجملة الكبرى كما تكون مصدرة بالمبتدا كما مر تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت
زيدا يقوم ابوه ولتفسير المص شامل لذلك واما تفسير غيره بانها الاسمية التي خبرها جملة فغير مطرد
لخروج المصدرة بالفعل الثاني قال ابن هشام في المغني قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع مثله

احدها نحو انا اتيك بر اذ يحتمل ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل وانهم اتيهم عذاب وكلهم اتيه يوم القيمة فردا ويؤيده ان اصل الخبر الافراد وان حمزة يميل الالف في اتيك وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من همزة الثانى نحو زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدا وان يقدر فاعلا بقائم الثالث نحو زيد فى الدار اذ يحتمل تقدير مستقر وتقدير استقر الرابع نحو انا انت سير اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغى ان يجرى هنا الخلاف الذى فى المسئلة قبلها انتهى قال الدمامينى يشير الى الخلاف الذى جرى فيما يتعلق به الظرف من نحو زيد فى الدار هل هو فعل نظرا الى ان الاصل فى العمل الافعال فعند الاحتمال لا يكون الا تقديره ما هو الاصل او هو اسم فاعل مثلا نظرا الى انه خبر واصل الخبر ان يكون مفردا فعند التردد يقدر ما هو الاصل وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المص فى المسئلة السابقة واحال عليه لشهرته وفى قوله وينبغى اشعار بانهم لم يصرحوا باجراء الخلاف فى عامل المصدر من نحو انا انت سيرا وهو مثل مسئلة الظرف من غير فرق فينبغى جريان الخلاف فيه ايضا وقد لا تكون الجملة صغرى ولا كبرى كقام زيد وزيد قائم وفى الدار زيد واعندك زيد اذ لم يصدق عليها تعريفها **تنبيهان الاول** قال ابن هشام فى المغنى وقد تبعتهم بقولى صغرى وكبرى كما فعل الم انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمالهما على افعل بال او بالاضافة ولذلك لحن من قال كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعى وجبهة الاسد يرده ان الصحيح ان من لا تقحم فى الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل التفضيل الذى لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال يحيى اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الايم اى لئام فعلى ذلك يتخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى انتهى وفى هذا الجواب نظر قال فى الجامع لا يطرد تاويل اسم التفضيل بالاشاركة فيه نحو ربكم اعلم بما فى نفوسكم وهو اهون عليه خلافا للمبرد وقال ابن مالك فى التسهيل استعماله عاريا دون من وال مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل او صفة مشبهة مطرد عند ابى العباس والاصح قصره على السماع انتهى قال ابن عقيل فى شرحه الوجه ان ذلك مطرد وعلى ذلك المتاخرون **الثانى** تنقسم الجملة الى ذات وجه وذات وجهين فذات الوجهين هى اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه وفعلية الصدر اسمية العجز نحو ظننت زيدا ابوه قائم وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم وظننت زيدا يقوم ابوه هذه **تتمة** فى الكلام على معظم الجمل التى لها محل من الاعراب والتى لا محل لها منه **الجمل التى لها محل من الاعراب** سبع على ما هو المشهور والحق انها تسع كما سياتى فى بيانه وبدا بالتى لها محل من الاعراب لكونها اشرف من التى لا محل لها منه والذى عكس نظر الى الاصل وهو كون الجملة لا محل لها من الاعراب وانما كان كذلك لانها

اذا كان

اذا كان لها محل من الاعراب تقدرت بالمفرد لان المعرب انما هو للمفرد ولان المعرب انما هو المفرد والاصل فى الجملة ان لا يكون مقدرة بالمفرد **وهى** اى الجمل السبع التى لها محل من الاعراب احدها **الجملة الخبرية** وهى الواقعة خبرا الثانية **الجملة الحالية** وهى الواقعة حالا الثالثة **الجملة المفعول بها** الرابعة **الجملة المضاف اليها** الخامسة **الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم** السادسة **الجملة التابعة لمفرد** السابعة **الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب** و**الجمل التى لا محل لها من الاعراب سبع ايضا** احدها **الجملة المستانفة** ويعبر عنها بالابتدائية وهو ما عبر به المص اولى لما سياتى والثانية **الجملة المعترضة** والثالثة **الجملة التفسيرية** وتسمى المفسرة والرابعة **الجملة الصلة** والخامسة **الجملة المجاب بها القسم** والسادسة **الجملة المجاب بها شرط غير جازم** والسابعة **الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب** وعند وصولى هذا الموضع من الشرح عن لى نظمها فقلت مستعينا بالله الجمل المعربة المحل سبع على المشهور فاستمل فخبرية وما قد وقعت حالا ومفعولا بها فقد وقعت واليها قد اضيف وكذا جواب شرط جاء بالفا او اذا وما انت تابعة لمفرد او جملة لها محل فاعدد والتى ليس لها محل فسبع ايضا وهى ما سانى الابتدائية والتى جرت معترضا بها وقد فسرت وصلة الموصول والجواب لقسم وما بها يجاب شرط اى للفعل غير جازم وما اتت تابعة لعادم محل اعراب فهذه كلها منظومة فى نسق واشكرلها. **ونظمها الشيخ بدر الدين ابن ام قاسم المرادى فقال** جمل اتت ولها محل معرب سبع لان حلت محل المفرد خبرية حالية محكية وكذا المضاف لها بغير تردد ومعلق عنها وتابعة لما هو معرب او ذو محل فاعدد وجواب شرط جازم بالفا او باذا وبعض قال غير مقيد وانتك سبع ما لها من موضع صلة وعارضة وجملة مبتدى وجواب قسم والذى قد فسرت فى اشهر والخلف غير مبعد وبعيد تحضيض وغير معلق لا جازم وجواب ذلك اورد وكذا تابعة لشى ما له من موضع فاحفظه غير مفند **هذا تفصيل للجمل التى لها محل من الاعراب وبيان مواضعها والجمل التى لا محل لها منه وبيان كل واحدة من القسمين الجملة الاولى مما له محل من الاعراب الجملة الخبرية وهى الواقعة خبر المبتدا او لاحد النواسخ** المقدم ذكرها **ومحلها من الاعراب الرفع** فى باب المبتدا نحو زيد ابوه قائم وباب لا التى لنفى الجنس نحو لا رجل قوم يحب بخيرا **والنصب** فى باب كان نحو ما كانوا يظلمون وباب كاد نحو وما كادوا يفعلون وباب ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ابوه قائم ولا رجل يصدق **تنبيهان الاول** قال ابن هشام اختلف فى نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التى بعد المبتدا رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا انتهى قال الدمامينى واصحاب القول لا يعنون النصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون المحكى فى محل رفع على انه نائب

قد فسرت م

عن الفاعل ويجوز ان يقدر اقول فيه كذا فيكون فى محل نصب انتهى قلت والخلاف فى وقوع الجملة الانشائية خبرا مشهور
وفى المسئلة ثلثة اقوال احدها منع وقوع الانشائية خبرا وهو قول جماعة من الكوفيين منهم ابن الانبارى
نظرا الى ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهذا غير واحد من المحققين وهو وهم نشا من اشتراك لفظ الخبر بين
ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتدا قال ابن هشام لاتفاقهم على ان هذا اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب
انما هو من صفات الكلام وعلى جواز اين زيد وكيف عمرو وقال الرضى ليس خبر عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما
ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففى قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب قال
ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع فى نحو قولهم اما زيد فاضربه انتهى
قيل وفى هذا الاخير نظر فان اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم وغيرهم ممنوع فانهم يمنعون ان يقال زيد اضربه نعم
الثانى جواز الوقوع بتاويل وقول المحذوف هو الخبر فاذا قلت زيد اضربه فالتقدير زيد اقول لك اضربه او مقول
فيه اضربه فالجملة محكية به وهو قول ابن السراج وانما التجا الى ذلك هو بابن الوهم المقدم ذكره والثالث جواز الوقوع
من غير تاويل وهو قول جماعة منهم ابن مالك والرضى والتفتازانى وابن هشام قال ابن مالك فى التسهيل ولا يمتنع
كونها طلبية خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير قول قبلها خلافا لابن السراج لكن قال السيد الشريف فى شرح المفتاح
ان التاويل هو المشهور وقرره فيه وفى حاشيته بان قال لا يخفى ان المبتدا انما وضع لينسب اليه حال من احواله فيجب
ان يلاحظ الخبر من هذه الحيثية ولنا ان ندعى ان الخبر يجب ان يكون قائما او محمولا عليه بالمواطاة ايجابا او سلبا
حتى ينتقض بالامر ولا اعتبار به وبالجمل الواقعة خبرا وبصورة الاستفهام الداخل على المبتدا بل يكفى بان الخبر
يجب ان يكون ملحوظا من حيث انه حال من احوال المبتدا فانه كاف فى اثبات ما نحن فيه بصدده ويشهد لذلك
ما نجده من الفرق بين زيدا ضربته وزيد ضربته فان زيدا فى الاول مفعول به لانه لم يلاحظ الفعل معه على وجه يكون
حالا من احواله بل انما ذكر لتعيين محل الضرب وفى الثانى مبتدا لانه لوحظ معه الفعل من حيث انه حال من احواله
ولا شك ان نحو اضرب فى قولك زيدا ضربه ليس من احوال زيد اذا اجرى على ظاهره كما فى قولك اضرب زيدا فاما اذا
اول بمقول فى حقه اضربه على معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه
مبالغة يعرى عنها قولك اضرب زيدا لانك هناك امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه نحو
قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم اى مقول فى شانكم هذا الدعاء اى تستحقون لان يدعى عليكم به واما مثل اين زيد ونحو
الفتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام هنا داخل فى التحقيق على النسبة بين المبتدا المذكور والخبر
المقدر لا على الخبر وحده اذ المعنى ا نه حصل فى الدار او السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم تقع الانشائية
خبر المبتدا وليس المعنى زيد حصل فى الدار او فى السوق الا ترى انه لو قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخل

فى المبتدا

فى المبتدا حقيقة ولولا هذا لما وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدا هنا بخلاف زيد اين
هو فانه لا يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع فى صدر الجملة الواقعة خبرا فوجب تقدير القول واما
فى اين زيد فانما وجب التقدم لان الاستفهام متعلق بالنسبة التى هى بين زيد وخبره المقدر ومعنى كانه
قيل زيد فى الدار او فى السوق كما تقدم فلا وجه لتقدير القول انتهى الثانى قال العلامة الكافيجى
لا يسوغ الاخبار بجملة لا عن نحو زيد باحاد ولا مصدرة بلكن او بل وحتى بالاجماع فى كل ذلك ولا بد فيها
اى فى الجملة الخبرية من ضمير يربطها بما هى خبر عنه لان الجملة من حيث انها جملة كلام مستقل فاذا صدق جعلها
جز الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر ليكون الجميع كلاما واحدا والا لم تحصل الفائدة لو قلت
زيد قام عمرو مطابق لما يعود اليه فى الافراد والتذكير وفروعهما نحو زيد جاء ابوه وهند قام ابوها
والزيدان او الهندان قام ابوهما والزيدون والهندات قام ابوهن مذكور كزيد ضربته او محذوف
مقدر ان علم وجوبا بالتبعيضية كالسمن منوان بدرهم اى منه او بقى الظرفية فيوم علينا ويوم لنا
ويوم نساء ويوم نسر اى نساء فيه ونسر فيه او بمسبوق مماثل لفظا ومعنى كقوله اخ فالذى توصى به
فلا تلك الا فى الفلاح منافسا اى انت مفلح به او باضافة اسم فاعل كقوله سبيل المعالى بنو الاعلين سالكة
والارث اجدر من يحظى به الولد اى سالكوها ومنع ذلك بعضهم او نصب بوصف نحو الدرهم انا معطيك اى
معطيكه وهو قليل ونصب بفعل تام متصرف والمبتدا كل كقراءة ابن عامر فى سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى
وبيت الكتاب ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود وقول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى
على ذنبا كله لم اصنع قالوا لان كل لو نصب للزم وقوعه مفعولا وهو ممتنع لانها اذا اضيفت الى مضمر
لم تستعمل الا مبتداء او توكيدا كما قرئ بها فى قوله تعالى ان الامر كله لله ولا يجوز ان يكون توكيدا فى البيتين
لان المؤكد بها نكرة قال ابن مالك وكذا ما اشبه كلا فى العموم والافتقار نحو ايهم سالنى اعطى ورجل يدعو
الى الخير اجيب اى اعطيه واجيبه الاول شرط ان جزمت الفعلين وموصول ان رفعتهما والثانى مشبه بالشرط
فيحتاج الى جملة تكون صفة له ليتم بها معناه كما يتم بالصلة الموصول قال ابو حيان لا اعلم له سلفا فى ذلك
ويضعف الحذف ان كان المبتدا غير ذلك كقراءة السلمى افحكم الجاهلية يبغون بالرفع اى يبغونه وقوله
وخالد يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل برفع خالد وساداتنا اى يحمده ساداتنا واما المرفوع فقد صرح
غير واحد منهم ابن مالك وابو حيان والرضى بمنع حذفه لانه عمدة وانما حذف فى الصلة فى بعض الاحوال لكونها
اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا واجاز بعضهم حذفه مبتدا كما فى قوله تعالى ان هذان لساحران عند من قدر
ان هذان لهما ساحران ونقل فى المغنى عن ابن عصفور اجازة حذفه فى نحو زيد هل قام وقال مع قوله هو

انت مفلح

وغيره انه لا يحذف العايد في نحو جاء الذي هو في الدار لانه لا دليل على الحذف تنبيه قال ابن هشام قد
يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو
زيد قام عمرو فهو او ثم هو الثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو الثالثة ان يكون بدلا نحو حسن
الجارية اعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العايد على الجارية وهو في التقدير كانه من جملة اخرى
قوله من جعل العامل في البدل منه ان تصح المسئلة انتهى او اذا اشتملت الجملة التي هي خبر على المبتدا لفظا
ومعنى فقط فلا يحتاج الى ضمير بل هذا الاشتمال كاف في ربط الجملة بما هي خبر عنه فالاول نحو الحاقة ما الحاقة
فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر ما والجملة خبر المبتدا الاول والرابط بينهما
اشتمالها عليه لفظا ومعنى والاصح ان ذلك ليس ضعيفا كما قال سيبويه ولا خاصا بالشعر كما قال الاعلم ولا بمقام
التهويل والتفخيم وان كان اكثر ما يقع في ذلك نحو القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين والثاني
نحو زيد جاءني ابو عبد الله كنيته لما اجازه الاخفش وتبعه ابن خروف ومنعه سيبويه والجمهور واستدل
المجيز بقوله تع والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة
يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة اقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدا
والرابط بينهما اشتمالها عليه معنى فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب ورد بمنع كون الذين مبتدا بل هو
مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او الضمير محذوف
اي منهم او الخبر محذوف والجملة قبله دليل والتقدير ماجورون قاله في المغني او اشتملت على شامل له اي للمبتدا
فهذا الاشتمال ايضا مغن عن الضمير نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدا وجملة نعم الرجل خبره والرابط بينهما اشتمال
الجملة على الجنس الذي يشمل زيدا وغيره وهو الرجل اذ اللام فيه للجنس المستغرق على ما هو المشهور ويلزم عليه
جواز زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون لان الجملة مشتملة على شامل للمبتدا ولا قائل به فقيل
الرابط اشتمال الجملة على المبتدا معنى بناء على قول الاخفش في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال في نعم
وبئس للعهد لا للجنس او اشتملت على اشارة اليه اي الى المبتدا فتقوم هذه الاشارة مقام الضمير في الربط
نحو قوله تع والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار ولباس التقوى ذلك خير اذا قلت
ذلك مبتدا لا تابعا للباس وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة اشارة
البعيد فيمتنع عنده زيد قام هذا الناعين وزيد قام ذلك المانع والجنة قوله تع ان السمع والبصر والفواد
كل اولئك كان عنه مسئولا كذا في المغني وعبارة الارتشاف في النقل عن ابن الحاجب اكثر اورد فيه ذلك اذا
كان المبتدا موصولا او موصوفا فيحتاج الى اعادته بلفظ الاشارة المستعمل لما بعد كذلك وذلك

واولئك

واولئك ويكون موضع ليس الضمير لانه ليس في الضمير دلالة على البعد فظاهر هذا انه لا يمتنع عنده في غير ذلك
وان كان قليلا بل مفهومه ان ذلك كثير او كانت الجملة نفس المبتدا في المعنى فلا يحتاج الى الضمير الرابط لها به
بلا ضمير لانها هو نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا على اظهر الوجهين في ان هو شان
وهي ضمير قصة وكما في قولك مقولي حسبي الله والتحقيق ان هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على
ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة نبه عليه المرادي وغيره تتمة
ويغني عن الضمير في الربط اربعة امور اخر احدها العطف بفاء السببية لجملة ذات ضمير على جملة خالية منه
هي الخبر او بالعكس فالاول نحو زيد يطير الذباب فيغضب ففي يغضب ضمير عائد على زيد قال وانسان عيني
يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق كذا قالوا قال ابن هشام وهو محتمل لان يكون الاصل يحسر
الماء عنه اي ينكشف عنه قال الدماميني لكن ما قالوه اظهر لان الحذف خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو
اليه والثاني نحو قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فقال السببية نزلت الجملتين منزلة
الجملة الواحدة ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد وح فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقع
خبرا نحو زيد ان قام يغضب عمرو والحق ان ذلك المجموع فالرابط في الموضعين في الحقيقة انما هو الضمير فمعنى زيد
يطير الذباب فيغضب زيد لما يطير الذباب يغضب نص عليه في المغني قال وهو بديع وسبقه الى ذلك
ابن الربيع وفي الارتشاف عن ابن الحاجب وجدت في المسئلة التي سال عنها ابن ولاد ابا اسحق
الزجاج قال لا يجوز زيد يطير الذباب فيغضب عند البصريين ويجوز عند الكوفيين انتهى وفيه
عن ابن عصفور ان الربط بالفاء متفق عليه الثاني العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد قامت هند
واكرمها ونحو زيد قامت وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو
للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذا قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد قاله في المغني الثالث
الشرط المشتمل على ضمير هو الرابط في الحقيقة مدلولا على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام الرابع ال
النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن
الهوى فان الجنة هي الماوى اي ماواه ومن منع قدر هي الماوى له تنبيه اختلفوا في الرابط في قوله
تع والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن على اقوال احدها انه النون والتقدير
وازواج الذين على حذف المبتدا المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو الذين فالرابط النون
العايد على المبتدا المحذوف الثاني انه كلمة هم محذوفة هي وما اضيف اليها على التدريج وتقديرها
ما قيل يتربصن اي ازواجهم يتربصن وهو قول الاخفش وقيل المبرد وابعده اي يتربصن بعدهم

وهو قول الفرا وقيل الاخفش الثالث انه الضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير والاصل يتربصن ازواجهم
فجئ بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير الذي اضيف اليه الظاهر لان النون لا تضاف
لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير المذكور وقيل التقدير مما يتلى عليكم حكم الذين فالظرف خبر مقدم والمبتدا هو المضاف
المحذوف اي حكم الذين يتوفون منكم ثم ابتدئ بيتربصن تفسير المتلو فلا احتياج بالجملة حتى يحتاج الرابط
ونقل الطيبي في حاشية الكشاف هذا القول عن سيبويه وضعف بان فيه حذف خبر مقدم ومبتدا مؤخر
وتقديم وتاخير وهو تكلف الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الحالية وهي الواقعة حالا
ومحلها من الاعراب النصب وشروطها ثلثة احدها ان تكون خبرية منسوبة الى الخبر نسبة الفرد الى كليه لانها
خبر لكن هذا باعتبار الاصل دون الحال الكاسياني فالنسبة على هذا على بابها ولا يجوز ان تكون انشائية
لانها وان كانت كجز المبتدا في المعنى الا انها حكم خبري لانها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها
والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولذا لا يقع الانشاء شرطا ولا ظرفا ولا صفة
ولا اسنادا هكذا قرره الحديثي في شرح الحاجبية وقال الرضي انما وجب كونها خبرية لان مقصود المجئ بالحال تخصيص
وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال والانشائية الطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف
يخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعث واشتريت وتزوجت فغير
منظور فيها الى وقت يحصل فيه مضمونها بل المقصود بها مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع
بل يعرف بالفعل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وحكى ابن
هشام الاجماع على ان الحالية لا تكون الا خبرية قال واما قول الامين المحلي في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب
فآفة الطالب ان يضجرا ان لا ناهية والواو للحال فخطاء والصواب انها عاطفة اما مصدر اي يسبك
من ان والفعل على مصدر متوهم من امر السابق اي ليكن منك وعدم ضجر او جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب
ولا هنا نافية والنصب مثله في قولك ائتني ولا اجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون
التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثله في واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى قال الدماميني
في المنهل يجوز ان يريد هذا القائل ان جملة النهي خبر مبتدا محذوف والاسمية حالية ووقوع الطلبية خبرا
للمبتدا بالتاويل غير مستنكر فالمعنى اطلب وانت منهي عن الضجر فلا خطاء اذن في كون الواو للحال ولا ناهية على
اني اقول اذا كانت الجملة الحالية في المعنى كخبر المبتدا فلم لا يجوز وقوعها انشائية مؤولة بالخبر كما يكون ذلك
في خبر المبتدا وكونها قيدا للعامل لا ينافي ذلك وقد صرح التفتازاني في شرح التلخيص في قول ابي النجم
ميزت عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي ابطئي او اسرعي بان قول ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير

القول

القول او كون الامر بمعنى الخبر وهذا الاخير عين ما قلناه انتهى وقد صرح بذلك في شرح المفتاح ايضا وتبعه
الشريف الجرجاني في شرحه على الكتاب المذكور ثم دعوى الاجماع على ان الحالية لا تكون الا خبرية مقدوح
فيها بما نقله صاحب البسيط وغيره عن الفرا من جواز وقوع الامر حالا نحو وجدت الناس اخبر تقله واجيب ونحوه
بانه على تقدير مقولا فيهم الشرط الثاني ان تكون غير مصدرة بحرف الاستقبال كالسين وسوف
ولن فلا يقال مررت بزيد سيقوم او سوف يقوم او لن يقوم وذلك لمنافاة الحال والاستقبال في
الظاهر وان لم يكن حقيقة اذ الحال الذي نحن فيه ليس هو الحال الذي يدل عليه المضارع حتى ينافي
الاستقبال اشار اليه الرضي واعترضه الشريف الجرجاني بان الحال الذي نحن بصدده يجامع كلا من
الازمنة الثلاثة على السواء لا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ
الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى
انتهى وقرره بوجه اخر سيأتي ان شاء الله تعالى مع ما فيه تنبيهان الاول خرج بهذا الشرط الجملة الجزئية
الشرطية فلا تكون حالية قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسال
يعط فان اردت صحة ذلك جعلت الجملة خبرا عن الحال له فقلت وهو ان يسال يعط وتكون الحال هي
الجملة الاسمية يعني فرقوا من تصدير الحال بدليل الاستقبال لان الحال اثبات اتصاف صاحبها بمضمون
الجزء الذي هو الجملة الشرطية له وهو مقارن لزمن العامل فلا اشكال وقال صاحب اللباب يجب تصيير
الشرطية بضميري الحال الا عند انسلاخ معنى الشرط نحو اتيك ان اتيتني وان لم تاتني واكرمه وان شتمك
واطلبه ولو بالصين انتهى قال شارحه اذ المعنى في المثال الاول اتيك على كل حال والا فكيف يصح ان يكون
الشئ مشروطا بامرين متناقضين وكلمة ان في هذا الموضع لا تكون لقصد التعليق والاستقبال وكذا
كلمة لو لا تكون لانتفاء الشئ لانتفاء غيره ولا للمضي بل المعنى معها ثبوت الحكم البتة انتهى والواو في المثالين
الاخيرين قيل حالية والمعنى اكرمه وان كان الحال انه شتمك واطلب العلم لو لم يكن بالصين ولو كان
بالصين فهما كالمثال الاول وصوبه ابن هشام في شرح بانت سعاد وقيل اعتراضية وفيه نظر
وفي البسيط ان الشرطية تقع نحو افعل هذا ان جاء زيد فقيل تلزم الواو وقيل لا تلزم وهو قول ابن جني
وفي الهمع ومن الجزئية الشرطية فتقع حالا خلافا للمطرزي انتهى الثاني قال الهوادي اذا نظرت الى
قياس قولهم في الحال المقدرة اقتضى ان يجوز تصدير الجملة الحالية بحرف الاستقبال وتكون الجملة
حالا مقدرة اذ الحال المقدرة انما هي صفة مستقلة يتقدر وقوعها انتهى فتدبر والشرط الثالث ان
لا بد لها من رابط يربطها بما هي حال منه لما مر ان الجملة الاسمية تربط بالواو والضمير جميعا اعتناء بشان

الربط من حيث عدم دلالتها على عدم الثبوت الذي هو من شان الحال وظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة
رابط نحو قوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او باحدهما
اي الواو فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة وجاء زيد والشمس طالعة وانما جعلت الواو في هذا الباب
رابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها قاله في التصريح وزعم ابن جني
انه لا بد من تقدير الضمير فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير وقت مجيئه ثم حذف الضمير ودلت الواو
عليه او الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم الزمخشري انه نادر وصرح
ابن الحاجب في الكافية بضعفه قال ابن مالك ردا على الزمخشري وهي من المسائل التي حرفته عن الصواب
واعجزت ناصره عن الجواب وقد تنبه في الكشاف فجعل قوله تعالى بعضكم لبعض عدو في موضع نصب
على الحال وكذا في لا معقب لحكمه قال ابن مالك وانفراد الضمير عندي قيس لان الحال شبيهة بالخبر والنعت
وليس شيء منهما يربط بالواو انتهى وقد حكى عن الفرا مثل ما ذهب اليه الزمخشري وحكى ابو حيان ان الزمخشري
رجع عن قوله ولا شك في ان الربط بالواو فقط اكثر من الربط بالضمير فقط صرح به ابن مالك في شرح الكافية
نكتة قال ابن هشام في المغني قلت يوما ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري
كقوله تعالى ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في اولها
انتهى وقد تخلو الجملة الاسمية من الواو والضمير نحو مررت بالبر قفيزا بدرهم او الواو وكقوله يصف غايصا
لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غايص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامره
ورفيقه بالغيب لا يدري وانما قدر الواو مع امكان تقدير الضمير حملا على الكثير في هذا الباب كما مر
تنبيه تمتنع الواو في الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف نحو قوله تعالى فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فلا
يقال او وهم قائلون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة وفي الجملة الاسمية المؤكدة بمضمون جملة نحو قوله تعالى
الم ذلك الكتاب لا ريب فيه فكما لا تدخل الواو في التوكيد في نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد
نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه قاله في الاوضح وشرحه وهو
وارد على قضية كلام المصنف رحمه الله تعالى والجملة الفعلية ان كانت مبدوة بمضارع مثبت بدون
قد فتربط بالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع وقوله تعالى ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه
كثيرا وتمتنع الواو لانه منزل منزلة اسم الفاعل في المعنى وجار عليه في الحركات والسكون فاجري
مجراه في امتناع الواو واما مع الواو من نحو قمت واصك وجهه وقوله نجوت وارهنهم مالكا
فقيل على حذف المبتدا والواو داخلة على جملة اسمية اي وانا اصك وانا ارهنهم وقال الشيخ عبد القاهر

الواو فيها للعطف لا للحال والاصل قمت وصككت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع حكاية
للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع
او معها اي مع قد فتربط بالضمير مع الواو وجوبا نحو قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله
فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني والا تكن الجملة الفعلية مبدوة بمضارع مثبت بل كانت مبدوة
بمضارع منفي او بماض مثبت او منفي فكالجملة الاسمية في انها تربط بالواو والضمير معا او باحدهما
وهذا يقتضي جواز الاوجه الثلاثة في ذلك كله وليس على اطلاقه فلا بد من بيانه اما المبدوة بالمضارع
المنفي فان كان النافي لا فهو كالمثبت في لزوم الضمير والتجرد عن الواو نحو وما لنا لا نؤمن بالله فان ورد
قدر مبتدا على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون نص على ذلك في التسهيل
وجعل بعضهم ترك الواو اكثريا والظاهر عدم التاويل وان كان النافي غيرها جاءت الاوجه الثلاثة
والمسموع من ذلك لم ولما وما والقياس يقتضي الحاق ان ولن فحرف استقبال لا يدخل الحال هنا
وقال الدماميني لا نسلم ان المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان مع الضمير او لا قال الرضي ولعل ذلك
لان نحو لم يضرب ماض معنى كما ان ضرب ماض لفظا فكما ان ضرب لمناقضته للحال ظاهرا احتاج الى قد اما
لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح قد لان قد
لتحقيق الحصول ولم للنفي انتهى وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي بلا تغني فيه الواو عن الضمير وفي كلام
غيره التمثيل بجاء زيد وما طلع الشمس واما المبدوة بالماضي المثبت فان كان تاليا لالا نحو ما ياتيهم
من رسول الا كانوا به يستهزئون او متلوا باو كقوله كن للخليل نصيرا جار او عدلا ولا تشح عليه جاد او بخلا
او صلة الشرط نحو لاضربنه ان ذهب او مكث وان عصى لزم الضمير والخلو عن الواو وكانت الحال مؤكدة نحو زيد
ابوك قد علمت تركت الواو ايضا وان كان غير ذلك جازت الاوجه الثلاثة وهذا التفصيل خلا عنه
كثير من الكتب فاحفظه ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة ولو تقديرا اي ولو كان ثبوتها مقدرا
الا المذكورة فكقوله تعالى افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم وهو كثير واما المقدرة فكقوله
تعالى هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم حصرت صدورهم هذا مذهب الفرا والمبرد والفارسي
وجماعة من محققي المتاخرين بل قيل جميع البصريين الا الاخفش وذهب الكوفيون والاخفش الى انه
لا حاجة الى تقدير قد حيث تفقد لفظا لكثرة وقوع الماضي حالا بدون قد والاصل عدم التقدير
لا سيما فيما كثر استعماله واختاره ابو حيان ووجه بعضهم القول بان قد انما اشترطت لتقريب الماضي
من الحال فتصلح اذ ذاك لوقوعه حالا وفيه بحث سياتي في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى تنبيه

وجملة

كلامه في لزوم قد ليس على الاطلاق بل فيه تفصيل وذلك ان الماضي ان كان بالياء لا لا ادمثبتا وكان
تركت قد اكثر من ثبوتها نحو القيسة الا اكرمني واضرب زيدا قام او قعد وقيل بل الترك واجب وان كان معه ضمير
كان ثبوتها اكثر واجتماع الواو وقد اكثر من انفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاء لي زيد وقد خرج ابوه
اكثر من قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان عدم الضمير لزمت الواو وقد كقوله فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
لدى الستر الا لبسة المتفضل ولا يقال جاءني زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو وقال الرضي واجاز الاندلسي
على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو قد خرج ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس لان قد ايضا
لكون قد لتحقيق وقوع الفعل والنفي الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الواقعة مفعولا
ومحلها من الاعراب النصب ان لم تنب عن الفاعل كما سياتي وتقع مفعولا في ثلث صور احدها ان تكون محكية
بالقول ومعنى حكاية الجملة بالقول ان تحكي ومعها القول لان الجملة اذا حكي بها القول فقد حكيت هي نفسها
مع مصاحبة القول قال البدر بن مالك نحو قوله تعم قال اني عبد الله فجملة اني عبد الله في محل نصب على
المفعولية محكية بقال والدليل على انها محكية بقال كسر ان بعد دخول قال وهل هي مفعول به او مفعول
مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان الاول للجمهور والثاني
اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت لزيد
منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى ابن هشام والصواب قول
الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصاء في
المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم
اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ انتهى تنبيهات الاول الاصل ان يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز
ان يحكى على المعنى باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق فلك ان تقول قال زيد عمرو منطلق او المنطلق عمرو
فان كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى على المعنى باجماع فتقول في قول زيد عمرو قائم بالجر قال زيد عمرو
قائم بالرفع وهل يجوز الحكاية على اللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى في المعربة
فينبغي ان يلتزموه في الملحونة الثاني اذا حكيت كلام متكلم عن نفسه نحو انطلقت نحو فلك ان تحكيه بلفظه
فتقول قال فلان انطلقت ولك ان تقول قال فلان انطلق او انه انطلق او هو منطلق الثالث
هل يلحق بالقول في هذا الباب ما يرادفه كالدعاء والنداء وكل ما في معنى القول فاذا وقع بعد نادى ودعا
ووصى ونحوها جملة كقوله تعالى ونادى نوح ابنه يا بني اركب معنا دعوا الله مخلصين له الدين
لئن انجيتنا ووصى بها ابرهيم بنيه ويعقوب يا بني فهل هي محكية بما قبلها من الافعال اجراء لها مجرى القول

ام نصبت

ام نصبت بقول مقدر ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ويشهد لهم التصريح بالقول في نحو ونادى
نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني الرابع قال ابن بابشاذ
في شرح الجمل من احكام هذه الجملة المحكية انه لا يجوز نعت اسمائها ولا تاكيدها ولا العطف عليها لان هذا يخرجها عن نفس
الحكاية ويؤدي الى ايقاع النعت والتوكيد على غير معنى فليس ان ذلك داخل في الحكاية تقول لمن قال زيد منطلق
قال فلان زيد منطلق ولا يجوز ان تقول قال فلان زيد الظريف منطلق ولا زيد نفسه منطلق ولا زيد وعمرو
منطلقان لان ذلك كله لم يقله المحكي عنه انتهى واما العطف على الجملة نفسها فجائز سواء كان المعطوف مفردا
او جملة فاذا كان مفردا انتصب لفظا نحو قال زيد عمرو قائم ولفظا اخر واذا كان جملة انتصب محلا كما
سياتي الخامس قال ابن هشام من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك بعد القول نحو علينا قول ربنا انا لذائقون
والاصل انكم لذائقون عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال الجرار في يوم جونس تقتر
بكيت فنادتني هنيدة ماليا والاصل ما لك ومنه في المحكية بعدما فيه معنى القول ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم
فيه لما تخيرون اي تدرسون فيه هذا اللفظ او تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك اما ان يكونوا خوطبوا
بذلك في الكتاب على زعمهم او الاصل ان لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم السادس
قد تقع الجملة بعد القول غير محكية بقول اخر محذوف كقوله نعم فماذا تامرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان
هذا لساحر عليم لان قولهم تم عند قوله من ارضكم ثم التقدير فقال فرعون بدليل قوله قالوا ارجه واخاه وقول
الشاعر قالت له وهو بعيش ضنك لا تكثري لومي وخلي عنك التقدير قالت له اتذكر قولك لي اذ الومك
في الاسراف في الانفاق لا تكثري لومي فحذف المحكية بالمذكور واثبت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهي نوعان
دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو في حاتم اظن حاتما بخيلا فحذف المقول وهو حاتم بخيل لدلالة عليه
بجملة الانكار التي هي من كلامك دونه وغير دالة عليها نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا والثانية
ان تقع مفعولا ثانيا في باب ظن واعلم فتقع مفعولا ثانيا لباب ظن نحو ظننت زيدا يقرأ فجملة يقرأ من الفعل
وفاعله المستتر فيه في موضع نصب على انها المفعول الثاني لظن ووقوعها مفعولا في هذا الباب كوقوعها
خبرا في باب كان وقد اجتمع وقوع الثاني من باب ظن وخبر كان وان جملة في قول ابي ذؤيب
فان تزعميني كنت اجهل بعدكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل ومفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلمت زيدا
عمرا ابوه قائم فجملة ابوه قائم في موضع نصب على انها المفعول الثالث وانما لم تقع مفعولا ثانيا في باب لان مفعوله
الثاني مبتدا في الاصل والمبتدا لا يكون جملة والثالثة ان تقع معلقا عنها العامل وقد مر معنى التعليق
في باب الافعال القلوب وانه لا يختص بها على الصحيح خلافا لابن عصفور بل هو جار في كل فعل قلبي فهي

اعنى الجملة فى موضع المفعولين ان تعدى العامل الى اثنين نحو قوله لنعلم اى الحزبين احصى معنى او مقيد
بالجار ان تعدى به نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسالونه ايان يوم الدين لانه
يقال فكرت فيه ونظرت وسالت عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول فى اللفظ الى المفعول وهى
من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وفى موضع المفعول المسرح ان تعدى لواحد نحو عرفت من ابوك لانك
تقول عرفت زيدا ومنه على راى ابن مالك اما ترى اى برق ههنا لان الروية فيه عنده بصرية كما تقدم
وراى البصرية وسائر افعال الحواس انما يتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا
يقرا فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل متعدية لواحد والجملة حال اما المعلقة بمسموع فمتعدية
لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة تنبيهات الاول اختلف فى نحو زيدا من هو فذهب الفارسى الى ان
الجملة فى موضع المفعول الثانى لعرفت على تضمنه معنى علمت واختاره ابو حيان ورد بان التضمين لا ينقاس
وهذا التركيب مقيس وذهب المبرد والاعلم وابن خروف وغيرهم الى ان الجملة فى موضع نصب على الحال ورد بان الجمل
الانشائية لا تقع حالا وذهب السيرافى وابن عصفور وابن مالك وابن الضائع وابن هشام الى ان الجملة
بدل من المنصوب ثم قال ابن عصفور هى بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيد او امر زيد
ابو من هو واحتج الى هذا التقدير لتكون الجملة هى المبدل منه فى المعنى وقال ابن الضائع هى بدل اشتمال ولا
حاجة الى التقدير الثانى قال ابن هشام فى المغنى قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوه قائم او
ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل فى محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف فى ذلك بعضهم
لان الجملة حكمها فى مثل هذا ان تكون فى موضع نصب وان لا يوثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلق
وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب كلام الزمخشرى فى ذلك فحكم فى موضع من الكشاف بانه تعليق
وقال فى موضع اخر لا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان توقع بعد العامل ما يسد مسد معموليه جميعا كعلمت
ايهما عمرو الا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجى ما له الصدر وغيره ولو كان
معلقا لافترقا كما افترقا فى علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق قال الدماميني فان قلت ما الذى
يترجح من القولين المذكورين قلت كون العامل معلقا بدليل قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة
الا ترى ان سل التى يراد بها طلب العلم لا المال انما تتعدى الى الثانى بالجار فلو كان وصول سل الى كم
كوصول ظن فى نحو ظننت زيدا ابوه منطلق لزم تعديه الى اثنين بنفسه وذلك ممتنع واذا ثبت انه
علق عن الثانى بدليل عدم وجود الجار لم يكن نصب العامل لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا
عن الاخر انتهى وفيه نظر ظاهر الثالث فائدة الحكم على محل الجملة فى التعلق بالنصب جواز ظهوره فى التابع

نقول

نقول علمت من زيد وغير ذلك من اموره وعلمت ازيد قائم وعمرا قاعدا بنصب عمرو على انه الجملة المعطوفة كما
نقله الرضى عن ابن الخشاب ومنه قول كثير وما كنت ادرى قبل عزة ما البكى ولا موجعات القلب حتى تولت
يروى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكى قال ابن هشام ورايت بخط الامام بهاء الدين بن النحاس
اقمت مدة اقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلقة عنها بالنصب ثم رايته منصوصا انتهى ومن نص
عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل فى المحل انتهى وابن النحاس المذكور هو ابو
عبد الله محمد بن ابراهيم بن النحاس الحلبى النحوى المشهور صاحب ابن مالك واخذ عنه جماعة من المشايخ
منهم ابو حيان وابن نباتة وغيرهما الرابع انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة
كما مر نحو علمت من زيد وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت ازيد قائم وعمرا لان مطلوب هذه الافعال
انما هو مضمون الجملة فاذا كان فى الكلام مفرد يودى معنى الجملة صح ان يتعلق به والا فلا قال فى التصريح
وقد تنوب الجملة الواقعة مفعولا عن الفاعل فيكون محلها من الاعراب الرفع ويختص ذلك بباب القول
لان الجملة انما تقع نائبة اذا اريد بها لفظها كما سياتى وهو غير متصور الا فى باب القول نحو يقال زيد
عالم فجملة زيد عالم فى محل رفع على انها نائبة عن الفاعل وفى شرح الجمل لابن بابشاذ اذا قلنا قد قيل
قول هو زيد منطلق ومن ههنا لم يجز زيد منطلق قيل لانه مفسر الفاعل اى نائبه وهو لا يتقدم على فاعله انتهى
وكذا قال ابو البقا فى قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا ان القائم مقام الفاعل مصدره وهو القول واضمر
لان الجملة بعد تفسيره والتقدير واذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا انتهى وزعم ابن عصفور ان ذلك
قول البصريين والصواب ما ذكره المصنف ان النائب هى الجملة بعينها لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة
فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة فان قلت الجمل الصحيح ان الفاعل ونائبه لا يقعان
جملة فكيف صح وقوع نائب الفاعل هنا جملة قلت الجملة هنا فى حكم المفرد لان المراد بها لفظها دون
معناها ولهذا تقع مبتدا نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفى المثل زعموا مطية الكذب
والجملة بل الكلمة مطلقا يصير بارادة اللفظ اسما وكل اسم مفرد فنائب الفاعل هنا فى الحقيقة مفرد
لا وكذا المبتدا فى المثالين المذكورين تنبيه ما ذكره المصنف من اختصاص النيابة بباب القول لما مر
هو المشهور وقيل تقع ايضا فى الجملة المقرونة بمعلق نحو علم اقام زيد وقيل فى الجملة مطلقا نحو علم قام زيد وهو
مبنى على جواز وقوع الفاعل ونائبه جملة وفى المسئلة ثلاثة اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الاكثر وهو
المشهور كما ذكرنا الثانى الجواز مطلقا نحو يعجبنى قام زيد وهو قول هشام وثعلب واحتجا بقوله
وما راعنى الا يسير بشرطة الثالث التفصيل وهو ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لى

اقام زيد صح والا فلا وهو قول الفرا وجماعة من الكوفيين وينسبونه الى سيبويه وحملوا عليه بدا لهم من بعد ما راوا الايات
ليسجننه ومنعوا يعجبني يقوم زيد وعلى هذين القولين فيراد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا ونائبا
عنه ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في بدا ضمير عائد على مصدره او على البدا المفهوم
منه او ضمير السجن المفهوم من الفعل وقال الدماميني ما اظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع في ان من خصائص
الاسم كونه مسندا اليه ومحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على ان معنى المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل
المسند اليه معنى وغايته ان التاويل هنا وقع بغير واسطة حرف مصدري فهو كما يقول الكل في نحو قمت حين
قام زيد ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة من خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا مؤولة
عندهم بمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع في هذا لانه وجد نظيره في الاضافة وفي باب التسوية نحو سواء علي قمت
اي سواء علي قيامك وقعودك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن ومنا
ومن قال بقوله الحنفي مثل يعجبني يقوم زيد بتلك الابواب الجملة الرابع من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة المضاف
اليها ومحلها الجر فعلية كانت او اسمية قال الدماميني لا ينبغي ان تنظم هذه في سلك الجمل التي لها محل من الاعراب
من وجه ان المراد منها ما يكون جملة حقيقة ولا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والمضاف اليه لا يكون جملة
حقيقة وكيف وهو لا يكون الا اسما او ما هو في تاويل الاسم قال ابن الحاجب لان المضاف اليه في المعنى محكوم عليه
لانه منسوب اليه اولا ان اولا غلام زيد في معنى زيد له غلام او المالك للغلام هذا كلامه فاذا قلت قمت
حين قام زيد فالمعنى قمت حين قيام زيد فلم تضف في الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة انتهى وقال الشمني لا نسلم
ان المراد من الجمل التي لها محل من الاعراب ما لا يكون في معنى المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك وما
ادعاه من الضرورة ليس بصحيح وتقع الجملة المضاف اليها بعد ظروف الزمان مضافة اليها سواء كانت مبنية
او معربة منصوبة على الظرفية ام لا نحو قوله تعالى والسلام علي يوم ولدت فجملة ولدت في محل جر باضافة
يوم اليها ونحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو قوله تعالى واذكروا
اذ انتم قليل فجملة انتم قليل في محل جر باضافة اذ اليها ومثلها اذا عند الجمهور ونحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله
ولما عند من قال باسميتها نحو لما جاء زيد جاء عمرو وسياتي الكلام على ذلك في حديقة المفردات ان شاء الله
تعالى والاصل فيما يضاف من اسماء الزمان الى الجملة اذ واذا فلا يضاف اليها غيرهما الا اذا ساواهما في الابهام او قاربهما
فيما مضى او فيما ياتي وذلك ما لا يختص بوجه كوقت وحين ومدة وزمان وما يختص بوجه دون وجه
كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية فلو كان الزمان محدودا بالتثنية كيومين وليلتين لم تجز اضافته
خلافا لابن كيسان لعدم السماع فلو كان غير مثنى ودل على استحضار ما تحته من العدد استحضارا

اوليا كا

اوليا كاسبوع وشهر وعام وجمعة فقد نقل المغاربة على جواز الاضافة وبعض غيرهم على المنع والجمع غير محدود
فيجوز اضافته قال اذ زمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان يميل ميلا وقال الاخر
ليالي اقتاد الهوى ويقودني وتقع الجملة المضاف اليها بعد حيث من اسماء المكان مضافا اليها وجوبا نحو
جلست حيث جلس زيد جالس ولا يضاف الى الجمل من ظروف المكان سواها وقد مر وجه ذلك
في باب الاضافة فليرجع اليه والاستعمال الاكثر اضافتها الى الجملة الفعلية ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث
زيدا اراه وتقع ويضاف الى الجملة سوى ما ذكر ستة اخر احدها آية بمعنى علامة فانها تضاف
جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مجردا كقوله الكني الى سلمى باية اولات بكف خضيب تحت زند مدملج
وقوله باية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما او مقرونا بما الزائدة عند سيبويه او المصدرية
عند ابن جني وابن مالك في قوله الا من مبلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما او النافية في قوله
الكني الى قومي السلام رسالة باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابن جني انها
انما تضاف الى المفرد نحو آية ملكه ان ياتيكم التابوت وان الجملة بعدها على تقدير ما المصدرية وكانه راى
ان الاضافة الى الجملة انما ينبغي ان تكون في الظروف وما اشبهها بوجه وآية بعيدة من الظروف فلما قدر
ما دون ان المعهودة التقدير لان الفعل لم يرد منصوبا في وقت ما ولانه لا يختص بالمستقبل ورد
ابن مالك عليه بقوله باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا قال لان تقدير ما المصدرية قبل ما النافية ممتنع والذي
راى انها تضاف الى الجملة وجه ذلك بان الآية بمعنى العلامة مشابهة للوقت لان الوقت حادث
صار علما لحادث آخر كقولك آتيك طلوع النجم فصار طلوعها آية للاتيان وعلامة فمن ثم عوملت
معاملة اسماء الاوقات في جواز الاضافة الى الجملة واما اشتراط الفعلية وتصرف الفعل وكونه مثبتا
او منفيا بما فمحال على السماع الثاني ذو في قولهم اذهب بذي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذو صفة
لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في
وقت هو مظنة السلامة وقيل انها موصولة بمعنى الذي على لغة طي واعربت على لغة بعضهم فالموصوف
معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ثم اتسع فيه فحذف الجار فصار
تسلمه ثم حذف الضمير فلا اضافة فيه الى الجملة قال المرادي في شرح التسهيل والى نحو هذا كان يذهب
ابن الطراوة قال ابن هشام ويضعفه ان استعمال ذي موصولة مختص بطي ولم ينقل اختصاص
هذا الاستعمال بهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العائد
المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون اي منه والمتعلق

هنا تخلف وان هذا العايد لم يذكر في وقت انتهى وربما قالوا بذي تسلم ما كان كذا مقيما ويختلف فاعلا
اذهب بذي تسلم بحسب المخاطب فيقال اذهبي بذي تسلمين واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون
واذهبن بذي تسلمن والثالث والرابع لدن وريث فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي فعلها
متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه مع آية كقوله لزمنا لدن سالتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح
وقوله خليلي رفقا ريث اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا وقد تضاف لدن الى الجملة الاسمية
ايضا كقوله وتذكر نعماه لدن انت يافع قال ابن مالك في شرح التسهيل وهو احق بذلك من ايما لدن
فانها تدل على مبدا الغاية زمانا ومكانا فاذا دلت على مبدا الزمان فجريها مجرى اسما الزمان المبهمة ليس
ببدع واما ريث فهو مصدر راث يريث اذا ابطا فعومل في الاضافة الى الجمل معاملة اسما الزمان كما عوملت
المصادر معاملة اسما الزمان في التوقيت انتهى فالاصل في مثل انظرني ريث افعل انظرني مدة ريث ان افعل
ثم انيبت ريث عن المدة واضيفت الى الجمل كما يجوز ذلك في المدة وذهب ابن مالك في الكافية وشرحها
الى ان الفعل بعدها على اضمار ان ويؤيده ظهورها مع لدن في قوله وليت فلم تقطع لدن ان وليتنا
قرابة ذي قربى ولا حق مسلم والخامس والسادس قول وقايل كقوله قول يا للرجال ينهض منا
مسرعين الكهول والشبانا وقوله واجبت قايل كيف انت بصالح حتى مللت وملني عوادي
تنبيهات الاول يشترط في الجملة المضاف اليها ان تكون خبرية فان كانت الجملة اسمية وصدرت بلا التبرية
بني اسمها على ما كان عليه من بنا او نصب فتقول جئتك يوم لا حر ولا برد ويوم لا حر ولا
برد بالجر على اضافة يوم الى الاسم بعد لا وان صدرت بلا العاملة عمل ليس لم يختلف حكمها كقوله
وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب الثاني لا يلحق الرابط الجملة
المضاف اليها الا نادرا قال ابن مالك كل مضاف الى جملة مقدر في الاضافة الى المصدر من معناها ومن اجل
ذلك لا يعود منها ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك عد نادرا كقوله
مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان والمعروف انه اذا كان في الجملة ضمير فصلت
عن الاضافة وجعلت صفة كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الثالث ما يجب اضافته الى الجمل
وقد مر ذكره في باب الاضافة يجب بناؤه وغير الواجب يجوز اعرابه على الاصل والبنا حملا على
اذ واذا فان كان ما وليه فعلا مبنيا رجح البنا للتناسب وان كان فعلا معربا او جملة رجح الاعراب
عند الكوفيين ووجب عند البصريين وقد مر ذلك مستوفى الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل
من الاعراب الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم وهو ان واخواتها لكونها اعني الجملة الجوابية مقرونة

بالفا

بالفا سواء كانت اسمية ام فعلية خبرية ام انشائية او مقرونة باذا الفجائية ولا تكون الا اسمية والاداة ان خاصة
كما مر ومحلها اي الجملة من الاعراب الجزم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فالمقرونة بالفا نحو قوله تعالى
من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فجملة لا هادي له من لا واسمها وخبرها في محل جزم جوابا للشرط الجازم وهو من
ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على محل الجملة والفا المقدرة كالمذكورة نحو قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
والمقرونة باذا نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون في محل جزم
لوقوعها جوابا للشرط الجازم وهو ان واما اذا صدرت الجملة بمفرد يقبل الجزم لفظا نحو قولك ان تقم اقم او محلا نحو قولك
ان قمت قمت فالجزم فيه محكوم به للفعل وحده لا للجملة باسرها وكذا القول في الشرط تنبيهان الاول قال الد مامينى
في شرح المغني الذي يظهر لي ان جملة الجزا لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفا ام لم تقترن
وسواء كانت جوابا لشرط جازم او جوابا لشرط غير جازم لان الجملة انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد
في محلها والجزا لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعه مفردا اصلا ضرورة ان حرف الشرط لا يدخل الا على جملتين
ولا على انعقاد السببية او اللزوم بينهما فيكون مضمون اولاهما سببا في وقوع مضمون الثانية او في الاخبار
بها او يكون مضمون الثانية لازما لمضمون الاولى على ما اختاره بعضهم وكان الداعي لهم الى جعل جملة الجواب
فيما ذكرت محل هو المحافظة على توفير ما يقتضيه اداة الشرط الا لفظا او محلا وجوابه ان توفير ذلك انما يصح فيما
يقبله والجملة ليست قابلة لهذا لا بحسب اللفظ وهو ظاهر ولا بحسب المحل اذ ليست واقعة في موضع
المفرد كما قدمناه انتهى وتاول الجزم في يذرهم ونحوه بتقدير شرط محذوف دل عليه ما قبله اي وان يفعلوا
يذرهم ونحوه قال بعضهم ولا حاجة الى ذلك مع امكان تخصيص الاعراب بغير الجزم في قولهم انما تكون الجملة ذات
محل من الاعراب اذا وقعت موقع المفرد وهذا اسهل من مخالفة كلامهم وتاول ما ورد من ذلك بما لا حاجة اليه
الثاني صريح كلام المصنف ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفا وما بعدها وصرح ابن هشام
في المغني انه قول الجميع لكن وقع له عند الكلام على هذه الجملة ان الجزم محكوم به لما بعد الفا وتعقبه الشارح
بانه لا وجه له فان المجزوم لا يحل في هذا الموضع وكيف وهذه الفا مانعة من جزم ما بعدها قال وما الذي
ذكره الجميع فربما يتخيل عليه ما فيه وذلك لان الفا وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو مصدر بمضارع لجزم فيحكم
على المجموع بانه في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض فان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفا وما بعدها
وانما الواقع مجموع الجملة التي هو جزؤها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غيره لاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم
على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى ان الواقعة جوابا لشرط
غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم في انها يمكن ان تصدر بمضارع مرفوع فتقول اذا

قام زيد اكرمه فلو اعتبر للزم كون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وعلى ذلك فقس انتهى وقال الشمني اذا كان
المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب لذى يقتضيه العامل السابق عليه لاحظ فيه ما يصححه لم يرد عليه هذا الذى
اورده الجملة السادسة من الجمل التى لها محل من الاعراب الجملة التابعة لمفرد ومحلها من الاعراب بحسبه اى بحسب
متبوعها مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا وهى عند الجمهور نوعان احدهما المنعوت بها وهى فى محل
رفع فى نحو قوله تعالى من قبل ان ياتى يوم لا بيع فيه فجملة لا بيع فيه من اسم لا وخبرها فى محل رفع على انها نعت ليوم
وفى محل نصب فى نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون فى محل نصب على انها نعت ليوم
تنبيه للجملة المنعوت بها ثلثة شروط فى المنعوت وهو ان يكون الا لفظا كامرا او معنى لا لفظا وهو المعرف
بال الجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وشرطان فى الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها
بالموصوف الملفوظ كما مرا ومقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة
ولا يوخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات والثانى ان تكون خبرية فلا يجى مررت
برجل اضربه والنوع الثانى المعطوفة بالحرف نحو قوله تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فجملة
فى محل نصب عطفا على صافات وهو حال من الطير تنبيه زاد الزمخشرى وابن جنى وابن مالك وابن هشام
الجمل المبدلة قال تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ثم قال هل هذا الآية هل هذا الا بشر مثلكم افتاتون السحر قال الزمخشرى هذا
فى محل نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جنى فى قوله الى الله اشكوا بالمدينة حاجة
وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى اى الى الله اشكو حاجتين تعذر
التقائهما والجمهور لم يذكروا ذلك قال ابو حيان وليس كيف يلتقيان بدلا بل استينافا للاستبعاد انتهى ولذلك
لم يذكرها المص رحمه الله الجملة السابعة من الجمل التى لها محل من الاعراب الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب
ومحلها اى التابع بحسبها اى بحسب المتبوع مرفوعة كانت او منصوبة او مجرورة وتقع اعنى التابعة
معطوفة نحو زيد قام وقعد ابوه بالعطف على الجملة الصغرى وهى قام التى هى خبر محل رفع ونحو بذلك
من تقديرها معطوفة على الكبرى لانها حينئذ لا محل لها لعطفها على جملة مستانفة ومن تقدير الواو للحال الآن انها
حينئذ لا تكون تابعة وتقع بدلا بشرط كونها اوفى من الجملة بتادية المعنى المراد نحو قول الشاعر اقول له ارحل
لا تقيمن عندنا والا فكن فى السر والجهر مسلما فجملة لا تقيمن عندنا فى محل نصب بدل اشتمال من ارحل لما
بينهما من الملابسة اللزومية وهى اوفى فى تادية المعنى المراد من الجملة الاولى فان دلالتها على ارادة من اظهار الكراهة
لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى فان قلت هى انما تدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع
للنهى واما اظهار كراهية المنهى فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة
قلت

قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقيم عندى بحسب العرف حقيقة فى اظهار كراهة اقامته وحضوره والتاكيد بالنون دال
على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى قاله التفتازانى
فى شرح التلخيص ثم انما يصح التمثيل بهذا البيت للجملة التى لها محل بناء على قول علماء البيان من تمثيلهم به لان الجملة الاولى
محكية والثانى تابعة لها لكن ابن هشام اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى
فى محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا فى موضع نصب ولا محل للواحدة منهما لان القول مجموع وكل منهما
جزء للمقول كما ان جزئى الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتامله انتهى وهذا بعينه جار فى البيت
فان مجموع الجملتين فيه وهما قوله لا تقيمن عندنا هو المقول وكل واحد من الجملتين جزؤه فلا يكون لها محل على
مقتضى كلامه تنبيه ما ذكره المص انحصار الجمل التى لها محل من الاعراب فى سبع جار على ما قرروا كما قال ابن هشام
فى المغنى والحق انها تسع والذى اهملوه الجملة المستثناة قال الدمامينى لم يتعرض للتنصيص عليها احد قبل ابن هشام وقوله
فيما اعلم فانه قال فى قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله من مبتدا ويعذبه الله من مبتدا
ويعذبه الله الخبر والجملة فى محل نصب على الاستثناء المنقطع انتهى والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم انذرتهم
الآية اذا اعرب سواء خبرا وانذرتهم مبتدا ونحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل يقدر
تسمع قائما مقام السماع كما ان الجملة فى نحو تسير الجبال ونحو انذرتهم فى تاويل المصدر وان لم يكن معهما حرف
سابك وزاد الدمامينى عاشرة وهى التى تقع صلة لال اما على القول بان ذلك لا يكون الا الضرورة مطلقا كما
يقول الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز فى السعة قليلا ان كانت صلته مصدرة بمضارع كما يقول الاخفش
وابن مالك فان جملة الصلة فى هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد ورده الشمنى بانا
لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والموقع
بعد ال الموصولة للمفرد بطريق الاصالة لانهم قالوا ان صلة ال فعل فى صورة الاسم ولذا تعمل بمعنى الماضى ليس
ولو سلم فانما ذلك للواقع موقع المفرد الذى له محل والمفرد الذى هو صلة ال لا محل له والاعراب الذى
فيه بطريق العارية فانها لما كانت فى صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما فى الا بمعنى غير
وقد غير بذلك بعض الاندلسيين فقال حاجيتكم لتخبروا ما اسمان واول اعرابه فى الثانى
وذاك مبين بكل حال ها هو للمناظر كالعيان وفى حاشية الكشاف للتفتازانى والجمهور على ان ال
التى هى من الموصولات اسم موضوع براسه الزم دخول الاسم لكونه فى صورة حرف التعريف واظهر اعرابه
فى ذلك فهو اسم فى صورة الحرف وصلته فعل فى صورة الاسم انتهى هذا تفصيل آخر للجمل التى لا محل لها
من الاعراب الجملة الاولى مما لا محل له من الاعراب الجملة المستانفة وتسمى الابتدائية ايضا والاول

اوضح لان الابتدائيه تطلق ايضا على الجمله المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل وهي الجمله المستانفه نوعان
احدهما المفتتح بها الكلام اى الواقعة ابتدا كلام لفظا ونية كقولك ابتدا زيد قائم وقام زيد ومنه الجمله
المفتتح بها السور اونية لا لفظا نحو زيد كيف جاء زيد والثاني المنقطعه عما قبلها اى التى قطع تعلقها
عما قبلها لفظا ومعنى فالاول نحو قوله تعم فلا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا فجملة ان العزة لله جميعا مستانفه
منقطعة عما قبلها لا محل لها من الاعراب وليست محكية بالقول لفساد المعنى اذ لو قالوا ان العزة لله جميعا
لم يحزنه وانما المحكى بالقول محذوف تقديره انه مجنون او شاعر او نحو ذلك ومثلها قوله تعم فلا يحزنك قولهم
انا نعلم ما يسرون وما يعلنون وفي جمال القرا للسخاوي ان الوقف على قولهم في الاثنين واجب والصلوة
انه ليس في جميع القران وقف واجب نعم ان وصل وقصد بذلك تحريف المعنى اثم وكذلك اى كالمذكور الجمله
المنقطعه جملة العامل الملغى لتاخره نحو زيد قائم اظن اما جملة العامل الملغى لتوسطه نحو زيد اظن
قائم فجملة لا محل لها من الاعراب ايضا الا انها جملة معترضه لا منقطعه والثاني اعني التى قطع تعلقها
عما قبلها معنى نحو قوله تعم اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده منقطع عما قبلها معنى
لان الرابط معنوي مفقود اذ اعادة الخلق لم تقع بعد فيقررهوا برؤيتها مع ان الرابط اللفظي موجود
وهو حرف العطف تنبيهان الاول يخص البيانيون الاستيناف بما كان جوابا عن سؤال مقدر
نحو قوله تعم هل اتيك حديث ضيف ابرهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان جملة القول
الثانيه جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفي قوله
سلام قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى ومبتدا الثانيه اذ التقدير سلام عليكم انتم منكرون
ومنه قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي فان قوله جواب لسؤال تقديره اصدقوا
ام كذبوا ومثله ومثله يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيمن بني يسبح للمفعول الثاني قال ابن هشام
قد يحتمل اللفظ الاستيناف وغيره وهو نوعان احدهما اذا حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه
كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا
نحو الجملة المنفيه في قوله تعم يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت
البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان تكون مستانفات على وجه
التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان تكون لا يالونكم صفة اى بطانة غير مانعتكم فسادا بل رابية بغضاؤهم ومنع الواحدي هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين
وزعم انه لا يقال لا تتخذ صاحبا يؤذيك احب مفارقتك والذى يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت

جملة كما في الخبر نحو الرحمن علم القران خلق الانسان علمه البيان انتهى ملخصا الجملة الثانيه من الجمل التى لا محل لها
من الاعراب الجملة المعترضه وتسمى الاعتراضيه وهى الجملة المتوسطه بين شيئين متلازمين من شانهما
عدم توسط اجنبي بينهما لافادة الكلام تقوية وتسديدا او تحسينا وفي البسيط شرطها ان تكون مناسبة للجملة
المقصوده بحيث تكون كالتاكيد والتنبيه على حال من احوالها وان لا تكون معمولة لشيء من اجزاء الجملة المقصودة وان لا يكون
الفصل بها الا بين اجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف اليه لان الثاني كالشيء منه على انه قد سمع بينهما
نحو لا اخا فاعلم لزيد انتهى وتقع غالبا بين جزئي الفعل اسنادا الا بين الفعل ومعموله سواء كان فاعلا كقوله
وقد ادركتني والحوادث جمة اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل او مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل
هيفا دبورا بالصبا والشمال او بين المبتدا وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح
ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد اظن قائم وبجملة الاختصاص نحو قوله تعم عليه السلم نحن معاشر الانبيا
لا نورث وقول هند بنت عتبة نحن بنات طارق نمشي على النمارق او بين ما اصله المبتدا والخبر كقوله
ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وقوله يا ليت شعري والمنى لا تنفع هل اغدون يوما واعرى مجمع
واذا قيل ان جملة الاستفهام خبر على تاويل شعري بمشعوري لتكون الجملة نفس المبتدا فلا تحتاج الى رابط واما اذا قيل
ان الخبر محذوف اى موجود او ان ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتني اشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذى علق عنه
بالاستفهام او بين جزئي صلة الا بين الموصول وصلته كقوله ذاك الذى وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل
وقوله ماذا ولا عتب في المقدور رمت اما يحظيك بالنجح ام خسر وتضليل واوهم كلام ابن مالك في شرح
التسهيل ان القسميه ليست من الاعتراضيه وليس كذلك بل هي نوع منها ووفي الارتشاف عن نص الفارسي في الاغفال
انه يجوز الفصل بالاعتراضيه بين الصلة والموصول وان جاء بين المبتدا والخبر وانفصل بالاعتراض بينهما بالقسميه
بالرد عليه في كلامهم او بين اجزاء الصلة نحو الذى جوده والكرم زين مبذول وبين القسم وجوابه كقوله فالحق
والحق اقول لاملان الاصل اقسم بالحق لاملان والحق اقول اعتراض وبين الموصوف وصفته كقوله تعم فلا
اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقران كريم فيها اعتراض بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم
بجملة لو تعلمون وبين اقسم بمواقع النجوم وجوابه انه لقران كريم بجملة وانه لقسم لو تعلمون عظيم تتمة وتقع ايضا
بين الشرط وجوابه كقوله تعم فان لم تفعلوا فاتقوا النار وبين الجر ومجروره اسما كان نحو هذا غلام والله
زيد او حرفا نحو اشتريته بوالله الف درهم وبين الحرف ومدخوله كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت
ليت شبابا بوع فاشتريت وقوله كان وقد اتى حول جديد اثافيها حمامات مثول وقوله

وما ادرى وسوف اخال ادرى اقوم الحصن ام نساء وقوله اخالد قد والله اوطات عشوة
وقوله فلا وابي هما زالت عزيزة فوقعت في الاول بين الحرف وتوكيده وفي الثاني بين الحرف الناسخ
وفي الثالث بين حرف التنفيس والفعل وفي الرابع بين قد والفعل وفي الرابع بين قد والفعل وفي
الخامس بين الحرف ومنفيه وكل ذلك يشمله قولنا بين الحرف ومدخوله **تنبيهات الاول**
يجوز الاعتراض باكثر من جملة خلافا للفارسي كقوله تعالى قالت رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت
وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فالجملة الاسمية وهي والله اعلم بما وضعت باسكان التاء والفعلية
وهي وليس الذكر كالانثى معترضتان بين الجملتين المصدرتين باني **الثاني** كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية
ويميزها منها امور احدها انه يجوز اقترانها بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتي كل ما قدرا الثاني انه يجوز كونها طلبية كقوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان
الثالث انه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن في ولن تفعلوا وحرف التنفيس في وسوف اخال ادري
انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حاديي عيرها واحسبني
اوجد ميتا قبيل افقدها قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها قوله افقدها على اضمار ان
وقوله اقل يروى بالرفع والنصب **الثالث** للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح
النحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في ونحن له مسلمون يجوز ان تكون حالا من فاعل نعبد
او من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وان تكون معطوفة على نعبد وان تكون اعتراضية مؤكدة اي ومن حالنا
انا له مخلصون التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه انه لا يجوز اعتراض
الا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين قاله في المغني الجملة **الثالثة** من الجمل التي لا محل لها
من الاعراب الجملة **المفسرة** وتسمى التفسيرية **وهي** كما قال ابن هشام في المغني **الفضلة الكاشفة** لحقيقة
ما تليه قال احترزت بالفضلة عن الجملة المفسرة لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع
بالاجماع لانها خبر في الحال او في الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما
سياتي وهذا التقييد اهملوه ولا بد منه انتهى قال الدماميني وهذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في نحو
اسرعت الى زيد النحوي وهي ماجن الاحسان الا الاحسان اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النحوي
فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل ثم الجملة المفسرة في باب الاشتغال لا يخرج بقيد الفضلة
في مثل قولنا قام زيد عمرا يضربه لانها هنا مفسرة للحال فهي فضلة واجاب الشمني بان المراد بالفضلة الجملة التي لا محل

لها

لها محل من الاعراب وفيه نظر فيكون قوله الكاشفة لحقيقة ما تليه فصلا اخرج به ما عدا هذه الجملة من الجمل التي
لا موضع لها فان قلت جملة الموصول كاشفة وموضحة للموصول قلت نعم لكنها لا توضح حقيقته بل شيئا اليه
بحال من احواله وبهذا ظهر ان ترك المصنف الحقيقة من التعليل بحيد بل كان الاولى ذكره كما فعل ابن هشام
وغيره نحو قوله تعالى **ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب** ثم قال له كن فيكون قال في الكشاف
قوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بادم اي خلق ادم من تراب ولم يكن ثم اب ولا ام فكذلك
حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو لغير اب ووجد ادم لغير اب وام قلت هو مثله
في احد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الاخر من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف
ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان الوجود
من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع للخصم
واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم فقال لهم لم تعبدون
عيسى قالوا لانه لا اب له قال فادم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى لان
عيسى احيا اربعة نفر وحزقيل احيا ثمانية الاف فقالوا كان يبرئ الاكمه والابرص قال فجرجيس اولى
لانه طبخ واحرق ثم قام سالما انتهى كلام الكشاف وما وقع لابن هشام في المغني من ان جملة خلقه وما بعده
تفسير لمثل ادم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد جسد من طين ثم كون بل باعتبار المعنى
اي ان شان عيسى كشان ادم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين الابوين ليس كما ينبغي
بل خلقه وما بعده تفسير لمثل ادم قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره والظاهر
انه اراد نقل كلام الزمخشري فلم يوف بالمقصود منه كما ترى فان الزمخشري انما جعل الجملة مفسرة لوجه
الشبه ولا للمشبه به فيحتاج حينئذ الى ان يقال وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر
لفظها من تقدير ادم جسدا من طين ثم تكوينه فان هذا ليس مشتركا بين ادم وعيسى عليهما السلام وانما
وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن مستمر العادة من التولد بين ابوين وهذا قدر مشترك بينهما
والاصح انه لا محل لها اي للجملة المفسرة من الاعراب وهو مذهب الجمهور سواء كان ما تفسره له محل
ام لا **وقيل** والقائل ابو علي الشلوبين بفتح الشين المعجمة وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون
المثناة التحتية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعله بياء النسبة فقال ابو علي
عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبيني الاشبيلي انتهى وهو خلاف المشهور في الالسن ثم قال
وهذه النسبة الى الشلوبين وهي بلغة اهل الاندلس الابيض الاشقر قال ان الجملة المفسرة **بحسب ما تفسره**

فان كان له محل من الاعراب فكذلك هي والا فلا فالجملة في نحو زيدا ضربته لا محل لها اذ المحذوفة المفسرة مستانفة
فتكون المفسرة مستانفة فتكون المفسرة لها كذلك وهي في نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز
ياكله بنصب الخبز في محل رفع لان المحذوف في الاية خبران وفي المثال خبر المبتدا وكلاهما في محل رفع فكذلك
مفسرها ولهذا يظهر الرفع اذا قلت زيدا الخبز اكله وقول الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وهو امن
فظهر الجزم قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان
والبدل جملة وجملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة وان حصل بها تفسير انتهى
وفي الهمع وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي وعليه تكون الجملة عطف بيان او بدل تنبيه
المفسرة ثلثة اقسام مجردة من حرف التفسير كالاية ومقرونة باي كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب
ومقرونة بان نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل ان لم يقدر الباء قبل ان
فان قدرتها كانت ان مصدرية لا تفسيرية الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب جملة صلة
الموصول اسميا كان او حرفيا فالاول نحو جاء الذي قام ابوه فجملة قام ابوه لا محل لها لانها صلة
الموصول والموصول وحده له محل بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو
ليقوم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل وفي التنزيل ربنا ارنا الذين اضلانا
وقرئ لننزعن من كل شيعة ايهم اشد بالنصب وروي فسلم على ايهم افضل بالجر وذهب ابو البقا الى ان
المحل للموصول وصلته معا كما ان المحل للموصول الحرفي مع صلته وفرق الاول بان الاسم يستقل
بالعامل والحرف لا يستقل والثاني نحو عجبت مما قمت اي من قيامك وفي هذا القسم يقال الموصول
وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لفظا ولا محلا وكذا قمت وحدها لا محل
لها من الاعراب لانها صلة ويشترط كونها اي جملة صلة الموصول خبرية لان الموصول وضع ليتوصل به
الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية هذا مذهب
الجمهور وجوز الكسائي الوصل بجملة الامر والنهي نحو الذي اضربه او لا تضربه زيد وجوز المازني بجملة
الدعا اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي يرحمه الله زيد قال ابو حيان ومقتضى مذهب الكسائي موافقته
بل اولى لما فيها من صيغة الخبر وجوز هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى نحو الذي ليته او لعله
منطلق زيد والذي عسى ان يخرج زيد قال واني لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها
وتاوله غيره على اضمار القول اي اقول لعلي والصلة ازورها وخبر لعلي مضمر والجملة اعتراض واما جملة التعجب
فان قلنا انها انشائية لم يوصل بها او خبرية فقولان الجواز وعليه ابن خروف نحو جاء الذي ما احسنه

والمنع

والمنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا والصحيح جوازه بجملة القسم نحو جاء الذي
اقسم بالله لقد قام ابوه وجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها نحو جاء الذي ان قام عمرو قام ابوه ومنع قوم
المسئلتين لخلو احدى الجملتين فيهما من ضمير عائد على الموصول واجيب بانهما لما صارتا بمنزلة جملة واحدة
بدليل ان كل واحدة منهما لا تفيد الا باقترانها بالاخرى فاكتفي بضمير واحد كما يكتفى في الجملة الواحدة
والصحيح ايضا جوازه بجملة صدرها لكن لا لانها غير خبرية مقتضاه وبشرط حيث يتضمن الموصول
معنى الشرط نحو الذي ان قام قام ابوه منطلق وقيل لا لاحتمال الشرطين والشيء لا يكون تاما بنفسه ورد
بان الثاني غير الاول لا نفسه قاله في الهمع تنبيه اطلاقهم الخبرية على جملة الصلة مجاز من قبيل تسمية
الشيء باعتبار ما كان عليه لخلوها الان عن الافادة وكذا الكلام في الجمل الخبرية الواقعة صفة او خبرا للمبتدا او
للنكرة او حالا لانها جمل ليست خبرا اي كلاما مقابلا للطلب وذلك لخروج نسبها عن كونها مقصودة
بالذات فلت زيد ابوه منطلق كالقصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه
فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرا قاله السيد في شرح المفتاح ومعلومة
للمخاطب لانك انما تاتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من
اتصافه بمضمون الصلة الا في مقام التهويل والتعظيم فيحسن ابهامها نحو المعلومة كالذي قام ابوه
والمبهمة نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ولم يعتبر ابن مالك هذا الشرط قال في شرح التسهيل المشهور عند النحويين
تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير لازم لان الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته
معهودة كقوله تعالى واذ تقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه وقد يراد به الجنس فيوافقه صلته
كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء وقد يقصد تعظيم الموصول فيبهم صلته كقوله
قيل الذي لا قيت يغلب صاحبه مشتملة غالبا على ضمير مطابق للموصول في الافراد
والتذكير وفروعهما نحو جاء الذي قام ابوه والتي قام ابوها واللذان واللتان قام ابوهما والذين
قام ابوهم واللاتي قام ابوهن ويسمى هذا الضمير عائدا كما مر ولا اشكال في مطابقته للموصول
لفظا ومعنى ان طابق لفظ الموصول معناه كالامثلة المذكورة فان خالف لفظه معناه
بان كان مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك كمن وما جاز في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر
نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى وهو دونه نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ
لبس نحو اعط من سالتك ولا يقال من سالك او قبح نحو من هي حمراء امك فيجب مراعاة المعنى او يقصد الخ
سابق فيختار مراعاته نحو قوله وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح

ويجوز الغيبة والحضور في ضمير المخبر به او بموصوفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به والحاضر
يشمل المتكلم والمخاطب نحو انا الذي فعلت وانا الذي فعل وانت الذي فعلت وانت الذي فعل
قال علي عليه السلم انا الذي سمتني امي حيدرة وقال الاخر انا الرجل الضرب الذي تعرفونه وقال
وانت التي حببت كل قصيرة الي ولم تشعر بذاك القصائر وقال وانت الذي تاه في عدوه ومن امثلة
المخبر بموصوفه انت امرؤ الذي اخرجتنا من الجنة وانت موسى الذي اصطفاك الله وتقول انت فلان الذي
فعل كذا وانما جاز ذلك لان المخبر عنه والمخبر به شيء واحد لكن اعتبار الحضور اكثر واقيس وهل يختص ذلك
بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما او يتعين فيما عدا ذلك الغيبة او لا قال ابو حيان الصواب الاول
قال وزاد بعض اصحابنا ذو وذات الطائيتين والالف واللام واجاز بعضهم في جميع الموصولات قال
وهو وهم منه فان تاخر المخبر عنه وتقدم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور نحو الذي قام انا والذي
قام انت لان الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع واجاز الكسائي ذلك مع التاخير ايضا وان قصد
تشبيهه بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو انا في الشجاعة علي مرحبا وانت في الشجاعة الذي قتل مرحبا
يعني امير المؤمنين عليا عليه السلم وذلك لان المعنى على تقدير مثل ولو صرح بها تعينت الغيبة واوجب
قوم الغيبة مطلقا واوجبها قوم في السعة دون الضرورة وهما قولان واهيان يردهما السماع وعلى
الجواز بشرطيه ان وجد ضميران جاز في احدهما مراعاة اللفظ وفي الاخر المعنى قال نحن الذين بايعوا محمدا
على الجهاد ما بقينا ابدا وقال انت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والارحبي المهلب
ومنع الكوفيون الجمع بين الحالين اذا لم يفصل بينهما نحو الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج
واطلق البصريون والسماع مع الكوفيين اذ لم يرد الا مع الفصل تنبيهات الاول زاد بعضهم على ما ذكر
من الشروط في جملة الصلة ان لا تستدعي كلاما قبلها كالجملة التي للغاية فلا يجوز جاء الذي حتى
ابوه قائم وكجملة لكن الاستدراكية فلا يقال جاء الذي لكنه قائم فانهما لا تقع صلة ولا صفة
ولا صفة ولا خبرا ولا حالا الثاني قد يخلف الضمير المذكور اسم ظاهر فيقوم مقامه كقوله
سعاد الذي اضناك حب سعادا واعراضها عنك استمر وزادا اي حبها وحكى ابو سعيد الذي
رويت عن الخدري اي عنه وقال الاخر فيا رب ليلى في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع
اي في رحمته او رحمتك قال الفارسي ومن الناس من لا يجيز هذا الثالث اجاز ابن الضائع خلو
جملة الصلة من الضمير اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة الرابع الضمير العائد المذكور ان كان بعض معمول

معمول الصلة

الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف المعمول نحو ابن الرجل الذي قلت زيد قلت يا بني او نحوه وان يكن
فاما ان يكون منفصلا او متصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذي اياه اكرمت اباه
وان كان متصلا فله احوال احدها ان يكون منصوبا فان نصب بفعل او وصف جاز حذفه نحو
اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وقوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر
اي موليكه او بغيرهما لم يجز نحو جاء الذي انه فاضل او كانه قمر الثاني ان يكون مجرورا فيجوز حذفه
في صور احدها ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو فاقض ما انت قاض اي قاضيه فان جر
باضافة غير صفة نحو جاء الذي وجهه حسن او باضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذي انا ضاربه
امس لم يجز حذفه خلافا للكسائي ثانيها ان يجر بحرف جر ويجر الموصول او الموصوف بالموصول
بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى ومتعلقا ما لم يمنع منه مانع نحو مررت بالذي او بالرجل الذي مررت
اي به وقوله تعالى ويشرب مما تشربون اي منه فان جرا معا بغير حرف نحو جاء غلام الذي انت
غلامه او لم يجر الموصول اصلا نحو جاء الذي مررت به او جر بحرف لا يماثل ما جر به العائد في
اللفظ كحللت في الذي حللت به او ماثله لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به على زيد او لفظا
ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف في الصور كلها وما سمع منه فيها فشاذ وقد يمتنع
الحذف مع توفر الشروط المذكورة لمانع وذلك اذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذي
ما مررت الا به او انما مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به او كان لا يتعين
للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره او كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه
لا يعلم ان الاصل فيه او عنه والصحيح جواز هذا لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين
لم يجز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين كما عرفت الحال الثالثة ان يكون مرفوعا فان
كان فاعلا او نائبا عنه او خبر المبتدا او لناسخ لم يجز حذفه نحو جاءني اللذان قاما او ضربا وجاء الذي
الفاضل هو وان الفاضل هو وان كان مبتدا جاز بشروط احدها ان لا يكون بعد حرف نفي
نحو جاءني الذي ما هو قائم الثاني ان لا يكون بعد اداة حصر نحو جاءني الذي ما في الدار الا هو
او الذي انما هو في الدار هو الثالث ان لا يكون معطوفا على غيره نحو جاءني الذي زيد وهو
وهو منطلقان الرابع ان لا يكون معطوفا عليه نحو جاءني الذي هو وزيد فاضلان ولم يعتبر
الفراء هذا الشرط فاجاز حذفه ورد بانه لم يسمع وبانه يودي الى وقوع حرف العطف صدرا
الخامس ان لا يكون جزء جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله تعالى الذين هم يراءون وقولك جاءني الذي

هو في الدار لانه لو حذف لم يدل لحذف من الكلام شيء ام لا الا ان ما لا تعدد من الجمله والظرف صالح
لان يكون صله السادس ان تطول الصله شرط ذلك البصريون ولم يشترطه الكوفيون فاجازوا الحذف
من قولك جاء الذي هو فاضل لعوده في قراه تماما على الذي احسن بالرفع اي هو احسن وقوله
من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه وجعل البصريون
ذلك نادرا ومحل الخلاف في غير اي اما اي فلا يشترط فيها الطول اتفاقا لانها مفتقرة الى الصله
والى الاضافه فكانت اطول فحسن معها تخفيف اللفظ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول قوله
تعالى وهو الذي في السماء اله اي هو اله لطيفه قال ابو محمد الحريري في درة الغواص من اوهام الخواص
انهم يقولون الحمد لله الذي كان كذا وكذا فيحذفون الضمير العائد الى اسم الله تعالى الذي به يتم الكلام
وتنعقد الجمله وتنتظم الفايده والصواب ان يقال الحمد لله الذي اذ كان كذا او يقال الحمد لله
اذ كان كذا او يقال الحمد لله الذي كان كذا وكذا بلطفه او بعونه او من فضله وما اشبه ذلك مما يتم
به الكلام المنثور ويربط الصله بالموصول وفي نوادر النحويين ان رجلا قرع الباب
على نحوي فقال له من انت فقال الذي اشتريتم الاجر فقال له امنه قال لا قال اله قال لا قال اذهب
فما لك في صله الذي شي انتهى الجمله الخامسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجمله جواب القسم
سواء ذكر فعل القسم وحرفه ام الحرف فقط ام لم يذكرا فالاول نحو قولك اقسم بالله لافعلن والثاني
نحو قوله تعالى يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين والثالث نحو قوله تعالى ام لكم ايمان علينا بالغه الى
يوم القيمه ان لكم لما تحكمون فكل من جمله لافعلن وانك لمن المرسلين وان لكم لما تحكمون لا محل
لها من الاعراب لانها جمله مجاب بها القسم تنبيهان الاول ما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق
تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذيب يصطحبان فجمله النفي اما جواب لعاهدتني
كما قال ارى محرزا عاهدته ليوافقن فكان كمن اغريته بخلاف فلا محل لها او حال من الفاعل
او المفعول او كليهما فمحلها النصب والاول ارجح لان المعنى على المعاهده والحلف على ذلك لا على الحلف
في هذه الحاله على شي اخر الثاني منع ثعلب من وقوع الجمله القسميه خبرا فقيل في تعليله لان نحو لافعلن
لا محل له فلو بني على المبتدا فقيل زيد ليفعلن صار له محل قال ابن هشام وليس بشي لانه انما منع وقوع
الخبر جمله قسميه لا جمله هي جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا ينفك احدهما
عن الاخر وجملتا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن وانما المانع
عنده ما كون جمله القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا الا ان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزا الاتي

الجمله

الجمله الثانيه ليست معمولة لشي من الجمله الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صله واما كون جمله القسم
واما كون جمله القسم انشائيه والجمله الواقعه خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب وعندي
ان كلا من التعليلين ملغى اما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجمله وان
لم يكن بينهما عمل واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب هو الخبر قسيم الانشا
لا خبر المبتدا قال وزعم ابن مالك ان السماع ورد بما منعه ثعلب هو قوله تعالى والذين امنوا
وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين
جاهدوا فينا لنهدينهم وعندي لما استدل به تاويل لطيف وهو ان المبتدا في ذلك كله ضمن معنى
الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب للشرط محذوفا للاستغنا عنه
بجواب المقدر قبله ونظيره في الاستغنا بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئه قوله تعالى
وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله ليمسن وان لم ينتهوا ليمسن انتهى ونحوه ثالث
اذا اجتمع في الكلام شرط وقسم ملفوظ او مقدر اكتفي بجواب المقدم منهما عن جواب المتاخر
لشدة الاعتنا بالمتقدم فالشرط المتقدم نحو ان جاء زيد والله اكرمه فالجواب المذكور للشرط
وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه والقسم المتقدم الملفوظ به نحو والله ان جاء زيد
لاكرمته والمقدر نحو قوله تعالى لئن لم يفعل ما امره ليسجنن فالجواب المذكور للقسم الملفوظ به
في المثال والمقدر في الايه وجواب الشرط فيهما محذوف وجوبا لدلالة القسم وجوابه عليه وجوز
الفرا وقيل الكوفيون وتبعهم ابن مالك جعل الجواب للشرط وان تاخر محتجين بقوله
لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس ضاحيا ومنعه البصريون وحملوا
البيت على الضروره او زيادة اللام وجعل ابن مالك الجواب للقسم المؤخر ان اقترن بالفا
لدلالتها على الاستيناف كقوله فاما اعش حتى ادب على العصا فوالله انسى ليلتي بالمسا لم
ورده ابو حيان بان القسم مع جوابه جواب الشرط ولذا اقترن بالفا الا انه محذوف دل عليه جواب
القسم اذ لا تقدمهما اي القسم والشرط ما يفتقر الى الخبر كالمبتدا والاسم في باب كان وان والمفعول
في باب ظن والثاني في باب علم فيكتفى بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقا سواء تقدم او
تاخر تفضيلا له بلزوم الاستغنا بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه مخل بالجمله بخلافه لانه لمجرد
التاكيد نحو زيد والله ان تقم اقم وزيد ان يقم والله اقم فالجمله الشرطيه هي الخبر به والقسم تاكيد وجوابه
محذوف وقضيه كلامه لزوم الاكتفا بجواب الشرط والحاله هذه فلا يجوز اجابه القسم وحذف

جواب الشرط وهو ما صرح به ابن مالك في التسهيل والكافية وذهب ابن عصفور وغيره الى ترجيح اجابة
الشرط دون اللزوم وعليه جرى ابن مالك في الخلاصة حيث قال وان تواليا وقبل ذو خبر
فالشرط رجح مطلقا بلا حذر واذا تقدم القسم وحده ما يفتقر الى الجزا والصلة جاز البناء على ايهما
شئت فان بنيت على المفتقر الى الجزا والصلة فالجواب للشرط والقسم محذوف لدلالة الجزا والصلة عليه
والا فهو جوابه والجزا والصلة نحو زيد والله يقوم وجاءني الذي والله يقوم وزيد والله ليقومن وجاء
الذي والله ليقومن تنبيهات الاول قضية اطلاق المص ان الجواب للمتقدم من الشرط والقسم
مطلقا وهو مذهب الجمهور كما نقله ابو حيان وفرق ابن مالك في التسهيل بين الشرط الامتناعي وغيره
فاوجب جعل الجواب للامتناعي وان تاخر كما في صورة التقدم ما يفتقر الى الجزا نحو والله لو قام زيد
لقمت ووالله لولا زيد لايتك وجواب القسم محذوف لدلالة جواب لو ولولا عليه قال
فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لنا يوم من الشر مظلم وقالت امراة من العرب فوالله لولا الله تخشى عواقبه
لزعزع من هذا السرير جوانبه وقال ابن هشام في حاشيته والحق ان لو ولولا وجوابهما جواب القسم
ولم يعترض شرط على قسم اصلا الثاني الذي قرره ابن الحاجب لزوم الاكتفا بجواب المتقدم اذا كان
هو القسم فان كان المتقدم الشرط جاز الاكتفا عن جوابه بجواب القسم وبالعكس قال بعض الائمة
ولا اعلم له في ذلك موافقا بل المنقول في سائر الكتب انه يجب في هذه الحالة كون الجواب للشرط
وجواب القسم محذوفا الثالث حيث اغنى جواب القسم عن جواب الشرط لزم كونه مستقبلا لانه مغن
عن مستقبل ودال عليه ولزوم كون فعل الشرط ماضيا ولو معنى كالمضارع المنفي بلم لان جواب الشرط
لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك كما مر فلا يجوز ان يقال والله ان يقم زيد لاقومن ولا والله
ان لا يقم لاقومن ولا والله ان قام زيد لقمت الان او قع الماضي موقع المستقبل كقوله تعالى ولئن
ارسلنا ريحا فراوه مصفرا لظلوا اي ليظلن الجملة السادسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة
المجاب بها شرط غير جازم وهو اذا ولو ولولا ولما وكيف نحو اذا جئتني اكرمتك ولو جاء
زيد لاكرمتك ولولا زيد لاكرمتك ولما جاء زيد اكرمتك وكيف تصنع اصنع وفي حكمها
اي الجملة المجاب بها شرط غير جازم الجملة المجاب بها شرط جازم ولم تقترن بالفا ولا باذا الفجائية
نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه
بالجزم الفعل لا الجملة باسرها فان اقترنت باحدهما كانت في محل جزم كما تقدم الجملة السابعة من الجمل التي
لا محل لها من الاعراب الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب نحو جاءني زيد فاكرمته فجملة اكرمته

لا محل

لا محل لها لانها معطوفة على جملة جاءني زيد وهي لا محل لها لانها مستانفة ومثلها نحو جاءني زيد واكرمته
اذا لم تقدر الواو الداخلة على الجملة للحال بتقدير قد فان قدرت للحال بتقدير قد كانت الجملة في محل نصب على الحال
من زيد تنبيه قال الدماميني في شرح المغني اطلاق التبعية على الجمل التي لا محل لها من الاعراب مشكل فان التابع
هو الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب فان قلت لعله اراد
التبعية اللغوية قلت هذا مع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح اهل الفن لا يجري شيئا في مثل قولهم
في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان الجملة الثانية لا محل
لها لكونها بدلا من الصلة وكذا في قولهم في نحو جاء زيد وذهب عمرو ان الثانية لا محل لها لكونها معطوفة
على المستانفة انتهى والاولى ان يقال في الجواب ان اطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة في
قال الشمني وينبغي ان يعلم ان الحكم لعطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لافادة ثبوت مضمون الجملتين
لان مثل قولنا مر زيد اكرم عمرو بدون عطف يحتمل الاضراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت
نص عليه ذلك عبد القاهر تتمة يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد
المعارف احوال وشرح المسئلة مستوفاة ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم يطلبها العامل لزوما ويصح الاستغنا
عنها ان وقعت بعد النكرة المحضة فهي صفة نحو قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه صفة لكتابا لا غير
او بعد المعرفة المحضة فهي حال عنها نحو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر حال من الضمير المستتر في تمنن المقدر بانت
لا غير او بعد غير المحضة منهما فهي محتملة لهما فمثالها بعد النكرة قوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه فان قدرت
جملة انزلناه صفة للنكرة وهو الظاهر وان قدرتها حالا عنها لانها قد تخصصت بالوصف قبلها
يقربها من المعرفة قال ابن قال ابن هشام وذلك ان تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير في مبارك
الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال اما الاول فلان الاشارة اليه لم تقع في حالة الانزال كما وقعت
الاشارة الى البعل في حالة الشيخوخة في وهذا بعلي شيخا واما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الانزال
انتهى ومثالها بعد المعرفة قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح
تقدير يحمل حالا او وصفا وخرج بقيد الخبرية نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الانشا وهذا عبدي بعتكه
كذلك فان الجملتين مستانفتان لان الانشا لا يكون نعتا ولا حالا وبقيد عدم طلب العامل لها لزوما
جملة الخبر والمحكية بالقول وبصحة الاستغناء عنها جملة الصلة فلا يجري عليها الحكم المذكور هذه تبصرة في ذكر
احكام ما يشبه الجملة وهو الجار والمجرور والظرف وذكر حكمهما في التعلق حكمهما بعد المعارف
والنكرات حكم الجمل وذلك انه اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة وهي الخالصة من شائبة التنكير فهو حال

نحو رايت الهلال فى الافق او بين السحاب ففى الافق او بين السحاب حال لانه وقع بعد معرفة محضة او وقع
بعد النكرة المحضة اى الخالصة مما يقرب بها من المعرفة فهو صفة رايت طائرا على غصن او فوق غصن فعلى غصن
او فوق غصن صفة لوقوعه بعد النكرة المحضة او وقع بعد غير المحضة من المعرفة والنكرة فيحتمل لهما
اى الحال والصفة فالواقع بعد غير المحضة من المعرفة نحو يعجبنى الثمر فى الاغصان او فوق الاغصان
لان المعرف الجنسى كالنكرة فيجوز فى كل من الجار والمجرور والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة والواقع بعد
غير المحضة من النكرة نحو هذا ثمر يانع على اغصانه او فوق اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة فيجوز
فى كل من الجار والمجرور والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة اخرى ولا بد من تعلقهما اى الجار والمجرور
والظرف بالفعل ماضيا كان او مضارعا او امرا او بما يشبهه او بما اول بما يشبهه او بما فيه رائحته فمثال
التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم فعليهم الاول متعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم الثانى
متعلق بشبهه وهو المغضوب ومثال التعلق بما اول بشبه الفعل قوله تعالى وهو الذى فى السماء اله
اى هو الذى هو اله فى السماء ففى السماء متعلق باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فيقال اله واحد
ولا يوصف به فلا يقال شئ اله وانما صح التعلق به لتاوله بمعبود ومثال التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله
انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النفر فعلق بعض واذ بالاسمين العلمين
لا لتاولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك المشهور او الشجاع او الجواد ويقولون فلان حاتم فى قومه
فتعلق الظرف بما فى حاتم من معنى الجود وانما لم يكن بد من تعلق الجار والمجرور والظرف بما ذكر لان حرف الجر
موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم فالذى وصل معناه هو الذى يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصرة
فمن اوصلت معنى السير الى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلق به فاذا قال النحوى بم يتعلق هذا الحرف
او ما العامل فيه فمعناه ما الذى اوصل هذا الحرف معناه والظرف لما كان مقدرا بحرف الجر كان حكمها
واحدا فى ذلك فان قلت فى عبارة بعضهم الجار يتعلق بكذا وفى عبارة اخرين الجار والمجرور وفى عبارة
اخرين المجرور فما هو المراد من هذه العبارات قلت التحقيق ان العامل انما يعمل فى الاسم الذى يلى الجار
لا فى الحرف الجار واطلاق من قال العامل فى كذا تسامح ومن قال الجار والمجرور يتعلق بكذا لما وضح النحاة شغل
الجزء من المجرور يجعل التعلق لهما ادلة والجزء اكد معناه اداة فاذا قلت مررت بزيد فزيد متعلق بالفعل على انه
معمول له بحسب المحل اذ هو فى محل نصب على معنى ان الفعل يقتضى نصبه لو كان متعديا كما قال بدل مررت
بزيد جاوزت زيدا هذا اذا لم يصلح الجار والمجرور عوضا منه فيحكم على محلهما جميعا باعراب هو اعراب العامل
فيقال محل من الكرام فى قولك مررت برجل من الكرام فى قولك مررت برجل من الكرام فى قولك مررت برجل من الكرام

جر

جر وفى رايت من الكرام رفع وفى جاء زيد بثيابه نصب كما صرح الامام الحديثى فى شرح الحاجبية تنبيهات
الاول اذا لم يكن شئ من الاربعة المذكورة التى يتعلقان بها موجودا قدر كقوله تعالى والى ثمود اخاهم صالحا
بتقدير ارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبى والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله فى تسع ايات
الى فرعون ففى لها متعلقان باذهب مقدرا وبالوالدين احسانا اى واحسنوا بالوالدين احسانا مثل
وقد احسن بى ووصيناهم بالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنه باء البسملة كما
تقدم الثانى هل يتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك والصحيح انها كلها دالة
عليه كما تقدم والمشهور منع تعلقهما باحرف المعانى مطلقا وقيل بجوازه وفصل بعضهم فقال بعضهم ان كان
نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابى الفتح رحمه فى نحو يا لزيد ان
اللام متعلقة بيا بل قال لا فى يا عبد الله ان النصب بيا واما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم فى قول كعب
وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفى اى انتفى كونها
فى هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب فى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف
للنفع المنفى واما للنافى لما فى لن من معنى النفى اى انتفى فى هذا اليوم النفع فالمنفى نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد
وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت نفى ضرب معلل فاللام متعلقة بالفعل والمنفى ضرب مخصوص
وللتاديب تعليل للضرب المنفى وان قصدت نفى الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفى والتعليل له اى
انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله فى التعلق بحرف النفى
ما اكرمت المسئ لتاديبه وما اهنت المحسن لكافاته او علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفى اذ لو علقت بمجنون لافاد نفى جنون خاص وهو الجنون
الذى يكون من نعمة الله تعالى وليس فى الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفى جنون خاص انتهى ملخصا
وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحروف فينبغى على قولهم ان يقدر
ان التعلق بفعل دل عليه النافى اى انتفى ذلك بنعمة ربك قاله فى المغنى الثالث يستثنى من قولنا لا بد
للجار من متعلق ستة امور احدها الزائد مطلقا لانه انما دخل فى الكلام تقوية وتوكيدا لا لايصال معنى
الفعل الى الاسم واستثنى ابن هشام منه لام التقوية فحكم بانه يجوز القول بتعلقها لانها ليست زائدة
محضة قال بعضهم والظاهر الجزم بالتعلق وفى كلامهم على لام الجحود ما يؤيد ما قلته فتامل الثانى
والثالث لعل فى لغة عقيل ولولا فى نحو لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه انها جارة للضمير فانهما لم يدخلا
لايصال معنى عامل بل لافادة معنى الترجى والامتناع الرابع رب كما ذهب اليه الرمانى وابن طاهر خلافا

للجمهور لانها لم توصل لتعدية عامل ايضا لافادة التكثير والتقليل قال ابن هشام والجمهور ان قالوا انها عدّت
العامل في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الاول
وان قالوا انها عدت محذوفا تقديره حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لكلام مستغنٍ عنه ولم يلفظ
به في وقت الخامس الجار المكفوف عن عمل الجر لانه لم يبق حرف جر بل يفيد من جهة المعنى فقط فلا عامل له كما لا معمول
له وممن صرح بذلك التفتازاني في حاشية الكشاف عند قوله نعم فاذكروه كما هداكم السادس حروف
الاستثناء الثلاثة وهي حاشا واخواها قال ابن هشام في المغني لانها لتنحية الفعل عما دخل عليه كما ان الا
كذلك وهو عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ان يقال
ذلك في الا وانما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن افعالا وحروفا انتهى
وفيه نظر لانه ليس المراد بايصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ايصاله اليه على وجه الثبوت بل المراد تعليقه به
على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا معنى لاستثناء معنى الفعل فيتعلق به على هذا الوجه وقد افصح هو
في كتابه المذكور بهذا المعنى حيث قال في خلا الاستدراكية وتعلق هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند
من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج واما الاستدلال بانها بمنزلة الا
وهي غير متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته في جميع احكامه الا ترى
ان الا التي هذا الحرف بمعناها لا يعمل الجر وهذا الحرف يعمله انتهى وزاد الفارسي والاخفش سابعا
وهو كاف التشبيه فذهبا الى انها لا تتعلق بشيء كحروف الجر الزائدة وتبعهما ابن عصفور مستدلين
بانه اذا قيل زيد كعمرو فان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في الدار وان كان
فعلا مناسبا للكاف نحو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان جميع الحروف
الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار وقال ابن الحاجب في شرح المفصل الكاف في قولك
الذي كزيد اخوك اوصلت معنى استقرار هذا المبهم الى زيد على سبيل التشبيه ويجب حذف المتعلق
اذا كان احدهما اي الجار والمجرور والظرف صفة نحو او كصيب من السماء او صلة نحو وله
من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون او خبرا نحو زيد في الدار او عندك وربما ظهر في الضرورة
كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح المفصل لابن يعيش
الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره
لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى قال ابن هشام
وهو غريب او حالا نحو فخرج على قومه في زينته او رفع الاسم الظاهر نحو اعندك احد او افي الله

شك

شك او استعمل مثلا كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي عرست او حذف المتعلق على شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة صمت فيه او كان الجار حرف قسم غير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم
فلو صرح بالفعل في نحو ذلك وجبت الباء فهذه ثمانية مواضع يجب فيها حذف المتعلق تنبيهات
الاول انكر الكوفيون وابن طاهر وابن خروف تقدير المتعلق في الخبر نحو زيد عندك وعمرو في الدار
ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف الناصب المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك
وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما
مخالفين للمبتدا ولا معول على هذين المذهبين الثاني قال ابن هشام في المغني هل المتعلق الواجب
الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة لانهما لا يكونان الا جملتين
وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفاء تجوز في نحو رجل يأتيني فله درهم وتمتنع
في نحو رجل صالح فله درهم واما قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعالي فنادر واختلف
في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل
في الخبر والنعت والحال الافراد ولان الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقليل المقدر
اولى وليس بشيء لان الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما
مفرد قال والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى وبيان التقدير بحسب المعنى
اما القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واما في المثل
فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر ومضارعهما
ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر
ووصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو مررت بزيد انما المقدر
اذ كان قائما ان اريد المضي واذا كان ان اريد الاستقبال ولا فرق واذا جهلت المعنى فقدر الوصف
لانه صالح في الازمنة كلها وان كان حقيقته في الحال انتهى ملخصا واعترضه الدماميني بانه كيف
يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت قال فان
قلت فماذا يصنع عند جهل المعنى قلت لا يقدم حينئذ على تقدير شيء معين بل يردد الامر ويقال ان
اريد الماضي قدر كذا وان اريد الحال قدر كذا وان اريد الاستقبال قدر كذا فيخرج من العهدة
الثالث قال التفتازاني في حاشية الكشاف مما يجب التنبه له انه اذا قدر في الظرف كان او كائن
فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف في موضع الخبر

بتقدير كان اخرى ويتسلسل التقديرات الرابع الظرف والمراد به ما يتناول الجار والمجرور قسمان مستقر
بفتح القاف ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف كما مر واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب
حذفه كما في الاشتغال وغيره مما ذكر او جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت ووجه تسمية الاول
مستقرا والثاني لغوا انه لما كان المتعلق العام انما حذف نقل الضمير الذي كان مستترا فيه الى الظرف
سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة دورٌ
بينهم كقولهم في المشترك ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا وكانه الغي قال البدر الدماميني في التحفة
بعد ذكره ذلك وهو الذي سمعته من بعض اشياخنا ولا يخفى انه اولى مما قيل انه انما سمي مستقرا لان ناصبه
هو استقر مقدرا قبله اما اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر
بحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف
اللغو ايضا من قولنا صمت يوم الجمعة يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن
متعلقه لفظ مستقر واجاب الشمني بانه يكفي في تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار وما هو بمعناه لا بمعنى
انه يلزمه معنى الاستقرار لنزول الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها عن بعض شيوخه لا تاتي على
ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع المتعلق وانما تاتي على ما ذهب اليه ابو علي ومن تبعه ان الضمير انتقل
عن المتعلق الى الظرف الخامس قد يقوم قرينة على ان المراد بالاستقرار العام امر خاص ولا يقدح ذلك
في الحكم بان الظرف مستقر كما اذا قلت زيد على الفرس فالاصل مستقر لكن المراد منه بحسب القرينة راكب فلهذا
يجعل مستقرا لا لغوا ونقض عليه التفتازاني في حاشية الكشاف حيث قال الزمخشري على معنى متبركا باسم الله
اقرأ فقال هو بيان ان التقدير متلبسا باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة
على هذا فلهذا يجعل الظرف مستقرا لا لغوا هذا كلامه قال الدماميني اذا قامت القرينة على هذا فلهذا يجعل
الظرف لا لغوا هذا كلامه قال الدماميني اذا قامت القرينة على ان المراد كون خاص فلم لم يقدر ابتداء ويكون
الظرف لغوا واي فائدة في تقدير العام ثم الحكم بان المراد منه الخاص الذي دلت عليه القرينة وقد قال
هو قبل ذلك بنحو ورقة والنحويون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص
السادس الاصل ان يقدر المتعلق المحذوف مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض
ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا او ما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله
ان يتاخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره
مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ قاله ابن في المغني وقال في موضع اخر يحتمل

تقديره

تقديره في نحو في الدار زيد مقدما للمعارضة اصل اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على
المعمول فاذا وقع احدهما اي الجار والمجرور والظرف كذلك اي صفة او صلة او خبرا او حالا او اعتمد
على نفي بحرف او فعل او استفهام بحرف جاز ان يرفع ابن هشام الفاعل ظاهرا كان او مضمرا نحو مررت
برجل في كمه او معه صقر وجاء الذي في الدار او عندك ابوه وزيد في الدار او عندك ابوه وجاء
زيد في كمه او معه صقر وما او ليس في الدار او عندي احد وافي الله شك او اعندك زيد تنبيهات
الاول في المرفوع بعد المجرور والظرف في المواضع المذكورة ثلاثة مذاهب احدها ان الارجح كونه
مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا وكان وجهه استضعاف عمل الظرف
في الظاهر والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير
والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام الخضراوي عن الاكثرين قيل ولعل وجهه ما تقرر ان
الالباس محذور والتعلق عندهم بفعل فهو كقولك قام زيد فيتعين ان يكون زيد في مثل ذلك
فاعلا لا مبتدأ الثاني قال في المغني حيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل او الظرف او المجرور لنيابتهما
عن استقر وتقويهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار الثاني لامتناع تقديم
الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع كقوله فان يك جثماني بارض سواكم
فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون
توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع
بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال وقد اختار ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر
في الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله انتهى وقد جرى المصنف رحمه الله على
المذهب المختار كما ترى وهو مذهب المحققين كما قاله غير واحد الثالث اذا لم يعتمد الظرف والجرور
على ما ذكر نحو في الدار او عندك فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجوزون
الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ويرده جواز دخول ان ونحوها على مثل هذا التركيب
فينتصب الاسم انه يصح ان يقال ان في الدار زيدا فدل ذلك على انه مبتدأ في الاصل لا فاعل
والا لم يدخل الناسخ قال بعضهم وللاخفش ان يجيب بانه لما وجدت العامل الاقوى اعمله
وهو ان وقال ابن جني الجمهور ان يقولوا لم نجد عاملين اعمل اولهما البتة بل يجوز ان تعمل
ايهما شئت الحديقة الخامسة في المفردات وهي منها حروف ومنها اسماء وظروف
تضمنت معنى الحروف ومنها ما يرد اسما وحرفا ولم رحمه الله لم يستوف جميعها بل اقتصر منها

الحديقة الخامسة في المفردات

على ادوات مهمة يكثر دورانها وتشتد الحاجة اليها وجملة ما اورده اربع وعشرون كلمة احديها الهمزة
وهي اسم محدث للالف المتحرك واسم الالف والساكن لاو الالف مشترك بينهما وبلان الالف
كذا قال بعض المحققين وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان الالف يختص بالساكن والهمزة بالمتحرك والحق
ان الالف اسم للمتحرك والساكن لغة لكنه خص في عرف اهل هذا الفن بالساكن وخصت الهمزة بالمتحرك
فما وقع في كلام بعضهم من ان اطلاق الالف على المتحرك حقيقة مبني على اللغة وما وقع في كلام اخرين من انه
مجاز مبني على العرف وهو حرف يرد على وجوه احدها ان يكون حرف موضوعا لنداء القريب كقول
امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي فان قلت ما المعين
لحمل النداء هنا على نداء القريب قلت القراين الموجودة قوله في هذه القصيدة يجر بها الدمع هذه المراة
تقول وقد مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل فقلت لها سيري وارخي زمامه
ولا تبعديني عن جناك المعلل الغبيط بالغين المعجمة والطا المهملة كرغيف رحل يشد عليه هودج المراة
والجنى ما يجنى اي يقطف من الثمرة عبّر به هنا عن اللذة التي ينالها من هذه المراة على طريق الاستعارة والمعلل
ترشيح والتعليل جني الثمرة مرة بعد اخرى و المتوسط اي ويرد لندائه وهذا لم يقل به احد وانما هو
عندهم لنداء القريب فقط نعم نقل ابن الخباز في شرحه على الدرة الالفية لابن معط عن شيخه ان الهمزة
للمتوسط وان الذي للقريب يا والمرجع بين القولين فجعلها للقريب والمتوسط معا قال ابن هشام
وما نقله ابن الخباز خرق لاجماعهم قالوا وذلك من وجهين دعواه ان الهمزة للمتوسط وانما هي عندهم
لنداء القريب والثاني كون القريب لم يوضع لندائه غير يا وقوله الصواب ايضا خرق للاجماع لكنه من وجه واحد
قال الدماميني والقدح بخرق اجماع النحاة مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر متعين اتباعه
ووقع فيه لبعض العلماء تردد في شرح مختصر ابن الحاجب الاصولي للشيخ بهاء الدين السبكي نقل بعض
العلماء الاجماع على اعتبار الاجماع في الامور اللغوية مثل كون الواو للجمع المطلق وهذا الاشكال
فيه اذا صدر من المجتهدين اما اجماع النحاة الذين عليهم المعول في علم العربية ولم يبلغوا رتبة الاجتهاد فالقياس
ان اجماعهم لا يعتبر وفيه نظر وقد رايت في الخصايص لابن جني اعلم ان اجماع اهل البلدين انما يكون
حجة اذا لم يخالف المنصوص او المقيس على المنصوص والا فلا لانه لم يرد في كتاب ولا سنة انهم
لا يجتمعون على الخطا كما جاء النص بذلك في كل الامة وانما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل
من فرق له عن علة صحيحة كان خليل نفسه الا انا لا نسمح بمخالفة الجماعة التي طال عنها اشوطها
وفي الاقتراح بعد نقل كلام ابن جني في الخصايص وقال غيره اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر خلافا

لمن يردد

لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومن ثم رد اشمى وذكر ابن هشام في شرح التسهيل ان النداء بالهمزة
قليل في كلام العرب وتبعه ابن الصائغ في حواشي المغني قال في الهمع وما ذكراه مردود فقد وقفت
لذلك على اكثر من ثلاثمائة شاهد وافردتها بالتاليف والثاني ان تكون للمضارعة بفتح الراء المهملة
مصدر ضارعه اي شابهه نحو اقوم واقعد قيل وهمزة المضارعة في الاصل الف قلبت همزة لتعذر
الابتداء بالساكن وحروف المضارعة اربعة يجمعها قولك ايت وقد مر ذكرها في صدر هذا الشرح
والثالث ان تكون للتسوية وهي الداخلة على جملة واقعة في محل المصدر وهذا احسن من قول بعضهم
الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها لان الجملة هنا مأولة بالمفرد تاويلا مطردا فهي واقعة في محل المفرد
نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وعدمه فان قلت تاويل الجملة
بالمفرد هنا مشكل لانه لا سابك في اللفظ فيلزم الشذوذ على ما صرح به بعضهم مثل تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير السابك وهو الحرف المصدري وادعاء الشذوذ هنا باطل لان
هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري انما يكون شاذا اذا لم يطرد
في باب اما اذا اطرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون مثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا
نصبت بان مقدرة فيصير اسما معطوفا في الظاهر على فعل وهو ممتنع الا عند التاويل فاحتجنا
الى ان نتصيد من الفعل الاول مصدرا من غير سابك ولا يعد مثل هذا شاذا لاطراده في بابه وكذا
اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئت حين جاء زيد اي حين مجي زيد فاولت الجملة بالمفرد
من غير ان يكون هناك حرف مصدري وليس لشاذ لاطراده في بابه وهنا في باب التسوية اولت
الجملة بالمفرد تاويلا مطردا بدون اداة فلم يعد شاذا قاله الدماميني في التحفة وافهم كلامه ان
الشذوذ منافيا في الفصاحة وكثرة الاستعمال وهو ممنوع تنبيهات الاول اجيز في سواء في الاية
المذكورة كونها خبرا عما قبلها او عما بعدها او مبتدا وما بعدها فاعل على الاول ومبتدا على الثاني
وخبر على الثالث قال في المغني وابطل ابن عمرون الاول بان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والثاني
بان المبتدا المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فان اجاب بانه مثل زيد
اين هو منعناه وقلنا بل مثل كيف زيد لان انذرتهم ان لم يقدر بالمفرد لم يكن خبرا لعدم تحمله
ضمير سواء واما شبهته فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته فلا يجب التقديم فان اجاب بانه
كذلك في نحو علمت ازيد قائم وقد ابقي عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام
مراد هنا اذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم ازيد قائم واما في الاية ونحوها فلا استفهام البتة

لامن قبل المتكلم ولا غيره الثاني ربما توهم ان المراد بهمزة التسوية هي الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها بيتخيل
ان التسوية ماخوذة من كلمة سواء وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن نحو
ما ابالي اقمت ام قعدت وما ادري ارحت ام غدوت وليت شعري اسافر زيد ام اقام فان هذه الجمل كلها
في محل المصدر وهو الضابط الثالث قضية كلام المص ان الهمزة موضوعة لمعنى التسوية فتكون قسيما
برأسها غير همزة الاستفهام وقال ابن هشام في المغني وقد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لمعان
وعد منها التسوية وهذا يقتضي ان استعمالها في التسوية في غير ما وضعت له فيكون من قبيل المجاز وهو الاولى
والرابع ان تكون للاستفهام وحقيقته طلب المتكلم من خطابه ان يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده
مما سأله عنه قال بعضهم ينبغي ان يكون المطلوب ان يحصل في ذهن الغير من ذهن المتكلم وغيره كان
الاستفهام الذي هو طلب المعرفة وهو اسم اعم من ان يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره ويكون الاستفهام
لغيره ان يتكلم المجيب بالجواب فيسمعه من جهل فيستفيده ورده ابن هشام بانه لو صح ذلك لم يطلق
العلما على ان ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروفا الى معنى اخر غير الاستفهام ولو كان كما ذكر لم يستحل
حمله على الظاهر ويكون المراد منه ان يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالما به انتهى واستحالة
حمله على الظاهر محل بحث فقد قال الشيخ بهاء الدين السبكي قولهم الاستفهام لا يكون منه تعالى على حقيقته
ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان مصروفا الى غيره
ممن يطلب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي فهو استفهام حقيقي
طلب به اقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيستقر عندهم
كذبهم فيما ادعوه انتهى فتامل ويرادف الاستفهام الاستخبار وقيل الاستخبار ما سبق اولا ولم يفهم حق الفهم
فاذا سألت عنه ثانيا استفهاما حكاه ابن فارس في فقه اللغة والهمزة اصل ادواته وما عداها نائب
عنها قال ابن مالك في المصباح فيطلب بها اي الهمزة التصور اي ادراك غير النسبة والتصديق اي ادراك
وقوع النسبة وهو التصديق الايجابي او لا وقوعها وهو التصديق السلبي فطلب تصور المسند اليه
نحو ازيد في الدار ام عمرو وادبس في الاناء ام عسل فانك عالم بكون شخص في الدار وشيء في الاناء
وانما تطلب تعيينه وطلب تصور المسند نحو في الدار زيد ام في السوق وفي الخابية دبسك ام في الزق
فانك تعلم بان زيدا محكوم عليه بالكينونة في الدار وفي السوق وان الدبس محكوم عليه بالكينونة
في الخابية او الزق وانما المطلوب تعيين ذلك هذا قول الجمهور وقال السيد الشريف القول بان الهمزة
في مثل قولك ادبس في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرهما مبني على الظاهر توسعا

والتحقيق

والتحقيق انها لطلب التصديق ايضا فان السائل قد تصور الدبس والعسل بوجه وبعد الجواب لم يزد له
في تصورهما شيء اصلا بل بقي تصورهما على ما كان فان قيل التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلب اجيب
بان الحاصل هو التصديق بان احدهما لا بعينه في الاناء والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان احدهما
بعينه فيه وهذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين
المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق
حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه او المسند او قيد من قيوده انتهى وطلب التصديق نحو اقام
زيد وازيد قائم فانك عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها ولعل المص انما يمثل
للتصديق نظرا الى ذلك التحقيق فتامل ومن العجب وقع هنا لبعض المعاصرين من طلبة العجم فهم ان
المثال الاول في كلام المص للتصور والثاني للتصديق على طريقة اللف والنشر المرتب وشرح الكلام
بالفارسية على ذلك وهو وهم فاحش فاحذره تنبيه المستفهم عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل
في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت
بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند بان يعلم
انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن تعرف انه ضرب او اكرام وكالفاعل في اانت ضربت اذا كان الشك
في الضارب وكالمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات
قاله التفتازاني في مختصر المطول بخلاف هل لاختصاصها بطلب التصديق فقط نحو هل قام زيد
وهل زيد قائم وسيأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى وبقية الادوات مختصة بطلب التصور
نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك وكيف جئت الثانية ان بالفتح
والتخفيف اي بفتح الهمزة وتخفيف النون ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية ضمير المخاطب
كانت وانتما وانتم وانتن على قول الجمهور ان الضمير هو ان والتاء حرف خطاب اتفاقا بفتح في المذكر وبكسر
في المؤنث ويوصل بميم في جمع المذكر وبميم والف في المثنى وبنون في جمع الاناث وبضم الثاني
في الثلاثة اجراء للميم مجرى الواو او لقربها مخرجا وليس نقل الاتفاق على ذلك بصحيح بل هو مذهب
الجمهور وقال الفراء انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع
هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بما يستقل لفظا كما هو مذهب
بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواتها وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فاذا ارادوا
استقلالها لفظا التصير منفصلة جعلوا اياه عمادا لها قال الرضي وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب

في الموضعين وقال بعض المتقدمين ان انا مركب من الف اقوم ونون نقوم وانت مركب من الف اقوم ونون نقوم
وتا تقوم ووهاه ابو حيان والعجب من المص كيف ينقل الوفاق هنا واكثر كتب القوم ناطقة بالخلاف وقد سبقه
على نقله صاحب اللوامع ايضا واعترضه الدماميني في شرحه بما ذكرناه ثم قال فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين
كما حمل صاحب العباب عبارة اللباب حيث قيل فيه وكذا اللواحق ما باجماع فقال المراد اجماع البصريين قلت
هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين وهو قايل بان الثاني انت على ان هي التي في نحو قمت
ولكنها كثرت بان نقله جماعة من الثقات عنه فلا اجماع من الكل ولا من البصريين تنبيه قضية اقتصار
المص على ان الاسمية ضمير المخاطب انها لا تكون ضمير المتكلم فيكون اختياره في انا ان الضمير هو المجموع
وهو مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك بدليل اثبات الالف وصلا في لغة ومذهب البصريين ان الضمير
انما هو ان تفتح وصلا ويوقف بالالف وقفا لبيان الحركة كهاء السكت ولذلك تعاقبها كقول حاتم
هذا فزدي انه وليست الالف من الضمير وقال الكوفيون الهاء في انه بدل من الالف وحكى قطرب عن بعض العرب
تقول ان فعلت بسكون النون وصلا ووقفا اي انا فعلت والحرفية ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون
ناصبة للمضارع وقد مر ذكرها في الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال والثاني ان تكون مخففة
من ان المثقلة اي المفتوحة الهمزة المشددة النون فتقع بعد فعل لليقين او ما نزل منزلته من الظن بتاويل
ان يكون غالبا متاخما للعلم اذا راس اول الامر بانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل
منزلته بالمخففة التي فائدتها التحقيق انسب نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا علم ان سيكون منكم مرضى
وحسبوا ان لا تكون فيمن رفع تكون وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع
وهي بهذا الوضع في اعمالها مذاهب احدها انها لا تعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمر وتكون حرفا مصدريا
مهملا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه والكوفيون الثاني انها تعمل في المضمر وفي الظاهر كاصلها
نحو علمت ان زيدا قايم وقرئ ان غضب الله عليها وعليه جماعة من المغاربة الثالث انها تعمل جوازا في
مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور وقال ابن مالك فان قيل ما الذي دعا الى تقدير اسم لها محذوف وجعل الجملة بعدها
في موضع خبرها وهلا قيل انها ملغاة ولم يتكلف الحذف فالجواب بسبب عملها الاختصاص بالاسم فما دام
الاختصاص ينبغي ان يعتقد انها عاملة وكون العرب تستقبح وقوع الافعال بعدها الا بفصل انتهى
وقد تقدم لاعمالها تعليل اخر غير هذا في مبحث المضمرات ثم الجمهور على انه يلزم ان يكون ذلك الضمير المحذوف
ضمير شان واختاره ابن الحاجب وابن هشام في القطر والاصح عدم لزوم ذلك وهو مذهب سيبويه وجماعة
واختاره ابن مالك فمتى امكن عوده الى حاضر او غايب معلوم كان اولى ولذا قدر سيبويه في ان يا ابراهيم
قد صدقت

قد صدقت الرؤيا انك ولا يكون خبرها الا جملة اما اسمية مجردة صدرها المبتدا نحو واخر دعويهم ان الحمد لله
رب العالمين او الجر كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل او مقرونة بلا نحو وان لا اله الا هو او باداة شرط
نحو ان اذا سمعتم ايات الله او برب كقوله تيقنت ان رب امرء خيل خائنا امين وخوان يخال امينا
او فعلية فان كان فعلها جامدا او دعاء لم تحتج الى فاصل بشيء نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة
ان غضب الله عليها وان كان متصرفا غير دعاء فرق غالبا بنفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا ان لن نجمع
عظامه ان لم يره احد او بلو نحو ان لو نشاء اصبناهم او بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا او بحرف تنفيس
نحو علم ان سيكون وندر خلوها من جميع ما ذكر كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسالوا باعظم سول
وخرج عليه قراءة لمن اراد ان يتم الرضاعة بالرفع وقوله ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تخبرا احدا
وربما عملت في ظاهر كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني طلاقك لم ابخل وانت كريم وهو مختص بالضرورة
على الاصح والثالث ان تكون مفسرة بمنزلة اي لكن تفارقها في انها لا تدخل مفردا لا يقال مررت برجل
ان صالح قال في الهمع وكانهم ابقوا عليها ما كان لها من الجملة وهي مع هذا غير مختصة بالفعل بل تكون مفسرة
للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت اليه ان قم وارسل اليه ان ما انت وهذا وشرطها التوسط بين جملتين
او هما بمعنى القول وعدم دخول جار عليها او لو زايدا نحو قوله تعالى واوحينا اليه ان اصنع الفلك
وقولهم وان تلكم الجنة ولاشتراط التوسط بين جملتين غلط من جعل منها قوله تعالى واخر دعواهم
ان الحمد لله رب العالمين لان المتقدم عليها غير جملة وانما هي المخففة من الثقيلة وباشتراط كون ما قبلها
بمعنى القول رد ابو عبد الله الرازي على الزمخشري حيث زعم ان التي في قوله تعالى واوحى ربك الى النحل
ان اتخذي مفسرة قال لان قبله واوحى والوحي هنا الهام باتفاق وليس في الالهام معنى القول
قال وانما هي مصدرية اي باتخاذ الجبال بيوتا انتهى وتعقبه ابن الصائغ بان الهام الله تعالى لعباده
بقوله وامره فلم يمتنع تفسيره بان اتخذي قال الشمني وفيه نظر اما اولا فلان الالهام مفسر في الكتب
الكافية بالقاء معنى في القلب بطريق الفيض نعم قال العسكري انه الخاطر الوارد على الضمير لالقاء الملك وانه
من قبيل الملك واما ثانيا فلان الالهام هنا لمن لا يفهم القول ولا الامر وهو النحل انتهى واذا قلت
كتبت اليه بان افعل بادخال حرف الجر كانت ان مصدرية لانها معمولة بحرف الجر وجعلها ابو حيان
زايدة وهو وهم منه فان حروف الجر وان كانت زايدة لا تدخل الا على الاسم تنبيهان الاول
زاد بعضهم اشتراط ان لا يكون في الجملة السابقة احرف القول فلا يقال له قلت له ان افعل وفي شرح
الجمل الصغير لابن عصفور انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول وفي البسيط اختلف في تفسيرها

صريح القول فاجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ومنهم من يمنع
من الصريح ومجيز المضمر كقولك كتبت اليه ان قم وذكر الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
انه يجوز ان يكون ان مفسرة للقول على تاويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني به ان اعبدوا الله قال ابن هشام
وهو حسن وعلى هذا فيقال في الضابط ان لا يكون فيها حروف القول الا والقول مؤول بغيره انتهى وقد انتقد
ابو حيان وصوبه غيره بحرج لا ترجع على التفسير بان ما بعد الاستثناء بها فلا بد ان يكون له موضع من الاعراب
وان التفسيرية لا موضع لها الثاني اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو اوحيت اليه ان يفعل
كان فيه الرفع على انها حرف تفسير والنصب على انها مصدرية او معه لا نحو اشرت اليه ان لا يفعل كان له فيه
الوجهان لما ذكر والجزم ايضا على النهي و يكون ان فيه مفسرة الثالث انكر الكوفيون ان المفسرة البتة
وهي عندهم الناصبة للفعل قال ابو حيان وليس ذلك بصحيح لانها غير مفتقرة الى ما قبلها ولا يصح ان تكون
المصدرية الا بتاويلات بعيدة انتهى قال ابن هشام وقول الكوفيين عندي اوجه لانك اذا قلت
كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا
لو جئت باي مكان ان لوجدت الطبع غير قابل له انتهى واعترضه الدماميني بانه فهم ان الجماعة ارادوا ان قم
في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشيء
المكتوب وقم وهو نفس ذلك الشيء قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ ولا على معنى القول كقوله تعالى
وناديناه ان يا ابرهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم
وكذلك قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر
لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه انتهى واجاب عنه الشمني
بما يطول ذكره والرابع ان تكون زائدة وهي حرف ثنائي بسيط مركب من الهمزة والنون فقط وذهب بعضهم
الى انها هي المثقلة خففت فصارت مؤكدة قال ابو حيان ولا تفيد عندنا غير التاكيد وزعم الزمخشري
انه ينجر مع افادة التوكيد معنى اخر فقال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت ان في هذه
القصة ولم تدخل في قصة ابرهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتاكيدا
في ان الاساءة كانت بعقيب المجيء فهي مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة ابرهيم اذ ليس الجواب فيه
كالاول وقال الاستاذ ابو علي دخلت منبهة على السبب وان الاساءة كانت لاجل المجيء لانها قد تكون السبب
في قولك جئت ان تعطي اي للاعطاء قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه لا يعرفه كبراء النحويين ثم
ان الزائدة غالبا بعد لما الوجودية نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه وبين لو وفعل القسم
مذكور

مذكورا كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لنا يوم من الشر مظلم او متروكا كقوله اما والله ان لو كنت حرا
وما بالحر انت ولا العتيق وزعم ابن عصفور في المقرب انها في ذلك حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه والذي
نص عليه سيبويه انها زائدة ونص في موضع اخر من الكتاب على انها بمنزلة لام القسم الموطئة وقال ابو حيان الذي
اذهب اليه في ان هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو انها المخففة من المثقلة وهي التي وصلت بلو كقوله تعالى
وان لو استقاموا وتقريره اذا قيل اقسم ان لو كان كذا لكان كذا فمعناه اقسم انه لو كان كذا لكان كذا ويكون
الفعل القسمي قد وصل اليها على اسقاط حرف الجر اي اقسم على انه لو كان ونصها اختيار ان المشددة يدل على
انها مخففة انتهى وتقع في غير الغالب في مواضع احدها بين الكاف ومجرورها وهو نادر كقوله
كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر ظبية الثاني بعد اذا ذكره ابن مالك في شرح العمدة دون سائر كتبه
وتبعه ابن هشام في المغني والسيوطي في الهمع كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة البحر غامر
الثالث بعد حتى نحو قد كان ذلك حتى ان كان كذا جزم به ابو حيان في الارتشاف وقال انه مطرد ولم يذكره
غيره الرابع بعد كي نحو جئت لكي ان اكرمك وهو شاذ وقاسه الكوفيون تنبيه معنى كون اللفظ زائدا
ان اصل المعنى لا يختل بحذفه كذا قال بعضهم وهذا البيان يوجب كون نحو ان ولام الابتداء زائدا ولذا
لم يكتف به الرضي وزاد مع انه لم يفد المعنى الذي وضعه الواضع له فكانه لم يفد شيئا بخلاف ان وكلام
والفاظ التوكيد اسماء كانت او فانها باقية على ما وضعت له ويفهم من كلامه هذا ان المعنى الذي تفهمه الحروف
الزوائد من عوارض الاستعمال الثالثة ان بالكسر والتخفيف اي بكسر الهمزة وتخفيف النون الساكنة ترد
على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية وقدم الكلام عليها في حديقة الافعال فلا حاجة لاعادته
الثاني ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان الكافرون الا في غرور وعلى الجملة الفعلية
الماضوية نحو ان اردنا الا الحسنى والمضارعية نحو ان يعد الظالمون بعضهم بعضا الا غرورا وذهب بعضهم
الى انها اذا دخلت على الاسم فلا بد ان تكون بعدها الا كهذه الايات او لما المشددة التي بمعناها كقراءة
بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد لما اي ما كل نفس الا عليها حافظ ورد بقوله تعالى ان عندكم
من سلطان بهذا قل ان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وان ادري لعله فتنة لكم ومتاع الى
حين واعمالها عمل ليس لغة اهل العالية حكى عنهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وسمع الكسائي
اعرابيا يقول ان قائما فانكرها عليه وظن انها ان المشددة وقعت على قائم قال فاستثبته فاذا هو يريد
ان انا قائما فترك الهمزة وادغم على حد لكنا هو الله ربي والاكثرون على اعمالها وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك
قال ابن هشام ومما يتخرج على الاهمال ان قائم واصله ان انا قايم فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نونها في

في نونها وحذفت الهاء في الوصل الثالث ان تكون مخففة من ان المثقلة اي المكسورة الهمزة المشددة
النون فتدخل على الجملتين فان دخلت على الاسمية الغيت غالبا لزوال اختصاصها بالاسماء نحو قوله تعالى
وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة التخفيف اي في قراءة من خفف لما وهم من عدا ابن عامر وعاصم
وحمزة وجاز اعمالها في غير الضمير استصحابا للاصل خلافا للكوفيين نحو وان كلا لما ليوفينهم في قراءة نافع
وابن كثير بتخفيف ان ولما ولا يجوز انك قائم بالتخفيف الا في الضرورة وان دخلت على الفعلية وجب اهمالها
والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك ودونه ان يكون مضارعا
ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ويقاس على النوعين اجماعا وقول ابن ان الثاني سماع لا يقاس عليه قال
ابو حيان ليس بصحيح ولا اعلم له موافقا وندر كونه ماضيا غير ناسخ كقولها شلت يمينك ان قتلت لمسلما
حلت عليك عقوبة المتعمد واندر منه كونه مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم ان يزينك لنفسك
وان يشينك لهيه ولا يقاس على النوعين اجماعا في الثاني وعلى الصحيح في الاول خلافا للاخفش واذا
اهملت ولم يظهر المعنى لزم الخبر اللام لئلا يتوهم كونها نافية ولذلك تسمى الفارقة وهل هي لام الابتداء او لام
اخرى اجتلبت للفرق خلاف قال ابو حيان وثمرة الخلاف يظهر عند دخول علمت واخواتها فان كانت
للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علقت ويجب تركها في موضع لا يصلح للنفي كقوله انا ابن اباة الضيم من آل مالك
وان مالك كانت كرام المعادن لانه للمدح ولو كانت نافية كان هجوا ومع نفي الخبر كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة
وان هو لم يعدم خلاف المعاند وكذا مع نفي خبر الناسخ الداخل عليه نحو ان كان زيد لم يقم ومنه قول المعتمد بن
عباد اهلا بكم صحبتكم يحوي الديم ان كان لم ينجح لي بكم حلم وقد خفي اعراب هذا البيت على بعض الفضلا
من المعاصرين فتوهم ان ان فيه شرطية واستشكل معناه وتحير في تقدير جواب الشرط حتى نبهته على ان هذه
هي المخففة من الثقيلة لا شرطية الرابع ان تكون زائدة واكثر ما تزاد بعد ما اذا دخلت على جملة فعلية كقوله
ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذا فلا رفعت سوطي الي يدي او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن
منايانا ودولة آخرينا وفي هذه الحالة تكف عمل ما الحجازية كما في البيت وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية
كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب وبعد ما المصدرية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته
على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد الا الاستفتاحية كقوله الا ان سرى ليلي فبت كئيبا
احاذر ان تنأى النوى بغضوبا واشار المص الى هذا الوجه من وجوه ان وهو ورودها زائدة بشرط
حسن هو قوله ومتى اجتمعت ان وما الحرفيتان فالمتاخرة منهما زائدة فان في نحو قوله ما ان اتيت بشيء
هي الزائدة وما نافية وما في نحو قوله لم وما تضافن وما اينما عنك هي الزائدة وان شرطية وسيأتي الكلام

على ما

على ما الزائدة وان شرطية وسيأتي الكلام على ما الزائدة مستوفى في محله ان شاء الله تعالى الرابعة ان
بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد النون وهي حرف تاكيد تنصب الاسم وترفع الخبر كان واستشكل
بعضهم افادتها التوكيد بانك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدا قال ابن ام قاسم وليس
هذا الاستشكال بشيء قال ابن هشام والاصح انها فرع عن ان المكسورة ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي
ان انما بالفتح يفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة
على الموصوف والثانية بالعكس انتهى قال الدماميني نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها للحصر من حيث ان الفرع
لا يلزم مساواته للاصل في جميع احكامه نعم الموجب للحصر في انما بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح وانما
ان السبب في جعل انما بالفتح للحصر كون المفتوحة فرعا عن المكسورة فوجه مخدوش كما مر انتهى وكونها فرع المكسورة
هو مذهب سيبويه والفراء والمبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل انها اصل المكسورة وقيل هما اصلان وهي
من صيغ المص هنا وفيما تقدم وتؤول اي تسبك او تقدر مع معموليها وهو الاسم والخبر على الاصح لانها
موصول حرفي ايضا بمصدر من لفظ خبرها ان كان الخبر مشتقا وبالكون ان كان الخبر جامدا فالاول
نحو بلغني انك منطلق التقدير بلغني انطلاقك ومنه بلغني انك في الدار لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف
من استقر او مستقر والثاني نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته
الى المخبر عنه بلفظ تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد قاله ابن هشام
وغيره وقدره الرضي بقولك بلغني زيديته فان ياء النسب اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر
نحو الفرسية والضاربية والمضروبية ثم هذا التاويل اذا كان مثبتا فان كان منفيا اتيت بلفظ عدم
بدل اداة النفي واضفته الى المصدر الذي تقدره فتقول في نحو بلغني انك لم تنطلق بلغني عدم انطلاقك وفي
نحو بلغني ان هذا ليس زيدا بلغني عدم كونه زيدا او عدم زيديته وزعم السهيلي ان الذي يؤول بالمصدر
انما هو ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث فاذا قلت بلغني
ان زيدا قائم فالمعنى بلغني هذا الحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت
ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد مضى ان هذا يقدر بالكون فلا يخرج بذلك عن المصدر
ولك تقديره بالاسدية كما قاله الرضي ليفيد معنى المصدر الخامسة ان بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة
وتشديد النون ترد على وجهين احدهما ان تكون حرف تاكيد وافادتها للتاكيد بدليل تلقي القسم
بها تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر في الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء وتنصبهما اي تنصب الاسم
والخبر لغة لبعض العرب كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا

وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وهذه اللغة ليست مختصة بان عند من اثبتها بل جارية في جميع
الحروف المشبهة بالفعل نعم خصها الفرابليت والجمهور على انكارها مطلقا وتاويل شواهدها كما مر مستوفى
وقد ينصب الجزءان اي ضمير شان محذوف فقدر فتكون الجملة بعدها خبرها كقوله عليه الصلوة
والسلم ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون الاصل انه اي الشان والجملة خبره وخرجه
الكسائي على زيادة من في اسم ان والبصريون غير الاخفش يابونه لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة
على الاصح وهم يخالفون في الشقين فيشترطون كون المجرور نكرة وكونه بعد نفي او شبهه وصرح
جماعة بان حذف هذا الضمير ضعيف قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولا يجوز في سعة الكلام ان
زيد قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع حذف فيحذف وقد جاء في الشعر
محذوفا لا مستترا لان الحرف لا يستتر فيه وفرق بين المحذوف والمستتر انتهى وانما قال وليس الموضع
موضع حذف لما مر من انه لا دليل عليه ولعدم ملائمة الاختصار اذ المقصود من الكلام المصدر به
التعظيم والتفخيم فلو حذف فات المقصود منه وخالف الاكثر فاجازوا حذفه في السعة من غير
ضعف قال الرضي وانما جاز حذف ضمير الشان من دون ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس
معتمد نثرا ونظما سواء كان ضمير شان او غيره ووقوع ذلك في الشعر اكثر وقلما يكون المحذوف في الا ضمير
شان وهو مذهب لبعضهم ثم حذفه ليس مختصا بان بل يجوز في ساير اخواتها كما تقدم والثاني
ان تكون حرف جواب كنعم فتقع تصديقا للخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فتقول ان في جواب
من قال قام زيد ومن قال اذهب عمرو ومن قال اكرم خالدا هذا مذهب سيبويه والجمهور وهو الصحيح
وانكر ابو عبيدة وقوعها في الكلام كذلك وحكى الاندلسي عنه انه قال قولهم ان بمعنى نعم انهم يريدون
به التاويل لانه في اللغة موضوع لذلك قال ابن مالك والشواهد العربية قاطعة بثبوتها كقوله
قالوا اخفت فقلت ان وخيفتي ما ان تزال منوطة برجائي وكقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله
ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم ولعن الله راكبها وجعل المبرد والاخفش من ذلك قوله تعالى ان
هذان لساحران في قراءة بتشديد النون واثبات الالف في هذان وهم من عدا ابن كثير وابا عمرو وحفصا
وتبع المبرد والاخفش على ذلك جماعة ورد بامور احدها ان مجي ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه
لم يثبت الثاني امتناع اللام اي لام الابتدا في خبر المبتدا وقد دخلت هنا لان قوله هذان
مبتدا وساحران خبره وانما امتنعت لام الابتدا في الخبر لان لها الصدر ووقوعها في الخبر المؤخر مناف
لذلك لخروجها حينئذ عن الصدر واجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتداء او بانها داخلة

على

على مبتدا محذوف اي لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة كما قال
ورج الفتى للخير ما ان رايته فزادها بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية قال ابن هشام ويضعف
الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع
بين المتنافيين الثالث من الامور ان ما قيل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون
جوابا لقول موسى عليه السلم ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب ولا ان يكون جوابا لقوله
فتنازعوا امرهم بينهم وهذا الرد حكاه بعضهم عن ابي علي الفارسي قال الدماميني وهو حسن وتعقبه
الشمني بانه لا حسن فيه فانه على هذا الحمل جواب لاخبار بعضهم بعضا او لاستخبار بعضهم
عند اسرارهم النجوى كما حكاه الله تعالى لنا فليتامل فانه من المحاسن ويؤيده قول صاحب الكشاف
والظاهر انهم تشاوروا في السر وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان هذان لساحران فكانت نجواهم
في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيطا للناس عن اتباعهما انتهى وقد مر لنا تاويل
هذه القراءة ووجوه اخر في باب اسماء الاشارة واستوفينا الكلام عليها هناك فليرجع اليه السادسة
اذ ترد ظرفا للزمن الماضي ولا تقع للاستقبال عند الجمهور وقال جماعة منهم ابن مالك انها تخرج
عن المضي الى الاستقبال واستدلوا بقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها والجمهور يجعلون الاية
ونحوها من باب ونفخ في الصور اعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع قال ابن هشام
وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى
لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة اذا قال الدماميني وفيه نظر اذ لا مانع
من ان يتاول هذا بما تاول به الجمهور الاية السابقة فيقال هذا من باب ونفخ في الصور وحرف التنفيس
ليس بمانع عن ذلك وتدخل اذ على الجملتين الاسمية والفعلية لا معا بل على سبيل التناوب ودخولها
على احدهما واجب اذ لا تخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا بتعويض التنوين عن الجملة
المحذوفة كما مر وقد تخرج عن الظرفية فتقع اسما يضاف اليها اسم زمان وهو نوعان غير صالح
للاستغناء عنه نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا فالظرف هنا وبعد لا يصلح للاستغناء عنه
فيحذف لعدم ما يدل عليه لو ترك مع انه مقصود وصالح للاستغناء عنه نحو حينئذ ويومئذ
تقول اكرمتني فاثنيت عليك حينئذ ويومئذ واليوم والحين صالحان للاستغناء عنهما اذ يجوز ان تقول
فاثنيت عليك اذ اكرمتني والمعنى بحاله والاضافة في مثل هذا التركيب قال ابن الدهان من اضافة المؤكد الى
التاكيد والظاهر انها من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وذلك لان اذ مضاف الى جملة محذوفة

فاذا قلت جاء زيد واكرمته حينئذ فالمعنى حين اذ جاء والثانى مخصص بالاضافة الى المجيء والاول عام
من ذلك فهو اعم منه فلا يكون مؤكدا له بل يكون مفسرا له ومبينا للمراد به كما يبين الاعم بالاخص
فالاضافة فيه بيانية اى واكرمته حينا هو حين مجيئه فتامل تنبيه الجمهور على ان اذ لا تكون الا ظرفا
او مضافا اليها كما هو قضية اقتصار المص على ذلك وذهب جماعة الى انها قد تكون مفعولا به وهى
المذكورة بعد فعل الامر فى اوائل القصص مثل واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم ويقدرون اذكر حيث
لا يذكر نحو واذ قال ربك للملائكة واذ فرقنا بكم البحر قالوا وتقع بدلا من المفعول به نحو واذكر فى الكتاب
مريم اذ انتبذت فانه بدل اشتمال من مريم والجمهور يخرجون الاول على انه ظرف لمفعول محذوف نحو واذكروا
نعمة الله اذ كنتم قليلا والثانى على انه ظرف لمضاف مفعول محذوف اى واذكر قصة مريم ويؤيد هذا القول
التصريح بالمفعول فى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ووقع للزمخشرى فى قراءة بعضهم لمن من الله
على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث ويجوز كون
اذ فى محل الرفع كاذا فى قولك اخطب ما يكون الامير قائما اى لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه
قال ابن هشام مقتضى هذا الوجه ان اذ مبتدا ولا نعلم بذلك قائلا وترد اذ للمفاجات نص عليه
سيبويه وهى الواقعة بعد بينما وبينا كقوله استقدر الله خيرا وارضين به
فبينما العسر اذ دارت مياسير وكقوله وكنت كفى الخفض بينا يظلنى ويعجبنى اذ عن عنه عاما
وانكر بعضهم وقوع اذ بعد بينا خاصة دون بينما وجعله الحريرى من الاوهام فى درة الغواص
وليس كذلك قال ابن مالك ترك اذ بعد بينا وبينما اقيس من ذكرها وكلاهما عربى وقال الاصمعى وقوع
اذ واذا فى جواب بينا وبينما عربى قال الرضى وكان الاصمعى لا يستفصح الا تركهما فى جوابهما لكثرة مجى
جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين
على عليه السلم وهو امير الفصاحة بينا هو يستقيلها فى حياته اذ عقدها لاخر بعد وفاته انتهى
قلت وهذه الفقرة التى استشهد بها من خطبته الشقشقية عليه السلم وكثير من المعاندين ينكر هذه
الخطبة ويقول انها من كلام السيد الرضى جامع نهج البلاغة وليست من كلام على عليه السلم بل قال بعضهم
ان جميع نهج البلاغة وضعه السيد الرضى ونسبه الى على عليه السلم وانه ليس من كلامه ذكر ذلك ابن
خلكان فى تاريخه وهذا لا يقوله الا عنيد جاهل او متجاهل فان كثيرا من خطبه المذكورة فى ذلك الكتاب
بل جميعها مذكور فى كتب السير ولكن المعاند يقول ما يشاء واما هذه الخطبة الشقشقية فقال ابن ابى الحديد
فى شرحه نقلا عن ابن الخشاب انه قال والله لقد وقفت على هذه الخطبة فى كتب صنفت قبل ان يخلق الرضى

بمائتى سنة

بمائتى سنة ولقد وجدتها مسطورة فى كتب اعرفها واعرف خطوط من العلماء واهل الادب قبل ان يخلق
النقيب ابو احمد والد الرضى ثم ذكر ابن ابى الحديد عن نفسه انه وجدها فى تصانيف جماعة ذكرهم كانوا قبل
ان يخلق الرضى رحمه الله تنبيه اصل بينا وبينما بين واصله ان يكون مصدرا بمعنى الفراق تقول بان عنى
زيد بينا اى فارقنى فراقا ومعنى جلست بينكما اى مكان فراقكما وفعلت بين خروجك ودخولك فعلت
زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف اليه واقيم المضاف ليه فبين كما تبين مستعمل فى الزمان
والمكان وهو اذ ذاك لازم للاضافة الى المفرد فلما قصد اضافته الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة
لان الاضافة فى المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذى تضمنته زادوا عليه ما الكافة لانها التى تكف
المقتضى عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الالف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه
لانه كانه قد وقف عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما فى انا والظنونا وتعين حينئذ ان لا يكون
الا للزمان لما تقرر من انه لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث بل فى الحقيقة مضاف الى زمان مضاف
الى الجملة فحذف الزمان المضاف لقيام القرينة عليه وهى غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها
فيتبادر الفهم فى كل مضاف اليها الى الزمان فاذا قلت بينا زيد قايم اقبل عمرو فالتقدير بين اوقات زيد
قايم اى بين اوقات قيام زيد اقبل عمرو هكذا قرره الرضى وهو مذهب الفارسى وابن جنى واختاره
ابن البادش والجمهور على ان الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها نفسها دون حذف مضاف وانها
فى موضع جر ومقتضاه ان ما غير كافة عن الاضافة وكذا الالف وذهب قوم الى ان ما والالف كافتان
والجملة بعدها لا موضع لها من الاعراب والاول هو المحقق وليست بينا محذوفة من بينما ولا الفها
للتانيث خلافا لزاعمى ذلك وهل هى يعنى اذ حينئذ اى حين اذ وردت للمفاجات بعد بينا وبينما
ظرف مكان او زمان او حرف يدل على المفاجاة فى غيره او مؤكد اى زائد فيه خلاف فاذا قلت بينا
او بينما انا قائم اذ اقبل عمرو فعلى القول بزيادة اذ يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل فى بينا او بينما
كما يكون ذلك لو كانت اذ غير موجودة وهو واضح وعلى القول بانها حرف مفاجاة او ظرف لا يمكن ان يعمل
ما بعدها فيما قبلها لكن اذا قلنا بانها حرف مفاجاة فالعامل فى بينا وبينما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ
وهو اقبل فى المثال المذكور وعلى القول بالظرفية فقال ابن جنى عاملها الفعل الذى بعدها لانها غير مضاف فيه
اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها
الفعل ولا فى بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه
الكلام واذ بدل منها وقيل العامل ما يلى بين بناء على انها مكفوفة عن الاضافة اليه كما يعمل تالى

اسم الشرط فيه وقيل بل خبر لمبتدا محذوف والتقدير في المثال بين اوقات قيامي اقبال عمرو ثم حذف
المبتدا لدلالة عليه باقبل عمرو وقيل مبتدا واذ خبره والمعنى حين انا قايم اقبل عمرو ثم تنبيه ترد اذ للتعليل
كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون اى لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب
لاجل ظلمكم في الدنيا وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من
اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء واريد الوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب قولان
والجمهور على الثاني الرابعة اذا وهي ظرف للزمن المستقبل وفيها معنى الشرط غالبا فتضاف الى شرطها
وهو الجملة التي بعدها لزوما وتنصب بجوابها عند الاكثرين وقيل بشرطها وعليه جماعة من المحققين
حملا لها على سائر ادوات الشرط ورد بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واجيب بانها عند هؤلاء
غير مضافة كما يقوله الجميع اذا جزمت كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل قال الدماميني ويلزم عليه
ان تكون اذا ظرفا مبهما لا مختصا وهي عند النحاة من الظروف المختصة فان قلت قد قال ابن الحاجب
ان تعيين الفعل في اذ يحصل بمجرد ذكر الفعل بعدها وان لم يكن مضافا كما يحصل في قولنا زمنا فيه طلعت
الشمس قلت رده الرضي بانه انما يحصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة له لا بمجرد ذكر الفعل بعده
ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة كافيا لتخصيصها لتخصصت متى في قولك متى قام زيد وهو غير مخصص
اتفاقا انتهى واما قول الاكثرين فاورد عليه امور منها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما
الادات وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة لان الشرط لما كان معمولا لا داة لكونها مضافة اليه واذا معمولا
للجواب لزم دخول جملة الشرط في جملة الجواب لان المعمول داخل في جملة عامله فيلزم دخول جملة الشرط في جملة
الجواب واجيب بان الاصل ذلك ولكنها قد تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول سببا ومنها انه يلزمهم
في نحو اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين وذلك باطل عقلا اذ الحدث
الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم قال الرضي
والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا للاكرام
غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان جئتني اليوم يكون مجازا للمجي اليك امس
ومنها ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وبالحرف
الناسخ نحو اذا جئتني فاني اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله واجيب بانهم انما يقولون ان العامل
فيها جوابها اذا كان صالحا ولم يكن ثم مانع كاذا الفجائية ونحوها فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه
الجواب وقال الرضي الاولى ان نفصل في ذلك ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى

ونحوه

ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيها هو الفعل
الذي في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول الذي في محل الشرط اذ هو مخصص للظرف
وتختص اذا بالجملة الفعلية على الاصح سواء كان صدرها مضارعا نحو واذا تتلى عليهم اياتنا
او ماضيا نحو اذا جاءك المنافقون وزعم الفراء ان اذا اذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها الا الماضي
وقال ابن هشام ايلاؤها الماضي اكثر من المضارع وقد اجتمعا في قوله والنفس راغبة اذا رغبتها
واذا ترد الى قليل تقنع ولا تدخل على الجملة الاسمية واما نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت مما استند
اليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجملة الاسمية فاول فتأول كما اول قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت السماء
انشقت كما ان احد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل وان استجارك احد لا ان السماء
مبتدا والفعل بعده خبره كما زعموا وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه
عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على ان احد في الاية
متعين ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لان ان الشرطية لا يختص عندهم
بالافعال كما قاله غير واحد فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية قاله
في التصريح فتامل واما قول الشاعر اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فعلى اضمار
كان وباهلي مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل
باستقر محذوفا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ويرده فيه حذف المفسر ومفسره
جميعا ويسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف تنبيهات الاول الجمهور على ان اذا
لا تخرج عن الظرفية كما هو قضية اقتصار المصنف وزعم قوم انها تخرج عنها فقال الاخفش وتبعه ابن
مالك انها وقعت مجرورة بحتى في قوله تعالى حتى اذا جاءوها وقال ابن جني في اذا وقعت الواقعة الاية
فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدا والثانية خبره والمنصوبين حالان
والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقت رج الارض وتبعه ابن مالك
على ذلك وقال ابن مالك انها وقعت مفعولا به في قوله عليه السلام لعايشة اني لاعلم اذا كنت علي راضية
والجمهور على ان حتى في تلك الاية حرف ابتداء داخلة على الجملة باسرها ولا عمل لها واما
اذا وقعت الواقعة فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى وانقسمتم
ازواجا ثلثة واما الحديث فاذا ظرف لمحذوف هو مفعول اعلم اى شانك معي ونحوه

الثاني قد تخرج اذا من الاستقبال وذلك على وجهين احدهما ان تجي للحال وذلك بعد القسم نحو
والليل اذا يغشى لان الليل مقارن للغشيان والثاني ان تجي للماضي كما جاءت اذ للمستقبل عند بعضهم
نحو ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد نزلت بعد الاتيان واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها
نزلت بعد الرؤية والانفضاض وقوله وندمان يزيد الكاس طيبا سقيت اذا تغورت النجوم ويجوز
ان يكون سقيت بمعنى اسقي وهو دليل جواب اذا اي اذا غربت النجوم اسقيه الثالث تختص اذا بالمتيقن
وجوده نحو اتيتك اذا احمر البسر ورجح نحو اتيتك اذا دعوتني بخلاف ان فانها تكون للمحتمل والمشكوك فيه
والمستحيل كقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد ولذا لا تدخل على متيقن ولا راجح وقد تدخل على متيقن لكونه
لكونه مبهم الزمان نحو افان مت فهم الخالدون وكون اذا خاص بالمتيقن والمظنون خالفت ادوات
الشرط فلم تجزم الا في الضرورة كما مر وقد تخرج عن معنى الشرط نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم
البغي هم ينتصرون فاذا في الايتين ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت
بالفاء وقول بعضهم انه على اضمارها مردود بانها لا تحذف الا في ضرورة او نادر من الكلام وقول الاخر ان
الضمير توكيد لا مبتدا وان ما بعده الجواب تعسف وقول الاخر ان جوابها محذوف مدلول عليه
بالجملة تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى اذ لو كانت
شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك اجيئك اذا جئتني فيكون التقدير اذا يغشى الليل واذا
هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لان القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل
التعليق الرابع قد يستعمل اذا مع جملتيها لاستمرار الزمان في الاحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة
كما يستعمل الفعل المضارع لذلك ومنه واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا واذا لقوا الذين امنوا
قالوا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا اي ان هذا عادتهم المستمرة وشانهم ابدا ومثلكن وترد اذا
للمفاجاة فتختص بالجملة الاسمية على الاصح كما مر للفرق اللفظي بينها وبين الشرطية المناسبة للفعل
ولا تحتاج لجواب لعدم تضمنها الشرط ولا تقع في صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على
ان ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم
شي عليها ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى
اذا لهم مكر في اياتنا والخلاف فيها كاختها يعني اذ في كونها حرفا او ظرفا وهل هو ظرف زمان او مكان
فذهب الاخفش والكوفيون الى انها حرف واختاره ابن هشام ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا
بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها انتهى وتقريره ان العامل هنا منحصر فيما بعد ان وان

لا يعمل

لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا ما قبلها سواه فلا تكون اذا معمولة فلا تكون اسما لان الاسم يستلزم المعمولية
وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وليس فيها معنى الحدث فيكون فعلا فتعين ان تكون حرفا وذهب
الزجاج والرياشي الى انها ظرف مكان ونسب للمبرد وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره الزمخشري
وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور والشلوبين ابقاء لها على ما ثبت لها وزعم الزمخشري ان عاملها
فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة وقال التقدير في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم
تخرجون فاجاتم الخروج في ذلك الوقت قال ابن هشام ولا يعرف هذا لغيره وانما ناصبها عندهم
الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدر نحو خرجت فاذا زيد اي حاضر قال ولم يقع الخبر معها
في التنزيل الا مصرحا به وذهب المبرد والفارسي وابو الفتح الى انها ظرف زمان وعزي الى سيبويه وتظهر
فايدة الخلاف اذا قلت خرجت فاذا الاسد فعلى الاول لا يصح كونها خبرا لان الحرف لا يخبر به وكذا
على الثاني لان الزمان لا يخبر به عن الجثة الا ان يقدر مضاف اي فاذا حصول الاسد ويصح على الثالث
اي فبالحضرة الاسد فان قلت فاذا القتال صحت خبريتها عند غير الاخفش والكوفيين وتقول
خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فالرفع على الخبرية واذا نصب به والنصب على الحالية والخبر اذا ان قلنا
انها مكان والا فهو محذوف فان قلت الجالس او الجالس الغا ثم امتنع لامتناع كون الحال معرفة وهذا
هو الوجه الذي انكره سيبويه على الكسائي لما ساله في المجلس الذي جمعهما بين يدي خالد بن
يحيى البرمكي في مناظرتهما المشهورة بالزنبورية وهي قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من
الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو اياها وكان من خبر ذلك ان سيبويه لما قدم على البرامكة
احتفل له يحيى وعزم على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما فحضر سيبويه واحضر الفراء وخلف
وغيرهما من جماعة الكسائي وكان القوم كيدا واول من تقدم اليه خلف فسأله مسالة فاجاب
فيها فقال له اخطات ثم ساله ثانية وثالثة وهو يقول له كلما اجاب اخطات وبدون ذلك يحرف
مزاج الشاب الغريب ويذهل فكر الفطن الاديب فلم يزد سيبويه على ان قال لخلف هذا سوء ادب
فاقبل اليه الفراء مضمرا ما اظهره صاحبه مظهرا انه سينصف فيما يقول ويستعمل الادب فيما يبديه ويعيده
فقال ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول في كذا وساله مسالة اخرى فاجابه فقال
اعد النظر وهي كلمة تدل على كلمة صاحبه فادرك سيبويه ان مقصودهما التحامل فيه وان يبعدا حجة
شيخهما الكسائي عن مناظرته فان كانت الغلبة لهما قيل غلبه على اياه والا فان يغلبا خير عندهما
من ان يغلب شيخهما فقال سيبويه لست اكلمكما او يحضر صاحبكما يعني الكسائي فحضر الكسائي فقال

المناظرة [illegible] بين سيبويه والكسائي

تسألني او اسالك فقال له سيبويه سل انت فسأله عن هذا المثال الزنبوري فقال سيبويه فاذا هو هي ولا
يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القائم والقايم فقال كل ذلك بالرفع
ولا يجوز النصب فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى قد اختلفتما وانتما رئيسا
بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون
ويسالون فقال وفيك(؟) حضر انصفت فاحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه واقبل
الكسائي على يحيى فقال اصلح الله الامير انه وفد اليك من بلده مؤملا فان رايت ان لا ترده خائبا
فامر له بعشرة الاف درهم فخرج الى فارس ويقال كانت سبب علته التي مات فيها ويقال ان العرب
ارشوا على ذلك او انهم علموا بمنزلة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا القول قول الكسائي
ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطوع به وهذه حكاية
عجيبة وموعظة غريبة وللاديب ابي الحسن حازم بن محمد ابن حازم الانصاري قصيدة تظنانه وهو
من افراد بالمغرب امتدح بها المنصور صاحب افريقية ابا عبد الله محمد بن الامير ابي زكريا يحيى بن
عبد الواحد وضمنها مسايل من علم النحو ولعله اتى فيها على جميع ابوابه والموجود منها نحو ماتين وعشرين
بيتا ولقد اجاد فيها نظم حكاية هذه الواقعة واول القصيدة الحمد لله معلي قدر من علا
وجاعل العقل في سبل الهدى علما ثم الصلوة على الهادي لسنته محمد خير مبعوث به اعتصما
ثم الدعا لامير المومنين ابي عبد الاله الذي فاق الجبابرة كرما خليفة خلقت انوار غرته
شمس الضحى ونداه يخلف الديما سالت فواضله للمعتفي نعما صالت نواصله بالمعتدي نقما
ومنهما مروى الغداة بسهم من عزايمه كانه كوكب للقذف قد رجما ادام قول نعم حتى اذا اطردت
نعماه من غير وعد لم يقل نعما ومنها يا ايها الملك المنصور ملكك قد شب الزمان به من بعد ما هرما
فلو راى من مضى ادنى مكارمكم لم يذكروا بالذي معنا ولا هرما ان الليالي والايام منجدة
بالسعد ملكك اضحت اعبدا واما بذلت نعمة من بيت ممتدح اودرته مثلا في ربعك الاحما
وكلت بالدهر عينا غير غافلة من جود كفك تاسو كل من كلما ومنها اما على اثر حمد الله ثم على
اثر الصلوة على من بلغ الحكما وما تلا ذاك من وصل الدعاء ومن نشر الثناء على من اسبغ النعما
فاسمع لنظم بديع قد هدت فكري له مقادة ملك اجزل القسما حديقة تبهج الاحداق بهجتها
من نحوها ناسم للنحو قد نسما فاسمع الى القول في طرق الكلام وما علم اللسان به من فد وسما
النحو علم باحكام الكلام وما من التغاير يعرو اللفظ والكلما وللكلام كمال في حقيقته فان ترد حده فاسمعه منتظما

ان الكلام هو القول الذي حصلت به الافادة لما تم والتاما ومنها من باب متعدي لاثنين
فباب اعطى كساه منه ومنه سقا كما تقول سقاك الله صوب سما ومنه اولى وولى مثل قولهم
اولاك ربي نعيم العيش والنعما ومن المتعدي الى ثلثة وقاس بالهمزة النقل ابن مسعدة
من باب ظن ومنها خالف القدما من باب كان واخواتها تقول ما زلت مفضلا اوما برحت
مثل السجايا توالي الجود والكرما من باب الاستثناء والقول في باب الاستثناء متسع وقد تخالف فيه جلة العلما
وقد تبدّى قوم لا سيما من عد به في الاستثناء ولا سيما من نواصب الفعل واعدد لكيلا وكيلا ثم كي ولكي
وليس تمنع من نصب زيادة ما من باب اذا الفجائية وهو مقصودنا هنا والعرب قد تحذف الاخبار بعداذ
اذا عنت فجاءة الامر الذي دهما وربما نصبوا بالحال بعد اذا وربما رفعوا من بعدها ربما
فان توالى ضميران اكتسى بهما وجه الحقيقة من اشكاله غمما لذاك اعيت على الافهام مسئله
اهدت الى سيبويه الحتف والغمما قد كانت العقرب العوجاء احسبها قدما اشد من الزنبور وقع حما
وفي الجواب عليها هل اذا هو هي او هل اذا هو اياها قد اختصما وخطا ابن زياد وابن حمزة في
ما قال فيها ابا بشر وقد ظلما وغاظ عمرا علي في حكومته يا ليته لم يكن في امره حكما كغيظ عمرو عليا في حكومته
يا ليته لم يكن في امره حكما وفجع ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه يفيض دما
فظل بالكرب مكظوما وقد كربت بالنفس انفاسه ان تبلغ الكظما قضت عليه بغير الحق طايفة
حتى قضى هدرا ما بينهم هدما من كل اجور حكما من سدوم قضى عمرو بن عثمان مما قد قضى سقما
حساده في الورى عمت فكلهم تلفيه منتقد القول منتقما فما النهى ذما فيهم معارفها
ولا المعارف في اهل النهى ذمما فاصبحت بعده الانفاس كامنة في كل صدر كان قد كظما كظما
واصبحت بعده الانفاس باكية في كل طرس كدمع سح وانسجما وليس يخلو امرؤ من حاسد اضم
لولا التنافس في الدنيا لما اضما والغبن في العلم اشجى محنة علمت وابرح الناس شجوا عالم هضما
قوله وربما نصبوا البيت اي وربما نصبوا على الحال بعد اذا ورفعوا ما بعد اذا على الخبرية وقوله ربما في اخر البيت
بالتخفيف توكيد لربما في اوله بالتشديد وفي بعض النسخ وربما رفعوا من بعدها ربما والمعنى انهم قد ينصبون
ما بعد اذا قليلا ويرفعون كثيرا فيكون ربما الاولى للتقليل والثانية للتكثير والثالثة للتوكيد وغمما
في اخر البيت الثالث من ابيات هذه المسئلة بفتح الغين المعجمة كناية عن الاشكال والخفا وغمما
في اخر البيت الرابع بضمها جمع غمة وابن زياد هو الفرا واسمه يحيى وابن حمزة هو الكسائي واسمه علي وابو بشر
سيبويه واسمه عمرو والف ظلما ضمير الاثنين ان بنيته للفاعل وللاطلاق ان بنيته للمفعول وعمرو

وعلى الاولان سيبويه والكسائي والاخران عمرو بن العاص وامير المؤمنين علي عليه السلام وحكم الاول
اسم والثاني فعل وبالعكس رفعا للاول وزيادا اول ولد الفرا والثاني زياد بن ابيه واينه المشار اليه
ابن مرجانة لعن الله المرسل في قتل الحسين عليه السلام واسم كعضب وزنا ومعنى والوصف منه اضم كفرح
تنبيهان الاول ما اجاب به سيبويه سؤال الكسائي وهو فاذا هو هي هو الحق وهو وجه الكلام
مثل فاذا هي بيضاء فاذا هي حية واما فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحا كالجزم
بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه واصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وحكى
الرضي ان الكسائي قال لا يجوز الا اياها وكذلك حكاه الاندلسي في شرح المفصل والصواب ما حكيناه اولا
من انه اجاز الوجهين فان الكسائي لو انكر الرفع لكان لسيبويه سبيل من تخطيته في الحال بما ورد
في القران من الرفع وهو شائع فيه ولم ينقل ذلك فدل على ان الكسائي اجاز الرفع والنصب معا وقد ذكر في
توجيه النصب امور احدها ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورايت فجاز له ان ينصب المفعول وهو
مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده قاله ابو بكر بن الخياط وهو خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيح
وانما تعمل في الظروف والاحوال ولانها تحتاج على زعمه الى فاعل والى مفعول اخر الثاني ان الاصل فاذا هو
موجود اياها فحذف الخبر لدلالة الكلام عليه ومثل هذا البحر يرتبه لنضربه السيد الصيد الشريف اي لنقيه
كائنا السيد الشريف او موجود السيد الشريف فينصبون السيد الشريف بلضما كاين ونحوه فاذا حملت
النصب في اياها على هذا تخرج قاله محمد بن برعود ولا يخفى عليك بطلانه وبعده عن المقيس عليه الثالث
ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك قال ابن هشام ويشهد له قراة الحسن البصري اياك
نعبد بالمثناة من تحت مبنيا للمفعول ولكنه لا يتاتى فيما اجازه من قولهم فاذا عبد الله القايم
بالنصب فينبغي ان يوجه هذا على انه نعت مقطوع او حال على زيادة وليس ذلك مما ينقاس ومن جوز تعريف
الحال او زعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطا
لان وجد ينصب الاسمين ولان مجي الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتاويل الرابع انه على اسقاط
الخافض والاصل فاذا هو كهيا اي فاذا الزنبور كالعقرب والكوفيون يجوزون ادخال الكاف على الضمير وسيبويه
يخص ذلك بالضرورة فحذف كاف التشبيه وانتصب الضمير على نزع الخافض وليس بشي لما مر في بابه الخامس
انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها او يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وهو هذا الوجه لابن مالك
ايضا ونظيره قراة علي عليه السلام لئن اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب اي نوجد او نرى عصبة السادس
انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما زيد الا شرب الابل اي الا يشرب

شرب الابل

شرب الابل ثم حذف المضاف وهو لسعتها ثم حذف الفعل واقيم المضاف اليه مقامه فانتصب للنيابة عن المنصوب
وانفصل لفقد ما يتصل به نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الاعلم وقال هو اشبه ما وجه به النصب السابع
ان اياها كناية عن الجملة والتقدير فاذا هو لسعته كاسعتها فكني عن الجملة بقوله اياها وانتصاب
اياها على الحال لكونها كناية عن الجملة نكرة واذا كانت كناية عن النكرة صارت في حكم النكرة كما صارت
الهاء في قوله وبه رجلا نكرة في المعنى لكونها كناية عن نكرة قاله بعض النحويين وضعفه ظاهر الثامن انه
منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل
الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل
قاله ابن الحاجب في اماليه قال ابن هشام وهو وجه غريب اعني انتصاب الضمير على الحال وهو مبني
على اجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل واما سيبويه فقال هذا قبيح
ضعيف وممن قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة
في التنكير فتقول مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال الثاني
يلزم اذا الفجائية الفاء داخلة عليها واختلف فيها فقال المازني وجماعة هي زائدة للتاكيد لان
اذا الفجائية فيها معنى الاتباع ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء وقال مبرمان هي عاطفة
لجملة اذا ومدخولها على الجملة قبلها واختاره الشلوبين واورده ابو حيان بوقوع موقعها في قوله تعالى
ثم اذا انتم تنتشرون وقال الزجاج هي السببية المحضة كفاء الجواب الثامن منه ام ترد على وجهين احدهما
ان تكون للعطف منقسمة الى قسمين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المرتبط ما بعدها بما
قبلها بحيث لا يستغنى باحدهما عن الاخر لانهما مفردان تحقيقا او تقديرا ونسبة الحكم عند المتكلم
اليهما معا الى والى احدهما من غير تعيين وكذلك سميت متصلة قال الدماميني وعلى هذا فالاتصال
بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين فتسميتها بذلك
انما هو لامر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة
الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها
اولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها لكن
هذا انما يتاتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله للنوعين
وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية فيما اذا وقعت بعد همزة التسوية والاستفهام
فيما اذا وقعت بعد همزة الاستفهام وتقع بعد همزة التسوية وقد مر معناها نحو سواء

أم المتصلة

عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم والاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو وافي الدار زيد ام في السوق
والمراد وقوعها بعدها على سبيل التناوب لا معا كما هو ظاهر والفرق بين الواقعة بعد همزة التسوية والواقعة
بعد همزة الاستفهام من اربعة وجوه الاول والثاني ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان
المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك
لان الاستفهام معها على حقيقته ويطلب بها التعيين لاحد النسبتين بحكم معلوم الثبوت فاذا
قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين ولا تصديق
ولا تكذيب مع وجود الاستفهام لانه انشاء والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع
الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها في تاويل المفردين وتكونان فعليتين كما مر واسميتين
كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم
ادعوتموهم ام انتم صامتون والاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها كما مر وبين جملتين في معنى
المفردين وتكونان فعليتين كقوله وقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم
وذلك على الارجح في هي من انها فاعل بمحذوف يفسره سرت والتقدير اهي سارية ام عائد حلمها
اي او هذين هي واسميتين كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر
الاصل اشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما ادري اي النسبين هو الصحيح
ومختلفين نحو انتم تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك على الارجح في انتم من كونه فاعلا كانه قيل
اانتم خلقتموه تنبيهات الاول صرح ابن الحاجب وجماعة منهم ابن هشام بانه يجب في المتصلة ان
يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي الهمزة المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء
المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا ازيد قايم ام عمرو وان شئت ازيد ام عمرو
قائم والاول هو الاكثر وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر اقايم زيد ام قاعد وان شئت اقايم ام
قاعد زيد وفي كتاب سيبويه ما نصه هذا باب ام اذا كان الكلام بها بمنزلة ايهما وايهم وذلك
قولك ازيد عندك ام عمرو وازيدا لقيت ام بشرا ثم قال وانك اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن
لانك لا تسال عن احد الاسمين في هذه الحال فبدات بالاسم لانك تقصد قصد ان يبين اي الاسمين
وجعلت الاسم الاخير عديلا للاول فصار الذي لا تسال عنه بينهما ولو قلت القيت زيدا ام عمرا
لكان جايزا حسنا هذا كلامه وهو نص في ان التقديم في مثله اولى ولو وجب لا اوجب كما قالوه ونص على ذلك
ابن عصفور في المقرب ايضا فقال والاحسن توسط الذي لا يسال عنه ويجوز تقديمه ويجوز

تاخيره

تاخيره وذكر ذلك الرضي ايضا فقال اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سوا
ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفردان بعدهما بتاويل المضاف اليه اي فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى
ايهما عندك وافي السوق زيد ام في الدار في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليا هما نحو اعندك
زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا وجواز احسنا كلها كما قال سيبويه لكن المعادلة
احسن الثاني قال الرضي يجوز ان تاتي بعد سواء ونحوها باو مجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت
ومنع ذلك الفارسي قال لانه يكون المعنى سواء علي احدهما ويجوز ذلك يعني ان او لاحد الشيئين
او الاشياء والتسوية تقتضي شيئين فصاعدا فهما تقتضيه او مناف لما تقتضيه التسوية وتبعه على
ذلك ابن هشام في المغني فقال لا يجوز العطف بعد همزة التسوية قياسا وقد اولع الفقهاء وغيرهم
بان يقولوا سواء كان كذا او كذا والصواب الاتيان بام قال وفي الصحاح تقول سواء علي قمت او قعدت
وهو سهو وفي الكامل للهذلي ان ابن محيصن قرا من طريق الزعفراني او لم تنذرهم وهو من الشذوذ
بمكان انتهى قال الرضي ردا على الفارسي ويرد عليه ان معنى ام احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى
سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلت لتجرد اي عن معنى الاستفهام وهذا
ايضا ظاهر الفساد وانا ارى ذلك في او وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما بعده مبتدا والوجه
ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت
والمعنى ان قمت وان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران
سواء علي انتهى وفي قوله ان معنى ام احد الشيئين او الاشياء مسامحة اذ هي موضوعة لطلب احد
الشيئين او الاشياء مرادا به من حيث هو احدهما او احدها وليس معناها نفس احد الشيئين او الاشياء
وفي البديع قال سيبويه اذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فلا بد من ام اسمين كانا او فعلين تقول
سواء علي ازيد في الدار ام عمرو وسواء علي اقمت ام قعدت واذا كان بعدها فعلان بغير الف الاستفهام
عطف الثاني باو تقول سواء علي قمت او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما علي سواء فعلى هذا
سواء خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء والجملة دالة على جواب الشرط المقدر انتهى قال الدماميني وبذلك
يتبين صحة قول الفقهاء وكان ابن هشام توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في اول جملتيها وليس
كذلك انتهى ولا خلاف في جواز العطف باو بعد همزة الاستفهام قياسا ويكون الجواب عن الاستفهام
بنعم او بلا وذلك انه اذا قيل ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك ام لا وان اجبت بالتعيين
صح لانه جواب وزيادة ويقال الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فيعطف الاول باو والثاني

فلم لم يقل الفقهاء سواء كذا او كذا

انظر اله يرد على الفقهاء تمثيلهم الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية

بام ويجاب عندنا بقولك احدهما وعند الكيسانية بابن الحنفية ويجوز ان يجيب بقولك الحسن او بقولك الحسين
لانه لم يسال عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا
لابن الحنفية فكانه قال احدهما افضل ام ابن الحنفية الثالث قد يحذف ام والمعطوف بها كقوله
دعاني اليها القلب اني لامرها سميع فما ادري ارشد طلابها اي ام غي قال ابن هشام ولك ان تقول لا حاجة
الى تقدير معادل في البيت لصحة قولك هل طلابها رشد وامتناع ان يؤتى لهل بمعادل وقد يحذف المعطوف
عليه بام كقوله نعم ام من هو قانت اناء الليل التقدير اكافر خير ام من هو قانت اناء الليل واجاز بعضهم
حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعم افلا تبصرون ام ان الوقف هنا وان التقدير ام تبصرون ثم يبتدا
انا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة انا خير واما قولهم انفعل هذا
ام لا فالحذف انما وقع بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي
في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها والمنقطعة هي التي لم يرتبط ما بعدها
بما قبلها بل كل منهما مستقل بفايدته لانهما جملتان ليستا في تقدير المفردين ولذلك سميت منقطعة وقد تسمى
منفصلة وهي ثلثة اقسام مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه
ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي
بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل
تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة الاضراب كبل نحو قوله تعالى ام هل تستوي الظلمات
والنور اي بل هل ولا يفارقها هذا المعنى عند الجمهور والاكثر اقتضاؤها مع ذلك استفهاما طلبيا كقولهم
انها لابل ام شاء التقدير بل اهي شاء ومعناه انك رايت اشباحا من بعد فقلت انها لابل على سبيل
الجزم ثم حصل شك في ذلك فقلت ام شاء تقصد الاضراب واستيناف سوال عن الشاء او استفهاما انكاريا
نحو ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات
اليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وقد لا تقتضيه البتة فتكون للاضراب وحده كما مر ونقل ابن الشجري عن جميع
البصريين ان ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك قال والذي يظهر قولهم اذ المعنى
في نحو ام جعلوا لله شركا ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات
والنور ام ماذا كنتم تعملون ام من هذا الذي هو جند لكم ووقع للدماميني انه اجاب عن الثاني اخذا
من كلام السعد التفتازاني في حاشيته للكشاف بان ام الداخلة على الاستفهام ليست متصلة ولا منقطعة
ورده بعض الايمة فقال انه لا سلف له في ذلك وان النحاة مطبقون على ان ام لا تخرج عن القسمين البتة

تنبيهات

تنبيهات الاول قضية كلام المصنف ان بل المنقطعة عاطفة ايضا وهو قول ابن جني وابن جعفر
ابن هشام في المغني والجمهور على انها حرف ابتدا وقد صرح بانه الثاني قد ترد ام محتملة للاتصال
والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام تقولون على الله
ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز في ام ان تكون بمعنى اي الامرين كاين على سبيل التقرير لحصول العلم
بكون احدهما ويجوز ان تكون منقطعة الثالث ذكر ابو زيد ان ام تقع زايدة وخرج عليه قوله تعالى
افلا تبصرون ام انا خير قال التقدير افلا تبصرون انا خير قال ابن هشام والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن
جوية يا ليت شعري ولا منجا من الهرم ام هل على العيش بعد الشيب من ندم والثاني ان تكون
حرف تعريف كال وهي لغة حمير بكسر الحاء المهملة وسكون وفتح الياء المثناة من تحت وبعدها را
مهملة ابو قبيلة من اليمن وهو حمير بن سبا بن يشجب بن يعرب واسم سبا عبد شمس وسبا القبيلة
وهو يجمع قبايل اليمن عامة والظاهر ان المراد بحمير هنا الجميع على سبيل التغليب ونقلت هذه اللغة
عن طي ايضا وهو ابو قبيلة اخرى من اليمن وهو طي بن ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن
سبا بن حمير ووقع لبعض الادباء عزو هذه اللغة لتميم وهو سهو محض فاحذره قال ابن مالك لما كانت
اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير الحرف بها كانه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل اهل اليمن
ومن داناهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في ميم اشمى وانشدوا على هذه اللغة ذاك خليلي وذو يواصلني
يرمي وراي بالسهم وامسلمة وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر كذا رواه النمر بن تولب وظن
بعضهم ان هذه اللغة مختصة بالاسما التي لا يدغم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل
وناس ولباس قال ابن هشام وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح واركب
امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق وانها في الحديث دخلت على النوعين
انتهى قلت واقت في اليمن اربعة عشر سنة فلم ار من يفرق بين الاسماء التي تدغم في اولها لام التعريف
وبين غيرها بل كلهم يبدل اللام ميما في جميع الاسما فيقول امرجل كما يقول امغلام تنبيهات
الاول قال الاندلسي وابن يعيش الرواية في البيت بالسهم بتشديد السين وادغام اللام فيها
وامسلمة بالميم الساكنة بعد الواو ونقله عنهما في الفتح القريب واقره الثاني قال الازهري الوجه ان
لا تثبت الالف في الكتابة لانها ميم جعلت كالالف واللام ونقله عنه في الفتح ايضا وفيه مخالفة لظاهر
كلامهم الثالث ذكر ابن الحاجب في الشافية ان هذه اللغة ضعيفة وتعقبه بعض الايمة فقال قد تكلم بها
سيد الفصحاء فالحكم عليها بالضعف لا نوافق عليه التاسعة اما بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد الميم

وقد تبدل ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن ابي ربيعة رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت
فيضحى واما بالعشي فيخصر وهي حرف شرط وتفصيل غالبا لا اسم على ما يتوهم من تفسيرها بمهما يكن من شيء
وكونها للتفصيل يدل عليه استقراء مواردها وعطف مثلها عليها قال تعالى فاما الذين امنوا فيعلمون
انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا
تنهر وقد يترك تكرارها استغناء باحد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك
القسم الاخر فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين
امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى واما الذين كفروا به فلهم كذا
وكذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله وقسيمه في المعنى واما
غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم بدليل قوله والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند
ربنا اي كل من المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب فكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون
وفيها اي مفهوم اما معنى الشرط للزوم الفاء بعدها كاما ولا جائز ان يكون الفاء للعطف لدخولها
على الخبر ولا يعطف الخبر على مبتدائه ولا زائدة لانه لا يصح الاستغناء عنها فتعين انها فاء الجزاء وقال ابو حيان
هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجئ رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا
على مثله والتعليل بكون اما في معنى الشرط ليس بجيد لان معنى اما كما قالوا مهما يكن من شيء وجواب مهما
يكن من شيء لا يلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لاداة الشرط والفاء لازمة بعدها ألم يكن ما لا ترى انه يقال
مهما يكن من شيء لم ابال به ويمتنع ذلك في اما ويجب ذكر الفاء فدل على ان لزوم الفاء ليس لاجل ذلك
انتهى وقد تحذف الفاء للضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
ويجوز حذفها في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء
يصح تبعا ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور قال ابن هشام وزعم بعض المتاخرين ان فاء جواب اما
لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا
فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وان ما بينهما اعتراض وكذا قال في اية الجاثية واما الذين
كفروا افلم تكن اياتي تتلى حذف القول وتاخرت الفاء عن الهمزة تنبيه لم يذكر المص معنى التوكيد
لاما وقل من ذكره وقد انتبه جماعة من المتاخرين واحسن من قرره الزمخشري فانه قال فائدة اما

في الكلام

في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب
وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء
فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفايدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى اما كونه في معنى الشرط
فظاهر واما وجه التوكيد فانه بمنزلة التعليق بوجود شيء ما لان معنى مهما يكن من شيء ان يقع هذا
او ذاك الى ما لا يحصى ما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء فيها فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثابت
البتة وعلى كل حال قال الرضي وليس مراد سيبويه من تفسير اما بمهما انها بمعناها فكيف واما حرف ومهما
اسم بل قصده الى المعنى التحصيلي واما بمعنى ان واصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم اي ان يقع شيء
في الدنيا يقع قيام زيد انتهى والتزموا حذف فعل اما الذي هو الشرط لجريه على طريقة واحدة وهو يكن
او نحوه كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا مثلا وللتنبيه على ان المقصود بالحكم الاسم
الواقع بعدها لا الفعل وعوض بينهما اي بين اما والفاء اللازمة لما بعدها عن فعلها المحذوف لزوما
جزء ما في حيزها اي حيز الجزاء كراهة دخول حرف الشرط على فاء الجواب ونبه بقوله جزء على انه لا يعوض
اكثر من واحد لارتفاع الاستكراه بواحد وفيه اي في الجزء المذكور اقوال ثلثة احدها انه جزء من جزائها
الواقع بعد الفاء سواء كان ما بعدها مما يمنع التقديم مع قطع النظر عن الفاء نحو اما زيدا فاني ضارب
او لم يكن اما يوم الجمعة فزيد منطلق وذلك لانه لا اختصاص في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه
وهذا القول عزاه بعضهم لسيبويه وليس بقوله وانما هو قول المبرد وابن درستويه والفراء واختاره
ابن الحاجب وابن مالك قال ابو حيان وقد رجع المبرد عن هذا القول الى قول سيبويه فيما حكاه
ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه مكتوب عندي بخطه فان قلت هذا القول لا تشمله عبارة المص
لان ما وقع عوضا بين اما والفاء على هذا القول جزء ما في حيز الجزاء لا مما في حيز اما نفسها قلت
ما في حيز الجزاء في حيز اما ايضا الثاني انه معمول الفعل المحذوف مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء
ما يمنع التقديم او لم يكن اذ العمل للمحذوف المقدر في محله ولا عمل لما بعد الفاء فلا اثر لكونه مما
يمنع التقديم او لا فاذا قلت اما زيد فمنطلق فالتقدير مهما يذكر زيد فهو منطلق واذا قلت اما
يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير مهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق ورد بانه لو كان كذلك لجاز
النصب في الاول بتقدير تذكر بالبناء للفاعل والرفع في الثاني بتقدير يحصل او يذكر بالبناء للمفعول
ولم يجز اتفاقا واما ما سمع من قول بعضهم اما العبيد فذو عبيد واما قريشا فانا افضلها بالنصب
في الموضعين فقال سيبويه هي لغة خبيثة قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب لضعف في الحرف

الا اذا كان غير معيّن ليكون في موضع الحال كما في اجمع العفير وا ما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك او اما ابوك فلا اباً لك وما وقع لابن هشام في المغني من قوله وفي ذلك دليل على انه لا يلزم ان يقدر مهما يكن من شيء بل يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهما ذكرت فلبس فتيح لان هذا المسموع استند اليه لغة حنفية ببعض سيبويه فكيف يبنى عليه جواز التراكيب العربية هذا مع انما محمله التخريج على خلاف ما ادعاه واستشكل الرضي مذهب سيبويه في نصبه على الحال وقال بل هو مفعول به لما بعد الفا الا ان معنى زيد عبيدا اي تملكهم وذلك كابن والكسائي اما قريشا فانا افضلهم اي اغلبهم في الفضل القول الثالث انه ان لم يكن ما بعد الفا ما يمنع التقديم فهو جزء مما حيز جزائها نحو اما يوم الجمعة فانا مسافر وان كان نحو اما اليوم فاني جالس فهو معمول للفعل المحذوف لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وهذا قول سيبويه والمازني والجمهور ورد بان الفا الجزائية ما نعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فالباب كله من هذا القبيل فلا معنى التفصيل ولا يخفى انهم لا يخالفون في ان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لكنهم اجازوه مع الفا هنا دون غيرها من الموانع لما قاله سيبويه ان ما جاز عمله بعد حذف اما والفا عمل فيما قبلها وما لا فلا الا ترى انك لو حذفت اما والفا من قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وقلت اليتيم لا تقهر لكان جائزا بخلاف نحو اما زيدا فاني ضارب اذ لو حذفت اما والفا وقلت زيدا اني ضارب لم يجز لانه لا يجوز تقدم خبر ان عليها وكذا لا يجوز اما درهما فعندي عشرون اذ المميّز لا يعمل فيما قبله قال ابن الحاجب والصحيح من هذه الاقوال الثلاثة هو الاول وهو ان الواقع بعد اما والفا جزء من الجملة الواقع بعد الفا قدم عليها لغرض العوضية وذلك لان وضعها التفصيل الانواع وما ذكر بعدها احد الانواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفا والغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يقع مرفوعا على الابتدا لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتدا ايذانا من اول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفا من كونه مفعولا به او ظرفا او مصدرا او غير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة من قولك يوم الجمعة ضربت فيه وقولك ضربت في يوم الجمعة وان كان في الموضعين مضروبا فيه الا انه ذكر في الاول ليدل على انه حكم عليه ولما كان لو قوع الضرب فيه علم ان الضرب واقع فيه وفي الثاني ذكر ليدل على انه الذي وقع الضرب فيه من اول الامر فلما كان كذلك قصد ان يكون الواقع بعد اما من اول الامر على حسب ما هو عليه في جملته ولزم ان يكون على معناه واعرابه الذي كان له وبطل القول بكونه

معمول

معمول الفعل المحذوف مطلقا او بشرط ان لا يكون هناك مانع وتبين وجه امتثال لاما خاصة في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وحاصله التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفا تنبيه قد يقع بعد اما جملة شرطية بعدها جواب مقرون بالفا كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واختلف في هذا الجواب لاي الادوات هو قال ابو حيان والصحيح انه جواب اما وان الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك لزم ان يكون بعد ان ماضيا ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب كانه قيل مهما يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفا جواب للشرط الذي تقدم وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه قال الرضي والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك انتهى وزعم الاخفش ان الجواب المذكور للاداتين معا فالاصل عنده مهما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ثم انيبت اما مناب مهما والفعل الذي بعدها فصار اما فان كان من المقربين فروح ثم قدمت ان والفعل الذي بعدها على الفا فصار اما ان كان من المقربين فالتقت الفاآن فاغنت احديهما عن الاخرى فصار فروح قال ابو حيان وهذه كلها تقادير عجيبة ومع ذلك هي باطلة وقد ابطل ابو علي ظاهر كلام الاخفش بانا لم نجد الفا تكون جوابا لشيئين وقال كلاما بابه لما كانت لاحدهما واغنت من الثاني صارت كانها جواب شرطين قال واضطرب قول ابي علي فقال مرة لا ينفصل عما بين اما والفا الا بمفرد فالجواب المذكور لان وجواب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى اجتمع طالبا جواب كان الجواب للاول منهما وقال مرة كقول سيبويه وقال الجملة اذا لم تستقل صارت بمنزلة مفرد قال وهذا هو الصحيح فاذن في المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب ابي علي في احد قوليه وتقدم تفارق اما التفصيل فاني مجردة عنه فتكون للاستيناف وهذا غير الغالب الذي فهم من قوله انها حرف تفصيل غالبا كاما الواقعة في اوايل الكتب والخطب وهي الفصول بينها وبين ما بعدها مقطوعا عن الاثنا غالبا نحو اما بعد فكذا واختلف في اول من قالها فقيل داود على نبينا واله وعليه السلام وقيل يعرب بن قحطان وقيل سحبان بن وائل وقيل قس بن ساعدة وهو المشهور وهو القائل وقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها قال الرضي وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل في اما وجواز السكوت على قولك اما زيد فقايم يدفع دعوى لزوم التفصيل وفي حواشي التسهيل لابن هشام والظاهر ان اما زيد فقايم لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا هما واحدهما الى ذلك فهي على هذا للتفصيل اي واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى الملازمة ويعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار انتهى

والحق ما ذهب اليه المص وعليه جماعة من المحققين انها للتفصيل غالبا وقد تفارقه ادلا معنى التكرار في نحو اما الواقعة
في اوائل الكتب تنبيه قد تحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعـ وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا
فليذوقوه وبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفا امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا
يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفا زائدة وانما جاز تقديرا ما بالقيد المذكور
لان الامر لالزام الفعل الفاعله والنهي لالزام ترك الفعل عليه فناسبا الزام الفعل وتركه للمعول وذلك باب تقدم
المابل المنصوب وتدخل فاءها على الامر والنهي فان ما قبل الملزوم لما بعدها قاله الرضي العاشرة اما بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد الميم وفتح همزتها لغة تميم وقيس واسد وانشد قطرب ساحمل نفسي على آلة
فاما عليها واما لها بالفتح وقد تبدل ميمها الاولى يا مع كسر الهمزة كقوله يا ليتما امنا شالت نعامتها
ايما الى جنة ايما الى نار ومع فتحها كقوله الاخر تلقحها ايما شمال عرية وايما صباح العشي الظلام هيوم ب
دواء الغرابا لبا وفتح الهمزة وهي مركبة عند سيبويه من ان وما وقد تحذف ما كقوله وقد كذبتك نفسك فاكذبنها
فان جزعا وان اجمال صبر اي فاما جزعا واما اجمال صبر وقيل هي بسيطة واختاره ابو حيان لان الاصل البساطة
لا التركيب ولا دليل في البيت لجواز كون ان فيه شرطية والجواب محذوف والتقدير وان كنت ذا جزع فلا
جزع وان كنت ذا اجمال صبر فاجمل وهي حرف على على القول المشهور والمراد اما الثانية في نحو قولك جاني
اما زيد واما عمرو وانكر يونس والفارسي وابن كيسان كونها عاطفة ووافقهم ابن مالك لملازمتها الواو العاطفة
غالبا ولا يدخل عاطف على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو
مسبوقة بمثلها في لا زيد ولا عمرو فيها وهذه غير عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك بل اولى وفي شرح المفصل
لابن الحاجب المجموع قولنا واما هو العاطف في جاء زيد واما عمرو قال ولا يبعد ان يكون صورة الحرف
مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع اخر كيا مع ايا وعلى هذا فلا يرد شي مما احتج به فتامل وزعم
بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما حكاه ابن الحاجب وجوزه وقال انه بعيد
قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب اي غير موجود واورد عليه ايضا ان اما الاولى اذا لم تكن للعطف
فكيف يصح عطف الثانية عليها بالواو المفيدة للجمع المستلزم لشركة المعطوف على المعطوف عليه في
الحكم انتهى ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد
واما عمرو وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر نحو رايت اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه وبدله
نحو قوله تعـ حتى اذا راوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها
وادعى ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا كالاولى قال وانما ذكروها في باب العطف
لمصاحبتها

لمصاحبتها لحرفه انتهى ولم يعدها المص في باب العطف في حروفه قال الجرجاني عدها من حروف العطف
سهو ظاهر ويرد اما للتفصيل قوله تعـ انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا والظاهر
ان انتصابهما على الحال من الهاء في هديناه والمعنى والله اعلم بيناله الطريق واوضحناه فالحال مقدرة
لان المراد بالشكر العمل بما بين وبالكفر عدم العمل به والعمل بذلك وعدمه ليس مقارنا للتبيين فاحتيج الى الحكم
بكون الحال مقدرة قال الزمخشري ويجوز ان يكونا حالين من السبيل اي اما سبيلا شاكرا واما سبيلا
كفورا كقوله تعـ وهديناه النجدين فوصف السبيل بالشكر والكفر مجاز واجاز الكوفيون كون اما هذه
هي ان الشرطية وما الزائدة قال مكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون بعدها فعل يفسره نحو
وان امراة خافت ورد عليه ابن الشجري بان المضمر هنا كان فهو بمنزلة قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا
وترد للابهام على السامع وهو الذي يعبر عنه بالتشكيك كقوله تعـ واخرون مرجون لامر الله اما
يعذبهم واما يتوب عليهم فان الله سبحانه عالم بحقيقة حالهم وما يؤول اليهم ولكن انزل الكلام في قالب
لا يجزم السامع معه باحد الامرين معينا ولكنه يشك والشك كقولك جاءني اما زيد واما عمرو اذا لم تعلم
الجائي منهما والتخيير كقوله تعـ اما ان تعذبهم واما ان تتخذ فيهم حسنا فخير بين تعذيبهم بالقتل
على كفرهم وبين اتخاذ الحسن فيهم بارشادهم وتعليم الشرائع ويجوز ان يكون المراد بالتعذيب
القتل وباتخاذ الحسن الاسر لانه بالنظر الى القتل احسان لما فيه من ابقاء الحيوة مدة والاولى ولو المشهور
انه لا بد للتي للتخيير ان تكون واقعة بعد الطلب فيكون التقدير في الاية والله اعلم قلنا يا ذا القرنين افعل
اما ان تعذب واما ان تتخذ فان وصلتها بعد اما الاولى في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف
وما بعد اما الثانية معطوف على الاول اي افعل اما تعذيبهم واما اتخاذ الحسن فيهم والاباحة نحو تعلم اما
فقها واما نحوا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين قال ابن هشام ونازع في ثبوت هذا المعنى لاما
جماعة مع اثباتهم اياه لاو تنبيهان الاول هذه المعاني الخمسة تردلا وايضا كما تقدم الا ان اما يبنى
الكلام معها من اول الامر على ما جي به لاجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها في غيره واو يفتتح الكلام
معها على الجزم ثم يطرا الشك او غيره قاله في المغني وفيه بحث قال الرضي مبنى الكلام مع اما على احد الشيئين
او الاشياء واما او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك
وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد
قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او تقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان تكون شاكا او مبهما من
اول الامر وان لم تات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاني القوم وانت عازم على ان تقول الا زيدا على الاستثناء بقولك

الا زيدا انتهى وهو صريح فى عدم تعيّن افتتاح الكلام مع او على الجزم وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام
مع او على الجزم وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة
مع انه قد يكون فى الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى ظن والشك طرو والدال عليه الا ان يكون المتكلم ابهما
لا ابدا ان يكون جادا ثم يثنّى فتامله الثانى التحقيق ان اما انما هى لاحد الشيئين او الاشيا والمعانى
المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما تستفاد من غيرها باعتبار محل الكلام كما قالوا ذلك فى او
واما الاولى قبل المعطوف عليها اى باما العاطفة اى يلزم ان يكون قبل المعطوف عليها اما اخرى
تقول قام اما زيد واما عمرو وايذانا من اول الامر بما بنى عليه الكلام من شك او غيره وقد سمع تركها
اما الاولى كقوله تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها والفرا يقيس فيجيز زيد
يقوم واما يقعد ويجريها مجرى او والبصريون لا يجيزون فيها الا التكرير وما سمع منها بغير تكرير فنادر
لا يقاس عليه ولا تنفك اما الثانية عن الواو غالبا والمشهور ان هذه الواو زائدة لتاكيد العطف ودفع
الالتباس بغير العاطفة على المشهور ان اما عاطفة وقد علمت ان منهم من ذهب الى انها غير العاطفة
وقضية كلام ابن الحاجب فى شرح المفصل انها من سنخ الكلمة لا زايدة ولا عاطفة ومن مجيئها بدون واو
فى غير الغالب قوله لا تفسدوا اباكلم ايمالنا ايمالكم بفتح الهمزة وابدال الميم يا وقوله ايما الى جنة ايما الى نار
وقد يستغنى عن اما الثانية بذكر ما يغنى عنها نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت وقول المثقب العبدى فاما
فاما ان تكون اخى بصدق فاعرف منك غثى من سمينى والا فاطرحنى واتخذنى عدوا اتقيك وتتقينى
وبا وكقوله وقد شفّنى ان لا يزال يروعنى خيالك اما طارقا او مغاديا تكميله ليس من اقسام
اما التى فى قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا بل هذه ان الشرطية وما الزايدة ولذلك اكد الفعل بالنون
وجوابها فقولى انى نذرت للرحمن صوما وهو ظاهر الحادية عشرة اى بالفتح والتشديد اى بفتح الهمزة
وتشديد اليا على خمسة اوجه احدها ان تكون اسم شرط نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى بل
حتى تدعوا وادخال الفاء الرابطة على الجملة الاسمية وهى الجواب وقول الشاعر اى حين تلم بى تلق
ما شئت من الخير فاتخذنى خليلا و الثانى ان تكون اسم استفهام يستفهم بها عما يميّز احد الشيئين
المتشاركين او الاشيا المتشاركة فى امر هو مضمون ما اضيف اليه اى الرجلين قال فالاستفهام هنا عما
يميز احد المتشاركين فى الرجلية قال صاحب المفتاح يقول القائل عندى ثياب فتقول اى الثياب
فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها فى الثوبية انتهى وقد تخفف بالحذف كقوله تنظرت
نصرا والسماكين ايهما على من الغيث استهلت مواطره تنبيه اى الشرطية والاستفهامية بمنزلة

كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة تقول اى غلام الى واى غلامين اتيا واى غلمان اتوا واى رجل
تضرب اضربه واى رجلين تضرب اضربهما واى رجال تضرب اضربهم كما اذا صرح بلفظ كل مضافا الى النكرة
وتقول اى الغلامين اتى واى الرجلين تضرب اضربه واى الرجال تضرب اضربهم كما تقول ذلك عند التصريح
بلفظ بعض ويضافان الى نكرة بلا شرط نحو واى رجل عندك
واى رجل تضرب اكرمه والى المعرفة بشرط افهام تثنية او جمع او قصد اجزاء او تكريرها معطوفة بالواو
نحو اى الرجلين عندك وايهما عندك واى الغلامين او ايهما جاءك فاكرمه واى الرجال وايهم عندك
واى الرجال جاءك فاكرمه واى زيد احسن اى اى اجزائه واى زيد رايت اعجبك تقديره اى اجزائه
واى زيد واى عمرو جاءك واى بكر واى خالد جاءك فاكرمه لان المعنى ايهما جاءك كل ذلك ليصح فيهما
فيهما معنى البعضية والثالث ان تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة لنكرة مذكورة غالبا ويلزم
اضافتها لفظا ومعنى الى مماثل موصوفها لفظا ومعنى نحو مررت برجل اى رجل قال ابن مالك
او معنى لا لفظا نحو مررت برجل اى انسان قيل وانما قاله بمحض القياس ولا يعلم له فيه سماع قال اللقانى
اذا قلت مررت برجل اى رجل الاول غير الثانى لان الاول واحد والثانى جنس لان اى بعض ما يضاف
اليه انتهى ودلالتها على معنى الكمال باعتبار ما تضاف اليه فان اضيفت الى مشتق من صفة يمكن المدح
بها كقولك مررت بفارس اى فارس فهى للكمال فى الفروسية والثناء على الموصوف خاص بهذه الجهة
وان اضيفت الى مشتق كما فى قولك برجل اى رجل فهى للكمال فى الرجولية والثناء على الموصوف بكل ما يمدح
به الرجل وفى شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد معنى قولك مررت برجل اى رجل وصف الرجل بكمال الرجولية
قيل فيه معنى التعجب لان التعجب انما يتعجب من شى خارج عن حد اشكاله فاذا خرج عن حدها فقد استبهم امره
فيؤتى بكلمة الابهام ومعناه برجل قد تناهى فى كماله فى الرجولية الى حد يجب ان يستفهم عنه لخفا
سببه قال وعبارتهم فى تفسير معناه تدل على ان اى استفهامية لكن الاستفهام لا يجامع الوصف فالوجه
ان يحمل على انها فى الاصل استفهامية لا انها الان استفهامية واشترط ان تضاف الى مثل المنعوت
لان المراد بها بيان كماله فى الخصلة الدال هو عليها من الرجولية ونحوها فلا يجوز جاء رجل اى عالم
انتهى وانما لم يوصف بها المعرفة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعض ما تضاف اليه وذلك لا يتصور
فى الصفة وقد يحذف موصوفها النكرة كقوله اذا حارب الحجاج اى منافق اى منافقا اى منافق
وهذا فى غاية الشذوذ لان المقصود بالوصف باى التعظيم والحذف مناف لذلك وذكر ابن مالك
ان اى قد ترد دالة على الكمال تقع حالا بعد المعرفة كقوله فاومات ايما خفيا لحبتر فلله عينا حبتر ايما فتى

انشده بنصب اى على الحال قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا وقوعها حالا وانشد والبيت يرفع ايا على الابتدا
والخبر محذوف والتقدير اى فتى هو واجاز الاخفش وقوعها نكرة موصوفة قياسا على من وما نحو مررت
باى والجمهور على منعه لعدم ورود السماع به والرابع ان تكون وصلة لنداء ما فيه الالف واللام نحو يا ايها الرجل
وذلك انهم استكرهوا اجتماع اداتى التعريف صورة وان كان فى احديهما من الغايرة ما ليس فى الاخرى
كما تقدم نحا ولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهم
وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى الذى يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم ايا اذا قطع
عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا ان ايا اقعد بهذا الغرض
لانها احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانها وضعت مبهمة وانما يزال ابهامها باسم بعدها بخلاف اسم
الاشارة فان ابهامه كما يزال بالاشارة الحسية ايضا فلذا جاز يا هذا ولم يجز ياى والتزموا بعدها ها
التنبيه تنبيها على ان المنادى الحقيقى ما بعدها قيل وللتعويض عن مضافها المحذوف وحكمها
الفتح عند اكثر العرب ويجوز ضمها فى لغة بنى اسد وقرى فى السبع يا ايه الساحر وقيل ان ها التنبيه
فى يا ايها الرجل ليست متصلة باى بل منقولة من اسم الاشارة والاصل يا اى هذا الرجل فاى منادى ليس
بموصوف وهذا الرجل استيناف بتقدير هو لبيان ابهامه وحذف ذا اكتفا بها منها لدلالة
الرجل عليها وعليه الكوفيون وزعم الاخفش ان ايا لا تكون وصلة وان هذه موصولة حذف صدر
صلتها وهو العايد والمعنى يا من هو الرجل قال ابن هشام ويرده انه ليس لنا عايد يجب حذفه ولا
موصول التزم كون صلته جملة اسمية وله ان يجيب عنهما بان ما فى قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك انتهى
والخامس ان تكون موصولة وقد مر الكلام عليها فى باب الموصولات وان ثعلبا زعم ان ايا لا تكون
موصولة اصلا فليرجع اليه ولا يعرب من اخواتها الموصولات سواها على اختلاف فى اللذان واللتان
وذو الطائية وانما اعربت دون اخواتها لان شبهها بالحرف فى الافتقار الى الجملة معارض بلزومها
الاضافة فى المعنى والاضافة من خواص الاسما فبقيت على مقتضى الاصل فى الاسما من الاعراب لسلامته
من المعارض ولها اربع حالات احديها ان لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو اكرم ايا
الثانية ان تضاف وتذكر صلتها نحو يعجبنى ايهم هو قايم الثالثة ان لا تضاف ويذكر صدر
صلتها نحو يعجبنى اى هو قايم الرابعة ان تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو اعجبنى ايهم قايم وهى
فيما عدا الحالة الرابعة معربة عند سيبويه وجمهور البصريين ومبنية فى الحالة الرابعة عندهم وطائفة
من البصريين قالوا باعرابها مطلقا وهو قضية اطلاق المص هنا لكن باباه عدها فى المبنيات مع

اخواتها

اخواتها افتامل وقد استغنا الكلام على اعرابها وبنائها مستوفى هنالك تنبيه لا تستعمل اى مقطوعة
عن الاضافة لفظا ومعنى الا فى الندا والحكاية يقال جانى رجل فتقول اى يا هذا وجانى رجلان فتقول
ايان وجانى فتقول ايون وقطعها عن الاضافة فى غير هذين البابين انما هو بحسب اللفظ دون المعنى الثانية عشرة
بل وهو حرف عطف ويفيد بعد الاثبات اى الايجاب صرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فصرف الحكم بالقيام والامر بالضرب عن زيد الى عمرو ويصير المعطوف
عليه مسكوتا عنه فلا يحكم بشى كان المتكلم قال الحكم على الثانى ولا اتعرض للاول لا انه منع عنه الحكم عليه
ففى كلام ابن الحاجب انها تقتضى فى نحو جانى زيد بل عمرو عدم مجى زيد قطعا اما اذا انضم اليها لا نحو جانى
زيد لا بل عمرو فتفيد عدم مجى زيد قطعا وتفيد بعد النفى او النهى تقرير حكم الاول وهو المعطوف عليه
واثبات ضده للثانى وهو المعطوف نحو ما جانى زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر حكم النفى والنهى
لزيد مثبتا ضده لعمرو كما لو قلت ما جانى زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فيستفاد تقرير عدم
مجى زيد والنهى عن الضرب له واثبات المجى له والامر بالضرب لعمرو هذا ما ذكره الجمهور وقال الرضى ظاهر كلام
الاندلسى ان الاول مسكوت عنه كما فى الايجاب ثم استظهره وبه جزم المولى سعد الدين او نقل حكمه
عطف على تقرير حكم الاول اى وتفيد بعد النفى او النهى نقل حكم الاول اليه اى الى الثانى عند بعض او بعض
النحاة وهو المبرد وتبعه عبد الوارث فاجاز مع موافقتهما للجمهور فيما تقدم ان تكون ناقلة حكم متلوها
لتاليها كما اذا وقعت بعد الاثبات فعلى قولهما يجوز ما زيد قايما بل قاعدا بالنصب وما زيد قايم بل قاعد
بالرفع ويختلف المعنى فمع النصب يكون منفيا على معنى بل ما هو قاعدا ومع الرفع يكون مثبتا اى بل هو
قاعد قال غيره واحد من الايمة وما اجازاه مخالف لاستعمال العرب تنبيهات الاول صريح كلامه
ان يعطف بها مطلقا سواء كانت بعد الايجاب او غيره وهو مذهب البصريين ومنع ذلك الكوفيون
بعد غير النفى وشبهه قال هشام محال ضربت زيدا بل اباك قال ابو حيان وهذا من الكوفيين مع كونهم
اوسع من البصريين فى اتباع شواذ العرب دليل على انه لم يسمع العطف بها فى الايجاب او على قلته ولا
يعطف بها بعد الاستفهام الثانى قضية اطلاقه ان بل تعطف الجمل كما تعطف المفردات والصحيح
ان الداخلة على الجملة حرف ابتدا لا عاطفة وانها لا تكون عاطفة الا اذا تلاها مفرد ومعناها الاضراب مطلقا
فان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اى بل هم
عباد ونحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما الانتقال من غرض الى اخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه
فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة من هذا

وذكر ابن مالك في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ووهمه في ذلك جماعة بدليل ورودها للابطال في الايتين السابقتين قال الدماميني ومحمد هذا الكلام عند ابن مالك انها لا تقع بيقين في القرآن الا للتنبيه على انتفاء امر واستيناف غيره فلا يتم توهيمه بتينك الايتين الشريفتين اذ ليس الاضراب على وجه الابطال متعينا في شيء منهما لاحتمال ان يكون الاضراب فيهما عن القول لا عن المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب فيهما لمجرد الانتقال من امر الى استيناف امر انتهى وسبقه الى ذلك ابن الصائغ في حاشية المغني الثالث علم مما تقرر ان بل تكون للاستدراك كالاضراب قال ابن هشام في المغني والنحويون يقولون بل حرف اضراب والصواب حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء الرابع تزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة وافول

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي ومنعها ابن درستويه بعد النفي زاد ابن عصفور والنهي قال الا انه لم يسمع ورد بقوله

وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخى لا الى اجل

وقوله لا تملن طاعة الله لا بل طاعة الله ما حييت استيبا

قاله في الهمع بتعا لابن هشام في المغني وما ذكره من انها زائدة قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر فقد قال الرضي اذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب او الامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجي بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا المذكورة لاحتمل ان يكون امر بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو هذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست بزائدة بل اتى بها لتاسيس معنى لم يكن قبل وجودها فالقول بزيادتها ليس بشيء ومن خاف التقضي عن ذلك يحمل الزيادة على بعض معنى انها ليست للعطف فقد تمهل اللبيب

الثانية عشرة حاشا ترد للاستثناء حرفا جارا فتجر المستثنى بعدها كما مر في بابه او فعلا متعديا جامدا قاصرا على لفظ الماضي فلا يتصرف بمضارع ولا امر لتضمنه معنى الا فينتصب المستثنى بعدها كما مر ويا علمها حينئذ ضمير مستتر عائد الى مصدر يصاغ مما قبلها سواء كان ما قبلها فعلا نحو قام القوم حاشا زيدا المعنى جانب هو اي قيامهم زيدا او كلا يتصيد منه مصدر يمكن عود الضمير عليه نحو القوم اخوتك حاشا زيدا المعنى جانب هو اي انتسابهم اليك الاخوة زيدا فيفهم من ذلك ان زيدا ليس باخ وهو المقصود بالاستثناء اذ لو كان اخا للمخاطب لم يتجاوزه بانتساب الاخوة اليه وعبارة المص هذه احسن من عبارة غيره حيث قال عائد الى مصدر الفعل المتقدم عليها الشمولها لما ولذلك اورد على تلك العبارة انه لا يطرد في مثل

حاشا

لا تتعاضم

لا تتعاضم بانه اذا فقد الفعل كالصورة الثانية او عائد الى اسم فاعل مفهوم منه اي مما قبلها سواء كان فعلا او كلاهما تقدم فالمعنى على الاول في نحو قام القوم حاشا زيدا جانب القائم منهم زيدا وعلى الثاني في نحو القوم اخوتك حاشا زيدا جانب المنتسب اليك بالاخوة زيدا فهذان قولان في مرجع الضمير الاول للكوفيين والثاني لسيبويه ورد الاول بان فيه تقديرا لمجرد لفظه فقط وذهب جمهور البصريين الى انه عائد على البعض المفهوم من الكل السابق فالمعنى في نحو قام القوم حاشا زيدا حاشا جانب بعضهم زيدا واختاره ابن مالك في متن التسهيل وعدل عنه في شرحه وضعفه بانه يلزم من تقدير البعض ان يراد بالبعض من سوى المستثنى فيلزم اطلاق البعض على الكل الا واحدا وهذا وان صح فلا يحسن لقلته في الاستعمال ثم اختار مذهب الكوفيين وذهب الفرا الى ان حاشا فعل لا فاعل له كقلما لما اشبهته من معنى الا قال ابو حيان ويمكن القول في خلا وعدا بذلك تنبيه هذا الخلاف في مرجع المذكور جار في الضمير الذي هو فاعل عدا وخلا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وقد تقدم الوعد في باب الاستثناء بذكره هنا واذا وليت حاشا مجرورا باللام نحو حاشا لله فليست للاستثناء وخرجت عن كونها حرفا جارا وانما هي للتنزيه وهل هي حينئذ اسم مصدر بمعنى براءة اي تنزيها فتكون اسما مرادفا له تنتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله فمن قال حاشا لله فكانه قال تنزيها لله او فعل ماض بمعنى برئت والمعنى في نحو حاشا لله برئت لله اي لخوفه ومراقبته ومثل هذا التاويل لا ياتي في نحو حاشا لله ما هذا بشرا لانه مقام تعجب لا تنزيها او هي اسم فعل بمعنى ابرا فمعنى حاشا لله ابرا لله كما تقدم فيه خلاف فالاول قول جماعة من المحققين منهم ابن مالك وابن هشام والرضي واستدلوا عليه بجواز تنوينها كقراءة ابي السمال حاشا لله بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعيا لخالد وقرا ابن مسعود حاشا الله بالاضافة فهذا مثل سبحان الله بالاضافة ومعاذ الله قال ابن هشام وليست جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار انتهى وانما ترك التنوين في قراءة الجماعة لبنائها من حيث اشبهت حاشا الحرفية الاستثنائية ومعنى التنزيه الابعاد عن السوء وهما متقاربان وانما نونت في تلك القراءة لالغاء الشبه المذكور فهي معربة كما ان بني تميم اعربوا حذام كذلك وزعم النيلي ان حرفية حاشا لا يتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييده حرفيتها في باب حروف الجر بقوله وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء وزعم انه تقول حاشا زيدا ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتاخير كما تقول على زيد ان يقوم وهو خلاف المشهور والثاني قول المبرد وابن جني والكوفيين قيل لكنهم قالوا المعنى في الايجاب يوصف المعصية

لاجل الله نعم ولم يقولوا انها بمعنى برئت كما قاله المص والمعنيان مختلفان فتدبر واستدلوا على فعليتها
بادخالهم اياها على الحرف وتصرفهم فيها بالحذف قال ابن هشام وغيره وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا
يثبتان الفعلية اى لان الاسم يشارك الفعل فى كل منهما وقال الرضى استدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو
حاشيت زيدا حاشيه وما حاشى من الاقوام من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ
حاشا حرفا او اسما كقولهم لوليت اى قلت لولا ولاليت اى قلت لا لا وسبحت اى قلت سبحان الله ولبيت
اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذى هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التى اشتق منها فالتسبيح
قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت
حاشا زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف
منه نحو سو افعل فى سوف افعل انتهى والثالث قول لبعض النحويين قال ابن هشام وزعم بعضهم انها
اسم فعل معناها ابرا او برئت وحامله على ذلك بناؤها وورود اعرابها فى بعض اللغات انتهى وفيه نظر اذ لا يلزم
من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل وقال ابن الحاجب هى اسم فعل بمعنى برائه واللام زائدة فى الفاعل كما فى
هيهات هيهات لما توعدون تنبيه فى حاشا التنزيهية ثلاث لغات حاشا باثبات الالفين وحشى
بحذف الالف الاولى وحاش بحذف الالف الثانية وهو الغالب قاله الرازى وزاد فى التسهيل حاش باسكان
الشين وقد قرئ بالاربع فى حاشا لله قرا ابو عمرو حاشا وقرا باقى السبعة حاش لله بحذفها وقرا بعضهم حشى
لله بحذف الاولى وقرا الحسن حاش لله وفيه جمع ساكنين على حده وظاهر كلام ابن مالك فى الالفية ان
اللغات الثلاث فى حاشا الاستثنائية وقال غيره ان حاش لم يستثن بها الرابعة عشرة حتى ترد على ثلثة
اوجه احدها ان تكون عاطفة لجزء من المعطوف عليه او لما هو كجزئه فالاول نحو كلام ما لا ان كلاهما
ليس جزءا منها لكن لما كانت محلا نزل منزلة الجزء فان عطفت ما يوهم انه ليس بجزء او لم يجز كقوله
القى الصحيفة يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فى رواية من نصب نعله بالعطف على الصحيفة والزاد
على تاويل القى ما يثقله حتى نعله ونعله بعض ما يثقله قال ابن هشام والذى يضبط ذلك انها تدخل حيث
يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يصح ضربت الرجلين حتى افضلهما انتهى قيل ويرد عليه الاستثنا
من اسماء العدد قوله اقوى او اضعف صفتان لجزء اى اقوى من سائر اجزاء المعطوف عليه نحو مات
الناس حتى الانبياء او اضعف منه نحو قدم الحاج حتى المشاة وقد اجتمعا فى قوله قهرناكم حتى الكماة فانتم
لتخشوننا حتى بنينا الاصاغرا قال ابن يعيش اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فلا بد ان يكون زيد من القوم
او من ناحيتهم ليدل بذكره على ان الضرب قد انتهى الى الرفعا او الوضعا فان لم يكن زيد بهذه الصفة لم يكن لذكره

فائدة

فائدة اذ كان قولك ضربت القوم يشتمل على زيد وعمرو وغيرهما فلما كان ذكر زيد يفيد ما ذكرنا وجب ان يكون
داخلا فى حكم ما قبله وان يكون بعضا لما قبله فيستدل بذكره على ان الفعل قد عم الجميع ولذلك لا يقول ضربت
الرجال حتى النساء لان النساء ليس من الرجال ولا يتوهم دخولهن وانما يذكر بعد حتى ما يشتمل عليه الاول ويجوز
ان لا يقع عليه الفعل لرفعته او دناءته فتبين بحتى ان الامر قد انتهى اليه بمهلة ذهنية متعلق بعاطفة
اى بحسب الذهن لا بحسب الخارج كما فى نحو مات الناس حتى الانبياء اذ المناسب بحسب الذهن فى نحو مات الناس حتى الانبياء ان يتعلق
او لا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس
وهكذا المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان فى بعض الاوقات
على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة فظهر بذلك انه لا يعتبر بذلك فيها الترتيب
الخارجى بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس وذهب
جماعة منهم ابن الحاجب والزمخشرى انها تفيد الترتيب والمهلة كثم قال ابن مالك وهى دعوى بلا دليل
ففى الحديث كل شىء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وليس فى القضاء ترتيب وانما الترتيب فى ظهور المقضيات وقال
الشاعر لقومى حتى الاقدمون فعطف الاقدمون فعطف الاقدمون وهم سابقون قال وانما
هى لمطلق الجمع كالواو والحق انها تفيد الترتيب والمهلة لكن ذهنا لا خارجا كما بيناه وعليه جماعة
من المحققين وهو كالتوسط بين القولين وتختص حتى العاطفة بالظاهر عند بعض اى بعض
النحويين فلا تعطف المضمر فلا يقال ضربت الناس حتى اياك ولا قاموا حتى انت ذكره ابن هشام الخضراوى
قال ابن هشام الانصارى فى المغنى ولم اقف عليه لغيره وقال فى شرح اللمحة هو حق يشهد بصحته الاستعمال
والقياس وقد استوعبنا بعض احكام حتى هذه فى باب عطف النسق فليرجع اليه فائدة ابن هشام
جماعة الاول عبد الملك بن هشام صاحب السيرة والثانى محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى
والثالث محمد بن احمد بن هشام اللخمى والرابع الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام الانصارى
الحنبلى صاحب التصانيف المشهورة منها مغنى اللبيب قاله فى المزهر ولابن هشام الخضراوى كتاب فى النحو
يسمى المغنى ايضا وكثيرا ما ينقل الرضى فى شرح الكافية قال ابن هشام فى المغنى فيظن من لا علم له انه الانصارى
وليس كذلك وانما هو الخضراوى اذ لا يصح نقل الرضى عن مغنى ابن هشام الانصارى لان الرضى اقدم
منه زمانا فان الرضى توفى سنة ست وثمانين وستمائة وابن هشام الانصارى ولد سنة ثمان
وسبعمائة وانما نبهت على ذلك لان بعض الناس وقع فى هذا الوهم فاحببت التنبيه عليه هنا بمناسبة
ذكر الخضراوى والانصارى والثانى ان تكون حرف ابتداء اى حرفا يبتدا بعده الجمل اى تستانف

فائدة ابن هشام جماعة

تاريخ وفاة الرضى وابن هشام

ولا تكون لها تعلق بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب تعلقها به من حيث المعنى فتدخل على الجملة الاسمية
كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وعلى الفعلية التى فعلها مضارع نحو حتى
يقول الرسول بالرفع فى قراءة نافع والتى فعلها ماض نحو حتى عفوا والواضح اذا فشلتم وتنازعتم وادعى
ابن مالك انها جارة وان مضمرة فى الاولى ولا اذا فى الثانية والاكثرون على خلافه وقد دخلت على الجملتين
الاسمية والفعلية فى قوله سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان فيمن رواه
برفع تكل والمعنى حتى كلت لكنه جاء على حكاية الحال الماضية كقولك رايت زيدا امس وهو راكب ويحتمل ان يكون
للحال الحقيقية بان يكون اخبر عن هذا فى حال كلال المطى كما تقول سرت الى المدينة حتى ادخلها وانت فى حال الدخول
واما من نصب تكل فهى حتى الجارة ولا بد على النصب من تقدير مضاف اى الى ان كلال مطيهم والثالث
ان تكون جارة بمعنى الى وقد تقدم ذكرها فى جملة حروف الجر فتختص بالظاهر كما مر فلا تجر المضمر خلافا للمبرد
والكوفيين واما قوله اتت حتاك تقصد كل فج ترجى منك انها لا تخيب فضرورة قال ابن هشام رحمه الله
واختلف فى علة المنع فقيل هى ان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل
قلا ويرده انه قد يكون ضميرا حاضرا كما فى البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم
غير الكل كقولك ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة ولا يرده انها لو دخلت عليه
لقيل فى العاطفة قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفى الخافضة حتاك
بالوصل كما فى البيت وحينئذ فلا التباس ونظيره انهم يقولون فى توكيد الضمير المنصوب رايتك
انت وفى البدل منه رايتك اياك فلم يحصل لبس وقيل لو دخلت عليه قلبت الفها ياء فى الى وهى فرع عن الى
فلا تحمل ذلك انتهى قال الدماميني ولم يرتض هذا الوجه كما رد القولين الاخرين كان هذا من قبيل المرتضى عنده
وقد يقال غايته ان لا يرتكب التغيير بالقلب لاجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمر بقاء
الفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمة ترك استعمال المضمر بعد حتى انها لو دخلت عليه فقيل حتاه لابقوا
مع المضمر الفا غيرت الف امثالها الى الياء كقولك اليه وعليه ولديه وذلك كل الف اخر حرف او اسم غير متمكن
اتصل به مضمر ولو قلبوها ياء لخالفوا القاعدة الاصلية فى ان المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة وهنا لا حاجة
لاستغنائهم عن حتى بالى انتهى وحاصله انه لما كان كل من قلب الالف واقرارها مع المضمر لزوما لمخالفة قاعدة
الطرحوه فلم يدخلوه الا على الظاهر لكن فى تمثيله بالاسم غير المتمكن بلدى نظر لانه معرب متمكن وقد ينصب
الفعل المضارع بعدها اى بعد الجارة بان مضمرة نحو سرت ادخلها بتقدير حتى ان ادخلها لا بها اى حتى
خلافا للكوفيين لانها قد عملت فى الاسماء الجر نحو قوله تعالى حتى مطلع الفجر فلو عملت فى الافعال النصب ان يكون

حتى الجارة

لنا عامل

٣٤٧

لنا عامل واحد يعمل تارة فى الاسماء وتارة فى الافعال ولا نظير له فى العربية فان قيل اذا قلت اى رجل تضرب
اضرب عملت اى الجزم فى الفعل والجر فى الاسم فان خافض المضاف اليه هو المضاف على الصحيح اجيب بان المراد
لا يعمل فى الاسماء ولا يعمل فى الافعال من جهة عملها فى الاسماء وعمل اى الجر فى الافعال فان عملها الجر فى الاسماء
من جهة اضافتها وعملها الجزم فى الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط ثم ما ذكر من التعليل فى منع كون حتى هى الناصبة
بنفسها لا يتوجه اعتراضا على جميع الكوفيين بل على القائل منهم بانها ناصبة بنفسها ايضا تشبيها بالى
وهو مذهب لبعضهم لا لجميعهم قال فى الهمع وذهب الفراء منهم الى انها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده
الجر بعدها انما هو لنيابتها مناب الى وذهب الكسائى وهو امامهم الى انها ناصبة بنفسها ايضا وانها جارة
باضمار الى وهذا عكس مذهب البصريين ثم انهم جوزوا اظهار الى بعدها فقالوا الجر بعد حتى يكون بالى مظهرة
ومضمرة ومع قول الكوفيين انها ناصبة بنفسها اجازوا اظهار ان بعدها قالوا لو قلت لاسيرن
حتى ان اصبح القادسية وكان النصب بحتى وان توكيد كما اجازوا ذلك فى لام الجحود وعلى قول البصريين
لا نظر وقد يظهر فى المعطوف على منصوبها لان التوانى يحتمل ما لا تحتمله الاوائل كقوله حتى يكون عزيزا من نفوسهم
او ان يبين جميعا وهو مختار وفيه دليل لقولهم ان ان مضمرة بعدها تنبيه قد يكون الموضع
صالحا للاقسام حتى كقولك اكلت السمكة حتى راسها فلك ان تنصب راسها على ان حتى عاطفة وان ترفعه
على انها ابتدائية وان تجره على انها جارة وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم
فكنت مالك ذى غى وذى رشد وقوله حتى نعله القاها الا ان بينهما فرقا من وجهين احدهما ان الرفع
فى البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور وفى الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه هذا قول البصريين
واوجبوا اذا قلت حتى راسها بالرفع ان تقول ماكول والثانى ان النصب فى البيت الثانى من وجهين احدهما
العطف والثانى اضمار العامل على شريطة التفسير وفى البيت الاول من وجه واحد قاله فى المغنى الخامسة عشرة
الفاء وهى حرف مهمل خلافا للكسائى فى قوله انها ناصبة فى نحو ما تاتينا فتحدثنا وللمبرد فى قوله انها خافضة
فى نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا والصحيح ان النصب بان وان الجر
برب مضمرتين كما مر وترد الفاء على وجهين احدهما ان تكون رابطة للجواب اى جواب الشرط بالشرط متعلق
برابطة الممتنع صحة للجواب جعله شرطا واما غير الممتنع جعله شرطا فلا حاجة فيه الى رابط بينه وبين الشرط
لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته وقوعه موقعه وحصر ذلك اى امتناع جعل الجواب شرطا فى ستة
مواضع مر ذكرها فى حديقة الافعال فليرجع اليه فان قلت هذا الضابط الذى ذكره المص ينتقض بنحو ومن عاد
فينتقم الله منه لدخول الفاء على الجواب مع صحة جعله شرطا وبالمضارع المقرون بلا فقد جعلوه مما يجوز

فيه الاتيان بالفاء وتركه كقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا
ولا رهقا قلت قد اجابوا عن الاول عن الاولى بان الفاء انما دخلت لتقدير الجملة الفعلية خبر المبتدا محذوف
وح فالجواب جملة اسمية وهو احد المواضع التي يمتنع جعل الجواب فيها شرطا والجواب عن الثاني بان لا تستعمل
تارة لنفي المستقبل وتارة لمجرد النفي فعلى التقدير الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فتجي الفاء وعلى الثاني
يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتمتنع الفاء كذا قيل وقد تقدم ان ابن مالك يقدر الجملة خبر المبتدا محذوف وان
ابن مالك يقدر الجملة خبر المبتدا محذوف في كل ما لم يمتنع جعله شرطا واقترن بالفاء ولم يفرق بين المضارع
المقرون بلا وغيره قال ومن ذلك قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومثله قراءة حمزة ان تضل
احديهما فتذكر احديهما الاخرى وكما ترد الفاء لربط جواب الشرط بالشرط ترد لربط شبه الجواب
وهو ما كان مضمونه لازما للمذكور بتنزيل الشرط وهو ما كان مضمونه ملزوما للمذكور وذلك في المبتدا اذا
كان موصولا بفعل نحو الذي يأتيني فله درهم او بظرف نحو الذي في الدار فله درهم او موصوفا باحدهما
نحو رجل يسعى في نجاته فلن يخيب ورجل ورجل عنده حزم فسعيد او بالموصول باحدهما نحو الرجل الذي
يأتيني او في الدار فله درهم فان الموصول والموصوف ح كاسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والخبر
كالجزاء الذي تدخله الفاء وظاهر كلام جماعة ان دخول الفاء حينئذ واجب وصرح ابن مالك في التسهيل
بانه جائز ونص عليه الرضي ايضا فقال كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن لما لم يكن حرف الشرط
حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي يأتيني له درهم انتهى فان قلت ما الذي يشعر بالسببية
المقصودة عند التجريد من الفاء قلت ترتب الحكم على الوصف قاله الدماميني في التحفة والثاني ان تكون عاطفة
وقد تقدم عدها من حروف العطف فتفيد التعقيب وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه من غير
مهلة وتراخ لكنه في كل شيء بحسبه تقول تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل مع لحظة الوطي
ومقدمته ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين واعترض بقوله تعالى الذي
اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اي يابسا اسود واجيب بوجهين
احدهما ان جملة فجعله غثاء معطوف على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدة فجعله غثاء احوى الثاني
ان الفاء في ذلك نائبة عن ثم كما عكس كقوله جرى في الانابيب ثم اضطرب اي فاضطرب قال بعضهم
والجواب الاول لا يدفع الاعتراض فان مضي المدة لا تعقب ما قبله وتفيد الترتيب بنوعيه
الحقيقي والذكري فالحقيقي هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه حقيقة في الوجود نحو قام زيد
فعمرو وخلقك فسواك والذكري هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان

معنى الثاني

معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الفعل الاول واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل هو هو في
المعنى لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني
من اهلي وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين وقوله تعالى فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا
ارنا الله جهرة ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه وتقول اجبته فقلت لبيك
وكان المص اشار باختيار الاية الاولى للتمثيل بدون غيرها الى عدم الاحتياج الى ما ارتكبه الزمخشري
في الكشاف فانه قال اريد بالنداء ارادة النداء ولو اريد النداء نفسه لجاء كما جاء قوله اذ نادى ربه
نداء خفيا قال رب انه ... فاشار المص الى انه لا داعي لما ادعاه من جعل نادى بمعنى اراد النداء فان
هذا من قبيل عطف المفصل على المجمل وقال صاحب الانصاف وجوز توجيه اخر لطيف الماحد في
الحاشية وهو ان يكون النداء على ظاهره لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشيء على
نفسه بل عطف المجموع على احد اجزائه وهما متغايران انتهى وقد تكون للترتيب الذكري في غير ذلك
كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض
نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره واكثر العلماء
افادتها الترتيب مطلقا قال غير واحد وهذا مع قوله ان الواو تفيد الترتيب غريب لكن قال المعنى
وما نسب الى الفراء من ان الواو تدل على الترتيب غير صحيح انتهى وسبقه الى ذلك السيرافي وقال الى ان
ذلك في كتاب الفراء واحتج الفراء بقوله اهلكناها فجاءها بأسنا ادعي مجيء البأس سابق على الاهلاك
واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها او هو على القلب والاصل جاءها بأسنا فاهلكناها وجعلها
الشيخ من قبيل عطف المفصل على المجمل فالفاء للترتيب الذكري قال لان تبييت البأس تفصيل للاهلاك
المجمل وقال الجرمي لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل قوله بسقط اللوى بين الدخول فحومل
وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر فيها في وقت واحد وقيل الفاء هنا بمعنى
الى وذهب بعضهم الى ان الفاء تقع تارة بمعنى ثم ومنه قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة
مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاءات في ذلك بمعنى ثم لتراخي معطوفها وتارة
بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل وزعم الاصمعي ان الصواب روايته بالواو لانه لا يجوز بالواو
جلست بين زيد فعمرو واجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست بين
العلماء فالزهاد وقال البغدادي الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال
يا احسن الناس ما قرنا الى قدم اصله ما بين قرن فحذف بينا واقام قرنا مقامها قال والفاء نائبة

عن الى وصحة اضافة مابين الى الدخول قال ابن هشام وكون الفا للتعقيب بمنزلة الى غريب وقد يستانس
له عندى بمجى عكسه فى نحو قوله وانت التى حببت شغبا الى بدا الى واوطانى بلاد سواهما
اذ المعنى شغبا التى بدا فبدا وهما موضعان ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده حللت بهذا حلة ثم حلة
بهذا فطاب الوديان كلاهما قال وهذا معنى غريب لانى لم ار من ذكره وقد تفيد اى الفا العاطفة
ترتب لاحقها وهو المعطوف على سابقها وهو المعطوف عليه اى تسببه عنه فتسمى فاء السببية ويغلب
ذلك فى العاطفة جملة او صفة فالاول نحو قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة فان اصباح الارض مخضرة مترتب على انزال الماء من السماء والثانى قوله تعالى لاكلون من شجر
من زقوم فمالئون منها البطون فان ملاء البطون مترتب على الاكل وقيل الفا فى الاية الاولى بمعنى
ثم لتراخى معطوفها والحق انها للسببية قال ابن الحاجب وفا السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة
قولك ان يسلم زيد فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة والتحقيق انها مستلزمة للتعقيب وقد مر
ان التعقيب فى كل شى بحسبه وهو بهذا المعنى متحقق فى الاية نعم قد تاتى الفا لمجرد السببية والربط
لا بحوان جئتنى فانا اكرمك ونحو لا يلزمها التعقيب وقول بعضهم وعلى هذا يحمل قول ابن الحاجب
ان الفا السببية لا تستلزم التعقيب منظور فيه فانه انما قال ذلك جوابا عن الاية حيث نقض بها
قولهم ان الفاء العاطفة للتعقيب من غير مهلة فاجاب بان الفا فيها للسببية وهى لا تستلزم التعقيب
فكيف يصح حمل اطلاقه على ذلك فتدبر وجعل صاحب البحر جملة فتصبح الارض مخضرة معطوفة على جملة
محذوفة قال واذا كان الاخضرار متاخرا فثم جمل محذوفة اى فتهتز وتربو وتنبت وذلك قوله
تعالى فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت وفى حاشية الشمنى على المغنى الظاهر ان تصبح على حقيقته
فيكون الاخضرار فى وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصير ولا يلزم ذلك والاول
قول عكرمة وهو موجود فى مكة وتهامة قال ابن عطية وقد شاهدت فى السوس الاقصى نزل المطر
ليلا بعد قحط فاصبحت تلك الارض الرملة التى تسفيها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف انتهى وقد يختص
الفاء المذكورة حينئذ اى حين اذ افادت ترتب لاحقها على سابقها باسم النتيجة والتفريع فتسمى فاء
النتيجة وفاء التفريع ووجه التسمية ظاهر ولا يختص ذلك بالعاطفة بل فاء السببية مطلقا تسمى
بذلك اذ لا تلازم بين السببية والعطف وقد تكون سببية وهى غير عاطفة كما فى الجزاء وقد تاتى
العاطفة جملة او صفة لمحذوف لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم لقد كنت
فى غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشرى للفاء

مع الصفات ثلاثة احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها فى الوجود كقوله يالهف زيابة للحارث
الصابح فالغانم فالآيب اى الذى صبح فغنم فآب والثانى ان تدل على ترتيبها فى التفاوت من بعض الوجوه
نحو قولك خذ الاكمل فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتب موصوفاتها نحو
رحم الله المحلقين فالمقصرين وقد تنبئ اى الفا السببية عن محذوف هو السبب لما بعدها
فتسمى فصيحة عند بعض اى بعض اهل العربية لافصاحها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن
بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقى لا يمكن التعبير عنه نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
اى فضرب فانفجرت هكذا قدر المصنف فى عين الحيوة واقتصر عليه تبعا للسكاكى فى المفتاح ثم قال
وحذف المعطوف عليه للدلالة على سرعة تحقق الانفجار كانه حصل عقيب هذا الامر وهذا التقدير
يقتضيه سياق كلامه هنا ايضا وقدره صاحب الكشاف بتقديرين فقال اى فضرب فانفجرت او فان
ضربت فقد انفجرت قال صاحب الكشف ورجح الاول انه اقل تقديرا وان الثانى يحتاج الى اضمار قد وهو
ضعيف انتهى وهل تسميتها فصيحة على التقدير الاول فحسب او على الثانى فقط او عليهما معا ذهب
الى الاول جماعة قالوا لانها على تقدير الشرط تكون جزائية لا فصيحة وعرفوها بانها الفا التى دلت على محذوف
غير شرط هو سبب لما بعد الفا وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح والمصنف فى عين الحيوة وكلامه هنا كالصريح
فى ذلك اذ الضمير فى قوله وقد تنبئ عن محذوف عائد على الفاء السببية العاطفة لا مطلق السببية
فتدبر وكلام الزمخشرى فى الكشاف ظاهر فى الثانى حيث قال الفا فى فانفجرت متعلق بمحذوف اى فضرب
فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما قلنا فى فتاب عليكم وهى على هذا فاء فصيحة لا تقع الا فى كلام بليغ قال الطيبى
وغيره قوله وهى على هذا فصيحة ظاهره ان الفا على التقدير الثانى فصيحة ثم قال ولا يبعد ان يقال ان المراد
من قوله على هذا اى على انها محتملة لهذين المعنيين انتهى والاكثرون على الثالث وهو ان تسميتها
فصيحة على التقديرين وهو الذى حققه العلامة التفتازانى فى شرح المفتاح قال وجعلت فصيحة على
الوجهين من الحذوف واوصافها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم ولكونها فصيحة لما فيه من تقليل
الحذف وتوهم بعضهم ان تسميتها فصيحة انما هو على التقدير الاول اذ على الشرط تكون جزائية لا فصيحة
وذهب عليه ان كونها فصيحة على افادة المعنى البديع والوقوع ذلك الموقع الحسن لا ينافى كونها
جزائية فى اصلها كما لا ينافى كونها عاطفة وان المشهور فيما بينهم فى الفا الفصيحة ما يقع هذا الموقع من الجزاء
حتى جعلوا العلم فى ذلك قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا
اى ان كان اقصى المراد بنا خراسان فقد جئناها فلو ادعى ان الفصيحة انما هى هذه لم يبعد انتهى ولا يلزم

تقديران مع الشرط المحذوف بل يجوز تقدير اذا الشرطية ايضا بل هي الغالب بقولك زيد فاضل فاكرمه
اي اذا كان كذا فاكرمه وفي التنزيل انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج اي اذا كان
عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني الى فانظرني وقال فانك من المنظرين اي
اذا اخترت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك لاغوينهم اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك
لاغوينهم ومثله كثير في القران المجيد وغيره تنبيه قد تكون فا السببية بمعنى لام السببية كقوله
اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم فانه فاضل وهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الفصيحة دخلت
على ما هو الجزا في المعنى في نحو زيد فاضل فاكرمه اذ المعنى كما مر اذا كان كذا فاكرم وبعكسه هنا فتقول اكرم
زيدا فانه فاضل تتمة ذهب بعضهم الى ان الفا ترد زائدة دخولها في الكلام كخروجها كقوله
يموت اناس او يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر وقوله ارانى اذا ما بت بت على هوى
فثم اذا اصبحت غاديا وهذا لم يثبته سيبويه واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى اخوك فوجد
وقيد الفرا والاعلم الجواز بكون الخبر امرا كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم او نهيا نحو زيد فلا تضربه
والمانعون يأولون ذلك بتقدير هذه خولان في البيت وتقديرا اما في المثال وما لا يحتمل التاويل فضرورة
ضرورة قيل وترد الفاء للاستيناف كقوله الم تسال الربع فينطق اي فهو ينطق لانها لو كانت عاطفة
جزم ما بعدها او سببية نصب ومنه فانما يقول له كن فيكون بالرفع اي فهو وقوله يريد ان يعربه فيعجمه
اي فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه وقد مر عن ابن هشام ان التحقيق ان الفا في ذلك
كله للعطف لانه لا يريد ان يعجمه وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا
ان الفعل ليس المعتمد بالعطف السادسة عشرة قد ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية على وجهين احدهما
ان تكون اسما بمعنى حسب وتستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية لفظا ولكثير
من الحروف وضعا ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون للمحافظة على بقاء البناء على
اصله الذي هو السكون خشية ان ينقل عنه الى الحركة قال ابن ام قاسم وقد لا تلحقها النون حينئذ
فيقال قدي ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم وقدي بغير نون كما يقال
حسبي ولم يثبت البصريون اعرابها وانما هو مذهب كوفي قيل وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو
كاف في تحتم البنا فما وجه الاعراب فان قيل وجهه ملازمتها للاضافة رد بانه لو صح لمنع البناء في لدن وقد
زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة تنبيهان الاول الحسب في العربية استعمالان احدهما ان تكون
بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات فتكون نعتا للنكرة كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره

وحالا

وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسما الجامدة فترفع على الابتدا نحو حسبهم جهنم
وتنصب اسما لان نحو ان حسبك الله وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم انها اسم فعل
لان العوامل اللفظية لا تدخل على اسما الافعال باتفاق والثاني ان تكون بمعنى لا غير في المعنى فتستعمل
مفردة وهذه هي حسب المتقدمة ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى وبلا
زمتها للوصفية او الحالية او الابتدا وبناؤها على الضم تقول في الوصفية رايت رجلا حسب وفي الحال
رايت زيدا حسب قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمرت ولم تنون انتهى وتقول في الابتدا
قبضت عشرة فحسب اي فحسبي ذلك والمعنى في ذلك كله رايت رجلا لا غير ورايت زيدا لا غير وقبضت
عشرة لا غير قاله في التوضيح وشرحه الثاني توافق قد حسب في المعنى وفي الاستعمال مبتدا والاضافة
الى المضمر والظاهر كما رايت ومخالفتهما في انها مبنية على البناء وفي ان نون الوقاية تلحقها وفي ان البا والناسخ
لا يدخلان عليها فيما ينظر قال ابن هشام ولم ار احدا ذكر ذلك قال واما انها تقطع عن الاضافة ففي
فيه نظر والثاني ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي وهي مبنية على السكون وتلزمها نون الوقاية عند
الاضافة الى يا المتكلم نحو قدني درهم اي يكفيني درهم وقد زيدا درهم اي يكفي زيدا درهم وقوله
قدني من نصر الخبيبين قدي تحتمل قد الاولى ان تكون مرادفة لحسب على لغة البناء وان تكون
اسم فعل واما الثانية فتحتمل الاول وهو واضح والثاني ان يكون النون حذفت للضرورة كقوله
اذ ذهب القوم الكرام ليسي ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله فالبا للاطلاق والكسرة للساكنين قاله
في المغني تنبيه جعل المص قد بمعنى يكفي تبع فيه ابن هشام في المغني قال شارحه ولا ادري لم جعلها
بمعنى المضارع مع ان في مجي اسم الفعل بمعناه كلاما وابن الحاجب يأباه وقد صرح ابن ام قاسم انها
بمعنى كفى انتهى قلت جعل اسم الفعل بمعنى المضارع وعدمه يبتني على الخلاف في سبب بنائه فمن
قال هو مشابهته الامر والماضي في المعنى كما ذهب اليه ابن الحاجب لا يجيز جعله بمعنى المضارع لانه
لو كان بمعناه اعرب ومن قال هو مشابهته الحرف بلزوم النيابة عن الفعل وعدم مصاحبته
العوامل كما ذهب اليه ابن مالك اجاز كونه بمعنى المضارع كما فسروا اوه واف بمعنى اتضجر واتوجع
دون تضجرت وتوجعت ولعل ابن هشام انما جعل قد بمعنى يكفي اشارة الى الرد على من انكر مجي اسم
الفعل بمعنى المضارع فانه قال في الشذور بعد ابيات انكر بعضهم هذا النوع وفسر اوه واف
بتوجعت وتضجرت وقال في غيره رادا على من انكر ذلك مجي اسم الفعل بمعنى المضارع محقق لا شك
فيه والحرفية ترد حرف تقليل مع الفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهو

ما انتم

اعني التقليل جزاً ان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود الجواد وتقليل متعلقه
نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم عليه هو اقل معلوماته سبحانه وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة
ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قد بل من قولك الجواد يجود والكذوب
يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا اذ آخر الكلام يناقض اوله وحمل
تحقق مع الفعل الماضي غالبا نحو قد افلح من زكاها قد افلح المؤمنون ومع المضارع قليلا كما مر ان
بعضهم حمل عليه قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى
توكيد الوعيد وقد صرح الرضي بان قد اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد من معنى التحقيق ثم انه
ينضاف في بعض المواضع اليها معان اخر اذا دخلت على الماضي او المضارع قيل وقد تقريب اي للماضي
من الحال ان لم يكن حالا ولذلك لا تدخل على نعم وبئس لانهما للحال ولا معنى لتقريب تقول قام زيد
فيحتمل الماضي القريب والبعيد فاذا قلت قد قام اختص بالقريب ومن ثم اي من اجل انها تفيد تقريب
الماضي الحال التزمت في الجملة الحالية المصدرة اي بالماضي لفظا او تقديرا عند جمهور البصريين خلافا
للاخفش والكوفيين كما مر وذلك لان الحال لا تدل على حصول صفة مقارن لما جعلت الحال قيدا له
وهو العامل والماضي لا مقارنة فيه للحال فاذا كان مع قد قرب من الحال فصح وقوعه حالا هكذا قالوا
وفيه بحث مشهور وهو ان قد انما تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم
لا بمعنى ما يبين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها قد تكون ماضيا
وقد تكون مستقبلا كما لا يخفى فما ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال قال السيد الشريف في شرح
المفتاح والجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها واستقبالها
وحاليتها بالنسبة الى ذلك المقيد لا الى زمن التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية
ولا استبعاد فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان
كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد ركب فهم منه تقدم الركوب
على المجيء فلا تقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قرب الى زمان المجيء فيفهم مقارنته اياه كان
ابتداء الركوب كان متقدما الا انه قارن المجيء في الدوام فاذا قلت جاءني زيد يركب دل على تقارنهما
وحينئذ يظهر صحة كلام القوم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الحالية عن علامة الاستقبال
كالسين وسوف ولن لانه لو صدرت بها لتبادر منها كونها مستقبلا بالقياس الى عاملها واما
ما يقال من انهم انما استبعدوا ان يقع الماضي صفة حالا فهذا المعنى الذي نحن بصدده للتنافي بين

والحال

والحال بمعنى الزمان زمان التكلم فاحتيج الى ادخال قد المقرب الى الحال لتنكسر سورة ذلك التنافي فيزول
الاستبشاع فمما لا يلتفت اليه ودفع سليم الى هنا هنا كلامه قال الدماميني بعد نقل هذا الكلام اقول اشار بذا
القول الذي لا يلتفت اليه الى ما وقع للرضي في شرح الكافية واما ما قرره هو وارتضاه وان كان بعضه ماخوذا
من كلام التفتازاني في حاشية الكشاف فلي فيه نظر وذلك ان ما قاله بعد اللتيا والتي ان قد قربت الماضي
الواقع قيدا من زمان العامل فهمت مقارنته له ولم يقم دليلا على فهم المقارنة وهي المطلوب لا ما ذكره
من التقريب المذكور وهو لا يدل عليه بوجه قال وقد يورد عليه مثل جاء زيد لم يضحك اذ مقتضى تقريره
ان مضي هذا الفعل الواقع قيدا بالنسبة الى المقيد وهو جاء فيفهم منه عدم تقدم الضحك على المجيء فلا تقارن
الحال عاملها وجوابه ان النافي في هذا المثال ونحوه وان دل على انتفاء متقدم لكن الاصل استمرار ذلك
الانتفاء حتى يظهر قرينة انقطاعه نحو لم يضحك امس ولكنه ضحك اليوم والفرض عدم هذه القرينة فاذن
الاستمرار الذي هو الاصل سالم عن المعارض فتحصل الدلالة على المقارنة بهذا الاعتبار ووقوعه حالا
وهذا بخلاف الماضي المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فلذلك قال وقد
يحتاج الى قد المقربة من الحال ليفهم المقارنة وقد عرفت ما عليه والظاهر ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون في المسئلة
والمقارنة مفهومة بدلالة سياق الكلام ولا حاجة الى تكلف شيء من التعليلات فان قلت لا شك في جواز
اقتران الماضي المثبت بقد اجماعا وعند وجودها يلزم ان يكون الماضي قريبا من الحال فيشكل كلام الكوفيين
ومن وافقهم لوجود التدافع في مثل جاء زيد وقد ركب اذ وقوعه حالا يقتضي مقارنته للعامل الماضي وقد يقتضي
قرب زمانه منه لا اقترانه به قلت لا تدافع لانا لا نسلم ان قد حينئذ للتقريب بل هي للتحقيق سلمنا كونها
للتقريب لكن لا نسلم التدافع اذ لا مانع من ان يكون زمان الركوب المقيد للمجيء الماضي كان قريبا منه بدليل قد
ثم قارنه بدليل تقييده به لو وقوعه حالا والحاصل انه وجدت قرينتان لا تنافي بين مقتضييهما فرتبت على كل واحد
ما يقتضيه فلا اشكال انتهى قلت وفيه نظر فان قد في بعض الصور لازمة اجماعا فلا تخلو اما ان تكون للتحقيق
او للتقريب اما الاولى فلا وجه للزومها هنا واما الثانية فعلى مقتضى ما قرره ينبغي ان لا تكون لازمة للاجماع
على لزومها تنبيه كان المص رحمه الله انما اتى بصيغة التمريض في قوله قيل وقد تقريب من الحال نظرا
الى البحث المذكور وليس في محله فان قد تقرب الماضي من الحال بالاجماع والبحث انما يرد على تعليل التزامهم
لها في الحالية المصدرة به فكان الصواب ان يحكي بقيل قوله ومن ثم لينصب التمريض الى البحث وقد ذكرنا في
قط صدر الكتاب ان لقد ستة معان فلا نطول بالاعادة السابعة عشرة قط ترد على ثلاثة اوجه احدها
ان تكون اسم فعل مبنيا على السكون واختلف في معناها فقال الزمخشري في المفصل والتفتازاني في المطول

وبعضها المهم هو بمعنى انته وقال الجمهور بمعنى يكفي كما قالوه في قد حتى اختلفوا هل هما كلمتان مستقلتان او الدال
في قد بدل من الطا فذهب الى كل جماعة والاول اشهر ويقال قد قطني بنون الوقاية وكثيرا ما تجي مقرونة بالفا
تزيينا للفظ نحو قام زيد فقط قال التفتازاني وكانه جزاء شرط محذوف وقدره في نحو اضرب زيدا فقط اذا
ضربت زيدا فانته عن ضرب غيره قال وانما قدرنا الشرط تصحيحا للفا انتهى وعلى هذا فالتقدير في نحو قام زيد فقط
اذا علمت قيام زيد فانته عن طلب الحكم بقيام غيره وقضية كلامه في شرح التلخيص وكلام المص هنا انها تجي
بدون الفا لكنه قليل وصرح غير واحد من النحويين ان قط في المثال المذكور بمعنى حسب المقطوعة عن الاضافة
فالمعنى فيه قام زيد لا غير وهو الظاهر لقيامها حسب مقامها عن غير تكلف ثم قال ابن هشام في حواشي التسهيل
ولم يسمع يعني قط في نحو المثال المذكور الا مقرونا بالفا وهي زائدة لازمة عندي قال وكذا اقول في قولهم فحسب
ان الفا زائدة انتهى قال الدماميني ولا ينبغي ارتكاب الزيادة ما وجد عنه مندوحة وقد قال ابن السيد
في كتاب المسائل قط مفتوحة القاف ساكنة الطا بمعنى الاكتفا بالشي والاجتزا به عند البصريين مضافة الى
ما بعدها كما تضاف حسب في قولك حسبك درهم وفيها معنى القطع كالتي هي ظرف والكوفيين يجرون في ما بعدها
النصب فيجرون قط عبد الله درهم ويقولون معناه كفى عبد الله درهم او يكفيه ولا يعرف ذلك البصريون وقط
هذه تستعمل بعد الايجاب والنفي كقولك اخذت درهما فقط وما اخذت درهما فقط وهذه هي التي تاتي
مع الفا لان معنى اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به انتهى فالفا عاطفة لا زائدة كما قال
ابن هشام ولا جزائية كما قال التفتازاني والظاهر انه خير من قوليهما جميعا انتهى فتامل والثاني ان تكون
ظرفا لاستغراق الماضي اي لاستغراق جميع ما مضى من الازمنة الماضية حال كون الماضي منفيا نحو ما رايته قط
اي في جميع الازمنة الماضية ونص ابن مالك في التسهيل والرضى في شرح الكافية على انه يستعمل دون نفي
تارة معنى ولفظا وتارة لفظا لا معنى فالاول كقول بعض الصحابة قصرنا الصلوة مع رسول الله ونحن
اكثر ما كنا قط وآمنه والثاني كما في الحديث ايضا ايا قال لعبد الله كاين تقرا سورة الاحزاب فقال عبد الله
ثلاثا وسبعين اية فقال قط اي ما كانت كذا قط في القاموس وفي مواضع من البخاري جا بعد المثبت منها
في الكسوف اطول صلوة صليتها قط وفي سنن ابي داود توضا ثلثا قط واثبته ابن مالك في الشواهد لغة
قال وهي مما خفي على كثير من النحويين انتهى والجمهور على ان كل ذلك نادر لا يقاس عليه وفيها اي في قط التي ترد
ظرفا لاستغراق الماضي خمس لغات احدها قط بفتح القاف وتشديد الطا مضمومة وهي افصحها واشهرها
قال ابن السيد واشتقاقها من قولك قططت الشي اذا قطعته فاذا قال المتكلم ما رايته قط فمعناه قطع علمه
وفصل فيه انتهى وقال في المغني معنى ما فعلته قط ما فعله فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال

الثانية

الثانية قط بفتح القاف وتشديد الطاء مكسورة على اصل التقا الساكنين الثالثة قط بضم القاف اتباعا
لضمة الطا المشددة الرابعة قط بفتح القاف وتخفيف الطا مضمومة حذفت الطا الاولى الساكنة فبقيت
المضمومة الخامسة قط بفتح القاف وسكون الطا الخ مبالغة في التخفيف حذفت الثانية فبقيت الاولى
وهي مبنية بجميع لغاتها قيل لتضمنها معنى مذ والى اذ معنى ما فعلته قط مذ ان خلقت الى الان وقيل لشبه الحرف
في ابهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لشبه الحرف في ابهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان
وقيل لانها اشبهت الفعل الماضي لانها لازمنة وبنيت في الاشهر على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت ضمة
تشبيها بقبل وبعد ولانه لو فتحت لتوهم النصب بمقتضى الظرفية ولو كسرت لتوهم الجر بمذ المضمنة معناها
ولا تباء فعلا مستقبلا واما قول العامة لا افعله قط فلحن ولا يلتفت اليهم لان استعمالها
مع نفي الفعل الماضي قد ثبت عند اهل اللغة ولم يثبت مع نفي المضارع عندهم ويكفي في ذلك استقرا
كلامهم وكتبهم لا يقال لا يلزم ان يكون خطا الجواز ان يكون مجازا وعدم نقل هذا الاستعمال
عن ائمة اللغة لا يمنعه لجواز ان يوجد مع عدم نقله عنهم لانا نقول قد ثبت ان استعمالها الثاني
قول العامة وهو ملحق باصوات الحيوانات عند اهل البلاغة فلا يعتبر اصلا حقيقة او مجازا او لهذا
لا يستدل باقوالهم والثالث من وجوه قط ان يكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة القاف مخففة الطا
والغالب بناؤها على السكون لوضعها على حرفين وتضاف الى الاسم الظاهر والى المتكلم وكاف الخطاب نحو
قط زيد درهم وقطي وقطك ثلاثة وقد تعرب وهو قليل يقال قط زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم
ويجوز ان تلحقها نون الوقاية اذا اضيفت الى يا المتكلم فيقال قطني كما يقال قدني محافظة للبنا على
السكون فايدة تقابل قط ظرفا الاستغراق الماضي منفيا عوض ظرفا الاستغراق المستقبل منفيا تقول
في المستقبل لا افعله عوض كما تقول في الماضي ما فعلته قط لكن عوض قد يرد للماضي ايضا كقوله
فلم ار عاما عوض اكثر هالكا وهو مبني لشبهه بالحرف في ابهامه لانه يقع على كل ما ياتي من الزمان وبناؤه
اما على الضم كقبل وبعد وعلى الفتح طلبا للخفة او على الكسر على اصل التقا الساكنين فان اضيف الى العائضين
كقولهم لا افعله عوض العائضين اي دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى
ما بقي الدهر داهرا او اضيف اليه كقوله ولولا نبل عوض في حضنا بي واوصالي اعرب في الحالين
لمعارضة الشبه بالاضافة التي هي من خصائص الاسماء الثامنة عشرة كم على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية
بمعنى اي عدد وهي بسيطة بوجهيها خلافا للكسائي والفرا في زعمها انها بوجهيها مركبة من كاف التشبيه
وما الاستفهامية وحذفت الفها كما تحذف مع سائر حروف الجر نحو بم ولم وعم وكثر الاستعمال لها فاسكنت للتخفيف

[illegible]

وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحد منفردهما كما قاله النحويون في لولا وهلا وقد تشترك
اي الخبرية والاستفهامية في ثمانية امور واحدها البناء اما بناء الاستفهامية فلتضمنها معنى همزة الاستفهام فان
قولنا كم رجلا عندك معناه اعشرون رجلا عندك واما بناء الخبرية فلشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى اما
لفظا فظاهر واما معنى فمن جهة ان كلا منهما للعدد مبهم وان شئت قلت بنيت بوجهها لشبهها بالحرف
وضعا وهو الاقرب والثاني الافتقار الى التمييز لمكان وضعهما على الابهام ولشدة افتقارهما اليه
لم يحذف الا الدليل كما اذا جرى ذكر العبيد فقلت كم عندك اي كم عبدا عندك بالنصب في الاستفهامية
وكم عبد عندك بالجر في الخبرية بحسب ما يقتضيه المقام بخلاف غيرهما من الاعداد فانها تدل على كمية معينة
فيجوز ان لا يؤتى لها بتمييز البتة لان فيها فائدة من جهة الدلالة على الكمية المعينة وان جهل جنسها
والثالث لزوم الصدر على غير الجار فيهما حتى ما كان او اسما لا يعمل فيهما ما قبلهما اذا كان مضافا او حرف جر
واغتفر ذلك لان امر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار
اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدير حتى لا يسقط المجرور عن رتبته تقول بكم رجل مررت
وغلام كم رجل ملكت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه واما الذي لا يعمل فيهما
متقدما الفعل او شبهه لاستحقاقهما الصدر لان كليتهما للانشاء وكل ما تضمن معنى الانشاء لزم تصديره
لانه يغير الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديمه ليعلم من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع
لتفهمه والا فلو تأخر لم يعلم هل الانشاء راجع الى ما مضى او الى شيء يأتي فيتشوش فكره وكون كم الاستفهامية
للانشاء ظاهر واما الخبرية فلتضمنها معنى انشاء التكثير والانشاء انما يؤدى بالحروف غالبا فتكون متضمنة
لحرف دال على التكثير المحقق الوضع وهو من الاستغراقية او رب ان قلنا بدلالتهما على التكثير واما
معدوم الوضع ان سلم عدم دلالة هذين الحرفين على التكثير فمن هذه الحيثية لزمت كم الخبرية التصدير
فان قيل كيف يتأتى ان يكون في الخبرية معنى انشاء التكثير مع ما بين الخبر والانشاء من التنافي فالجواب
ان الانشاء في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره ان طابق
فصدق والا فكذب والاخبار في الكلام الذي هي فيه وهو الذي قيل له بسببه خبرية انما هو باعتبار الكثرة
لا باعتبار التكثير والكثرة امر له وجود في الخارج فان طابق الكلام ذلك الامر الواقع في الخارج كان صدقا
وان لم يطابق كان كذبا فاذا قلت كم رجال عندي فله جهتان احديهما التكثير الذي قام بذهنك ولا وجود له
في الخارج وبهذا الاعتبار تكون كم انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنها بالعندية ولها وجود في الخارج
وبهذا الاعتبار تكون كم خبرية هذا معنى ما قرره ابن الحاجب وقد تقدم نظيره في باب افعال الذم والمدح

ومن

ومن نزاع الرضي له في ذلك فليرجع اليه والرابع من الامور التي تشترك فيه كم الخبرية والاستفهامية الاسمية
خلافا لمن زعم ان الخبرية حرف للتكثير والدليل على اسميتهما دخول حرف الجر عليهما نحو بكم درهم اشتريت
وبكم شيء احسنت اليك والاضافة اليهما نحو غلام كم رجل ملكت وصل كم حبيب ظفرت به ووقوعهما
مسندا اليهما لفظا ومعنى في نحو كم رجلا جاءك وكم ملك احسن اليك ومعنى لا لفظا نحو كم عبدا اعتقت
وكم جارية اعتقت فان المفعول به مسند اليه بحسب المعنى اذ قولك ضربت زيدا في معنى زيد ضربته ولا معنى
لاستبعاد ذلك او انكاره مع انه قد يكون نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد فيكون مسندا اليه لفظا ومعنى
وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به على ما صرح به ابن الحاجب والخامس الابهام وهو ظاهر لانهما وضعا
كذلك والسادس جواز حذف تمييزهما بدليل كما مر خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية السابع الاختصاص
بالنكرات كما صرح به الرضي قال اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية
عن عدد مبهم عند المخاطب معدود وكذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم
فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضائعا الثامن امتناع كون مميزهما منفيا لا يقال
كم لا رجلا جاءك ولا كم رجل صحبت خلافا لمن اجازه نص عليه سيبويه وتختص كم الخبرية
بوجوب جر التمييز اي مميزها باضافتها اليه كما في عشرة ومائة لا بمن مقدرة خلافا للفراء وقيل
الكوفيين فالجر بدليل انه متى فصل كان منصوبا حملا على كم الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم
اذ لا اكاد من الاقتار احتمل مفردا كان تمييزها او مجموعا تقول كم عندي ملكت قال كم ملوك باد ملكهم
ونعيم سوقة بادوا وكونه مفردا اكثر في الاستعمال وابلغ في المعنى حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد
فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني قال
في التصريح وانما كان تمييز الخبرية مجرورا مفردا لانها لما كانت للتكثير صار تمييزها كتمييز العدد الكثير وهو
المائة والالف وجاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير ما ينبئ عن كمية الكثرة صريحا
وكم الخبرية ليست مثله في التصريح فجعل جمعه كانه نائب عن معنى التصريح في مثله وحكي عن تميم نصبه
مطلقا وروي قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بالنصب اما
حملا على هذه اللغة التميمية واما على تقديرها استفهامية استفهام تهكم اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك
اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما فكم مبتدا خبره قد حلبت وافرد الضمير حملا على لفظ كم او على
انه عائد على مجموع ما تقدم كما في قولك النساء فعلت ويروى بالجر على قياس تمييز الخبرية وبالرفع على انه
مبتدا وان كان نكرة لكونه وصف بلك ويقدر لمحذوف مدلولا عليها بالمذكورة اذ ليس المراد

تخصيص لخالة بوصفها بالفدع كما حذف لك من صفة خالة اسد لا اعليها بلك الاولى والجر بجلبت
ولا بد من تقدير قد حلبت اخرى لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زيد وهند قامت
وكم على هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اى كم وقت او حلبة ولذا نصب التمييز بفصل
او بغير فصل جاز كونه ايضا مفردا او جمعا كما اذا جر هذا الجمهور وذهب الجمهور ابو علي والشلوبين
وابن هشام الخضراوي الى التزام الافراد لان العرب التزمته في كل تمييز منصوب او كناية ككم الاستفهامية
وكاين وكذا ورده بان ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره وهل يجوز جره مع الفصل بظرف
او مجرور مذاهب اصحها لا لما فيه من الفصل بين المتضايفين وذلك ممنوع الا في ضرورة كقوله
كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه والثاني نعم وعليه يونس بناء على رأيه من جواز الفصل
بين المتضايفين في السعة بذلك والكوفيون بناء على رأيهم ان الجر بمن مقدرة وانما جوزوا اعمال الجار
المقدر هنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية
والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه والثالث الجواز ان كان الظرف والمجرور ناقصا
وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو كم بك ماخوذ اتاني وكم اليوم جائع جاءني
والمنع ان كان تاما وعزا الاندلسي هذا القول الى يونس ورد بان العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص
في الفصل بل اجريا مجرى واحدا ومن الفصل بالمجرور التام قوله كم في بني سعد بن بكر سيد
ضخم الدسيعة ماجد نفاع فان كان الفصل بجملة لم يجز الجر في كلام ولا شعر عند البصريين لان الفصل
بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتة وجوزه الكوفيون بناء على ان الجر لا بالاضافة وجوزه المبرد
في الشعر فقط وروى قوله كم نالني منهم فضلا على عدم بالجر واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها
متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون
وكم اهلكنا من قرية ويخص كم الاستفهامية بوجوب نصبه اى نصب تمييزها وظاهره انه لا يجوز
جره مطلقا وهو قول لبعضهم وذهب الفراء والزجاج وابن السراج واخرون الى جواز جره مطلقا
حملا لها على الخبرية وفصل قوم فقالوا ان جرت هي بحرف جر نحو بكم درهم اشتريت جاز الجر
والا فلا ومع ذلك فالنصب هو الكثير ثم الجر بمن مقدرة حذفت تخفيفا وصار حرف الجر الداخل
على كم عوضا منها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة وخالف الزجاج فقال انه باضافة
كم بالاضمار من ورده ابو الحسن بانهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر فكونهم
لم يعتبروا هذا دليل لقول الجماعة ويخص بوجوب لزوم افراده اى افراد تمييزها خلافا للكوفيين

في جواز

في جواز جمعه مطلقا او همه يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا فاذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا مستقرا
لك غلمانا فحذف المميز والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف المستقر والعامل فيه الظرف او عامله المحذوف فلو قلت
كم غلمانا لك لم يجز هذا التخريج الا على رأى الاخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك
وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان
قالوا وانما كان مميز الاستفهامية مفردا منصوبا لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط
العدد وهو من احد عشر الى مائة وجعل مميزها كمميزه لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين كان تحكما او ترجيحا
من غير مرجح لتساويهما في الطرفية بخلاف الوسطية اذ لا تساوي شيئا منها التاسعة عشرة كيف ويقال
فيها كي كما يقال في سوف سو قال كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم وهي اسم
لدخول الجار عليها بلا تأويل في قولهم على كيف تبيع الاحمرين اى اللحم والخمر ولابدال الاسم الصريح منها
نحو كيف انت اصحيح ام سقيم والاخبار بها مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت فبالاخبار بها انتفت
الحرفية وبمباشرة انتفت الفعلية وترد على وجهين احدهما ان تكون شرطية فتقتضي فعلين متفقي اللفظ
والمعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب باتفاق وبجزم الفعلين عند النحاة
الكوفيين وقطرب من البصريين مطلقا وقيل بشرط اقترانها بما نحو كيفما يكن اكن قالوا ومن ورودها
شرطية قوله تعالى ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء فيبسطه في السماء كيف يشاء وجوابها في ذلك
كله محذوف لدلالة ما قبلها قال ابن هشام وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها انتهى
قيل وللقائل ان يقول لا اشكال لانا لا نقدر الجواب فعلا مثل الذي قبلها وانما نقدره فعلا مضارعا
من المشيئة متعلقا بالحدث الذي قبلها والتقدير كيف يشاء الانفاق اى لا فرق بين المشيئتين الا بها
لتعلق فصدق ان شرطها وجوابها محذوف لدلالة ما قبلها الا ان ما قبلها فعل اختياري والافعال الاختيارية
لها دلالة على المشيئة واستلزام لها وكثيرا ما تطلق ويراد بها مبادئها كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اى اردتم
القيام لها والثاني ان تكون استفهامية وهو الغالب فيها ويستفهم بها عن حال الشيء لا عن
ذاته قال الراغب وانما يسأل بها عما يصح ان يقال فيه شبيه وغير شبيه ولهذا لا يصح ان يقال في الله
تعالى كيف قال وكلما اخبر الله بلفظ كيف عن نفسه فهو استخبار على طريق التنبيه للمخاطب والتوبيخ له
نحو كيف تكفرون كيف يهدي الله قوما انتهى وقال في المغني الاستفهام بها اما حقيقي نحو كيف زيد
او غيره نحو كيف تكفرون بالله الاية فانه اخرج مخرج التعجب فتقع كيف الاستفهامية خبرا في نحو كيف
زيد وكيف كنت وكيف في الاول خبر المبتدا وفي الثاني خبر كان قدم فيهما للزومه الصدر وتقع

مفعولا في نحو كيف ظننت زيدا وكيف اعلمته فرسك فهي في الاول مفعول ثان لظن وفي الثاني
مفعول ثالث لاعلم ومنهم من جعل هذا من قبيل الجر ايضا لان ثاني مفعولي ظن وثالث مفعولات اعلم
ان في الاصل والمراد بنحو ذلك في النوعين ان تقع قبل ما لا تستغني به عنها اي يستقل بدونها كلاما كما هو صريح
كما في الامثلة وتقع حالا في نحو كيف جاء زيد فكيف حال من زيد والمراد بنحوه ان تقع قبل ما تستغني به
عنها اي يستقل بدونها كلاما لانه يصح ان يقال جاء زيد ثم ادخلت كيف استفهاما عن هيئة مجيئه اي على
اي حالة جاء زيد قال ابن هشام وعندي انها تاتي في هذا النوع مفعولا مطلقا ايضا وان منه كيف فعل
ربك ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل انتهى اي لان في ذلك وصفه تعالى بالكيفية وهو ممتنع تنبيهات
الاول عن سيبويه ان كيف ظرف وانكره الاخفش والسيرافي وقالا هي اسم غير ظرف ورتبوا على الخلاف
امورا احدها ان موضعها عند سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدا نصب مع غيره الثاني
ان تقديرها عند سيبويه في اي حال او على اي حال وعندهما تقديرها في نحو كيف زيد اصحيح زيد او في نحو
كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد ونحوه الثالث ان الجواب المطابق عند سيبويه ان يقال على خير ونحوه هذا ان اجيب
على اللفظ وان اجيب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح او سقيم وعندهما على العكس وقال ابن مالك لم يقل
احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اي حال لكونها سوالا عن
الاحوال العامة سميت ظرفا لانها في تاويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليها مجازا انتهى قال ابن
هشام وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال في البدل كيف انت اصحيح ام سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع
من المنصوب الثاني زعم قوم ان كيف تاتي عاطفة وممن زعم ذلك عيسى بن موهب في كتاب العلل
وانشد عليه اذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الادنى فكيف الاباعد وهذا خطا لاقترانها
بالفاء وانما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل ان الاباعد مجرور باضافة مبتدا محذوف اي فكيف
حال الاباعد على حد قراءة ابن جماز والله يريد الاخرة او تقدير فكيف الهوان على الاباعد فحذف المبتدا
والجار او هو مجرور بالعطف بالفاء وكيف مقحمة بين العاطف والمعطوف لافادة الاولوية بالحكم فلا يكون
لها محل العشرون لو ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون حرف شرط امتناعية فتقتضي شرطا وجوابا وتفيد
في نحو لو جاءني زيد لاكرمته ثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين الثاني
تقييد الشرطية بالزمان الماضي وبهذا الوجه والذي بعده فارقت ان فان تلك لعقد السببية في المستقبل
ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضي الا ترى
انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك قال في التصريح

وفي الاسبق

وفي الاسبق من الازمنة خلاف قال الرازي والحق قول الزجاج ان المقدم هو المستقبل فاذا وجد صار
حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا انتهى الثالث الامتناع واختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه
على اقوال احدها انها لا تفيد بوجه وهو قول الشلوبين وابن هشام الخضراوي زعما انها لا تدل على
امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت ان على التعليق في المستقبل ولم تدل
بالاجماع على امتناع ولا ثبوت قال ابن هشام الانصاري وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات اذ فهم
الامتناع منها كالبديهي فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا جاز استدراكه
فتقول لو جاءني زيد لاكرمته لكنه لم يجئ الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهذا
هو القول المشهور الجاري على السنة المعربين وعبارتهم لو حرف امتناع لامتناع اي امتناع الجواب لامتناع
الشرط ورد بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده
من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فان عدم النفاد
محكوم به سواء وجد الشرط ام لا وعدم العصيان محكوم به سواء وجد الخوف ام لا واجيب بان انتفاء الشرط
والجواب هو الاصل فيها فلا ينافيه بقاء الجواب فيهما مع انتفاء الشرط في بعض المواضع والثالث وهو مختار
المصنف قال ابن مالك واختاره جماعة من محققي المتاخرين ايضا انها تفيد امتناع شرطها دائما مثبتا
كان او منفيا واستلزامه اي شرطها لجوابها من غير تعرض لامتناع الجواب ولا ثبوته فاذا قلت لو قام زيد
قام عمرو فقيام زيد محكوم بانتفائه فيما مضى وبكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام
اخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له لا تعرض في الكلام لذلك وعبارة ابن مالك في التسهيل لو حرف
شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه قال ابن هشام وهذه اجود العبارات ثم الجواب ان لم يكن
له سبب غير ذلك الشرط بحيث لم يخلفه غيره لزم امتناعه ايضا لملازمته له شرعا او عقلا او عادة فالاول
نحو قوله تعالى في بلعم بن باعوراء ولو شئنا لرفعناه بها فلو هنا دالة على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ
منفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون
منفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك
لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس
سبب لوجود النهار وقد امتنع بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير
طلوع الشمس وقد امتنع فيكون منفيا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما
من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي السموات والارض

تفسادها وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الالهة للزومه له على وفق العادة عند
تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد
المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الاية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية
ونفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي
وان كان للجواب سبب غير الشرط ما يلزم امتناعه ولا ثبوته اذ لا تعرض لها الا امتناع الجواب ولا ثبوته ثم تارة
يكون ثبوته بالاولى نحو قول عمر لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى
يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان ليس سببه الخوف فقط بل له سبب اخر وهو الحياء والمهابة والاجلال
والاول وصف العوام والثاني وصف الخواص والمراد ان صهيبا من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف
لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك
انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند
عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة وتارة يكون
بالمساوي كقوله صلى الله عليه واله وسلم في درة بنت ام سلمة لما بلغه تحدث النساء انه يريد ان ينكحها
انها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة فان حلها له عليه واله الصلوة والسلام منتف
من جهتين لو انفرد كل منهما حرمت له لكونها ربيبته وكونها ابنة اخيه من الرضاع وهما متساويان في منع
الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع ما حلت لي
للنسب فان حلها منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع
ادون من حرمة النسب تنبيه اشتهر في كتب العربية نسبة هذا الكلام وهو نعم العبد صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه الى عمر بن الخطاب وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص وقد نسب
الخطيبي هذا الكلام الى النبي صلى الله عليه واله وسلم ولم اره في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا عن النبي
صلى الله عليه واله وسلم ولا عن عمر مع شدة الفحص قال الدماميني في التحفة وكذا نسبه القرافي في الفروق
الى النبي صلى الله عليه واله وسلم وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك
فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لابي نعيم الحافظ في ترجمة سالم مولى ابي حذيفة على حديث من طريق
عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان
لا يخاف الله ما عصاه ويختص لو بالماضي لانها انما تفيد الشرط فيه فلا يكون الشرط والجزاء معها
الا ماضيين فرجحها ان لا تدخل الا على الماضي ولو كان مضارعا كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون لانه

لصدوره

لصدوره عمن لا يكذب متحقق الوقوع فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب
التأويل كانه قيل وقد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا فظيعا عجيبا تنبيه
اختلف في عد لو المذكورة من حروف الشرط قال الزمخشري وابن مالك لو حرف شرط وابى قوم تسميتها
حرف شرط لان حرف حقيقة الشرط انما يكون في الاستقبال ولو انما هي للتعليق في المضي فليست من ادوات الشرط
قاله المرادي في الجنى الداني والاول هو المشهور ولذا سماها المصنف شرطية الثاني من وجوه لو ان تكون
حرف شرط في المستقبل بمعنى ان الشرطية الا انها لا تجزم على المشهور كقوله ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا
ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب
وقوله لا يلفك الراجيك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما واذا وليها حينئذ ماض اول بالمستقبل
نحو وليخش الذين لو تركوا وقول توبة ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح
قاف لسلمت تسليم البشاشة او زقا اليها صدى من جانب القبر صائح وزقا بزاي وقاف صاح والصدى
هنا طائر يخرج من راس المقتول اذا بلي بزعم الجاهلية ويصحف على كثير زقا براء مهملة والصواب ما ذكرناه
ومن غريب ما يحكى ان ليلى الاخيلية هذه مرت بقبر توبة صاحب هذا الشعر فوقفت عليه وسلمت وقالت
لم اعهدك يا توبة كاذبا الست القائل ولو ان ليلى الاخيلية البيتين وقد سلمت فاين ما قلت فبينا هي كذلك
اذا طائر كان هناك فاحس بالبعير فطار يصيح فنفر البعير فسقطت ليلى من عليه ميتة ودفنت الى جانبه وانكر
ابن الحاج مجيئها للتعليق في المستقبل وقال في نقده على المقرب والقاطع بذلك انك لا تقول لو يقوم زيد
فعمرو منطلق كما تقول ان يقم زيد فعمرو منطلق وقال بدر الدين بن مالك عندنا انها لا تكون لغير الشرط في الماضي وما
تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت لا حجة فيه لصحة
حمله على المضي ورد بان الحمل على المضي ممكن في بعض المواضع دون بعض فمما امكن فيه قوله تعالى وليخش
الذين لو تركوا الاية اذ لا يستحيل ان يقال لو شارفت فيما مضى انك تخلف ذرية ضعافا فالحق عليهم لكنك
لم تشارف ذلك فيما مضى ومما لا يمكن فيه ذلك قوله وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين لاستحالة ان يراد
ولو كنا صادقين فيما مضى ما انت بمصدق لنا لكنا لم نصدق قال ابن هشام وكون لو بمعنى ان قاله كثير
من النحويين في نحو وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي
الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبتكم ولو اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على
فرس وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت باطهار واما نحو ولو ترى
اذ وقفوا على النار ان لو نشاء اصبناهم وقول كعب ارى واسمع ما لو يسمع الفيل فمن القسم الاول لا من

هذا القسم لان المضارع في ذلك مراد به المضي وتحرير ذلك ان تعلم ان خاصية لو فرض ما ليس بواقع واقعا
ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع وخاصية ان تعليق امر بامر مستقبل
محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال فعلى هذا قوله ولو بانت باطهار يتعين فيه معنى ان لانه
خبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله فلان جوابه محذوف دل عليه سعدوا وسعدوا مستقبل لانه جواب
اذا واما احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال ولان المقصود تحقيق ثبوت
الطهر لا امتناعه واما قوله ولو ملتقى البيت وقوله ولو ان ليلى البيت فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان
المراد مجرد الاخبار بوجود ذلك عند وجود هذا الاخبار في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصود
فرض هذه الامور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا
وليس المقصود فرضه الان او فيما مضى فهي بمعنى ان ومتى كان ماضيا او حالا او مستقبلا ولكن قصد
فرضه الان او فيما مضى فهي الامتناعية والثالث ان تكون للتمني بمعنى ليت الا انها لا تنصب ولا ترفع
نحو قوله تعالى لو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين اي فليت لنا كرة ولهذا نصب فنكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب
ليت في قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز قال ابن هشام ولا دليل في هذا لجواز ان يكون النصب في فنكون
فيكون في فنكون مثله في الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا وقوله ولبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف يعني ان يكون منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف
على الاسم المنصوب المتقدم وهو كرة اي ليت لنا رجوعا فكوننا من المؤمنين وهل لو هذه قسم
برأسها لا تحتاج الى جواب كجواب الشرطية او هي الشرطية اشربت معنى التمني او انها المصدرية اغنت عن
فعل التمني لكونها لا تقع الا بعد مفهم تمن ثلاثة اقوال ظاهر كلام المصنف الاول قال ابو حيان وهو ظاهر
المنقول عن سيبويه ونص عليه شيخنا ابو الحسن بن الضائع وابو مروان عبيد بن عمرو بن هشام الحضراوي
في شرح قصيدة ابن دريد واختار ابو حيان الثاني قال والذي يظهر انها لا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه
لاشرابها معنى التمني لانه متى امكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز كان اولى من تكثير القواعد وادعاء
الاشتراك لانه يحتاج الى وضعين والمجاز ليس فيه الا وضع واحد وهو الحقيقة انتهى والى القول الاخير صار
ابن مالك وذلك انه اورد قول الزمخشري وقد يجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيني فتحدثني فقال ان
الاصل وددت لو تأتيني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني فكان
لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني
كما لا يجمع بينه وبين ليت انتهى يعني واللازم باطل فانه يجمع بينهما كما تقول اتمنى لو قام زيد قال الدماميني

والظاهر

والظاهر ان هذا الوجه الذي ابطله هو مذهب الزمخشري فيكون مذهبه ان لو قد ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع
وما اورد من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فانها عند مجامعتها لفعل التمني تكون
لمجرد المصدرية مسلوخة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان
الزمخشري موافق على مجيء لو مصدرية بمعنى ان نحو ودوا لو تدهن فيدهنون وقد مضت
مشروحة في باب الموصول فليرجع اليه واقتضى اقتصاره في معاني لو على هذه الوجوه الاربعة انها لا ترد لغير
ذلك وفي التسهيل انها قد تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا وذكر ابن هشام اللخمي انها تكون
للتعليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق وخرج عليه قوله تعالى ولو على انفسكم وفيه نظر لجواز ان تكون في الموضعين
ونحوهما بمعنى ان او يقال التعليل مستفاد من المقام لا من نفس لو تتمة تشتمل على مسائل تتعلق بلو الشرطية
الامتناعية احدها انها خاصة بالفعل كالمصدرية وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده
او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالاول كقولهم لو ذات
سوار لطمتني والثاني نحو لو زيدا رأيته اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد والرابع نحو قوله
لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري واختلف فيه فقيل هو على ظاهره وان الجملة الاسمية
وليتها شذوذا كما قيل في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قيل وهو مذهب الكوفيين وتأوله الفارسي
من البصريين على ان حلقي فاعل فعل محذوف يفسره شرق وشرق خبر مبتدأ محذوف والاصل لو شرق
حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدأ اخرا وفيه تكلف وتأوله ابن خروف على اضمار كان الشانية
واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان وقال المتنبي فلو قلم القيت في شق رأسه من السقم ما غيرت من خط كاتب
فقيل لحن لانه لا يمكن ان يلي لو القيت قلم وقال ابن هشام روي بنصب قلم ورفعه وهما صحيحان والنصب
اوجه بتقدير فلو لابست قلما كما يقدر في نحو زيدا جلست عليه والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اي ولو
حصل قلم او ولو لوبس قلم وعلى الرفع فيكون القيت صفة لقلم وعلى الاولى تعليلية على كل حال متعلقه القيت
لا بغيرت لوقوعه في خبر ما النافية الثانية يجوز ان يليها ان كثيرا نحو ولو انهم صبروا ولو انهم امنوا وموضعها
عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء ولا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على
المسند والمسند اليه واختصت ان من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب
بعد لدن وقيل الخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدأ اي ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم انا حملنا
وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم ثابت وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري
الى انه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها يدل عليه لو لانها تعطي معنى الثبوت والتقدير ولو ثبت انهم صبروا

كما قال الجميع في لا الكلمة اما ان في السما بخار ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويجب ان الفعل لم يحذف
بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد ان قاله ابن هشام في شرح قصيدة
كعب قال الزمخشري واذا وقعت ان بعدها كون واذا وقعت ان بعدها وجب كون خبرها فعلا ليكون
عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما
ذاك في المشتق لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم
ورد ابن مالك قولهم هولا بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح
قال ابن هشام في المغني وقد وجدت اية في التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه
لاية لقمن ولا ابن الحاجب والا لما منع ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهي قوله يودوا
لو انهم بادون في الاعراب ووجدت اية الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين انتهى قال الدماميني
في شرحه هول المص ولوح بعقوبة نظر هولاء الائمة وتبجح بالاهتداء الى ما لم يهتدوا اليه ثم بان ان ما اهتدى اليه
دونهم ليس بشيء وذلك لان لو في هذه الاية التي اوردها ليست مما الكلام فيه لانها مصدرية او للتمني والكلام
انما هو في لو الشرطية قال الرضي في شرح الحاجبية اما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى ان
المصدرية وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني وقال ابن الحاجب في منظومته لو انهم بادون في الاعراب
لو للتمني ليس من ذا الباب انتهى قال السيوطي في الاتقان والعجب من ذلك ان مقالة الزمخشري سبقه اليها السيرافي
وهذا الاستدراك والاستدراك به منقول قديما في شرح الايضاح لابن الخباز لكن في غير مظنته فقال في باب
واخواتها قال السيرافي تقول لو ان زيدا قام لاكرمته ولا يجوز لو ان زيدا حاضر لاكرمته لانك لم تلفظ بفعل يسد
مسد ذلك الفعل هذا كلامه وقد قال الله تعالى وان ياتي الاحزاب يودوا لو انهم بادون في الاعراب فاوقع
خبرها صفة ولهم ان يفرقوا بان هذه للتمني فاجريت مجرى ليت كما تقول ليتهم بادون انتهى الثالث جوابها
في الغالب اما مضارع منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض مثبت والغالب قترانه باللام نحو ولو علم الله
فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا ومن غير الغالب لو نشاء جعلناه اجاجا او ماض منفي بما والغالب خلوه من اللام
نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ولو شاء الله ما اشركنا ومن غير الغالب قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا
ولكن لا خيار مع الليالي وقد تقترن باذن نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وندر اقترانه بقد او الفاء
كقوله لو شئت قد نقع الفواد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا وقوله لو كان قتل يا سلام فراحة
لكن فررت مخافة ان اوسرا قيل وقد يكون جوابها جملة اسمية مقرونة باللام كقوله تعالى ولو انهم امنوا
واتقوا لمثوبة من عند الله خير وهو قول الزجاج وقيل الجملة مستانفة وقيل جواب قسم محذوف معنى

عن جوابها

عن جوابها وليس بجوابها وهو الصحيح وجواب لو محذوف لدلالة ما بعده عليه وتقديره لاثيبوا وقول المثوبة
والله لمثوبة الرابع يحذف جوابها للدليل وهو كثير في القران المجيد وغيره قال تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال
الاية اي لكان هذا القران قال ابو حيان ومجيء حذفه في طول الكلام الحادية والعشرون لولا حرف بسيط
لا مركب كما اختاره ابن القواس في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب وقيل مركب من لو ولا
على ثلثة اوجه احدها ان يكون لربط امتناع جوابه بوجود شرطه ويختص بالدخول على الجملة الاسمية
على الصحيح كما سيأتي نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فافادت لولا ربط امتناع الاكرام الذي
هو الجواب بوجود زيد الذي هو الشرط واما قوله عليه وآله السلام لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك
عند كل صلوة فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب والا انعكس المعنى اذ الممتنع المشقة والموجود
الامر كذا قاله غير واحد قال بعضهم وذلك ان تقول لولا على معناها والممتنع هو الوجوب الذي يطلق عليه
الامر والموجود الندب وهو لا يطلق على الامر حقيقة على الراجح عند اهل الاصول انتهى فان قلت فما
تصنع في قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك فانه وجد الهم منهم
قلت اجيب بان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال
وقال البيضاوي ليس القصد في جواب لولا هنا الى نفي همهم بل الى نفي تاثيره فيه صلى الله عليه وآله وسلم
وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف خلافا للكسائي ولا بلولا لنيابتها عنه خلافا لجماعة من المتقدمين
ولا بها لاصالتها خلافا للفراء بل هو مبتدأ مرفوع بالابتداء وفاقا لسيبويه والجمهور ويغلب معها اي لولا
حذف الخبر ان كان كونا مطلقا هكذا وقع في غير نسخة من هذا المتن والصواب ويجب معها اذ لا خلاف
في وجوب حذفه معها في هذه الصورة والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود
وايضاح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد
لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد وزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد
موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن
اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كونه
مقيدا بالاحسان وانما حذف الخبر مع لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضاها اذ هي دالة على امتناع
لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك
لم يشك في ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده
وحلوله محله فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان لم يعلم نحو لولا زيد سالمنا ما سلم

ومنه الحديث لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت على قواعد ابراهيم ويجوز الامران ان علم نحو لولا انصار زيد حموه ما اسلم فيجوز اثبات حموه الذي هو الخبر وحذفه لفهم معناه من الكلام ومنه قول المعري يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فلو قيل لولا الغمد لسالا لصح وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وقال الجمهور لا يكون الخبر الا كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد الكون المقيد وجب جعله مبتدا فتقول في لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا اي موجودة وكذا في لولا انصار زيد حموه وتاولوا ما ورد بخلافه وقالوا الحديث مروي بالمعنى ولحنوا المعري قال ابن هشام وليس التلحين بجيد لاحتمال التقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او يمسكه جملة معترضة وخرجه بعضهم على ان يمسكه حال من الضمير المستكن في الخبر اي فلولا الغمد موجود في حال كونه يمسكه وقد ينقل الاخفش عن العرب انهم لا ياتون بالحال بعد الاسم الواقع بعد لولا كما لا ياتون بالخبر وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو المبتدا ويرده انه لا رابط بينهما تنبيهات الاول اذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد قال الشلوبين اتفق ائمة البصريين على انهم يقولون ذلك فانكار المبرد هذيان ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير واختصت بجره كما اختصت الكاف وحتى بجر الظاهر ولا جائز ان يكون مرفوعا لانها ليست ضمائر رفع ولا منصوبا والا لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان تجر الاسم مطلقا لاختصاصها بالاسم لكن منع ذلك تشبيهها بما اختص بالفعل من ادوات الشرط في ربط جملة بجملة فارادوا التنبيه على موجب العمل فجروا بها المضمر ولا تتعلق بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش والكوفيون الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المجرور عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانت ورد بان انابة ضمير انما وقعت في الضماير المنفصلة لشبهها في استقلالها بالاسماء الظاهرة واذا عطفت عليها اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تجر الظاهر الثاني يجوز ان تليها ان الثقيلة والمخففة منها والناصبة نحو فلولا انه كان من المسبحين للبث لولا ان من الله علينا لخسف بنا ولولا ان يكون الناس امة واحدة لجعلنا قال في المغني ويقدران وصلتها مبتدا محذوف الخبر وجوبا او مبتدا لا خبر له او فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق في لو الثالث جوابها كجواب لو اما مضارع منفي بلم كقوله ولولاك لم يعرض لاحسابنا او ماض منفي بما نحو لولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا او ماض مثبت ولم يجيء في القرآن بغير اللام نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمسكم واختلف كلام ابن عصفور في حذفها منه فمرة قال بانه ضرورة خاص بالشعر ومرة قال بانه جائز في قليل من الكلام كقوله لولا الحياء وان الدين عبتكما ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري

هذا اذا

هذا اذا لم يتقدم القسم فان تقدم فلا بد من اللام كقول المراة فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وجاء جوابها مقرونا بقد مع اللام وبدونها كقوله لولا الامير ولولا حق طاعته لقد شربت دما احلى من العسل وقوله كانوا ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت اولادي الرابع يجوز حذف جوابها للدليل كما حذف جواب لو قال تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب رحيم اي لواخذكم وفي الديوان المنسوب الى امير المؤمنين علي عليه السلم فلم ار كالدنيا بها اغتر اهلها ولا كاليقين استوحش الدهر صاحبه امر على رسم القريب كانما امر على قبر امرئ ما اناسبه فوالله لولا انني كل ساعة اذا شئت لاقيت امرا مات صاحبه قال المص رحمه الله في الكشكول جواب لولا محذوف تقديره لما خف حزني وقد وقع في شعر الحماسة التصريح بهذا المحذوف في قول نهشل وهون وجدي عن خليلي انني اذا شئت لاقيت امرا مات صاحبه قال وشارح الديوان الفاضل الميبدي جعل لولا في هذا البيت للتخصيص فخبط خبط عشواء الثاني ان تكون للتوبيخ والتنديم على ترك الشيء فتختص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوة بالماضي تقول لولا اكرمت زيدا على معنى انك تلوم المخاطب على ترك الاكرام وتوبخه وتندمه عليه في الماضي ومثله قوله تعالى لولا جاءوا عليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا الهة ومنه لولا اذ سمعتموه ظننتم الا ان الفعل اخر والاصل لولا قلتم اذ سمعتموه وقد يكون الفعل مضمرا مدلولا عليه بما بعده نحو لولا زيدا اكرمته او بما قبله كقوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا عددتم قال ابن هشام وقول النحويين لولا تعدون مردود اذ لم يرد ان يحثهم على ان يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي وانما قال تعدون على حكاية الحال فان كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن الثالث ان تكون للتحضيض بمهملة ومعجمتين والعرض بفتح العين واسكان الراء المهملتين والفرق بينهما ان التحضيض طلب بحث وازعاج والعرض طلب بلين وتادب فتختص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوة بالمضارع ولو كان تاويلا اي مؤولا فالتحضيض نحو قوله تعالى لولا تستغفرون الله اي استغفروه ولا بد ومثله لولا انزل عليه ملك فانزل مؤول بالمضارع اي ينزل والعرض نحو لولا تنزل عندنا فتصيب خيرا ومثله لولا اخرتني الى اجل قريب فاخرتني مؤول بالمضارع اي تؤخرني وانما اختصت في ذلك بالفعلية لانها لطلب الفعل وكذا اذا كانت للتوبيخ في الماضي اذ لا يوبخ على ترك شيء الا وهو مطلوب فيكون للطلب مطلقا فاشبهت لام الامر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر بكونها للطلب فان قيل طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل فلا يكون فيها اذا وقع بعدها الماضي دلالة على الطلب فالجواب لا تنفك عن ارادة

معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحا وانما اوقع بعده الماضي تنبيها على ان المطلوب فضل المهم في معلى لولا
على هذه الوجوه الثلاثة انها لا ترد لغيره وقال الهروي انها ترد للاستفهام وحمل عليه قوله تعالى لولا اخرتني
الى اجل قريب لولا انزل عليك ملك ونافية بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت قرية امنت والجمهور لم يثبتوا ذلك
والظاهر انها في الاولى للعرض وفي الثانية للتحضيض كما تقدم وفي الثالثة للتوبيخ على ترك الايمان قبل مجي العذاب
اي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجي العذاب فنفعها ذلك وهو تفسير الاخفش
والكسائي والفرا وعلي بن عيسى والنحاس ويؤيده قراءة ابي فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم
الوقوع تنبيه ليس من اقسام لولا الواقعة في نحو قوله الا زعمت اسماء ان لا احبها
فقلت بلى لولا ينازعني شغلي لان هذه كلمتان بمنزلة قولك لو لم والجواب محذوف اي لو لم ينازعني
شغلي لزرتك وقيل بل هي لولا الامتناعية والفعل بعدها اضمار ان المصدرية على حد قولهم تسمع بالمعيدي خير
لما من ان تراه قال في المغني الثانية والعشرون لما حرف على ثلاثة اوجه احدها ان تكون لربط مضمون جملة
بوجود مضمون اخرى فتقتضي جملتين نحو قولك لما قمت قمت فافادت لما ربط قيام المتكلم الذي
هو مضمون الجملة الثانية بقيام المخاطب الذي هو مضمون الجملة الاولى ويقال فيها حرف وجود لوجود
ووجوب لوجوب والمعنى قريب والمقصود انها تدل على تحقق شي لتحقق غيره فهو واجب اي ثابت او وقع
او موجود وهل هي ظرف بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة
بالماضي وبالاضافة الى الجملة او حرف يرد لربط ما ترتب فيه خلاف والقول بالظرفية مذهب ابن السراج والفارسي
وابن جني وجماعة ورد بقول ابن خروف بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان
عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في امس واجيب بان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون
الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته وكذا هذا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك امس اكرمتك والقول
بالحرفية مذهب سيبويه وقال بعضهم هو الصحيح ومحجوج بامور منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم
على موته وقوله تعالى فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وما بعد ما النافية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها اجماعهم
على زيادة ان بعدها نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا فلما ان جاء البشير ولو كانت ظرفا والجملة بعدها في موضع
خفض بسبب الاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان تنبيهات الاول ظاهر كلام المص
رحمه الله ان الخلاف انما هو في حقيقة لما لا في معناها وليس كذلك فانها عند القائل بالظرفية انما تدل على مجرد
الوقت وعند القائل بالحرفية تدل على الارتباط كما مر وايضاحه انا اذا قلنا لما جاء زيد جاء عمرو فمفهوم هذا اللفظ
عند القائل بالظرفية ان وجود الاول سبب لوجود الثاني بل ان الثاني وقع عند وجود الاول وملزم ذلك

لتسبيه

لتسبيه عنه او بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك واما القائل بالحرفية فيقول بالسببية الثالث في
تختص لما هذه بالماضي لفظا ومعنى ويكون جوابها كذلك انفاقا نحو فلما نجاكم الى البر اعرضتم وجوز ابن مالك
كونه جملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء نحو فلما احسوا باسنا اذا هم منها يركضون فلما نجاهم الى البر فمنهم
مقتصد وابن عصفور كونه فعلا مضارعا نحو فلما ذهب عن ابرهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا
وقيل في اية الفاء ان الجواب محذوف اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد وفي اية المضارع ان الجواب
جاءته البشرى على زيادة الواو او محذوف اي اقبل يجادلنا الثالث قال في المغني من مشكل لما هذه قول الشاعر
اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فيقال اين فعلاها والجواب ان سقاؤنا
فاعل بفعل محذوف يفسره وهي بمعنى سقط والجواب محذوف وتقديره قلت بدليل قوله اقول وقوله شم امر
من قولك شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه انتهى قال الدماميني
ولا يخفى انه انما يحتاج الى الجواب على راي القائلين بان لما حرف شرط واما القائلون بانها ظرف بمعنى حين
فلا يحتاج عندهم الى التقدير بل يجعل متعلقها اقول الملفوظ به ولا حذف اي اقول لعبد الله حين وهى
سقاؤنا انتهى والاولى تفسير وهى هنا بمعنى تخرق وانشق قال في القاموس وهى كوعى ووليَ تخرق
وانشق واسترخى رباطه وكان حقه ان يكتب في البيت بالياء لانه فعل ثلاثي مزيد واوي لكن كتب بالالف
لاجل الالف وفي المزهر معنى البيت اقول لعبد الله لما سقاؤنا وهى اي ضعف ونفر وهذا الوادي شم
اي شم البرق يعني معقبة المطر وقرينة المطر هاشم لعبد شمس البحث فهم الرابع الثاني ان تكون حرف
استثناء بمنزلة الا الاستثنائية في لغة هذيل حكاه الخليل وسيبويه والكسائي فتدخل على الجملة الاسمية
نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وابي جعفر
فان نافية ولما بمعنى الا والمعنى والله اعلم ما كل نفس الا عليها حافظ وقراءة ابن مسعود وان منا الا له
مقام معلوم اي الا له وتدخل على الماضي لفظا لا معنى نحو نشدتك الله لما فعلت كذا اي ما اسالك الا فعلك
وقد يحذف نشدتك ونحوها فيقال بالله لما فعلت كذا اي سالتك او نشدتك بالله الا فعلت قال الراعي
قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين غنثت بالغين المعجمة وبعد النون ثاء مثلثة من
الغنث وهو ان يشرب ثم يتنفس وفيه رد لقول الفراء وابي عبيدة والجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف
في اللغة قال ابو حيان وهي قليلة الدور في كلام العرب وينبغي ان لا يتسع فيها بل يقتصر على التراكيب التي
وقعت في كلامهم وزعم الزجاج انه يقال لم يات من القوم لما اخوك ولم ادر القوم لما زيدا بمعنى
الا اخوك الا زيدا وينبغي ان يتوقف في اجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها او سماع نظايرها

من لسان العرب والثالث ان تكون جازمة للفعل المضارع كلم الجازمة لكما تقدم في الجواز
ويفترقان في خمسة وجوه احدها ان لما لا تقترن باداة الشرط لا يقال ان لما تقم ولم تقترن بها نحو ان
لم يفعل الثاني ان منفي لما يتصل بالحال كقوله فان كنت مأكولا فكن خير آكل والا فادركني ولما امزق
ومنفي لم يحتمل الاتصال والانقطاع كما مر ولامتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف
لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى
الآن الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في
العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته غالبا الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا
عذاب انهم لم يذوقوه الى الآن وان ذوقهم له متوقع بخلاف منفي لم كما تقدم الخامس ان منفي لما جائز
الحذف لدليل كقوله فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم يجبنه اي ولما اكن قبل ذلك بدءا اي مبتدأ
ولا يجوز حذف منفي لم الا في الضرورة كما مر قال ابن هشام وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل
والعشرون ما ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية ترد على خمسة اوجه احدها ان تكون موصولة
وقد مرت شروحها في باب الموصولات والثاني ان تكون نكرة وهي نوعان موصوفة وتسمى
ناقصة وغير موصوفة وتسمى تامة فالموصوفة اما ان توصف بمفرد نحو قولهم مررت بما معجب لك اي بشيء
معجب لك وقول الشاعر لما نافع سعي اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا او بجملة كقوله
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس فحذف العائد هذا
هو الظاهر ويحتمل ان تكون ما كافة ومفعول تكره محذوف اي شيئا وغير الموصوفة تقع في ثلاثة ابواب
احدها التعجب في نحو ما احسن زيدا عند سيبويه وجمهور البصريين وهو الصحيح كما مر الثاني في باب
نعم وبئس على خلاف فيه قال المرادي في الجنى تلخيص القول في باب نعم وبئس انه ان جاء بعدها اسم نحو نعما
وبئسما تزوج ولا مهر ففي ما ثلاثة مذاهب اولها ان ما نكرة غير موصوفة نصبت على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع
بعده هو المخصوص قيل وهو مذهب البصريين قلت ليس هو مذهب جميعهم وثانيها انها معرفة تامة وهي
الفاعل وهو ظاهر قول سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو احد قولي الفراء وثالثها
ان ما ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم منهم الفراء منصوبة
على التمييز والفعل صفتها والمخصوص محذوف وثانيها ان ما نكرة منصوبة على التمييز والمخصوص ما اخرى
نكرة محذوفة والفعل صفة لها وثالثها ان ما اسم تام معرفة وهي فاعل نعم والمخصوص محذوف والفعل
صفة له ورابعها انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف وخامسها انها موصولة وهي المخصوص

ما

وما اخرى

وما اخرى تمييز محذوف والاصل نعم ما ما صنعت وسادسها ان ما تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة محذوفة
والفعل صلة وسابعها ان ما مصدرية ولا حذف في الكلام وتأويله نعم صنعك وان كان لا يحسن في الكلام نعم
صنعك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول اظن قيامك وثامنها ان ما فاعل وهي موصولة يكتفى بها وبصلتها
عن المخصوص وتاسعها ان ما كافة لنعم كما كفت قل فصارت تدخل الجملة الفعلية وعاشرها ان ما نكرة موصوفة
مرفوعة بنعم والمشهور من هذه المذاهب الثلاثة الاول انتهى والثالث قولهم اذا ارادوا المبالغة في الاخبار
عن احد بالاكثار من فعل كالكتابة مثلا ان زيدا مما ان يكتب اي انه مخلوق من امر ذلك الامر هو الكتابة فما
بمعنى شيء وان وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى بمنزلته في خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته كانه خلق
منها وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء او الامر
وان وصلتها مبتدا والظرف خبره والجملة خبر لان قال ابن هشام في المغني ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا
التقدير والثالث ان تكون صفة لنكرة وتفيد الابهام وتأكيد التنكير ويعبر عنها بالابهامية ويتفرع على
الابهام التعظيم نحو قولهم لامر ما جدع قصير انفه اي لامر عظيم وقصير هذا هو ابن سعد صاحب جذيمة
قيل فيه هذا المثل لما جدع انفه للحيلة في طلب دم جذيمة من الزباء والقصة مشهورة والتعميم كاعطه شيئا ما
اي اي شيء كان والتحقير نحو اعطاني شيئا ما اي حقيرا والنوعية كاضربه ضربا ما اي نوعا من الضرب ويختلف
معناها بحسب المقامات وما ذهب اليه المصنف من ان ما هذه اسم فهو راي من النحويين منهم ابن السيد وابن
عصفور واختاره ابن الحاجب والمشهور انها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل فتكون حرفا لا اسما
واختاره ابن مالك وابطل ابن عصفور بقوله زيادة ما في الاوائل والاواخر بانها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام
ما يفيد التعظيم ونحوه وتعقب ابن مالك القول بالاسمية بان زيادة ما عوضا من محذوف ثابت في كلامهم نحو
اما انت منطلقا انطلقت وحيثما تكن اكن فزادوها في الاول عوضا عن كان وفي الثاني عوضا عن الاضافة
وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة جمود ما الا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل اي رجل وطعمنا
شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة بمثل بالاسمية واقتضا الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه والرابع
ان تكون شرطية وهي نوعان زمانية وغير زمانية فالزمانية نحو قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم
اي استقيموا لهم زمان استقامتهم لكم وغير الزمانية نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومجيئها للزمان اثبته
الفارسي وابو البقاء وابن شامة وابن مالك واستدل عليه ابن مالك بقوله فما لك يا ابن عبد الله فينا
فلا ظلما تخاف ولا افتقارا قال ابن هشام وليس بقاطع لاحتماله للمصدر اي للمفعول المطلق والمعنى اي
كون فينا طويلا او قصيرا انتهى ومن لم يثبت الزمانية حمل الاية ايضا على المفعول المطلق والمعنى اي استقامة

استفاموا لكم فاستقيموا لهم الخامس ان تكون استفهامية بمعنى اى شئ ويسال بها عن اعيان
ما لا يعقل واجناسه وصفاته واجناس العقلاء وانواعهم وصفاتهم نحو ما هي ما لونها ما ولاهم ما تلك
بيمينك وما الرحمن ولا يسال بها عن اعيان اولى العلم خلافا لمن اجازه واما قول فرعون وما رب
العالمين فانه قاله جهلا ولهذا اجابه موسى بالصفات قاله فى الاتقان ويجب حذف الفها اذا جرت وابقا
الفتحة دليلا عليها سوا كان الجار اسما نحو مجئ مه جئت وهذه الها لا ينطق بها وصلا وانما كتبت لاجل انها
تجلب عند الوقف وجوبا حيث يكون الجار لما الاستفهامية اسما كما هو مقرر فى التعريف قال الدماميني
فى المنهل ان كان الجار حرفا نحو فيم والام وعلام وقال فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم
فحتام حتام العناء المطول ورباتبعت الفتحة الالف وهو مختص بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم خلقتني
لهموم طارقات وفكر واختلف فى علة حذف الالف فقال ابن عقيل وغيره التخفيف لكثرة الاستعمال
وقال جماعة الفرق بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت فى نحو فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون
لم تقولون ما لا تفعلون وثبتت فى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم يؤمنون بما انزل اليك ما منعك ان
تسجد لما خلقت بيدى وانما يعكس لان ما الموصول اكثر فاجرى الكثير على الاصل من الاثبات وقال الرضى
علته ان ما الاستفهامية صدر الكلام ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع
ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب
ولم يحذف الف من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه صحيحا او لانه لم يجر مجرى الصحيح فى تحمل الحركات
انتهى وثبوت الالف فى هذه الحالة قليل شاذ كقراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون واما قول حسان
على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ فى رماد فضرورة والدال ان كان الرماد دمنة معنى ولا يجوز حمل القرآن
على ذلك لضعفه ولهذا رد الزمخشري على من زعم ان ما فى قوله فيما اغويتني استفهامية لكنه ناقض هذا
حيث جوز هو كونها فى بما غفر لى ربى استفهامية وانما لم تحذف الالف فى نحو لماذا فعلت لان الالف هنا
صارت حشوا بالتركيب فاشبهت الموصولة وما الحرفية ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون نافية
مشبهة بليس وتعمل عملها فى لغة الحجازيين وقد مضت مشروحة فى النواسخ والثاني ان تكون
مصدرية وتسمى موصولا حرفيا وهى نوعان زمانية وتسمى ظرفية وقيل لنيابتها عن ظرف زمان
نحو ما دمت حيا اى مدة دوامي حيا فحذف الظرف ونابت عنه ما وصلتها كما جاء فى المصدر الصريح جئتك
صلاة العصر وآتيك قدوم الحاج وليس معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها لانها لو كانت
كذلك لكانت اسما ولم تكن مصدرية وقد زعم ذلك ابن السكيت وتبعه ابن الشجري فى قوله

منا الذي

منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب فقال معناه حين طر شاربه قال ابن
هشام ويحتمل ان بعدها الشبهها فى اللفظ بما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته والاولى
تقديرها فى البيت نافية لان زيادة ان حينئذ قياسية ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة ومن اثبات
معنى واستعمال لما لم يثبت وهما كونها للزمان مجردة وكونها مضافة انتهى ويتبين ان الاول تعبير المعربين بالزمانية
احسن من تعبير غيره بالظرفية لشمولها نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اى كل
اضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفا فانه عليه فى المعنى الثاني لا يشاركها فى النيابة عن الزمان ان خلافا لابن
جنى وحمل عليه قوله وتالله ما ان شهلة ام واحد بادجد منى ان يهان صغيرها اى وقت ان يهان
صغيرها وتبعه على ذلك الزمخشري وخرج عليه ان اتاه الله الملك الا ان يصدقوا اى وقت ان اتاه وحين
ان يصدقوا ومعنى التعليل فى البيت والايات ممكن وهو متفق عليه فلا معدل عنه وغير زمانية
نحو عزيز عليه ما عنتم اى عنتكم وضاقت الارض عليكم بما رحبت اى برحبها وتوصل الاولى فى الغالب
بفعل ماضى اللفظ مثبت كما مر ومضارع منفى بلم كقوله ولم يلبث الجهال ان يتهضموا
اخا العلم ما لم يستعن بجهول وندر قوله نطوف ما نطوف ثم ياوى ذوو الاموال منا والعديم
ولا يجوز كونها فيه غير زمانية لانه يلزم عليه ان تكون هي وما بعدها مفعولا مطلقا ولم يثبت ذلك وتوصل
الثانية بفعل متصرف غير امر والاكثر كونه ماضيا وشذ قوله بما لستما اهل الخيانة والغدر والاصح
وصلها مطلقا بجملة اسمية وفاقا للسيرافي وابن خروف وابن مالك كقوله واصل خليلك ما التواصل ممكن
فلانت او هو عن قريب ترحل وقوله كما سيفا وكما شيئا من الكلب وجعل الجمهور ما فى هذا كافة قال
ابن مالك والحكم عليها بالمصدرية اولى لانها اذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها فى موضع جر فلم يخرج
شئ عما هو له ثابت بخلاف الحكم بان ما كافة وزعم السهيلي ان صلة ما لا بد ان يكون فعلا غير خاص لانها
يحتمل التنويع نحو ما صنعت ولا تقول ما جلست ولا ما تجلس لان الجلوس نوع خاص ليس مبهما فكانك
قلت يعجبني الجلوس الذي جلست فيكون اخر الكلام مفسرا لاوله واضعا للابهام فلا معنى لها ورد
بقوله تعالى امنوا كما امن الناس وضاقت عليهم الارض بما رحبت وقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي
وكان ذهابهن له ذهابا بقية القول بحرفيتها هو ما ذهب اليه الجمهور وادعى ابن خروف الاتفاق
عليه وليس كذلك بل ذهب الاخفش وابن السراج الى انها اسم موصول يفتقر الى ضمير عائد عليها اسوة
امثالها من الموصولات فاذا قلت اعجبني ما صنعت فالتقدير الصنع الذي صنعته ورد عليهما بقوله
بما لستما اهل الخيانة والغدر لانه لا يتاتى فيه تقدير ضمير يعود عليها والثالث ان تكون صلة

اى زايدة قال السخاوى من النحاة من قال فى حروف الزيادة انها حروف صلة لانها قد وصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زائد ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد وابى بعضهم الا هذا ولم يجز فيها ان يقال صلة ولا لغو لئلا يظن انها دخلت لا لمعنى البتة وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل حروف الزيادة سميت حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها وقال الاندلسى اكثر ما تقع الصلة فى الفاظ الكوفيين ومعناه انه يصل به كلامه وليس بركن فى الجملة ولا فى استعمال المعنى كذا فى الاشباه والنظاير وقال صاحب اللباب تسمى حروف الزيادة الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة واستقامة وزن شعر او حسن سجع او تزيين لفظ او غير ذلك من الفوايد اللفظية وما الزايدة نوعان عوض وغير عوض فالعوض فى موضعين احدهما فى نحو قولهم اما انت منطلقا انطلقت والثانى نحو قولهم افعل هذا اما لا فانهما عوض عن كان محذوفة لزوما كامر وغير العوض تقع بعد الرافع كقولك اشتان ما زيد وعمرو وقول مهلهل لو با بابان جاء يخطبها رمل ما انف خاطب بدم وبعد الرافع الناصب للرافع نحو ليتما زيدا قايم على الاعمال وبعد الجازم نحو واما ينزغنك ايا ما تدعوا اينما تكونوا وقول الاعشى متى ما تناخى عند باب ابن هاشم تراحى وتلقى من فواضله ندى وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمتها قليل وقوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء او اسما كقوله تعالى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان على وقول الشاعر نام الخلى فما احس رقادى والهم محتضر لدى وسادى من غير ما سقم ولكن شفنى هم اراه قد اصاب فوادى وقوله لا سيما يوم بدارة جلجل اى ولا مثل يوم وقوله مثل ما انكم تنطقون وقيل الخافض فى قول بعضهم ما خلا زيد وما عدا عمرو بالخفض وهو نادر وبعد اداة الشرط جازمة كانت كامر او غير جازمة نحو حتى اذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم وابصارهم وبين المتبوع وتابعه فى نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زايد للتوكيد عند جميع البصريين انتهى ويؤيده قراة ابن مسعود بعوضة بدل وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه وبعوضة عطف بيان على ما وزادها الاعشى مرتين فى قوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل وامية ابن ابى الصلت ثلاث مرات فى قوله سلع ما ومثله عشر ما عايل ما وعالت البيقورا وهذا البيت قال عيسى بن عمر لا ادرى ما معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقا فى سنة الجدب عقدوا فى اذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر بضمة ففتحة وهما ضربان من الشجر ثم اوقدوا فيها النار وصعدوا بها الجبال ورفعوا اصواتهم بالدعا قال

اجاعل

اجاعلات بيقورا مسلعة ذريعة لك بين الله والمطر ومعنى عالت البيقورا ان السنة اثقلت البقر بما حملتها من السلع والعشر قاله فى المغنى والرابع ان يكون كافة ولم يجعلها مندرجة تحت الزايدة وان لم يكن لها معنى لان لها كما قال الرضى تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخله وهى ثلثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل الا بثلثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا تدخل حينئذ الا على جملة فعلية صرح بفعليتها كقوله فلا برح الليل طالما يبعث الجيد اعيا ومجيبا واما قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فضرورة وزعم المبرد ان ما زايدة ووصال فاعل لا مبتدا وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية والثانية الكافة عن عمل النصب والرفع وهى المتصلة بان واخواتها كامر وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الاحرف اسم نكرة مبهم بمنزلة ضمير الشان لما فيها من التفخيم والابهام والجملة التى بعدها فى موضع الخبر عنها ومعتبرة لها كالتى بعد ضمير الشان ورد بانها لو كان كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشان والثالثة الكافة عن عمل الجر وتتصل باحرف وظروف فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل على الماضى كقوله ربما اوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد يليها المضارع نحو ربما يود الذين وقيل وهو مؤول بالماضى وقد يليها الجملة الاسمية خلافا للفارسى كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار الثانى الكاف نحو كن كما انت وقوله اخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقوله الربان الفعل يتبع الفه كما عامر واللوم مؤتلفان وقيل لا تكف الكاف بما وان ما فى ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية الثالث البا كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب ذكره ابن مالك وان ما الكافة احدثت مع البا معنى التعليل كما احدثت فى الكاف معنى التعليل فى نحو واذكروه كما هداكم قال ابن هشام والظاهر ان البا والكاف للتعليل وان ما معهما مصدرية وقد سلم ان كلا من البا والكاف تاتى للتعليل مع عدمها نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات ويكانه لا يفلح الكافرون وان التقدير اعجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب فى البيت معنى التكثير لا التعليل الرابع من كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقى اللسان من الفم قاله ابن الشجرى والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثله فى خلق الانسان من عجل واما الظروف فاحدها بعد كقوله اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس وقيل ما مصدرية وهو الظاهر لان فيه ابقا بعد على اصلها من الاضافة ولانها لو لم يكن مضافة لنونت

التهليس بالنخالمعجمة اسم فاعل من اجلس النبات اذا اختلط وطبه بيابسه ١٢

انتهى ما استظهره مبنى على القول بجواز كون صلتها جملة اسمية وهو الصحيح كما تقدم والجمهور على
خلافه والثانى بين كقوله بينما نحن بالاراك معا اذا اتى راكب على جمله وقيل فى ما هذه غير ذلك كما مر
والثالث والرابع حيث واذ ويضمنان حينئذ معنى الشرط فيجزمان فعلين كما مر فى حديقة الافعال
الرابعة عشرون هل ويقال فيها الا بالابدال ها انها همزة وهى حرف استفهام موضوع لطلب
التصديق وقيده ابن هشام فى المغنى بالايجابى فلا تكون للتصور ولا للتصديق السلبى وتبعه
على ذلك التقى السبكى فى جمع الجوامع وهو كما قال المحلى سهو سرى اليه من انها لا تدخل على النفى فلا يقال
هل لم يقم والصواب انها لطلب الحكم اهو نفى ام اثبات كما قاله اهل البيان يقال فى جواب هل قام زيد
نعم او لا وتفترق هل من الهمزة بعشرة اوجه احدها اختصاصها بطلب التصديق وجهه دون
التصور معا كما مر والثانى عدم الدخول على العاطف وانما تقع بعده نحو فهل يهلك الا القوم
الفاسقون وفى الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت
غويت وان ترشد غزية ارشد وقال ليت شعرى هل ثم هل آتينهم بخلاف الهمزة فانها تدخل على العاطف نحو
افلم يسيروا افلا تعقلون اثم اذا ما وقع آمنتم به وهذا الحكم اختصت به الهمزة دون سائر اخواتها تنبيها
على اصالتها وباقى الادوات كهل فلا تدخل على العاطف بل تتاخر عنه كما هو قياس جميع اجزاء الجملة
المعطوفة نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فانى تؤفكون فاى الفريقين فما لكم فى المنافقين
فبين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة اولهم الزمخشرى فزعموا ان الهمزة فى المواضع المذكورة
ونحوها فى محلها الاصلى وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف محافظة على قوله اوان
حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تاخير فيقدرون فى افلم يسيروا وفى افلا تعقلون امكثوا فلم يسيروا
اتجهلون فلا تعقلون قال ابو حيان وهو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة اليه وقال ابن هشام يضعف
ما فيه من التكلف وانه غير مطرد والثالث عدم الدخول على اسم بعده فعل اختيارا ولذلك وجب النصب فى
نحو هل زيدا ضربته لان هل اذا كان فى حيزها فعل وجب ايلاؤها اياه فلا يقال هل زيد قام الا فى ضرورة
خلافا للكسائى فى تجويزه اياه اختيارا قال الشاعر ام كيف يكى لم تقض عبرته قال ابو حيان ويمتنع
ان يكون مبتدا وخبرا بل يجب حمله على اضمار فعل الرضى وغيره وسبب ذلك ان اصل هل ان يكون
بمعنى قد فيقال اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال
استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى
وقد مختص بالفعل فكذلك هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد فى اختصاصها

بالفعل

هل

هلام

بالفعل فاختصت رتبتها عن قد فى اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا كان فى حيزها تذكرته لانها
اذا راته فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراقهما بالاسم
الاسم بينهما واذا لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة انتهى بخلاف الهمزة فتدخل فيدخل على اسم بعده فعل
اختيارا بدليل قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه ويقول انه زيد قام على الابتدا والجر والخامس تخصيص
المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو اتظنه قائما وابن سيده فى شرح الجمل لا يكون
المستفهم عنه الاستقبالا فيرد قال تعالى وهل وجدتم ما وعد ربكم حقا والسادس عدم الدخول على ان
بخلاف الهمزة بدليل قوله تعالى ائنك لانت يوسف والسابع وقوعها بعد ام قال تعالى هل يستوى الاعمى
والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور والثامن ارادة النفى بها فى الاستفهام ولذلك دخلت على الخبر
بعدها الا نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والباء فى قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم بخلاف الهمزة
والتاسع انها تكون بمعنى قد وذلك مع الفعل وبه فسر مع الفعل جماعة ابن عباس والكسائى والفرا
والمبرد قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر وانكره قوم منهم ابو حيان قال ولم يقم على ذلك
دليل واضح والعاشر الاختصاص بالايجاب فلا تدخل على نفى لا يقال هل لم يقم زيد بل هل قام زيد
بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب نحو اشهدوا خلقهم والنفى نحو قوله تعالى الم نشرح لك
صدرك الن يكفيكم الله والهمزة فى ذلك للانكار الابطالى وهى التى تقتضى ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه
كاذب لزم ثبوته هنا لان نفى النفى اثبات والمعنى شرحنا وكفاكم الله والله سبحانه وتعالى اعلم وهنا
انتهى غرض المص رحمه الله من هذا التاليف وبانتهائه انتهى غرضنا ايضا من الشرح وقد جاء بحمد الله سبحانه
شرحا حافلا وبابراز مخدرات المعانى والفوائد كافلا ولم الجهد فى تحقيق مسائله وتحرير
براهينه ودلائله ناسبا كل قول الى قائله وعازيا كل نقل الى ناقله غير غامط ولا جاحد فضل احد
فبئس المرء من غمط وجحد وقد قيل من بركة العلم وشكره عزوه الى قائله واثبات ذكره
وسلكت فيه النهج الذى يرتضيه الفضلا وان سخطه الجهلا واتيت به على الوجه الذى يقصده
الماهرون وان انحرف عنه القاصرون غير مبال باعراض الحاسدين ولا عاب بلكاء المعاندين
والمسئول ممن كرمت شيمته بالاعراض الحاسدين وغلت فى سوق الانصاف قيمته ان يغتفر ما يعثر عليه
من زلل ويستر ما يراه فيه من خلل وان يمن باصلاح الفساد وترويج الكساد واجره على من لا يضيع
لديه عمل ولا يخيب فيه امل لا اله غيره ولا مرجو الا خيره وقد ختم المص رحمه الله كتابه هذا بعلم

وقع انشاء الله تعالى موقع الاجابة وقرنت سهامه المسددة بالاصابة فقال اللهم اشرح صدرنا بانوار المعارف ونور قلوبنا بحقائق اللطائف واجعل ما اوردناه في هذه الاوراق خالصا لوجهك وتقبله منا انك انت السميع العليم فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين واله المعصومين صلواتك عليهم اجمعين والحمد لله رب العالمين

قال المص رحمه الله وكان الفراغ من تسويد الاصل ضحوة يوم الاثنين سابع شوال سنة خمس وسبعين وتسعماية ومن محاسن الاتفاقات ان سابع شهر شوال هو تاريخ الاتمام وقد نظمه رحمه الله فقال بسابع شهر شوال وسابع شهر شوال جئنا ودر كلامه غدا تاريخ اتمامه والحمد لله على الاتمام والصلوة على خير الانام محمد صلى الله عليه واله عليهم افضل الصلوة والسلام قال الشارح عفا الله تعالى عنه بمنه وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح المبارك مع تشويش البال وكثرة الهم والبلبال وكوني في زمان وبلاد تكسدت فيهما سوق الفضل وطلابه وقامت دولت الجهل واحزابه فلم يبق من العلم الا اسمه ولم يبق منه اثر وان خبيت ولو لا خشيت المبالغة قلت الا رسمه صبيحة يوم الاثنين لثلاث عشرة خلون من جمادى الاخرة احدى شهور سنة تسع وسبعين والف احسن الله ختامها والكل على احسن نسق نظامها وذلك بالديار الهندية وانا اسال الله جل جلاله من فضله وانعامه ان يتم النعمة بقبوله كاملا باتمامه وان يجعله خالصا لوجهه عز وجل ورضوانه وان ينفع به طالبيه بكرمه واحسانه وكتبه الفقير ميرزا مهدى بن ميرزا حاجى محمد بن ميرزا ابرهيم وقد تمت الكتاب بسعى سيد على خان عليه ما ذكر هو في الفوق من اوله الى اخره في شهر بيست دويم محرم الحرام في سنه الف اربعين خمس الثمن من هجرت النبويه غفرالله له ولوالديه

نقلت هذه النسخة من نسخة الاصل الحقى الاصل التى هى بخط مؤلفها عفا الله تعالى عنه وقوبلت بنسخة الاصل

هر که خواند دعا طمع دارم
زانکه من بنده گنه کارم
تحریر

قال شارح الكتاب كان الله له وبلغه امله كالى بدى بصيرة قاصرة وعين عن ادراك الحقائق حاسرة يستطول هذا الشرح المفيد ويستكبر هذا المزج السديد فيحمله همته الدنية وتخيل له فكرته القصير ان يختصر فوائده وينقص فرائده فيبدد بذلك نظامه ويفرق اتساقه وانتظامه ويخليه من فوائد طالما سهرت في تحصيلها الليالى حتى انتظمت شتى اللالى نعم ربما كان له بذلك غرض اخر بمثله في الحقيقة يعار لا يفاخر وهو ان يكون هذا المشار اليه والمثنى بالاوصاف المذكورة عليه داخرا عن الاستفادة فضلا عن الافادة فتمنيه نفسه الامارة بالمحال من الانتظام بذلك في سلك المولفين وما علم ان لكل عمل رجال وانا اتوجه الى الله سبحانه ذى الجلال والاكرام واتوسل اليه بنبيه المطهر واله عليهم الصلوة والسلام ان يحقر عمر من اختصره وان يخذله في كل احواله ولا ينصره وان يشفع غاية امنيته بوحى منيته وان يحرمه شفاعة نبيه المصطفى وحسبنا الله نعم الكفيل قال ذلك وكتبه مؤلفه الفقير على الصدر المدنى عفا الله عنه بمنه صار هذا الكتاب من مالى احسن الله بالهدى حالى

میا کنند و راضی نمیشود که آن را بالان اَن کنند پس من باد کفتم از من دور شوید بدر سکه
چون صبح دمش شود شب روندکان خوشحال خواهند شد بود و مردم ایشان را
مدح خواهند کرد و بقایای لقد و رحمت از ایشان زایل خواهد شد پس فرمود
لَوْ شِئْتُ لَاَلْبَسَنَّ یعنی من اکر خواسته باشم هر آینه قدرت دارم که بپوشم لباس
منقش و زرتار و دیبا و جامهای شب دیجور مز خالص این کندم را با شیرهای مرغان
بر شما یا شامم آب زلال در بالک ترین زجاج شما ولیکنی لقد توقع اقرار که
میکنم که میفرماید که هر که طلب کند حیات دنیا و زینت او را ما دنیا و زینت او را
عطا میکنیم یا بشانی بجوی که هیچ چیز کمی نرشته باشد ولیکن در آخرت نخواهد بود و از
برای ایشان مکر آتش جهنم و دیکر نه صبر میتوانم کرد بر آتشی که اکر شراره از آن
بر زمین افتد همه کیاهای زمین را میسوزاند و اکر کسی از آن شراره بکریزد
و بکوه بلندی برود فایده نخواهد داشت بلکه این شراره در او در بالای
کوه خواهد سوزانید و بالای کوه کوشش خواهد آورد و بعد از آن فرمود اَنَّمَا
خَیْرٌ لِی اَنْ یَکُونَ عِنْدَ ذِی الْعَرْشِ مُقَرَّبًا اَوْ یَکُونَ فِی لَظَی حَسِیسًا
بَعِیْدًا مَسْخُوطًا عَلَیْهِ بِجُرْمِهِ وَاللهِ لَئِنْ اَبِیتُ عَلَی حَسَكٍ مَرْقَدًا وَتَحْتِی
اَطْمَارٌ عَلَی مَتْنِهَا مُمَدَّدًا اَوْ اُجَرُّ فِی الْاَغْلَالِ مُصَفَّدًا اَحَبُّ اِلَیَّ مِنْ اَلْقَی فِی
الْقِیَامَةِ مُحَمَّدًا خَائِنًا فِی مَالِ الْیَتِیمِ اَظْلِمُهُ بِفَلْسٍ مُتَعَمِّدًا یعنی از برای علی بهتر
آنست که در نزد خداوند صاحب عرش مقرب باشد یا در جهنم ذلیل و بیمقدار
باشد و از پروردکار خود دور باشد و بسبب کناهان در مقام غضب الهی بکذرد
او باشد به خدا قسم که اکر شبی روز بیاورم در حالتیکه خوابیده باشم

روی خوار مغیلان و جامهای کهنه من که در زیر من نهاده بر از خار حسک که اندازه خت
باشد یا در غل و زنجیر بند شوم و مرا در روی زمین بکشید در نزد من بهتر است
از آنکه در روز قیامت محمد صلعم را ملاقات کنم در حالتی که بر مال یتیمی خیانت کرده باشم
و در مقام موعظه و نصیحت عثمان بن حنیف که از جانب او در بصره والی بود نوشت
وَاللهِ مَا كَنَزْتُ مِنْ دُنْيَاكُمْ تِبْرًا یعنی بخدا قسم که من از دنیای شما هیچ طلائی
جمع نکرده ام و غنیمتهای آن چیز ذخیره ننموده و از برای دو جامه کهنه که پوشیده
ام جامه دیگر مهیا نکرده ام که اگر خواهم از او بیرون کنم از جهه شستن از او بپوشم بلکه
ما از جمیع آنچه آسمان بر روی آن سایه انداخته است فدک مالک بودیم و بر آن هم قومی بخل نموده راضی
نشدند که در تصرف ما باشد و خوف کمی است فدا اند از این فرمود وَمَا أَصْنَعُ بِفَدَكٍ
وَغَيْرِ فَدَكٍ یعنی چه میکنیم فدک و غیر فدک را و حال آنکه مقام من قبر خواهد بود که اگر فضای آن
زیاده شود کنندهٔ آن سعی کنند در وسعت و فراخی آن سنگ و آجر را پر میکنند و فضا
فضا و سوراخهای آن را مسدود میکنند و دیگر آن حضرت فرمود که دُنْيَاكُمْ عِنْدِي أَهْوَنُ مِنْ عُرَاقِ
خِنْزِيرٍ فِي يَدِ مَجْذُومٍ یعنی دنیای شما نزد من بمقدار پست تر از استخوان خوک
که در دست صاحب جذام باشد و مرویست که روزی ضرار بن ضمره که از خاص اصحاب حضرت
بود بر معویه حاضر شد گفت اوصاف علی را از برای من ذکر کن ضرار گفت ای معویه مرا
از این معاف دار معویه گفت ترا معاف نخواهم داشت البته باید علی را وصف کنی پس ضرار
گفت وَاللهِ كَانَ بَعِيدَ الْمَدَى شَدِيدَ الْقُوَى يَقُولُ فَصْلًا وَيَحْكُمُ عَدْلًا یعنی
بخدا قسم که بود علی علیه السلام عالی همت و بلند مرتبه و آنچه میگفت حکم بود و آنچه حکم میکرد عدل بود
يَتَفَجَّرُ الْعِلْمُ مِنْ جَوَانِبِهِ وَيَنْطِقُ الْحِكْمَةُ مِنْ نَوَاحِيهِ علم از اطراف و جوانب او جاری بود

و حکمت

و حکمت از نواحی او پیدا بود وَيَسْتَوْحِشُ مِنَ الدُّنْيَا وَزَهْرَتِهَا وَيَسْتَأْنِسُ بِاللَّيْلِ
وَوَحْشَتِهَا وحشت داشت از دنیا و زینت او و انس میگرفت بشب و ظلمت آن از جهت
مناجات و عبادات بخدا قسم اکثر اوقات گریان بود و در هر وقت فکر میکرد و کفهای دست
بر دست میزد و نفس خود را مخاطبه مینمود و از لباس آنچه زبرتر و از طعام آنچه کم لذت تر خوش میداشت
و در میان ما که بود مثل یکی از ما بود و با ما می نشست و با ما چیز میخورد و بهر جا او را میخواندیم
اجابت میکرد و با وجود نزدیکی او بما و نزدیکی که ما در نزد او داشتیم
از هیبت او در نزد او قدرت بر تکلم نداشتیم و از شوکت و عظمت او نمی توانیم
چشم گشود و هرگاه تبسم مینمود دندانهای او چون منظوم مروارید ظاهر میشد
ارباب صلاح و دین را تعظیم مینمود و فقرا و مساکین را بسیار دوست میداشت
ضعفا از عدل او مایوس نبودند و گواهی میدهم که او را در بعضی از مواضع که بعبادت
قیام مینمودند دیدیم که وقتی که شب پردهای خود را افکنده و ستارگان در سیاحت
خود رفته در محراب خود ایستاده و محاسن خود را در دست گرفته بیتابی میکرد و اضطراب
مینمود مانند کسیکه او را مار گزیده باشد و میگریست با دل حزین و خود را مخاطب میکرد
که حال از او میشنوم که میگفت یَا دُنْيَا الدَّنِيَّةُ أَبِي تَعَرَّضْتِ أَمْ إِلَيَّ تَشَوَّقْتِ
هَيْهَاتَ غُرِّي غَيْرِي لَا حَاجَةَ لِي فِيكِ قَدْ طَلَّقْتُكِ ثَلَاثًا لَا رَجْعَةَ فِيكِ یعنی ای دنیای
دنیه آیا هرگز متعرض من شده که مرا بدام فریب خود در آوری و هرگز شوق کرده
که مرا فریفته لذات خود کنی هیهات هیهات دور است این معنی هنوز نزدیک نشده
است آن وقت که تو مرا فریب دهی تو دیگری را مغرور کن که مرا بتو حاجتی نیست ترا سه طلاقه

من ترا سه طلاق داده ام که دیگر مرا مجال رجوع بتو نیست فعمرك قصير وخطرك
يسير واملك حقير آه من قلة الزاد وبعد السفر ووحشة الطريق وعظم
المورد ای عمر تو کوتاه است و قدر و منزلت تو کم است و امید تو اندک آه از کمی توشه
و دوری سفر و وحشت راه و بزرگی مقصد و ناهمواری جایگاه و چون سخن ضرار باینجا رسید
صدای گریه معویه بلند شد بنحوی که اشک از ریشهای او جاری شد و از آستین
پاک میکرد و گریه گلوی مردم را گرفت و معویه گفت هكذا كان والله ابو الحسن
نقل است که چنین بود مرویست که وقتیکه ابن ملجم ملعون ضربت بر فرق همایون
او زد و او را از مسجد به خانه آوردند اصحاب بگرد او جمع شدند و التماس وصیت و موعظه
نمودند آن حضرت نمودند آنحضرت دعایا و مواعظ چند بایشان فرمود و بعد از آن گفت
اگر من ازین مرض شفا یابم مدارا میکنم و اگر از دنیا مفارقت کنم بدانید که من
دل بدنیا نبسته ام و در دنیا مثل کسی بودم که در سایه درختی نشسته باشد و آن سایه
برودی از سر او بگذرد و باینکه باد خاشاکی چند در پیش او جمع کند و برودی پراکنده
گرداند یا ابری بر سر فکند و برودی از سر بگذرد و من در میان شما مثل ورزی بودم
که بدنم با شما جا و دلم و روحم بملاء اعلا متعلق بود و برودی از من بدن خواهید دید
ساکن و خالی از روح و دیگر نخواهید دید از او آن سخنها و عبادتها و قوتهائی که از وی
میدیدید و نخواهید شنید آن خطبهها و کلمات فصیحه که میشنیدید و نخواهید یافت
از آن علوم و معارف بابته که فرا میگرفتید پس باید پند گیرید از حال من و از
ساکن شدن حرکات من و از بیکار ماندن اعضا و جوارح من پس فرمود وداع
میکنم شما را وداع کسی که انتظار میبرم ملاقات شما را در قیامت در آنجا ظاهر خواهد شد برشما

بزرگی

بزرگی و قدر و منزلت من و آنچه بر شما مخفی است از جلالت و جاه من در آن روز بر شما
ظاهر خواهد شد او بنحوی بود که همیشه روزها روزه میداشت
و شبها را ببندگی حق میگذرانید هر شب البته هزار رکعت نماز میکرد بلکه بعضی نقل
کرده اند که هر شبی از خلوتگاه او هزار مرتبه تکبیرة الاحرام می شنیدند و ای بکرات
فرایض و سنن مرتبه دیگر یک شبی دو هزار رکعت نماز میکرد و جبهه مبارکش
از کثرت سجود مانند کفهای شتر شده و سالی چند مرتبه پوست را
میگذاشت و راه مکه را امارت آباد میکرد و اول تا آخر عمر خود با کفار و بقاء جهاد
کرد و همه علوم حق را نشر نموده و سنن و آداب نبویه سو حیا کرد و دیوع دارا
باطل را از صفحه عالم بر طرف و محو ساخت شخصی از ام سعید که رمضان و شوال در نزد
او ساکن بود عجبه شبها احیا مینمود تا صبح و چون وقت نماز داخل میشد رنگ
او زرد میشد و لرزه بر اعضاء مبارکش او میافتاد و بعضی با وی عرض کردند
شما را در وقت چه میشود فرمود که وقت اداء امانتی است که آسمان و زمین
از آن عاجز شدند نمیدانم با این ضعف چگونه ادا خواهم کرد و حضرت امام زین
العابدین ع با وجود کثرت عبادتی که مینمود چنانکه مرویست که در هر شب
و روزی هزار رکعت نماز میکرد روزی یکی از صحیفه که عبادت آن سرخیل سالکان
طریق بنده دران نوشته بود برداشت و قدری از آن خواند پس از روی
تضجر از دست بر زمین نهاد گفت انّی لی بعبادة علی ومن يقوى على عبادة
عبادت علی و عبادت حضرت علی کجا که قوت و عبادت و طاقت عبادت
او دارد و همین در بیان سعی او در عبادت بود از حسب روایت میآید

و هیچ باکی نداشت و در کمال خضوع عبادت مینمود و در آن شب از عالیجناب بالقصد تکرار شده
شد که بهر یک تیری در رکعت نماز کرد و یک لا ذکر نکشت و یک ادعیه و مناجات که از او
صادر شده نامذکور نخواهد داشت که از چه دلی صادر شده در چه زبانی جاری گردیده
و خواهد یافت که خوف و خشیت و خضوع و خشوع و اخلاص او نسبت بجناب الهی در چه مرتبه بود
و بهمان خضوع و خشوع و انقطاع او بجناب احدیت کافیست که در بعضی از غزوات پیکان تیری بپای
شکسته در رفته بود و بجهة شدت الم و درد نمیشد که آن پیکان را از پای مبارک او بیرون
آورند و هر وقت دست بآن موضع میگذاشتند بنحوی شدت میکرد که آن حضرت
طاقت نمیگرفت روزی که جراح آمد در سر نماز بود و آن پیکان را بیرون آورد و وقتیکه
حضرت از نماز فارغ شد دید الم کم شده و در کنار مصلی خونی دید ریخته است سبب را
استفسار نمود عرض کردند فرمود که بجد قسم از بیرون آوردن پیکان مطلع نشدم
و ابو درداء روایت میکند که در وقتیکه آن برگزیده خالق و پناه خلایق را دیدم
که از یاران و کسان خود کناره گرفته به نخلستان بنی نجار رفت و خود را
در میان شاخ و برگ درختان خرما نهفته بلی او را یافتم و گفتم مگر بجهة رفته چرا
بود ناگاه آواز حزینی شنیدم که گوینده میگوید الهی کم من موبقة حملت او
حملت عنی فقابلتها بنعمتک وکم من جریرة تکرمت عن کشفها به
کرمک الهی ان طال فی عصیانک عمری وعظم فی الصحف ذنبی فما انا
مؤمل غیر غفرانک فما انا براج غیر رضوانک یعنی ای خدا بسی گناه که تحمل
کردی با حلم در رسیدی و گذرانیدی از من و در برابر نعمت آن دادی و بسی گناه
که از کرم خود پرده از روی آن کشیدی ای خدا اگر دور و دراز شد در نادانی

عمر

عمر من و بزرگ شد در صحیفه‌های عمل گناه من پس نیستم من آرزومند غیر آمرزش
تو و نیستم امیدوار غیر خوشنودی تو پس من از اثر آن و از رفتم ملاحظه کردم علی ابن
ابو طالب بود از روی غفلت بس چند رکعت نماز بجا آورد بعد از آن بمناجات گریه
برداشت گفت الهی طال ما انامت عینای وقد حضرت اوقات صلواتک
وانت مطلع علی تحلم بحلمک الکریم الی اجل قریب فویل
لهاتین العینین کیف تصبران غدا علی تحریق النار الهی طال ما مشت
قدمای علی غیر طاعتک وانت مطلع علی تحلم بحلمک الکریم الی اجل
قریب لهاتین القدمین کیف تصبران غدا علی تحریق النار الهی
طال ما ذهبت نفسی الی ما هو راجع الیّ وانت مطلع علی تحلم بحلمک
الکریم الی اجل قریب فویل لهذا الجسد الضعیف کیف تصبر
غدا علی تحریق النار یعنی ای خدا دور و دراز شد زمانی که چشمان من در خواب
بودند و حال آنکه اوقات نمازهای تو حاضر شده و تو بر من مطلع بودی و بحلم خود
از من گذرانیدی و مرا واگذاشتی با اجل نزدیکی که قیامت باشد پس وای برین
من چگونه خود طاقت بر سوخته شدن از آتش خواهند داشت ای خدا دور و دراز
شد زمانی که پاهای من راه رفتند از جهت امری که بر غیر طاعت تو بود و تو بر من
مطلع بودی و از بردباری خود از من گذرانیدی و مرا با اجل معین مهلت دادی
پس وای برین پاهای من چگونه قرار بر سوخته شدن از آتش جهنم خواهند
داشت ای خدا دور و دراز شد زمانی که من مرتکب امری شدم که نفس
من مائل او بود و راجع بجسم بود و تو مطلع بر آن بودی و بحلم و نیکوئی خود از من گذرانیدی

دمرا با اجل موعود مهلت دادی پس وای برمن جسد ضعیف من چگونه فردا بر آتش جهنم
صبر خواهد کرد و بعد از این عبادت ایشان زبدهٔ کائنات آنقدر گریست که بیهوش شد
وچون بهوش آمد گفت الهی الویل ثم الویل ان کان فی النار محل
مجلسی الهی الویل ثم الویل لی ان کان الحمیم شرابی الهی الویل
ثم الویل لی ان کان الزقوم طعامی الهی الویل ثم الویل لی ان کان
القطران لباسی الهی الویل ثم الویل لی اذا دققت علیک وانت
ساخط عنی ای خداوای برمن اگر آتش جایگاه من باشد ای خداوای برمن
پس وای برمن اگر زقوم طعام باشد ای خداوای برمن پس وای برمن اگر قطران
لباس من باشد ای خداوای برمن پس وای برمن اگر بر تو وارد شوم و تو
برمن خشمناک شوی باشی پس چند فقرات دیگر از مناجات بزبان جاری نمود
و گریست تا بیهوش شد و بعد از مدتی بهوش آمد و گفت بایّ وجه
القاک وقد اخلق الذنوب وجهی وبایّ لسان ادعوک وقد اخرس
الذنوب لسانی وکیف ادعوک وانا العاصی وکیف لا ادعوک و
انت الکریم وکیف ادعوک وانا انا وکیف لا ادعوک وانت
انت وکیف افرح وقد عصیتک وکیف احزن وقد عرفتک یعنی بچه رو
ملاقات تو کنم و حال آنکه گناهان روی مرا کهنه کرده از و بچه زبان ترا بخوانم و حال آنکه
معاصی زبان مرا گنگ نموده و چگونه ترا بخوانم و حال آنکه گناهکارم و چگونه ترا نخوانم
و حال آنکه تو کریمی و چگونه ترا بخوانم من منم و چگونه ترا نخوانم و حال آنکه تو توئی
و چگونه شاد باشم و حال آنکه عصیان ترا نموده‌ام و چگونه محزون باشم و حال آنکه ترا

شناخته‌ام

شناخته‌ام پس بسیار گریست و چند رکعت نماز کرد و گفت الهی ینام کل
عین ویستریح الی وطنه وانا وجل القلب فعینای تنتظران رحمة
ربی وانتظر عفوک کما ینتظر المذنبون یعنی ای خدا هر صاحب چشمی شب
میخوابد و در منزل و وطن خود استراحت مینماید من از خوف بیدارم و دلم لرزان است
و چشمانم منتظر رحمت پروردگارم هستند و من منتظر عفو توام هم چنانچه گناهکاران
منتظر عفو تو میباشند و بعد از گریه و زاری بسیار گفت الهی اتحرق بالنار
عینی وقد کانت من خوفک باکیة اتحرق بالنار قلبی وقد کان لک
محبا اتحرق بالنار جسمی وقد کان لک خاشعا الهی اتحرق بالنار
جوارحی وقد کانت لک رکعا سجدا ای خدا آیا خواهی سوزانید بآتش جهنم
چشم مرا و حال آنکه از خوف تو گریان است و آیا خواهی سوزانید دل مرا
بآتش و حال آنکه در آنست دوستی تو و آیا خواهی سوزانید بآتش جسم مرا از
جهت آنکه خضوع و خشوع از جهت تو عمل می‌آورد ای خدا آیا خواهی سوزانید بآتش
زبان مرا و حال آنکه تلاوت ترا میکند ای خدا آیا خواهی سوزانید دست و پای
مرا و حال آنکه از برای تو سجود و رکوع میکند و بعد از آن بگریه پرداخت و مناجات
چند کرد و گفت آه آه ان قرأت فی الصحف سیئة انا ناسیها وانت
محصیها فتقول خذوه فیاله من ماخوذ لا تنجیه عشیرته ولا ینفعه قبیلته
یعنی آه آه اگر بخوانم در صحائف اعمال گناهی که من آنرا فراموش کرده باشم و تو آنرا شمرده
باشی و حساب آورده باشی پس گوئی بگیرید او را یعنی فرشتگان عذاب را گرفتن
فرمان دهی پس وای بر گرفتاری من که خویشان و عشیره من نتوانند او را رهانید

دوم دقبیله او نعی شوانند باو رسانید و بعد از ان گریه بسیاری کرد و فقراتی
چند فرموده پس فرمود آه من تفجع الاکبادِ والکلی آه من نارٍ الرائعة
للشوی آه از آتشی که میبرد جگرها را و کرده ها را آه از آتشی که برکنند پوست
سرها را ابوذر گفت بعد آواز و گریه اش ضعیف شد و پست شد پس دیگر آواز گریه اش
نشنیدم پیش رفتم مثل چوبی که افتاده باشد یعنی اعضاء مبارکش خشک شده بود و هیچ
حرکتی از و ظاهر نبود و بسیار او را صدا زدم و حرکت دادم نه آوازی از او
شنیدم و نه حرکتی از او صادر شده و اعضای مبارک او را فراهم آوردم فراهم
نیامد گفتم اِنّا لله وَاِنّا اِلَیهِ راجِعونَ بخدا قسم که علی از دنیا رحلت نموده
پس شتابان بخانه فاطمه رفتم گفتم ای دختر رسول خدا حق تعالی ترا اجر دهد در مصیبت
علی ابن ابی طالب بدرستیکه از دنیا رحلت نمود حضرت گفت ای ابوذر ایا دعه
او بچه کیفیت بود ابوذر گفت همه آنچه شنیدم و دیدم بموقف عرض رسانیدم فاطمه
فرمود بخدا قسم که این بیهوشیست که مکرر او را از خوف الهی عارض میگردد
پس آب آوردند و بروی وی پاشیدند بهوش آمد و نگاه بمن کرد و من میگریستم
فرمود ای ابوذر گریه تو از چیست گفتم از آنچه میبینم که تو بر سر خود می آوری حضرت فرمود
ای ابودردا یا اباذر یا ابادردا فکیف لو رایتنی و دُعِیَ بی اِلَی الحِساب
وَاَیقَنَ اَهلُ الجَرائِمِ بِالعَذابِ وَاستَوحَشَتنی مَلائِکَةٌ غِلاظٌ وَزَبانِیَةٌ
فُظاظٌ فَوُقِفتُ بَینَ المَلِکِ الجَبّارِ قَد اَسلَمَنِیَ الاَحِبّاءُ وَرَحِمَنی اَهلُ
الدُّنیا لَکُنتُ اَشَدَّ رَحمَةً لی بَینَ یَدَی مَن لا یَخفی عَلَیهِ خافِیَةٌ یعنی
پس چگونه خواهی بود ای ابودردا اگر ببینی مرا در حالتیکه خوانده باشند مرا بحساب
ویقین شده باشد اهل معصیت را بعذاب و در میان گرفته باشند مرا ملائکه غلاظ

یعنی







